
د. طارق عبد الحليم
الثورة..
بين الانتفاضة والخمود
دار ريم للطباعة والنشر

الثورة المصرية

بين الإنتفاضة والخمود - فى ستة أشهر

الفترة بين 29 نوفمبر 2011 - 09 مايو 2012

فهرس المقالات

مقدمة

يخرج كتابنا هذا، الذي هو ثاني كتبنا عن الثورة، في وقت حزين بئيس، عقب أحداث وزارة الدفاع وميدان العباسية، التي شهدناها وعشنا أحداثها في الميدان. ونحسب أن هذه الأحداث، هي علامة مميزة وركن بارزٌ في تاريخ الثورة المصرية، إذ تكرس هذه الأحداث السيطرة العسكرية التامة على الشارع المصريّ، وإخماد أنفاس الثوار، مسلميهم وعلمانييهم، وإنهاء حملة حازم أبو اسماعيل، ووضعه في ركن الدفاع عن نفسه وسمعته وحملته.

منذ أن مرت الشهور التسعة الأولى من الثورة، والأحداث تترى، مدللة على صحة ما ذهبنا اليه، من قيادة العسكر للثورة المضادة، وعدائهم السافر للثورة وأهلها، الذين هم أهل مصر، ولم يتورعوا عن صناعة أزمات طاحنة في كافة القطاعات، دون مراعاة للمواطن المسكين الذي عانى ستيين سنة بالفعل من ظلمهم وجبروتهم. بل تعدوا إلى حرق مصر، تخويفاً وإرهاباً لأبنائها، وكأن الناس لا يعرفون من الفاعل الحقيقيّ من ورائها. ثم سنوا القوانين التى تحمى فسادهم وإفسادهم، فوضعوا برلماناً كرتونياً بلا صلاحيات، رضيت به الإخوان، وتركوا كافة الفاسدين في أماكنهم، ونصبوا أفسد أهل القضاء ذمة على ما أسموه لجنة الإنتخابات الرئاسية، ثم بدؤا مسلسلاً جديداً، بإمتناع هذه اللجنة المرتشية الفاسدة عن أداء عملها في التزوير، لعلهم يقصدون بذلك تأجيل الإنتخابات، وليتهم يفعلون، فإنها إنتخاباتٌ مزيفة مزورة، أبطالها أربعة، أحمد شفيق وعمرو موسى، علمانيين ليبراليين من فلول مبارك، وعبد المنهم أبو الفتوح ومحمد مرسى، ليبراليين أحدهما مستقل والآخر تابع للإخوان، التابعين للعسكر.

وقد تابعت، في هذا الحشد من المقالات، الأحداث الجارية في الستة أشهرٍ الأخيرة، وجعلتها لون من التأريخ يجمع بين الرواية والرأي، وبين الحدث ومفهومه، لتكون شاهداً على هذه ا لفترة من ناحية، وبياناً وتوضيحاً لما يجرى، من وجهة نظرٍ سنية صافية، من جهة أخرى.

وكالعادة، فقد لامنى البعض على شدة في كلماتي، وحدة في أسلوبي. لكنى والله لا أعتذر عن هذه الشدة أو تلك الحدة. فإن هؤلاء اللائمين اللاحين لم يستشعروا حجم الكارثة الفادحة التي تولى كبرها هؤلاء الذين جلدتهم بسياط القلم. لقد أعان هؤلاء على إيقام الأمة الإسلامية بأسرها في أزمة تاريخية، وأضاعوا عليها فرصة أتاحها الله لنا دون عمل منا ولا إستحقاق. فوالله، لو وجدت في قاموس الكلمات أشد ما استعملت في وصفهم ما ترددت لحظة. فإن الجزاء من جنس العمل، وهؤلاء عملهم أسودٌ، بين تثبيطٍ وعمالة وإرجافٍ وتخذيل وحسدٍ ومداهنة، وما شئت من أعمال الفساد التي لا تمت لإسلامٍ بصلة، بل الله ورسوله برئ من هؤلاء ومن أعمالهم، سواء سلفيوهم أو إخوانهم.

ثم أدعو القارئ أن يتمهل في قراءة الكتاب، فإن مقالاته على قصرها، تحمل تحليلاً وتوجيها يحتاج إلى تأنٍ وتثبت.

والله وليّ التوفيق

طارق عبد الحليم

تورونتو 09 مايو 2012

<u>بين فتنة الصمت، وفطنة الجهر</u> 29-11-2011

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رَسول الله صلى الله عليه وسلم

في لقائه الأسبوعي على قناة الناس، يمو 27 نوفمبر، 3 من المحرم، مسّ الشيخ المجاهد حازم أبو اسماعيل مواقف بعض المتخاذلين، الذين اتهموه بإشعال الفتن، وبمسؤليته عن دماء من قتل في ذاك الأسبوع المنصرم. وهو، كعادته، يربأ بنفسه أن يتحدث عن أسماء بعينها، وإن كان الشَارع الإسلاميّ يعرف من يقصد.

لكن ما أردت أن أعلق عليه هنا أنه قد أوضح موقفه من تصريح شاهين الجيش، الأخير، والذي عزاه إلى أنه ورقة أخيرة في يد مجلس العسكر، بعد أن ضعف مركزه ولم يعد على سابق قوته. وقد أثلج الصدر حين قال أنه لا يرى لبقائهم في السلطة بعد إنتخاب النواب تبريراً ولو ليوم واحدٍ، إذ يصبح تسليم السلطة مُحتماً. وهو ما كنا نتوقعه منه ومن أمثاله.

إلا إنه، كما نوّهنا من قبل، فإن شيوخ الصمت والتخاذل، ورموز التخلف والتقاعس، لم يصدر عن أيهم أي تصريحٍ أو تلميحٍ عمّا قاله هذا الشاهين، مَهيض الجناح، من حيث وضعهم في قفص واحدٍ، مُكبلة أيديهم وراء ظهورهم، وأعلنها صريحة أنّ عليهم أن يسحبوا ذيولهم بين أرجلهم، وأن يستديروا للخلف، ولا يجرؤا على المطالبة بحكومة أو صلاحية.

يا شيخ محمد عبد المقصود، أيَصح في دين الله أن تتغمز وتتساءل عن موقف الشيخ حازم، ثم لا تذكُر ما قاله شاهين ولا تعلن موقفك منه البته؟ أهذا ما علمته لك سنوات درسك للحديث؟ أتكون كطالب العلم الذي ظل فقيهاً في العلم النظريّ ، ثم حين دخل المَعمل، رسب في العمليّ من أول مرة؟

وإنى لأسال الشيخ، لماذا الصمت عن تصريح ممثل العسكر؟ أتظنه هزراً أو صرفاً للوقت، أو لعبة يلعبها؟ أم إنها تصريحاتٌ مقصودة للتهديد والوعيد، وتأكيد أن طريقهم لن يتغير ولن يتبدل، فإن دون إسلامية الدولة، إسلامية صحيحة لا إخوانية متلونة ولا سلفية مُلجّمة، هو أمر دونَه خرط القتاد

ألا يَحسُن بهذا الشيخ وأمثاله، أن يَشْحذوا أتباعهم بما يجب أن يَحذروا منه، وهو واقعٌ لا محاله، أم إنهم يُعدون العُدة للصمت، الذي يحسنونه، إلا في الحديث عن طلب السكينة والإستقرار الزائف، تحت سيطرة العسكر؟

لعل الشيخ حازم يدرك من الآن، أنه لا يجب أن يُعوّل على مشايخ الصمت والصَمَم، ورموز القهر والتقاعس، فإن هؤلاء لا يتحركوا إلا إن أمنوا العَواقب، وظَنوا أنها لهم ليست عليهم، بحسابات الدنيا، المُتلقّعة بالشَرع المزور على الله ورسوله. وما هو مُقدِمٌ عليه، له عواقبه، المَحمودة إن شاء الله، بثمنها.

والله، يا شيخ حازم، إن طريقك، وهو طريقنا، ليختلفان ولا يجتمعان مع طريق هؤلاء في أية نقطة، إن كان الهدف هو إتمام الحرية والبلوغ بالبلاد إلى حكم الله حقاً.

لن ينصرك هؤلاء يوم المُواجهة، بل سيقولون لك إن الإستقرار أهم للبلاد، وسيأتى دورنا في تشكيل الحكومة، ويمكن لنا ساعتها أن نبدل ونعدل، وعلينا أن نقبل الآن بالوثائق المعدة، ليمكن لنا استلام السلطة.

إن "استلام السلطة" عند هؤلاء مقصد أساسٌ وأول ووحيد، مهما كانت هذه السّلطة، مقيدة، أو مُدجنة، أو مَسلوخة من موضوعها. إنما هم يريدون أن يقال في الصحف "الإخوان والسلفيون في السلطة"، ثم ليكن بعدها ما يكون.

لاشك أن استلام السلطة أمر تتفق عليه العقلاء، لكن مقصودنا بالسلطة غير مقصود هؤلاء المشايخ الصامتة والرموز المُدجنة. السلطة عندنا هي السلطة الكاملة الطليقة غير المقيدة، والسلطة عندهم هي أن يقال أن فلاناً من الإخوان هو رئيس الوزراء، وأن علاناً من السلفيين هو نائب رئيس الوزراء. وشتان ما بين المفهومين. الأول حقيقة وواقع وممارسة ونصح للأمة وإقامة لدين الله. والثاني شَكل وفراغٌ ووهمٌ وملاينَة للباطل، وشِرك في الحُكم، وإضاعة للدين.

العجيب أن السلفيين قد غيروا طريقهم 180 درجة، بعد أن فتحت لهم الثورة، التي رفضوها وبدّعوها ابتداءاً، منفذا للتنفس، دون إستئذان أمن الدولة كما تعودوا من قبل. فقد كان موقفهم من الإخوان معروفاً، موقف تبديع وتفسيق وتخوين. ثم إذا هم ينقلبوا على أعقابهم ويصبحون من السائرين على درب اللإخوان حَذو القذة بالقذة، ويشهد الله ما غير الإخوان طريق ولا استبدلوا وسيلة، إنما هي المصلحية البراجماتية، والتلون والملاينة في دين الله كما عهدناها منذ ستين عاما، وإنما تغير السلفيون، فدخلوا معترك السياسة وهم لا ناقة لهم فيه ولا بعير.

ومن المعروف أن حزب النور هذا، هو لعبة في يد رموز السلفية الصامتة المُدجنة المُسيّسة، وسيكون، من ثم، لعبة في يد الداخلية الجديدة كما كانوا من قبل، ولعبة في يد من يتولى السلطة أيّا كان. وما أشبه اليوم بغدٍ.

يجب على مشايخ العلم السنيّ الصحيح مثل الشيخ رفاعي سرور وأبو الأشبال وغيرهم ممن في طبقتهم أو أصغر منهم سناً، أن يقوموا بحملة توعية، تظهر الحق وتشيد بأهله، وتفند الباطل وتُعرّف بأهله، فإن هذا هو منهج الله ومنهج رسوله صلى الله عليه وسلم ، حين يكون هؤلاء مستعلنين بالمعصية داعين اليها، ومروجين لها بين صفوف الشباب، وإن تصور البعض إنها إجتهادٌ، رددنا عليه قوله، فالمادة الإفتائية بَينة بين أيديهم، إنما هو الهوى والضعف، اللذان إن اجتمعا، ذَهِلت العقول، وطُمست القلوب، وزَلّت الأقدام.

يا شيخ عبد المجيد الشاذلي، نوصيكم، وأنتم أهل الخير والعلم، أن توَجّهوا أبناء دعوتكم، بألا يستكينوا لباطل البرلمان، إلا إن أعلن أهله أنهم برآء مما قال شاهين العسكر، جهارا وعلناً. فإنه بدون ذلك، نكن قد عدنا لما

كانت عليه برلمانات الباطل التي وقفنا في وجهها عقوداً عديدة من قبل، ونكون ممن خان الأمانة ونكص عن الدربن وحاشا أمثالك من ذلك.

لا يصح أن يستمع مسلم لهؤلاء المشايخ، وإن أحسنوا الحديث عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتشدق بالرْقائق، إلا إن أعلنوا البَراء مما قال شَاهين، الذي هو مَهين ولا يكاد يُبين، براءة تامة، فالأمر أمر مفاصلة على العقيدة، ليس فيه محل لهُراء وتلاعبٌ وتلون وسياسة، تخرج المسلم من دين الله إلى شرك العبادة.

الأمر قد بات واضحاً جلياً، بين نورٍ ونهار، وظلمة وليل، وبين حق وصدق، وباطل وزيف، بين قوة وتمكين، وبين ضعف تسكين. بين عمل وجهر، وبين صمت وجهل. وما أحسب أن هؤلاء الذين عاشوا عمرهم في صمت وطأطأة رأس، برافعيها اليوم، مهما كان الثواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إنما هؤلاء قد وقعوا فيما وقع فيه أهل الأهواء، من شدة في موضع لين، ولينٍ في محل شدة. اختلط عليهم الأمر، وتزاحمت عليهم الأحداث، فباتوا بالجهل موصوفون، وبآثاره متحلون، وصدق القائل

والجهلُ موتٌ فإن أوتيت معجزةً فابعث من الجَهلِ أو فابعث من الرجمِ

من لنا إذن ..إذا سَقطت الرموز؟ 29-11-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

حيرةٌ قرأتها في تعليق أحد قرائنا، وإن شفعها بآية، لمزَنا فيها لمزاً رقيقاً، فأردتُ أن أبيّن وجه الحق في أمرها، لعله خيرٌ لي وله ولكافة قرائنا الأحباء. وقد قسّمت هذا المقال إلى ثلاثة أقسام، معنى الرموزية (ونقصد بها الإنتماء إلى طبقة الرموز) وما المقصود بالرموز، ثم حدود الرموزية ومجالها، ثم من لنا إذن ..إذا سَقطت الرموز.

أولاً، معنى الرَموزية، حين نتحدّث عن رمز من الرموز فإننا نعنى قامة من القامات التي برزت، في مجال من المجالات، فتجاوزت أندادها، وعزّ أمثالها، وكبرت حيث تضاءل الآخرون، ونطقت بالحق حين سكت المُدّعون. حينها تصبح هذه القامة رمزاً لذاك الأمر الذي برزت فيه، وتصبح علماً عليه وهو علم عليها، وتشخص أبصار الناس اليها حين يُذكر هذا المجال، ولا يتعدى أحدٌ برأيٍ على ما تقول إلا إن حَمل دليلاً قاطعاً، فسبحان من لا يخطئ.

هذا هو المقصود بالرمز، لا أقل من ذلك. وهو ما يشير إلى إننا هنا نتحدث عن ظواهر لا تتكرر في مجال من المجالات. كما إنه يشير إلى الفرق بين من كان رمزاً وعَلَمَاً، ومن كان معروفاً في مجال من المجالات، أو له جهدٌ فيه. الأول شمسٌ تنير طريق السائرين، وتهدى إتجاه الحائرين، والثاني كويكبٌ مُعينٌ للسير على الدرب، يتلمس فيه السارى بعض ما يَغْمُضُ عليه، في بعض مواضع الطريق. فشتان ما بين الطبقتين.

ثانياً، حدود الرّموزية ومجالها، فمما تقدم، يتّضح أن الرمز عادة ما يكون في مَجالٍ من المجالات، إلا ما فذّ عن ذلك من المعدودين على مرّ التاريخ البشري والإسلاميّ، عَدا أنبياء الله عليهم السلام أجمعين، وصحابته الكرام رضى الله عنهم، من أمثال الإئمة الأربعة، والبخاري ومسلم، وبن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب. كما يكون الرمز في المجالات الدنيوية كالحَسن بن الهيثم في البصريات، وجابر بن حيان في الرياضيات، وبن خلدون في الإجتماعيات، أو عالمياً كنيوتن وآينشتاين في علوم الطَبيعة والرياضيات. هؤلاء، لا يذكر العلم الذي نبغوا فيه إلا وذُكرت أسماؤهم، صراحة أو تضميناً.

هذه واحدة، والثانية، مما يجب أن ننتبه له في هذا الأمر، أن سقف الرموزية يختلف من عصر إلى عصر، حسب هبوط وانحطاط العصر عما سبقه. ونحن نعيش عصراً قد انحطّت فيه العلوم، وفُقدت فيه الرؤوس بلا شك في ذلك، ليس في مجال علوم الإسلام فحسب، ولكن في كافة مجالات النشاط البشريّ، حتى العلمانيّ منها. الزمن الذي مضى كان على رأسه أحمد شاكر مُحدثاً ومحمود شاكر أديباً وسيد قطب مفسراً ومفكراً، والشنقيطي مُجتهداً، ونجيب محفوظ قَصصياً، والحكيم مسرحياً والرافعيّ أديباً وأحمد شوقي شَاعراً، ومصطفى النحاس سياسياً (علمانيا). فإذا بنا نَعيش حَضيض علاء الأسواني، وفؤاد نجم، وشَعبلة، ويختفى الأدب من حياتنا بالكلية، ويخرج علينا قصار القامات في كل مجال من مجالات الشريعة، والسياسة والفكر،

فكان علينا أن نقنع بمحمد عمارة وفهمى هويدى مفكرين ومبدعين، وبالغنّوشى والترابيّ مُجتهدين مُؤصِّلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله رب العالمين.

في ظلّ هذا الإنحطاط الفكري والشَرعيّ والسياسيّ، يبرز من اعتبرهم العامة وطلاب العلم من الرموز الإسلامية التي ضارعت هاماتها أصحاب السبق والتقدم. فوجدنا على الساحة أسماء حجازى يوسف (المعروف بإبي إسحق الحويني)، ومحمد عبد المقصود، ومحمد حسان وغيرهم في مجال العلم والحديث، ومحمد بديع وعصام العريان ومحمد مرسى وأمثالهم ممن يمارس خليطاً من الدعوة والسياسة.

ولو أنصف المحققون، لوجدوا أن هؤلاء ليسوا رموزاً على أي مستوى من المستويات، كما عرفنا الرموز من قبل. فإنه ليس لأيّ من هؤلاء ما يختصُّ به مما يجعله رمزاً في علمه! فإنك إن اطلعت على ثبت كتب حجازى يوسف (الحويني)، لم يجد فيها ما يقرب من التجديد أو الإضافة بحالٍ من الأحوال، إنما هي مجموعة من التحقيقات والتخريجات واتباع الأسانيد وتحقيق درجاتها أحاديثها وصحتها، على بعض الكتب مثل فضائل القرآن لإبن كثير، أو فضائل فاطمة لأبي حفص بن أيوب البغدادي، والتعليق على أحاديث بعض الكتب ككتاب بن جارود. وهذه النوعية من التحقيقات، وإن كانت مفيدة إلا إنها لا جديد فيها ولا إضافة، ولا تغنى عن غيرها، بل هي أشبه ببعض رسائل الماجستير، ولا أقول رسائل الدكتوراه، إذ يلزم في رسائل الدكتوراه تقديم جديدٍ وإثباته مما يضيف للعلم ذاته. وقد والله رأينا رسائل للدكتوراه تزن كل ما دون حجازى يوسف، بلا تجنٍ ولا تعدٍ. فإن ما كتب الرجل يعتبر من أملوحات علم الحديث لا من أصوله ولا قواعده. فلا أدرى من أين يأتي وصف الحويني بالرمز، وكيف قفز فجأة إلى مصافٍ أكابر العلماء ورموز علم الحديث؟ اللهم إلا هو انحطاط عصر حاضرلا ارتفاع همة عالم. هذا مع التقدير والإحترام للشخص، تقديراً ملائما لما هو عليه حقيقة لا تخييلاً وتضخيماً.

ثم عن الشيخ محمد عبد المقصود، وهو من أصحاب السمعة الحسنة، والكلمة المؤثرة، وحفظٍ متون الحديث. لكن لا أعرف من أين أتت صفة الرمز في حق الشيخ؟ فلم أعرف له كتاباً إلا شرائط مسجلة كتعليقات على نيل الأوطار، ودروس عديدة كلها سمعية خَطابية. ومع تقديرنا للشيخ وعلمه ودوره، إلا إن كونه رمزاً لا يصح في تقديري على ما بينت من معنى لهذه الوصف العالي. وقد مدحه أحد تلامذته بأنه ينصر القول المخالف في فتاواه وأتى بما يلي دليلاً "مثال: جاءه سائل يسأله عن الانتخاب في المجالس النيابيه والشيخ يري أنها لاتجوز من الأساس ولكن قال: فيها خلاف معتبر فقد قال العلامتان بن باز وبن العثيمين بجوازها" عن موقعه فرسان الحق. وهو ما خالفه في أقواله المتأخرة، فالتوى تأتي إذن حسب ما يراه لا حسب الدليل الشرعيّ. أمّا أن يوصف بأنه علّامة الدنيا، ويُقرن بابن تيمية في قول الذهبي عنه "لم ترى العين مثله"، فذلك تضخيمٌ لا يجوز شرعاً، لا يقول به إلا بعض تلامذته ممن ضَحلت هممهم، وانحط سقف علمهم، ولم تر أعينهم شيئاً على الحقيقة، وهو دين أدعياء السلفية في تقديس مشايخهم.

ولعل في هذين الشيخين أوضح مثال لما أردنا أن نبيّن في هذا المّوضع. ونضيف إلى ذلك أن هذه النوعية من علوم الحديث، حين تتناولها هذه الطبقة المتأخرة من طالبي العلم لا من محققيه، تعود على العقل بداء التقليد، إذ هي بطبيعتها تقوم على تتبع أقوال الغير وعلى الجمع والحَشد لا على الإستنباط والمُقارنة التى تَعتمد على قوّة النظر ودقة الإستدلال، فلا يكتسب منها العقل النظر الكافي للتعليل والإستدلال، ومن ثم تأتي اقوالهم المختلطة الخاطئة حين يخرجون عن مجال نظرهم الجمعيّ إلى النظر التحليليّ والإستنباطيّ، لا سيما إن كان الواقع عاملافي هذا القول.

ثمن نقول إن هؤلاء، وأضرابهم، ليسوا ممن باعُه أصلاً في مجال السياسة الشرعية، فإن كانوا ليسوا برموزٍ في مجال تخصّصهم، فما بالك بما ليسوا فيه رموزاً ولا أشباه رموزٍ؟ وهو ما قصدنا في قولنا إسقاط الرموز، أي هؤلاء، الذين لم يسلم لهم لقب الرمز أساساً في مجالات مساهماتهم العلمية، بالأخص فيما ليسوا منه في شئ. فإن أراد أحدٌ أن يستفيد مما لديهم من علم في مجالهم الذي ارتضوه، فلا بأس عليه. أما أن يفرض هؤلاء رموزاً ثم يتساءل: كيف نسقط رموزنا؟ فهذه مشكلة أوجدها بسوء تقديره واضطراب حكمه.

وقد خرج محمد عبد المقصود في حديث على قناة الناس، فشنع على الشيخ المجاهد حازم أبو اسماعيل، يعلم الله أن ليس له حقٌ فيما قال، ولا علمٌ ولا دراية تؤهله لهذا الهجوم العدوانيّ الشاذ. وما أرى إلا أم ذلك مصدقاً لما قلت من ضرورة إسقاط رتبة الموزية عن هؤلاء، بشكلٍ عام، ورفض اتباعهم في شأن السياسة بشكلٍ خاص. فإنهم، بعلم اللخ، يقودون البلاد إلى كارثة شرعية محققة، بهذه الغفلة والحديث فيمل ليس لهم فيه باع.

أما <u>من لنا إذن ..إذا سَقطت الرّموز</u>؟ فكما ذكرنا، أن الرمز يجب أن يكون في مجال تخصصه، فإن شئت أن تراجع بعض مفردات الحديث، فلا بأس أن تتوجه إلى حجازى يوسف، أو محمد عبد المقصود، لتسأل بأدب جمٍ واحترامٍ وتبجيل، دون أن ترفعهم إلى رتبة ليسوا من أهلها، فإن في ذلك فتنة لهم ولكم على السواء. أما في السياسة وأمور الواقع، فلا يحلّ أن يُتخذ هؤلاء رموزاً ولا هم أهلٌ أصلاً للحديث فيها بله الإتباع عليها. وإن الأقرب للإتباع هو الشيخ المجاهد حازم أبو اسماعيل، إذ هو من أهل القانون أصلاً، ومن دارسى الشريعة ومشايخ العلم، مثله كمثل هؤلاء الذين يدّعون، أو يدّعى لهم، ما ليس فيهم. فهو أقرب للواقع وأفهم بمتغيراته من هؤلاء بلا أدنى شك.

ولا أحسب والله أعلم أن هناك في عصرنا هذا رمزٌ يجب اتباعه أصلاً، إلا إذا حَسبنا الشيخ عبد المجيد الشاذلي الذي أضاف في مجال التوحيد ما لم يسبقه اليه أحد من قبل في مجال التنظير وإيضاح الحدود والإستدلال عليه.

والله شاهدٌ على أنّي ما دونت هذا شنآناً لأحدٍ، أو عداوة أو بغضاً، فوالله إنى لمحب لكل من أشاع قولاً صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن له في رقبتى من هذا ذمة وعهداً. لكن أن نرتفع بالناس

فوق أقدارهم، ونستبدل إتباع الدليل بتعظيم الشيوخ، كما ذكر الأخ أحمد مولانا في مقال له، فهذا أمرٌ ليس بحلالٍ ولا بمكروه، بل هو حرامٌ، لما يَستتبعه من ضَلال رأي وإضاعة همم.

غزلان والعريان يعلنان عدم ضرورة تطبيق "القيم الإسلامية". 4-12-2011

اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - يديعوت: "الإسلام عليكم" فى مصر الدينية

"ودللت الصحيفة على صدق اعتقادها بتصريحات عصام العريان رئيس حزب الحرية والعدالة، في مقابلة هاتفية مع وكالة أسوشيتد برس الامريكية مؤكدا أن الإخوان غير معنيين بفرض القيم الإسلامية في مصر، احتراما للأقلية المسيحية الكبيرة، وغيرهم ممن يعترض على أن تخضع مصر لقيود إسلامية صارمة.
وأكد العريان في المقابلة أن الإخوان يمثلون طرفا معتدلا ونزيهة، بعيدا عن التشدد الذي يعتقده حزب النور السلفي، مضيفا أن جماعة الإخوان لن تفرض القيم الإسلامية وستحترم الأقليات والحريات وحقوق الإنسان.
وأشار العريان إلى سعى حزبه نحو تطبيق أساسيات الشريعة بطريقة عادلة تحترم حقوق الانسان، مطمأنة المصريين بأنها سحترم الحريات الشخصية في الشريعة الإسلامية.
وأضاف أن حزب النور ينتهج تفسيرا متشددا للإسلام مماثلا لتلك القيود التي تفرضها المملكة العربية السعودية، حيث يتم فصل الجنسين، ويفرض ارتداء النساء للحجاب ومنعهن من القيادة."

نظرة في أطروحات العَمَل السياسي الإسلامي في الحاضر المصريّ 4-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما يجرى اليوم على الساحة السياسية المصرية، وفي أروِقة الحَركة الإسلامية على وَجه الخُصوص، هو من أهم الحِراكات في تاريخ الأمة المصرية المُسلمة في العَصر الحديث، دون مبالغة.

وقد تَعرّضتُ، مراتٍ عدةٍ من قبل، للقوى السياسية، سواء الحزبية أو الجماعية، من ناحية تصوراتها ومن ناحية تحرّكاتها. لكن مقالي اليوم يتعرض لما هو كائن حالٌ من مواقفٍ، بُنيَت، بلا شك، على أطروحات فكرية محددة. **وما ذلك إلا لما نعلم من الأثر المتبادل بين الأطروحة الفكرية والموقف العمليّ، فهما يتجاذبان أخذاً ورداً، وإن كانا يدوران، في غالب الأمر حول محورٍ ثابت لا يتعدّيانه، في هذا التَجاذب، إلا قليلاً.** فإن ترى تغيّراً في أيهما، في بعض الأحيان، فهو نتيجة محاولات للتبرير أو للتنظير، التبرير للطرح النظرى إن تبدل، والتنظير للموقف العَملي إن تغير.

والواقع الإسلاميّ، كما تبلور بعد 25 يناير، يتلخص في قوى حزبية، تتحكم الجماعة التي نشأت عنها في توجهاتها. كذلك قوى فردية، قد اكتسبت شعبية وقوة نتيجة مواقفها أو أطروحاتها، وإن لم تنضم هذه القوى تحت تنظيم واحد، جماعيّ أو حزبيّ. ومن هذه القوى ما هو قديمٌ كالإخوان أو جديدٌ السلفيون، ومنها ما هو مستقلٌ كتجمع الشيخ حازم أبو اسماعيل.

وفي تحليلنا هذا، سنتجاوز عن الأفراد الذين ينتمون إلى العمل الإسلاميّ إسماً دون أن تكون لهم قاعدة شعبية حقيقية، نتيجة عِمالة أو ضَعف، مثل محمد سليم العوا وعبد المنعم عبد الفتاح.

وقد تناولنا هذا الأمر بالبحث، كَي يستطيع الشباب أن يفسر ما يرى، وأن يرى ما لا يجد له تفسيراً، في هذه المرحلة الضَبابية التي ليلها حالك كقطع الليل.

الإخوان

الطرح النظري: لم يختلف الحديث عن الطرح النظرى، أو التأصيل النظرى لجماعة الإخوان على مرّ تاريخها الطويل كثيراً في مرجعيتهم، التي تجمّدت عند كتب الإمام حسن البنا رحمه الله وتصوراته عن العقيدة والمنهج، ثم بعدها عند كتاب دعاة لا قضاة المنسوب لحسن الهضيبي. لا يكاد الباحث أن يرى لهم مرجعية أبعد من ذلك، فيما اتفقوا عليه. ثم تشعبّت بعد ذلك بهم الإتجاهات، بين مرجعياتٍ صوفية أو حديثية، أو ما شئت مما يدور في عالم المسلمين من اتجاهات. هذا الطرح النظري، يدور حول فكرة إرجائية تتمَحور عَقدياً - دون الدخول في تفاصيلها - حول تصحيح إسلام كل من نطق بالشهادتين، مهما قال أو فعل، وأن الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، وأن الأعمال مكملات لا تقدَح في الإيمان، وأن أفعال الكفر لا يبنى عليها ردّة أو تكفيرٌ، إلا بالتصريح دون العمل. وبإختصار فقد حّجّموا التوحيد قولا وعملا في نطق

الشهادتين. وتتمحور عملياً حول قضية الحكم بما أنزل الله، وإعتباره واجباً كسائر الواجبات لا يُخِلُّ بالإسلام، ولا يَستدعى كفراً. هذا الطرح وهذه المرجعية النظرية للإخوان لم تتغير على مدى ما يقرب من ثمانين عاماً، وإن باتت أكثر عمقاً في إرجائها، وأكثر خطراً في أثرها.

ومما يجدر بالذكر هو أنّ الإخوان، في هذه المرحلة، لم تعبأ حتى بطرح تصورٍ نظريّ مجدداً، يدعم ما يتخذونه من مواقف، وما يصدرونه من قرارات.

الطرح العمليّ: وبناءاً على هذه الأطروحة النظرية، جاءت تصرفات الإخوان، ومواقفهم كلها، فكانوا، في غالب أمرهم، متسقون مع أطروحتهم، لا يختلفون معها أو عليها إلا في النادر القليل، كما نرى مثلا من توجه للأخ الكتور راغب السرجانيّ، أو من بعض آراء الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق فى بعض التصَورات النظرية.

هذه المواقف العملية، تتلخص في أن النظم السياسية الحالية نظماً عاصية منحرفة عن جادة الإسلام في بعض سياساتها، وإن كانت حكومات مسلمة، لا يصح الخروج عليها بالقوة. كما أنّ ذلك قد سَمَحَ لهم بالدخول في التشكيلات التشريعية سواءاً قبل 25 يناير، أو بعدها. ومن هذا المنطلق تجدهم لا يترَدّدون في عقد الإتفاقات والتحَالفات مع اتجاهات عِلمانية صَريحة، ولا يتحَرّجون في مقابلات شَخصياتٍ سَاقطة مثل عمر سليمان وسامي عنان من بعده. ويجب أن نُذَكّر بأن المنطلق التصوريّ للإخوان، مع ما واجهوه من تعقباتٍ أمنية على مدى عقود، قد أدى إلى تلك السياسة البرجماتية التى تنبنى على جلب المصلحة، ودرأ المفسدة، لكن على نطاق الجماعة، لا المجتمع، وهم يبرّرون هذا بأنّ مَصلحة الجَماعة هي مصلحة المجتمع، وهو طرح مبسطٌ ينشأ عن عملية نفسية تبريرية، يخرج بها أصحابها من وطأة الشعور بالإثم والحَرج.

من هنا خَرج قرارُ عدم الخروج في 25 يناير، ومن بعده عدم التصادم مع المجلس العسكريّ في كافة المواقف، والإكتفاء بتصريحات رمزية، أو الخروج إن خرجت بقية الجماعات، لا يستقلون بمواجهة أيّاً كانت. ومن هنا كذلك، أيدت الإخوان إخراج وثيقة، مع التحفظ على محتواها، لتفادى الصدام الكامل مع ما يعلنه المجلس العسكريّ.

ويجدر بنا أن نبين هنا نوعين منفصلين من الصدام مع السلطة:

- ما كانت تتبنّاه الجماعات الجهادية، من أعمال تفجيرية وقتل للأفراد العزل وغير ذلك من أشكال العنف الموجهة ضد أفراد الشعب أكثر منها ضد الحكومات الكافرة (راجع تعليق د.هاني السباعي). وقد عَارضْنا هذا النوع من الصِّدام، ولا زِلنا، إذ لا يَصلح في وطنٍ غالبيّته مُسلمة، وقد تراجَعَت عنه هذه الجماعات، وسَقطت في نقيضِه، وتحوّلت من بِدعة إلى بدعة.

- والشكل الآخر من الصّدام، هو الصدام مع قوى البَغي الظَاهرة، بقوة العَدد الشَعبيّ ومناصرته، لنصرة دين الله ودَحض الباطل مرة واحدة، وهو الشكل الذى ترفضه الإخوان عقيدة ومنهجاً.

من هنا فإن الطَرح الإخواني، يرفض حازم أبو اسماعيل، بل وسيرفض "السلفيون" في مَرحلةٍ قادمة، وسيكون أقرب إلى الكُتلة المِصرية من أي حِزب إسلاميّ، وسَيولى المَجلس العسكريّ كل فُرصة مُتاحة، وسيقف منهم مَوقف المُساند الحَنون، أو المُعارض المُقلُ في الظُنون. لن يُعارض الإخوان المجلس المدني الإستشاري، ولن يُعارضوا إصدار وثيقة ذات أرضية مُشتركة مع العِلمانية، لا تَكتيكا وتَحيّلاً، بل ديانةً ومَذهباً.

فالرابط إذن بين التأصيل النَظريّ والطَرح العَمليّ في الإتجاه الإخوانيّ قائمٌ متوازنٌ، لا يَختل، بل يمكن تتبعه بسهولة ويسر، مما يجعل البناء على تاريخهم لفهم ما قد يأتي منهم، سَهلٌ أقرب إلى الصّحة من غيرهم.

*****

السلفيون

الطَرح النّظري: والسلفيون، عكس الإخوان، لهم طرح نظريّ قوى رشيدٌ، من الناحية العقدية، يقوم على صحيح السنة بشكل خاص، وعلى إجتهادات الإئمة المعتمدين في مذهب أهل السنة. وفهمهم للتوحيد وجوانبه قوى صحيحٌ، لا غبش فيه، من الناحية الإرجائية البدعية، إلا من مال منهم إلى الفرع الجَاميّ المَدخليّ. فهم يعرفون توحيد الربوبية وتوحيد العبادة، ويعتقدون في قضية التحاكم وأصوليتها ومكانها من التوحيد والإسلام، ويعتقدون الولاء والبَراء، ويوحّدون النُسك، ولا يرضَون بالبدع.

أما من ناحية الفقه، فقد وَقعوا في مزالق من التصَق بالحديث، على شَرفه، دون أن يعتبر أطراف الأدلة الشرعية عامة، ففرقوا المُجتمِع، وجمعوا المُفترِق، واعتبروا جزئيات ضَربوا بها كليات، وشذوا في عدد من الفتاوى، خاصة حين يختص بأمرٍ له علاقة بواقع معاش.

كما أن بعضا منهم، مثل حجازى يوسف ومحمد حسان، قد سادت فتاواه تلك النبرة التي تبجّل الحاكم، وإن حكم بغير الشريعة وحارب أولياء الله، على فرق واسعٍ بين سذاجة هذا وعمالة ذاك.

الطرح العمليّ: وتأتي مأساة الإتجاه السلفيّ في الجانب العمليّ. فمنذ خرجت حركتهم إلى النور في مصر، في بداية السبعينيات، وهم يتسمون بالنظرية، والبعد عن السياسة وأهلها ومجالها. وقد تقوقعوا على أنفسهم، منذ بداية الثمانينيات، واعتزلوا السياسة، وحرموا الإشتراك فيها كليّة، ومنعوا الدخول في البرلمانات، وخالفوا الإخوان وعادوهم، وشَهّروا بهم، ورموهم بكل بدعة، وهو صحيح في ذاته. كما كفروا بالديموقراطية، وكفروا من رضى بها وعمل من خلالها، وها هما رابط للشيخ محمد عبد المقصود (أرسله

اليّ الأبناء القراء)، يوضح رأيه في الديموقراطية قبل 25 يناير، ويُبيّن رأيه في المشاركة البرلمانية !
http://www.youtube.com/watch?v=JVz_EDw4-0g

إلا إن مُشكلتهم الأصيلة تكمُن في أن علمهم وبناءهم النظري ككُرات الثليج المُتساقط من السماء، تراها لامعة جميلة جذابة للنظر وهي محلقة بين السماء والأرض، فما أن تمسّ الأرض حتى تختفى دون أثر! فما أن قامت انتفاضة 25 يناير، وسُمح لهؤلاء بالحركة الطليقة دون خوفٍ، أو حاجة إلى التعاون مع أمن الدولة كما كان الحال من قبل، حتى أنشأوا حزباً - حزب النور، بمرجعية تسيطر عليها "رموزهم"، كما في حزب الإخوان المُسمّى الحُرية والعدالة. ثم ألقوا بكل ثِقلهم خَلف العملية الإنتخابية، والبرلمان، إذ وجدوا أن سَيكون لهم فيه نَصيب. وعَارضوا كلّ مبدإٍ وضَعوه من قبل، دون أن يقدّموا سَنداً واحداً في أطروحة جديدة تبين ما يستندون عليه في هذا، إلا قول الشَيخ محمد عبد المقصود بأن الألباني وبن عثيمين قد أباحاها، وكأن هذا القول لم يكن موجوداً قبل 25 يناير!

والعجيب في الأمر أنهم لا يزالون يقولون بتكفير من لم يحكم بما أنزل الله، أو من رفض الشريعة، لكنهم، ما أن يتوجّه الحديث إلى المجلس العسكريّ، يرجعون إلى القول بطاعة الحاكم، ولا يجرؤون على تكفير أمثال شاهين الذي صرح بأن الدولة العلمانية لا بديل لها عند المجلس العسكريّ!

فأمر السلفيين أنّ إتجاههم لا يطرح تصوراً حقيقياً مقبولاً للوضع القائم، ولا يمكن أن يعرفَ الباحثُ أين يتجهون في معاملتهم مع السلطة القائمة، أيقفون في وجهها إن حاربت الشريعة، أم يقنعون من الغنيمة بعشرين بالمائة من المقاعد، وينتكثون إلى لعبة الديموقراطية التي كفروا بها من قبل؟ هذا ما ستكشف عنه الأسابيع القادمة.

فالرابط إذن بين التأصيل النظريّ والطرح العمليّ مقطوعٌ غير موصولٍ في إتجاه هؤلاء السلفيين، كما بيّنا، مما يجعل التنبؤ بردرد أفعالهم، أشبه بضرب الودع منه بأي شئ آخر.

*****

دعوة أهل السنة والجماعة لإحياء الأمة

وهي جماعة من الشباب الذي التزم بدعوة أهل السنة والجماعة، كما قدمها الشيخ الفاضل عبد المجيد الشاذلي. والشيخ الشاذلي، ليس كغيره من الدعاة، ممن يترك الجانب التنظيريّ سداحاً مداحاً كما يقال، وكما تفعل الإخوان، كما لا ينأي بنفسه عن التصدى للواقع العملي، بأقصى تَجانُسٍ مُمكن كما يراه ويؤمن به. ومن ثم، سنقدم الطّرح الذي قدّمه فضيلته، كممثل لهذا القطاع الهام من المسلمين.

الطرح النظرى:

والقاعدة النظرية التي ينطلق منها الشيخ الشاذلي، ثابتة لم تتغير، من حيث أصولها، فهو يرى الحاكمية الشرعية والولاء والبراء أصل من أصول التوحيد، وأن البِدعة شرٌ مَحضٌ، وأن من لم يحكُم بما أنزل الله كافرٌ، كمن رَضي بالعلمانية ونادى بها ودَعمها وقاعدته النظرية مؤصّلة في كِتابه حَدّ الإسلام.

وقد التزم الشَيخ الشاذليّ ما انبنى على طرحه النظريّ طوال العقود السالفة منذ أن فكّ الله أسره في منتصف السبعينيات، إلى أن وقعت أحداث 25 يناير. وقد قدّم الشيخ أطروحته النَظرية في عُجالة اتسمت بالوضوح، في الحلقة التي وضَعتُ وَصلتها هنا لمن أراد http://www.youtube.com/watch?v=B5hf1e3MzHE، تحت عنوان الأوجة الصحيحة والخاطئة لمشاركة الإسلاميين السياسية

وفي هذه الحلقة، أكد الشيخ التزامه بكل التفاصيل العَقَدية التي نَصَرها من قبل، إلا إنه أضاف طَرحاً نظرياً جديداً أسّسه على المناط الحالي للأمور بعد الثورة، واستلهام أحداثها، ومن ثم غيّر بعض اجتهاداته. وسواءاً وافقنا عليها أم خالفنا، فإنها اجتهاداتٌ مؤصّلَة، لم تُتْرَك ليَرجُمَ الناسُ بشأنِها الغَيبَ، كما فعل غيره.

فمن الناحية النظرية، يفرّق الشيخ بين رؤيتين للواقع، أولهما رؤية إصلاحية ترى أن الواقع إسلاميّ شرعيّ، وأن المطلوب هو العمل على إصلاحه لا تبديله، كما ترى الإخوان في العهود السابقة. وذاك الواقع هو ما عَاشه سيد قطب، وانبَنت عليه أقواله ودارت حولَه أفكاره، من ناحية أن الأمر يحتاج إلى مفاصلة للتبديل لا للإصلاح، فأراد أن يحمي حمى التوحيد المُغبّش في عقول الناس. ورؤية أخرى، في واقع جديد، ترى أن الواقع، وإن كان لا يزال جاهليا، إلا أن المشاركة فيه مبنية على أنّ الوضع الآن يختلف عنه أيام سيد قطب، من حيث أنّ التوحيد قد صَار أكثر تحديداً وقبولاً عند الناس وعند العَاملين في الحَقل الإسلاميّ، وأن دخول المسلمين الآن في العملية السياسية الإنتخابية ومشاركتهم فيها، هو من أجل أن الوضع بات صراعاً على إسلامية الدولة، لا من أجل الإصلاح كما كان من قبل، فهو اشتراك ضرورة. وإسلامية الدولة لا تعنى أنها تصبح دولة إسلامية على منهاج النبوة، بل لتصبح دولة "ليست علمانية"، في المرحلة الحالية، ثم يستمر الصراع لإقامة الدولة الإسلامية الصحيحة بعد مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحسين أحوال الناس، وتلبية حاجاتهم التي تصرِفهم عن التفكير في التوحيد أو في غيره. ومن ثمّ، فهو لا يرى أنّ المُشاركة تنافي تأصيل التوحيد والإتجاه العلميّ في نشره.

فالأمر إذن الآن، كما يقول في هذا الطرح، يجب أن يكون قدراً مشتركاً بين أي توجه اسلاميّ وهو منع علمنة الدولة، فهي مشاركة تكتيكية لا استراتيجية، تمهد لما بعدها. وقد أسماه مشاركة الممانعة (أي لمنع الضّرر)

وقد اشترط الشيخ لهذه المُشاركة ثلاثة شروط:

- عدم التفريط في العقيدة وثوابتها.
- أن يكون من خلالها كسب أرض لا خسارة أرض.

- أن تكون لاقتناص حقوق ضائعة، دون تقديم تنازلات.

ثم النوع الثاني من المشاركة، وهو مشاركة التعاون إذ هو لم يمانع في التحالف مع القوى العلمانية الوطنية المُخلصة في هذا النوع الثاني من المشاركة، لا العميلة التي يُطلق عليها "علمانيو ثقافة كامب ديفيد"، ، بشرط حفظ الثوابت الثلاثة.

ثم، ما أسماه المشاركة القديمة، وهي النوع المرفوض، وهو المشاركة التي تنقض الثوابت الثلاثة، كلها أو أحدها، كما كان يحدث في السابق.

<u>الطرح العمليّ</u>: وهو واضح مما سبق، مبنيّ عليه، فإنه يُجوّز دخول البرلمان، بل يراه واجباً يأثم تاركه، بناءاً على ظروف المرحلة الحالية، من تربّص العِلمانية بالدولة الناشئة، للإنقضاض عليها وسلبها هويتها ودينها.

أما عن التظاهرات والإعتصامات، فقد بين الشيخ الشاذلي أنه لا يمانع فيها، كما أورد على صفحته بالنت، وكما أرسل إليّ، تعليقا على إحدى المقالات السابقة.

فالرابط إذن بين التأصيل النظريّ والطرح العمليّ عند الشيخ الشاذليّ، موصولٍ ممهدٌ لا عوج فيه، وهو أليق بطريقة الشيخ الأصولية، ومنهجه التأصيليّ.

*****

وبين هذه الأطروحات الثلاث، تجد أن كل علمٍ من أعلام الدعوة منتسبٌ اليها وحدها، أو متفرق الرأي بينها.

فالشيخ حازم ابو اسماعيل، يتفق مع الطرح النظريّ السلفيّ، ولا يبعد عن الطَرح الشَاذليّ التأصيليّ، وإنما يخالف السلفيين في بنائهم العمليّ الهَشّ، الذي لا يوافق أطروحتهم النظرية، ويؤكد على أهمية الميدان ومواجهة العسكر أكثر مما يؤكد عليها الشيخ الشاذليّ. وعلى ذلك يجرى الشيخ رفاعي سرور وأمثاله من العلماء المجاهدين.

*****

ثم، آن أوان أن أوضّح ما أرى في هذا الأمر، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان.

<u>الطرح النظريّ</u>: وإنى لا أخالف الطّرح النَظريّ الذي وجّهه أخي الجليل الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، سواء في التوحيد، فنحن فيه مدرسة واحدة، أو في تقييم الواقع من حيث ضرورة مجابهة الكفر في أية صورة ظهرت، كما بينت في مقالاتي السابقة، وعليها صَرّحت بعد الثورة، بحِلِّ الإشتراك في الإستفتاء، وأرجأت القول في البرلمان لحين يأتي الحين. ثم، قلت بحِلّ أو نَدب الإشتراك في الإنتخابات، لمّا ظهر دفع العلمانيين نحو الإستيلاء على البِناء التشريعيّ، ثم لمّا رأيت أنها تُصرِف الناس عن الخروج لإسقاط المَجلس

العسكريّ، وهو تماما مقصودهم من التأكيد على إجرائها في وقتها، قلت بحُرمتها ذريعةً، لا أصلاً. وهو ما دفع أحد القراء لأن يرميني بالذبذبة والسَّطحية! وإنما هو، مسايرة لقاعدة تغير الفتوى حسب تغير الحال، مما لا يعرف قدرَها إلا العلماء. أما حلّ المشاركة في الإنتخابات، فقد ذكرت من قبل أن الإنتخابات في حدّ ذاتها وسيلة لهدف، ليس هدفاً بذاتها، فإن أنتجت نظاماً إسلامياً، ودفعت الكفر عن الدِّيار، فلا يمنع عاقل من الإشتراك فيها. وإنما منعنا من المشاركة فيه من قبل بالمنهجية الإخوانية، لما بُنِيّت عليه من شَراكة تستلزم الشِرك، في صورة مُشاركة، فالمجلس الناتج هو مجلس شِركيّ دون تحقيق أي نتيجة للمسلمين.

الطرح العمليّ:

والحق إنى أخالف الإتجاه الإخوانيّ تمام المخالفة، كما لا أتفق، لهذا السبب ذاته، مع طرح الشيخ عبد المجيد في بعضه، وإن اتفقت معه في بعضه الآخر.

فالشيخ الشاذليّ يعتبر أن الإتجاهات الإسلامية، تشترك معه في طَرحِه النظريّ، ومن ثم، هم يعلنون المُشاركة من باب المُمانعة، وأن البرلمان القادم هو بابٌ للوصول إلى الدولة المسلمة، من حيث لا يمكن الآن، تحت الظروف الداخلية والخارجية أن ننشأ دولة إسلامية حقيقية. وهو، فيما أرى، كلامٌ لا يُمثل الحقيقة الواقعة.

فالإخوان لم يُغيروا من فِكرهم، الذي أسماه الشَيخ المُشاركة القديمة، شئ على الإطلاق. بل إنهم أوغلوا فيها لدرجة أنهم رفضوا أن يرشحوا أو يساندوا مرشحا إسلامياً، كالشيخ حازم. هذه الثقة التي يلقيها الشيخ عبد المجيد في الإخوان، هي ثقة في غير موضعها. وهو بالذات، الأحرى بأن يعلم هذا تمام العلم. الإخوان لن يَصطدموا بالمجلس العسكري مهما كان السبب. الإخوان لم يدعموا أي موقف رجوليّ تمليه شهامة الإسلام. هل نسينا موقفهم من كاميليا وأخواتها؟ لم يُصدِروا حتى بياناً بالإستنكار! ماذا عن حبس الشيخ يحي؟ هم يستنكرون على من ذُّكر البابا بِشَرٍّ، لكن يضعون ذيولهم بين أرجلهم إن كان الأمر يتعلق بإسلاميين.
الإخوان لا يزالون على تبنّى قول بن عباس "كفر دون كفر"، في غير مَوضعه، وهم لا يزالون يُعلنون أن طريقتهم العملية مَبنية على التوافق لا التَدافع، وهم يقصِدون التوافق مع كافة الإتجاهات العِلمانية، بدليل موقفهم من البرادعيّ. فدعمهم ليس دعماً لهذا التصور، إلا إن كان من باب إختيار أسوأ الضّررين، وهو ما يجب بيانه إن أردنا القول به. لذلك فإن إعتبار أنهم ممانعون مجافٍ للحقيقة مجافاة مؤكدة، أو إنهم، في مشاركتهم، قد أخذوا شرعيتهم من الإعلان الدستوريّ لطارق البشرى، وفيه المادة الثانية. وهذا القول الأخير، يعتبر تبسيطا شديداً للأمور إذ الجيش حريصٌ على المادة الثانية التي تؤكد على مبادئ الشريعة لا أحكامها، استغفالاً للشعب، واستدراجاً للمُتبسِّطين من التيارات الإسلامية.

ثم إن تصوّر أن الثورة الثانية هي مقصودة لضرب الإنتخابات، وإسقاط التيارات، غير صحيح في نظرى، إذ إن العسكر قد تصَرّفوا في هذا الأمر من وَحى السَاعة، فأرادوا ضَرب المُعتصمين، وإنهاء أي تجمعٍ قد يكون منظماً ليوم السبت، ولم يحسبوا حساب أمثال الشيخ حازم أبو اسماعيل، ثم لم يعرفوا كيف الخروج

من هذه الورطة، إلا بالتأكيد على الإنتخابات في موعدها، مع صرّح بوقهم شَاهين للتأكيد على أنه سَيكون بَرلماناً صُورياً على أية حال.

ثم إنه يجب أن نتصدى بوضوحٍ للسؤال الذي يتناول مسألة إباحة الإشتراك في البرلمانات اليوم، بعد مَنعها طوال العهود السابقة، هل كان المَنع عقدياً، أم مصلحياً؟ وهي نقطة لا تزال غير مطروقة في أيّ من طرحيّ السلفيين ودعوة أهل السنة والجماعة، وإن كانت واضحة جلية في مذهب الإخوان، أن المنع والإباحة في هذا الأمر يتعلق بالمصالح والمفاسد، ولا مكان للناحية العَقدية فيه. وهذا التساؤل يشغل بال الكثيرين من شباب دعوة أهل السنة، وإن لم يشغل بال أبناء السلفية لنزوعهم للتقليد والسير وراء المشايخ مهما قالوا.

ولا أريد أن أتحدث باسم الشيخ الشاذليّ، ولكنى كنت أقول بتحريم دخول البرلمان في العهد السابق من باب العقيدة، ومجانبة الشرك، لا من باب المصلحة، وإن كان تجنب الشرك هو مصلحة في ذاته، إذ إن المَقصد العَام للعقيدة والشريعة هو جلب مصالح العباد في الدنيا والآخرة، كما هو مقررٌ في علم الأصول. فإرتباط الجَانب العقديّ بالمصلحة والمفسدة غير مقطوعٍ، بل مَوصولٌ مؤكد. والجانب العقديّ في ذاك التحريم يقوم على أمرين:

1. أنّ المجلسَ النيابيّ يتحاكَمُ إلى شِرعَة الجاهِلية، ويضَع قَوانيناً تضاد ما أنزل الله، وأنّ مرجعيته جاهلية كفرية.

2. أنّ إشتراك الإسلاميين لن يغير من مناط التحريم شيئاً، لعوامل عدة، منها أنهم أضعف قوة وعدداً للتغيير. وقد تشتبه هذه النقطة بأنّ التحريم قائمٌ على حساب المصالح والمفاسد، ونصَحّح هذا التوهم بأنّ هذه النقطة تتعلق بالقدرة على التغيير، وهي مطلوبة في التصور العقدى قبل العملي، إذ إنها مهمة الرسالات وعَمل الأنبياء، أن يتمّ التَغيير من حكم الجاهلية إلى حكم الإسلام، إن تحققت القدرة، فإن تحقّقت ولم تُستغل كان الإثْم أوالكُفر، حسب وضع المُخالف.

وقد ذكرت في بداية الثورة أنّ الوضع الجديد الذي نشأ نتيجة الخَلخَلة في البنَاء الكفريّ القائم، من إزالة رأسه وبعض رموزه، وإسقاط دستوره، وإعلان موادٍ دستورية مؤقتة تحل محله فيما أسموه بالفترة الإنتقالية، يغيّر من مناط التحريم العقديّ، في كلتا الأمرين اللذين ذكرناهما. فبالنسبة للأمر الأول، لم يعد هناك مجلس نيابيّ تشريعيّ أصلاً، بإسلامٍ أو كفر، وإنما استلب الجيش السلطتين التشريعية والتنفيذية بصفة مؤقتة، كما هو مُعلن، لحين تشكيل المَجلس الجديد، وتحديد هويته من خلال عملية الإقتراع. هذا الأمر فتح باب القدرة على التغيير بطريقة سلمية، إن كانت فرصة نجاحها تكاد تكون معدومة إلا إنه لا يصح تركها بالكلية. بل الأصح أن لا نَجعلها تشغلنا عن المنهج الأصلي الربانيّ في التغيير، والذي يَنبع من مبدأ أن الكفرَ لا يُزاح إلا بالقوة، سِلمية أو مُسلحة. ولهذا السبب راوَحْتُ بين إباحة الإنتخابات مؤخراً ثم تحريمها لمّا طَغَتْ على الأصل.

أما الأمر الثاني، فإن إمكانية التغيير أصبحت أمراً واقعاً محسوساً، تتنازع فيه قوتان، إحداهما الغَالبية المُسلمة، والثانية هي الأقلية العِلمانية الكَافرة، ومن خلفها المَجلس العَسكريّ يمْكُر مَكْرَه، ويُزَيّن إثمَه. فأن نترك هذه القوى تسيطر على المَسرح التشريعيّ، ولو صُورياً، دون أن نحاول السيطرة عليه، بحقنا، هو إثم بلا أدنى شك، فإن الأمر لا يزال في مرحلة التكوين، ولم يُبنَى البناءُ بعد، فأن يقال أنه إن حاول أحد الكافرين وضع لبنة في البناء، حَرم علينا أن نبنيه لِحماية حقنا، لهو منطق أخْرَق. أما الأمر من قبل فقد كان وضع لبنة مسلمة في بناء كافر مهترئ قائم أصلا، وشَتّان بين الصورتين، لمن عقل.

أما عن إمكانية قيام الدولة الإسلامية، فإننى أرى، والله تعالى أعلم:

- أنها لن تقوم إلا بسنة التَدافع الحقيقيّ، لا البرلماني، وإن كانت السَيطرة على أجهزة التشريع تمنَع من تشريع ما يخالف الشريعة، نظرياً.
- أنه يمكن أن تقوم الدولة الإسلامية كاملة، دفعة واحدة، بأن تعلن مبادؤها وغاياتها، ثم يكون التَطبيق مَرحلياً حسب ما تقتضيه الشريعة ذاتها من مرحلية وتدرج. فالتدرج يكون فى التطبيق لا في الإعلان، كما عَلمنا المنهج الإلهي، حين أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا إله إلا الله"، ثم نظم الدولة وأحكامها في ثلاثة وعشرين عاماً تلت.
- أن ذلك التصور لن يَتحقق إلا بالخروج على العسكر، خُروجاً تاماً، وإسقاط مجلسهم، مهما كلف الأمر، دون مداورة ولا محاورة، ولا مطالبة ولا شجب.
- وأن الشباب المسلم على استعدادٍ لتقديم الثمن.
- وأن موضوع الحِفاظ على الدم، الذى تعَلّل به محمد عبد المقصود، هو حق في إطار باطلٍ، وإلا حَرُم الجهاد رأساً، لأنه يستلزم سفك الدماء، وأنه من البَيّن أن العَسكر لن يَرضَخ لكلمات ولا تهديداتٍ ولا شجب ومطالبات، فتعيّن الخروج السلميّ عليهم، كما حدث في 25 يناير. فمن عضد 25 يناير، وجب عليه تعضيد مثله وإلا كان التناقض والتخاذل والبلبلة.
- ثم إن الفرصة قوية لو اتّحدَت الكلمة، فإن العَسكر أضعف مما تتصورن كما رأينا من سقوط حسنى مبارك، و"إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" آل عمران 175.
- وأن التخذيل عن المشاركة في الوقوف في وجه العسكر فيه إثمٌ أشد كثيراً من التخذيل عن الإنتخاب، إن تعذر الجمع بينهما، لأن الإنتخابات، في هذا الواقع الذي يسيطر عليه المجلس العسكريّ وشاهينه، وسيلة نكاد نجزم بعدم جدواها، بينما القوة السلمية هي التي أتت بما أتت به، من

الإطاحة بالمخلوع مما رفع اسم السلفيين وشأنهم بين الناس، وأتي بالإخوان إلى الصفوف الأولى في الإنتخابات.

- ثم إن حسابات القوى الخارجية لا يجب أن تمنع من فرض الحقّ، مع القدرة عليه داخلياً، ففي التنازل عن إعلان الدولة المسلمة، خسارة أرض بتعبير الشيخ عبد المجيد، وبل وتغيير ثوابتٍ هي تأجيل البيان عن وقت الحاجة، والصمت عن الحق دون معارض له، ذلك على حساب أن المسلمين أغلبية، وأن هذا الإعلان لا يجب أن يكون استفزازياً طفولياً، مع مدّ يد التفاوض على قواعد اللعبة الجديدة مع الغرب، دون تنازل عن الثابت الأول، وهو "لا إله إلا الله"، وبروح "ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ" آل عمران 173.
- أن الواجب الشرعيّ هو هذا الخروج والإعتصام، في وجه أية محاولة جديدة للعسكر، يظهر منها رائحة الوثيقة، سواءاً بواسطة المجلس الإستشاريّ المدنيّ الكرتونيّ، أو بغيره من الجُهنّميات التي يَتفنّنون فيها.

ومن هنا نذهب إلى أن التوافق الذي تسعى اليه الإخوان هو من صميم أطروحتهم، وأن الإضطراب الذي يعيشه السلفيون، هو من غياب أطروحتهم العملية، وتناقضها مع التصور النظري. وأن البديل الحقيقيّ هو فيما عرضنا من طرحٍ.

*****

بعد هذه الإطلالة على المذاهب النظرية والعملية للتجمعات الكبرى على الساحة السياسية الإسلامية في حاضر مصر، فإننى أدعو الجميع، إلى توحيد الصف، ورفع راية التوحيد، والإستعلاء على الخِلاف، ومد يد التوافق، مع الإسلاميين لا مع العلمانيين، فالحق بين، والباطل بين، والثمرة ناضجة، وما تحتاج إلى يد الجماعة تقطفها.

فإن تعذر هذا، وهو صعبٌ جداً، فعلى شباب المسلمين أن يأخذ المبادرة، وأن يسير حسب ما تهديه اليه الفطرة، لا ما تمليه عليه بعض المشايخ، ممن شذّ وخالف.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ماذا يتوقع المسلمون من حُكم الإسلاميين؟ 4-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

التساؤل الذي يطرح نفسه الآن على الواقع المصرى اليوم، هو كيف سيكون الحكم في مصر بعد أن أخذت الإخوان الأغلبية، ومن ورائها السلفيون؟ ما الذي يتوقعه المصريون، والمسلمون، من أبناء هذا البلد من هذه الإتجاهات، التي ظهرت على الساحة نتيجة انتفاضة 25 يناير؟ أهو فارق نوعي مؤثر أم فارق دعائي محدود؟

وبطبيعة الحال، فإن الكثير من الإجوبة تتوقف على عدة أمور، أولها وأهمها كيف سيحكم العسكر إنتاج الدستور الجديد، وماذا سيؤول اليهم من قوة وسيطرة على البرلمان، حرية التشريع، وماذا سيؤول إلى رئيس الجمهورية من سلطات، يلقيها له المجلس العسكريّ، بعد أن يفرغها من محتواها.

لكن السمة الرئيسية التي أرى إنها ستسود المجلس القادم، هي المعارضة القوية والعداء الظاهر بين كتلة الإخوان، وكتلة السلفيين. والمتوقع في هذا الواقع أن يتحالف الإخوان مع الليبراليين في غالب رؤاهم ضد السلفيين، بشكل عام.

وما يهم المجتمع المصريّ عامة في هذه الحكومة المرتقبة، بعد أن يجردها العسكر من السلطة الحقيقية، هو كيف سيتعامل الجهاز التنفيذي مع الواقع المتخلف إقتصادياً وإجتماعياً. وما يهم المُسلمون منه هو كيف سيتعامل هذا المجلس التشريعي، والحكومة التي ستنبثق عنه، آجلاً، مع تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية خاصة، سواءاً في الناحية الإجتماعية، أو الناحية الإقتصادية أو السياسية.

ففي الجانب الحياتيّ البحت، فإن التوقع أن يكون هناك بعض التحسن في الأداء الحكوميّ، من ناحية أن منتسبى الإخوان "يفترض" أنهم أكثر "أمانة" وأقل فَساداً من العلمانيين، مما يؤدى إلى تحسن الخدمات، وتقليل السّرقات والمَحسوبيات. إلا أنه يجب أن نكون على علم بأن الإخوان أو غير الإخوان، ليسوا ملائكة يمشون في الأرض مطمئنين، بل سيكون هناك المحسوبية والتحايل والسرقة والرشوة، والتدليس، إذ إن هذه الأمور قد صارت جزءاً من الثقافة المصرية نتيجة ستين عاماً من المُمارسة، والتي تربى فيها منتسبى الإخوان والسلفيين كغيرهم من الناس. والأمر ليس أمر نوابٍ في البرلمان لا غير، بل هو كذلك أمر الشعب العامل الذي لم يتغير، ولم يخرج عن عاداته التي شَبّت معه في العُقود الأخيرة. ومن ثم، فإن ذلك هو التحَدى الخَطير لدى الحكام الجدد لتغيير الثقافة الهَادمة التي تسود حالياً بين أبناء الشعب المصري، وتسرى في كافة طبقاته.

ولعل قصة إعتراضية بسيطة هنا توضح ما نقصد، فمنذ عدة ايام، تحدث إلىّ أحد الأخوة عن شاب "سلفيّ" اسمه حسام أبو البخارى، قد دعى إلى لقاء على قناة فضائية، وانه سأله النصيحة فيما يقول، فاشار اليه بأن يذكر فيما يذكر مقال ترجمته عن النيويورك تايمز تحت عنوان :البنتاجون يضع رهانه في مصر على

جنرال مصريّ (مقالٌ مترجمٌ)" وذلك في 12 مارس 2011، وأوصاه بما هو من أخلاق المسلم أن يذكر المرجع الذي وجده فيه. فما كان من هذا البخاري إلا أن "نفش ريشه" على الهواء، وذكر المقال وعلق عليه، دون ذكر مصدره، وكأنه هو من بَحَث ونَقب، ودرس وترجم، فاستحل جهد غيره، دون حياء أو خجل، وما كان من صاحبه، الذي استأذن في النقل، إلا أن اعتذر أنه لم يكن يعرف الوجه القبيح لهذا الرجل. هذه هي النوعية من الناس التي تتهيأ لإستلام الحكم في مصر!

أما عن الحكم الإسلاميّ، فإن الحُكام الجُدد، ليسوا أقرب اليه، فيما أرى من العلمانيين الوطنيين، إلا قليلاً. ودعنا نلقى نظرة على معنى الحكم الإسلاميّ، وصفاته لنعرف صحة أو بطلان ما أدعيت.

الحكم الإسلاميّ كما نعرفه، له مرجعيته الخاصة، التي هي أعلى من مَرجِعية الدستور ابتداءاً، وهي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وهذه الصفة هي التي تحكم هَويّة الحاكم، إن مسلم أو علمانيّ. ثم بعد المرجعية العليا، تأتي سمات الحكم الإسلاميّ، وهي التي تنقسم إلى قسمين، السمة العامة للمجتمع، والأحكام التي تطبق على مواطنيه.

والسمة العامة للمجتمع الإسلاميّ تظهر في منظومة من القيم الإجتماعية التي تتعاون على نشرها الدعوة والتقنين. فإنه من الغريب أن يكون هناك مجتمعاً مسلماً مثلاً، يرضى ببيع الخمور جهاراً نهاراً، أو أن يصدر تراخيص مثل هذه المحلات. وغريباً أن تحمى الشرطة "الإسلامية" ملاهي الدعارة وشواطئ العري. وغريبٌ أن يرخص بأفلامٍ تنشر الجنس المباح والشذوذ المتاح، وتمر على الرقابة "الإسلامية" دون اعتراض. هذه سماتٌ إجتماعية لا تجتمع وأي مجتمع مسلمٍ يقوده "إسلاميون"، يريدون الإسلام الصحيح.

أولئك الذين يصفهم الله كممثلين لدينه، قائمين بحقه، إن أخذوا المسؤولية وتربعوا على سدة الحكم، هم "ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ" الحج 41 ، ليس هم "فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ" المائدة 52، فيسارع في الإتصال بأمريكا وحلفائها، ويدخل في التحالفات العلمانية، ويرضح لحكم العسكر، خشية من الدائرة.

فإذا نظرنا إلى الإخوان، وجدناهم قد بينوا أنه لا يجب على المسلمين أن يعتمدوا عليهم في بناء حكم إسلاميّ، ولو أخذنا بالتدرج المشروع في تطبيق الأحكام الشرعية. فهم لا يؤمنون بتطبيق الأحكام الشرعية، بل بمبادئ الشريعة التي تشترك فيها مع كافة قوانين الأرض. كما أنهم يرون أن تطبيق الشريعة لا يكون إلزاما قانونياً بل أخلاقياً. يقوم به الأفراد، وليس للحاكم تقنينه، أو التدخل فيه. وأعلنوا أن العري والخمور ستظل على إباحتها تبعا لمبدأ الوسطية، كما رأينا من إسلاميو تونس والمغرب! وهم في هذا كله يرون أنها سياسة شرعية وحنكة سياسية، ولا يرون ما فيها من إثمٍ وخروج عن الشرع، ومجافاة لحكم الله ورسوله، وقرب للعلمانية وبعد عن الإسلام.

الإخوان يرون الدولة شراكة بين الإسلام والكفر، وأنهم يجب أن يفسحوا المجال للكفر، بصفته موجودٌ قائمٌ على أرض الوطن، أن يتمتع بفرض بعض أفكاره، وأن يصبغ المجتمع ببعض صبغته. وقد ذكرت من قبل أنه من اشد الخطأ أن يحسب جماعة الإخوان على أنها جماعة إسلامية، ففي هذا غبن لها وللإتجاه افسلاميّ جميعا، بل هي "جماعة وطنية" ذات مرجعية توافقية عامة، يجتمع تحت لوائها كلّ الأديان والمذاهب، فهي من هذا المنظور، ماسونية التوجه لا إسلامية المرجع. ويخطأ من ظنّ أن ليس في الماسون مسلمين مصلين، بل إن منهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، رائدا الإتجاه الإصلاحيّ في العصر الحديث، وهو الإتجاه الذي تنتمى اليه هذه الجماعة الوطنية شبه الماسونية الحديثة.

وإذا نظرنا إلى السلفيين، وجدنا أنهم على سذاجة وقلة خبرة، فإنهم أقرب إلى تطبيق الشرع، إن ابتعدوا عن وسائل الإخوان، وكفوا عن اتخاذهم المثل الأعلى في السياسة. لكن يعيبهم ضعف رموزهم، وتخاذل مشايخهم، واستسلامهم لمن بيده السلطة، تديناً. وهي حالقة في مجال السياسة عامة، والسياسة الثورية خاصة.

الحكم الإسلامي هو تطبيق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، هو الحكم بما في كتاب الله وسنة رسوله نصاً وإجتهاداً، مع الأخذ في الإعتبار بطبيعة الواقع، وما يمكن تطبيقه مما يجب التمهيد له. وإذا قلنا بالتمهيد ، فلا ندرى كيف يمهد الإخوان للسمة الإسلامية الإجتماعية دون سنّ القوانين التى تنظم بعض المظاهر الإجتماعية، فمثلاً ترك النساء المتكشفات العاريات يدفع إلى الخنا والزنا، فكيف يتهيؤ الجو الملائم لحدّ الزنا إذا؟ لا يتهيأ، وبالنسبة للإخوان لا يهم أن يتهيأ، لنه ليس في منهاجهم تطبيق حدّ الزنا، فإن دينهم لا يدعو إلى ذلك، بل يدعو إلى أن يمتنع الناس عن الزنا إختياراً، مع انتشار العري والمثيرات الجنسية والأفلام والأغاني الخليعة**!!**

إذن، فإن من واجب المسلمين أن يتهيؤا لحكم يشبه حكم الإسلام، وما هو بحكم الإسلام، بل هو حكمٌ مختلطٌ بين الإسلام والعلمانية والماسونية والقبطية، وما شئت من أديان الأرض. وليتهيأ المسلمون للصراع من أجل دينهم، مع العسكر المسيطر من وراء الكواليس، ومع الإخوان المسيطرون من أمامها.

هنا يأتي دور الشيخ حازم أبو اسماعيل وإخوانه من المجاهدين، أن لا تسقط منهم الراية، وأن لا يركنوا إلى حكم هؤلاء وكأنهم نالوا ما أرادوا، فالمعركة لم يحمى وطيسها بعد.

دعم الإخوان .. بين الضرورة العملية والمصلحة الدعوية 5-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

خلُصنا في المَقال السابق إلى أن ليس كل ما يتوقع المسلمون من حكم الإسلاميين حقٌ متحقق، بل يجب أن يتفهم المسلمون حقيقة ما يجرى على أرض الواقع، لا في أحلام اليقظة. فللإخوان منهجهم الذي لا يحيدون عنه، كما أسلفا. والسلفيون، خاصة مدرسة الإسكندرية، ذات التأثير الأكبر على الإتجاه السلفي عامة، لا يتورعون عن التعاون الواضح الفاضح مع السلطة ضد الإسلاميين ممن يخالفونهم، وهو ما يجعلهم علامة استفهام كبيرة في البرلمانبل إنهم اليوم خطوا خطوة في طريق الإخوان، حيث أعلن متحدثهم أنه لا مانع لديهم من التعاون مع ساويرس وحزبه**!** من ثم، فإنه يجب خفض سقف التوقعات إلى القاع، فيما يمكن أن يحدث في الفترة القادمة، خاصة والعسكر يتربص بالدستور، وبصلاحيات البرلمان والرئيس المنتخب.

الإتجاه الوحيد الذي يمكن أن يُحدث تغيراً نوعياً في مستقبل الأيام، هو الإتجاه الذي نناصره عقدياً وفكرياً، وهو إتجاه أهل السنة والجماعة، بكافة ممثليه، وعلى رأسهم الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، من الناحية الأكاديمية العلمية، وحركة الشيخ حازم أبو اسماعيل من الناحية العملية التنفيذية. ففي هذين الجناحين، يكمن أمل الإسلاميين، لا في الإخوان ولا في السلفيين.

إلا إننى يجب أن أسجل هنا قلقيّ مما يَسود أبناء إتجاه أهل السنة والجماعة لإحياء الأمة من مناصرة شديدة للإخوان في هذه الأيام، وهي المناصرة التي برّرها الشيخ عبد المجيد الشاذليّ، بأنها تكتيك لا استراتيجية. ولكن الأمر أن العامة لا تعرف تكتيكا ولا استراتيجية، بل إن حسنت أحدا في أمرٍ، فقد حَسنته في جميع أمره، وإن جرّحته في أمر، فقد جرّحته في جميع أمره. هذا هو ديدن العوام.

وهذا القلق وهذا الحذر، نتيجة لعاملين، أولهما، الإعتبارات العقدية التي تمنع من الدعم التام غير المَشروط أو المُقيّد لهذه الطائفة الوطنية شبه الإسلامية، منها بدعية عقائدهم الصوفية/الإرجائية، وتقاربهم مع الرافضة والليبراليين، واستحلالهم الشّراكة في الحكم بالشرائع المختلفة كصنعة الأبستاق، بل وحرصهم عليها، دفعاً للضّرر بزعمهم. وما نعرف هذا، كمسلمين من أهل السنة، إلا إنه تفريط في الثوابت العقدية، وخروج على مبادئ التوحيد، وتوكلاً على الأسباب دون مسببها سبحانه. والعجيب أن معظم هؤلاء من الأشاعرة الصوفية، الذين لا يومنون بقضية التسلسل السببيّ أصلاً، إنما هو الهوى لا اكثر ولا أقل.

وثانياً، أن النتائج العَملية المُترتبة على الوقوف في صَفّ هؤلاء، دون التنبيه لخَرابهم، لن يكون في صالح الإسلام عامة، إذ سيكرسون في عقول العوام أن هذه هي طريقة الإسلام، وهذا هو منهجه "الوسطي"، ألم ينتخبهم الناس، كلّ الناس؟ خلاف ما سيكون من صورة علمانية للدولة، واستمرار المعاصى والكفريات كما هي.

والأحرى، أن يبيّن للعامة والخاصة، أن دعم مرشحي الإخوان، أو السلفيين، هو من باب دّفع أعلى المفسدتين، وتحمل أقل الضررين، مع بيان خراب عقيدتهم الإخوانية، أو طريقتهم العملية السلفية.

أما أن نعلن دعمنا للإخوان، دون بيانٍ واضحٍ، نعلم كلنا، ممن ينتمى إلى دعوة أهل السنة، أنه الحق، فهو مما لا يجب أن يتبعه أبناؤنا في هذه المرحلة التي، وإن تميزت بطابع السياسة الماكر، إلا أنه لا يصح أن نسلك هذا المسلك، لعدم جدواه، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

فالقول بدعم هؤلاء في الإنتخابات، دفعاً لبلاء العلمانيين، صحيحً لا شك، بشرطين، أولهما أن لا يُبطّأ الحركة في الميدان، ولا يصرف الهمة عنه، فيظن من ظَنّ أننا قد وصلنا إلى الحكم الإسلاميّ**!** والثاني، أن يَصحَب ذلك بياناً واضحاً، يفضح المشاكل العقدية والحركية لهذه الجماعة، بما يترك لأهل السنة باباّ مفتوحاً ينفذون منه إلى الدعوة الصحيحة من ناحية، ويعذرهم أمام الله سبحانهن بقولة الحق، دون تلجلجٍ أو مداراة.

المَشهد المَفروض .. والمبدأ المَرفوض 6-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صَرفتُ أكثر من رُبع القرنِ الماضى، أعيشُ في الغرب، أتأمل وسائله وطرقه، وأشاهد مَسالكه وسبله، مما أرى واجباً عليّ، إن مدّ الله في العمر، أن أدون طرفاً من هذه المشاهدات، التي تأتي من واقع الحياة بين الناس، لا من سَماع أو اطّلاع. إلا إني أسبق بالقول أننى لم أغِب عن مصر لحظة، بفكر أو بقلم، ولم أتواني أن أواكب أحداثها يوماً بيومٍ منذ أن غادرتها مضطراً عقب مقتل السادات عام 1981. منذ ذلك الحين وأنا أشتاق اليها، وأعمل على العودة إلى ربوعها بشكلٍ دائمٍ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا. ولا زلت أردّد قول شوقي

يا سَاكنى مصر إنّا لا نَزَال على　عَهدِ الوَفاء وإن غِبنا مُقيمينا

هلّا بَعثتُــم لنا من مَاء نَهرِكــمُ　شيئاً نَبُلُ بهِ أحْشاء صِادينـا

كُلُّ المِنــاهِل بعد النيل آسِنَـــةٌ　ما أبْعَدَ النيلَ إلا عن أمَانينا

وفي خلال هذه السنين المتطاولة، شاهدت العديد من العمليات الإنتخابية، في انجلترا وكندا وأمريكا. لكن الذى أريد أن أسجّله اليوم هو أنه خلال هذه السنين لم أشاهد، ولا مرة واحدة، بدلة عسكرية تظهر في وقت الإنتخابات، بأي شكلٍ من الأشكال، ولأي غرضٍ من الأغراض. لا وجود للعسكر في الحياة المدنية، على الإطلاق. بل ما رأيت، يعلم الله، إلى يومي هذا، رجلاً يرتدى بزة عسكرية في شارع من الشوارع، ولم أر سيارة عسكرية، إلا مرة أو مرتين، في طرقٍ ريفية جانبية.

ثم انتقل إلى المَشهد في مصر، بل في عالمنا العربيّ كله، فإذا العَسكر من حولنا في كلّ مكان! نحن محاصرون بالعسكر، فعلاً لا قولاً. كيف يخرج عسكريّ يتحدث عن دستور البلاد، كما يفعل شاهين الفساد؟ كيف يصدر عن عسكرٍ قوانين تحكم العباد، أيا كانت طبيعتها؟ كيف يخرج هؤلاء من جحورهم، يأمرون وينهون في أهل البلاد، وفي شؤون حياتهم ودولتهم؟ كيف يتحكم في العقول المصرية العالمة ذات الخبرة، مجموعة من راسبى الثانوية العامة، أو أقرب إلى راسبيها؟

ما هي هذه الأسماء الغريبة التي لم تشارك في حياتنا السياسية ولا الثقافية ولا الإجتماعية من قبل، والتي لا يصح أن تشارك فيها الآن، ولا في أي آن؟ من هو هذا الملا وبدين والعصار والفنجرى وشاهين وعنان؟ ما هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان؟ إن كان للعاميّ أن يعرف إسما من العسكر، فلعله، وأقول لعله، يكون الطنطاوى كوزير للدفاع (خيبة الله عليه)، أما من عداه، فهم مجاهيلٌ في مجاهيل. كأنهم مديرو مؤسسة للتخطيط والإحصاء، على سبيل المثال، ثم إذا بهم أسياد البلاد يُملون عليها قراراتها المَصيرية.

لم نر، في الغرب، بَزّة عسكرية على شَاشة التلفاز إلا يوم أن يستدعيها مجلس النواب، بل ولجنة الشؤون العسكرية في مجلس النواب (أو الكونجرس)، لمحاسبتها على أمر أو لمساءلتها فيه. ثم تختفى هذه الشخصية مرةأخرى في مكان عملها، إلى تقوم حرب، فتعود للظهور، في خلفية الصورة من وراء الرئيس ووزرائه.

أما هذه المهزلة، التى نعيشها، والتي تجعل صورة شاهينهم تصَبّحنا وتُمسّينا، فهي إنما تقع في بلادنا لسببين، أولهما أننا لم نعرف معنى الحرية بعد. بل يشيع هؤلاء على التلفاز، وتشيع أدوات إعلامهم العميلة، أننا نعيش الديموقراطية أول مرة، لترسّخ في الأذهان أن الديموقراطية لا تتعارض مع وجود العسكر من حولنا في كل مكان، يحاصروننا ويلقون في روعنا أننا أحرار! يملون علينا دستورنا، ويحددون مهام رئاستنا، ويقفون بعد ذلك حراساً على الخراب، يحمونه ويرعونه. لكن، نحن "برضه" أحرار!

أم ثانيهما، فهو أن "رموزنا" لا يعرفون، هم أنفسهم معنى الحرية، فقد عاشوا كلهم بلا استثناء منذ رأت أعينهم النور، أو منذ نعومة أظفارهم على أحسن تقدير، تحت ظل حكم العسكر، فتعودت أعينهم رؤية العسكر، وبزات العسكر، وتحكمات العسكر، وتدخلات العسكر، وغابت عن أعينهم معاني الحياة الحرة، على حقيقتها. وليست هذه "الرُموز" كمن عاش نصف حياته في حرية حقيقية، أصبح حسّه بعدها لا يقبل هذا المَشهد المفروض علي أبصارنا، ومن ثم، لا يتقبل حِسّه ذاك المبدأ المرفوض، مبدأ وجود العسكر، وتَحكّم العَسكر ومُحاصرة العسكر. **فكل مَفروضٍ مَرفوض**، إلا من المَولى جلّ وعلا.

وبما أن الشئ بالشئ يذكر، فقد دونت هذه المعارضة على قول شوقي، ولما أبلغ السادسة عشر عاما من العمر

أبلبل النيل ما ضنت روافــــــده عنك المياه ولفظ منك يروينا

إن غبت شطرا فما غابت قلوبكم وإن نأيت فلا نسلو المحبينـا

إن عنّ للنيل يوماً أن يجافيكـــم فالله يعلم إنا عنه جافينـــــا

عونُ المَعبودِ في الرَدّ على الشيخ محمد عبد المقصود 7-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في حلقة من حلقات قناة الناس، خصّصها المذيع خالد عبد الله للهجوم على الشَيخ المُجاهد حَازم ابو اسماعيل، وتشويه سمعته، من خلال استضافته للشيخ محمد عبد المقصود. وقد استمعت إلى هذه الحلقة بعناية فائقة. ولمّا كان حقاً علينا نصرُ المؤمنين، حتى من الطائفة التي تَبغى، كلاماً أو قتالاً، فإنه حقّ أن أعلق على ما جاء فيها من أغاليط وتجاوزات.

ولِأُحقّ الحق، فإن الشيخَ محمد عبد المقصود رجلٌ له مكانته التي لا نُنكرها عليه، بل نُثبتها مع المحبة والإحترام، وإن كنا نخالف فيما يذهب اليه بعض تلامذته من إصباغ صفة الرموزية على مشايخٍ من ذوى الفضل، إغراقاً في التقديس.

ولِأُحقّ الحق كذلك، فإني أثْبِتُ استهجاني لمقدم البرنامج الذي أدخل نفسه طرفاً في الحوار، وللطريقة الصبيانية التي ردّ بها على من قذفه وسَبّه، مع عدم رضائي للقذف والسَبّ في هذا اللون من الخصومة. وكان أجدر به أن يركز على الموضوع، وان يلوم، إن إراد اللوم، من سبه، ولا ينزل جَام غضبه الطفولي على موضوع حلقته، الذي لم يتعرض له فيما أعلم بكلمة واحدة.

والحلقة كلها قد أظهرت الشيخ عبد المقصود مضطرباً، قلقاً في جلسته، لا يكاد يستقر في مقعده لحظه دون التقلب ذات اليمين وذات الشمال، والمذيع من أمامه، باسطٌ ذراعيه على مكتبه، قلقٌ متحفزٌ، لا يكاد يجد مناسبة يَخدِش فيها الشيخ حازم ابو اسماعيل إلا انتهزها، بسرعة وشراسة غير معهودة في برامج التلفاز. وهو ما يعكس الطبيعة الشخصية لهذا الحوار بالذات، ويقدح في موضوعيته كله ابتداءاً.

على كلّ حال، دعونا ننظر فيما جاء به الشيخ الفاضل محمد عبد المقصود. فقد أحصيت تسعة وعشرين مَوضعاً جَاوز فيها الصواب، ولم يُجر الله فيها على فمه الحقّ. وسنتناولها هنا كلها بالنظر، لعله أن يراجع نفسه في كلها أو بعضها. وقد تتبّعت أقواله حسب ورودها في الحلقة المذكورة زمنياً.

- اعتباره فتاوى الشيخين بن عثيمين والألباني في حِلّ دخول البرلمانات والإشتراك في العملية السياسية، وقد كان يناهضها من قبل أشد المناهضة. ولو أنه، كصاحبِ علمٍ، برّر رجوعه هذا لأسباب شرعية أو واقعية، لخرج بنفسه من موضع التقليد، ولأعطى تلامذته مثلاً في اتباع الدليل، لكنها ثقافة التقديس والتكديس تطغى على ثقافة الإجتهاد وتحرير النظر.
- قوله إن الأمر يجب أن يُرَدّ إلى العلماء: وهي قولة حق في إطار باطل، إذ من قال أنه، وبعض من اتَصفوا بالعلم من أهل مصر، ممن ضَمّتهم هيئة، هم أنشؤوها، وأصبغوا عليها صفة العلمية والشرعية، هم العلماء الذين ليس في البلاد غيرهم، أو مثلهم، ومن ثم هم أولوا الأمر المَعنيين في الأية "وأولى الأمر منكم"؟ إذن نحن نستبدل المجلس العسكريّ وعصابته، بعدد محدودٍ من أصحاب

العلم الذي لا يرون غيرهم أهلاً لذاك؟ وهل جمعية مثل هذه، تضم محمد حسان، يعلم الكلّ من هو محمد حسان وما هي مواقفه بعد سقوطه بالكلية من أعين الناس، يمكن أن تعتبر المَرجعِ العام للمسلمين دون غيرها؟ إذن من هم هؤلاء المشايخ الذين خالفوكم إذن واعتبروا الإعتصام فرضاً وواجباً كرفاعي سرور وحسن أبو الأشبال وصفوت بركات ووجدى غنيم، وغيرهم كثير داخل مصر وخارجها، من أهل العلم والتقوى؟ أم حَصَرتُم العلم في أنفسكم، ومنعتم عنه غيركم؟

- ثم يستنكر الشيخ الإعتصام والخروج في شهر المحرم، ويتلو قول الله تعالى "يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ" المائدة 2، وغيرها في هذا الباب. وينسى الشيخ أنّ الله سبحانه يقول "يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ" البقرة 217، حين قتلت سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم بن الحضرمي. فما يريد هؤلاء بالدين أعظم من حرمة الشهر الحرام، إذ هي فتنة بلا مخالف. ثم، من الذي أحل الشهر الحرام، يا شيخ، هداك الله، المسالمون المعتصمون، أم البغاة المعتدون؟ ما هذا الخلط والتغبيش؟ ثم ألَخروج لنصرة هؤلاء، دون دفعٍ أو اعتداء، هو إحلال للشهر الحرام؟ والله ما سمعنا بهذا من قبل من عالمٍ أو جاهل.
- ثم، حين تعرض الشيخ، هداه الله، إلى موضوع النصرة، لم يأت فيه بقولٍ واحدٍ يعتبر دليلاً شرعياً على جواز ترك المقهور يضرب ويقتل أمام عينيك، فلا تنتصر له. وإنما لجأ إلى تقديراتٍ مبنية على آراءٍ، مثل أنه لا حق لهم في الإعتصام! وهو ما يناقضه فيها غيره بآرائهم. ثم تجاوز هذا الموضوع، الذي هو صلب المسألة في دقيقتين، ليتفرغ لسحل الشيخ حازم أبو اسماعيل.
- ثم قال، إن هدف الخروج في 18 نوفمبر كان هو إلغاء الوثيقة، وقد غادرتم الميدان، أيها الفقهاء الشجعان، ولم يعلن العسكر إلغاءها، بل على العكس، صرح شاهينهم بأنها باقية، بل هي ملزمة، بل وعلمانية الدولة خطٌ أحمر لن يمكن تجاوزه! إذاً لم يكن لخروجكم أولاً سبب، ولم يكن يكن لإنصرافكم آخراً هدف. وما أحسب إلا أن الشيخ المجاهد حازم ما غادر يوم السبت إلا بناءاً على ضغطكم، غير راضٍ لعدم تحقق الهدف الذي أعلنتموه أنتم، وهو إلغاء الوثيقة! ومشكلتكم، يا أصحاب هذا اللون من السلفية، أنكم تصدقون الكاذب، وتسمعون للزنديق، وهو ما هزّ سمعتكم عند الشباب، لا ما قال أو فعل حازم أبو اسماعيل. هي تصرفاتكم، تعود عليكم بالنبذ والتطاول.
- ثم يقول إنه إن لم يعجب الناس بقاء العسكريّ، فلنطرحه في استفتاء؟ سبحان الله، أليس هذا ما دعا اليه العسكر؟ أنسير في ركب هؤلاء اليوم؟ أصار هؤلاء من أصحاب القول الحق؟ مع العلم أنّ العلمانيين أنفسهم رفضوا هذا، لأن هؤلاء لم يتحكموا في الشعب بإستفتاء، بل هو مجرد الغصب والإستيلاء بالقوة. ثم هل عملوا بنتيجة الإستفتاء الأول، الذي كان على تسعة مواد، حولوها إلى 63 مادة، ثم غيروا فيها نصوصاً وبدلوا حروفاً، قلبت ما تدل عليه، لنذهب إلى إستفتاء آخر؟ ثم، أليست الأغلبية غير راضية عن حكم العسكر، فلم نلجأ إلى استفتاء؟ أم أننا راضون عن حكمهم الذي أتوا

فيه بالجمل والسلميّ وعيسوى والفلول والطوارئ، وما لا يحصى من مضارات للشعب وهادمات للإسلام؟

- ثم، يقول إن الشرطة لم تقتل الناس، عجيبٌ والله، ولولا أنه لا يزال في الرجل بقية علمٍ لسألته عن رتبته في البوليس! لو لم يكن إلا تسجيل الشناوى صائد العيون لما صحَ منه أن يدّعى مثل هذا الهراء. بالطبع الشرطة هي التى ضربت الشعب، وبالطبع هم من القوْا هذه القنابل والغازات، وبالطبع قد ترك لهم الجيش الفسحة ليفعلوا هذا. هذا من ألف باء قراءة الواقع. ألم تسمع يا شيخ بحمولة القنابل التي وردت للداخلية ورفض عدد من شرفاء الجمرك إدخالها؟ أكانت هذه مرسلة للفلول أم البلطجية؟ ألا إن تقوى الله لأمر صعب.
- ثم، يبرّر عدم الخروج بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة لضرب التيار الإسلاميّ، سواءاً حقيقة، أو بإلغاء الإنتخابات. وهو من أسخف وأضعف ما يمكن أن يقال في هذا الموقف. فكيف يضرب الجيش عدة ملايين رأيناها في 29 يوليو، بالفعل؟ هذا أمر محالٌ، إنما لَعِب عليكم المَجلس العَسكريّ لعبة وقعتم في خَيّتِها، فاتصل بعضهم ببعضكم، وأبلغه عدم حِكمة الخروج لمَنع التصادم، وحفاظاً على التيار الإسلامي!! فهي، في الحق، حِكمَة المجلس العسكريّ لا حِكمَتكم، وتوجِيهه لا توجِيهكم.

- ثم، يستشهد الشيخ بالحديث الذي حَسّنه الترمذي، عن معاذ رضى الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "من كتم غيظاً وهو قادر على أن ينفذه، دعاه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة، حتى يخيره من الحور العين ما شاء". وسبحان الله العظيم، كيف واتت الشيخ الجرأة على إيراد هذا الحديث الشريف دليلاً في هذا المَوضع. أقصد الشيخ أنّ من رأي أمامه رجالاً ونساءاً يُقتلون، وكانت معه من الكثرة ما يُمَكّنه الوقوف معهم وصدّ القتله عنهم، كَظم غيظه، فرضىَ عنه المولي سبحانه بهذا؟ والله إن فاعل هذا لن يرى من حور العين طَرَفٌ ولا ظِفر إلا ما شاء الله. بل هذا حديث عن كظم الغيظ في الأمور الفردية التي تنشُب بين الناس، ولا ينتج عنها ضرر أو دماء. وإلا فلعل الشيخ يرى كذلك أن آية "والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس" تعنى أن من شاهد قتل نفسٍ فكظم الغيظ، بل ودعا إلى العفو عن قاتلها، كان ممن يخيّر بين حور العين؟ هذا استدلال، أقل ما يقال فيه، أنه في غير موضعه.

- ثم احتجاجه، وغيره ممن تابعه على ذلك، بحديث حذيفة الصحيح في الفتن "قال كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير ,وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني . فقلت : يا رسول الله إنا كنا في الجاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال: نعم . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال :نعم وفيه دخن . قلت: وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هَديي تعرف منهم وتنكر . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم دعاة إلى أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت: يا رسول الله صفهم لنا . فقال : هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا .

قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم . قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها , ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك". ولو أنه يستشهد بهذا الحديث على لزوم جماعة المسلمين، لقلنا ما سبق، من إنك ادعيت ومن مَعك في تلك الهيئة، أنكم جماعة أولياء أمر المسلمين، وأنك أحصيتهم وعددتهم عدّا، وأنهم كلهم وقفوا إلى جانب التراجع والتخاذل، وهو افتراءٌ لا دليل عليه بالمرة، إلا إن رأيت أنك "إمامهم"، وهو ما لا يتابعك عليه إلا خالد عبد الله! وإما أنه يستشهد بالدخن والضبابية في الموقف، فأكرر ما سبق أن قلت سابقاً، أين الفتنة والدَخَن والضَبابية فيما نحن فيه؟ عسكرٌ باغٍ صائل، استولى على الحكم منذ ستين عاماً، وشرطة حاقدة موتورة لا ضمير لقادتها ولا دين، وكلاهما حربٌ على الله ورسوله، وغالبية ساحقة مسلمة، شبابها قادرٌ مستعدٌ، جالس بالبيوت، بإيعاز منكم، للحفاظ على حياته! فأين الدَخَن والضَبابية في هذا الموقف؟ هداك الله يا شيخ عبد المقصود.

- ثم قال الشيخ، في معرض حديثه عن خروج الشيخ حازم للإعتصام، إنه إنْ أراد امرئ أن يُقدم على فعلٍ فلابد أن يكون مُعتقداً لصِحّته، وإلا فلا يجوز أن يقدم عليه، فلا أدرى إن كان يعنى بهذا نفسه، فلا وجه لهذا القول إذ بالطبع أن عدم خروجه نتيجة قناعته بعدم صحة الخروج، فنحن لا نقدح في نزاهته، بل نقدح في صواب تقديره. وإن كان يقصد به الشيخ حازم، فلا ندرى كيف اطلع على قلبه وعلم أنه خرج رغم عدم اقتناعه بالخروج.

- ثم يقول الشيخ أن لقرار الخروج مسؤلية عظيمة يجب أن يتحمل توابعها من أخذ القرار، وأنها ثقيلة يجب أن تُعتَبر. قلنا، ومن يخالف في هذا؟ لكن هل هذا يعنى أن عِظم المسؤولية يمنع من إتخاذ القرار بالعمل؟ على أي مذهبٍ هذا؟ ألم يكن قرار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج إلى بدر، وإلى أحد، وإلى تبوك، وإلى مؤتة، كلها قرارات عظيمة التبعات، ينشأ عنها استشهاد أنفسٍ كثيرة في وقت عَز فيه المسلمون عدداً؟ أولو أراد الله أن تكون يا شيخ عبد المقصود على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لنصحته بما تنصح به اليوم؟ ثم هل تَحَمّل المسؤلية هي في لزوم البيت وكبح الشباب عن تأدية واجبهم في الوقوف في وجه البغيّ، أم في الحرص على السلامة مطلقاً دون تقديرٍ لعواقبها، فإن السلامة لها عواقب وتبعاتٌ كذلك، وهو ما ستراه في الأسابيع المقبلة.

- ثم، يعيب على الشيخ حازم أنه تلا آيات من آيات الله، تدعو الشباب إلى أن يتحرر من ربقة تقديس المشايخ، التي هي جزء من منظومتكم التعليمية، كما يفعل الصوفية، وأن يَتبعوا الفطرة التي عليها أصل التكليف (الفطرة تأتي بمعنى العقل كذلك). ثم هو لم يذكر اسمه ولا اسم غيره استحياءاً وتديناً، فأنزلته أنت ومن معك على أنفسكم، من باب "اللى على راسه بطحة..". لم هذا التشنج في الردّ والتجريح، والرجل إنما يُدلى برأي ويذكر حديثاً وآية تعَضّد رأيه، لا كمن ذكر أحاديثاً وآيات

يستشهد بها في غير مواضعها. أم الأمر هو أنه كَبُرت على نفوسكم أن تخرج هذه الجموع من الشباب عن طاعتكم، وأنهم استبدلوا كبراء بكبراء ومشايخ بمشايخ؟ مع عدم تأييدى أو رضاي بأن يُجرّح الشباب هؤلاء المشايخ الذين استبدلوا بهم غيرهم، لا سَباً ولا قذفاً ولا تجريحاً، فليس هذا من خلق الإسلام في شئ.

- ثم، يقول الشيخ، أن حازم أبو اسماعيل يخترق الصدور ويتحدث بالنوايا، ووالله إن ما رأيناه منكم تصرفاتٍ، وما تناوله الشيخ حازم مواقف، لا دخل لها بِنيّة، ولا تحتاج إلى شق صدر. فالنوايا حسابها عند الله سبحانه، وإنما تحدث الرجل عن القعود في ساعة النهوض، والإحجام في ساعة الإقدام، وإيثار السلامة في ساعة التضحية والفداء. وهذه كلها أفعال لا دخل فيها للنويا، إلا أن يقول فاعلها أنه فعل ما فعل نتيجة لنوايا حسنة لديه، دفاعاً عن نفسه، بطبيعة الحال. أما أن يقال إن تصرفنا هذا مبنيّ على نوايا أنتم لا تعرفونها، فلا يصح نقدها، فهذا خلط يسقط قاعدة العمل بالظاهر ابتداءاً.

- ثم، يستشهد الشيخ باستشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأنصار أن يدفع ثلث ثمار المدينة لغطفان في إبان غزوة الخندق، فاستشار صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ وسعد بن عباده رضي الله عنهما في الأمر، "فقالا: يا رسول الله؛ إن كان الله أمرك بهذا فسمعاً لله وطاعة، وإن كان شيء تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه، لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قرى أو بيعاً، فحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له، وأعزنا بك تعطيهم أموالنا؟ والله لا نعطيهم إلا السيف. فصوب رأيهما وقال :إنما هو شيء أصنعه لكم، لما رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة". فسبحان الله، مرة أخرى، استشهاد في غير مَوضعه، بل هو دليل عليه لا له. فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فعل هذا لأنه، والمهاجرين، من أهل مكة، والمدينة هي التي تتعرض للغزو والتدمير، فأراد أن يترك باباً مفتوحاً للأنصار إن أرادوا التراجع قبل وقت المعركة، رفعاً للوم عنهم، كما بَيّنت كلماته صلى الله عليه وسلم. لكنْ هذا ما ردّ به أسيادٌ المدينة ورؤوسها ورموزها، حقاً لا إدعاءاً، أنّ الموضع ليس موضع تخاذل، وأن الخروج لمواجهة العدوان هو العزيمة، وأن من أراد الترخص فليمكث في بيته، لكن لا يرمي من أخذ بالعزيمة بنعوت، لن تعود إلا عليه، وعلى موقفه المتخاذل المُثبط.

- ثم يقول الشيخ متسائلاً: كم كان عدد المعتصمين؟ مائتان؟ وكأن المائتين هؤلاء لا ديّة لهم، ولا سِعر ولا قيمة؟ ألم يقل الله سبحانه أن قتل نفسٍ كقتل الناس جميعاً؟ عجيب. ثم يرمى الشيخ حازم بالنفاق الصريح، وأنه هو من قال "لا آبه بدماء المسلمين"؟! عجيب. هناك مائتا نفسٍ معرضة للقتل والسحل. وأنت تقول لا أخرج لنصرتهم حتى لا أزيد من عدد القتلى، ثم تلوم على من خرق الصف

الذي رتبته أنت ومن هم على رأيك، وتقول اتركهم يموتون، ثم تزعم أن حازم ابو اسماعيل قال لا آبه بالدماء! فاتق الله يا شيخ عبد المقصود،

- أولا، لم تأت ببَينة على أن الشيخ قد قال هذا، فأنت مفترٍ عليه حتى تنشر البينة، بينما البينةُ على قصدك هي من فعلك بالتَخلف.
- ثانياً، فعل الشيخ حازم بالنزول يدل على عكس ما ذكرت من قوله، ودلالة الفعل أقوى من دلالة القول.
- ثالثاً، ما قال الشيخ حازم، إن صح عنه، يمكن أن يكون في سياقٍ مُختلفٍ، وهو الأرجح ولكنك لم تأتِ بالنص الذي قال، ليحكم عليه الناس، وأكاد اجزم أنه إنما قال ذلك في محل ترويعكم له أنه سيسقط قتلى، وهم عنده وعند الله شهداء، فقال ومن يعبأ بسفك الدماء في سبيل الله، هؤلاء أحياءٌ لا أموات. هذا ما يمكن أن يكون السياق الذي قال فيه الشيخ حازم ذلك، وإن كان غير ذلك، فعليك بنشر النص، أو وقعت في التدليس على الرجل.

- ثم يقررالشيخ عبد المقصود أن ثقافة التحرير اليوم هي ثقافة "تجرؤ الصغير على الكبير". فنقول لا والله، إنما هي ثقافة تمحيص الصغير من الكبير، ومراجعة قوائم الكبراء، وإزالة أسماء من سقط منها، واستبدالهم بغيرهم، لا أكثر ولا أقل. هذا هو ما جنته أيديكم، بعدم التدقيق في الواقع، وبناء الفتوى على الصواب، لا اتباعاً للشباب، بل تحقيقاً في النظر. فإن تركّكم الشباب، وانحازوا إلى غيركم، فلا يجرمنكم شنآن هؤلاء الأكفاء على عدم العدل وعلى التجريح والتدليس.
- ثم يقول الشيخ، أن الشيخ حازم وصف نفسه بالحكمة والشجاعة حيث قال عمن ذهبوا للنصرة حكماء شجعان، لأنه منهم! فسبحان الله، هل تريد أن يصف من وقف في وجه القتل والبغي جُبناءٌ خُرَقاء؟ ثم، ألم تصف أنت نفسك ومن معك بالذهد في الدنيا في نفس هذا البرنامج.
- ثم يقرر أن "الجلوس مع العسكري ليس له دلالة، وأن جلوسه مع العسكريّ، وعدم دعوة العسكريّ لحازم يدل على أن الشيخ حازم شعر بهضم حقه لعدم دعوة العسكري له، غيرة وحسداً". فسبحان الله، أليس هذا دخولٌ في النيات، أظهر وأوضح مما افتريت على الرجل الذي حكم على أفعالك؟ المجلس العسكريّ لم يدع الشيخ حازم لأنه يعلم أنه مستقيم لا خلل في رؤيته على الإطلاق، وأنه لن يحيد عن مطالبه. ثم من قال إن الجلوس مع العسكريّ ليس له دلالة؟ ألا يعلم الجمع ما يريد العسكريّ؟ أتجلس معه لتقرر أنك لن تتنازل عن الحكم بالشريعة، أم للوصول لحلٍ وسط؟ ثم إن الشيخ حازم حين ذكر من لم يكن ليدعى إلى الجلوس مع العسكريّ لولا هذه الأحْداث، قصد محمد سليم العوا، الثعبان الأرقط الذي باع نفسه ابتداءاً بمجرّد أن أشار له العَسكريّ بالحُضور، رغم أنه كان يَسبّهم قبلها بساعات.

- ثم يتساءل الشيخ عبد المقصود، ما هو المكسب من الإعتصام، إذ أصدر العسكريّ بياناً قبله وبعده مؤكداً أنه لن يتنازل عن الوثيقة وتوابعها. سبحان الله، أهذا يعنى الإستسلام وعدم جدوى المحاولة؟ ثم ألا يسأل الشيخ نفسه أنْ كان هذا التجبر العسكريّ بسبب موقف التَخاذل والتراجع والإستكانة السّلفية الإخوانية؟ أكانوا يمكنهم إعادة التصريح بهذه البذاءة الشاهينية لو أن أرض مصر امتلأت كما امتلأت يوم 29 يولية، على ألاً يعود الناس إلا بعد التصريح بالتنازل عن هذه الوثيقة وتوابعها؟ سبحان الله أفي هذا الذي يقول منطق يُعوّل عليه؟

- ثم، كنت أربأ بالشيخ أن يهبط إلى مستوى التهديد الرخيص في قوله "كنت أنوى إعطاء صوتي للشيخ حازم" ثم يكرر "كنت" مرة أخرى!؟ هذا والله رخص في الأسلوب لا يليق بشيخ مثله، وإنما يليق بذلك الصبيّ الدَعيّ مقدم البرنامج خالد عبد الله، كما ذكر. فمن يهتم يا شيخ بصوتك؟ أأنت وحدك من ينتخب في مصر؟ أم إنك قائد الجماهير، ما قلت صار عليهم حكماً نافذاً؟ أهذا هو مصداق ما ذكرت أنت قبل عن هذه الطائفة من "الرموز" الذين تضَخَّمت آنيتهم، وتورَّمت ذاتهم، فصارت لا ترى أحداً سواها، قائلاً أو عاملاً. لو أردت ألا تنتخب حازم ابو اسماعيل فلا بأس على الإطلاق، ولكن كن حريصاً، ولا تقل قول الأطفال ولا تتصرف تصرف الأطفال، على منطق "طيب مش لاعب!!" وأحسب أن هذه السقطة من الشيخ عبد المقصود أسوأ ما كان منه.

- ثم، حتى يثبت وجهة نظره، راح الشيخ يُبرر، بل ويؤكد، أن مدة عام أو عامين لإكمال العملية السياسية أمر لا مبالغة فيه! هذا ما يجنيه عليكم جلوسكم مع مجلس العسكر، يستغفلكم، ويستهزئ بعقولكم. ولهذا قلنا: يا مشايخ، لستم أهلا لهذا الأمر، اتركوها لأهلها من المُحامين أو القضاة من أهل القانون، كما هو الحال في كل بلاد العالم الراقية. والله إنها لنكبة على المسلمين أن يتقدم أحدكم لمفاوضات عن الأمة، وهم ليسوا أهلاً للتفاوض على بيع عقار أو شراء عقار. هذه العملية السياسية كلها يمكن أن تختزل في أربعة أشهر لو أراد الماكرون من العسكريين. وهم لهذا التطويل جعلوا الإنتخابات على مراحل وأطوار، يطيلون بها أمد سيطرتهم ليتسنى لهم تدبير الخروج من المآزق التي يضعهم فيها أمثال الشيخ حازم، والتي تهيئون أنتم لهم الخروج منها، سذاجة لا عمالة. بل إن الشيخ عبد المقصود، يصرح بأن الجيش، "يا عينى"، خضع لضغط الشارع، فأعطى مهلة إلى 30 يونيو لتسليم السلطة، وهو يرى، بمهارته السياسية، أنه يجب أن تمتد إلى نهاية العام!! صدق أولا تصدق!! والله ليكاد العاقل أن يخرج عن طوره، فثَبتنا يا مُثبِت العقول والقلوب.

- ثم هو يتبع ذلك التحليل العبقريّ بأن تسليم السلطة سيتأخر طبيعياً لأن الشعب لن يرضى بالدستور لإنقسامه على نفسه في أمر الدستور، فلا حيلة ولا ذنب للمجلس العسكريّ إذن في هذا التأجيل!! سبحانك ربي، أليس هذا الإنقسام والرفض بسبب ما يريد مجلس الكفر العسكريّ إدخاله في الدستور لحفظ علمانية الدولة، وحفظ تسلطه على البلاد ورئيسها إلى الأبد. فهذا دوران يا شيخ عبد

المقصود، هم من فعلوه، قصداً. وإن كان على أمر القبط والعلمانيين، فهؤلاء أقلية ستهزم في الإستفتاء، كما هزمت في 19 مارس، بلا خلاف.

- ويتساءل الشيخ :هل كُلّ من جلس في برنامج حواري على الهواء أصبح من أساطين السياسة؟ أقول، كلامك حجة عليك لا لك. فهل وجودك في هذه البرامج الفضائية يجعلك سياسياً مُحنكاً؟ ولكن الشيخ حازم رجل قانون، وقد عرفنا كافة رؤوساء الوزارات، والسياسيين، في أمريكا وانجلترا وكندا وكافة بلاد الغرب من أهل القانون، ومن المحامين أو مُتخصّصى العلوم السياسية، حصراً، ولولا الإطالة لسَرَدت لك مائة إسم وإسم، ولكن اكتفي هنا بأوباما في أمريكا، وستيفن هاربر في كندا، ودافيد كاميرون في انجلترا. الأمر أن الموازين في بلادنا مقلوبة رأساً على عقب. فوالله أنتم الدخلاء على السياسة، وأنتم من سَيَسقُط بهذا البلد من خلال برلمانكم.

- ثم يعود الشيخ إلى الإستدلال بما ليس بدليل على الخصوص، فيقول إن الله سبحانه يقول " وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ" الحجرات 9. قال: هداه لله، وهؤلاء طائفتان من المؤمنين تقاتلتا، أفلا يصح أن نصلح بينهما أولاً؟ عجيب والله يا شيخ عبد المقصود!! وماذا كان قتالهم في العشرة أشهرٍ الماضية؟ أليس في عودتهم لقتل المتظاهرين المسالمين بَغيّ قال تعالى فيه "فَقَـٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى"؟ ثم، من الذي قال بإسلام المجلس العسكريّ الذي يعطى أوامره لجنوده؟ أين توحيدك يا شيخ عبد المقصود؟ أين تطبيقه على الأرض؟ أليس هؤلاء هم من يُصرّح مرة تلو المرة تلو المرة، بأن الدولة يجب أن تظل علمانية، وأنهم لن يسمحوا بغير ذلك؟ أدينك وتوحيدك نظريّ في نظريٌّ في نظريّ؟ أين هو، وما هو، مناط ما تقول ليلاً ونهاراً، عمّن أصرّ على الحُكم بغير ما أنزل الله؟ ثم كيف يفترق الطنطاوى وعنان وشاهين عن عمرو حمزاوى وممدوح حمزة ومحمد البرادعيّ وابراهيم عيسى؟ أم الفرق يأتي من الحول والقوة التي يحوزونها؟ سبحانك هذا تحريف للكلم عن مواضعه.

- ثم يقول الشيخ، هداه الله، من المسؤول عن الدماء التي سالت؟ ليس المجلس العسكريّ ولا الداخلية في رأيه، بل هو من أخرجهم!! سبحان الله، أين سمعنا هذه الحجة من قبل؟ نعم، ما قالته قتلة الحسين، من طائفة يزيد، أنه إنما قتله من أخرجوه! سبحان الله، هل هذا منطقك اليوم؟

- ثم يقول الشيخ، هداه الله، أنه كان من الممكن أن يتحقق المطلوب دون مجازر! كيف تقول هذا الكلام يا شيخ؟ أكنت تعيش في مصر العشرة أشهرٍ الماضية، أم تركتها؟ ولِمَ لَم يتحقق الهدف إلى يوم الناس هذا، بعد أن تطاولت المدة الإنتقالية من ستة أشهرٍ إلى عامين ونصف، لولا جهد المشايخ بحقٍ في الميدان، أعادوا للناس سنة كاملة منها؟ ثم أنتعامى عن المواجهة القادمة بسبب الوثيقة؟ أم أنك، ومن معك من "الرموز" ستترك المواجهة وتقنع بالأمانيّ والأحلام، من مقاعد البرلمان، على أن ذلك سيحل مشكلات الوثيقة؟

- ثم يقول الشيخ، هداه الله، إن الدماء تعيّنت في 25 يناير لأنه قد ثبت أنه لا طريق غيره! سبحانك ربي! السلفية والإخوان لم يخرجوا أصلاً في 25 يناير، إلا بعد أن ثبت أنها ثورة ناجحة. بل إن منكم من لا يزال يقول أنه لا يَصِح الخروج لأنه يؤدى إلى الإختلاط، وأن حكم مبارك أفضل من الفوضى، وأنت تعلم من أعنى. ولكنّ هذا المنطق الذي تتحدث به، هو هو منطقكم قبل 25 يناير، أفستنتظرون من يخرج للمواجهة، حقيقة لا تمويهاً، ثم تقولون الآن تعيّنت؟ وإن شاء الله يكتب الله لنا العمر لنرى ما سيكون من فريق العسكر في أمر الوثيقة وتوابعها، وكيف ستفعل "الرموز" ساعتها. وها هي اللعبة الجديدة التي يلعبها العسكريّ، لعبة المجلس الإستشاريّ المدنيّ، يستبدل بها السلميّ والجَمل، أعداء الله ورسوله، بمجلس من خبثاء المسلمين والعلمانيين، حتى يقال أن من رضي بالوثيقة مجلسٌ مدنيّ لا نائبٌ فردٌ.
- ثم يقول الشيخ، هداه الله، لمن خَطّأه في هُجومه الشَرس على الشيخ حازم أبو اسماعيل، بأنه كيف يوجه اللوم في خلاف العلماء لصاحب رد الفعل ولا يُوجّه لصاحب الفعل. والله، لم يذكر الشيخ حازم اسماً واحداً، بل تحدث عن فضل من خَرَج، وعن منهج المقاومة، وعدم الصبر على المَهانة، وعن حياة الكرامة، وعن ضرورة عدم التخاذل والإنتكاس. فما يضيركم في ذلك، إلا الإحساس بالذنب، والتقصير، وفقدان المؤيد والنصير.

وقد أحسن الشيخ حازم أبو اسماعيل، حين عَلق على هذه الحَلقة المشؤومة قائلاً ما معناه "انهم إخواننا وهم فضلاء ولن نقع فى فخ التنازع ونفضل الصمت تماما" بارك الله في منهجه. وإن كنا نرى أنه قد تعيّن علينا الرد إحقاقاً للحق ودرءاً للباطل، ولعلهم يتقون.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ألم تَتَضِح الصورة بعد .. يا أرباب البرلمان؟ 7-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبنا الله ونِعمَ الوكيل...

هذا ما جَنيناه من الدّعوة للإنتخابات، والتَعويل على البَرلمانات.. وقد كنت أحسب أن يقف السّلفيون في البرلمان ضد الإخوان، وتسيّبهم وتسَاهلهم في أمر ديننا، أو أنّ الكتلة الإسلامية، مُجتمعة، ستفرض على الأقلية العلمانية اللادينية شرع الله، وإسلامية الدولة..فماذا رأينا؟

تطاحنٌ بين الفريقين، لا بالثقة في العسكر، وتسليم أمور الناس لهم، والرضا بما يملونه عليهم بشأن تشكيل الحكومة، كما صرح الإخّوان بالأمس، والسلفيين اليوم، بل، تصارعا اليوم على من يحظى بالتحالف مع القوى العلمانية، الكتلة المصرية كما يسمونها! بما فيها ساويرس. جاء على لسان عماد عبد الغفور " رئيس حزب النور السلفى"أن حزبه يرحب بالتحالف مع أى قوى وطنية حتى لو كانت الكتلة المصرية أو حزب المصريين الأحرار، وأنه يقبل أن يضع يده في يد نجيب ساويرس لبناء الوطن وأنه التقى به أكثر من مرة وأنه لا توجد مشكلة طائفية ولا خاصة ضد المصريين الأحرار، وأن الحزب لم يهاجم حزب ساويرس ولم يسمه "الكتلة الصليبية" وهذه تصرفات فردية لا تعبر عن رأي الحزب". اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - النور السلفى يرحب بالتحالف مع ساويرس ، من برنامج "آخر النهار"

أهذا ما تعلمته زعماء السلفية ومشايخها من الإخوان، ومن السياسة، موالاة الكفار، لمصلحة الوطن؟ أي مصلحة لأى وطن، يتحدث عنه هذا الرجل؟ والله لن يكون هناك مصلحة مشتركة بين مسلمٍ ومشرك لصالح هذا الوطن، خاصة هذا الخائن الصليبيّ ساويرس. هذه ثابتة مؤكدة، يعرفها من له أدنى علم بالتاريخ القديم، ومواقف النصارى على مرّ التاريخ، ومن له أدنى علم بما يفعله مُحدّثي النصاري اليوم من محاولات تقسيم البلاد، واستعداء الغرب عليها، وطلب الحماية من القوى الأجنبية، ولن نقول من له أدنى علم بمبادئ الولاء والبراء في الكتاب والسنة، إذ يظهر أن هذه المَرجعية الشرعية صارت "موضة قديمة" بالنسبة لكم!

أقولها لكم واضحة مرة عاشرة، ليس في أبجديات الإخوان "المواجهة". هذا ما ذكره محمد بديع، مُرشِدهم إلى التّخاذل، أنّ سياستهم تقوم على أنه "إذا أحسن العسكريّ قالوا له أحسنت، وإن أساء قالوا له أسأت" هكذا! ... وليضرب الثوار الذين ضَحّوا بأرواحهم وما زال أكثرهم في السجون عرض الحائط. وكما قال أخ لي، "لو كان الإخوان يريدون الصدام، فلِمَ لَمْ يصادموا مبارك عشرات السنين، وهم يضربون ويُسحلون ويعتقلون؟" هؤلاء أجندتهم الطَاعة سياسة، كما أن السَلفيين أجندتهم الطاعة تديناً. والإسلام ضائعٌ بين الطرفين. ثم يأتي من يشيد بالإخوان ودورهم، ويعيب على من كشف عَوارهم وانحرافاتهم! بل ويُعَوّل على دورِهم في المَرحلة القادمة! هؤلاء هم الدرع التشريعيّ الذي سيحتمى به الجيش ضد الإرادة الإسلامية

الواعية، كما أن الداخلية هي الدرع البلطجيّ الذي سيختفى من ورائها الجيش ليبطش بأصحاب هذه الإرادة، كلمة واحدة. سبحان الله "فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ" الحج 46.

العسكر لن، لن يُسلم السلطة، ولن يكون جزءاً من حكومة، ولن يرضى إلا ببعض دَجاجاتٍ تنقُر بمناقيرها في البرلمان، وتصيح وتتعارك ديوكها، لا أكثر. وهم بالفعل قد هَزَموا الثورة الثانية، بمعاونة الإخوان والسلفيين، والترتيب جارٍ للتأكيد على إرهابية الداخلية، وتسليحها وجعلها العصا الغليظة التي يضربون بها الشعب، وتدشينها كقوة بلطجية رسمية، تقتل بلا حساب ولا عقاب. ويصبح ليس للشعب إلا الجيش يختفى وراءه من بطش قوةٍ بهذا الحَجم والعُدة. فمن يسلم السلطة لمن، يا أرباب البرلمان؟

ما الأمر يا جماعة الخير؟ ما الذي تغير بعد سقوط مبارك؟ ألم يكن سقوط مبارك أدعى لظهور الإسلام واستعلائه؟ أم العكس؟ فوالله لقد كنتم على خير من هذا من قبل، على ما كنتم فيه، فما الذي أغرَتكم به سياسة الإخوان، من بَاطل السّياسة؟

إلى أين يتوجه رَكبُكم؟ وأين ستحُطّ رِحالكم؟ إلى الجلوس في مقاعد البرلمان، الذي كنتم تكفرون به منذ شهور عدة، تتحاورون مع كفار مصر، من قبط وعلمانيين، تعقدون الصفقات حول ما تتنازلون عنه من دين الله، مقابل أن يسمحون لكن بتمرير قانونلا يسمن ولا يغنى من جوع؟

يا قوم، إنه إما إنكم كنتم على ضلالٍ من قبل، فأطلقتم الكفر على الإسلام، وحرّمتم ما أحل الله، أو أنكم اليوم على شرٍ، إذ تطلقون الإسلام على الكفر، وتحلون ما حرم الله، فماذا تختارون؟ وأي الشّرين تضعون أنفسكم تحت طائلته؟ ايكون تحريمكم ما ترونه حلالاً اليوم كان من قبيل عدم القدرة على المشاركة فيه، ليس تعففاً عنه؟ كما يقلع إمرئ عن شرب الخمر لعدم توفر المال، مدعياً المشيخة والتدين، فإذا جرت بين يديه العملة، سَارع إلى خمّارة الحيّن فرِحاً فخوراً؟

يا قوم، لسنا نقول بتحريم آليات البرلمان، فهي وسائل في حدّ ذاتها، وهي لابد منها في مرحلة التمكين السياسيّ، لكن الثابت الشرعيّ الذي لا يحتمل الإجتهاد لا يتبدل ولا يتغير، وهو أن تجرى هذه الآليات بعد هذا التمكين السياسيّ، باستلاب السلطة من العسكر العلماني، الذي يقولها صريحة، أنكم ستقننون تحت خيمة الدولة المدنية الشركية العلمانية، وأنه لن يكون لكم قول في هذا الأمر بالذات، الذي سيضمنه العقد الإجتماعي، الذي يسمونه الدستور، حين يفرضونه عليكم وعلى الشعب. وأنهم سيكونون حرسا على استمرار الحال على ما هو عليه؟ فكيف يكون هذا الواقع مُغايراً لما كان من قبل؟ فلما تلجئون إلى استعمالها في غير مرحلتها بأدلة ظنية مرجوحة، وتدعون الممكن والمقدور عليه بدعوى حقن الدماء؟ أتظنون أن دين الله بهذا الرخص، لا تسكب في سبيله دماء؟ أم لا تعرفون أنكم الأغلبية، كما ظهر من آلياتكم الإنتخابية، فلن يكون دماءٌ اصلاً إن توحدتم في المطالب؟

أليس فيكم رجل رشيدٌ، يجلس في هَجعَة الليل مع نفسه، يُراجع ما تعلّم من دين الله، وقواعد التوحيد، ثم يَعرُج على واقع الهيئة التشريعية بالأمس، وواقعها اليوم، ثم يخرج على الناس بالنصح الراشد، والرأي الراجح؟

والله ليس لنا إلا ان نقول إنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين. فالأمر قد بدأ في الإنزلاق نحو التفريط في الثوابت. ووالله إنه لأحب الينا أن نستخفى بديننا، ونعود إلى الدعوة للتوحيد، من منازلنا وزوايانا، على أن تتسامع بأسمائنا الفضائيات، وتنشر صورنا الصحف السائرات، وتتراكم على أبوابنا الإذاعات، ونحن ننحدر إلى مستنقع الشراكة مع العلمانية، تحت وهم السياسة الشرعية.

اليوم أنتم الأقوى عددا، والأكثر نفيراً، والشعب المُسلم كله من رائكم، فإذا أنتم تَخونون الأمانة، خِيانة خَسيسة مُحَقّرة، وإذا أنتم تتناحرون على تكتلات باطلة شركية تقوم على برلمان شركيّ، إن تم للعسكر ما يريدون، بدَعمكم. ألم تقرؤا قول الله تعالى "مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ "آل عمران 179؟ أتعتقدون أنّ الله سبحانه كان سَيدعَكم، أنتم ورموزكم على ما أنتم عليه دون تَمحيص؟ ألا ترون أن هذه هي فتنتكم، إذ تتركون المُمكن والمَقدورعليه، إن بقيت فيكم أثارة من تضحية وحبٍّ لهذا الدين، وتتمسكون بالباطل الصريح الثابت شرعاً وعقلاً وفطرة؟

والله إنها لحسرة عليكم ما تردَّيتم فيه، رضيتم الشّراكة مع الكفر، تحت ستار المصلحة والسياسة والمُمكن وفقه الواقع، وما شئت من أسماء، يَجمعها جَامعُ التبرئ من قول الله ورسوله صلى الله عليه وسلم الثابت المُحكم.

والله، إن الغضب لهذا الدين، الذي خَذَله مُدّعوه، ليأخذني، فما أقدر أن أمسك القلم في جريانه إلى حدٍ معلوم، لكن إلى الله المشتكى، فقد طُمست بصائر، وخَانت ضَمائر، وصَغُرت أكابر، وعَلت أصَاغر، ولم يبق على العهد إلا القليل، كما نبّأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

<u>الحُكم الإسلاميّ .. بين التَمهيد والتمكين 8-12-2011</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحكم بشريعة الإسلام هو غاية كلّ مسلم موحدٍ، على مَذهب أهل السنة والجماعة خاصة، إذ هو مُركّب التوحيد، ومقتضى الرسالات، ومنتهى دعوة الأنبياء، به نزلت الكتب، واليه أرشدت، فيما يخص حياة المجتمعات وخصوصيتها التشريعية، وإعانة للفرد على إقامة دين الله في نفسه وأهله. فمن دون مجتمعٍ يهيؤ الفرصة للطاعة، ويعين عليها، تصبح طاعة الله مما لا يقدر عليه المكلف في ذات نفسه، وتضيع الحقوق، وينتشر الفساد، وتنهار أسس العدل، ونرى ما نراه في مصر اليوم.

لكن الجَدلية التي تعنّ للناظر هي، هل إقامة الحكم الإسلاميّ سابقٌ على تربية الفرد المسلم، أم إنها لاحقة له؟ وهو سؤال العصر، الذي بالإجابة عليه تتضح المطلوبات، وتتشكل المَسالك، وتتحدد الوسائل.

هناك فرضياتٌ يجب أن يعتبرها الباحث في هذا الأمر، ويستقر على تصورٍ منها يبنى عليه ما يرى من مطلوبات ومسالك ووسائل، منها

- هل نعيش في مجتمعٍ كافر إبتداءاً، فيجب أن نبدأ بنشر التوحيد فيه أصالة؟
- أم نعيش في مجتمعٍ جاهليّ، يشيع فيه الفساد، وتنتشر المعاصى، ويعم الجهل، وإن ثبت للناس الإسلام أصالة، فننشر التوحيد تذكيرا وإيضاحاً؟.
- ثم هل حكم المجتمع يسرى على أفراده، أم يسرى على العقد الإجتماعيّ الذي إما يتراضون به، أو يُفرض عليهم؟

لا شك أن الفرضية الأولى تحظى بتأييد عدد من الإتجاهات بين الشباب، إلا إنها فرضية تخالف الدليل الشرعيّ، أصلاً وواقعاً. إنما أمر الناس أقرب إلى الفرضية الثانية في غالب أمرهم، وإن وصلت الأمور في بعض الجوانب إلى حدّ الكفر والإستحلال، إنما لا يَكفُر بها العَامة، لأن غالبها مما يجب فيه العلم، ويُعذر فيه بالجهل، لإختلاط أقوال شيوخ العصر فيها كموضوع تعاطى الربا في البنوك، أو الإختلاط أوغير ذلك.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فإن العقد الإجتماعي الذي يسمونه الدستور، قد وُضِعت فيه تلك المَادة الثانية لتحميه من أن يكون كفراً ظاهراً محضاً، استغفالاً للناس، ثم جاء التطبيق يحمل كلّ معالم الكفر والردة بعد ذلك. ولكن الشرع لا يبيح أن نسحب حكم المجتمع على الأفراد، لأن الفرد مسؤولٌ عن عقيدته، خاصة وهو عقدٌ مفروضٌ، وإن تم التصويت عليه مجدداً، فسيكون مُشَوّشاً على حقيقته بالمادة الثانية كرة أخرى.

إذا نخلص إلى حقيقة أننا نعيش في مجتمعٍ يدين غالبيته بالإسلام، لكنه جاهليّ يشيع فيه الفسق والفساد، ويرتكز على عقدٍ إجتماعيّ كافرٍ حقيقة، وإن اختُلف فيه ظاهراً، ويجب فيه نشر التوحيد إيضاحاً وتذكيراً.

ثم إن الدعوة الإسلامية، بعد سقوط الخلافة، لازالت قائمة منذ بداية الإخوان في نهاية العشرينيات من القرن السابق، وبعدها في عدد من الجمعيات، كالجمعية الشرعية وأنصار السنة المحمدية، ثم ما خرج من جماعات انتقضت على الإخوان على مرّ السنين، لرفض مناهجها وأساليبها، مما يصعب حصره. ولاشك أن هذه الجماعات كلها قد كان لها أثرٌ في شرح الإسلام للعامة، ونشر بعض الوعي، مما حفظ على غالب الأفراد حسّهم الدينيّ، وإن أفلت الكثير من هذا الخير، كما ظهر في تلك الإئتلافات الشبابية الثورية التي انجرفت خلف العلمانية اللادينية، وانحرفت عن منهج الإسلام، وإن ادّعت غير ذلك، فإن الناس لا يُعطوا بدعواهم.

إذن، هل يمكن، في هذه المرحلة التي وصفنا أن يسعى الناس إلى تطبيق الحكم الإسلاميّ، أم يقتصرون على الدعوة إلى تحسين الخلق والتربية حتى تكون القاعدة مسلمةٌ إسلاماً صافياً نقياً، ثم نسعى إلى تطبيق شرع الله؟

إذا نظرنا في السيرة النبوية الشريفة، وفي منهج الله في التغيير، وجدنا أن مرحلة التمهيد قد جاءت على فترتين، أولهما، جاءت حاسمة قوية صادعة، وهي إعلان التوحيد في حياة الفرد، وضرورته في حياة الناس منهجاً وتطبيقاً، وأن ذلك هو الهدف الذي تسعى له الدعوة. هذا القدر جاء في اللحظة الأولى من الدعوة. ثم تبعتها الفترة الثانية من التمهيد، وهي فترة ترسيخ وتقوية وتأصيل عقديّ وأخلاقيّ، وإن أبقت على كثيرٍ من العادات الجاهلية، وتوازت في سيرها مع التقوية والإعداد الماديّ، والتربص لفرصة سانحة، واستمرت عليها عشرة سنوات في مكة. ثم جاءت مرحلة التغيير، ففرض الحكم الشرعيّ، وتسلم الإسلام الراية في المدينة، بعد أن رضوا به حكمأًن وبدأت التشريعات في التنزل حسب الحاجة على مكث، لتواجه المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والعسكرية المتطورة. كما توازت مع إستكمال بناء الشخصية المسلمة، وتربيتها وصقلها، دون توقف، وهي فترة الثلاثة عشر عاماً في المدينة.

فأين نحن من هذه الصورة الآن، حتى نستطيع استلهام سيرة نبينا صلى الله عليه وسلم والبناء على قواعد شرعنا؟ هل يجب أن ننتظر فلا نطالب بحكمٍ إسلاميّ لأن الكثرة الغالبة ممن يجهل الكثير من الشرع فلن يقبله ابتداءاً؟ أم لأن الظروف الإجتماعية لا تسمح بتطبيق تفاصيل الأحكام الشرعية، لعدم توفّر مناخها، فيجب الإنتظار حتى يتوفر المناخ، ثم يكون الإعلان عن إسلامية الدولة؟

الثّابت المؤكد أن الغَالبية الشعبية تريد أن تطبق الشرع، كما وضح في استفتاء 19 مارس، وإن كانت لا تعرف على وجه التحديد ما هى تفاصيل الشرع الذي صوتت له. والثابت المؤكد أنه هناك من الفئات الدعوية ومن الإسلاميين، ومن "الرموز"، مع التحفظ على هذا الوصف، كوادر عريضة تعرف ما يجب أن يكون وما يجب اتباعه تحديداً وتفصيلاً. هذا من ناحية القاعدة الشعبية. كما أنه مما لاشك فيه أنّ الإستمرار في نشر الدعوة وتحسين الخلق، مع وجوبه وأهميته، يتوازى مع جهد خارق هدامٌ لمن بيده الحكم، يَهدِم ما

نُقيم، ويُخّرِب ما نُصْلح، وهو ما ثَبُت في العقود السَابقة كلها، بلا استثناء، وهو العامل الأهم في هذه المُعادلة كلها.

وحتى تتضح الصورة أكثر للباحث المدقق، يجب أن نختبر هذه االمفردات، التي ينشأ عن عدم ضبط حدودها خلل كبيرٌ في القول والعمل.

فالتمهيد، في النظر المحقق تمهيدان. أولهما، تمهيدٌ بمعنى إعداد نفسٍ خاوية غير مشغولة بإيمان، لأن تتقبل الإيمان وترضى بالدين، وهم معنى الإيمان المجمل او التوحيد، وهو الجارى في العهد المكيّ. ثم تمهيدٌ بمعنى أن تُصبح النفس، بعد قبولها ممهدة لهذا الرضا بالطاعة، والصِراع للمحافظة عليها، وهو جارٍ في معنى زيادة الإيمان ونقصانه، وفي المدينة بعد الهجرة.

ومن ثم يجب هنا التفريق بين التمهيد الفرديّ والتمكين الفرديّ، وبين التمهيد الإجتماعيّ، والتمكين الإجتماعيّ/السياسي، في حالة الحديث عن شعبٍ مسلمٍ. ففي حالة الأفراد، يكون التمكين، بمعنى تَمكّن لا إله إلا الله من النفس، أي الدخول في الإسلام، سابق للتمهيد، الذي يعنى جعل النفس مُمهدة لزيادة الإيمان والطاعة والتعرف على مفردات دينها وشرعها، وهو مجال الدعوة الرحب الذي لن ينتهى إلى يوم يبعثون. أما في الناحية الإجتماعية/السياسية، ففي هذا الواقع كذلك، يأتي التمكين أولاً، من ناحية أن يكون إعلان الدولة المسلمة فرضٌ واجبٌ مع وجود الأغلبية الراضية، ثم التمهيد الإجتماعيّ/السياسي وهو تعديل الواقع ليكون موافقاً للأحكام الشرعية من باب إقامة الحدود، أو الجهاد، أو منع الربويات، وهو ما يلزم له وقتٌ طويلٌ كما حدث في الثلاثة عشر عاما في المدينة.

والملاحظ أن التجمعات الإسلامية تطرق هذا الباب، ببساطة وسطحية، فتدعى أن التمكين هو تمكينٌ سياسيٌ بحت، وأنه يجب أن يأتي بعد التمهيد، أي قبول الناس لإعلان الدولة الإسلامية! وهم بهذا يرفعون عن أنفسهم حرج المواجهة، وإن كانوا لا يؤمنون بها ابتداءاً كما قلنا في مواضع أخرى.

فأن يقال أن التَمكين بمعنى إعلان "لا إله إلا الله" لاحقٌ للتمهيد، مخالف لواقعنا الحاليّ، والذي بنت عليه الإخوان مواقفها عقودا متطاولة، من أنّ الإصلاح هو المطلوب لا التغيير. وهو ما نصرناه، مع التركيز على دعم معنى التوحيد عقوداً كذلك، إحتساباً لواقع الناس هذا. فيجب التمييز بين معاني التمكين، والتمهيد، وتحديد أيّها نقصد.

<u>معطيات الواقع الحاليّ إذن</u>، هي

- غالبية شَعبية تحب الإسلام، وصَوتت له مرتين، ودانت به، وإن جَهِلت الكثير من جوانبه، وعَانت من جراء الفساد والفتن التي سببها نخبة خربة ملحدة سيطرت على الحكم والإعلام.

- نظام حكمٌ لم تتحَدّد مَعالمه بعد، يَسعى العَسكر، مُفلحين إلى اليوم، في السيطرة عليه، لأغراض صَرّحوا بها، وهي استمرار سَيطرتِهم على مقاليد الحكم حقيقة، وأُصباغ الدولة بصِبغة العلمانية، وما يتبع ذلك من سياسات داخلية وخارجية.
- جماعات "إسلامية"، تتمَتّع بتنظيم، وكوادر، وقوة بشرية داعمة، مدعموة بتأييد شَعبيّ كاسح، وهي مشغولة بالترشيح والإنتخاب، تاركة الهدف الأصليّ الأصيل دون مواجهة.

الأمر، في حقيقته اليوم، هو هل يصح، مع هذه المعطيات التي ذكرنا أن نرجأ المطالبة بالخطوة الأولى من مرحلة التمهيد، وهى إعلان إسلامية الدولة، بلا إله إلا الله؟ ورفض علمنتها، عنوة لو تطلّب الأمر؟

ونحن نعلم أن وضع المسلمين اليوم في مصر ليس كوضعهم في مكة، من حيث هم أغلبية قابلة للإسلام، وليسوا هم أقلية قهورة، إلا بقهرهم لأنفسهم، وتخاذلهم عن واجبهم، ورضاهم بالدون، وتخليهم عن خيار المجابهة والمجالدة ابتداءاً.

إن الأستاذ سيد قطب حين قال "نحن نريد الإسلام في نفوس وقلوب الناس قبل أي إجراء آخر ، نريد تربية إسلامية قائمة أصلاً علي أساس العقيدة ، والأخلاق الإسلامية ، ويجب عدم إضاعة الوقت في فرض التشريع الإسلامي بالقوة ، قبل أن تكون القاعدة المسلمة في المجتمعات والتي تسعي لإقامة النظام الذي عاشت به وتعرفه" فإنه لم يكن يتحدث في عام 2011، الذي نعرف، ونُقرٌ بما فيه من تغيير حاصلٍ، بل نتحدث اليوم بعد خمسين عاماً من العمل الإسلاميّ، والدعوة، في شعبٍ مسلمٍ ابتداءاً. فإن لم يكن هذا الشعب، بهذه المعطيات، بعد هذا الجهد، لا يصلح أن تُبعَثَ فيه دولة ترفع شعار لا إله إلا الله، فلا نحسب أن الدخول في هذه المجالس التشريعية والخضوع لحُكم العلمانية والديكتاتورية العَسكرية، التي نزعت بالفعل من اختصاصات رئيس الجمهورية اليوم، القضاء والسياسة الخارجية والدفاع والداخلية..ولم تبق له إلا الحديث عن التموين والغلاء والوحدات السكنية!، هذه المجالس التشريعية لن تنتج دعوة ولن تُصلِح أخلاقاً، إذ سيقف لها هؤلاء بالمرصاد، وهو البعد الذي لا يريد أن يراه من قنع بهذا القدر اليوم، ولم يهتبل الفرصة وهي لائحة قريبة.

الأستاذ سيد، يشير في قولته إلى أنه لا يجب أن يكون هناك إنقلاب عسكريّ، أو حركة جهادية مفردة، تسيطر على الحكم بالقوة، دون قاعدة شعبية قابلة له. وهو ما نوافقه عليه، وهو ما دعونا اليه حين عارضنا الجماعات الجهادية، إذ إن اسلوبها لا يؤدى إلّا إلى فساد أعَم. لكن هذا ليس ما نحن فيه بإتفاق. فإن الشعب اليوم قد وقف بجانب التكتلات الإسلامية، من حيث هي داعية له، لكن التكتلات الإسلامية رفضت أن ترفع بالإسلام رأساً، وراحت، خوفاً وفزعاً، تتمحك في أقوالٍ تنزلها على غير مناطاتها، تبرر بها التخاذل والرضا بالدون. ثم <u>الخروج إلى الشوارع للتظاهر السلميّ والإعتصام، ليس فَرضاً للحكم بالقوة، بل هو قوة في فَرضِ الحكم</u>، الفارق بينهما بَيّن لمن له بصيرة.

أما أن يقال أنه لا يجب إقامة الحكم الإسلاميّ، حتى مع الإستطاعة، حتى يتحول المسلمون إلى صحابة أو أقرب إلى الصحابة، لهو خطلٌ في الرأي وتهربٌ من المسؤولية. إن الإستطاعة في حدّ ذاتها، وهي ما نحسبه واقعنا اليوم، تدل على أن الشعب مهيأ لمثل هذه الخطوة. بينما ما يدعيه هؤلاء أنه: بما أننا لن نقيم الحكم الإسلاميّ اليوم، فهذا دليلٌ على أننا لسنا مستعدين له**!!**

المطلوب، والواجب المقدور عليه، في واقعنا اليوم، هو المرحلة الأولى من التمهيد، بلا إله إلا الله، على كلّ رأس الدولة، بما فيهم العسكر. ليس مطلوباً ان يقام حدّ السارق أو الزاني، أو إلغاء الربا دفعة واحدة. وهي، في واقعنا هذا، مختلطة بمرحلة التمكين. ففي واقعنا، ليس الأمر على تدرجه كما حدث في السيرة النبوية. بل هي خليطٌ من التمهيد المجتمعيّ، والتمكين السياسيّ. ومحاولة الإنتظار حتى يتم التمهيد، لبداية التمكين، لغوٌ وفقرٌ في فقه الشرع والواقع جميعاً. كما أنّ إدعاء التمكين الكامل، وتناسى التمهيد الإجتماعيّ، بتهيئة الظروف للطاعة والحلال وإبطال دواعي المعصية والحرام، اكتفاء بالتمكين السياسيّ، لهو عبثٌ لن يقوم للإسلام قائمة عليه.

من هنا نرى أن التمكين السياسيّ واجبٌ حالّ، من حيث أن أفراد الأمة، أو غالبهم على الأصح، قابلين للتمكين الفردى، ولهذا صوتت الأغلبية، ولهذا فازت الأحزاب الإسلامية. فمعنى أن تتراجع تلك الأحزاب اليوم، هو خيانة الأمانة والركون إلى الذين ظلموا، والتحجج بعد استعداد الشعب**!** وهيهات أن يظفر هذا بقبول عند الله وعند الناس.

الإسلام المُؤجل .. لحين إشعارٍ أخر! 9-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في حديثه لمجلة Foreign Policy، "نصح رئيس حزب النهضة الإسلامى فى تونس راشد الغنوشى جماعة الإخوان المسلمين فى مصر أن تحكم من خلال تحالف وطنى يضم العلمانيين والأقباط، ... مشيرا إلى أن دور الجيش فى مصر يختلف تماما عنه فى تونس. وعن الوضع في تونس، وقال الغنوشى أن الدستور الجديد لن يتضمن أى مواد تدين إسرائيل، نافياً معاقبة المرتدين عن الإسلام، بقوله "الناس أحرار فى أن يغيروا أديانهم"، مؤكداً أن تطبيقَ الشريعة الإسلامية ليس من أولويات حزب النهضة الآن"عن جريدة الوفد.

هكذا لخّصَ الغنوشيّ السياسة "الإخوانية" التي يتبعها حِزبه في تونس، والتي تكاد تكون نسخة من شقيقتها في مصر. تأجيل الحكم بالإسلام لحين إشعارٍ آخر. والتعاون مع العلمانيين والنصارى، تحت شعار القاعدة الخشبية - كما أسماها الشيخ العثيمين رحمه الله "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه".

هذا هو ما تتخذه إخوان مصر طريقاً ومنهجاً في حَركتها، والتي ظَهر واضِح المعالم بعد انتفاضة 25 يناير.

والغنوشي أستاذ للفلسفة، نظرته للإسلام تختلف عن النظرة الشرعية السُّنية بشكلٍ أصليّ. وهو لا يرى الأولويّات كما نراها نحن أهل السنة والجماعة، ولا يَعتد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نَعتدّ به، ولا يتقيد بحدود الإسلام كما نتقيد بها. وأطروحاته الفكرية تدل على بِدعية موغِلة لا تنتمى لأهل السنة بحال. ومن هنا نجد أنه - كزعيم لحزب حاكمٍ - لا يتحدث باسم الإسلام، لكنه، كأردوغان، ينصح إخوان مصر بالتصَالح والتعاون والتَناغم مع العِلمانيين (!)، ومع القبط (!)، تحت ظل دستور علمانيّ.

وحتى يتضح الفرق بين ما يدعو اليه هؤلاء، في مصر وتونس، وما ندعو اليه وننصره ولا نقبل بغيره، فإننا نعرض صورتين، وإن تشابهتا في بعض جوانبهما، إلا إنهما مختلفان اشدّ الإختلاف، متنافران أعمق التنافر، حتى لتحسبهما قد صدرا عن دينين مختلفين.

<u>الصورة الأولى</u>: وينصرها الإخوان البرلمانيون والسلفيون المتطورون. تحتفظ فيها الدولة بهويتها العلمانية، وذلك بإعراضها عن إعلان مبدأ "لا إله إلا الله"، ومن ثمّ، التغاضى عن تطبيق الشريعة، الذي يأتي تالياً لهذا الإعلان الشرعي الدستورى. وفي هذه الصورة يكون البرلمان توافقياً، رغم أغلبية أفراده من المسلمين، ومعنى ذلك أن القرارات الصادرة عنه لا تصدر بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، بل مع ما يراه المجموع مصلحةً للوطن، وإن تعارضَ مع الشريعة، وقد عَبر أحد الإخوان على التلفاز، في برنامج للجزيرة مباشر مصر، عن هذا التَوجّه بقوله "حيثما وُجدت المَصلحة فثمّ شرع الله"، وهو جَهلٌ مَعيبٌ وقلبٌ للمعنى المَقصود، ليس هنا محلُ بيانه.

في هذه الصورة يكون التركيز على تلبيةِ إحتياجات المُواطن، كما يَدّعون، من مَلبسٍ ومأكلٍ وتعليم وصحة. لكن تستمر فيه السَّلبيات الإجتماعية تنخرُ في جسد الأمة، كإباحة الخمور، والعهر الفنيّ تحت اسم السياحة والإبداع، وتحقيق الدخل، والإعلام الساقط المُضِلّ المُضَلّل (!).

وهذه الصورة لا تتطلب أي مواجهة حقيقية مع الجيش، بل إنكارٌ أو استنكارٌ بالقلب أو باللسان، في بعض الأحيان، وإعتبار أن المعارضة البرلمانية ستسفر عن نوع من أنواع التغيير، في يومٍ من الأيام (!)، حسب رؤية هؤلاء، والتى تتعارض مع رؤيتنا له في الكثير من التفاصيل.

ويجب، إحقاقاً للحق، أن نشير إلى انسحاب الإخوان من المجلس الإستشارى العميل، على أنه دلالة طيبة، وقدرة سياسية، ورغبة في تولى الحكم بطريقة الديموقراطية الغربية الصحيحة، لكن السؤال في هذا الشأن يبقى، هل هذا تكتيك سياسيّ لكسب دعم شعبيّ في المرحلتين القادمتين من الإنتخابات؟ وهل يتصاعد هذا الموقف إلى تحدٍ ظاهر مكشوفٍ للعسكر، إن كان موقفاً جاداً لا تكتيكياً؟

الصورة الثانية: والتي ينصرها عدد من أهل السنة والجماعة. وفيها يتم إعلان "لا إله إلا الله" كدستورٍ شرعيّ للأمة من اللحظة الأولى، ويتم بهذا الإعلان التميكن لدين الله البلاد. ومن ثم، فإن أية موادٍ يتم وضعها في الدستور يجب أن لا تتعارض مع هذا الإعلان الشرعيّ الأعلى. كذلك، فإن القرارات الصادرة عن البرلمان، تكون توافقية فيما لا يعارض المبدأ الدستوري الشرعيّ الأعلى. ويكون تطبيق أحكام الشريعة تدريجياً حسب الإصلاحات الإجتماعيّة التي تحدث في المجتمع، ليتماشى مع حكمة هذه الأحكام وشروطها وموانعها.

ويكون التركيز في هذه الصورة كذلك، على التنمية الإجتماعية في وسائل المعيشة، مَلبسٍ ومأكلٍ وتعليم وصحة، وعلى التربية الدعوية، تمهيداً لتطبيق الشريعة. وتتميز هذه المرحلة بتطبيق المبدأ الشرعيّ المحكم، الذي أسسه القرآن الكريم في قوله تعالى " فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ" التغابن 16، وأكده حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَخُذُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فانتهوا" بن ماجة، وهو أن تمنع المنهيات في أسرع وقتٍ ممكن، منها ما هو أنيّ، كبيع الخمور والعهر الفنيّ وإباحة العري، أو ما يحتاج لفترة كما في شؤون العادات والمعاملات، كالحِجاب، وأشَكال التعاقدات كالتأمين وغير ذلك، فيكون تدريجياً متمشياً مع خُطى الإصلاح والدعوة، إلى حيت يتم فرضه. أما عن الربا، فيجب أن يَبدأ الإصلاح الإقتصادي على الفور، فإنه يأتي على رأس المنهيات لا المأمورات، وإن كان آخر ما طبق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضع الربا (أي ألغى الفائدة المُستحقة بتعبير العصر)، في خُطبة الوداع، لتشَابك المُعاملات، وعدم إمكانية تَطبيقه دفعة واحدة.

وهذه الصورة تستدعى مواجهة صارمة مع المَجلس العَسكريّ، وتستدعى تَضحية وبلاءا ودِماءاً وخُسارة في الأموال والأنفسِ والثّمرات، وبشّر الصابرين.

فالمُشترك إذن بين الصورتين هو أن كِليهما سَيعمل على البِناء والتنمية وتحسين الظُروف المَعيشية، من حيث هي مطلوبة للدنيا. كما أنّ كليهما لا يمانع أن يكون في مجلسهم نواباً عن الأقليات القبطية أو العلمانية، رغم أن موضوع ردة العلمانيّ وأحكامهم يجب أن تخضع للنظر الشرعيّن بخلاف الأقباط.

والمختلف بينهما هو علمانية الدولة في صورتها الأولى، ومن ثم العمل والتشريع تحت مظلة كفرية، وإسلامية الدولة في الصورة الثانية، ومن ثم العمل تحت مظلة الشريعة، إرضاءاً لله وإتباعاً لرسوله صلى الله عليه وسلم. ومن ثم، فإنّ المواجهة مع المجلس العسكريّ هي في حكم التحريم في الصورة الأولى، وفي حكم الجوب في الصورة الثانية.

ولا ندرى كيف ينظر النواب من الإخوان البرلمانيين والسّلفيين المتطورين، لهذا الخلاف على أنه أقل من أن يُعتبر، أو أن يُصرف فيه الجهدٌ لتحصيله (!) وهو قضية إسلام و كفر، لا أقل من ذلك.

أما الإخوان فقد صرحوا عبر متحدثهم غزلان أن الصدام ليس في أجندتهم. أما السلفيون فالأمر أخطر، إذ عدم الصدام مع العسكر، حتى إن كانوا كفاراً في نظرهم، هو دينهم الذي يدينون به، فالخضوع والذلة والتشدق بالحديث عن التوحيد هو مجرد حركات باللسان لدى هؤلاء. ووالله لو عرف النصارى والعَسكر دين هؤلاء لحَملوهم على الأكتاف ولرشّحوهم للرئاسة، بل وضَمنوا لهم مَقعدا في المجلس الكنسيّ.

خالد صلاح .. ودور العقل في الشريعة 10-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في مقال له، على صفحة اليوم السابع، تحدث خالد صلاح عن علاقة الشريعة بالعقل وعن ضرورة إعمال العقل فيما يتطلبه الدين

والحق أن الرجل، هذه المرة، لم يتعد الحدود في المقال، كما يفعل عادة إبراهام عيسى، الشقيُّ ذو الحمّالات، بل تناول الموضوع بهدوءٍ وبلا عصبية مناوئة للشريعة، وإن كان أخطأ في بعض ما ذكر، وعتّم على الحقيقة في البعض الآخر.

قال خالد " لم يكن النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) يرسل صحابته الكرام إلى البلدان والأمصار إلا برسالة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وقتها لم يكن صحيح البخارى قد ظهر بعد، ولم تكن مجلدات «مسلم» و«الترمذى» و«ابن ماجه» قد عرفت طريقها إلى ماكينات الطباعة وأرفف المكتبات، ولم يكن أئمة المذاهب الأربعة قد بدأوا رحلتهم مع فهم هذا الدين وتفسير أحكامه، كان أبوحنيفة والشافعى ومالك وابن حنبل غيبا فى غيب، لا يعرف به صحابة النبى الذين انطلقوا فى المشرق والمغرب، يعلمون الناس هذا الدين، ويحملون رسالة السماء إلى العالمين. وبعد مئات الأعوام من هذا السلف الصالح والرعيل الأول للصحابة والتابعين جاء دور الأئمة والفقهاء الذين اجتهدوا ما استطاعوا ليجمعوا آثار هذه الحقبة الممتدة منذ بعثة النبى وحتى مائتى عام أخرى أو أكثر بعد الهجرة، جاء الفقهاء والمجتهدون ليعيدوا رواية النصوص، ويستبعدوا ما لم يصح من أحاديث النبى بإعمال العقل فى المتن والسند، ثم قام هذا الجيل التالى من العلماء بإعمال العقل مرة أخرى فى مضامين هذه النصوص وأهدافها فاستنبطوا لأبناء عصرهم فقهًا وأحكامًا تحددت بالسياق الزمنى والجغرافى لكل حكم وكل فقه.
كان العقل سلاحًا فى ثبوت النص أو نفيه، وكان العقل سلاحًا فى استنباط الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية، بل كان العقل هو الأساس فى علوم صارت جزءًا من هذا الدين مثل علم مصطلح الحديث، أو أصول الفقه، أو تفسير القرآن بالرجوع إلى النصوص التاريخية الموازية أو البحث فى أسباب النزول.
العقل هو عنوان هذا الدين، والعقل هو عنوان هذه الشريعة، وكما أنعم الله على الأجيال التى تلت جيل الصحابة بعقول أعادت تفسير هذا الدين وفق الوضع الجغرافى والتاريخى، فإن الله لن يترك هذه الأمة دون جيل يعمل بالعقل، جيل يؤمن بأن الصحابة لم يتعبدوا إلى الله بتفسير ابن حجر العسقلانى، أو بفتاوى ابن تيمية، أو بالفقه المالكى والحنبلى، الإسلام أوسع وأشمل وأصلح لكل العصور، لأنه ببساطة دين يسمح للعقل بأن يكون بطلاً فى التشريع"

.http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=550996&SecID=12

وتعليقي على الكلام، يرتكز على شقين، شق التصحيح، وشق التوضيح.

أما شق التصحيح، فهو أن دور الإئمة والفقهاء لم يأتِ بعد مئات الأعوام من السلف الصالح، بل إن بعضهم قد عاصر التابعين مثل أبي حنيفة الذ هو من صغار التابعين، ثم مالكاً الذي عاصر أبي حنيفة، والذى ولد بعد خمسين عاماً فقط من استشهاد عليّ رضى الله عنه، ثم الشافعيّ الذي عاصر مالكاً. فلا أدرى من اين جاء الكاتب بهذه المعلومة عن مئات الأعوام! كما أن البخاري ومسلم قد عاصرا الشافعي وأحمد، في المئة التالية لمالك وإبي حنيفة. وهذا الذي ذكر إما جهل بالتاريخ، أو إغراضٌ في نقله. ولنلجأ إلى التفسير بالجهل، فهو أهون نتيجة.

كذلك فإن المسلمين لم يتعبدوا الله بفتح البارى بن حجر (الذي اسماه تفسير بن حجر، وهو شرح للبخارى إذ ليس لإبن حجر تفسير، وهو دليل على جهل هؤلاء المطلق بالشريعة وعلومها، ثم يتحدثون عن العقل!!)، بل إن لكثير من علمائهم خالفوا بن حجر وعدّلوا عليه، في نطاق التسليم بالأحاديث الصحيحة القبولة تبعاً لقواعد علم مصطلح الحديث، كما يتّبع أهل كلّ صنعة معايير أئمة هذه الصنعة في مقاييسهم ومعاييرهم. أما عن الفقه، فقد مُلأت رفوف المكتبة الإسلامية بكتب فقه، فيها مما جرى على نظر الفقهاء الأربعة وفيها من خالفهم.

أما شق التوضيح، فهو أنّ تلك الكلمة التي أرسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابته ينشرونها في الأمصار، كانت هي المجلد الأكبر الذي يستوعب كافة ما استخرجته عقول البشر من بعد في مجال العقيدة والشريعة. إذ حملت هذه الكلمة معنى واحداً، أنه لا مطاع إلا الله، لا العقل البشري ولا الحاكم الديكتاتوري ولا النفس ولا الهوى، بل الله سبحانه، هو الحقيق بالطاعة، ومظهر من مظاهر هذه الطاعة هو إقامة الشعائر، وجزء منها إقامة الشرائع، يستويان قدراً، فمن أطاع في الشعائر ورَغِب عن الشرائع فقد مرق من الدين، ومن أقام الشعائر ورفض الشرائع فقد مرق من الدين. وإن ظن خالد صلاح، ومن يسيروا سيره أن تلك الكلمة التي هزت عروشٌ وقلبت موازين الدنيا، لم تكن تحمل هذا الكنز من المعاني، فقد حجّر واسعاً واتهم عقله وعقول الناس.

خالد صلاح، يعتبر أنّ البخارى كان عدواً للسنة، ومناوئا للعقل! والحق أن البخارى قام بجمع المادة التي يجب أن ينشأ منها الفقه، وهي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي هو بيان للقرآن. لكن المشكلة تكمن في أنّ خالد صالح والعلمانيين عامة، يعتبرون الدين هو التلفظ بالشهادتين، ثم يقولون، عندنا عقولنا نفعل في دنيانا ما نشاء. ونحن نقول أنّ العقل ليس مجرداً ولم يكن مجردا في يوم من اليام، بل هو مرتبط بالجمجمة التي تحتويه، بعدد سكان الأرض جميعاً. أما الوحى فواحدُ لا تعدد فيه، فيصح فيه معنى المرجعية.

العقل، حين يستخدمه أهل السنة، فإنهم يستخدمونه في حدود الوحى، ولا يضربون في مناحي الحياة عابثين متنافرين، كلّ يدعى عقلاً. ولا أدرى أعقل خالد صالح أحق بالإتباع من عقل إبراهام عيسى؟ هل يسلم خالد صالح أمره لإجتهاد إبراهام عيسى؟ أم البرادعي أحقّ بالإتباع من كِليْهما لأنه أرجَح من كليهما عقلاً؟ أم أن

الطنطاوى أرجح الأربعة عقلاً فيجب السير خلف إجتهاده بالبقاء في الحكم؟ هذا النوع من الخلط والتدليس في استعمال لفظ العقل هو ما يموه به هؤلاء العلمانيون على العوام، وكأنّ لهم"عقل" موحدٌ محفوظٌ في معملٍ ما، متصل بشبكة من الكابلات إلى جهازٍ الكترونيّ، يعمل بالنيابة عنهم، ويخرج لهم من الآراء الصائبة والفتاوى الصحيحة ما لا يقدر عليه علماء أهل السنة!

ومن هنا يأتي خطله في اقول مثل أن العقل سلاحٌ في ثبوت النص ونفيه. فإن هناك قواعد ثابتة في نقد المتن، لكن ليس منها الهوى وعدم الإعجاب بالنص، أو حضاريته بالنسبة للناظر كما يريد أمثال خالد صالح، وإنما تتعلق بالمنهج النبوى ومسايرة الحديث لهذا النهج، معنى وبياناً، ومدى تعارضه مع غيره مما هو أثبت سنداً، إن تعذر الجمع. وقد فرع العلماء على مرّ اربعة عشر قرنا من هذا الأمر، إلا ما كان من حديث هنا أو آخر هناك. هذا من جهة النص، أما من جهة الفتوى المبنية على النصّ، وتحديد مناط الواقع الذي ينطبق عليه نصّ بعينه، فهو ما تتصارع فيه الأنظار ويعمل فيه العقل السنيّ، بمعنى إنزال نص على الواقع، أو الأحرى إدخاله تحت نص آخر، أو قاعدة أخرى، تتكون من مجموعة نصوص متآلفة متعاضدة على معنى واحد، كما هو معلوم في الأصول.

ولعل كثرة ذكر كَلمة العقل في حديث العلمانيين يجعله موهمٌ لكثير من العوام، لكن أنصح هؤلاء بمطالعة بعض علوم الشريعة حتى لا يقعوا في تلك الأخطاء الفادحة والتي تجعلهم "صفراً على الشمال" بين العامة، بله عند الله سبحانه.

الهوة العميقة .. التي تفصلنا عن الإخوان 11-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لعله ، برغم كلّ ما دوّنت وسَطّرت، لا تزال الصورة مُغبّشة عند البعض، عن موقفنا من الإخوان إلى الآن، أو بصورة أصح، مدى الهوة التي تفصلنا عن الفكر الإخوانيّ بعامة. ولكنها نقطة لا يُمكن تعدّيها دون التأكيد على معناها، وعلى بيانها إلى أقصى حدود البيان، إذ هي الحَكَم بيننا وبينهم أمام الله سبحانه يوم يقوم الحساب. فهذه الهوة العميقة ليست مجرد خلاف في رأي أو إختلاف في وجهة نظر، بل هي صدعٌ في الموقف العام من الإسلام وأوّلياته وأسُسه.

(1)

والإختلافات، في شأن الدين تنقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم يقع التوحيد، وقسم في القواعد الكلية والعامة في الشريعة، وقسم في الأحكام الفرعية التفصيلية. والخلاف في القسم الأول منه ما يُخرج من الدين، إن تعلق بأسس العبادة والطاعة، ومنه ما يلحق بالقسم الثاني، مثل الخلاف في الصفات كما في الأشعرية والماتريدية. أما القسم الثاني، فهو الذي تنشأ عنه الفرق البدعية كالمعتزلة والمرجئة والصوفية والخوارج. أما القسم الثالث فهو ما ينشأ عنه الخلاف المذهبيّ كما في مذاهب الفقه المعروفة كالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، أو ما جاء عن أفراد أئمة الإجتهاد مثل بن تيمية أو بن عبد السلام أو غيرهما.

أما عن **القسم الأول**، فإن التوحيد، كما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ينحصر في إثبات ما لله من صفات، ونفى ما لا يجوز عليه سُبحانه، تبعا لما وَرد نصّا لا إجتهاداً، ثم، بناءاً على ما له سبحانه من صفات علوٍ وكمالٍ مطلق، تجب له الطاعة المُطلقة التّامة بلا عناد ولا استكبار، في أي جزئية من جزئيات الحياة، فنحن عبيد مملوكون له سبحانه بكل ما تعنى هذه الكلمة من معانٍ. والعبودية تستلزم الطاعة بكل مستوياتها وأشكالها، والتسليم بكل مراتبه وحدوده. وهذان الأمران معا، يشَكّلان المقصود بشهادة أن "لا إله إلا الله"، أي لا مطاع إلا الله، فهو الخالق الرازق، وهو المطاع المعبود "أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ " الأعراف 54.

من هذا الفهم الصحيح الصافي للتوحيد يظهر إدراك مقام إتباع الشريعة الإلهية وإعلان مبدأ الخضوع لها، إذ هو معنى هذه الشهادة لا أقل من ذلك. ومن هنا وجب أن تكون شريعة الله هي الحاكمة في حياة الناس لأنه وحده سبحانه الحاكم في أمرهم " أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَـٰسِبِينَ" الأنعام 62 "، "إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ" يوسف 40، فجعل الحكم هو العبادة وهو الدين، "وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ " المائدة 44 "وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ" المائدة 47، "أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ" المائدة

50. فهذا أمر ثابت في الدين، يقوم عليه بناء الإسلام بلا خلاف. ومن نازع في هذا المبدأ فليس له في دين الإسلام نصيب.

وتأتي، في هذا السياق، إقامة الشعائر، التي هي تجسيدٌ عمليّ للطاعة، بالصلاة والصوم والحج والزكاة. فمن أنكرها فقد خرج عن الملة، بل إن من الأدلة الشرعية ما يفيد على أن تاركها، أو بعضها كافر بالله، ولو دون إنكار باللسان.

أما **القسم الثاني** من الإختلاف، فهو ما تنشأ عنه البدعة وتتكون الفِرقَ المبتدعة، والتي هي إجتماعٌ من طائفة معينة على خلافٍ في أصل كليّ عامٍ، كإجتماع المعتزلة على أصولهم الخمسة، نفي الصفات بدعوى التنزيه، وإنكار القدر بدعوى العدل، والتحسين والتقبيح العقلي بدعوى الحرية، ونفى الحكمة بدعوى إنفاذ الوعيد والوعد، وإختراع منزلة في الآخرة، هي منزلة بين منزلتيّ الإسلام والكفر. أو الرافضة الذي يقوم مذهبهم أساساً على أن تبليغ الشرع لم يتم بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه يُحتاج في كل عصرٍ إلى كامل مثله في كل أوان، هو واحد من أئمتهم، لإتمام البلاغ، فالقرآن وحده لا يكفي، وبناءاً على ذلك فأن الصحابة كلهم قد ارتدوا لإنكارهم هذه المبدأ وإنكارهم على عليّ رضى الله عنه أن يأخذ مكانه كأول كاملٍ مبلغٍ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم**!** ومِثْلُهم بقية الفرق التي تجتمع على مثل هذه الأصول المبتدعة المُحدَثة، والأفكار الخَرِبة النَكدة، التي منها ما تجَاوز إلى الكفر حين مسّت بليّات أفكاره أصولاً لا يصح إنكارها، كما في الأحمدية أو الإسماعيلية أو العلوية الروافض، أو في أصحاب الحلول والإتحاد من المتصوفة.

ثم **القسم الثالث**، وهو الخلاف المذهبيّ، فهذا لا ضرر فيه ولا أذى، إن تجنب أصحابه التعصب وكانوا من المتبعين أصلاً، كأئمة مذاهبهم، لا من المقلدين أصحاب العمى والهوى كما وقع من الكثير من أتباع المذاهب على مرّ العصور. لكنّ هذا القسم هو ما يجرى فيه "العقل" إعمالاً في تنزيل الأحكام الثابتة على الوقائع المُتجددة، إلحاقاً واستنباطاً، قياساً واجتهاداً.

******

(2)

أمَا وقد بَيّنا هذا، فإنه يجب أن نوَضّح موقف المُخالفين، بشكلٍ عامٍ، من هذا الأصل المكين في البناء العقديّ للإسلام. فالعلمانيون، ومن ورائِهم دول الغرب الصليبيّ يُطلقون على هذا الإسلام "الإسلام الوهابيّ"، لينَفّروا الناس من عبادة الله على الوجه الأكمل، كما تنزّل بها الوحي، ويقصرون الدين على روحانياتٍ أشبه بما عليه دين النصارى، مما لا يَضر كفار العلمانية في الشرق أو الغرب، ويترك لهم حُرية العَبَث في أخلاقنا ونهب ثرواتنا. لكن لا علينا من هؤلاء.

وإذا نظرنا إلى قواعد الإخوان، وتصريحات الإخوان، ومناهج الإخوان، وجدنا أنهم يتجمعون على أمور محددة، كأصولٍ عامة لا يخرقونها، منها القاعدة التي خطّها لهم حسن البنا رحمه الله، من أننا "نتعاون على ما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما إختلفنا فيه". وهي قاعدة، للنظر الأول جميلة سَديدة. إلا إنّ فيها إجمالٌ مُخيف، وتَعميمٌ مُضَيّع. فإذا عرضناها على الأقسام الثلاثة الآنفة، وجدنا أنها لا تصلح إلا في القسم الثالث، حيث يكون الخلافُ مذهبيّا، قائما على النظر الفقهيّ. أمّا في البدع والكُفريات، فماذا يعنى أن نَعذُر أهل الأهواء والبدع، أو أهل الكفر والإلحاد، بل الحقُ في شأن أهل البدع التحذير من شأنهم، وتجنبهم ونبذهم، وفي أهل الردة استتابتهم ثم قتلهم، شرع الله الذي لا يغيّره برلمان ولا مجلس عسكري، اللهم إلا إن كان المُتحدث نفسه من أهل البدعة أو أهل الإلحاد، فكان العَاذِر على دين المعذور؟

الإخوان يعذُرون العلمانيين، المُصرّحين برفضِ الشريعة، ورفضِ التحاكمِ اليها، بل والذين يغضّون من قدرها وعدم مسايرتها للحياة، وأنها من بقايا التخلف أيام القرون الوسطي، عالمين بآيات الله في ذلك، لا ينقصهم علم بحجة لله قائمة، كما أن الإخوان يعذرون من يَحكم بما يُضاد شرع الله، تشريعاً لا تطبيقاً، ويرونه مُسلمٌ عاصٍ، ويتأولون في ذلك بعض متشابهات، على مذهب الإرجاء المَحض، كما صرح بذلك العلامة مُحدِثُ الأمة أحمد شاكر وأخاه العلامة اللغوي البليغ محمود شاكر في شرحهما على تفسير الطبريّ، مُحذّراً هؤلاء أن ما يقولون وما يتأولون، مآله الكفر إن أصرّوا عليه.

من هذا الأصل البدعيّ إذن، وقع الخلاف بيننا وبين الإخوان، كطائفة اجتمعت على أصول بدعية، فصارت، بلا شك، فرقة مبتدعة، فكراً وتطبيقاً. ومن هذه الإبتداع، خرجت كل قراراتهم وتصرفاتهم، متناسقة مع تلك الأصول.

الإخوان لا ينظرون إلى التوحيد كما نراه، يل هم يرون أنّ التصديق هو الإيمان، وأن العمل لا مدخل له في التوحيد، بل إن التصديق بالله خالقاً ورازقاً هو كلّية التوحيد وأصل الدين، وأن الكفر هو إعلان التكذيب بالله، بصورة تكاد تكون مستحيلة التحقق، وهي التصْريح بالتكذيب علناً، بل إن منهم من صَرّح على فَضائية رَدّاً على سؤالٍ عن القبط "ومن قال أن القبط كفارٌ"! ومن هنا فإن قضية التشريع بخلاف ما أنزل الله، وتعبيد الناس لها، وعقابهم على خلافها، ليست من الطاعة العامة الكلية التى يستتبع تركها الكفر، بالنسبة لهم، وسوّوا بين خَلفاء بنى أمية وبنى العباس ممن كان فيهم ظلم وفساد، رغم حكمهم بما أنزل الله، بحكام اليوم الذين ينكرون الشريعة، ويشرّعون بديلاً لها، ويقتلون من أمَرَهم بالرجوع اليها، والتسليم بها.

الأمر إذن، بيننا وبين الإخوان، يَتعلق إذن بأصولٍ عامة، لا بأحكامٍ فرعية، وإن صَدَر عنهم في الأحكامِ الفرعية ما يصدر عن أهل البدعة من شُذوذات فقهية، ومُخالفات شرعية، كمنع حدّ الردة. ومن هنا كذلك فهم يقعون في القسم الثاني الذي بيناه آنفا كفرقة بدعية.

الإخوان لا يرون تأجيل الحكم بالشرع، لحين القدرة عليه وتوفير المناخ الملائم له، بأن تتوفر المؤن وتُستبدل الكفاية بالفقر ليمكن تطبيق حدّ السرقة مثلا، أو أن يلتزموا بإتفاقيات الخِزى حتى يمكن إعادة البناء

العسكري بديلا عن هذا الكيان المهترئ الفاشل الذي يسمونه جيشاً. بل هم يرون أن تطبيق الأحكام الشرعية هي حريات شخصية، لا يمكن فرضها بصورة جماعية، كما صرح كلّ متحدث لهم في كلّ مناسبة. الإخوان فيما يرون، قد راعوْا العلاقة بين المرء وربه، فتركوا الأحكام الشرعية للفرد، إن فعلها فنِعمّا هو، وإن لم يفعل فحِسابه على الله، ونسوا العلاقة بين المرء وبين المجتمع، إذ إنّ للمجتمع حقا في تطبيق هذه الأحكام، من حيث أن الشريعة توفر المُناخ الصَحيح للطُهر والعَفاف، فكم من إثم تتسبب فيه إمرأة كاسية عارية تسير بهذا العرى الفاحش في الطرقات بين الناس؟ وكم من إثم يقترفه من يشاهد ما يسمونه فناً وإبداعاً وهو محضُ فحشٍ وإسفاف؟ ومن يتحمل هذه الأوزار غير هؤلاء النواب الأغرار؟ إن قَدر الحرية الشّخصية في الإسلام يقف عند إحداث الضرر بالمجتمع، كما ثبت في متواترات الشريعة، ومثاله ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يسقى جار الزبير للزبير رغم أن مسار المجرى المائي يقطع في ملكه، لأن الضّرر مرفوعٌ في الشَرْع، وغير ذلك مما لا يحصى من أمثلة تقع كلها في باب سدّ الذرائع.

ومن هذا الباب، أباح الإخوان الدخول في البرلمانات الكفرية السالفة، لا بناءاً على تقليل مفسدة أو جلب مصلحة، بل بناءاً على أنها كيانات شرعية مُسلمة، يجب المشاركة فيها، عقدياً وعملياً. بينما قد رأيناها نحن أنها كيانات طاغوتية تتكفل بالتشريع بغير ما أنزل الله، وبإستلاب حق الله في الحكم بشريعته، وبالتَسَوّر على ألوهيته. ومن هذا الباب أيضاً فهم لا يرون الخروج على طاعة العسكريّ، إذ هؤلاء كلهم مسلمون موحدون، ألا تراهم ينطقون بالشهادتين، رغم تصريحهم بعدم السماح للشريعة بالتطبيق مهما كلف الأمر، لا لعدم مناسبة المناخ الحاليّ، بل مطلقاً من حيث هي لا تناسب العصر ولا المزاج المصريّ الحاضر!

الخلاف بيننا وبين الإخوان أشد خطراً وأبعد غوراً مما يعتقد بعض البَسطاء، إذ هم، بالنسبة لنا، فرقة بدعيةٌ، لا تعمل على تطبيق الشريعة كما يريد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، لا اليوم ولا غداً، كما بيّنا. وإن كنّا قد رأينا أن إنتخاب هؤلاء لمنع ضَرر الكفر العلمانيّ، فهو من باب إختيار أقلّ الضررين وأهون الشّرين، لا أكثر ولا أقل. والإخوان أولى بأن يكون شبابهم مادة للدعوة السّنية الصحيحة من أي شباب آخر، إلا من غاص إلى شحمة أذنيه في هذا الفهم السقيم.

اللهم وفق أمتنا للفهم الصائب، على منهج نبيك صلى الله عليه وسلم.

الهوة التى تفصلنا عن السلفيين 14-12-2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

نود، قبل أن نشرع في الحديث عن تلك الهوة التي تفصلنا عن السلفيين، أن نؤكد على عدة أمور، أولها إننا ما ذطر ما نذكر من تصويبٍ وإيضاح، بغضاً في أحدٍ، فليس بيننا وبين أحد ممن نذكر خصومة، ولسنا طرفاً في انتخابات، ولا ترشيحات، ولا تعيينات، وإنما نحن نكتب ما نكتب إنطلاقاً من إنه كما أننا نصلى ونصوم لله سبحانه، فإننا نتحرك لله سبحانه، ونكتب لله سبحانه، ونعارك في سبيل الله سبحانه، ونناقحُ عن دين الله سبحانه. فحياتنا كلها له جلّ شأنه "قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ" الأنعام 162. فالدعوة إلى الله هي مرادنا، وهي سبيل الأنبياء والرسل، الذين خرجوا بدعوةِ الله إلى أقوامهم، لا يكلّون ولا يَملّون "قَالَ رَبِّ إِنِّى دَعَوْتُ قَوْمِى لَيْلًا وَنَهَارًا" نوح 5. ما نكتب ليس بغضاً في أحدٍ، بل حباً في الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا غير. ثانيهما أنه دون هذا البيان، فلا ندرى كيف ندفع بهؤلاء الذين نرى فيهم خيراً مشوباً بسوء، وحقاً مخلوطا بباطل، أن يميّزوا ما عليه، ولعلهم يتقون. وقد ذمّ الله الصامتين القاعدين عن العتب على المخالفين، وبيان الحق للمبطلين بأن أغفلهم كما أغفل المبطلين أنفسهم، بل ألحقهم بهم في الحكم، قال تعالى "وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿164﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ" الأعراف 165، فذَكَر الله ما كان من عاقبة الفريقين، الظالم والجاهر بالحق، وأغفل ذكر الصَّامتين عقوبة لهم، كما أغفلوا ذِكره سبحانه. ثم ثالثة، وهى أنّ كثيراً من الشباب لا يستطيع وحده أن يميز ما بين الدعوات، أو الإتجاهات، لحداثة السن، او حداثة الإسلام، فيتبع ما يرى عليه من حوله، بعين الكثرة لا بعين التحقيق، فيضع نفسه حيث لا يجب. ولولا أننا نريد بهؤلاء الذين نذكر خيراً ما صرفنا الوقت في الحديث عن إتجاهاتهم وبيان خلافاتهم. ألا ترى أننا لا نكاد نَصرِف سطوراً في الحديث عن مذاهب العلمانية والليبرالية والإلحادية، إذ هي بينة واضحة من ناحية، والأمل في صرف رموزها إلى الحق جدّ ضئيلٍ.

أما عن إخواننا "السلفيون"، فأمرهم وأمرنا أقرب من أمر الإخوان. فالسلفيون قد نشأوا على عقيدة صحيحة لا غبار عليها، من فهم للتوحيد وحدوده وضوابطه. إلا إنه يجب أن نعرف أنّ تاريخ نشأةِ الدعوات، بشَكلٍ عامٍ، له تأثيرٌ مباشرٌ على بعض توجهاتها وما تتبناه من اختياراتٍ فقهية. فإن السلفيين قد نشأوا في مصر، أول أمرهم، في عهد السادات، وقد كان لهذا الزمن خاصية مميزة من حيث شدة التنوع المُخلّ في التوجهات الإسلامية، التي كانت قد خرجت لتوها من تحت الأرض، ومن سجون عبد الناصر، بإذنٍ من السادات، للوقوف ضد المدّ اليساريّ. وكانت الدعوة السلفية آنذاك توجّهاً لضبط الحياة الخاصة طبقاً لمنهج السّلف الصالح، ولم تكن تبلورت كإتجاه عامٍ، بأي حالٍ من الأحوال، بل كانت عدة دُعاة من الشباب من طالبي العلم وقتها، يدعون إلى هذا التوجه فرادى. ثم، انتهى أمر السَادات بمقتله، وتولى المَخلوع، وظَهرت بوادِر الطُغيان، وأصاب بعض دُعاة السلفية مسّ من السِجن والإعتقال.. لكن مُفرّدات هذه الدعوة لا تسمح

بالخضوع للحاكم الكافر، ولا موالاته ولا السكوت عنه، ولاءاً وبراءاً. هذا مسلّمٌ به في منهج السلف الصالح. ولمّا كان لابد أنّ يستمر هؤلاء في دعوتهم، فقد زين لهم شيطانهم وسيلة للجمع بين الأمرين، الدعوة النظرية والموقف العمليّ، بأن يلجوؤا إلى أحاديث طاعة الحاكم، ولو جلد ظهرك وأخذ مالك، وأحاديث منع الخروج على الحاكم الظالم، وبعض مواقفٍ لأهل السنة، حمّلوها ما لا تحتملُ من معانٍ، رغم أنّ الكثير من أهل السنة قد خرج على الحاكم الظالم، بله الكافر.

وقد أعان هذا الإتجاه في مصر ما كان من أحداثٍ في الخليج بعد غزو الكويت، وحرب العراق، بعد أن ظهرت الجامية المدخلية، وأعانتها الحكومات الخليجية ضد الإتجاه السنيّ الصحيح، الداعي إلى الإصلاح والتغيير، وإقامة الشَرع حقيقة لا مظهراً.

والأمر الذي نأخذه على الإتجاه السلفيّ هو أنهم قد أخضعوا الإتجاه العام الذي صبغ الدعوة بمواقف فقهية مرجوحة، عالمين أم جاهلين، مما أدى إلى تأخر دور الدعوة وإظهار تناقض شنيعٌ فيما يقولون. فهم يصرحون بان قضية التحاكم إلى الشرع هي قضية توحيد وشرك، ثم يقولون بكفر الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله. ثمّ إذا هم يُحجِمون عن تكفير ذاك الحَاكم على الأرض! ثم يُحرّمون الخُروج على الحَاكم، الذي لا نعرف في هذا الخلط، إن كانوا يعتبرونه مسلماً أم كافراً، لا ذريعة لدرأ الأذى، بل ديانة لحرمة الخروج على الحاكم!؟

فأطروحة السلفيين إذن أطروحة مُضطربة مُخلّطة مَشبوهة، لا ينتظم عقدها، ولا تتوافق مناهجها، بل هي مُمزقةٌ بين إرادةٍ تريد أن تُملى موقِفاً سياسياً محدداً، تقويه وتنظر له تلك الزلات الفقهية التي ذكرنا، وعقيدة تحرِص على الإنضباط بموازين الشرع ودلالات النّصوص. وهذا التناقض هو السّمة الأساس التي باتت تحكم ما يقدمه السلفيون، خاصة بعد ذلك التغيير الهائل في توجهها، بعدما كانت الدعوة حبيسة بالمساجد، نائيَة عن السّياسة وشؤون الحُكم. وهذا التغيّر قد أفصَحَ عن هذا التَناقُض، إذ جَسَّدَه على أرض الواقع، بعدما كان مختفياً وراء الغِياب السَلفيّ عن الشأن العام.

وهذا التناقض، هو ما يجب أن تقوم الدعوة بحلّ طلاسمه، والإلتزام بأحد الأمرين، إما بالتوجه السياسيّ بالدخول في العمليات السياسة، والتحالفات البرلمانية، بناءاً على ما تقرر لديهم من إجتهادات فقهية معيبة مريبة، أو الإلتزام بتوابع ما يمليه التوحيد الخالص، والأمانة في تطبيقه على أرض الواقع.

وإلى أن تحسم تلك الدعوة أمرها، وتحدد مرجعيتها، تظل بيننا وبينهم تلك الهوة التي تفصلنا عن اللحاق بهم، أو تمنعهم من اللحاق بنا.

عُرس الديموقراطية .. ومَأتم الحريــة! 14-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تردد في أجهزة الإعلام والفضائيات، تعبير أشاع في نفسي اليأس من الإصلاح، والقنوط من التغيير، إلا أن يدركنا الله برحمته، وهو **"أنّ مصر تعيش عرس الديموقراطية"!**

سبحان الله العظيم، أهؤلاء بلهاءٌ معتوهون؟ أم عملاءٌ مأجورون؟ أيّ ديموقراطية يَعنون، وهم خاضعون لحكم العسكر؟ ألا يعرفون أن وضْعنا الذي نحن فيه يسميه العقلاء من الناس، شرقاً وغرباً، "الحكم العسكريّ"؟ هل يتوازى حكمٌ عسكريّ مع الديموقراطية، حتى بمعناها الغربيّ الخليط؟ الديموقراطية، حتى بمفهومها الغربيّ، هي حكم الشعب، سِيادة الشَعب على مقدراته بنفسه، فأين هذا مما يحدث اليوم؟ العسكر متحكمون أشد ما يكون التحكم. يتلاعبون بأبناء هذا البلد، خاصتهم وعامتهم. يعلن مُلاّهم أن البرلمان لن يكون أكثر من طراطير لا سيادة له على شئ، ثم يخرج شاهينهم ليقول العكس، تلاعباً واستهزاءاً. ووالله إنهم ليضحكون سِرّاً من هؤلاء المَهابيل الذين يعتقدون أن مصر تتحرك في طريق الديموقراطية.

رَكّبوا هذه التركيبة الشّاذة من متسولي الشهرة ومتصيدى الفرص، وأسموهم المجلس الإستشارى، (أو على الأصح المجلس العستشاري!) وجعلوا فيهم أخابث القوم، محمد سليم العوا، الثعبان الأرقط، العلماني، شبه الإسلاميّ، الذي يتلون بلون من يجلس على مائدته، ويتحدث باسم من يدعوه إلى حواره، نصير العلمانية التي يسميها مدنية، والبدعية التي يسميها وسطية، والتفلت الديني الذي يسميه التجديد، وإهدار الدين الذي يسميه المواطنة، حبيب الروافض ووليّ مكفرى الصحابة. ونجيب ساويرس نبيّ القبط الحديث، وداعية التدخل الأجنبيّ في مصر. ولا أدرى والله كيف يكون ساويرس في مجلس إستشاري لهذا المجلس العسكري اللعين، الذي يحكم مصر اليوم، وهو يستعدى الغرب علنا على غزو مصر!؟ اللهم إلا إن كان خونة المجلس العسكري على وفاق معه في هذا الأمر، لغرض في أنفسهم الخبيثة. جعلوا هذين العقربين في هذا المجلس العستشاريّ، ليكون الأول بديلاً عن الإتجاه الإسلاميّ السادر في غيه، الذي جعل همه البرلمان الطراطيريّ، والثاني ممثلاً للقبط المدعومين بالغرب، وصوتاً للصهيونية التي ليس لها ممثلاً أصيلاً.

في هذا المجلس العستشاريّ، تطبخ سلطات الرئيس الجديد، ليخرج من تحت يديه العسكر، بما في ذلك وزارة الدفاع، التي سيجعلونها خاضعة لمجلس "الأمن القومي" الكاريكاتورى القادم، حيث أن ممثلي الشعب غير مؤتمنين على قرار السلم والحرب، ويكون تعيين وزير الدفاع من اختصاص هذا المجلس الجديد، الذي يَخضعُ للمجلس العسكريّ، ومن ثم مخصصاته التي تصل إلى 60% من ثروة مصر كلها. ويظل طنطاوى على رأسه، كما صَرّح منذ أسبوعين أنه لن يتقاعد (وهو في الثامنة والسبعين من عمره المشؤوم)، ثم يورثها بعد ذلك لعنان، ثم لشاهين، لمن يأتي مَن بعدهم تباعاً. فنكون قد تحولنا من توريث مدنيّ إلى توريث عسكريّ! ونِعْم الثورة ثورتنا!!!

أية ديموقراطية يعنيها هؤلاء السّكارى المخدوعون؟ الحرية تُقتل في مصر اليوم، قانون الطوارئ مفروضٌ بلا حدود، العسكر والشرطة يقتلون الناس في الميادين، ويعتقلون النشطاء من بيوتهم، أمن الدولة عَاد كأشد وأشرس ما يكون، الإعلام يطبّل ويزَمِّر للعسكر، كما كان يطبل ويزَمِّر لمبارك. فأين الديموقراطية، وأين الحرية؟

إن كنتم، يا من تروجون هذه الخزعبلات، تعنون بالديموقراطية أنّ نواباً ممن اختارهم الشعب، يجلسون على عدة مقاعدٍ في مبنى عتيق، تعوّد الناس أن يسمونه البرلمان، يعلقون بطاقات العضوية في رقابهم كتراخيص ال...، ويلعقون عرق خجلهم، ويمصّون سَبّابتهم وإبهامهم، بلا سلطة ولا اختصاص، فأنتم أولى بهذا الحكم الديكتاتوري العسكريّ الجديد.

الحرية تغتال في وضح النهار، حرية الشعب، حرية المصريين، حرية أجيالٍ قادمة من الأبناء والأحفاد. ونحن نرقص فرحاً بتسويد ورقات الإنتخاب! مات من أبناء مصر أكثر من ألف شهيد، وجرح أكثر من عشرة آلاف، ليجلس محمد مرسي وعماد عبد الغفور وعمرو حمزاوى في مقاعد زائفة لا قيمة لها، ويعلنون أنهم لا يريدون صداماً مع الجيش طالما هم على مقاعد البرلمان. لأي غرضٍ هم جلوسٌ على تلك المقاعد؟ ألا يرون أن الحرية تغتال أمام أعينهم، بفعل هذا المجلس العسكريّ اللعين، وتآمر هؤلاء الخائنين في مجلسهم الإستشاري؟ ألا يعرف هؤلاء أن مصر على وشك أن تُجدد عهدها بالديكتاتورية العسكرية من جديد، وتدشن عصراً آخر من العبودية، تحت شكلٍ برلمانيّ ناقص التكوين، مشوه الصلاحية، ورئيسٌ مسلوب الإرادة، لا يتحكم إلا في شؤون الزراعة وأمور التموين؟

اليوم صورة عرسٍ وحقيقة مأتم. صورة عرسٍ يُخدّع به العوام من الناس، سواء منهم الجاهل أو المتعلم، فإن العاميّ ليس من تخرج في جامعة أو معهد، بل العاميّ من جهل ما يدور حوله، وإن تعالم. لكننا في مأتم حقيقيّ للحرية والكرامة والإستقلال، لا يحضره إلا الخَواص ممن أدرك حجم المأساة التي تجرى على أرض مصر.

"أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ" الشورة 13 12-2011 15

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

حين بعث الله سبحانه محمداً صلى الله عليه وسلم، بالدين القيم، فقد أراد أن يَرتفع به الخِلاف، وأن تتوحّد به الكَلمة، على نَهج النُبوة، وعلى رَسم الصِراط المستقيم، قال تعالى "أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ" الشورى 13، وقال تعالى "وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ" النحل 64، وقال تعالى مُحَذّراً من التفرق والتنازع "وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ" الأنفال 64. وهو معنى لا يختلف عليه أحد من المسلمين.

أما وقد قلنا ذلك، فإننا نود أن نؤكد على عدة معانٍ، أولها أنّ هذا الإختلاف والتفرّق الحادث، ليس بسبب غموض البيّنات أو صعوبة الوصول إلى الحق، قال سبحانه "وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا" النساء 82، ولكنه بسبب الناظر في الشريعة المفتى فيها بالبدعة والتفلت من القواعد الشرعية، "إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ" الأنعام 159، فنسب سبحانه التفرق والتشيع إلى الذين يفعلونه، لا إلى الدين ذاته. وقد أوضح الشاطبيّ هذا المعنى في كتابه الإعتصام.

أما المعنى الثانيّ، فهو أن التوحد الذي دعانا اليه الله سبحانه، ليس مقصوداً لذاته، بل مشروطًا بأن يكون على هدى النبوة ومنهاج السنة، قال تعالى "وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ" آل عمران 103. فأتي بذكر موضوع الإعتصام أولا وهو حبل الله، ومنهاج السنة النبوية الصحيحة، ثم دعا إلى الإجتماع عليه بعدها "جميعا"، ونهى عن التَفرّق وعن "الإجتماع على غيره" لا مجرد الإجتماع، ولم يقل "واعتصموا جميعا بحبل الله"، فكان الترتيب في الذكر دلالة على الأهمية في الفعل. وهو معنى عزيز جداً في الشريعة، وفي فقه الدعوة والحركة.

أما المعنى الثالث، فهو المعنيّ بإقامة الدين. فإن الإقامة لا تتم إلا بالرجوع إلى شرع الله في التحاكم بين الناس، كإقامة الصلاة، أي فعلها. والدين كلمة جامعة، يدخل تحتها كلّ ما هو من شؤون المعاش والمعاد، وقد وردت في القرأن بمعانٍ متعددة من قبيل إختلاف التنوع لا التضاد، فهي بالأساس "النظام" كما في قوله تعالى "مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ" يوسف 76، أن نظام حكم الملك. وجاء بمعنى الحساب "مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ" الفاتحة 4، وجاء بمعنى النظام التعبدي الشامل المرسل من الله "إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ " آل عمران 19. فإقامة الدين تعنى التواصل والإتحاد على تطبيق شرعه، وعدم التفرق في ذلك، فمن أتى بمعنى يستدل به من القرآن أو السنة على أن تطبيق الشرع ليس واجباً إلزامياً في دين الإسلام، فقد شقّ صَف الجماعة ودعا إلى الفرقة، ولو حشد من ورائه أهل الأرض جميعاً.

والمعنى الرابع، أن التفرّق في الدين الذي تعنيه الآية، في فهم مُراد الله، وفي تنزيل هذا المراد على الواقع، والخروج بإجتهادات شاذة مريبة لا تجرى على مهيع السنة ولا طريقة السلف ولا تتشبع بروح الشريعة

ومنهج السلف، هو كذلك من أمور التفرق والإختلاف المذموم، إلا أن يكون في إطار الفقهيات التي تتعلق بمناطاتٍ فردية، لا قواعد أصولية. فإن صار التفرق في قواعد أصولية، فقد خرج إلى الإبتداع، ومنه إلى الكُفر إن تمادى المُنشَق في البعد عن الشريعة. وقد أوضحنا أقساماً ثلاثة في هذا الصدد في مقال سابق (الهوة العميقة .. التي تفصِلنا عن الإخوان).

وإذ نحن ننظر في كلمات الله التامات، ونستشف غورها ما أمكن لبشرٍ أن يفعل، فإننا نرى ما حَذّرنا الله منه واقعاً معاشاً في حياتنا. نرى المناهج المختلفة التي عليها تلك الجماعات والأحزاب، التي تتحدث باسم السّياسة، فتعارض الدين، ثم تتحدث باسم الدين فتعارض السياسة، في حين أن الدين والسياسة أمرٌ واحدٌ مجتمعٌ في شرع الإسلام. ومن ثم، تجد التنافرَ والتناحرَ والإختلاف والتفرق، والهوى والتعصّب، والتأويلات الفاسدة، وإتباع المُتشَابهات، والعدول عن المُحكمات، وتقديم الجزئيات على الكليّات، والتخليطُ في النظر إلى الأحداثِ الواقعات، وما شئت من أصول الحوادث المبتدعات. وما ذلك إلا بسبب الشخصيات المُتَهافِتات التي تتخذها الناس رؤوساً مُتّبَعات، وما يخرج به هؤلاء من إجتهاداتٍ متعارضات، لا تشملها قاعدة، ولا ينتظمها عقد، لا بسبب غموض الدين، أو صعوبة المناطات، بل بسبب فقر بعض الناظرين وجهل بعض المُتصَدِّرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله رب العالمين.

"لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ" النحل 25

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسالة اليكم، أيها المتخاذلون، القاعدون عن نصرة المظلومين، ورعاية حق الدين. والله إنكم لواقعون تحت مدلول قول الله تعالى "لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ"النحل 25. نعم سَتحملون أوزارِ التقاعُس عن الثَورة ضد الطغيان والفساد والغلمانية الكفرية، التي يقودها مجلس العار العسكريّ، الذي تلحسون أحذيته، وتلوحون بالشجب في وجهه، ثم تعودون لحصر أرقامكم التعيسة في برلمانكم الخبيث. أهذا فعل المسلمين؟ أهذا موقف أتباع أصحاب بدرٍ وأُحد؟ أهذا ما يَفعله أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم السائرون على هَديه؟ أتدفعكُم إلى ذلك ص ُوفيتكم يا إخوان البرلمان؟ أتذهب بكم سلفيتكم وطاعَة حُكامِكم ومُشايخكم وولاة أموركم إلى هذا يا سَلفيون؟

ستحملون أوزار ضياع هذه الأمة وسحقها تحت أقدام الذل والطغيان وضياع الكرامة والعزة، وستحملون أوزار ضياع حق كل من قتل واعتقل وعذب وفقد بصره. ستحملون أوزار حُزن أمهات ثلكى وأمهات أرامل، وأطفال ايتام، خذلمتوهم، بوهم بطاقات اشتراككم في مجلسكم الخائب.

أسمَعُكم تتهامسون، لكن هؤلاء الذين يقفون في وجه العسكريّ ليسوا "إسلاميين"، فيجب إذن ألا نهتف ضد العسكر، إذ إن العسكر أصدقاء من باب، "عدو عدوى صَديقي". وهذه خَيبة أخرى من خَيباتكم. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين يقتلون الناس للإبقاء على النظام العلمانيّ السابق. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين

يسعون لدولة عميلة تتودد لبني صهيون. إننا نَسعى لإسقاط العَسكر الذين يريدون أن يَتحكموا في بِلادنا وثَرواتنا عُقوداً قَادمة، يُملون الدُستور، ويتحَكّمون في 60% من ثروات البلاد. إننا نسعى لإسقاط العسكر الذين أبقوا على الطوارئ، وأبقوا على المخلوع، ودعموا الداخلية في قتل الناس عامة، ثم دفعوا بكلاب الشرطة العسكرية يمثلون حتى بالنساء المنقبات، بدلا من الدِفاع عن البلاد ضِدّ العَدو الصَهيونيّ.

بل وإنكم سَتحمِلون من أوزار أولئك الأتباع الذين تُضلونهم بغير علم، فيسيرون وراءَكم، فأنتم لهم قدوة وريادة، وأنتم "تعلمون أفضل مما يَعلمون، وتقدّرون خيراً مما يقدّرون"، ألستم قيادات ومرشدين ومشايخ فضائيات ونواب برلمانات؟ كيف نتوقع من حدث صغيرٍ أو شابٍ غرٍ أن يقف في وجه جماعة كبيرة يصرخ في وجه ساداتها وكبرائها أنْ قد ضَللتُم السَبيل؟ أيستطيع أن يقوم وحده بما تنصل منه مشايخ أكبر منه سناً وأعلم منه فقهاً وأكثر منه خبرة؟ وأين يذهب وإلة من يتحدث إن علقوا عضويته أو طردوه من جماعتهم؟ هذا والله خزى وعارٌ عليكم؟ والله لتحملون أوزار هذا الجيل من المسلمين الذين نَزعتم عنهم نَخوتُهم، وتركتموهم جَلابيب ولحى، دون عقول وقلوب، خِرافٌ مَسحوبة من رِقابها، لا تتحمل مسؤلية التكليف ولا تُعمل العقل، الذي هو من الإنسان مدار التشريف. إسلامٌ مُشَوّه ومُشوّش، لا يدفع إلى فضلٍ ولا يمنع من جبن وذل.

تقولون، لم تحمل علينا، نحن الإسلاميين، وتترك العلمانية دون هجوم؟ أقول لكم، إنكم تتحدثون باسم الإسلام، وترفعون رايته، وتموهون أنكم تسيرون على طريقه، ويعلم الله أنّ هذا تدليسٌ لا صلة له بإسلام، ولا بهدى نبيّ.

- الإسلام قوة
- الإسلام عزة
- الإسلام منعة
- الإسلام كرامة
- الإسلام تقديمٌ لا تأخير
- الإسلام علوٌ ورفعة لا سفولٌ وحِطّة
- الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه

الحرب الآن على الدين علانية وصريحة، إما العسكر الكافر وأما الإسلام. ونحن مأمورون ببيان المخادع المبتدع الأثيم. وقد ذكر الشاطبيّ خمسة عشر طريقاً يتبعه أهل السنة تجاه من يبتدع بدعكم، قال "السادس:

ذكرهم بما هُم عليه، وإشاعة بدعتهم، كي يُحذروا، ولئلا يُغترُ بكلامهم (يعنى العامة)، كما جاء عن كثير من السلف" الإعتصام 176/1. فنحن لا نتجَنّى عليكم، بل نعاملكم بما تستحقون، شَرعاً وعقلاً.

الجيش يمرّغ كرامتكم في التراب، إذ يعلنها صريحة أنكم، وإن مثلتم الشعب، فأنكم، والشعب معا،لا تُساوون قطميراً في ميزان الحكم. فهل هي نافعتكم بطاقات عضويتكم؟

الجيش، كلّ الجيش، خيانة وعمالة وطغيان. الجيش مبنيّ على سمعنا وأطعنا لحكم رؤوسهم، وسمعنا وعصينا لحكم الله. اشتروا ذممهم الخاوية بميّزاتٍ تبدأ من رتبة العقيد، ويرتفع سقفها إلى أن يصل إلى السرقة البواح، ملايينا شهرية، عند اللواءات ومشيرهم، ورئيس عصاباتهم. واشتروا ذمم من دونهم وجنودهم، "جنود فرعون"، ببعض البدلات والميزات التموينية والصحية. الجيش اليوم، هو العصابة الكبرى، التي سَلّحْناها بأنفسنا وأموالنا، لتعتدى علينا وتقتل أبناءنا، وتغتال أحلامنا. يتناوبون، هم والداخلية، مشاهد القتل والتمثيل، الداخلية في أحداث محمد محمود، ثم الجيش في أحداث رئاسة الوزراء.

وأنتم في المقابل، يطؤكم العسكر بالحذاء، فيكون رَدّكم "صابرون صابرون"، "خانعون خاشعون"، "وعن المواجهة معرضون"، و "لا خيار لنا إلا السلام"، و "مهما فعلتم، فلن نتصدى لكم". والله إنكم لَموقوفون، وعن تنازِلاتكم لَمسؤولون، ولأوزار الأغلبية الذين تمثلونهم لَحاملون. الطريق ممهد أمامكم لتحكيم شرع الله، ولكنم تصرون على تنَكّبه، حرصاً على سلامتكم وعلى سلامة أموالكم، بل وتصرون على تَغطية دَربه أمام غَيركم كي لا يَسلُكونه، فيُفضَحَ أمرُكم.

وأسمع من يتسرع بالقول: يا شيخ، هذه الآيات في الكفار، لا في المسلمين، سواءاً العاصين أو المبتدعين. قلت، أودُ أن أبيّن قَاعدة من قواعد أسسِ الفهم والتفسير القُرآني، والتي تتلخّص في أنّ القرآن حين يتعرض لوصف فئة من فئات الكفار أو مأخذٍ من مآخذ الكفر، يَصف أشد الناس كفراً، وأخبث مسالكهم، كما أنه حين يصف المؤمنين، أو عمل من أعمالهم، يصف المؤمنين حقاً، ويذكر أحسن ما يعملون. ثم يكون المسلم وسطاً بين هؤلاء، يريد اللحاق بأفضل المؤمنين، ويخشى الوقوع فيما وقع فيه الكافرين، يتراوحُ بين الدرجتين، في زيادة إيمانه ونقصه. كذلك، فإن السنة النبوية قد هدتنا لأنّ كلّ وصفٍ يتراوح بين أعلى درجات هذا الوصف، وبين أخبث درجاته، كما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي زرٍ الغفاري أنه قال له "إنك امرؤ فيك جاهلية" البخاري، فالجاهلية تبدأ من أقل درجات المعصية إلى أعلى درجات الكفر. ومن هنا ما ورد عن عمر رضى الله عنه أنه قال لمن نصحه بالرفق بنفسه "أخشى أن يقال لي يوم القيامة أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها".

ربنا لا تكتب علينا الخزى بما يفعل السفهاء منا.

بين عِبادة الشّيوخ .. والتَنطّع في الحِوار 16-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أعجبْ الجيل الذي نشأ في ظلّ هذا التَخبّط "الإسلامي"، لا وسط أعدل بين الطرفين، إما عِبادة الشيخ والسيرُ وراءه كالقطيع الأعمى الذي لا عيون له ولا سَمع ولا عَقل، وإما الحديث إلى الأعْلم والأفْهم والأكبر كما لو أنك تتحدّث إلى صديقٍ لك، تتسايرا على كورنيشِ النيل، يَنصَحك وتَنصحه!

وقد عملت، طوال السنين الأربعين الماضية، على التحذير من داء التقليد، وضرورة الإتباع، والسؤال عن الدليل، إذ في ذلك أمن للقلب وحجة أمام الله سبحانه. وقد دونت مقالاتٍ عدة، كلها يبين أقوال السلف في التأكيد على هذا الأمر الذي، كان أول من نقضوه وناقضوه، هم السلفيون، وياللعجب.

لكنّ الوجْه الآخر للمَسألة، يأتي مُناقضاً لهذا التَوجّه، فيأتيك غِرّ صَغير، ليس له بَاع في عِلم شَرعيّ، إلا ما توهّمته نفسه، وجادَت به عليه شهور عدة، أو سنوات تعد على أصابع اليد، فيلقى عليك بالنصيحة، ويوَجّهك إلى ما يجب أن تفعل، بلغةٍ حَازمة كأنّ الغِرّ الصَغير يعرف ما يقال، ومتى يقال، ولمن يقال، أكثر ممّن صَرف عُمراً أكثر من ضِعْف عُمره كله من يوم وِلادته في مُطالعة الشَريعة ومعرفة أسرارها ومدارسة أصولها وفروعها. ثم يأتيك شَابٌ يقول لك "لا تَتسرّع في قولك". أو "عليك بمراعاة الدقة"...! ما هذا الكلام؟

ولقد حَبَاني الله بقراءٍ كثيرٍ من أفاضل من الشباب، كما بلاني بالقليل ممن يتجاوز الأدب في الحديث، ولكن، هزني بشدة ما جاءني من هذين الشابين اليوم، لدرجة أكثر مما تستحق، رغم أنها ليست من سوء أدب، بل من ترفعٍ في التَوجيه، أحسست معها كأني، في نهاية عقدي السابع من العمر، أقعد منهم مقاعد الدرس والإستماع!

وليس عندى ما أقول في هذا الصدد، غير ما قال أبو العلاء المعرى

خُذي رأيي وحسبك ذاك منى	على ما فيّ من عوجٍ وأمــتِ
وماذا يبتغى الجلساء عنــدى	أرادوا منطقى وأردت صمتى
ويوجد بيننـــا أمدٌ قصــــيّ	فأمّــوا سَمْتَهم وأمَمْتُ سَمْتــى

"كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ" الشورى13 18 12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المُشركون في كلّ عَصر سِماتُهم واحدة، وتصرفاتُهم واحدة، ومواقفُهم واحدة. فهم يَخرُجون من ظُلماتٍ متماثلة، ويَحمِلون توجّهاً متماثِلاً. وأصحاب الحق إنما يدعون هؤلاء المشركين إلى أمرٍ واحدٍ، فيه صلاح دنياهم ودينهم.

ما الذي ندعو اليه المجلس العسكريّ؟ ندعوهم إلى أن يختاورا المعسكر الذي ينتمون اليه بوضوحٍ وصراحة، إمّا أن يتبنوا ما يؤمن به الشعب، ويراه طريقاً للإصلاح، على المنهج النبويّ، أو أن يختاروا معسكر الخِيانة والعِمالة، التي عاشوا فيه، وبه، عقودا، قد انفرطت أمام أعينهم. والأمر الذي لا ينتبه له هؤلاء، أننا لا ندعوهم إلى صلاة أو صيام، هذا أمرٌ بينهم وبين خالقهم، لا ندعوهم لتدين فرديّ، فهذا شأنهم مع مليكهم. بل ندعوهم إلى أن يتبعوا ما رضيه الشعب ديناً في تحاكمهم وإدارة شؤونهم. أن لا يستعبدوا الناس ويخضعونهم لدينهم الذي يحيون به، وهو مثلث القوة والسلطة والمال. أن يَدَعوا الشعب ودينه، أن لا يخضعوه لأبناء صهيون من أجل مال مهما كثر، أو سلطة مهما عَلَت، أو قوة مهما تَضَخّمت. ثمانين مليوناً يظلمون ويهانون، يصربون ويسجنون، يستذلون ويحتقرون، يفقدون مالهم وعيالهم، من أجل حفنة من كفار العسكر يتقاضى أحدهم مائة ألف جنيه شهرياً عن كلّ قطعة صفيحٍ يُعلّقها على صَدره، دون خَجلٍ أو حَياءٍ.

ما الذي نَدعو اليه العلمانيين والليبراليين؟ ما الذي ندعو اليه إبراهام عيسى ومحمد البرادعي ومجدى الجلاد وأمثالهم؟ ندعوهم إلى كفّ الأذى عن الناس، فوالله لا يَهمنا ما يدينون به بينهم وبين ربهم، وإن كنا نعلمه مما يصرحون، لكنّ في النفاق متسعٌ لهم، فلا يصحّ أن يُظهروا كفراً بواحاً لنا فيه من الله برهان. أن ما يصرح به هؤلاء هو كفرٌ بواحٌ لا خلاف عليه. هذا ليس بنفاقٍ كما يظن البعض، إذ النفاق هو إظهار الإسلام، وإبطان الكفر. وهؤلاء يظهرون الكفر ويصرحون به، ويدعون أنه ليس كفراً! وأين وجدنا في الكفار من يقر على نفسه بالكفر؟ أيقرُ نظير جيد (رئيس الكنيسة القبطية) بأنه من كفار أهل الكتاب؟ أيقر بابا روما (رئيس الكنيسة الكاقوليكية) بأنه من كفار أهل الكتاب؟ أأقر فرعون بكفره، أم قال لقومه "مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ" غافر 29؟ إن أحداً لا يقر أحدٌ بكفره، إنما الإيضاح يقع على عاتق العلماء، حين تشتد الصبابية، ويختلط الحابل بالنابل، ويُشَوّه دين الأمة، ولا يصبح الأمر أمر تكفير واسلمة، لكنه أمرُ دينٍ تُحفظ ثوابته، وتُشدُ دعائمه، وتُحرس حدوده. اين أنتم ممن زعم أن أصحاب التثليث من القبط، هم من أهل الجنة؟ أليس هذا بكفرٍ أكبرٍ ناقلٍ عن الملة؟ أيُرك قائل مثل هذا القول دون أن يُعَرّف به وبِردتِّه، حتى لا ينتشر مثل هذا الكفر بين العامة الأغرار، تحت غطاء الوحدة الوطنية!؟

لكن هؤلاء، من العسكر أصحاب القوة والسلطة والمال، أو من هواة الكفر وعشاق الخروج عن دين الله كمن ذكرنا وأضعافهم من أرباب الإعلام اليوم، لهم دينهم الذي يدينون به، وهم يرون أن استماعهم لمن يدعوهم هذه الدعوات، سيفقدهم خصوصياتهم ومخصصاتهم، وهو حقّ، إلا إنهم نسوا إنها خُصوصياتٍ فاحشة

ومُخصّصاتٍ مغتصبة. ظنّوا أنهم أكبر من أن يوجّههم أحدٌ كائنا من كان. أليسوا هم المُتحكمون، والمُتنفذون، وهم أصحاب الأقوال والمقالات والمواقع والفضائيات؟ كيف يستمعون إلى أصواتٍ تأتي من صفوف العامة، وإن حملت حقاً، ودعت إليه؟

هو الكِبرُ عن إتّباع الحَق، كان وسيظل، دين المُشركين، وصدق الله العظيم.

مع من يدور الصّراع .. في مصر؟ ديسمبر 23 2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

السؤال الآن، بعد أن حَرّرنا الموقف على الساحة السياسية في مصر، وكشفنا عن المواقف الإخوانية، والبلاهة السلفية، هو من القوى الذين نصارع اليوم؟ ما هي القوى التي تقف في سبيل تحقيق هدف الثورة، الثورة على الكفر والعلمانية، الثورة على الظلم والعبودية، الثورة على الفساد والمحسوبية، الثورة على كلّ ما فتّت هذه الأمة، والتهم ثرواتها، وسرق حاضرها، وأهدر حضارتها. الثورة لأجل إعادة كلّ ما هو ربانيٌّ سنيّ، أخلاقيّ منضبط، من أجل إعادة الرحمة والبسمة، والعدالة والإستقامة.

نعرف اليوم أنّ المجلس النيابيّ القادم لن يقف في صفٍ الشعب، إذ إن غالبيته تنتمى لحزبٍ بديلٍ للحزب الوطني، تحت عباءة إسلامية خداعة. إذ تمّ تشكيله بتواطئ بين العَسكر الكافر، وبين جماعة الإخوان المتواطئة، على أن يترك العسكر الإنتخابات تجرى بحرية تكفل أغلبية الإخوان، ويترك الإخوان السلطة الحقيقية في يد العسكر، ويتبعوا الخطة التي رسموها لتسليم السلطة، زعموا!

المَجلس النَيابيّ إذن، هو من تلك القوى المعادية للثورة المصرية، بل هو رأس القوى المعادية للثورة المصرية، وإن بدا للناظر المُتعجّل أو الغرّير الأخرق، غير ذلك.

نعرف اليوم، بعد أن عَرفنا وتَيقّنا طيلة الأشهر العشرة السابقة، أنّ المَجلس العَسكريّ، هو يد مبارك الباطشة، وأنه ما احتجزه وأهله ورموز نظامه إلا لحمايتهم من غضبة الشعب، إن أراد أن ينتقم لنفسه منهم. وقد ظهرت تصرفات هؤلاءالخونة من الوهلة الأولى، حيث قالوا لرئيس عصابتهم "خليك انت مريّح على جَنب يا ريس، واحنا هنوضبلك الكِلاب دول". ومن ساعتها والمؤامرة تتكشف خيوطها يوماً بعد يوم. وقد كانت قيادات الإخوان في غاية الحرص والمكر، حين عَقدت هذه الصَفقة مع العَسكر، تجَنّباً لأن يفعلوا فيهم ما فَعلوه في أسلافهم في 1952، و1956.

ثم يأتي العَدوّ الأقلّ قوةً والأصغر شأنا، والأضعف حيلة، وهم العلمانيون. فهؤلاء ليس لديهم أية قاعدة شَعبية يَستندون اليها، إذ بين الثلاثين بالمائة التي خرجت من يد الإخوان والسلفيين، يوجد خمسة عشر بالمائة من فلول الوطنيّ الذين اشتروا الأصوات، ثم من الخمسة عشر بالمائة الباقية، تجد ستة أو سبعة بالمائة من القبط، فيبقى للعلمانيين والليبراليين ما يقرب من سبعة إلى ثمانية بالمائة. قوة هزيلة لا تمثل أي صدى على الحَلبة السّياسة. وهؤلاء مضمارهم أجهزة الإعلام الفاسدة، لا الجماهير الحاشدة، فلا أعتقد أن البال يجب أن ينشغل بهؤلاء، بل إن الإنشغال بهم هو من قبيل تشتيت الجهد، يُقصد به صَرف الجهد والوقت والنظر عن الخَطر الحقيقيّ في وَضعنا القوميّ اليوم، بل هم في الحَقيقة من يُواجه العَسكر اليوم، ويكشف تخاذل الإخوان، وياللعجب!

القوى التي تهدد مشروعنا القوميّ الإسلاميّ اليوم، هم القيادات الإخوانية أولاً، ثم القيادات العَسكرية ثَانياً. والقيادات الإخوانية تأتي في الخطر قبل العَسكرية لأنهم يتدَسّرون بلباس الدين، ويطلقون على أنفسهم جماعة إسلامية، ويبدؤون حديثهم، في غالب الأمر، بالبسملة. هذا هو الغطاء الذي جعل الكثير من الناس، بل كثير من المشايخ العلماء، بل حازم أبو اسماعيل نفسه، يوصى بانتخابهم، غافلين عن أنهم هم الشوكة في حلق الثورة، ورأس الحربة التي يَضرب بها العسكرُ مصرَ في القلب.

لولا هذه الخيانة المريرة، لما تَجرّأ العسكر على أن يقفوا في وجه عشرات الملايين من البشر الغَاضب، بكل عدتهم وعتادهم. لكن هؤلاء لا يدينون لهذا الشعب بأي ولاءٍ، إلا ولاءهم لتجمّعهم "شبه الإسلاميّ". هؤلاء هُم من يُسوّقون للسيطرة العسكرية على الحكم من الظل، طالما أنهم يجلسون على كراسي البرلمان. ولا يدرك هؤلاء أنهم بذلك يُضعِفون الأمة، ضَعفاً على ضعف، إذ إن الجيوش، كما ذكر إدوارد جيبون في مقدمة رائعته "إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها"، من أن الجيوش حين تتولى الحكم، تتحول إلى مؤسسات تجارية، تُبعدها عن الغَرض الأساس التي أُنشِأت لأجله وهو الحرب، فيسهل غزوها وسحقها. ولنا في تارخنا القريب مصداقاً لما قال هذا المؤرخ العظيم، من هزيمة 67، التي سُحقت فيها ثلاثة جيوشٍ عربية مرة واحدة في ستة أيام، لا غير.

المشكلة التي يجد المصري المسلم نفسه فيها الآن، أنّ من انتخبهم ليمثلوه في البرلمان، لا يؤمنون بالثورة على النظام السابق. وكيف يؤمنون بالخروج عليه، وهم، بتصالحهم معه على مثل هذا الإتفاق، أصبحوا جزءا منه، مصلحتهم من مصلحته؟ هل يكون العدو معاهداً؟ نعم، يكون العدو معاهداً كما أن بني صهيون عاهدوا السادات في كامب ديفيد معاهدة الخزى والعار، وسلبوا مصرنا حقوقها وكرامتها. هذه هي النوعية من الإتفاقيات التى يمكن أن تُبرم بين قَويّ غالبٍ، وبين ضَعيفٍ مُرتعشٍ خَائب.

إن الإتفاق بين الإخوان والمجلس العسكريّ يَسلبُ مصر حقها في أن تحكُم نفسها بنفسها، وأن تُملى إرادتها على حكامها، وأن تتبع الإسلام دينا، والشرع مصدراً. ولأن دين الإخوان له "ثوابته" التي تتغير مع الأوضاع السياسية، والتي هي أساساً لا ترى مشكلة التشريع بغير ما أنزل الله كما يراها أهل السنة، كقضية توحيد وكفر، بل لا يرى أن السلطان يجب أن يُلزم أحدٌ بشئ إبتداءاً، فهم، بهذا الفهم العلمانيّ للدين، لا حرج عليهم أن يوقّعوا مثل هذه المُعاهدات، ولو مع الشيطان نفسه (ومجلس العسكر أحد جنود الشيطان الأوفياء).

لقد أنكر الإخوان أن يكون بينهم وبين العسكر إتفاق، إنكاراً يقرب من الإعتراف منه إلى الإنكار، إذ خَرج ضعيفاً هزيلاً، مرة واحدة، وقد أطبقت القوى الأخرى كلها على وجود هذا الإتفاق. وقد قامت على صحة وقوع هذا الإتفاق، ولو كان ضمنياً، من القرائن القوية التي ترقى إلى مستوى الدليل الأكيد، كما علمنا في أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث. كما أنه ليس هناك أيّ مبرر آخر لحرص العسكر على إجراء الإنتخابات، رغم علمه الأكيد بأن الإخوان سيحصدون الحصيلة الأكبر فيها، إلا أن يكون ما وراء الستار قد

ضَمَن عدم جدوى هذه النتيجة. ومن لا يرى هذا، لم يعرف مسار السياسة وطرقها إلا معرفة الوليد بنسبية آينشتين!

الصراع اليوم في مصر دائرٌ بين معسكرين، الأول هو معسكر العسكر، وفي صَفهم الإخوان، وفي ذيلهم السّلفيون، وهم الفريق الذي أقرّ بقاء العَسكر في تَحكّمهم، ورَضى بنسخة مُعدلة من الإسلام. ومعسكر المسلمين، كفريق حازم أبو اسماعيل ومن معه، ممن رفَضَ وجودُ العَسكر ابتداءاً، واستحى من الله سبحانه أن يقبل تعديل دينه، وأعلن أن الكرامة هي طريقنا وسبيلنا في الحياة، ثم توابعهم من العلمانيين، الذين، وإن رفضوا حكم الإسلام، إلا أنهم رفضوا الطغيان وتحَكّم العسكر، طمعا في الحرية الطليقة التي يعتقدون أنهم، من خرابهم، يمكنهم بها أن يخرجوا على شرع الله أنّى شاءوا. وكما ذكرنا من قبل، فإن الإختلاف في الأيديولوجية، لا يمنع من إتحاد الهدف.

معسكران، أولهما الباطل فيه غالبٌ وهو معسكر العسكر، والحق فيه مجرد ظاهر إسلاميّ مختل، والآخر، الحق فيه هو الغالب، وهم المسلمون الين لم يتلوثوا بالجماعات السياسية التي تتدثر برداء الإسلام ظاهراً، والباطل فيه علمانيون، يبحثون عن شرعية يقفون تحت لوائها!

والتمييزُ بين الحقين والباطلين، ضرورة حتمية لإيضاح صورة الصراع الدائر، ومن سيقف إلى جانب الحق الأغلب، ومن سيسقط في فخ الباطل الأغلب.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

كامب سليمان' .. بين العسكريّ والإخوان الخميس 22 ديسمبر 2011:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أدين بالفضلِ في هذا المقال إلى أحد القراء الألمعيين، الذي لفت انتباهي إلى أمر بشأن الأحداث الدائرة على الساحة المصرية، بعد قراءته لمقالنا الأخير. وقد سبق أن ألمحت إلى هذا الأمر منذ شهورٍ، لكن تتابع الأحداث يلهى المرء، ويشتت الفكر. هذا الأمر هو، ماذا الذي يجرى وراء الكواليس بين العسكر وبين قيادات الإخوان على وجه التحديد؟ (انظر مقالنا بتاريخ 4 أكتوبر، بعنوان زواج الإخوان بالعسكري باطلhttp://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-25560)

ليس من قبيل المُصادفة أن يَتخاذل الإخوان هذا التَخاذل الذي يصِل إلى دَرجة الخِيانة والعِمالة، والتي عَرفها عنهم الآن كلّ مُنصفٍ، قارئ للأحداث بعقل متحرر، إلا من عميت بصيرته بالتقليد الأعمى.

وقد استمر هذا التخاذل، من أول أيام الثورة المُبكرة، ايام عمر سليمان، بعد اجتمعوا به رسمياً، ثم جاءت تمثيلية انسحابهم الرسميّ، بعد أن عقدوا معه إتفاقية "كامب سليمان". وتتالت بعد ذلك مواقفهم التراجعية، ورفضهم المُشاركة في أية مليونياتٍ إلا إن تأكدوا أنها ستنتهى بنهاية يومها، ومن ثم، لن يكون لها تأثيرٌ على الأحداث، ورفضهم النصرة لكاميليا وأخواتها، أو أيّ من الشهداء أو المعتقلين حتى يوم الناس هذا. ثم يأتي موضوع مقابلاتهم مع السفيرة الأمريكية ثم جون كيرى، وهو ما ظَهر رسمياً على السّطح، لكن هذه النوعية من المُقابلات، سواءاً مع مجلس العسكر من المرتدين، أو الأمريكان من الكفار الأصليين، يحدث بطريقة غير رسمية في أوقاتٍ وأماكن لا يعلمها إلا الله.

هذه المَظاهر كلها تنبؤ عن خيانة حدثت. وهذا قدرٌ لا شك فيه. لكن أسبابها ونتائجها هي ما يجب الوقوف عليه وقراءته ما أمكن، إذ هو يتعلق بمصير أمة، خّدعت بالديكتاتورية العسكرية عقوداً، وها هي على وشك أن تُخدع بها مرة ثانية بواسطة نفس العسكرية الكافرة، لكن هذه المرة، بالتنسيق مع الإخوان الخائنين.

ما حدث في 1952 من أحداث، يتلخص، بكلماتٍ محدودة، في أنّ الإخوان عقدوا صفقة مع عبد الناصر، ثم بالطبع، خدعهم عبد الناصر، ولمّا أرادوا أن يقفوا في وجهه نتيجة هذه الخديعة، شَرَّدَ بهم من خلفهم، هو ومن جاء بعده إلى 25 يناير 2011. وكان من جراء هذا، كما ذكرنا، أن ارتأت القيادة الإخوانية، في مواجهة هذه الهَبّة الشعبية، أن تتلافي ما حدث قبلاً في 1952، حيث لم تضع ثِقتها في الشّعب وقدرته على الإنتصار ضد العسكر، فكان أن اتفقت مع كفار الجيش الذين يعرفون توجه الشعب المصري المتدين،. وما كان إلا أن عَقدت الصَفقة مبكراً معهم على أساس:

أن تُلجّم الإخوان أبناءها، وتمنع من أي خروجٍ غير مدروس ومُحدّد العواقب، مهما كان الأمر
.
أن تضمن العَسكر إجراء إنتخابات صحيحة، يفوز فيها الإخوان، فيحسن هذا الأمر صورة العسكر، أنهم يريدون الديموقراطية، ويضمن غالبية المجلس لنواب الإخوان.

الإتفاق على مَعالم الدّستور، بحيث ألا يجرى فيه تعديل عدا هذه المَادة الثانية التي لا معنى لها. وعلى أن يوافقوا على تشكيل مجلس أمن قوميّ يكون تحت سيطرة العسكر، فتظل قبضتهم على ميزانيتهم المنهوبة من قوت الشعب خارج أيّ تساؤل أو محاسبة.
عدم المعارضة الحقيقية لأي تصرفاتٍ تقوم بها الشُرطة أو العَسْكر، إلا من قبيل حفظ ماء الوجه، إن كان لديهم بقية من حياة، فيشجبون، أو يكالبون بالتحقيق، أو ما شابه، إلى أن تمر الأزمة، عير عابئين بدماء تُهدر أو أعراض تُسفك.

أن يستغل الإخوان البعد الدينيّ للوقوف في وجه العلمانية، التي عرف العَسكر أن لا شعبية لها على الأرض، فألقاها كالعظمة النجسة، لصالح من بيدهم الأغلبية، طالما عندهم الإستعداد للتواطئ والخيانة.

أن يضمن خونة الإخوان مصالح إسرائيل والغرب، وأن لا يكون لهم أيّ بصمة في السياسة الخارجية إلا بعد موافقة العسكر.
أن يقاوم الإخوان أي تغيير في مَعالم الصَفقة التي تمت مع العسكر. ولهذا رفضوا المقترح المنطقي الأخير بنقل السلطة في 25 يناير، وانتخاب رئيس في فبراير، وأصرّوا على تَرك السلطة بيد العسكر أطول مدة ممكنة. ولهذا لم يكن هؤلاء الخونة من السُّعداء بما فعل حازم أبو اسماعيل من إجبارالعسكر على تقديم موعد تسليم السلطة عاماً كاملاً، ولو على الورق.
أن يضمن الإخوان سلامة رموز النظام السابق، وعدم المساس برؤوس العسكر، وحمايتهم من أية مساءلة، تحت أي ظرفٍ من الظروف.

هذا هو السيناريو الذي نرى تفصيلاته تتوالى على الأرض، من واقع تصرّفات خونة الإخوان. وهو ما دعانا إلى التشكيك في صحة التصويت لنوابهم، إذ هم أكبر عملاء النظام السابق في الوقت الحاليّ، أو كما أسميناهم "الفلول الدينية".

هذه القيادات الإخوانية هم الخونة الأصلاء على مسرح الحياة السياسية المصرية اليوم.

ثم، أتى السلفيون، بما يحملوا من سذاجة سياسية وبلاهة فكريةٍ من ناحية، وتصّورٍ إرجائيّ بِدعيّ في حق وليّ الأمر من ناحية أخرى، فرأوا ما يحدث، ولم يَجدوا مِثالاً يَحتذوه إلا الإخوان، فراحوا يتسابقون في تقديم التنازلات واحدة بعد الأخرى، يتسابقون في تقديم ولائهم للجيش، ولو تركوا دينهم بالكلية. وأكاد أجزم

أنهم لا يعرفون حقيقة الصفقة العسكرية-الإخوانية، إنما هم يقلدون الإخوان خطوة خطوة، ويحاولون أن يسبقوهم في سباق التنازلات، عَلّهم يكون لهم حظوة أكبر عند أسيادهم العسكر. لكن الأمر أنّ الإخوان سبقوهم بهذه الصفقة، التي ستدمغ تاريخهم بوصمة الخيانة العظمى لله وللدين وللوطن، ما كانت هناك جماعة تسمى الإخوان.

مشايخ السلفيات إذن، وأذنابهم ممن على رأس حزبهم، هم الخونة بالتبعية على مسرح الحياة السياسية المصرية اليوم.

خان الإخوان خيانة أصيلة وأصلية، ثم تبعهم السّلفيون، بخيانتهم الفَرعية التَابعة. فحطم الفريقان كلّ سببٍ لإحترامهم، وآذوا دين الله بما ألحقوا به من العار، ولمّا تحدثوا باسمه، وما هم إلا مجموعة من الخَونة الأشقياء.

أبرَم الإخوان إتفاقية أقرب ما تكون من إتفاقية "كامب داود" المُخزية، وباعوا مستقبل مصر في إتفاقهم مع النظام في "كامب عمر سليمان".

على شعب مصر أن ينهَضَ لنفسه، وأن يعرف مدى خيانة هذه التجمّعات التي اكتسبت شرعية في وقت أسهل ما يكون أن تُكتَسب فيه الشرعية، وأنت مُبعدٌ عن التعامل الحقيقيّ مع الواقع، لا ينتظر منك أحدٌ إلا الشعارات، أو ترديد الأحاديث والآيات، يجذب بها العوام، ويغيّب بها عقول الأتباع من الشباب المسكين المُقلد، فيقوا في مصيدة الخيانة من حيث لا يشعرون. فلما جاء وقت التمحيص سقطوا وانزلقوا، وطهر معدنهم الحقيقيّ، صاج لا حديد.

أَسقطهم يا شعب مصر في المرحلة القادمة، فهم ليسوا لكم بممثلين، بل هم لشياطين مبارك مُعينين وموالين.

اللهم عليك بالخائنين أيا كانوا، خَرّب عليهم مُخططهم وصفقاتهم، واكشف أمرهم، واهتك سرّهم، وولّى أمرنا خيارنا لا خائنينا، إنك نعم المولى ونعم النصير.

يا شباب الإسلام ..المَعركة الفَاصلة قادمة! 24-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المَعركة الفَاصلة قادمة لا رَيب فيها. يؤخّرها العَسكر، وتتخاذلُ عنها زَعامات الإخوان، ويُدينها مَشايخ السلفية، لكن الخُلّص من المسلمين، ممّن يُحبون الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويُخلصون لوطنهم وشعبهم، يعلم أنها ضَرورةٌ مُحتمة لا مَفر منها "كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ "البقرة 216.

نحن لا نريد حَرباً، ولا نريد إراقة دمِ مصريّ واحد، هذه مُسَلّمة لا يختلف عليها أحد. لكنّ سُنن الله سبحانه غالبة، لا وسيلة لتجاوزها.

حين حَدثت وَقائع 25 يناير، وما بعدها، كتبنا مقالاً بتاريخ 11 فبراير 2011، بعنوان "حَسَمَ الجيشُ مَوقفه .. فلتسيل الدماء وليسقط الشهداء"، قلنا فيه أنّ للثورات طبيعة لا يمكن تَجاوزها، وهي أنّ يُقدم أهلها الثمن، دماءاً وشهداء. ولإن ظنّ البعض أن الثورة يمكن أن تبلغ مداها دون أن تدفع ثمن حريتها كاملة.

وللحريةِ الحَمراءِ بابٌ بكل يَدٍ مُضَرّجَةٍ يُدَنقُ

فكرة الثورة السِّلمية البيضاء، فكرة نبيلة مِثالية، لكنها لا تمت للواقع البشريّ بصِلة. فالفساد والطغيان لهما أنياب كأحدّ ما تكون الأنياب، وقلب كأسود ما تكون القلوب، وبطشة كأشد ما تكون البَطشات. وقد ظنّ المصريون "الطيبون" أن ثورتَهم نَجَحَت بتخلّى المَخلوع عن الرئاسة، وهو إنما تنحّى جانباً، تاركاً مهمة سَحق الثورة لطابوره العَسكريّ الكافر، الذي أشبعه سرقة ونهباً وغنى، حتى ما عاد يَصلح جيشاً، وحتى أصبح قُوة خَاصة تحمى هؤلاء الكفرة الطواغيت، شخصياً، لا أكثر ولا أقل.

إن الأيام القادمة هي التي سَيُفصَل فيها أمرُ الثورة، إما أن تصل إلى مداها، فتُعز المسلمين، وتُذل المُشركين، وتعلى شأن الدين، وتُحرّر المصريّ من العبودية والتبعية، وتعيد لمصر أمنها الحقيقيّ، بعزةٍ وكرامة. أو أن تُلقي بمصر في أحضان الطّاغوت الكُفريّ عُقوداً قادمة، يُذَلُّ فيها المصريّ، وتُحارب الشَريعة، ويَعم الفساد، وينتشر الكُفر الفسق والعصيان.

الأمر بيديكم يا شباب الإسلام. هو إمتحانكم، إما أن تفلحوا، أو أن يستبدل الله بكم غيركم، ثم لا يكونوا أمثالكم.

لقد ألقت قيادات الإخوان والسلفيين بأنفسهم في أحضان مُعسكر البَغي والكُفر، آملين أن يخرجوا فائزين آمنين، لكننا نبشرهم بخزى في الحياة الدنياة وحسرة في الآخرة، فإن ما هربوا منه لهو مُواقِعُهم، فلن يتركهم العسكر بعدما يَستَتِب له الأمر، بل سَيمَثّل بهم كما مَثل بآبائهم في 52 و 56 من قبل، لما أعطوا الثقة لمن لا يستحقها، وإن أفسح لهم المجال مؤقتاً.

لقد تأخّر هؤلاء عن ركب الثورة الأولى حتى عرفوا أن لهم من ورائها كسبٌ، وأن فيها لهم مغنمٌ، لكن هذه الثانية، ليس لهم فيها مغنم، ولئن أرادوا أن يتمسوا بها، تثبيتاً لشعبيتهم المتدهورة فليس لهم عندنا إلا قول الله

تعالى "فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمۡ رَضِيتُم بِٱلۡقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٖ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ" التوبة 83.

لا عليكم ممن كان هذا مُبتغاه في حياته الدنيا. اتركوا قيادات الإخوان والسلفيين، لا تستمعوا إليهم. وسيلتكم إلى الكرامة والعزة هي ما ذكر الشيخ الفاضل حازم أبو اسماعيل، أنقل كلمته هنا لتكون لكم عوناً:

"الساكتون عمَّا يتواصل في ميدان التحرير من موجات إعتداء القوات النظامية على الدماء والأرواح وهَتك الأعراض فضلا عن المشتغلين بالتبرير له نخشى أن يكونوا ولو بحسن نية أو نبل قصد شركاء فيه ؛ فإنه لو كان معلومًا بيقين أنهم لن يقبلوا هتكًا لعِرض ولا إزهاقًا لروح لما تجرَّأ النظاميون أبدًا ولا مأجوروهم من البلطجية على إيقاع جريمة واحدة . '' وسأدعو الناس إلى خروج ضخم جدًا له شأن إن شاء الله ، أنظر الآن حثيثًا في ترتيبات توقيته ليكون على نحو حاسم والله المستعان ؛ وذلك دفعًا عن أعراض النساء ودماء المستضعفين وسلامة القضاة الذين يباشرون إدارة المعركة الانتخابية وحفظًا لسلامة أفراد الشعب وتمكينًا لضمانات المسار الطبيعي للبلاد '' وسأنزل ولو كنت وحدي فليحزم كلٌ أمره وليحزم طاعته لله عز وجل من تخلفه عن نصرة المستضعفين والله المستعان"

http://hazemsalah.net/News_details.aspx?news_id=295

وهذا التوجّه هو من هدى الآيات الكريمة "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿64﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِ" الأنفال 65.

ألا ترى أنّ الله كافٍ عبده؟ أنحتاج إلى من خان الأمانة وباع الديانة؟ لا والله، إنما حسبنا الله، وحسبنا من اتبعنا من المسلمين، أياً كان انتماؤهم، من شباب الإخوان أو شَباب السّلفيين، أو شَباب المسلمين عامة. المهم أن يستوعب الشباب ما الذي يجرى واضحاً، وأن يتبع الحق دون تَعصبٍ أو تقليد. ثم، إننا نقوم بمهمة التَحريض على الوقوف في وجه هؤلاء العسكر الكافر، فدور التحريض في غاية الأهمية، إذ هذا ما وجّه الله سُبحانه اليه رسوله صلى الله عليه وسلم كخطة معنوية، بعدم الإنتباه للخاسرين المُتخاذلين، ثم انتقل إلى الخُطة التنفيدية التي تبدأ بالتحريض والحَضّ على القتال، وحَشد الناس، ممن على نفس الهدف دون تميّع ولا مُناورة ولا صَفقاتٍ.

فامضوا على بَركة الله، وواجهوا الشّياطين كلها، ولا عليكم من المُثبّطين المُتخاذلين، الذين يقدّمون تحالفاتِهم مع الشياطين على عقدهم مع الله سبحانه بنصرة المظلوم، ودعم المسلمين، فهؤلاء لا خير فيهم ولا في عددهم، هم أجسادٌ بلا أرواح.

اللهم انصر من نصر دينك، واخذل من خذل دينك، واكتب الشهادة لمن استحقها، وانصر عبدك حازماً ومن معه، ولا تخذلهم، فهم أولياؤك بحقٍ، وهم للمظلوم ناصرون، وعلى الظالم صائلون. آمين

<u>برلمان الضِرار .. وإخوان العسكر</u> ديسمبر 25 2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أنّ الإتجاه الإسلاميّ كله قد أصيب بعارٍ ذلك الموقف الخَسيس الخائن الذي وقفته تلك الجماعات المحسوبة عليه في أحداث الثورة. ولاشك أن تلك الجماعات المحسوبة على الإتجاه الإسلاميّ قد فقدوا مِصداقيتهم وإسلاميتهم وشرفهم وكرامتهم، وكلّ أمل في خيرٍ يأتي على أيديهم. فهم سياسيون بكل ما تحمل هذه الكلمة من خُبْثٍ وخَبَثٍ، ومن نفاقٍ ونفعيةٍ، لا يردَعَها دينٌ، ولا يثنيها شَرفٌ أو خُلق.

برلمان الذي سَيَشّكله إخوان العسكر، وسَلفيوا الوطنيّ، هو "برلمان ضرار"، يراد به الخير ظاهراً، وهو يحمل الخَبَث والعَفَن باطناً. ونحن، والعالم كلّه، يعلم أنهم ما فازوا بأغلبيةٍ إلا بخداعِ الشّعب، وارتداء لِباس الإسلام، والحديث بلسانه، نفاقاً وتَغريراً. ثم انقلب عليهم الشّعب، وعَرفوا تآمرهم مع عَسكر السوء، ورؤوا جُبنهم وتَخنّث أفعالهم في التّخلف عن أي نشاطٍ ضِد العَسكر. ولإن كان عبيد العباسية قد قبضوا ديناراً أو دولاراً، ليهتفوا لأسيادهم، فقد قبض إخوان العَسكر، وأذنابهم من سلفيوا الحزب الوطنيّ، أجرَهم كراسيّ وسُلطة ظاهرة، ستكون عليهم حَسرة يوم القيامة إن شاء الله.

مجلس الضِرار البرلماني، الإخوانيّ السّلفي العَسكريّ، لا يفترق في توجهاته وانتماءاته عن مجلس 2005 المباركيّ، الذي كان لإخوان العسكر فيه 88 مقعداً، وكان وقتها لا يزال السلفيون يعيشون تحت لِحاف الأمن الدافئ عملياً، متوشحين بقضية التوحيد ظاهرياً، قبل أن يلقوا وشاحهم وراء ظهورهم. الفارقُ الوحيد هو أنّ ظاهر هذا البرلمان حقٌ وباطنه باطل، بينما كان مجلس 2005 ظاهره باطلٌ وباطنه باطل. لذلك كان ذاك مجلساً كافراً، وهذا مجلساً ضِراراً.

على كلّ حال، فإنّه يجب أن نتساءل اليوم، كيف نَمسحُ العَار الذي جاء به هؤلاء الخَونة المُنتسبين للتيار الإسلاميّ، على التيار الإسلاميّ؟ كيف يمكن أن نعيد ثقة الناس في التيار الإسلاميّ ومنتسبيه حقيقة لا نفاقاً، بعد أن أصاب هذا الإعصار النفاقيّ أركان التيار، وهَدَم جُدرانه، وترك قَواعِده مَكشوفة أمام العلمانيين وأعداء الإسلام للهجوم عليه، بما جَنت أيدى هؤلاء.

لاشك أنّ الطريق إلى ذلك يجب أن يسير في إتجاهين متوازيين، سلبيّ وأيجابيّ. أولهما، عدم التواني في فضح إخوان العسكر، وكشف تآمرهم، وفضح نواياهم، وشرح المعنى المُستتر وراء تَصرفاتهم، وبيان أنها ليست تكتيكاً كما يظن بعض السذج الواهمين من أصحاب فكرة إحسان الظن، بل إنها سياسة مقصودة مرتبة متفقٌ عليها، يراد بها الوصول إلى هدف معين، ولو على حساب الإسلام وثوابته. بل ويجب تنظيم عدد من التظاهرات ضد إخوان العسكر لتكشف زيفهم لأكبر عدد ممكن من الناس. وهذا الفَضْح والبيان، واجبٌ عينيّ على كلّ من عرف بما يجرى، وفَهِم تداعياته على الإسلام الصحيح، وتطبيقه في بلادنا.

والإتجاه الثاني هو إنشاء إتجاه موازٍ، يقدم مَعَالم الطريق الصَحيح، وبيان أسسه وأركانه، وشرح مرتكزاته وثوابته وأفكاره، وإيضاح خطواته ومساره، بما لا يدع مجالاً لشكٍ أو رَيبة لمرتابٍ، سواءاً بالقول الخَطابيّ أو الكَلمة المَقروءة أو البيان المُشاهد.

وهذان الإتجاهان، يجب أن يسيرا بكل قوة ووضوح بأسرع وقتٍ ممكن. وقد كان هذا الموقعُ حريصاً منذ بداية الثورة على أن يسير في خط الإتجاه الأول، مبيناً ومحذراً، رغم ما لاقاه من هجومٍ ممن لم يدرك الحقيقة وابعادها من الشباب المُغرّر بهم، سواء المنتمين إلى الإخوان أو السلفيين.

ولا شك أن هذا التَوجّه، وأصحابه، سيعانون من حربٍ شَعواء شَرِسة، سيقودٌ كِبرها برلمانُ الضرارِ سياسياً، حيث يعلم هؤلاء أنهم لن يحظوا بشعبية مرة أخرى بعد تواطئهم مع المجلس العسكريّ الكفريّ، كما سيقودها العسكر، وقواته الشَيطانية أمنياً، بمباركة مَجلسِ الضّرار الإخوانيّ بَاطنا، وشَجْب التصرفات الأمنية ظاهراً. وسيسمى أصحاب هذا الإتجاه بالخوارج والعملاء والمخربين، وكلّ ما أَلِفْنا من ألقابٍ رميَ بها الحق من قبل.

يا شيخ حَازم أبو اسماعيل .. هل تَراجَعْت عن نَصرة الدين؟ 26-12-2011

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

جاء خبرٌ اليوم، أصابني بغَمٍ وحُزن وقلق، وهو تصريحٌ للشيخ حازم أبو اسماعيل، جاء فيه أنّه "كَشَفَ النقاب عن قرب تسوية مشكلة المرشحين الإسلاميين الثلاثة المحتملين فى انتخابات رئاسة الجمهورية المرتقبة قبل نهاية يونيو المقبل، دون أن يقدم أية إيضاحات بشأن سبل تسوية تلك المشكلة حتى لا يتم تفتيت أصوات الناخبين الذين يؤيدون التّيار الإسلامى فى مصر" الوفد.

ما أدرى هل يَعرف الشَيخ حازم تَبِعات هذه التّسوية، إن انتهت إلى يدِ غَيره؟ ومن هم الغَير؟ هم محمد سليم العوا، وعبد المنعم عبد الفتاح، شرّان أحلاهما مُرُّ. سليم العوا لا نَاقة له في الشّرع ولا جَمل. هو نفعيّ علمانيّ يدعو إلى نظام علمانيّ رافضيّ بحتٍ، موالٍ لكل ما يدعو اليه العسكر، وقد كُتبنا فيه ما كَتبَ مالكٌ في الخمر. أما عبد المنعم أبو الفتوح، فهو رجلٌ لا لون له، بل هو إخوانيّ الهَوى والتوجّه، مطرود من الإخوان لرغبته في الرئاسة، وأقواله في تطبيق الشريعة لا تبعد عن أقوال العوا كثيراً. ولا أريد أن استطرد في هذه الأقوال لأنها مَعلومة للكُلّ، من رَفْضِ الشريعة كمصدرٍ وَحيد للتشريع، وعدم إعلان دولة لا إله إلا الله، والتسيّب في الأمور الشرعية كإباحة تصاريح الخمور والفنّ الخَليع، والرقص والموسيقى، وغيرها من الفَواحش وما يشيعها بين الناس.

لا نعلم من سيكون المرشح المختار بين الثلاثة، ولكن ما نأباه على الشَيخ حازم هو أن يناقش مثل هذا الإقتراح، إلا إن كان على ثقة من النتيجة.

واسأل الشيخ حازم، هل يصحّ شرعاً أن يمون هناك خيارٌ بينك وبين هؤلاء؟ إن الناس ما التفوا حولك إلا لما عرفوه عنك من بعد عن هذه المقايضات على دين الله، وما رأوه منك من تمسك بتطبيق الشريعة المنزلة المنزهة على وجهها الصحيح، دون تنازل أو تخاذل. كما أسميتها أنت "الحكم بالحلال والحرام". فإن تنازلت عن هذا الغرض، ماذال بقي لك عند الناس، وماذا بقي لك أمام الله سبحانه؟

هل الأمر لديك يا شيخ حازم هو أمر ترشيحٍ للرئاسة، يمكنك التنازل عنه لمن له فرصة أكبر في الفوز؟ أهو حقٌ لك تتنازل عنه، أم هو لله سبحانه في عنقك ليس لك في التنازل عنه حق؟

لقد صدمنا في مثل هذا الخبر العجيب، رغم أننا قد تعودنا الصدمات في تلك الآونة الأخيرة، وكان آخرها ما كان من تصريحات الشيخ الفاضل عبد المجيد الشاذلي، والتى لا زلنا نلعقُ جِراحها، من نصرته المطلقة للإخوان، بل وتسميتهم بأنهم "رجال المرحلة"، وأنهم الأقدر والأفهم سياسياً، يعلم الله أنّ ذلك ما هو بحق بإطلاق، بل هم من متقاعسي هذه المرحلة، ومن أجهل الناس بالسياسة الشرعية التي يرضاها الله ورسوله، وهو ما آلمنى ألماً عميقاً، لا يوازيه إلا موقفك يا شيخ حازم من موضوع التفاوض على الرئاسة هذا.

الأشرف لك، والأكرم أن تظل على ما أنت عليه ثابتاً لا تغير ولا تبدّل، وإن سقطتَ ونجحَ غيرك، فأنت تعرف أن الأمر ليس أمر نجاح أوسقوط، إنما أمر إقامة حُجة، وإثبات موقف.

نعلمُ يا شيخ حازم، وأنت تعلم، أن الإخوان يعادونك، وأنهم لن يوجهوا أتباعهم لترشيحك، لأن ما في دينهم يختلف عما في دينك، فدينك، كما علمنا هو دين دولة لا إله إلا الله، ودينهم هو دين دولة الحرية والعدالة الوضعية، تحت أي منظومة دينية، وشتانٌ بين الدينين. وهم قد صرحوا بأنهم سيختارون رئيساً من غير الإسلاميين إمعاناً في الخنوع لصفقة "كامب سليمان"، وك"بونص" فوق الحساب للعسكر، وإيغالاً في التلاعب بمصير الأمة من أجل السياسة. لكنّ هذا لا يبرر أن تترك مقعدك، الذي توليته قائداً لجموع من الشباب الذي آمن لك، وأسلم قياده لحركتك، ثم إذا بك تسلمه إلى العوا، ثُعبان العسكر الأرقط، أو أبو الفتوح، الذي لا لون له ولا روح. لا تلعب معهم لعبة الإنتخابات، فإن رئيس شبه علماني لن يأتي بالإسلام، بل سيؤخره إلى أجلٍ غير معلوم.

إن ذات فكرة التفاوض ستسبب انقساماً عريضاً بين داعميك، بل وفي الصف الإسلاميّ الذي يريد دولة لا إله إلا الله. بل وسيؤدى إلى إسقاطك من عيون الناس الذين وثقوا بِك وبشرفك وبصِحّة توجّهك.

يا شيخ حازم، لا تَسقُط في وهم وجود "تيارات إسلامية" على الساحة المصرية، فإنها تيارات بدعية كالإخوان، أو مُتخبطة ذاهلةٌ كالسلفية، أو مُستسلمة مُستأنسة كالجماعة الإسلامية. وهل العوا يا شيخ حازم "يمثل تياراً إسلاميّاً"؟ فما هو هذا التيار في رأيك؟ وما هو التيار الإسلاميّ الذي يمثله عبد المنعم أبو الفتوح؟ ما هي القاعدة الإسلامية الأصولية الثابتة التي يبنى عليها العوا توجهه "الإسلاميّ"؟ إما إنك تعرفها وتقرّها، وهي كارثة، أو أنك لا تعرفها، فهي كارثة أكبر

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

أناشدك يا شَيخ حازم، ألا تسير في هذا الطريق، وأن لا تدَعَ مسار المَصالح والمَفاسد المَوهومة، التي يتلاعب بها الإخوان وأمثالهم، على طريقة الطوفي الحنبليّ، أن تلفِتك عن طريق الله، فالزّلل سَهل، والسقوط لا يحتاج إلى كبير مقاومة. ولا تدعنا نفقد الثقة في كل ما رأيناه منك، وألا نعاملك مُعاملة مُرجئة قيادات الإخوان من أذناب العسكر.

الطريق الوحيد يا شيخ حازم، هو الذي إعتقدنا أنك ناصره، وهو المواجهة في الميدان، ولو كنت وحدك، ولن تكون إن شاء الله. فلا تتردد في هذا، ولا تدع موقعك، كإمام لدولة لا إله إلا الله، لمن لا يعرف من الشرع إلا ظاهراً من الحياة الدنيا.

ولعل الله سبحانه أن يهديَك إلى الصواب، قبل فوات الأوان.

<u>بين عِبادة الشّيوخ .. والتَنطّع في الحِوار 26-12-2011</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما أعجبْ الجيل الذي نشأ في ظلّ هذا التَخبّط "الإسلامي"، لا وسط أعدل بين الطرفين، إما عِبادة الشيخ والسيرُ وراءه كالقطيع الأعمى الذي لا عيون له ولا سَمع ولا عَقل، وإما الحديث إلى الأعْلم والأفْهم والأكبر كما لو أنك تتحدّث إلى صديقٍ لك، تتسايرا على كورنيشِ النيل، يَنصَحك وتَنصحه!

وقد عملت، طوال السنين الأربعين الماضية، على التحذير من داء التقليد، وضرورة الإتباع، والسؤال عن الدليل، إذ في ذلك أمن للقلب وحجة أمام الله سبحانه. وقد دونت مقالاتٍ عدة، كلها يبين أقوال السلف في التأكيد على هذا الأمر الذي، كان أول من نقضوه وناقضوه، هم السلفيون، وياللعجب.

لكنّ الوجْه الآخر للمَسألة، يأتي مُناقضاً لهذا التَوجّه، فيأتيك غِرّ صَغير، ليس له بَاع في عِلم شَرعيّ، إلا ما توهّمته نفسه، وجادَت به عليه شهور عدة، أو سنوات تعد على أصابع اليد، فيلقى عليك بالنصيحة، ويوَجّهك إلى ما يجب أن تفعل، بلغةٍ حَازمة كأنّ الغِرّ الصَغير يعرف ما يقال، ومتى يقال، ولمن يقال، أكثر ممّن صَرف عُمراً أكثر من ضِعْف عُمره كله من يوم وِلادته في مُطالعة الشَريعة ومعرفة أسرارها ومدارسة أصولها وفروعها. ثم يأتيك شَابٌ يقول لك "لا تَتسرّع في قولك". أو "عليك بمراعاة الدقة"...! ما هذا الكلام؟

ولقد حَبَاني الله بقراءٍ كثيرٍ من أفاضل من الشباب، كما بلاني بالقليل ممن يتجاوز الأدب في الحديث، ولكن، هزني بشدة ما جاءني من هذين الشابين اليوم، لدرجة أكثر مما تستحق، رغم أنها ليست من سوء أدب، بل من ترفعٍ في التَوجيه، أحسست معها كأني، في نهاية عقدي السابع من العمر، أقعد منهم مقاعد الدرس والإستماع!

وليس عندى ما أقول في هذا الصدد، غير ما قال أبو العلاء المعرى

خُذي رأيي وحسبك ذاك منى		على ما فيّ من عوجٍ وأمــتِ

وماذا يبتغى الجلساء عنــدى		أرادوا منطقى وأردت صمتى

ويوجد بيننـــا أمدٌ قصـــــيّ		فأمّــوا سَمْتَهم وأمَمْتُ سَمْتـى

يا شباب الإسلام .. أقيموا دولة "لا إله إلا الله" 28-12-2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا والله لنْ نَملّ، ولن نهدأ، ولنْ يَقِرُ لنا قَرار، حتى يتحقق الهَدف الأسمى الذي يسعى له كلّ مخلص لدينه، صائب في نظره، مستوٍ على منهجه، متبع لرسوله صلى الله عليه وسلم، ألا وهو إقامة دولة "لا إله إلا الله". ذلك هو هدفنا، كمجتمعٍ يرى لله عليه حق واجب، لا يتميع فيه، ولا يتخاذل ويتخنث في الدعوة اليه.

والله سبحانه لا يعنيه ما نفعل، فقد أمرنا ونهانا، وتركنا في معترك الإختبار، بعد أن بيّن في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم إرادته الشرعية التي بموجبها يدخل الجنة الفائزون، ويدخل النار الخاسرون، فقد قال تعالى "قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا" المائدة 17، وقال تعالى، مبيناً أنه إنما يأمرنا وينهانا لصالحنا في الدنيا والآخرة، "مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ" النساء 147.

فإقامة دولة "لا إله إلا الله" هي مقتضى التوحيد، الذي يعلن به مجتمع ما أنه دخل في طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. ليس المجتمع الذي ينتخب برلماناً، ولا المجتمع الذي يرشح رئيساً، ولو كانا إسلاميين. فإننا رأينا موقف "الإسلاميين" من دولة "لا إله إلا الله". رفضها الإخوان المتخاذلون، وجاؤوا بكل تسمية أخرى في قاموس المبتدعات ليلتفوا من حولها، وكأنها رجس أو إثم، اخزاهم الله. فقالوا "مدنية بمرجعية إسلامية" وقالوا "توافقية إئتلافية خنفشارية"! ولم يتجرأ واحد منهم أنْ يدعوها دولة "لا إله إلا الله"، لفظ الشهادة، الذي يدعى أنه يقولها في صلاته يومياً أربعة وثلاثين مرة، قولا باللسان، ونقضاً بالأعمال. أما السلفيون، فوالله إن أمرهم لهو مضحكة مبكية، فإنك تره هؤلاء، لابسين بزاتهم، وأربطة عنقهم، تحسبهم متشبهين ببنى آدم، لا منهم! ولو أنهم ارتدوا البزات من أول أمرهم، ولم يتنطعوا في دين الله اصلا ما كانت هذه صورتهم، ولو أنهم استمروا على جلاليبهم البيضاء الناصعة، لما كانت هذه صورتهم، ولكنهم تنطعوا أولاً، ثم تصَنّعوا آخروا، فخسروا في الحالين، التنطّع والتصَنّع. ثم إنهم توغلوا في بدعة اتباع ولي الأمر الكافر الذي يجبر الناس على العلمانية الصريحة، بل إن منهم من أفرط في ذلك كذلك البهلوان المُسمى أحمد فريد، الذي أفتى (لعله من الفتّة لا من الفتوى!) بأن الجيش محقّ في قتل الثوار، قاتله الله أنى أفك.

دولة "لا إله إلا الله"، يا شباب الإسلام، لا تقوم على أمثال هؤلاء. إنما هؤلاء يدْعون إلى دولةٍ تتوافق فيها "القوى السياسية" باللفظ المدني، أو يتشارك فيها "أهل الشرك وأهل الإسلام" تحت راية علمانية للدولة، باللفظ الشرعيّ. وهذه الأخيرة لا تصلح للمسلم أن يعيش تحت ظلها إلا قهراً وإكراهاً. أمَا وقد لاحت الفرصة، وبانت الفرجَة، فلا والله ما يتركها إلا مُفرّطٌ في دينه، مُبتدع فاسقٌ في عقيدته، جَبانٌ في خُلقه، مُؤثرٌ للدنيا، مُهملٌ للآخرة، مُقدِّم لمصالحه، مُؤخِّرٌ لمصلحة وطنه.

إن هذا الإنتخابات آلية تنفيذية، تأتي بجمعٍ ممن وثق بهم الشعب، يطبّقون ما شَرع الله، تحت لواءٍ واحدٍ لا لواء غيره، لواء "لا إله إلا الله"، كرامة الأمة هي من كرامة هذا اللواء، لا كرامة لها دونه. لا تلك الكرامة المزعومة لهؤلاء الغاصبين الدّاعرين من مجلس التسعة عشر، ولا الصفوف المحشودة من الجند المسلح بأموال الشعب وعتاده، يصنعون لهم كرامة أعلى من كرامة "لا إله إلا الله"، إذ يُحاكمون من "يُهين" هؤلاء السّفلة الأخسّاء، ويتركون من يَسُب الله علناً، ومن يستهزئ بالدين كعدو الله الجمل الأجرب، ومن يخطف النساء المسلمات المهاجرات إلى الله، يطلقون سراح العلمانيين كعلاء عبد الفتاح، ويكبلون أغلال اللمسلمين، كالشيخ يحي، ألا خذلهم الله وأسكنهم جهنم وساءت مصيرا.

الحرية والعدالة ، يا شباب الإسلام، هي في إعلان التوحيد شعاراً للأمة، ومَصدراً أوحداً لتوجّهها، لا في حزبِ "التوافقية والمَهانة"، الذي يروّجون له بين المَساكين من العوام، يلفِتوهم عن واجِبهم الأصيل، في استرجاع دينهم وسيادتهم وحقهم وكرامتهم. وها هي بشائر البرلمان تحت رعاية حزب "التوافقية والمَهانة"، قتل الناس، وسَحل النساء، وتكبيل الأسرى في المستشفيات، وتعذيب المعتقلين في المباني الحكومية، والبقية تأتى.

النور، يا إخوة النور، هو في تلك الشعلة التي أضاءها لنا سيدنا، وسيد البشر، رسولنا صلى الله عليه وسلم، منذ أربعة عشر قرناً، لا تخفُتُ ولا تتوارى، والتي يريد كفار العسكر أن يطفئوها بأفواههم، لا حزب "الزور" من الببغاءات السّلفية التي تساعدهم، وتعاضدهم، وتدعو إلى عدم الخروج على طاعتهم. النور، هو ما يرفضه هؤلاءالعسكر، صراحة وبجاحة. والآخرون، من بهلوانات السلفية، يعتقدون أنهم الآن من أرباب السياسة، وما هم إلا أذنابٌ من أذناب الإخوان، وقعوا في نفس مصيدتهم، لمّا كان أمرهم من قبل، كله محصورٌ في الهدى الظاهر، لا علاقة له بفهمٍ شرعيٍّ أصيلٍ، يعصم عند القواصم.

تجمعوا يا شباب الإسلام، وانبذوا هذه التحالفات الباطلة، فهى والله مجرد تحالفات ضد افسلام، وضد الشهادة، سواءً شهادة لا إله إلا الله قولاً، أو الشهادة في سبيله عملاً. لا علينا من هؤلاء، فقد اشبعناهم فضحاً ةتفنيدا، ولكن صدق القائل

لقد ناديت إذ اسمعت حيا ولكن لا حياة لمن تنادى

نحن نحملُ مِشعل الحياة، ونحن نَحمل مِشعل النور، ونحن نتوجّه به إلى الحُرية والعَدالة، لا غيرنا.

القرآن نُورنا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم مَثَلنا، وأصحاب القرون الثلاثة الأولى هُداتنا، وإعلاءُ راية التوحيد غَايتنا، حقّاً وصِدقاً، لا غيرنا.

نحن، معكم وبكم، سنقود هذه الثورة إلى غايتها المَحتومة، إلى نصر الله المؤزّر، إلى وعد الله الذي لا يَخلِف وعده، إلى حيث الحرية والعدالة والمساواة، التي يأتي بها القرآن، لا التي يأتي بها هذا البرلمان، وشتان بينهما.

لماذا الإنتفاضة .. قبل البرلمان؟ 30-12-2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

رؤيتان، يتبَنيان مفهوم "دولة لا إله إلا الله"، لا يزالان يعملان على الساحة الإسلامية السياسية الدَعوية، هما أفضل من يُمثل منهج أهل السنة والجماعة، وإن افترقا في الآونة الأخيرة، من حيث تقييمهم للواقع بعد 25 يناير، ومدى جدية الإنتفاضة ودور التجمعات المختلفة فيها.

وقد آليت على النفس أن ألخّص رُؤية كِلا الإتجاهين لتكون واضِحة للشِباب، مَنعاً للخَلط ودرءاً للإضطراب وإيضاحاً للصورة.

والرؤية الأولى، تتلخص فيما يلى:

1. إقامة دولة "لا إله إلا الله"، هو المَقصد والهَدف، لا غيرها.
2. أن الحكمَ العسكريّ أسوأ أنواع الحُكم، لعِلمانيته وديكتاتوريته، وأن العمل على إزالته واجب شرعيّ مؤكد.
3. أن الإنتفاضة الشعبية في 25 يناير 2011، كانت "إنتفاضة برتقال" لا ثورة إسلامية تقصد إلى "دولة لا إله إلا الله".
4. أن الواقع السياسيّ الإسلاميّ قد انحصر، في غالب أمره، في اتجاهين، الإخوان والسلفيون.
5. أن الإخوان، هم كعادتهم مكيافيليون، ذوو دَخَل في العقيدة وبرجاتية في الحركة، وإن لم يكونوا سواء. فمنهم من هم من جيل 65، وهؤلاء هواهم أقرب لتطبيق الشريعة، ولكن المتغلبون عليهم إعلامياً هم العلمانيون المتأسلمون أمثال عصام العريان ومحمد مرسي سعد الكتاتني.
6. أن السلفيون هم أسوأ من على الساحة السياسية المصرية، من حيث ولاءهم للعسكر، وبلاهتهم السياسية، ومن ثم يجب البعد عن تأييدهم، بتأييد من هم ضدهم، أي أن تأييد الإخوان ليس من باب حبهم، بل من باب بغض من عداهم.
7. أنّ العلمانية أخطر على الواقع من دعم الإخوان، مرحلياً، لمنع تغلغل السلفيين، ووقف زحف العلمانيين.

8. أن الشعب لا يمكن التعويل على إنتفاضته، إذ كثير منه قد نضب معين ثورته، إنا للقمة العيش، أو لنقصها. ثم إن أكثر من ثلث الشعب يؤيد العسكري بالفعل، وهم اسر أثر من مليون ونصف رجل أمنٍ وجيش في الدولة، غضافة إلى الفلول وأصحاب المصالح والسلفيين.

9. أن الشعب، وإن كانت طبيعته التدين، إلا أنه تدين مصحوب بالكثير من البدع والتخليطات، كما أنه يحب المساومة، ولا يريد دفع فاتورة الدم المستحقة للنصر، ولذلك انتخبوا الإخوان.

10. أن دعم الإخوان مرهونٌ بفترة الإنتخابات، ولعل هذا الإختيار يُحقق هَامش حرية ديموقراطية للدعوةن أفضل مما هي عليه في عهد العسكر.

11. أن دعم حازم أبو اسماعيل أولوية ستشغل وحدها الوجه الكامل لتلك الدعوة، عشية الإنتهاء من افنتخابات.

12. أن العسكر، في غالب الإحتمالات، لن يتركوا البرلمان، ولو بهذا التشكيل المخزيّ، بل سيقومون بحلّه، كما حدث في تجربة الجزائر.

هذا، بكل أمانة، ما يمكن استشفافه من أصحاب تلك الرؤية، من أهل السنة والجماعة.

ثم، **الرؤية الثانية**، التي يدعمها كاتب هذه السطور، تتلخص فيما يلى:

1. إقامة دولة "لا إله إلا الله"، هو المَقصد والهَدف، لا غيرها.

2. أن الحكمَ العسكريّ أسوأ أنواع الحُكم، لعِلمانيته وديكتاتوريته، وأن العمل على إزالته واجب شرعيّ مؤكد.

3. أن الإنتفاضة الشعبية في 25 يناير 2011، وإن كانت "إنتفاضة برتقال" لا ثورة إسلامية تقصد إلى "دولة لا إله إلا الله".، فغنها قامت بأيدٍ تصلى لله، سواءً بمعونة الإخوان أو غيرهم. وما حدث أولاً يمكن أن يحدث ثانياً، بمعونة الإخوان أو غيرهم.

4. أن السلفيين بالفعل هم أسوأ الإتجاهات التي تنتمي للإسلام حالياً، ولكن الإخوان لا يقلون عنهم خبثاً. وأنهم إن زعموا أنهم يدارون العسكر حتى نهاية الإنتخابات، قلنا لا نأمن أن يكونوا يدارون أصحاب الرؤية السابقة، لا العسكر، ليكسبوا تأييدهم. فهؤلاءالإخوان لا يمكن أن يُؤمَنَ لوعدهم ولا يُعَوّل على كلمتهم.

5. أن الطبعَ الإخوانيّ طبعٌ ديكتاتوريّ، يتوحّش على الإسلاميين أكثر مما يَتوحش على غيرهم، وما أحداث مسجد غزة ببعيد! ودعوى أن الحُكم الإخوانيّ قد يأتى بهامشِ حرية، مردود بأنّ الإخوان لن

يسمحوا، للتيار السنيّ لأهل السنة والجماعة خاصة، بأن يفتح فاه، بل سيوقفونه بشتى الوسائل، سواءً القانونية أو الأمنية، مثلهم في ذلك مثل السلفيين.

6. أنه لو كان داخل الإخوان تيارٌ أفضل مما نرى، فلم لا نسمع له صوتاً أو نُحِسُ له ركزاً؟ هذا فرضٌ لا يُبنى على معطيات على الإطلاق، فإما أنه لا يوجد هذا الفصيل اساساً، أو أنه اضعف من أن يكون له تأثير، فوجوده وعدمه سواء. وهذا يجرى على أولئك المشايخ من السلفية الذين رضخوا بالسكوت، عملاً بشورة مزعومة، لم يجتمع عليها أهل حلّ وعقد، بل اجتمع عليها أهل خيبة وخسران، كأحمد فريد ومحمد حسان**!**

7. أن الإخوان يَبغضون الشيخ حازم أبو اسماعيل، بل يدعون إلى انتخاب البرادعيّ العلمانيّ الفاجر، صراحة على لسان عُريانهم، أخزاه الله. فكيف يَسقيم دَعم الإخوان والشيخ حازم معا، في وقت واحد، ولو مرحلياً**؟!**

8. أنه يمكن أن يبلغ التيار السُنيّ لأهل السنة والجماعة ما يريد بعدم معارضة مرشحى الإخوان. أما دعمهم، وتوجيه الناس إلى انتخابهم، فهو أمرٌ قد بعُدت فيه النجعة، وجاوز الحدّ. نحن نعلم أنهم يريدون إطفاء الجذوة الباقية تحت رماد الثورة، أفنعينهم على حمل خَراطيم الماء بأيدينا لإطفائها؟ الجذوة موجودة، لكنهم يُخمدونها، ونحن نُعينهم علي إخمادها.

9. أن الشعب وإن كان فيه إنحرافٌ وتخليطٌ وبدع، لكن يمكن أن يستغل التيار السُنيّ ما فيه من صلاح وتدين ولو سطحيّ، تمثل في ملايين المصلين في ميادين مصر، حيث قلب موازين القوة، بلا تخطيط من أحد، لا إخوان ولا سلفيين ولا علمانيين، بل بيد الله سبحانه وحده.

10. أنه إن كنا نتوقع عدم إبقاء العسكر على البرلمان، وأن سيناريو الجزائر سيتكرر في مصر، فما هو الداعي إذن لتضييع الأوقات والجهود، في أمر لن يكون له ثمرة على الإطلاق؟ ولا يقال إنما هو لإحراج العسكر، فهؤلاء لا حياء لهم، ولا ضمير، بل هم يكذِبون عَياناً بَياناً، كما رأينا في أحداث مجلس الوزراء.

11. أننا نعجب والله كيف يصبر العلمانيون، أو أفراد الشعب العاديين، على بذل حياتهم، وأعينهم، وتعذيب أجسادهم، بينما يتراجع من يدعى الإسلامية، من الإخوان أو السلفينن، عن التضحية والفداء؟ خوفاً من الإعتقال أو القتل؟ إلا أنّ دينهم البدعيّ لا يسمح لهم بهذا.

12. أن الإنشغال بدعم هذه الطائفة البدعية المَارقة ليس من المُرجّحات الشرعية، وإن كانت عليه شبهُ أدلةٍ. بل إنه ممنوع من باب المَصالح، إذ ليس فيه مصلحة، بل فيه شبهة رفع مضرة، غير مؤكدة على الإطلاق، من حيث أنهم يرشّحون القوى التي نريد أن ندعم انتخابهم، لمنع انتخابها**!**، وممنوع من باب سدّ الذرائع، إذ إنه لا يصح أن يتخذ المسلم وسيلة خارجة عن منهج الشرع، إلى تحقيق

مقصدٍ شرعيّ، بل يجب أن نعلم "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ"يونس 81. وهؤلاء الإخوان مفسدون في الأرض، يتفق معنا في هذا إخواننا ممن رأى هذه الرؤية السابقة. وعلى كل حال فالموعد 25 يناير 2012.

فإلى الأمام يا إخوة الإسلام، لا تنتظروا برلماناً ولا نواباً ولا يحزنون. الحلّ هو الميادين. وإنكم لقادرون على التحرك بسرعة وكفاية، وليس اصحاب 6 إبريل بأفضل منكم تنظيماً أو أقوى منكم حجة. هذا والله عيبٌ ما بعده عيبٌ أن يقف مشايخ الزور من الإخوان الخوّانين، ومن السّلفيين المنافقين، في طريقكم، وطريق دولة "لا إله إلا الله".

التدليس الإخوانيّ .. ومنهجية التخاذل 31-12-2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تَحدّثتُ من قبل، في مقالات عديدة، عن أهمية تحرير المَفاهيم، وتنقية التَسمِيات من المُشتركات المُوهمة، إذ إنها مَسْرَبةٌ للخطأ ومَدعَاةٌ للزّلل، سواءً بقصدٍ أو بغير قَصدٍ.

وقد تناولت ألفاظاً، دارت في غالبها قبل أحداث 25 يناير، في أروقة الفكر، التي تتصل بالواقعِ قليلاً، وإن كانت، من خبثها تؤسس لإتجاه عاميّ منحرف.

ومن هذه الألفاظ مثلا، **الحداثة**، وتعنى نبذ المأثور الثابت، **والوسطية**، وتعنى التوسط بين الحق والباطل، **والتجديد**، ويعنى التخلى عن الثوابت، **والمواطنة**، وتعنى إلغاء الفارِق بين الديانات، وغير ذلك مما اشتهر به عدد من منافقى الفكر الإسلاميّ، ومنحرفيه، وعلى رأسهم محمد سليم العوا، والغنوشي والترابيّ ,امثالهم من هذه الطبقة.

لكنّه يجب أن ننتبه إلى أن هناك عدد من التسميات والألفاظ الموهمة، التي ظهرت في واقعنا، على الأرض، بعد أحداث 25 يناير، قد تبنتها طائفة من منافقى السياسة "الإسلامية"، الذين يدينون بدين البرلمان، قبل الإسلام وفوقه.

من هذه التسميات التي تُنشأُ مفاهيماً مَغلوطة، التوافقية، والمدنية ذات المَرجعية الإسلامية، والتحَالفَات الإنتِخابية.

فأولها، هذه التوافقية المَزعومة، التي تتناقَض في أصلها مع أصل الديموقراطية الغَربيّة المُلحدة، التي تستند إلى حكم الأغلبية. فليس لهذا المصطلح الذي يطرحه أمثال العلمانيين من أبناء حركة الإخوان، كالعريان ومحمد مرسى، أيّ وجودٍ على أرض الواقع، سواءً إسلاميّاً، إذ الغالبية ليست على حقٍ إلا إن وافقت الشرع، ولا وضعياً، فإن الغالبية إن انتخبت أحداً لم يجز لأقلية أن تترعب في هذه النتيجة تحت أي مسمى، توافقيّ أو تخالفيّ.

ثم الدعوة المدنية، المتخفية من وراء المرجعية الإسلامية، التي لا تغنة من الحق شيئاً، فإن هذه الحَركة الإخوانية البِدعية، قد أوضحَتْ بما لا يدع مجالاً للشك أن هؤلاء فيهم دَخَلٌ دينيٌّ لا شكّ فيه، فقد وَردَنى فيديو من أحد الإخوة المعلقين، لمحمد مرسى رأس هذا الحزب البدعيّ،
http://www.youtube.com/watch?v=rsQ7ry2kdkQ، يقول فيه صَراحة أنه "لا خِلاف عَقائديّ بين كل المِصريين" و أنه "مصر فيها مسلمون ومسيحيون، وليس هناك خلاف بين العقيدة الإسلامية والمسيحية"، ثم يلقى بكلمة يخفّف بها وقع هذا الكلام الكفريّ، بقوله أنه "لكلٍّ الحُرية أن يعتقد ما يشاء".. هو ما يمكن أن يحمل تصريحاً على التماثل بين العقيدة الإسلامية والمسيحية، وهو كفر بواح، "أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ

﴿35﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ" القلم 36، وأن يحمل إحسانا للظن على أنه يقصد به أن لا فرق في مجال الإختيار الشخصي، وهو تأويل بعيد للكلام، لكن قد ينجى صاحبه من الكفر في حكم الدنيا.

ثم هو يتحدث عن "الولاء الإنتخابي" قبل الولاء البرلمانيّ، ومعلوم أن البرلمان هو الهيئة التشريعية، فيكون الولاء الإنتخابيّ للفوز بالمقاعد مقدّم على الولاء التشريعيّ، وهو، مرة أخرى ليس من دين الله ولا من عقيدة المسلمين.

مثل هذه المفاهيم، هي التي تدعونا إلى أن نُنحى بأنفسنا جانباً من هذه الزمرة من البشر، التي تلتحى، ثم لا تستحى! وتتبنى "إسلام الأقلمة"، الإسلام الذي ينبنى على مفاهيم مغلوطة في أول أمره، إسلاماً لا يعرفه الله ولا رسوله.

2) الإنتفاضة الشعبية

إنّ الإنتفاضة الشعبية التي قامت في 25 يناير، وإن لم تكن إسلامية في طبيعتها، إلا إنها كانت محمولة على أعناق المسلمين، ولا تزال جذوتها تحت الرماد، وما أخمد نيرانها إلا هؤلاء المنحرفين من الإخوان، والعملاء من السلفيين. ونحن نراهن على أنها باقية تحت رماد كثيف، لكن، هل يعنى هذا أن نحمل خراطيم الماء لمن يريد أن يطفأها بالمرة، أم ننفخ فيها بأفواهنا، ونهُش عليها بأيدينا لتعود جَزعة تسترِّد حق الله والناس؟ ثم كم الشباب اليوم من يريد الخروج لإسقاط العسكر، وليكن بعدها ما يكون، ولتكن المواجهة، إذ نعلم أن هؤلاء الكفار لا يريدونها سلمية أبداً، بل سيقتلون ويسحلون، وهنا تأتي الفتنة، وهنا يأتي معنى حب الموت كراهية الدنيا.

إن الواقع المصريّ ليس بعيداً عن أحدٍ اليوم، بل يعيشه كلّ مصريّ في أي بقعة من بقاع الأرض، ثم إن هذا الأمر أمر مبدأ لا مناط. التوجه الإخوانيّ مرفوضٌ جملة وتفصيلاً.

قد يكون الإخوان منقسِمين على أنفسهم، وقد يكون منهم من يرى إنتخاب حازم ابو اسماعيل، لكنه يرهب بطش العسكر إن أعلن ذلك، ومنهم من يرى إنتخاب البرادعي من جيل الوسط المُتمَثل في عِصام العِريان وأمثاله. لكن الأمر أنّ ما يخرج من تصريحاتٍ عن الإخوان، كجماعة أو كحزبٍ، بشكل عام، لا ينبؤ إلا عن التخاذل والتواطئ. وهم بشكلٍ عامٍ على خَلل عَقديّ لا يُخالف فيه أحد. فإما أن يظهر لنا منهم ما يَدلّنا على إتجاة كلّ منهم، أو أن يكونوا كلهم كتلة واحدة في مُواجهة دعوة الحق. وليس أمامهم إلا أسابيعاً ثلاثة يحسمون فيها أمرهم، ويعودون لصوابهم، ويخرجون من ضبابية الإنتخابات وفتنة البرلمانات.

وقد يختلف الناس في تقييم قوة الشعب المصريّ وقدرته على الوقوف في وجه العسكر، فمنهم من يرى أن الشّعب لا يرى الدين على حقيقته، بل هو مشوشّ فيه، كما هو مشوشّ في كل ما عداه، وهو قدر فيه الكثير من الصحة. وقد يرى البعض أن هذا التشويش وذاك الغبش، لا يزال يمكن استغلاله من قادة "التيارات الإسلامية"، إن أرادوا ذلك، وإن تخلصوا من عقدة الخوف وبرؤوا إلى الله من فتنة البرلمان المختلط.

ومن هنا فإننا نرى أن البصيص الباقي تحت رماد الإنتفاضة الشعبية، هو الأمل الذي يجب أن يُركّز عليه شَباب الإسلام ودُعاته في هذه المَرحلة، التي قد لا يتجاوزُ عمرها الثلاثة أسابيع القادمة، فإما أن تخرج الجُموع للإطاحة بالعسكر أو أن نستسلم لحكمهم العلمانيّ الديكتاتوريّ إلى أن يشاء ربنا شيئاً.

محمد عمارة .. وحملة دعم القبطية على المسلمين الأغلبية 31-12-2011

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتب محمد عمارة، "المفكر الإسلاميّ"، ذو التوجه الإعتزاليّ (الذي يسمونه العقلانيّ!)، في سياق الحملة السائدة لدعم سيطرة القبط على الأغلبية المسلمة، مستشهدا بما دوّن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه "(هذا ما أعطى عبدُ الله عُمر أمير المؤمنين أهل (إيليا) (القدس) – من الأمان: أعطاهم أمانًا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تُسكن كنائسهم ولا تُهدم ولا ينتقص منها ولا من حيّزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا أمانهم، ومن أقامَ منهم فهو آمن، ومن أحبّ من أهل (إيليا) (القدس) أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وتُعلى صُلبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن شاء صار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حصادهم). هكذا أعلن الإسلام – الدين والدولة – قبل أكثر من أربعة عشر قرناً - مواثيق التعايش والحقوق والتعددية، عندما بنى الدولة على التعددية الدينية فى الأمة وجعل لغير المسلمين كلّ ما للمسلمين، وتعهد دينيا بحماية الآخرين بما يحمى به المسلمين ودين الإسلام، وبعبارة رسول الإسلام: وأن أحرس دينهم بما أحرس به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتى فهل يعرف ذلك الذين يفترون على الإسلام ورسول الإسلام." اقرأ المقال الأصلي علي بوابة الوفد الاليكترونية الوفد - التعايش الإسلامي مع الآخر

ما أتعجب له، هو أين يعيش هؤلاء الكتاب الألمعيون؟ أفي مصر، أم في غيرها؟ أفي القرن هذا أم في قرنٍ غيره؟ أيقرؤن ما نقرأ في الصحف، أم لهم صحفهم ومصادرهم السرية؟

يا أخ عمارة، المسلمون اليوم هم من يجب حمايتهم من تغوّل الكنيسة القبطية، التي تستقوي بالغرب الصليبي، سراً وعلناً، وبخونة بعض قبط المهجر الذين يريدون شراً بالإسلام والمسلمين.

حين تقول " أعلن الإسلام – الدين والدولة" فإنك تدين نفسك بنفسك. فاليوم، الإسلام في مصر ليس ديناً ودولة، بل لا يكاد يكون ديناً فحسب! هذا هو صراعنا، لو كنت لا تدرى، أن يكون الإسلام دين ودولة. لو أنّ الإسلام دين ودولة، ولو أنّ أمثالك دخلوا حلبة الصراع الحقيقيّ ليكون الإسلام دين ودولة، لانطبق هذا التوجيه النبويّ والمتابعة العمريّة، على الواقع. لكننا نتحدث في واقعٍ يغيب فيه حكم الإسلام، وتتحكم فيه العلمانية بأي اشكالها، إما العسكرية عن طريق مجلس الخونة، أو الغربية عن طريق أمثال البرادعيّ وصحبه ومن هم دونه. فكيف يُطبّقَ فرع صغير مثل هذا الفرع، في السياسة الشرعية، وينافح عنه، ويُترك الأصل، وهو طاعة الله ورسوله بإعلان دولة لا إله إلا الله، التي كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عهد عمر رضى الله عنه، يوم أن قالا بما قلت؟ أهذا منطق يا رجل الفكر والعقل؟

ثم، إن القبط، الذين تحدث عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطاهم عمر رضى الله عنه الأمان، هم ممّن دخلوا في العهد، ولم يخونوا ولم يغدروا، ولم يطلبوا الإنفصال، ولم يحوزوا الأسلحة، ولم يعتد كاهنٌ منهم على حرمة القرآن، ولم يهتف هاتفيهم في ماسبيرو سباً في الإسلام ورسوله، ولم يحملوا الصلبان يدورون بها في الشوارع تحدّياً للمسلمين، ولم يختطفوا مسلماتٍ عائداتٍ إلى الله ويحبسوهن أو يقتلوهن ليعودوا في ملة الكفر القبطيّ، ولم يطالبوا بأن تكون هوية الدولة قسمة بيننا وبينهم!

ألم يذكر عمر رضى الله عنه أنهم "لا يؤخذ منهم شيء حتى يُحصد حَصادهم"؟ ألا يعنى هذا أنهم كانوا خاضعين للجزية، غير رافضين لها؟ ألا يدل هذا، حتى لو سلمنا باجتهاداتكم العقلية السقيمة في إلغاء الجزية، أنهم كانوا راضين بحكم الشرع، وبسيطرة الإسلام؟ أذكر أي منهم يومها أن الإسلامَ كالمسيحية، كما يروّج منافقى اليوم، مُدعيا أن هذا هو ما يعنيه عمر في المساواة بين المسلمين والمسيحيين؟، وأن الشريعة لا تنطبق إلا على المسلمين، مما يعنى رفضهم لأمان رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ولعهد عمر رضى الله عنه، لو كنت تعقل ما تكتب.

إن هذه المساواة التي تتشَدّق بها، أنت ومن معك، مَشروطة بشروطِ الإسلام، أن يوفوا بالعهد، وأن يقبلوا الإسلام حاكماً على الأرض التي يعيشون فيها، "ذمّيون معاهدون من أهل الكتاب". تلك هي الصفة التي أعطاهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه من بعده، لا ما نحن عليه الآن من نكوث عن العهد، وتمرّد على الشرعية، ورفض للهوية.

ثم، والله لا يصحُ أن نتعجّب من فعل هؤلاءالقبط، فإنّ ممن يحمل اسماً مسلما، بل من ينتسب للفكر الإسلاميّ، من يردد مثل دعاواهم، ويقويها ويبرر لها، بدلاً من أن يبين حقيقة شروطها، وكأن هؤلاءالقبط يقتّلون في الشوارع ليلاً ونهاراً! مثلك يا عمارة، ومثل سليم العوا، الثعبان الأرقط. أين أنتم من سَحْل وتعريةِ مسلمة في الشوارع؟ من يدعو لحمايتها، كمن تدعو لحماية القبط الغادرين بالعهد؟

إتق الله يا رجل، وكن دِرءا لإسلامك الذي تدعيه، فوالله، لئن لم تنته، ليَحشرَنّك الله، أنت ومن يدعى هذا الهُراء، ويؤول كلمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه على هواه، مع من تناصرون يوم يقوم الحساب.

حين يصبح شرُ البلية ..هو حُكم الأغلبية! 02-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كيف يتحول حلم الناس، بأن تحوز الأغلبية المسلمة، صاحبة الحق الأصيل في حكم مصر بدور الريادة، وتسيطر على مجالسها التشريعية فيكون الحكم للإسلام لا لغيره، إلى كابوسٍ يخشاه من يعرف الإسلام، ويعرف حكم الأغلبية، الذي سيجرّ البلاد إلى شرّ البلية؟

السبب في هذا، هو أن هذه الأغلبية التى فرحت بنفسها، قبل أن يفرح بها أحد، وهنأت نفسها قبل أن يهنئها أحد، قد فقدت بوصلة الإسلام، واتخذت توجها غير ما وجهتنا اليه سنة نبينا صلى الله عليه وسلم.

قالوا، نحن من ينصر الإسلام، ويسير على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نتفهم طبيعة مصر اليوم، ونوعية شعبها، واحتياجاته، ومن ثم، فإننا نتخذ القرارات المناسبة، ونصرّح بما هو في مصلحة هذا الشعب. ولننظر إلى دعاوى هؤلاء، فيما يرونه صحيحاً صالحاً. ولنفعل ذلك على شكل حوارٍ بين سُنيّ (دقة قديمة، لكن "لاسلفي" من طائفة حسان وعبد المقصود!)، وإخوانيّ. فبعد أن هنأه السنيّ بالأغلبية في البرلمان الجديد، قال:

السنيّ: أجزم، يا صاحب الأغلبية، أن غالب هذا الشعب الذي انتخبك لتكون ممثلاً له، يريد أن يرى دولة "لا إله إلا الله" تقوم في مصر، وهي الدولة التي دستورها ينص في أول بنوده أن المرجعية الحاكمة في مصر هي لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كمصدرٍ أوحد لا شريك له، فكيف تريد أن تكون الدولة المصرية القادمة، من حيث دستورها، وتطبيق الشريعة فيها، يا إخوانيّ؟

الإخوانيّ: غريب، أليست الدولة بالفعل دولة إسلامية**!** وكذلك كانت طوال العهود السابقة، والمادة الثانية منصوص عليها بالدستور، وسنعمل على تركها كما هي بالدستور الجديد، وهذا يضمن إسلامية مصر، كما يعرف الجميع. ثم إن تطبيق الشريعة ليس ملزمٌ للحاكم، في دين الإسلام، بل هو إختياريّ، وإلزام أخلاقي، فلا شئ في الإسلام يطبق بالقوة، من هنا فسنترك الخمور والحياة الفنية التي نراها لا بأس بها، وموسيقى الشريعي وهاني شنودة الجميلة، وغيرها من العوائد السائدة (**السنيّ**: يقصد الجاهليات)، لا لفترة معينة، بل مطلقاً، فالأمر ليس تدرّجاً في تطبيق الشريعة كما يعتقد البعض أننا نقول به، بل إن الشريعة ليست من عمل الحَاكم والمجتمع، بل من مسؤلية المحكوم الفرد. لكن أطمئنك، يا متشدد، إلى أننا سندعو الناس إلى عدم تناول الخمر والإقتصاد في مشاهدة الفن، وسنُعين السياح على ما يريدون على شواطئنا، لنسكب الدولات التي يحتاجها أبناء مصر. ليس ذلك فحسب، بل إننا نقبل، بل نصِرّ، على أن يحكمنا علمانيّ، ونرشح البرادعي لذلك.

السنيّ: آه، فهمتك، ما شاء الله عليك، لكن، دعنى اسألك بعض الأسئلة، أشبع بها جهلي العلمي. من المعلوم، في دين الله، أنّ الرأي الذي يتخذه إمرئ أو القرار التي تتخذه هيئة، في الشؤون العامة، هو نوع من الإفتاء.

ومن المعلوم أنّ الفتوى = حكم شرعيّ + واقع قائم (مناط بالتعبير الأصوليّ). وأن تتخذ الإخوان قراراً بأنّ يحكم مصر علمانيّ، وأن تكون المادة الثانية، الذي تنص على أن هناك مصادر أخرى للتشريع بجانب دين الله، وأن هناك من ثم آلهة من دونه يتحكّمون في التحليل والتحريم، هي كلها فتاوى يجب أن تقوم على حكم شرعيّ أولاً، فما هو الحكم الشرعيّ الذي اتخذت هذه القرارات على أساسه ؟

الإخوانيّ: آه، أخي، إنك لا تعلم عن حال الشعب، فالشعب ..

السنيّ: لا، لا، اسألك عن الحكم الشرعيّ، فلا تبدأ بإجابتى عن الواقع الذي يجرى فيه الحكم الشرعيّ، فهذا خلفٌ في تناول الشرع، يجب أولاً أن تحدد الحكم الشرعيّ، كما في الخمر حرام، أو أنّ ولي الأمر ليس من سلطته وقف تصاريح بيع الخمر. فإذا اتفقنا على الحكم الشرعيّ، تحولنا إلى الواقع، ودرَسنا حالته، وما هو ممكن فيه، أو مقدور عليه.

الإخوانيّ: نعم، الوضع اليوم أننا نحتاج إلى رئيس توافقيّ ودستور توافقي، و..

السنيّ: عدت بي مرة أخرى إلى الواقع، وما يجب فيه، وتجاوَزتَ، كعادتك، إيراد أي حكم شرعيّ، كدليل على ما تقول وتفعل. هذه واحدة، ثم أليست الأغلبية تعنى التوافقية، أم التوافقية تعنى تنازل الأغلبية ببعض حقوقها للأقلية؟ ثم كيف تنشأ دولة "لا إله إلا الله"، بقيادة رئيس عِلمانيّ ماسونيّ مُحارب لله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟ كيف تتصور أن يتحكم العسكر، الذين يصرحون كل يوم، أنهم لن يسمحوا بدولة تطيع الله ورسوله وحدهما، في كلّ مفاصل الدولة الأساسية، الداخلية والخارجية والإعلام والدفاع، ثم يتركوا هذه الدولة تقوم على الأرض؟

الإخوانيّ: آه، لكننا لا نريد مثل هذه الدولة بهذه الصورة التي تراها، وتتشدد فيها. نحن نقنع بدولة نصف علمانية ونصف مسلمة، ونحن مرتاحون لهذه الدولة بشكل عام، إذ نعتبرها إسلامية لا تزال، من واقع إعتقادنا بأن العلمانيون مسلمين، والمجلس العسكريّ مسلم، بل والقبط هم من أهل الجنة، كما صرح بعضنا، فليست لدينا مشكلة في هذا، بل أنتم الذين تتصورون أموراً ثم تواجهون مشكلة، فلم لا تسيرون سيرنا، فتعيشون في تلاؤم وتواءم وتوافق مع الجميع، مع القبط ومع العلمانيين، ومع الفنانين، ومع المجلس العسكريّ؟ بل إننا لو سلمنا بما تقول، فإنه ليست لدينا القدرة على التغيير، في وجه الجيش. كذلك فإن أمريكا هي التي تحمل "أوراق اللعبة كلها" كما قال المخلوع من قبل، فما لنا لا نتودد اليها، ونظهر لها أننا الذراع التي تقدر على تطويع العامة وتجنب عدائهم.

السنيّ: أتعرف أنك، بعد خَرْطك هذا كلّه، لم تأت بدليل شرعيّ واحد، على صحة ما تقول، من أن المسلمين لهم أن يرضوا بمن يحارب الله ورسوله حاكما صلى الله عليه وسلم، بل يسعون لتعيينه، ويسلمونه قيادهم، رغم أن هناك داعية شجاع مسلم، كالشيخ حازم، يمكن أن يكون رئيساً لدولة "لا إله إلا الله"، وإذا بكم تحاربونه من أجل العلمانيّ البرادعيّ!! هذا وأنتم أغلبية ساحقة، في برلمانك المشؤوم. ثم ألا تعلم، يا مسلم،

أنه من ناحية الشرع الذي لا تأبه به، فإن أوراق اللعبة كلها في يد الله سبحانه، وأن أمريكا لا قدرة لها على أي عملٍ إذا عزم القادة في شعبٍ أن يواجهونها؟ أنتم أقل من كوريا الشمالية، عباد الأصنام؟ أم من فنزويلا عباد التماثيل؟

أنبئك إن كنت لا تعلم، يا إخوانيّ، أنّ إعلان دولة "لا إله إلا الله" أمر لا خيار لنا ولا لكم فيه، هو ما صدع به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اللحظة الأولى قبل القوة وقبل التمكن، أي صَدع بوجوب إعلان الطاعة التامة لله سبحانه، وأنْ "وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ"المائدة 49 ..

الإخوانيّ: أه لحظة يا سنيّ، لكن هذه آية مدنية، ونحن لسنا في الفترة المدنية، بل في فترة الإستضعاف المكية؟

السنيّ: سبحان الله، أتريد يا إخوانيّ الآن أن تقول لي أن المصريين اليوم في العصر المكيّ، أترميهم بالكفر إذن، وأنهم يرفضون طاعة الله سبحانه العامة، لو قامت دولة " لا إله إلا الله"؟ حَسِبتُ أننا نحن هم التكفيريون لا أنتم؟ لا والله، بل إنّ تَصوّرنا يقوم على أن الناسَ مُسلمون، وإن غبّشت سنين القهرِ والتحريفِ على عقائدهم، لكنهم موّحدون بالفطرة، مطيعون لله بالطبع، وإن اقترفوا كل آثام الأرض، دون الشرك الذي تريدون لهم أن يظلوا تحت حكمه. وإنما الأمر في ضبط إعلان دولة " لا إله إلا الله"، وتحديد مفهوم تطبيق الشريعة، متى وكيف، وهو أمر آخر أبينه لم بعد. لكن هذا القدر من إقامة دولة " لا إله إلا الله"، لا فصال فيه ولا تراجع عنه، ولا دين بغيره.

ماذا فعلتم بأغلبيتكم؟ ماذا استفاد الشعب من إعطائكم أصواته؟ أتحسبون أن فراركم من الزحف الحقيقيّ، وصمودكم في الزحف الورقيّ، سيكون لكم شفيعاً عند الله؟ أتحسبون أن ترككم للمجلس العسكريّ يتحكم في كلّ مفاصل الدولة، مع رئيس علمانيّ ماسونيّ، مع دستور "توافقيّ (شركيّ)، سيأتي بأي خيرٍ لهذا الشعب؟ أتستغلون ما عليه العوام من ضعف في التصوّر وقلة في العلم، لتنصحونهم بما فيه خراب دينهم، ومن ثم خراب دنياهم؟ يشهد الله أنكم تاركين لحكم الله عمداً مع القدرة على تغيير الواقع، الذي غيره أمامكم حفنة من الشباب بدأت بمائة وخمسين فرداً، لكنكم لستم على دينٍ يقيم دولة " لا إله إلا الله"، بل على دين التخليط والتوافق والشركة.

هذا هو ما سنجنيه من حكم الأغلبية، التي ستجر على شعبنا المسلم شرّ البلية.

إسقاط الدولة ..أوهام يصنعها الإعلام 05-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تسود تلك النغمة الهزلية العجيبة التي تتحدث عن "إسقاط كذا .. وكذا"، كإسقاط الجيش وإسقاط الدولة، وإسقاط مصر، تحذيرات عدد من المنافقين المتلونين، سواءً من العسكر أو السلفيين، الذين لا همّ لهم إلا إبقاء العسكر في الحكم، من أمثال سليم العوا ومحمد حسان، ليتم لهم ما ارادوا من أعراض الدنيا، سليم العوا رئيساً، وحسان بليونيراً فضائياً!

كلمات لا حقيقة لها ولا معنى، فالجيوش لا تسقط، بل تتغير قياداتها، من فاسدة خاسئة كالطنطاوى وعنان وعصابتهما، إلى شرفاء أتقياء. والدول لا تسقط، إلا إحتلالاً من معتدٍ خارجيّ، وإنما تتغير منظومة حُكمها، من منظومة كفرٍ وفسادٍ وعهرٍ، كحكم المخلوع، وتابعه قفه (طنطاوى!)، إلى حكم فاضلٍ راقٍ مدنيّ مسلم.

هذه الكلمات هي فزاعاتٌ للعَامة، ممن لم يعرفوا في حياتهم إلا نظام المقتول والمخلوع، وقليل منهم من عاصر المهزوم. لم يعرف شباب اليوم إلا أننا هزمنا في 67، وأننا انتصرنا في 73. أما حِسّ الهزيمة ومرارتها، وفرحة النصر وحلاوته، وإن كان محدوداً مدبراً، فلم يعرفوه، ولم يذوقوه.

لم يرَ غالب من يتحرك اليوم في الشوارع ما حدث في 52، وما حدث في 67 من النكسة الصغرى، وما حدث في 79، و81، حين كانت النكسة الكبرى بتولّي المَخلوع. ومن ثم، فهؤلاء الثعابين الرقطاء تتدسّس بسُمها في عقولهم لترهبهم من التغيير الحقيقيّ، وتدفع بهم، مرة أخرى إلى نكسةٍ أكبر وأخطر من النكستين السابقتين، نكسة الإستسلام للعسكر بعد فشل الثورة، والرضا بتلك التغييرات، التي لم تصل حتى لأن توصف بالشكلية.

الأمر أن النظام العَسكريّ، يعلم ضِعف المُعارضة الرسمية من قبل الإخوان، لمنهجيّتهم البرلمانية التَخاذلية التي ترى أنّ النصر يمكن إحرازه بالكَراسي، (يعلم الله أن هذا لا يحدث إلا في أفلام فريد شوقي!)، ويَعلم ضعف أثر العلمانيين في الشارع، فهم مجرد أبواق إعلامية، ويعلم عمالة السلفيين وولائهم للحاكم ولو كافراً كما صرّحوا. فلم يبق أمامه إلا ضغط أفراد الشعب الذين لا ينتمون إلى أي إتجاه من هذه الإتجاهات التى لالزوم لها إبتداءا. إذن، العسكر يعلمون أنّ لهم الكلمة العليا في أية مواجهة قادمة. فلم يعد إلا أن يخيفوا طبقاتٍ قليلة الوعي من الشعب، فلا يعود أمامهم إلا تلك القلة الواعية المتدينة من أهل السُنة وعدد ممن نأى بنفسه عن الإخوان والسلفيين، وكان الله يحب المحسنين!

خُطة العسكر واضحة، منذ اللحظة الأولى، لا خفاء فيها ولا دَهاء. الّلعب على نقطة الضَعف الكَامنة في كلِّ فريقٍ من الفُرقاء المُتناحرين على السّاحة، وضرب أفراد الشعب بقسوة، ونشر الرعب في القلوب سواء من هذه الإدعاءات الفارغة المحتوى عن "السقوط"، أو الفزع الأمنيّ الذى تمارسه أجهزة أمن الدولة والمحاكمات العسكرية في حق كل من يفتح فاه بإعتراض حقيقيّ.

مؤسسة العسكر، هي عصابةٌ حقيقية كعصابات آل كابون في شيكاجو، وخُطّ الصعيد في مصر، إلا إنها أكثر قوة وعدة ورجالاً ومصادراً. فهي تسحبُ من رصيدٍ لا يقل عن 50% من رصيد مصر كلها! وهي لا تتورع عن القتل والسحل. وهي تستخدم قواتٍ بشرية شرسة، قد شُحِنَت عقولهم، المُتواضعة ابتداءً، بهُراءٍ وكذب، أن هؤلاء يريدونكم أن تواجهوا إسرائيل وأن تموتوا، فإما أنتم وإما هم! وهو ما قاله ذلك الضابط المُحقّر للمتظاهرين في أحداث مجلس الوزراء.

لا سقوط إلا للخونة، ولا سقوط إلا للفساد والعهر السياسيّ، ولا سقوط إلا للطنطاوى وعنان، وحاشيتهم. وهو أمر يجب أن يتبينه شباب مصر، وأن يتفهمه أبناؤها، حتى لا تُستغل مثل هذه المصطلحات الخاوية من المعنى لتشتيت جهدهم.

الحق واحدٌ لا يتعدد. وهؤلاء الذين يدعون إلى ترك هؤلاء الخونة، وترك نظامهم، حتى لا "تسقط" الدولة و"الجيش"، هم إمّا بلهاء لا يعقلون، أو متآمرون لا يؤتمنون.

الممكن والمحتمل .. في 25 يناير القادم 07-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الأهم والأخطر، في هذه المرحلة، هو أن يولى المُهتمّون بالشأن المصريّ، المُخلصون منهم لدينهم ووطنهم، أشد الإهتمام بتحديد ما يمكن تحقيقه، وشروط هذه الإمكانية وموانعها، وما يحتمل وقوعه بالفعل. إذ من المعروف أنّه ليس كل ممكنِ الوقوع محتمل الوقوع. والسبب في هذا هو طبيعة القوى الفاعلة التي قد تقدرُ على الممكن، لكن لا تفعله لسبب أو لآخر.

أما عن الممكن، فإننا نستطيع أن نقسم القوى المشاركة فيه إلى عامة الشعب العاديّ، القوى السياسية كالإخوان والسلفيين والعلمانيين، في مواجهة المَجلس العَسكري.

أما عن الشعب، فلا شك أنّ من الممكن أنْ تحتشِد جموعه مرة أخرى كما حدث في يناير الماضى. لكن هل هذا محتمل الوقوع؟ العوامل التي تحدّد ذلك تنحصرُ في ذلك التدهور الإقتصادي الذي تُرك عمداً من قبل العسكر لإلهاء الشعب والضغط عليه، ثم إسناد هذا التدهور إلى قوى الثورة، ليبتعد عنها رجل الشارع العاديّ. لكن هذا التصرّف من قبل العسكر هو سلاحٌ ذو حدين، فقد أنزل الشعب لعناته على العسكر بصفتهم الحاكم الفعلي اليوم. كذلك فإن مشاهد القتل والسحل، وإن كان العسكر يتخذها رادعاً مرعباً لإبعاد الناس عن الخروج، إلا إنها مرة أخرى، سلاح لم يرى العسكر حدّه القاطع، وهو إثارة النخوة واسترجاع بشاعة عهد المخلوع، والربط المباشر بين مجلس الخيانة العسكريّ وبين النظام الفاسد. وهذا ما قد يجعل المسافة بين الممكن والمحتمل أقرب مما يريدها العسكر.

أما عن القوى السياسية، فهي تختلف في رؤياها وأولوياتها. فالإخوان، وَهُمُ الجماعة الأكبر اليوم على الساحة، لاشك أنه من الممكن أن يحشدوا عدة ملايين من أبناء الشعب، سواءً من أتباعهم أو ممن انتخبوهم دون انتماء جماعي، وهذا الحشد يكون بطبيعة الحال موجه إلى تنحية العسكر عن الحكم بالكامل دون تنازلاتٍ أو شوائب تظل في حلق الشعب إلى الأبد. لكن، هل هذا من المحتمل حدوثه؟ الجواب، لا. ذلك أن الإخوان قد حققوا في مجال البرلمان ما لم يحلموا به عقوداً متطاولة. فأن أي أمرٍ يعرضُ مثل هذا النجاح لأي نسبة من الخطر، لن يكون له محلٌ في سياساتهم، مهما عظمَ المكسب وقلّ الخطر. والإخوان يلعبون دائما اللعبة الآمن لهم كجماعة، لا الأكرم، ولا الأنبل ولا الأكثر مُطابقة للشّرع، ولا الأفضل للشعب. ومن ثمّ، فهم سيلتزمون بالتَحسيسِ على العَسكر، ولعبة القطّ والفأر (هم الفأر في حقيقة الأمر)! إلى أن يُفاجؤا بأمرٍ دبّره العَسكر بليلٍ، يطيح بهم كرة أخرى وراء الشمس. فليس إذن من المُحتمل أن يحشدَ الإخوان أي حشدٍ في مواجهة العسكر، ولكن سيكونوا من المتكلمين والداعين للمُحاورة والهدوء، إلا إن رأوا إنتصاراً جديداً، ساعتها فسيحشدون الحشود، ويقترب وقتها الممكن من المحتمل بحدود.

أما عن السلفيين، فهؤلاء أكثر غموضاً من غيرهم، خاصة في محتملهم. فإنهم لا شك قادرون على حشد ملايين، أكثر عدداً وأشدّ حماساً من الإخوان. لكن هؤلاء قد فقدوا بوصلة التوجه الصحيح بالكامل في الشهور الأخيرة، واتبعوا خطى الإخوان حذو القذة بالقذة، لكنهم أضافوا لها نكهة سلفية لا يمكن أن تتوافق مع هذا التوجّه، فكأنما جاءوا على "أكلة فسيخٍ بالبصل" ثم زيّنوها "بطبقة كريمة"! كما أنهم قد سقطوا، أو بالأحرى سقطت مشايخهم، في هاوية عبادة وليّ الأمر الحاكم، مهما كانت ملّته، وتخالفت أقوالهم النظرية مع أفعالهم العملية، فوقفوا مع العسكر لتثبيت حكمهم وتقوية قبضتهم، وإن تظاهروا بأجسادهم لنصرة أمر فرعيّ هنا أو هناك. ومن ثم، فإن المسافة بين الممكن والمحتمل في حالة هؤلاء، كالمسافة بين السماء والأرض. ولا إحتمال لأي مشاركة لهم تهدف لتقويض حكم العسكر.

أما عن الجماعة الإسلامية، فلا محل لذكرها هنا لإنحطاط دورها وخسة أفرادها وإنهيارهم الخلقيّ والديني، وعدم تواجدهم الشعبيّ.

أما عن العلمانيين، فإنّ ممكنهم أقرب ما يكون من مُحتملهم. والمُعتبر منهم هم طبقة الشباب مثل 6 ابريل والتيارات الثورية المستقلة، أو الوطنية للتغيير وكفاية وأمثالها. وهؤلاء منهم من فتنته العلمانية بصخبها وعجيجها الفارغ، فضاع بها، ومنهم من أعرف، شخصياً، أنه مدفوعٌ بقبول العلمانية "التطبيقية"، كما ذكروا، لفقدهم الثقة في حاملى شعار الإسلام، من سلفيين وإخوان. وهو توجه وإن كان يفسد أكثر مما يصلح، إلا إنه يجعل في تلك الفئة من هم على خير ممكن، بل محتمل. أما غيرهم، فما هم إلا ابواقٌ تتشادق، وأفواه تتراشق، في أجهزة الإعلام، دون سندٍ لها في الشارع. وهؤلاء، شبابهم وشيوخهم، قد شعروا بأنهم قد خدعوا في ثورتهم، إذ يرون أنهم مَنْ بذر بذرتها وروى شَتلتها، ثم إذا بالإخوان والسلفيين يقطفون ثمارها. وهُمْ، من ثم، ينقمون على المجلس العسكريّ "صفقة كامب سليمان" التي تمت من تحت الطاولة، ويعتبرون أنّهم الضحية التي خسرت في هذه العملية كلها. ومن ثم فإنهم سيحشدون كلّ ما يمكنهم من قوى لقلب نظام العسكر، ومن ثم محاولة أن يعيدوا رسم الخريطة السياسية البرلمانية في الجولة القادمة، وليس لديهم على أي حالٍ ما يخسرونه في هذه الجولة.

يبقى الفئة المخلصة الوحيدة، التي تنظر إلى وطنها بمنظار دين الله، وتعتبر مصلحته متطابقة مع شرع الله، دون تمحكٍ أو مصلحية أو تأويلاتٍ باطلة، أو صفقاتٍ مريبة. ومن يمثلهم اليوم حازم أبو اسماعيل، وبعض أفاضل المَشايخ كرفاعي سرور، ومن يقفون وراءهم فكراً وعملاً، أفراداً وجماعات، وهيئات وتيارات. وهؤلاء ممكنهم مطابق لمحتملهم. إذ سيحشدون، كما أتوقع، ما، ومن يمكنهم من الناس في ميادين مصر، لإزاحة العسكر عن حكم مصر، وإعادة الأمور إلى نصابها.

إذن المشهد الممكن في 25 يناير المقبل، هو حشدٌ جبارٌ مليونيّ أقوى مما كان، إذ الشعب الآن قد عرف خادعيه، وكشف عمالة العسكر وشراكتهم وعبادتهم للمخلوع وزوجته الحيزبون، وشلته من القتلة. كما ان دم الشهداء وعرض البنات وحبس الأبرياء، هو حافز أكبرٌ على دعم هذا الحشد وتوسيع نطاقه. لكن

المحتمل، كما رأينا، أنّ القوى المساندة لحازم أبو اسماعيل، مع بعض المنشقين عن السلفية الغافلة والإخوان الخونة، سيقفون مع العلمانيين في خندقٍ واحدٍ ضد القتلة، مع أصحاب الهمم من أبناء مصر وشعبها، الذي اتضحت له الصورة كأوضح ما تكون.

إلا أن ذلك الحشد سيقابلُ بقوة عاتية شريرة خسيسة، لا ترعى في الناس إلاّ ولا ذمة، إذ تدافع قياداتها عن حياتها ورغدها، وتدافع أفرادها عن إبعاد شبح الحرب مع إسرائيل الذي يخوفونهم به، ليقف هؤلاء الأغبياء من أهليهم وإخوانهم موقف **"حياتي أو حياتك"!**

والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

فرصتكم وفرصة مصر .. فلا تُضيّعوها 08-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الخامس والعشرين من الشهر الجارى، يتعازم المُخلصون من المسلمين على الخروج إلى الميادين، للدفاع عن ثورتهم، وعن وطنهم، وعن كرامتهم، وعن حريتهم، التي أطاحَ بها مَجلس العَسكر، وأبى إلا أن يخرّب على مصر فُرصتها للنهوض والتقدم، تحت راية لا إله إلا الله.

ويَعجَب البعض أنّه فقط في مصر، تخرجُ ثورات في أيامٍ مُحددة معروفة، لكن إن دلّ هذا على شئ، فإنما يدل على إفتقاد الثورة إلى القيادة العامة التي تجمع كلّ قياداتها. ولئن كنت أرى أن الشيخ حازم أبو اسماعيل هو الجدير بهذا القيادة، إلا أنه يحارب بشراسة من شانئيه، من قيادات الإخوان، بل ومن مَشايخ السّلفيين، حَرباً لا يرفعونها على عمرو موسى ولا أحمد شفيق! حَسَداً وغِلاً. ومن ثم، فهم يَحرِمون الثورة من تلك القِيادة التي فشلت شَخصياتهم الفَردية أن تُحققها، فعاشت جماعاتهم على رصيد تاريخيّ، قارب على النفاذ.

ذكرنا من قبل، أنّ الوضعَ القائم، لم يعد قائماً، بل "قَعَدَ" واستقر، على ما كان عليه قبل 25 يناير السّالف. حُريات لم تُدرك، عَدالة لم تتحقق، مُساواة لم تتم، رِزقٌ لم يتسع، صِحة لم تتحسن، تَعليم لم يتقدم، خُبز لم يتوفر، وهي مكوّنات الحياة الكريمة التي يجب للمسلم أن يهنأ بها، فسبحان من منّ على البشر، وأمرهم بعبادته وحده بعد إذ "أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ". فإن الإسلام يَمُنّ على الناس بالرزق والأمن، وهذا الحكم الجائر يفيض على الناس بالجوع والخوف، فهو مضاد للشريعة برفضه إعلاء كلمة لا إله إلا الله أولاً، ثم بسعيه الحسيس على هدم مقومات الإسلام جملة، والتي هي نشر العدل والإحسان التكافل "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي"، وتفصيلاً بالصد عن سبيل الله في تطبيق أحكامه التي هي الضامن الوحيد للعدل والإحسان والمساواة، والتي هي مبادئ الشريعة العليا (انظر مقالنا <u>مقاصدُ الشَريعة .. والتَجديد السُنيّ المُعاصِر - 3، وغيرها في تحقيق مقاصد الشريعة العامة، كتاب أبحاث في الشريعة)</u>.

فلنتفق على الخروجِ في 25 يناير إذن، وليكن خُروجنا هذا لوجهِ الله تعالى، ولإبعاد شَبح الحُكم العَسكري الديكتاتوري، أولاً، ولتأكيد عَزم هذا الشعب المُسلم الموحّد، الذي رأينا أبناءه يملؤون ساحات الميادين بالملايين، راكعين ساجدين، قبل أن يُفتّتهم تنازع طالبى الفوز في صناديق الإقتراع، وتُشتتهم قرارات قياداتهم بالمشاركة ثم الإمتناع.

الأمل في 25 يناير القادم، كما ذكرنا في مقالنا السابق، ينحصر في الفئة المسلمة الخالصة، من أبناء الشعب المسلم، الذي لم بفقد إيمانه، ولم تخدعه تحايلات العسكر، ولم يستسلم لشباكهم. هؤلاء هم وقود هذه الثورة الحقيقية التي ستخرج إن شاء الله تعالى في ذلك اليوم، فلا تعود إلا بالنصر على أعداء الله ورسوله، وأعداء مصر الوطن، وتأتى لنا بالإسلام، والأمان وبالإحسان وتمنع عن الجوع وتدرأ الخوف.

إلتفوا يا أحبابنا من الشباب الواعي، حول قيادة الشيخ حازم أبو اسماعيل، ودع عنكم هؤلاء الذين صاروا من تراث مضى ووَلّى، يتشدقون به في كلّ آن، وكأن التاريخ قد توقف عنده، وكأننا عجزنا أن نسير إلى الأمام يوما، وكأن "الأم" قد سَلبت أبناءها حريتهم وصادرت كرامتهم واستهزأت بعقولهم، أليست هي "الأم"، ما لكم كيف تحكمون؟

ستظل الكلمات حبراً على ورق، لاقوة لها ولا أثر، إلا أن تترجمها أيدينا وأرجلنا، أفعالاً عظاماً كباراً، كِبَرَ إسلامنا، وديننا وقرآننا.

إننا منذ عصر صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في تخوّفٍ (أي نقص)، نحيا على فُتات جسارتهم، ونعيش على موائد انتصاراتهم، نتحاكي بها وكأنها من أفعالنا! دون أن نقدم لهذا الدين شيئاً، إلا هنات وهنات، هنا وهناك، على إمتداد مساحة الزمان والمكان.

عارٌ علينا أن ننتسب لعمرو بن العاص، فاتح مصرنا، وأن ندع مصر تتهاوى أمام أعيننا، في أيدى أخِسّائها ومُبطليها، وبمباركة أدعيائها وخَاذليها ومُثبطيها، دون أن نقاوم هؤلاء فنقهرهم، وأن نعيّر أولئك فنسقطهم.

إعزِموا، فإذا عزمتم فتوكّلوا، ولا يَجرمنّكم تخاذل بعض قياداتٍ على أن تتراجعوا، فإنه أمر دينكم ومستقبل حَياتكم، وشَهادتكم بين يديّ الله بعد مَماتكم، فإنما هي قياداتٌ ومشايخ، زعموا، صنعت لأنفسها قواعد مهترئِة من الأتباع، واختفت وراء أسماءٍ ما أنزل الله بها من سلطان، فتركوا الهَدْىَ الواضح البيّن، لمتشابهاتٍ، كيفما نظرت اليها وجدتها على الجبن تُرَبّى، وإلى الظلم تَسْتكنّ، وللعبودية تَسْتلم، فتنكر أهم ما أورث الله عباده المتقين، حريتهم وكرامتهم التي جسدتها شهادتهم. تراهم يدعون إتباع الصحابة، وهم أبعد الناس عن هَديهم وجِهادهم في سبيل إعلاء لا إله إلا الله، وفي سبيل دَحر الطواغيت، وإزاحة الطغاة، الصَّادين عن سبيل الله، الرافِضين لدينه.

وهذا الخروج يجب أن يراعى فيه التأني والتريث والسلمية إلا أن يعتدى مُعتدٍ، فإن الكثير ممن هُم على النَاحية الأخرى، هم من أهلنا وإخواننا، منهم المَخدوع ومنهم المُخدر، ومصرُ مِصرنا لا نريد بها دَماراً ولا هَدماً ولا تَخريباً، بل نحن نَسعى إلى الأمان من الخَوف، فكيف نكون من دعاته؟ إلا أنّ هذا الأمان لن يتم وهذا الرزق لن يعم إلا إن أقمنا دولة لا إله إلا الله، بالتضحية واهتبال الفرصة التي هيأها رب العالمين.

إنفروا في ذلك اليوم خفافاً وثقالاً، وليقدّم كل إمرء ما يقدر عليه، فإن الله لا يُكلف نفساً إلا وسعها، والموعد الله.

همسة في آذان .. شباب السلفيين والإخوان 09-01-2012

"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ"

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سبحان الله العظيم! كم منا يظن بنفسه الإيمان، وما هو بمؤمن. كم منا يظن أنه على الحق، وهو على درب الباطل. كم منا يظن أنه يقدّم الشّرع على الهوى، وقائده هواه؟

الأمر، ليس بما نَظنُ في أنفسنا، أو بما نرى ما عليه شيوخنا وقادتنا، بل بمطابقة ما نقول لما نفعل، ومطابقة ما نفعل بما يدل عليه الشرع.

الإيمان هو أن نقول ثم نَعمل، أن نُعلن ثم نَفعل، أن نَتحدث ثم نَتحرّك. ذلك هو الإيمان الذي طَلَبه الله سبحانه ممن قَنع من الإيمان بالقول والحديث، والتصريحات والتأكيدات، أن يصدق قوله عمله.

حين نعلن أن لا حاكم إلا الله سبحانه، فلا حاكم إلا الله سبحانه. هذه قضِيّتنا بألسنتنا، تحدثنا عنها عقوداً، وقرأنا فيها مجلدات، ودوّنا فيها مراجع، وملأنا بها شرائط. فإن كانت هي إيماننا، فلن ندع الفرصة لتحقيقها تفوت، ونحن قاعدون متخاذلون متواطئون، نتحجّج بما يقوله نفر من المَشايخ والقادة، ممن طَحَنت عزائمَهم الدنيا، وخرّبت ضَمائرَهم أعراضُها، فلم يجدوا حيلة يتحَيّلوا بها على كتاب الله إلا استخدموها، ولم يتركوا مَخْرجاً من فَرضِ الله إلا أشاروا به على الشباب السَامع المطيع.

نعم، أليسوا هم مشايخنا؟ ألم نؤمر بطاعتهم والسير وراءهم، إذ هم الأعلم والأحكم والأقدم؟ أليس أولئك هم أول من عَرّفنا بدين الله، وأسمعنا كلامه؟ أننسى تلك الرقائق التي حكوا لنا عن أحوال الصحابة، والتابعين، والفقهاء والمحدثين؟ أليس هؤلاء هم أهل العلم بما عليه فلانٌ وعلاّن من رواة الحديث، الذين ماتوا منذ قرون؟ كيف نخالف إلى رأي غير رأيهم؟ كيف نسير في طريقٍ غير طريقهم؟ هذا والله إثمٌ عظيم.

لا والله، بل هذا هو الفضل العظيم، أين يا شباب الإسلام تعبّدكم الله بقول مشايخٍ، أو ربط فروضَه بقرارات مجالس؟ ألم تكن رسالة محمدٍ صلى الله عليه وسلم هي أن يُخرِجَ الناس من أسْر تقليدِ ما يقوله مَشايخهم، حين يتعارض مع شرع الله وتوجيهاته؟ ألم يقل الله سبحانه "ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ"، أيّا كان هؤلاء الأولياء. الإتباع هو لما أنزل الله، والله سبحانه أنزل حكمه من فوق سبع سماوات، أنّ لا حكم إلا حكمه، لا شراكة فيه ولا توافقية ولا تدرّجية في هذه القضية، إن الحُكم إلا لله، فعلاً لا قولاً.

شوّش عليكم هؤلاء الضُعفاء المُخادعون، من الذين "تأرْنَبوا" حين زَمْجَرَت الضّباع. ليس هذا هو الإيمان الذي أراده الله من عِباده الصالحين، بل الإيمان الذي أراده الله منّا هو أن نكون ممن يزأر زَئير السباع، في وجه الضّباع، لا أن نستخرج من كلام الله ما نجعله عِضين، يضرب بعضه بعضاً. فنقول بأفواهنا "نحن

نريد حُكم الله" ثم نفتى العسكر، الذين يصرحون بإستحالة أن يَدَعوا حكم الله في الأرض نافذاً، بقتل من يخرجون عليهم، من المُسلمين الرّافضين لتَنحية حُكم الله، أو من العلمانيين الذين لا يريدون إلا الحرية.

لا والله، إن العلمانيين من طالبي الحرية، أقرب لكم، في هذه القضية، من مشايخ السُوء المُضلين عن سبيل الله، فإن الحرية هي مقصد الشريعة الأعلى، الحرية من عبادة الطواغيت والخضوع لها، سواءً كانت سلاطيناً أو ملوكاً أو حكاماً أو مشايخ سوء مضلين. وأنتم أغلبية ساحقة، لا يضيركم بعض الخبث، وإن رافقكم، فإن من هذا الخبث ما قد يتطهر بطهركم، ومنه ما سينحسر بقوتكم. أما هؤلاء الذين يتلاعبون بكم، وبمشاعركم، وبطهارة شبابكم وقلوبكم، ويصورون لكم أنّ إتباع غير رأيهم خروجٌ عن الشرع، فأولئك هم الضّالين المُضلين، على علمٍ ويقين.

هؤلاء، يا أبناء الإخوان والسلفيين، قد صَرَعتهم المَصالح، وضيّقت أفق ضمائرهم المَناصب، فصاروا سَاسة خَساسة، لا ساسة شرع وحكمة.

ثقوا بالله برسوله صلى الله عليه وسلم، وبما حَباكُم به من طهارة الشباب الواعد، في أن تتحسّسوا طَريقكم خارج تلك الأزمة التي وضعكم فيها من ترونهم مَشايخ وقادة. لستم منهم وليسوا منكم، وإن أرادوا أن يوهمونكم بذلك، فإنهم هم من يحتاجكم ليكون لهم أتباع يتكاثرون بهم، وترتفع أسهمهم الفضائية بأعدادكم، وتكثر صفوف نوابهم بتأييدكم.

خَبّروني بالله عليكم، يا أصحاب العقول من الشباب، إن وقف هؤلاء المشايخ موقف العزّة ممن يرفضون إقامة دولة "لا إله إلا الله" من العسكر، ما الضّمان لهم أن يَحتفظوا بفضائيّاتهم، وبجمهورهم ومستمعيهم؟ ألا تعلمون أن الأتباع هم فتنة المشايخ؟ أنتم، يا شباب الإسلام لم تعرفوا يوماً شهوة أن تروا عشرات الآلاف ينصتون اليكم خاشعين، كأن على رؤوسهم الطير، وكأنهم أنصاف آلهة ينطقون. كنتم دائما في صفوف المُصَفّقين، لا تعلمون ما يفعل الشيطان بعقول هؤلاء المتأمّرين. إنها والله فتنة حَذّر منها سلفنا الصالح، لا تودى بالمشايخ المتخاذلين وحدهم، بل بمن سار وراءهم سير القطيع، دون أن يرى إنحرافه في المسير. ألم تروا ما جاء عن بن شيبة أن "ابْنَ مَسْعُودٍ نَاسٌ فَجَعَلُوا يَمْشُونَ خَلْفَهُ فَقَالَ : أَلَكُمْ حَاجَةٌ؟ قَالُوا، لاَ، قَالَ، ارْجِعُوا فَإِنَّهَا ذِلَّةٌ لِلتَّابِعِ فِتْنَةٌ لِلْمَتْبوعِ". وهذا عبد الله بن مسعود، كما جاء عن عمر مثلها.

يا شباب الإسلام، هذه فرصتكم أن تؤمنوا، بعد إيمانكم، وأن يرى منكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، تأويل هذه الآية الكريمة، التي تدعونا أن نرفع قولنا إلى مستوى العمل، وأن نتبع تصديقنا بيقين الفعل، وألا نقنع بأن نكون آذاناً صاغية وعقولاً خاوية وقلوباً لاهية، يَصُبّ فيها هؤلاء القادة والمَشايخ ما يريدون، وقتما يريدون، لصالح ما، ومن يشاؤون.

يا شباب الإسلام، لا تجعلوا هؤلاء القادة والمَشايخ يقفون بينكم وبين الله سبحانه، فهناك من المشايخ والقادة من عرفوا معنى الآية، وفهموا عن الله مراده، فسيروا وراء من هم باب إلى الله وكلماته، لا من همْ سَدّ وصَدّ عنه وعن كلماته سبحانه.

الشرع أوالشيخ .. اختاروا يا شباب الأمة! 09-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا شباب الإسلام، لم يعد هناك كثير وقت للحيرة والتردد، بل حان وقت العمل والحَركة. لم يعد ما يقال هو المعتبر، بل ما يُفعل هو المؤثر.

هناك ثلاثة معسكرات، ترسم كلها صورة للشرع، يريدكم أصحابها أن تعوّلوا عليها وتأخذوا بها.

- معسكرٌ يقوده مشايخ السلفية التقليديين، وهم قد تخلفوا عن الإنتفاضة السابقة، بحجة أنّها خروج على وليّ الأمر (الذي يعتبر كافراً حسب ما كانوا يقولون نظرياً، لرفضه تحكيم شرع الله)، ثم إذا هم يباركون العمل السياسيّ، ويسارعون فيه، ويغيرون جلدهم ولسانهم، فيلبسون غير الملبس ويتحدثون غير الحديث، رغم أنّ النظام قد ظهر أنه لم يسقط، كما أحببنا له أن يسقط، ورغم أن العسكر قد صرحوا بأن دولة العلمانية باقية، لا سبيل إلى تبديلها، إذ لن يسمحوا بهذا! لكن هؤلاء جاؤا بكل المتناقضات، في أقوالهم وأفعالهم، وظهر أن إتباعهم للسُّنة لم يتجاوز الهدي الظاهر، فزعموا أنهم لا يزالون متمسكين بأن الحاكم بغير ما أنزل الله كافر، ثم إنّ العسكر، الذين يدعون للحكم بغير ما أنزل الله، مسلمون موحدون، بل وإنهم بصفتهم الحكام، قد وجبت طاعتهم ... بل ويحلّ لهم قتل مخالفيهم (المنافق أحمد فريد)، وأنه لا بد أن نتعاون مع أمن الدولة للقضاء على المعارضة (المنافق محمد حسان)، وسبحان مثبّت العقول ومقلّب القلوب.
- ومعسكرٌ يقوده الإخوان من أصحاب البرلمان، فهؤلاء قد تخلفوا كذلك عن الإنتفاضة، وخرجوا اليها بعد أنْ تيقّن لهم أنها ستؤدى إلى تغيير في بعض الموازين، وإنما خرج بعض شبابهم مبكراً لنصرة المتظاهرين قبل أن تسمح الجماعة بهذا رسمياً. ثم، إن هؤلاء يرون أن الحاكم بغير ما أنزل الله عاصٍ، وهو ما كان عليه مبارك، طاغية عاصٍ، لكن يمكن التعامل معه والحركة من خلال تنظيماته، إذ هو وأولياؤه لا يزالون مسلمين. وهو الحكم الذي استصحبوه في العسكر. وركزوا على حصد مقاعد البرلمان، وهم يعرفون تماما أن العسكر مُتربصٌ بهذه العملية السياسية، قد وضع لها حدّا لا تتخطاه، بل وأقام مجلساً موازياً يشرع له ما يراه ملائما لأعراضه في الإستيلاء على السلطة حقيقة، بتشريع قوانين تضعه فوق الدولة والدستور والبرلمان. وقد صرح أولياء هذا المعسكر بأن الشرع بالنسبة لهم ثانويّ في التطبيق، وأنهم راضون بوسائل العلمانية، مشاركون في وسائلها، ليتم رفع الفقر والجهل والمرض عن الشعب (وكأن أحكام الشرع لا تفعل ذلك)، وأن أحكام الشرع توجيهية للفرد، لا إلزامية للجماعة. بهذا، وبأشد منه نفاقاً وتلوّناً في دين الله، صرح قادة هذا المعسكر، حتى بلغ بهم الضلال ببعضهم إلى التسوية بين عقيدة المسلمين وعقيدة القبط من أصحاب التثليث! هذا دينهم وهذه عقيدتهم، عليها سيقابلون ربهم، وسبحان لله العظيم.

- ومعسكر ثالث، ظل أولياؤه يدعون في العقود الستة الأخيرة، إلى أن لا حكم إلا لله، قولاً وعملاً، تصريحاً وتلميحاً، فرداً وجماعة. وهؤلاء قد شاركوا في الإنتفاضة منذ اللحظة الأولى، واستمروا على تحذيراتهم من خيانة العسكر، وحيلهم، واعتبروا مبارك وعصابته مارقين من دين الله صادّين عن سبيله، وكذلك مجلس عسكره من بعده، وأن النظام لم يسقط، بل لم تتبدل فيه شعرة، وأن الشَرعية المَدنية لا يمكن أن تتوازى مع حُكم العَسكر بشكلٍ من الأشكال. كما رأوا أنْ لا مقايضة على دولة لا إله إلا الله، فهي المراد واليها المسعى، لنيل رضا الله، ونصره، وبركاته في السماء والأرض، وأن التغيير الوحيد على الساحة المصرية كان تغييراً في الشكل لا في الموضوع، وذلك بتعديل نسب المشاركات البرلمانية، لا غير. وقد عرف أبناء هذا المعسكر ما يريده العسكر بأبناء هذه الأمة، ووقفوا ضد ممارساته الغاشمة في قتل وسحل الناس في الشوارع، وشاركوا في كافة التظاهرات والإحتجاجات التي مرت بها مصر في الشهور الماضية، كاشفين خداع العسكر، وتلون السلفيين ونفاق الإخوان.

ويظهر لكلِّ ذي عقل وضميرٍ وبصيرة ودين، أن المعسكرين الأوّلين، هما ظلٌّ تابعٌ لما يسمح به العسكر، يرضون بالفتات الظاهر الذي يلقونه اليهم، طالما أنّ مشايخهم وقادتهم لا تُمس مصالحهم، أيا كانت هذه المصالح، ولكن المبدأ العام هو أنهما تابعون لهؤلاء المشايخ والقادة، لا لشرع الله وحكمه ومنهجه. هذا قَدْرٌ لا يمكن الشّك فيه، إلا لمن فقد بوصلة الإيمان كلية، وفقد معها القدرة على النظر الدقيق وتمحيص المواقف، وهو عقابٌ من الله سبحانه لمن رضى بالدنية في دينه، وانحرفت بوصلة إيمانه.

إن لكل معسكر مشايخه وقادته، يدعون إلى منهجهم ورؤيتهم، وإنّ الإختيار ليس صعباً، وليس تعجيزياً، بل هو واضحٌ صريحٌ، لا غبش فيه، كما كان دائما، إما المشايخ والقادة ممن ثبت إنحراف بوصلتهم، وإما المشايخ والقادة ممن لم يبدلوا ولم يغيروا، بل ثبتوا وصَمدوا ووافق قولهم عملهم، ووافق منهجهم منهج السُّنة المطهرة طاهراً وباطناً.

فتخيروا يا شباب الإسلام، بين شرع الله وبين مشايخ الفتنة وقادة الذلة، فوالله لم يعد هناك وقت للتردد، ولإن تجاوز الأمر 25 يناير، فعلى الثورة الرحمة، ولأهلها الصبر والسلوان.

يا مصر ..هؤلاء هُم رجالُاتِ العَهد الجديد! 11-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سَعد الكَتاتنى، عِصام العريان، محمد مرسى، مَحمود غزلان، نادر بكار، عاصم عبد الماجد، عماد عبد الغفور، إلخ إلخ .. تلك هي الأسماء التي استبدلها الشعب بأسماء عصابة المخلوع التي عايشناها ثلاثين عاماً كاملة.

لكن الأمر، أن هذه الأسماء الجديدة اللامعة، ليست هي وحدها التي سنسمعها في السنوات القادمة، بل إن أصحاب هذه الأسماء قد أفسحوا المَجال لأسماءٍ أخرى، كريهة مقيتة، تبعث في النفوس التقزز والإشمئزاز، أن تتردد في أجواء مصر، وتنتشر خَبَثَها، وتُشيح بأيديها في أوجه الناس، وكأنهم أسيادهم وأولياء نِعمَتهم، حسين الطنطاوى، سامي عنان، ممدوح شاهين، بدين، عتمان، فلتكان..إلخ إلخ من أسماء تلك الشّرذمة القليلون، عملاء المخلوع، وأنصار الفساد وأولياء اليهود والنصارى.

من الذي سَمح لهذه الأسماء أن تبقى تتردّد في أجواء مصر، وكأن لأصحابها قيمة إنسانية أو حضارية، أو أن وجودَهم على مسرح الأحداث ضرورة مُلحة لصَالح هذا الشعب؟ هؤلاء الرجال الذين سمحنا لهم أن يكونوا على مسرح الأحداث، هم من فعل بنا هذا الجُرم، وترك هذه العِصابة المُسلحة تأخذ الوطن كله رهينة لديها، تُرعبه بسفك الدماء وإغتصاب النساء، وتلوّح له بالسحل والفتك. سمحوا لهم أن يمارسوا شذوذهم الدموي، في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء وغير ذلك من مخازى، دون إعتراض. تركوهم يأدبون الشعب حتى يتسَنّى لهم إنفاذ محخططهم في "كامب سليمان".

ثم إن إصحاب هذه الأسماء الظريفة اللطيفة، لم يكتفوا بهذا، بل إنهم رضوا بأن يجهضوا الثورة بالكامل، وبألا يتركوا لها اثراً على الأرض. فرَضَوْا بأن تستمر حكومة العسكر ستة أشهرٍ، هكذا ادّعوا(!)، ترك قانون الطوارئ، ترك المحاكمات العسكرية والإتهمات العشوائية، ترك أمن الدولة كما هو، ترك الإعلام مملوكاً للعسكر، يوجهونه حيث يشاؤون، ترك دم الشهداء يَذهب بلا قَصاص على الإطلاق، دون أن توجه تهمة واحدة لضابطٍ واحدٍ! والأدهى والأمر، أن هؤلاء لم يكتفوا بهذا، بل تعدّوا إلى التصريح بالإستسلام الكامل للعسكر، ورضاهم بحكمهم، وعدم ثقتهم في الشعب الذي قام بالثورة ابتداءً، ورفعهم إلى كراسي الحكم انتهاءً. وها هو "الكتاتني يصرح ل«واشنطن بوست»: نريد إنهاء المرحلة الانتقالية دون إغضاب العسكر" الدستور، http://www.dostor.org/politics/egypt/12/january/11/66800، نعم، لا يريد الكتاتنى إغضاب العسكر! تُقتَل الأنفس، وتَضيع الحقوق، وتُستعبد البلاد، وتُسحل العِباد، لكن، لا نُغضب العَسكر!

يروّج هؤلاء السّادة، الذين كتب علينا الإصطباح بوجوههم لسنواتٍ قادمة، أنّهم أرادوا أن تكون لهم شرعية برلمانية أولا، يستطيعون أن يواجهوا بها العسكر، وصَدّقهم في هذا من صَدّقهم، وأعَانهم عليه من أعَانهم،

ثم إذا هم يتراجَعون خُطوة خطوة، يلحَسون كلامهم ويتنصّلون مما أشَاعوا من قبل، أنْ انتظروا ما سنفعل حين نحوز الأغلبية البرلمانية! لن نرضى إلا بتكوين الحكومة، ولن نقبل بأي وضعٍ خاصٍ للجيش، ولن نسمح بأي مشاركة في تدوين الدستور. ثم إذا بهم اليوم يعلنون أنّهم لا يريدون إغضاب العسكر!

هل يعلم هؤلاء ما هو ثمن إرضاء العسكر؟ دستورٌ علمانيّ، سيادة كاملة للجيش على الوزارات السيادية (الداخلية والخارجية والدفاع)، وضع خاصٌ للجيش في ممتلكاته وميزانيته، خارج الشرعية البرلمانية. هذا ما يرضى العسكر، وهذا ما يريدون، وهذا ما نحسب أنه قد تم الإتفاق عليه في "كامب سليمان"، غداة الإنتفاضة. ثم تَرَك كل فريقٍ الآخر يقوم بدوره دون تدخلٍ. فأظهر الإخوان أنهم مع الشعب وثورته، لكسب الأصوات، وأعانهم الجيش في تأمين الإنتخابات، ثم تحول اليوم حديث الإخوان، لضرورة إرضاء العسكر، وأنه لا مانع أن يكون للجيش وضع خاص، إذ هو جيشٌ خاص لا كجيوش الأرض كلها! وأنّ الدستور يجب أن يكون توافقياً، وأن المادة الثانية التي يقبل بها العلمانيون والقبط، هي سقف المطلب الإسلاميّ، وأنها لا تعنى أكثر من عدة مبادئ عامة، منصوص عليها في كل دستورٍ علمانيّ على الأرض، وأنّ الرئيس يجب أن يكون علمانياً، وأن المجلس المنتخب لا حق له في تشكيل حكومة جديدة، حتى يتم طبخ الدستور، وتؤول الوزارات السيادية إلى يد الجيش دستورياً، وتتكرّث الخيانة والعمالة للصهاينة، حين يستقر أمر الدفاع في يد دولة الجيش الإنكشاري الجديد. فعل يحتاج الجيش لأن يتخذ أية أعمال استثنائية لتدوين الدستور؟ لا والله، بل سيتولاها عنه تلك الطائفة الخائنة، التي لا تريد إغضابه!

وسؤالنا لأصحاب هذه الأسماء اللامعة الطريفة: متى كانت شرعية التغيير نابعة من شرعيات برلمانية؟ أفقدتم عقولكم عن بكرة أبيكم؟ أين هي الشرعية البرلمانية التي أتت بإنتفاضة 25 يناير، ثم أتت بكم، واحسرتاه، لتصبحوا ممن يُستمع اليهم؟ ألم تكن الشرعية الثورية أولاً، هي التي بدّلت الأوضاع، وقَطَعت رأس الأفعى. ثم ها أنتم تخونون من ولاّكم، وتخدعونهم، إذ توهموهم أنهم بحاجة إلى شَرعيتكم البرلمانية الخَائبة، ليتبدل الحَال، ونخرج من تحت ظلم العسكر وأسرهم. هذا أحطّ مُخطّطٍ، وهذه أنذل مؤامرة واجهها الشعب المصري في تاريخه الحديث، بعد أن أصبح قاب قوسين أو أدنى من النصر، واستعادة دينه وحريته وثروته وكرامته.

رجال إسلام .. أم رجال استسلام؟ 12-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما ضَرَب الصَفّ الإسلاميّ في عَصرنا هذا، كان عَاراً على الإسلاميين ولاشك. وهذا العار يتفاوت بين خيانة بعضها و"خيابة" بعضها الآخر.

أما عن **الخيانة**، فإن أبطالها هم حركة الإخوان التوافقيون، التي، والحق يقال، قد تَجَاوزت كل الحُدود في هذه المَرة، فإن هؤلاء قد عرف عنهم الثعلبانيات السياسية، التي لا يقف أمامها شَرع، ولا يحكُمها دين، بل كانت المصلحة تجمعهم، دائماً وأبداً، وهي الأصل والمبدأ والمرجعية في تحركاتهم. وقد كانت أحلامهم تدور في إمكانية التَحالف والتَعاون مع النّظم القائمة، التي كانت، وقتها، لا ترى داعياً لأي تقاربٍ أو تحالفٍ بينهما. وظلت هذه العلاقة غير الشرعية، بين الإخوان وبين النظام الحاكم، قائمة على أسس علاقة حب/كره، أو قبول/رفض، إن شئت أن تصَفها. ومن ثم، كان الضغط على الإخوان من قبل النظام، وسيلة لتهديد الإسلاميين بشكل عام، لا تجميداً لحركة الإخوان بشكلٍ خاص، إذ كما ذكرنا، كان الإخوان على الدوام، بلا استثناء، هم الطرف المُحب القابل الراضى بالقليل من الحبيب العاصى الكاره. وقد أحسن الثعبان الإخواني استغلال هذه المُصادمات، من جانبٍ واحد، في تصوير الإخوان وكأنهم جهاديّوا السلم وأبطال التَضحية.

وقد تغيرت هذه العِلاقة، بعد إنتفاضة 25 يناير 2011، فأصبح العسكر في حاجة لأن يُبدّلوا شَكل العلاقة مع الإخوان، لتصبح علاقة عرفية من حب/حب، أو قبول/قبول، ولو إلى حين، ليجتازوا الفترة الحرجة الحاضرة. وكانت مُعاهدة "كامب سليمان"، وجاءت كل قَرارات الإخوان وتَصريحات مسؤوليها، تؤكد هذه العَلاقة العُرفية، بل وقد جاءت دلالات تُشير إلى بعضِ التجاوزات الإنتخابية التي مرّرها العسكر، إذ عَمِلت في صَالح الإخوان لضمانِ أن يكون لهم أكبر دورٍ في البرلمان.

هذا الذي فعلته الإخوان، يعتبر، بأي مقياس، خيانة عظمى لله وللوطن وللشعب المصري، بل وللأمة الإسلامية بكاملها، إذ إن مصر هي مفتاح الأمة العربية، بل ومدار الإسلام في العالم الإسلاميّ. هذه الخيانة قد سَرَت تحتَ مائدة التّفاوضات، لضمان تحقيق دورهم في العلاقة العرفية مع العسكر، الذي يمثل، بشكل غاية في الوضوح، مصلحة الحرص على رموز النظام السابق ومصالحه. ومن هنا كان، وما زال اعتراضنا على التوجه الذي يجعل من إختيار الإخوان ودعمهم للبرلمان، خطأ في قراءة الواقع، ومعرفة حقيقة ما وراءه.

أما عن **"الخيابة"**، فإنى لم أجد كلمة أقرب منها لتوضيح التصَور السُّنيّ الخَالص من موقف السلفيين المتبدلين، وعلاقتهم بمشايخهم الأكاديميين، وقربهم أو بعدهم عن مرجعيتهم التي كانت طافية على السطح حتى ما بعد 11 فبراير 2011. وهذه الخيابة، تعنى ذلك التردد والتفاوت بين القول والعمل، بين النظرية

والتطبيق. وقد ظهر هذا التَضارب في عديدٍ من التصريحات التي قررت استحالة التحالف مع العلمانيين تارة، ثم ضرورتها تارة أخرى، وبين طلب التحاكم إلى الشريعة من ناحية، ثم تأييد العسكر، الرافضين للشريعة، وإعلان الولاء لهم من ناحية أخرى! مما يبين أن هؤلاء لم يَحسموا أمرهم بالنسبة لشَرعية البرلمان الذي يشاركون فيه، ولا كيفية التعامل معه، خلافاً للإخوان، الذين بدلوا بدينهم ديناً شبيها بالإسلام، وما هو منه، ووفروا على أنفسهم ذلك التناقُض المُهين. وما أدى إلى هذا التضارب كذلك، هو التوجه البدعيّ الذي ساد الفكر السلفيّ التقليديّ من ضرورة المُصالحة مع الحكام، بل والتعاون مع أجهزتهم كما قال بذلك بعض منافقيهم صراحة دون مواربة. وقد كان هذا التوجّه أولاً، من تأثير المَدخلية على الفكر السلفيّ في مصر منذ أوائل التسعينيات، ثم استقلّ بحياة ذاتية بعد أن وجد فيه رموز هذا التيار وقتها حلاً لأزمته مع الحكم والحكام، ولم يشغلوا بالهم وقتها، كما لم يشغلوا بالهم حالياً، بالتضارب الفاضح بين النظرية والتطبيق، وقنَعوا ببعض التخريجات الباردة لجزئيات شرعية لا ترقى لأن تعارض الأصول الكلية في مفهوم التوحيد، واستراح بالهم اليها، وربوا تلاميذهم عليها، فكان ما نراه اليوم من أتباعٍ لا يكاد الكثير منهم أن يفقه حديثا.

بين هذه الخِيانة، وتلك الخَيابة، يقف مصير مصرٍ، على كفِ حائرٍ. بين أن نغُضّ الطَرف عن الحقيقة الواقعة التي تسير بها البلاد نحو دولة مسلمة في الظَاهر، علمانية في الحقيقة، ديموقراطية الظاهر، عسكرية الحقيقة، برلمانية الظاهر، ديكتاتورية الحقيقة، وأن نعيش هذه الإزدواجية مرة أخرى، لا نقاء في العقيدة، ولا تحديد للمرجعية، ولا صفاء في التصور، بل خليط مُعَجّن من تصوراتٍ إسلامية، ومفاهيم وضعية علمانية، يصوغونها في دستورٍ، بعيداً عن مفهوم التوحيد، والأخذ بالقوة، وقريباً من مفهوم الهوان والخذلان، والرضا بالتوافقيات الشركية، ويسمونها سياسة، وما هي إلا خَساسة في خَساسة.

من هنا، فإن الفرصة القادمة، ستكون اختباراً للقوة الحقيقية لشباب مصر، الذي لا يتّبع كل ناعقٍ من مشايخ السلفية أو قادة الإخوان. وستظهر هذه الفرصة في 25 يناير القادم، إن كانت خيانة هؤلاء، وخيابة أولئك، لها رصيدٌ حقيقيّ في الشارع.

ومما لا شك فيه أن هؤلاء الخونة وأولئك الخيابى لن يدْعموا أي تحرّك ضد العَسكر الكافر الظالم الفاسق. بل سيعملون على تأمين الجيش ضد "الثوار"، وتأمين الكنائس ضد بغيان المسلمين، كما فعل بلهاء السلفيين في إحتفالات ميلاد إله القبط. كما سيُدين قادة الإخوان "العنف"، ومحاولات "إحراق الوطن"، وهذه القائمة المفبركة من المصطلحات الخَدّاعَات التي يستعملها نظام الحكم ضد الأوفياء الشجعان من أعدائه.

قريباً، سيكون الإخوان هم من يأمر الداخلية بالتصدّى للثوار، ولو كانوا بالملايين، بل لقد ظهرت بوادر ذلك، فما أحسب مشاركة الإخوان والسلفيين إلا من قبيل إجهاض أي نتيجة حقيقية ليوم 25 يناير، وإحباط الثورة إلى الأبد، ليَخلوا لهم وجه البرلمان، بأن يسيطر أتباع هؤلاء وأولئك على الميادين، ثم يصرفون الناس آخر اليوم، ويتركون البقية لعدوان الأمن، وتوَحّش الداخلية ومساحل الجيش.

هؤلاء الخونة وأولئك الخيابى، قد وجدوا بغيتهم في الإنتخابات، التي قرر مجلس العسكر عقد أول إجتماعاتها في 23 يناير! حتى يكتمل إنبهار الخيابى، وتتم صفقة الخونة، ويكون، بالنسبة لهم، لا داعى أصلاً لأى خروج على أي أحد. ولتذهب الثورة إلى الجحيم، وليذهب دم الشهداء إلى الجحيم، ولتذهب دولة لا إله إلا الله إلى الجحيم، ولتذهب حرية الشعب وكرامته ونقلته الحضارية الحقيقية إلى الجحيم. أليست هذه مقاعد البرلمان نُحسّها تحت مقاعدنا، وثيرة دافئة؟ ألم يتحقق الحلم القديم؟ مهما كانت تكاليفه.

لا والله، ما هؤلاء برجال إسلام، ولكنهم رجال استسلام. رجال يتنازلون عن الثوابت، في سبيل أوهام يوهمون بها أتباعهم، أنها مصالح ومفاسد، وأنها إعتبارات الزمان، والأحوال، وأنهم هم فقهاء الكوارث والنكبات والنوازل. لا والله ما هي مصالح إلا مصالحهم، ولا مفاسد إلا مفاسدهم، وما هم إلا الداء في هذه الكوارث والنكبات والنوازل، لا الدواء.

أيجلس رجل من رجال الإسلام، كحُذيفة بن اليمان أو أسامة بن زيد أو سعد بن أبي وقاص، أو العز بن عبد السلام، أو بن تيمية الحرّاني شيخ الإسلام، أو من شئت منهم، أمام مذيعة علمانية يُنكر أمامها أنّ قطعَ يدِ السَارق من الشّريعة، وإنما هو حُكمٌ فِقهيّ، كما فعل المدعو محمد مرسى؟ ينكرُ هذا الرجل آية قرآنية قطعية ليسْتدِر بها رِضا الكفار عنه وعن حزبه، أخزاه الله من رجل، وكأن الأغلبية التي رفعته لكرسيه لم تستطع أن تحرّر عبُودية قلبه، أو أن تجرّد ولاءه. ووالله، لو عُرضت هذه المسألة على مَحكمة شرعية، لإستتابته بلا تردّد، فإن تابَ وإلا أقاموا عليه حدّ الله.

نعم، إن للإسلام رجالٌ، وللإستسلام رجال، إنما ليس هؤلاء برجال إسلام، بل رجال تراجع وتخنّث واستضعاف. والأنكد والأبكى، أنهم زَرَعوا هذه الروح المَريضة في نفوس أتباعهم، حسبنا الله ونعم الوكيل، فصار دينهم إعتذاراً، وصُمودهم انهياراً، وجَهادهم فراراً. هذا ما حوّلوا اليه أفضل نخبة من شباب الأمة، التي لو صاغتها قلوبٌ مخلصة لدين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وشَكلتها أيدى رجال الإسلام لا الإستسلام، لكانت هذه النخبة من شباب الإخوان والسلفيين هم جُند الله في الأرض، ولكانت دولة "لا إله إلا الله" قائمة اليوم، ولدخل العسكر جحورهم، طالبين الرأفة والرحمة مما اقترفوا. لكن، شاء الله إلا "لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ" النحل 25.

الإخوان .. وكتابة الدستور 14-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

هناك أمْرُ مُريبٌ يجرى الآن تحت طاولة المُفاوَضات بين "الإخوان البرلمانيون" والعسكر، أحسبه تكملة لمعاهدة "كامب سليمان"، وهو الإتفاق على مواد الدستور التي ستضمن للعسكر وضعاً خاصاً، مادّياً وسياسياً، فوق الدولة، وتضمن الحفاظ على المادة الثانية بصياغتها البالية، التي لا تُمثل إسلاماً، بل تكرّس شِركاً في الحُكم، وتزرع مواد الوسَطية الشركية كالمواطنة والتعدّدية.

التصريحات الإخوانية الأخيرة تدُلّ على أن الهيئة التأسيسية ستوكَلُ آخر الأمر لنواب البرلمان، لكن بعد أن يُتفق على بنودها الأساسية، ويقوم نواب الإخوان بدَعمه والدّفع في سبيل تَمريره، بتكتلٍ بينهم وبين بعض أحزاب العلمانية، كالوفد، إذ العلمانيون والعسكر موافقون على المادة الثانية، وعلى التوافقية والتعددية والمواطنة، وهذه البنود الشركية التي روّج لها محمد العوا وأمثاله من قبل. كذلك بعد الإتفاق على أن يترك الإخوان المناصب السيادية والأمنية في يد من ينصّبه الجيش طوال الدورة الأولى، والله يعلم ما بعدها، ويَتَوَلّون هم شؤون الشاي والسكر، ويبحثون أمور الدجاج والصابون! طالما هم قابعون في المجلس، فعلى الدنيا السلام.

الحزب الذي أعلن الإخوان أنهم لن يَتكتّلوا معه هو حزب النور، وأحسب أنه خارج هذه التفاوضات، لسَذاجة مُنتميه، وتشويشِ أفكاره وانتماءاته، بين العمل السياسيّ وبين الإلتزام بمبادئ التوحيد، التي يُصارع أفراده أنفسهم، لا يزالوا، كي لا يَنخلعوا عنها بالكليّة كما انخلع الإخوان من قبلهم.

أخشى أنّ أمرَ الدستور قد حُسِم بالفعل، أو في طريقه للحَسم، ليكرّس دولة مِصرية **"علمانية/إسلامية"** جديدة، تختفى وراء بعض اللحى المُنَمّقة، التي تُصدّر تاريخ جَماعة، ابتلينا بها في السّتين عاما الماضية، وكأنه تاريخ الإسلام في العَصرِ الحَديث! زكما صرح عريان الإخوان أنّ جماعته ستصوت للبرادعيّ إن "توافق" عليه السياسيون! سبحان الله، الست يا عريان تملك 45% من البرلمان، ويملك النور 25% منه؟ لماذا ترشح علمانيا عتيداً إذن؟ إلا لصفقةٍ تمت بليل.

الخيانة لا زالت مُستمرة، والأمر جدُّ خطير، فإن كِتابة الدستور، حسبَ دين الإخوان المُحَرّف، سيكون وَبالاً على الأمة المِصرية المُسلمة، وسينقُض كل أملٍ في أن يجنى المسلمون الصادقون من أتباع دين التوحيد الحق، أيّ ثمرة لإنتفاضة 25 يناير، وسيكون أعضاء البرلمان الإخوانيّ هم وحدهم الفائزون، دون الشعب جميعاً.

لا أدرى كيف نتحسّب لمثل هذه الخيانة أو أن نجازى مرتكبيها، إذ إنها أوضح من أن نسعى لإظهارها، يعرفها اليوم كلّ عاقلٍ متجردٍ، إلا من لحس الإخوان عقولهم وأبطلوا مفعول فكرهم.

لا أدرى من في مصر يقف في وجه هذا المُخَطّط الشِركي البِدعي، إلا ما ظهر من الشيخ حازم أبو اسماعيل، ومن على دربه من الشيوخ، ومن يتّبَعهم من الشباب، على بعض التنازلات هنا وهناك، لا يزالون. وللأسف، إن من هؤلاء من لا يزال يدعو إلى تأييد حزب الإخوان، من منطلق لا يعلمه إلا الله.

وهو مالا نؤيدهم عليه، ولا نعينهم على السير فيه، بل نقف ضده بشدة، وننقده بحدة. ولا يعلم هؤلاء المؤيدين للإخوان، من أهل السنة والجماعة، أنهم يلقون بتاريخهم كله وراء ظهورهم، ويخسرون رصيدهم تدريجياً، إذ إنهم يؤيدون تصريحات الإخوان ضمناً، ولا يمكن الفصل بين حزب الإخوان وتصريحات قادته الضالة.

والإخوان سيكونون عوناً على الشعب، وسيدعَمون الشّراسة الأمنية، خاصة ضد من يكشف تحريفاتهم للدّين، من المسلمين الصادقين من أتباع دين التوحيد الحق. فإما أن نتبعهم على تحريفاتهم، أو نكون من الخارجين على الشرعية، وعلى الداخلية أن تتولى التنكيل بنا. وهو ما أحسب أنه أحد أغراضهم في ترك الداخلية والأمن للعسكر في هذه المرحلة، لتصفية خصومهم الشرعيين، دون أن يكون لهم يد ظاهرة في ذلك. ومواقفهم المُخزية من القتل والسحل وإختطاف النساء المسلمات يدل على هذا الهوان ونقص الرجولة.

هناك بعض الشباب من أتباع العلمانية، الذين رأوا أنّ هذا الوَضع الجديد، الذي يقف بين الإسلام والشرك على مسافة متوازيةٍ، لن يمكنهم من الحُرية الطليقة التي يريدونها، فاتّحدت وسائلهم مع المسلمين الصادقين من أتباع دين التوحيد الحق، في الرغبة في الإطاحة بالعسكر وبالإخوان المُحالفين لهم، رغم إختلاف أهدافهم. وهم أصحاب الدعم الوحيد الذي أراه في الشارع المصريّ للمسلمين الصادقين.

الإخوان إذن يَضعون اللّمَسات الأخيرة في مُخطط "كامب سليمان"، ويُسلِمون السّلطة الفعلية للعَسكر، ويكرّسون بقاء النظام السابق، تحت أسماءٍ جديدة لامعة تنتمى لحزبهم. وهم يبيعون دم الألف شهيد بمائة وتسعين مقعداً لا غير، المقعد بخمسة شهداء وربع (يا بلاش)! ويعلنون تنَازلهم عن دِماء الشهداء وكأنهم أولياء دمهم، خيّبهم الله أني يؤفكون.

القصاصُ من الخائنين لمِصر الإسلام والوطن يجب أن يَشمل قيادات الإخوان، جنباً إلى جنب مع المَخلوع وأولاده. الخُروج الآمن من السلطة، هو ما يجب أن يَسعى له قواد هذه الجَماعة قبل أن تَنالهم يَد العَدالة الإلهية.

وإنى لأدعو كل من فيه بقية دينٍ وحبٍ لله ورسوله ولوَطنه، كل من فيه بقية ضمير من أصحاب العقول التي تحرّرت، لا العقول التي تَسمّرت، والنفوس التي تتشوّف لعِزّة الإسلام وتعاليم رسوله، لا لهوان الإخوان وتوجيهات قادَتهم، كل من لم تأخذه العزة بالإثم فظنّ أنه على حق في تبنى مصالح ومفاسد طالما تلاعب بها الإخوان أنفسهم من قبل، أن ينادى بزوال هؤلاء، فقد نصحنا عشرات المرات، وحذرنا مئات المرات، من أن ينتخب الشعب هؤلاء، لكن العقول لا تستوى والأفهام لا تتساوى، وحَسبُنا الله ونعم الوكيل.

حين ننادى بسقوط العَسكر، يجب علينا أن ننادى بسقوط أتباعهم ومواليهم من قادة الإخوان المُحَرّفين لدين الله، البائعين لوطنهم ودماء أبناء وطنهم، فهم الأحرى بالزوال قبل العسكر.

طبخة العلمانية.. بالنّكهة المِصرية! 14-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كَكِل أمرٍ يتعلق بمصرنا الحبيبة العجيبة، فإن ما يخرج منها له وضعٌ خاصٌ على الدوام، تُشكّله النفسية المصرية بخَيرها وشَرّها، ببساطَتها وتَعقيدها، بمَكرها وسَذاجتها، فتلّون الوارد اليها من الخارج بما يعطيه النكهة المصرية، في آخر الأمر! والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى، والعلمانية المِصرية أحدها.

العلمانية، أو على الأصح العالمانية المنسوبة إلى العالم المحسوس Secularism، كما أراد لها أصحابها، هي قطع الصلة بين عالم الغيب وعالم الشهادة، هي أن لا يكون للإنسان في الدنيا أية مرجعية إلا ما بين يديه من مادة يشكلها، أيا كان شكل هذه المادة المحسوسة. لا محل للغيب في النظر العالماني، ولا يمكن ولا يُتخيّل أن يكون له محلّ، إذ إنها نشأت في أوروبا للخروج علي سيطرته الكنسية الغاشمة من ناحية، ولأنه يناقض تعريف العالمانية، الذي هو تحرير الإنسان من الربط بين أنظمته المعيشية ومؤسساته المدنية وبين معطيات الدين المُتمَثلة في تعليمات المنظمات الدينية "الكنسية". وهاكم تعريفها بلغة اصحابها:

"**Secularism** is the principle of separation between government institutions and the persons mandated to represent the State from religious institutions and religious dignitaries. In one sense, secularism may assert the right to be free from religious rule and teachings, and the right to freedom from governmental imposition of religion upon the people within a state that is neutral on matters of belief".

لكن أصحابنا من العلمانيين المصريين قد رسموا صورة مختلفة لعلمانيتنا المصرية، صورة تلفيقية محّرفة عن أصل تعريفها، في عدد من مستويات التعريف.

العالمانية المصرية، وياللعجب، تقبلُ الدين، كَكُلٍ، بل وقد تجد من العالمانيين من يصوم أياماً من رمضان، وقد تجد منهم من يصلى الجمعة في بعض الأحيان، وقد تجد في أسرِهم من يلبس الحجاب! وهم يستشهدون بالقرآن والسنة، ويحاولون إقامة الأدلة منهما على صحة إدعاءاتهم، كما يفعل المأفون ذو الحمالات إبراهام عيسى، أو خالد صلاح أو حتى البرادعيّ وعمرو موسى وبن حمزاوى! وهذا الأمر لا مسوّغ له في الفكر العالماني الصحيح، إذ إن المرء، في علم الجَدل والمُناظرة، لا يمكن أن يتّخذ مما لا يراه حقاً، ولا يعتبره حقيقاً أن يكون مرجعية له في حياته، أساساً ومرجعاً يَستدل به على صحة مذهبه! هذا خُلفٌ، بل تبجّح. وكما يقال في بعض الأحيان لمن يعمل أعمالاً مضادة للإسلام "نحن نشك في إسلامه"، فإننى أستعير هذا في حق هؤلاء، فأقرر "أننى أشك في علمانيتهم!" لبعدهم عن حقيقتها.

ثم إن العالمانية الغربية، قد خرجت على المؤسسات الدينية الكنسية، لتطلق العنان لأصحابها أن يسيروا في مجال العلم والبحث غير هيّابين لما كان العُلماء يتعرضون له من تلك المؤسسات الدينية، من إرهابٍ مبنيّ على خزعبلات كنسية، فاضطروا إلى أن يُلزموهم كنائِسهم، وسَمحوا لهم بالخُزعبلات التي لا تشكل خطراً على التقدم العلميّ، متمثلة في تلك الطراطير التي يلبسونها، والصَولجانات التي يحملونها، والترانيم التي يَتلونها، ودم المسيح الذي يشربونه، ولحمه الذي يأكلونه، فهي كلها خزعبلاتٍ لا ضير منها على أحد.

لكن أمر علمانيينا هو أمر آخر، لا يتعلق بعلمٍ أو بإنطلاقٍ حضاري أو بتفوقٍ صناعيّ أو بالتخلص من خُزعبلاتٍ وترانيم وصولجانات. لا والله، بل أمرُهم كله يتعلق بالحق في ممارسة الفواحش ما ظهر منها وما بطن، كما يحلو لهم، من شرابٍ ورقصٍ ونساءٍ وغناءٍ، ليس إلا. إن تركتَ لهم هذه الحُرية مَفتوحٌ بابها، فسيلقون بالعلمانية في أقرب مقلب "زبالة". العلمانية بالنسبة لعلمانيي مصر، في غالبهم، إلا من تشَيطن مِنهم من أمثال القمنيّ، هي حرية الفسق والدعارة، لا حرية الكفر العلنيّ الصّريح، وإن كانوا لا يدركون أن تقنين هذه الإباحية هو كفرٌ في حدّ ذاته. ومن هنا تجد كثيراً من بسطاءالعامة، لا يميّزون بين ما هو كفرٌ في مذاهب هؤلاء، وبين ما يظهرون من أفعالٍ تضمهم لفريق المسلمين.

علمانيتنا فكاهية مرحة، لا شأن لها بعلم ولا عمل، بل هي، في غالبها، مجرد البَحث وراء الملذات، واتباع الشهوات، ومشاهدة الراقصات، وسماع المغنيات، وتدخين الشيشات، وتعاطى المخدرات، لكن يريدونها تشريعاً لا مجرد ممارسة. لذلك تجد الإعلاميين من العلمانيين، لا يَسألون المُسلمين الذين يَستضيفونهم إلا عن السّياحة وبيعِ الخَمر والفنّ، المُوبقات الثلاثة، لا غَير!

هذه علمانيةٌ خَاسرة، حتى بمقياسِ الكفر، إذ لا يترتّب عليها إصلاحٍ ولا تقدمٍ ولا حضارةٍ. وليس لها هدفٌ إلا تدمير الدين، لا لذاته، بل كوسيلةٍ لتدمير الأخلاق، ومن ثمّ تشيعُ الفَاحشة وينتشر الخنا، ويتواعد عمرو حمزاوى وبسمة دون تكلف!

هذا لونٌ من ألوان الكفر يقع تحت قوله تعالى "إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ" النور 19.

الثورة قادمة .. فاعملوا لها عَملها 15-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أكاد أسمع دقات الأقدام متسارعة في طريقها للتحرير. أكاد أشعر تدافع الأجسام سارية كالموجِ الهَادر في طريقها لميدان الحُرية. أكاد أنصت للحَناجر تتنادى بزوال العَسكر، بقايا المخلوع، وبالتحرّر من عِصابة السّوء الحَاكمة باسمه. أكاد أسمع الأصوات تتعالى بالإسلام، حق الإسلام، يكون هادياً لمصر وأبنائها. إن هي إلا أياماً معدوداتٍ ونرى ما يفعل الصابرون المحتسبون.

لقد أبى من نَسَبوا أنفسَهم للتيّار الإسلامي إلا أن يَجبُنوا، وأن يَتَراجَعوا، وأن يَقنَعوا من الغَنيمة بالكَراسيّ، وأن يَتَجنّبوا الصِدام مع الكفر، وفضّلوا أن يُسايروه ويُعايشوه ويُخادِنوه، فمنهم من حوّر دينه ليُناسِب دينهم كالإخوان، ومنهم من فَصل دينه عن واقعه، فقرأ القرآن، لم يبلغ تراقيه، وصيّر هؤلاء العسكر الكفرة من حكام المسلمين.

لكن التّنادى اليوم، هو لأبناء منهج الإسلام الخالص الصحيح، الخالص لله سبحانه لا للكراسي، الصحيح على سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا على أقوال مشايخه.

الثورة اليوم هي ثورة الشعب، بقيادة هؤلاء المُخلصين. والحذر اليوم من أن يمتطى هؤلاء رَكْبَها، تارة أخرى.

لا تتركوا المواجهة للعلمانيين والليبراليين واللادينيين. لا تجعلوا دُنيا هؤلاء أغلى عليهم من دينكم عليكم.

انزلوا الى ميدان المواجهة. لا تتردّدوا، ولا تتراجعوا، واعلموا أنّ حيّكم منتصرٌ وأن قتيلكم شهيد.

لا ترجعوا حتى يعود العسكر لثكناتهم، صاغرين، دون سلطة أو إرادة. ليس لهم أن يتدخلوا في سياسة أو برلمانٍ أو قضاءٍ أو حكومة. يجب أن يُعيدوا ما نهبوه، ويدفعوا ثمن ما اقترفوه، ويحصدوا زرع ما جَنوه. تكفى سنة كاملة حاولوا فيها قهر الشعب كله وإذلاله وقتل أبنائه وسجنهم وسحلهم وتعذيبهم، دون مَساءلة.

لا ترجعوا حتى يطلقوا سراح السجناء غدراً، ويُرفع قانون الطوارئ فيعود الغائبون عن بلادهم آمنين، ويوسد الأمر إلى أهله.

إن الحديث اليوم عن اختيار شخصية إخوانية، لرئاسة البرلمان، بعدما أكدوا إنهم لا يريدون المَنصب من داخل الحزب، هو، فيما أحسب، تحسباً من أن يحدث تغيير قهرى نتيجة انتفاضة الشعب في 25 يناير القادم، ويضطر العسكر إلى تسليم السلطة، وقتها يكون الإخوان في الإنتظار. وهم يعلمون ما سيفعلون، من إرضاء العسكر، والتَنازل عن حقوق الشهداء، وإتمام صفقة "كامب سليمان". الخطة معدة، لا تتغير إلا تكتيكياً حسب معادلات القوى على الأرض، ولكن خطوطها العريضة معروفة، تتلخّص في جملتين،

الإخوان يتسلمون السلطة، العسكر يحتفظون بجزء سياديّ منها، الدستور يصاغ بصورة شركية توافقية علمانية. ثم تفاصيل متى وكيف ومن، تأتي مع تطوّر الأحداث.

الإخوان سيكسبون الجولة، مهما حدث، إذ هم أرباب ركوب الموجة وإمساك العصا من النِصف، فقد صَرّحوا بأنّهم سَينزلون الميدان، للإحتفال، ولِحماية الثّوار، فإذا مرت الأحداث دون صدامٍ، أرضوْا العسكر، ولم يُغضبوا الناس، وإن حدث الصّدام، فسيكونون مع من له الغلبة، فينسحبون إذا ثقلت كفة العسكر، ويثبتون إذا ثقلت كَفة الشعب.

لكن، ليس هؤلاء هم دافِعنا إلى إحْقاق الحَقّ، وإبطال البَاطل، فسيأتي من الشباب جيل، هو في طور النشأة اليوم، يعرف ماذا يعنى حكم الإسلام، وعزة الإسلام، وعلو الإسلام، وسيزيح هؤلاء الذين هم من الشرع على شفا جرفٍ هار، من الصورة غير مشكورين. إنما هدفنا هو ما قالته الطائفة الآمرة بالمعروف، الناهية عن المنكر "مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ" الأعراف 164.

علينا واجب الدعوة إلى الحقِ الخالصِ من دَرَن السّياسة وعَطَن الإنتخابات ونَجَس المَجالس. علينا واجب الوقوف لله صَفاً أمام من قَهَرنا وأذلّنا، كما نقف لله صَفاً في صَلاتنا ونُسكنا. علينا أن نشكر لله نعمة الإسلام، بأن نأخذها بقوة، وأن نَردَع من يريدها هينة لينة مبتورة، وكأننا كتب علينا الصَّغار في بلادنا.

ثم أنشِدكم الله، وأستحلف بالله كلّ مُتوجه لهذا الميدان، أن يكون على أشد الحيطة من أمره، وأن يعلم أنّ حياته جزء من كيان الإسلام ذاته. أن الله أمرنا بأن نحتاط، وأن نتخذ كل مقياس يحافظ على النفس، إلا مقياس الإندحار وتولي الأدبار، فهو المقياس الوحيد الذي لا يرضى عنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهو المقياس الوحيد الذي ارتضته الإخوان في سبيل حفظ نفسها.

وليكن منكم كرٌ وفرٌ، وابدؤا بالسلم، ولا تجنحوا لقتال، فقوتكم في أعدادكم، إلا أن يعتدى عليكم معتدٍ أثيم، فإن هؤلاء لن يستطيعوا أن يواجهوا ملايين من البشر.

والله معكم وناصركم.

عِبَرَ الثورة الفرنسية .. للثورة المصرية 20-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتأمل في أحداث الثورة الفرنسية، يرى فيها الكثير مما يراه في أحداث 25 يناير في مصر، موافقاً أو مخالفاً لها. وهو ما يجب أن يتأمله الباحث في تطور هذه الحركة المصرية، واستلاب العبرة مما قد تلاقيه في طريقها للنصر أو الهزيمة، من خلال استطلاع احداث تلك الثورة.

وقد ظلت الثورة الفرنسية عارمة في الشارع الفرنسيّ فترة تقرب من عشر سنوات، تقلبت فيها الأحوال في ثلاثة مراحل: أولها، تلك الفترة التي جرد فيها الملك من سلطاته، وأُرجعت هذه السلطات إلى جمعية وطنية أشبه بالبرلمان ، ثم أصدروا دستوراً، يمثل إرادة الثورة وينص على أن الكاثوليكية دين الأمة، وعلى التساوى في حقوق الإنسان وحريته في العقيدة. ثم تم إعدام الملك وإنهاء النظام الملكيّ بشكل قاطع.

ثم في المرحلة التالية، تصاعدت قوى الثورة واندفاعها، وأوكلت رئاستها إلى الدموى روبسبيرو، الذي قتل ما لا يحصى من الفرنسيين على أنهم من أعداء الثورة وأعلنت الجمهورية، التي لم تستمر إلا بضع سنين.

ثم انتهت تلك الفترة بعودة السيطرة البرجوازية مرة أخرى، حيث يظهر أن أتباعها لم يكونوا قد فقدوا السيطرة بشكلٍ كاملٍ كما ظن روبسبيرو، وتمكنوا من اغتياله، ثم مراجعة الدستور، وكان من جرّاء ذلك الفقدان الأمنيّ أن عادت القوة إلى الجيش، وظهر نابليون بونابرت، الذي أنهى الجمهورية وأقام النظام الإمبراطوريّ. وكان ذلك هو المسمار الأخير في نعش الثورة الفرنسية.

كانت هذه خلاصة ما حدث في تلك الثورة الشهيرة. والمتأمل فيها على وجه العبرة، يمكنه أن يخرج بتلك الحقائق الجديرة بالتأمل:

- أن الثورة في أوائل عهدها (السنوات الثلاثة الأولى)، لم تتمكن من القضاء على الملك ذاته، بل بقي لويس السادس عشر ملكا دون سلطات حتى تم إعدامه في عام 1793، تلبية لطلبات الثوار متمثلة في شخصية روبسبيرو آنذاك.
- أن الحالة الإقتصادية والإجتماعية لم تتحسن، ومن ثم، استمر الشعب على ثورته طوال السنوات الإثني عشر (من 1792 إلى 1804) حتى عودة الجيش للسيطرة على الأمور بقيادة نابليون.
- أنّ الإنفلات الأمنيّ الذي صاحب فترة ارتفاع سهم روبيسبيرو، كان من أهم دواعي سقوط البلاد تحت سيطرة الجيش مرة أخرى، وإلغاء الجمهورية الديموقراطية. هذا رغم أن جهود روبسبيرو كانت كلها موجهة لإستعادة الأمن، إلا أن دمويته هي التي جعلت من هذا الهدف ذاته وسيلة لإنتشار الفزع وغيبة الأمن، انتهت إلى مصرعه.

- أن إعدام رأس السلطة الفاسدة هو من أهم علامات ومطالب الثورات، لا يتم نضجها إلا به.
- أن دعاة الديموقراطية، وماكسميليان روبسبيرو كان من أشد مؤيديها، لا يتورعون عن القتل والإغتيال وكبت الحريات باسمها، كما فعل ذاك السفاح.
- أنّ الطبقات الفاسدة، المستفيدة المستغلة لأقوات الشعب (التي اسموها البرجوازية بتعبير زَمانهم)، لا ينتهى وجودها بمجرد قيام الثورة، ولو استمرت سنين عددا. بل تكمن مستخفية بثروتها وشبكة علاقاتها إلى أن تخرج مرة أخرى على السطح، لترمى شباكها على ابناء الشعب مرة أخرى وتستعبده، بشكل أو بآخر.
- أنّ العلاقة بين تلك الطبقة وبين قيادات العسكر حَتمية لتقارب مصالحهما، كما رأينا أن عودة تلك الطبقة تلازم مع استيلاء بونابرت على السلطة.
- أنّ الثورة الفرنسية قد استسلمت أخيراً لحكم العسكر، بعد حرب دامت ما يقرب من خمسة عشر عاماً.

في ضوء هذه الحقائق التي لا تردّ، يمكن للمباحث أن يرى ما حدث، ويحدث على الساحة المصرية، وأن يستشف ما هو في طريقه للحدوث.

- أن الفارق الأساسي بين الثورة المصرية، ومشروع الثورة المصرية، يكمن في إذعان الجيش الفرنسيّ أولاً للثورة لما عاناه على يد الملك. بينما الجيش المصريّ، كان ولا يزال المستفيد الأول في استمرار النظام الحاليّ وحمايته.
- فالثورة الفرنسية ظلت مشتعلة بيد الشعب فترة ثلاثة سنوات انتهت بقتل المخلوع لويس 16، أما الثورة المصرية، فقد بدأت مؤامرات إحباطها على الفور على يد مجلس الخيانة العسكريّ، وتآمر القادة السياسيين ومشايخ السوء المضلين. لكن، يمكن القول أنّ نهاية المخلوع ترتبط بإصرار الشعب على حركته، رغم محاولات الخونة العملاء.
- ثم إنّ الثورة الفرنسية قد سلمت قيادها للّجنة الوطنية، التي سلمت قيادها للسفاح روبسبيرو، الذي كان داعياً عنيفاً للديموقراطية ولمطالب الثورة، مما أدى لقتله، بينما الحركة المصرية قد انتهت بالبرلمان الذي اسلم قياده للعسكر، أعداء الثورة ابتداءً.
- أن الطبقة البُرجوازية المُنتفعة لا تموت بسهولة، بل تكمُن وتتشَرنق استعداداً لفصلٍ جديدٍ، تتعامل فيه مع القوى المُسيطرة، وغالباً ما تكون القوة العسكرية.

- أنّ اللجان الوطنية أو البرلمانات والهيئات التشريعية التي تنشأ في فجر الثورات، لا تلبث أن تفقد قبضتها في ضحى هذه الثورات، إن لم تتحَكّم في الهيئة العَسكرية بالكامل، دون تنازلاتٍ أو ميزات أو مُخصّصات. فإن العسكر لا دين لهم، إلا القوة والسيطرة.
- أنّ دعاة الديموقراطية من الإخوان وغيرعم لن يتورعوا عن السماح لقوات الأمن، المدعومة بالجيش أن تُنكل بمعارضيها أشد تنكيل، سواء إسلاميين أو علمانيين، كما فعل روبسبيرو، بل ستكون أشد وطأة على الإسلاميين. فإن الممارسة الديموقراطية، تقف عند حدود المصلحة الشخصية، بلا خلاف.
- أنّ الحركة المصرية يجب أن تتحَسّب من عدوها الأول، العسكر، إذ هم المسيطرون في نهاية الأمر، إلا إن أراد ربنا شيئاً.

هذه عبرة من عِبَرَ التاريخ، نقرؤها، فنستقرِؤها، وندرسها لنستلهِمَها، فإنه لا جديد تحت الشمس، والأحداث دول، تتشابه على إختلاف، وتتقارب على بعد، والحصيف من استلب العبرة من قَصَصِ مَنْ قبله، حتى لا يكون هو قَصَصا وعبرة لمَنْ بَعده "لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَـٰبِ" يوسف **111.**

عِبَر السقوط العثمانىّ .. للثورة المصرية 22-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تعتبر الدولة العثمانية، بمرحلتيها في السلطنة والخلافة، كنزاً لمن أراد أن يتأمل صعود وسقوط الدول التي تنتمى لدين الإسلام، وهو ما يجب أن يَتّخذ اهتماماً خاصاً في ايامنا هذه التي يصارع فيه نظام فاسد أن يسقط، ويحاول فيها نظام جديد أن يبزغ.

وما يهمنا هنا، الآن، أن نرى عوامل سقوط الخلافة العثمانية، في بداية مراحل ضعفها، بعد حكم سليم الأول، وسليمان القانونيّ، ثم بدء الضعف العثمانيّن إذ نرى في هذه العوامل مشتركات مع ما نحن فيه، على بعد الصورة بين دولة مصر اليوم، وبين دولة العثمانيين آنذاك. لكن اسباب الهزيمة تظهر أنها واحدة متشابهة على كل حال.

فمن أسباب هذه الهزيمة وذاك السقوط:

- **البعد عن الشريعة، وانتشار القتل والفسق**: ولعله من الغريب أن يكون ذلك منسوباً إلى الدولة العثمانية التي كان لها أكبر الأثر في قوة الإسلام في مواجهة أوروبا وإيقاف زحفها وغزوها. لكن الدفعة الأولى للعثمانيين قد صاحبها أعمالٌ لا تتوافق مع الشريعة ولا يقبلها الإسلام، كقتلهم الإخوة والأبناء خوفاً من المنازعة على السلطة، ثم بعد أن بدأ عصر الضعف العثماني، سمحوا للفسق والخمور أن تشيع في البلاد، بضغط من العسكر الذين زالت عنهم روح الإسلام لبعدهم عن النشأة الصحيحة، وخلو ايديهم من القتال، كما حدث في عهد مراد الثالث الذي وقفت العسكر في وجهه حين أراد منع تداول الخمر.
- **تحكم العسكر في الدولة وإدارتها**: إذ بعد أن خمدت روح الجهاد وقلت الحروب، لم تجد الإنكشارية إلا أن تحيا حياة المدنيين، بالروح العسكرية، مما جعلهم يتدخلون في التجارة والإقتصاد، ويطلبون العطايا والميزات، ويخرجون على الحاكم إن لم يهيأ لهم ما يريدون. وما هذا إلا لبعدهم عن الحرب، وتركهم ثُكناتهم لمُمارسة الأعمال المَدنية.
- **المعاهدات والتحالفات الأجنبية**: وكانت سبباً في تدخل دول أوروبا في الشؤون العثمانية، وهي وإن ظهرت أن لها فائدة في أول أمرها، إلا أنه بان عوارها بعد أن تغلغلت سلطاتها في شؤون الدولة الإسلامية، واتيحت لهم ميزات قضوا بها على استقلالية الدولة، مثل ما كان معاهدة مع البندقية، وفرنسا بشأن رعاياهم في بلاد العثمانيين، وما كان من سلطة القناصل الأجنبية لدى الحكم المحليّ.
- **سلطة الأقليات، خاصة النصارى، في الدولة**: وقد ظهر هذا من الجانبين الخارجيّ والداخلي. ففي الجانب الخارجيّ، ظلّ البابا وقيادات الكنيسة يعادون الدولة العثمانية ويحرضون عليها ملوك الدول

الأوروبية، ويسعون إلى أن ينقضوا معاهداتهم مع العثمانيين. وأما من الداخل، فقد كانت النصارى تعمل على هدم الدولة بالجمعيات السرية التي تتخفى وراء جمعيات خيرية أو أدبية أو قومية، وهي تسعى في حقيقة الأمر لتقويض اساس الدولة الإسلامية، إبعادها عن دينها.

- **الترف الذي آلت اليه الطبقة الحاكمة**: وقد أصبح همها جمع الثورة وشراء الذمم، واستمالة العسكر لصالحها، بعد أن كانت تسعى للسيطرة والقوة وتحرير أراضى المسلمين من أيدى الكفار النصارى. وداء الترف والمال داء عضال ما أن تصاب به سلطة حاكمة، حتى يقضى على أمل الأمة في أي تقدم، ويبدأ منحنى التأخر في الإنحدار، مهما بلغت قوة الدولة أصلاً، فهى سنة الله في فيها.

من هذه النقاط، نرى عبرة التاريخ التي لا يغفل عنها إلا واهمٌ أو مُغرض. فإن عسكر مصر قد وقّعوا معاهدات الإستسلام مع العدوالصهيونيّ والصليبيّ، وواعدوه على المعاونة ضد المسلمين في غزة، أو أي منطقة مسلمة ترفع بالكرامة رأساً. ثم إنهم، لما فرغوا من أمر الحرب، استداروا ليديروا أعمالاً أبعد ما تكون عن روح العسكرية والقوة، وأقرب ما تكون من روح التَخنّث والوَداعة، إلا على أبناء وطنهم. فأنشأوا المصانع والفنادق، واستولوا على الأراضي والمزارع، وفرضوا على الأمة الإستعباد، بعد أن أغرق الحكام في السرقة والنهب والترف، فكانوا شركاء السرقة وإخوان النهب. ثم إنهم سمحوا للأقليات القبطية أن تتوحش وتقيم لنفسها دولاً داخل الدول، على أن يسلموا لهم قياد الدولة دون تدخل.

ثم يأتي من لا معرفة له بتاريخ، ولا فهم له بأحداثه، فيقنع من هؤلاء بكلمات، ويسلمهم قياد الشعب المغلوب على أمره، دون العبرة مما قص الله علينا قصص الواقع المشهود، بعد أن قصها علينا في القرآن المقروء.

"لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ" يوسف **111.**

يا حماة الإسلام ..هُبّوا طالَ نَومُكم! 23-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا حُماة الإسلامِ .. ليس مثل هذه الأيام ما يتكرّر إلا كُلّ دهر، حين يريد الله تَمحيصَ الصّادق من الكَاذب، والمُخلص من الدعيّ، والمؤمن من المنافق. فقد والله شُرِعت الرايات، وتميّزت الفسطاطات، وتبّاينت المُعسكرات، فمنهم من آمن وعرف طريقه، ومنهم من كفر وشاقّ الله ورسوله وعاند شَرعه. واحتارت بين المُعسكرين، طوائف لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، يقفون على أعرافهم متوجّسين من الحق، مُنحازين عن الصَفّ، يقولون بلسان حالهم، ومَرض قلبهم "نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞ " المائدة 52، أظهروا نصرة حقٍ، وما هو إلا باطلٌ مُقنّع، وفسادٌ مبطّن.

يا حُماة الإسلام .. لا يغرنكم تلك الأحزاب التي يسمونها ويسعون بها بين الناس. "الحرية والعدالة" و "النور"! ونحن نوشك أن نكوّن حزبا جديداً، هو الأجدر بالصدارة في ذلك الهول من الأحزاب، التي تدعى كلها المرجعية الإسلامية"، أيما كانت تعنى هذه المرجعية، وهو حزب "حسبنا الله ونعم الوكيل"! وهو الحزب الذي يلتحق به كلّ من رأي ما تفعله هذه التحزبات ضد إقامة شرع الله، ويدرك أي جريمة يرتكبها اصحاب هذه التحزبات بالثقة في العسكر، والرضا بأن يكونوا مأمورين لا آمرين. هو حزب كل من أسلم لله واستعداه على هؤلاء الخبثاء المستسلمين ممن اعتقد أن العسكر سيرضى بأن يكون للشريعة مكانا.

وحتى نُنصف هذه الأحزاب "العلمسلامية"، فإن حزب "الحرية والعدالة" ليس لتطبيق الشريعة في جدوله نصيبٌ أصلاً. أمّا حزب "النور"، فإنه تائه في بيداء الخيال، يعتقد أنه يمكنه تطبيق الشريعة من خلال نظامٍ كُفري برلمانيّ، وما أشدها من غفلة.

أية حُرية وأية عدالة، تأتي من داخل نفس النظام الذي حكم به المخلوع؟ أتغير شئ في نظام المخلوع إلا أسماء نواب البرلمان من طراطير الوطني إلى طراطير الإخوان وبهلوانات النور؟ أهذا هو التغيير المراد؟ أهذه هي الحرية والعدالة، التي وجهنا اليها رب العالمين ورسمت لنا خطتها سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسارت على هدي نشرها صحابته من بعده؟ أتحرّر الشعب لأن الإخوان أصبحوا حازوا 45% في البرلمان بدلا من 20% في 2005، وإن تحكم في البلاد نفس العسكر الذين كانوا متحكمين من قبل؟ أهذا مبلغ إيمانكم ومَطمَح آمالكم؟ أهذا أقصى ما تريدونه لدين الله؟ لا والله بل هو أحرى أن يكون "حزب الخزي والندالة"، إذ ليس في منهاجه حرية ولا عدالة.

ثم، أي نورٍ هذا الذي يدعو اليه السلفيون؟ من أين أتاهم هذا النور؟ أكانوا يعيشون في الظلام من قبل، ثم أنارت الثورة الشعبية طريقهم فجأة، فلحقوا بمن كانوا لهم أعداء من قبل، في رفض الممارسة السياسية إلا في ظل لا إله إلا الله؟ أيعترف هؤلاء بأنهم لم يعرفوا الظلام من قبل، حتى رأوا النور، الذي أشعلته لهم ثورة ليس لهم فيها ناقة ولا جمل، ثم إذا بهم يُحذّرون منها لا يزالون؟ أفي هذا عقل أو منطقٌ يا أولوا

الألباب؟ ألا يرى العميان من مقلديهم ماذا فعل بهم مشايخهم طوال أعوام الظلام الذي عاشوها من قبل الثورة؟ ألم يتساءل إي مغفل من هذه القالب الفكرية التي صبوها على مقاس واحدٍ لماذا كنا إذن نعادى الإخوان؟ وفيم تراجعكم عن استنباطاتكم من قبل، أكنتم على باطل من قبل، ثم ندِمتم؟ أم كنتم على حقٍ ثم تراجعتم؟ لا يمكن أن يكون كلا الموقفين حقّ، فإما إنكم انتقلتم من نور إلى ظلام، أو من ظلام إلى نور؟ وقد اخترتم الأخير منهما، كما يشهد بهذا اسم حزبكم، فهل يأمن اتباعكم من القوالب المُقلدة أن تكونوا لا تزالون معهم على مذهب "ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد"؟

أمِن الصدفة المحضة أن يكون كلا الحِزبين اللذين فازا في الإنتخابات، هُم مَنْ عَمِى أو رضى عن خطة العَسكر، وسَلم نفسه اليهم؟ ألا يَشْتَمُ أحدٌ المصلحة والمنفعية فيما يحدث، أم على قلوبٍ أقفالها؟ أمّا نحن فلسنا في صراعٍ حزبيّ ولا سياسيّ، اللهم إلا صراعٌ لدحض الباطل وإظهار الحق.

انقسم الناس على أرض الواقع لا حلبة السياسة، إلى حزبين، حزب النصرة والتوحيد، وحزب التلكئ والتمديد. حزبٌ يرتفع بنفسه وبمنتسبيه أن يكون خادماً للعسكر، مقبلاً للأيادى، يسير خلف طواقيهم ذليلا منكسراً، يسرع اليهم إن طلبوه ويتأخر عنهم إن أعرضوا عنه، ثم يدعى الحرية والعدالة والنور. ألا إنها أحزاب الخزى والندامة والعمالة.

لقد تركنا دينكم يهمل وشريعتنا تترك، وسنتنا تهجر، فإلى متى نرضى بهذا الضيم؟ أيكون أتباع البرادعيّ وأنصار العلمانية أخوف على حريتهم منا؟

لن يكون ممن رزح تحت أغلال العبودية سنيناً موقفاً لله، فإن هذا من سنن الخالق ومن طبائع الأمور.

إن ما فيه هؤلاء من خنوع وعبودية وذلة، ليس إلا أثراً جانبياً لقبولهم العمل تحت قبب البرلمانات الكفرية، وفي ظل النظم الفاسقة. إن الشرع الحنيف، حين حذرنا وحرّم علينا العمل من خلال هذه الأنظمة، لم يكن يرعى فقط البعد العقدي، ولكن يرعى معه، على نفس القدر، البعد التربوي، إذ لن يكسب هؤلاء العاملين في ظل تلك الأنظمة الفاسقة الظالمة الكافرة، إلا التعود على العبودية وخفض الرأس وتلقى الصفعات على الوجه، والإستماع للأوامر من الأعلى، قائدهم الأعلى أيا كان.

من تعوّد العبودية أبى الحرية. والحر يولد حراً ويعيش حرا ويموت حراً. ولا يكون ذلك إلا بالبعد عن مواطن الإستعباد، فإن للإستعباد طبائعٌ لا ينجو منها أحد، وأولها كسر أعناق الرجال إن رضوا بالعمل من خلال نظمها وترتيباتها.

- ألا ترَون أنّ موسى عليه السلام، لمّا أراد الله سبحانه له أن يقود بنى اسرائيل، قيّد له أنْ لا ينشأ بينهم مُستَعبداً لفرعون، بل أن أن ينشأ في نظام مُلكٍ، ليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.

- ألا ترَون أنّ يوسف عليه السلام، قد اختار الله سبحانه له أن ينشأ في بيت مُلكٍ، ثم لمّا بدأ عَوار النظام الفاسق يدنو منه، أبعده عنه سنيناً، داخل سجن، ليبتعد عن المشاركة فيه، فسقاً أو حكماً، ثم لمّا عاد اليه، عاد متمكناً قائداً مُتشَرّطاً، مالكاً لا مملوكاً، سيداً لا عبداً، جالساً على العرش، لا متربعا على كرسى برلمانٍ أمره بيد غيره، ليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.
- ألا ترَون أنّ محمداً صلى الله عليه وسلم، لمّا اختاره الله سبحانه لقيادة البشرية، قد اختاره من قمة الشجرة القرشية حسباً ونقاءاً، وهم من هم من أمة كانت أبعد ما تكون من معاني الذلة والتبعية والعبودية، فلم يكن حتى من أواسط الناس، بل أعلاهم قاطبة، ثم لم يجعله من أولئك الملأ المؤتمرين المتنفذين في قومه، حتى لا يكون لأحدٍ عليه قولٌ في أمر، وليرتفع بنفسه فوق طبائع العبودية ولوازمها.

يا قوم، ألا تقرؤن القرآن "أم على قلوبٍ أقفالها". لقد أصابتكم الذلة من واقع عَملِكم، ومن رضاكم بالدخول في البرلمانات السابقة قبل أن تتحاكم إلى شرع الله، وقبل أن ترتفع عنها ظلال العبودية من الفسقة أنصار الطغيان والظلم، فكنتم عبيدا وظَللتم عبيداً، انتم ومن ربيتم على معاني العبودية وطبائع الإستبداد.

اليوم يوم الصدق، يوم الإيمان، يوم العهد والوعد، يوم أن يَتلقى أهل الظُلم والفسق دَرساً في الإيمان، وينخذل أتباعهم ممن قُدت عقولهم من طينة العبودية، تحت رداء الإسلام ظلما وزوراً. وماذا نتوقع ممن تربى على أيدى العبيد؟ إلا أن يشاء ربنا شيئاً.

حكم الإخوان .. هل يعود الزمن إلى وراء! 24-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

يكاد القلم يتعثر فيما يكتب، وتكاد اليد لا تطاوع فيما تخط، إذ كيف يمكن تصور ما يحدث اليوم تحت قبة البرلمان المصري الجديد!

الكثير ممن خدعتهم الصور والكلاشيهات، يقولون: نِعْمَ ما يجرى اليوم تحت قبة البرلمان. ألا ترى يا رجل أن الأغلبية مسلمة، وأن منهم من صلى بالفعل، وأن منهم من أصرّ على إضافة جملة "على ألا يخالف الشرع" في قَسَمِه؟ أليس ذلك بأفضل من برلمان صفوت الشريف وفتحى سرور؟

قلت، وقد بدأت النفس في الإعراض عما هو كائنٌ واليأس مما سيكون، إلا من رحمة الله، إن العبرة ليست بالأحسن يا إخوة الخير، إنما العبرة بالنتيجة التي وصلنا اليها، مقارنة بالمقدور عليه. لو تصورنا أنك اعطيت ابنين لكن كل واحد منهما ألف جنيه، وسالتهما أن يذهبا بهما للإستثمار في تجارة واحدة، وبنفس الإمكانات، ثم يعودا لك بعد شهر زمان بما فَعَلَا. فعاد اليك الأول، بألف وخمسة عشر جنيها، وعاد لك الآخر بألف وخمسمائة. قال الأول، ربحت يا أبتاه، وهو جهد المستطاع، وقال الآخر، ربحت يا أبتاه، والمستطاع الذي تهيأ لنا مكننا حتى بأكثر من ذلك. ترى أي الولدين أحق بالثقة والفوز؟ أيشك عاقل في أنه الثاني، الذي أحسن استغلال ما مَكنه فيه ربه، وأخرج منه كل المستطاع من طاقته؟

وهذا المثال، وإن كان صبيانياً، إلا إنه يكشف عن الورطة التي وقعنا فيها مع هذا السيناريو الذي صَوّر لنا فيه الإخوان أننا ربحنا. لا والله لم نربح، بمقياس ما مَكنا فيه الله سبحانه، بل خسرنا فرصة العمر التي أتيحت لنا بغير عملٍ منا. حين يقول الله سبحانه "فاتقوا الله ما استطعتم" فإنما يعنى "كلّ" ما استطعتم، لا بعض ما استطعتم، إنما رفع عنا حرج ما لا نستطيع، لا حرج ما نستطيع، لكن نترك فعله إختياراً.

لقد ضَلّلتنا أجندة الإخوان، الذين رَضوا بما مَكّنهم فيه العسكر، لا ما مَكّنهم فيه الله سبحانه. قَنعوا بما أقدرهم عليه العسكر، لا بما استطاعوا حقيقة. أوهموا الناس أنّ لا فرق بين الإستطاعتين، وكذبوا. فإن الله قد مَكّنا في أكثر من ذلك، وأعْظم، لكن كما قال المتنبى: على قدر أهل العزم تأتي العزائمُ. فأتت عزائم هؤلاء خائرة بائرة من أول أمرها.

إن الشعب يمكنه أن يزيل الطاغوت العسكريّ، مرة واحدة، وأن يقيم دولة "لا إله إلا الله"، مرة واحدة، لكن هؤلاء لا ثقة لهم في الشعب، ولا ثقة لهم بالله، ولا ثقة لهم بأنفسهم. لقد أعلنوها واضحة أنهم يخشون أمريكا أكثر من خشيتهم الله. هذا دينهم، وهذا فهمهم للإسلام، وهذه ثقتهم بالله، ألا ساء ما يزرون.

هذا ليس إسلامنا، ومن هنا فإنا أو إياهم لعلى هدى أو في ضلال مبين. نحن نثق بوعد الله. ونثق بقوة ما مَكنا فيه الله، أغلبية شَعبية سَاحقة، لو وقعت في أيدى من يؤمن بالله حقاً، لا من يخلط إيمانه بعلمانية وقومية ووسطية، وما شئت من شركياتٍ مُحدثة.

هذه واحدة، ثم الأخرى، الأدهى والأمر، أنّ الإخوان يريدون أن يعملون تحت مظلة قانون الطوارئ، كما كان الحزب الزطنيّ يعمل تحته، وبنفس الأسباب، ألا وهي أن البلاد غير مُستقرة**!!!** لم يتقدم أحد منهم بطلب إلغائه**!** هل يمكن لعاقل أن يتصَوّر اليوم ما وصلنا اليه؟ أليس هو قانون الطوارئ الذي كانوا يتنادون بظلمه وديكتاتوريته وضرورة رَفعِه؟ أصبح اليوم أداة لهم، لا يطلبون رفعها، كي يواجهوا بها الشعب الذي لا يرضى عن تصرفاتهم وضعفهم وخذلانهم. هم اليوم يريدون أن تبقى الطوارئ، وأن يبقى العسكر، وأن تبقى المحاكمات العسكرية، ليتصدى العسكر لعدوهم المشترك، ليس العلمانيين، فهم أحباب العلمانية وأولياؤها، بل المسلمين الذين يعرفون جُرمهم ويقدرون ما أضَاعوا من دين الله، وما فرّطوا في شريعته. هؤلاء هم من يريدون أن تظل قوانين الطوارئ، وقوى الداخلية، وعصا العَسكر تجلد ظهورهم، حتى تخلو لهم الساحة تماما، ويستكملوا تصدير وهم الحكم المسلم للشعب الغافل.

لكن الأمر، أنّهم، ككل طاغية مستبد، لا يحكم بشرع الله، لا يرون يد الله عاملة من وراء الأحداث. فإن الخير والرزق والرغد الذي وعدوا به الشعب، لن، وأقول لن، يأتي في ظل مبادئهم العلمانية المتسترة بإسلام خجولٍ متنازلٍ ضعيف. وحينئذ، حين يفشل جهدهم، ويظهر عوارهم، وتنقلب عليهم العسكر من ناحية، والشعب المُحبَط من ناحية أخرى، سيعلمون وقتها أي جرم قد ارتكبوا، وأي فرصة قد أضاعوا، وأي دين قد أهدروا، ولات حين مناص.

ستخبو الإحتفالات، وستنتهى المجاملات، وسيفيق الناس إلى ما هم فيه، فإذا هم على مثل ما كانوا عليه، لا تغيير ولا تبديل. وسيجدوا الطوارئ سيفاً مُسلطاً على رِقابهم، والداخلية تسوقهم، والعَسكر يتحكمون في مصائرهم من وراء السُتر. ثم ماذا حينئذ؟ يومئذ يَعَضُّ هؤلاء الظلمة على أصابعهم، ويتمنون لو أن يعود بهم الزمن كرة أخرى فيفعلوا خيراً، لكن هل يعود الزمن إلى وراء؟

خطابٌ مفتوحٌ.. إلى الشيخ الحبيب عبد المجيد الشاذليّ! 25-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المَحبة في الله أمر قد جعله الله من دلائل طاعته، ومن علامات محبته، فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عَمّن يُظلّهم الله في ظِله، يوم لا ظِلّ إلا ظِله ".. ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه"متفق عليه. وقد نعمت بدفئ هذه العلاقة، عقوداً عدة، جمعتنى بالأخ الحبيب والشيخ العلامة عبد المجيد الشاذليّ. وهو، يشهد الله، أحب الناس إلى قلبى وأقربهم إلى عقلى وفكرى ومنهجى، وقد عَببت من علمه وتردّدت على أبواب معرفته منذ أربعين سنة، تَعاشرنا فيها عدة سنين، أقرب ما يكون الأخ لأخيه، حين تدارسنا معا مسائل العقيدة والأصول، بين ضواحي مدينة نصر والإسكندرية، ويا لها من أيام لا أحسب أن مثلها يجودُ به الزمن مرة أخرى.

لكنى تَكَدّرْتُ في الآونة الأخيرة، من جرّاء موقف أخذه علامتنا المُبجّل، جعلنى أشعر بمرارة لا يعرفها إلا من عاناها. مرارة من شعر بطعنة من أقرب الناس اليه، وأحبهم إلى نفسه. ذلك حين قرر شيخنا الحبيب أن يناصر الإخوان في معركة الإنتخابات، ويقف، ومن ورائه، محبيه، وليسوا بقليل، في صفّ هذه الجماعة يدعمونها ويدعون لها.

لا أدرى والله ماذا أقول.. أو من أين أبدأ...! أمن حقيقة أن الشيخ الفاضل هو أعرف الناس بطبائع الإخوان، وغدرهم ومنفعيتهم؟ أم من حقيقة أن الشيخ المبجل أعرف الناس بحقيقة دين هؤلاء، الإرجائي الموغل في البِدعة؟ ثم ألا تعنى هاتان الحقيقتان، الشرعية والواقعية، أن لا أمان لهؤلاء، وأنهم عون على دين الله، ليس لدين الله؟

والأدهى من ذلك أن موقع الشيخ لا يزال إلى اليوم ينشر تأييده لحزب الخسة والندالة، المسمى بالحرية والعدالة، رغم تأكيد الشيخ لي شخصياً بأنه سوف يرفع كلّ تأييد لهم من الموقع عشية إنتهاء الإنتخابات مباشرة، وأنهم سوف يردون على حديث عريان الإخوان، الذي أعلن فيه تأييده للبرادعيّ، نكاية في الشيخ حازم، قبل أن ينسحب البرادعى.

أتوجه بسؤالي إلى الشيخ المُبجّل، وإني والله أحبه في الله مهما كان خلافنا، أن كيف يتأتي يا شيخ عبد المجيد أن يظهر على موقعكم تأييدكم لحازم أبو اسماعيل، جنباً إلى جنب مع تأييدكم لحزب الحرية والعدالة؟ كيف إجتمع الضِدان؟ أنتم تعلنون دعمكم لحازم، والإخوان يعلنون وقوفهم ضد حازم، وأنتم تعلنون دعمكم للإخوان؟ أليس في هذا خلط للأوراق، أحسبه ليس من قرارات الشيخ، حفظه الله، وإنما من عمل بعض ممن هم حوله، من القائمين على الموقع، يجتهدون بأنفسهم، فيُخطئون فيما اجتهدوا (رجاء فتح الملف المرفق).

ثم، يا شيخنا المبجل، هل استغرق الإخوان الجهد في الإطاحة بالعسكر؟ هل أدّوا حكم "ما استطعتم"؟ هل أعلنوا مرة واحدة أن الشريعة هي مرجعهم، أقصد أحكامها لا مبادئها، التي يوهمون به غِرار الناس، ولا

يَغتر بها أمثالُكم؟ هل أعلنوا مرة واحدة أنهم يريدون تطبيق الشريعة ولو مآلا، أم أعلنوا أنهم لن يغيروا أمراً مستقراً؟

ثم، يا شيخنا المبجل، هل يختلف هذا البرلمان، في شرعيته، عن البرلمانات السابقة، التي كنتم، معنا ومع غيرنا، ترون حرمة العمل من خلالها؟ ما الذي تغير فيه؟ المادة الثانية هي المادة الثانية. القائمون على البرلمان لا يتحدثون عن تطبيق أحكام الشريعة، بل يشرحون، على الهواء كما فعل محمد مرسى، كيف أنّ العلمانيين والإعلاميين قد فهموهم فهما مغلوطاً، وأنهم لم يقصدوا أبدا إلى تطبيق أحكام الشريعة، بل فقط مبادئها العليا التي لا تتجاوز أصابع اليد، كالحرية والعدالة (أخزاهم الله، وكأن هناك حرية وعدالة في غير ما أنزل الله من تفاصيل أحكامه). كيف يكون هذا البرلمان مغايرٌ لسابقه إذن؟ بل إننا نزعم أنه أكثر خطراً وتشبيهاً على العامة من الناس، إذ قد عرف الناس كفر السابقين، لكنهم اغتروا بما شَوّش عليهم به المُحدثون. فهلا كنا ممن يرَفَع هذا التشويش ويُجْلى ذاك الغَبش؟ أو على أقل تقدير، لا ننصر من يثير الغبش ويقصد التشويش؟

لقد اشترى الإخوان في صفقة "كامب سليمان" البرلمان بالرئاسة. هذا أوضح من أن يُدلّل عليه يا شَيخنا الحبيب. الإخوان جماعة ليبرالية، إتحدت مشاربها مع الإمريكان، ومع العسكر، وآمنوا بأن "100% من أوراق اللعبة في يد الأمريكان" كما قال السادات، وأن إدارة دفة هذه الأوراق في يد العسكر، "فلا يجب أن نغضبهم" كما قال محمد مرسى، لكن لا نصيب لله في هذا ولا ذاك! أما خلافهم مع الليبراليين (ظاهراً)، فليس إلا من أجل كسب أصوات الناخبين، لكنهم هم ليبراليون قلباً وقالباً. ألا ترى كيف انتفض الكتاتني حين وصف أحد السلفيين أمريكا بأنها "دولة الكفر"، ومحا الوصف من سجل الجلسة! هؤلاء هم من ناصرتهم يا فضيلة الشيخ، أولياء أمريكا والعسكر، غفر الله لنا ولكم.

هاتان النقطتان، هما ما أقضّا مِضجعي في موقفكم يا شيخنا المُبَجّل، وما هما بهيّنَتين، يمكن التغافل عنهما أو السكوت عليهما. بل هما ابتلاء كل مسلم داعية في أيام الناس هذه، كما تعلمون.

ما نخشاه اليوم، يا فضيلة الشيخ، أن ينتفض الشعب على من خانوه وخدعوه، ثم ماذا يحدث وقتها؟ لقد خرّب هؤلاء الإخوان الليبراليين اسم الدين وأساؤا لسمعته، فكيف يأتي أمثالك من المخلصين بعدها ليتصدر الموقف؟ كيف يثق بنا الشعب، وقد رأي خيانتهم وغدرهم، بعد أن أصبحوا محسوبين علينا، او أصبحنا محسوبين عليهم؟

لقد حفظ لكم الجيل السابق دوركم في تبيان التوحيد، وحماية جنابه، وبيان حقيقة الولاء والبراء وأسسهما، لا يشك في فضلكم هذا أحد يعرف الفضل لأهله، لكن، يا شيخنا قد اختلط الأمر على الكثير من محبيكم في هذا الشأن، بل لم يجدوا له تفسيراً، بل وجد فيه بعضهم حيدة عن الحق، وممارسة لما كنتم تعتبرونه عيباً في الإخوان من قبل، يوم أن كنتم لا ترضون عن ممارساتهم.

ولا أظن أن قضية المصالح والمفاسد تصلح لتفسير هذا الموقف يا شيخنا الحبيب. فإن المصلحة في بيان الحق دوماً، ثم في الوقوف في صفه دوماً، ثم في كشف دور من يعاديه دوماً. إن المصلحة في وضعنا هذا، إن كانت في أن يظهر الإخوان على العلمانيين، فما كانوا في حاجة لنا ليظهروا عليهم، فالصمت كان أفضل لنا، إذ قد جعل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مندوحة لمن وقع في الحرج، ولا أرى حرجاً في نقض مذهب هؤلاء. فما بالنا نقف في صَف هؤلاء بالكلمة الصريحة، ثم نداوم على نصرتهم، حتى يومنا هذا. أنتعلل بمصلحة الدعوة؟ أيمكن أن نكون قد سقطنا فيما حذرنا منه الناس عقوداً متطاولة؟ أكانت دعوتنا من قبل خَطَل من الخَطل، ثم عرفنا اليوم الحق، فإبنا اليه؟

لا أحسبكم يا فضيلة الشيخ الحبيب إلا على كلّ خير، ولا أحسب هذه العثرة إلا سِحابة صيفٍ ستزول بإذن الله، ولا أحسبكم تتمسكون بالخطأ بعد أن ترون الصواب في خلافه واضحاً جلياً.

بارك الله في جهدكم وعمركم.

أخوكم طارق عبد الحليم

تَخلّصوا من الإخوان .. تَخلُصُ لكُم مِصر! 27-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أقولها منذ أربعين سنة، وسأظل أكرّرها بلا مَلل ولا كَلل، حتى يأتي أمر الله وأنا على ذلك، الإخوان هم سَرطان الإسلام في أمتنا، لا نَصرة له فيها إلا بزوالهم، هكذا بلا مُحاورة ولا مُداورة ولا توسّط.

لست الآن بصددِ الأفضل أو الأقل أفضلية، فإن هذا حَديثٌ يطول ويتشعّب، يحتاج إلى مراجعاتٍ فقهية، وأدلةٍ أصولية تتجاوز نطاق هذا المَقال، لكنى أتحدّث من حيث المَبدأ الذي لا يَجب أن يغيب عن أذهاننا.

الإخوان يمالئون العسكر ضد الشعب، وضد الإسلام، من حيث ينشرون ليبراليتهم التي تتناسب مع أمركة الإسلام، وهو الأمر الذي باتت السلطات الأمريكية الغشيمة تتفهمه وتتوجه لتأييدهم من ثم، إذ هم أقرب اليهم من مبارك. أمريكا لا تحبذ الديكتاتورية، بل هي محكومة بمنظومة ليبرالية لا تنكر الدين، ولكن تتعامل معه من المنطلق العلماني الذي لا يجعل له نصيباً في الحكم، وهو ما عليه سياسة الإخوان بالتمام، لا تكتيكياً، بل استراتيجياً، بل إيماناً قلبياً وعملياً. وهو ما يجعلهم والعسكر يداً واحدة مع الإخوان.

الإخوان عملاء لكل صاحب سلطة، لا يعملون إلا لمنفعة شخصية، تستخدم مصلحة الجماعة الإخوانية لتحقيق مآربها.

الإخوان يريدون لمصر استقراراً قائما على فساد مريع تعشّش في هيكلها، طالما أنهم هم من بيدهم أمر البرلمان.

الإخوان يرسلون تهنئة للعسكر في يوم 25 يناير، رغم القتلى والجرحى والمسحولين والمعتقلين، رغم المهزلة القضائية في محاكمة المخلوع وشلته، رغم عدم محاسبة مسؤول واحد عن جرم سفك الدماء، سواء من الداخلية أو الجيش.

الإخوان لا دين لهم، إلا أن يكونَ ديناً يَحملهم على أعناق الناس، يُضَحّون في سبيله بكل غالٍ ونفيس، مهما كانت، ومهما مثلت في دين أو دنيا.

الإخوان لا يحملون بين جنباتهم ديناً، كما نَحمِل دين الإسلام، يتمسكون به في مواجهة ما يطرأ، إنما يحملون هدفاً يريدون الوصول اليه، هو كراسى البرلمان، ولو ذهبت مصر ومن فيها إلى جحيم الفشل والسقوط.

الإخوان يسيرون على نهجٍ سياسيّ، لا مَنهجٍ دينيّ، يقدّمون الكسب السياسيّ على النهج الشرعيّ بلا تردد، دون أن يشغلوا أنفسهم بتقديم الأدلة، والفرق بينهما فرق بين إسلامٍ وكفر. وما لهم يشغلون أنفسهم بأدلة وهم

أغلبية، يعلمون أنها لنْ تُقنع عَالماً، ولن تَكسب عامياً. فالمواصلة دون دعمٍ شرعيٍ هي أفضل تكتيكاتهم، ودع أصحاب الأدلة يضربون رأسهم في "الحيط"!

الإخوان اليوم هم الذراع الخفيّ لنظام مبارك، المُتمثل في العَسكر وحكمهم. أين هم من فَضائح سوزان مبارك؟ أمِنْ صفقتهم أن لا يتدخلوا في وضعها، الذي تُهدد به المجلس العسكريّ أن تفضحهم إن مسّوها بسوءٍ، كما هدّدها حسين سالم بأن يرسلها هي وعائلتها إلى المشنقة إن فضحه محامي المخلوع؟ كلها عصابة مجرمة متواطئة، من عائلة المخلوع إلى مجلس الخيانة العسكري إلى حسين سالم إلى مجلس الإخوان البرلمانيّ، كلهم مُتواطئون على الحفاظ على الوضع القائم الجديد بما فيه من فساد متعشش، ولا دية للشعب المسكين بين أولئك الخونة المتآمرين.

الإخوان، على لسان بديعهم، يعلنون كل يومٍ أنهم لن يدعموا مرشحاً "ذو مرجعية إسلامية"، يعنى أنهم يدعمون مرشحاً "ذو مرجعية لا إسلامية"! أي مرشحاً علمانياً مشركاً! كيف يتلاءم هذا مع إدعاء هؤلاء أنهم مسلمون؟ أي مبرر يقدمون؟ الخوف من أمريكا؟ أخزاهم الله من منافقين متخاذلين متواطئين، لا مرجعية لهم إلا مصالحهم.

الإخوان هم الطابور الخامس، حصان طروادة، الذي قضت بها أمريكا على الثورة من غير أن تتدخل بأي شكل مباشر. كانوا على استعداد وترقب ليلعبوا دورهم في هذه اللعبة القذرة، التي تتوائم مع اتجاهاتهم العقدية وتلاعباتهم الحركية.

هؤلاء هم الإخوان، الذين يجلسون في البرلمان اليوم، يَسحرون أعين الناس بأنهم إسلاميون ذووا دين، ويدعون استرهاب الناس للمجلس العسكريّ، ليتم، بين السحر والإسترهاب، السيطرة على الشعب، كما هو الحال في كل حكومة تحكم بغير ما أنزل الله، بلا استثناء "سَحَرُواْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ"الأعراف **116.**

لا أجد أفضل ما يعبر عن ذلك العهر الإخواني أفضل من التعبير التلقائي الذى أرسله لي أحد الأخوة توا، عما فعله شباب هذه الجماعة في يوم 25 فبراير أنقله بلفظه:

"السلام عليكم ورحمة الله

يا رب تكون بخير حال

عدت منذ ساعات من ميدان التحرير...وهذا ملخص اليوم إن أردت ملخصا أو قل "المشهد" من شاهد عيـان :

تدفقت جموع المصريين إلى ميدان التحرير وميادين أخرى فى السويس و المحافظات **

الأعداد مهولة لا تُتصَور !! سبحان الله...ملايين هائلة من المصريين **

أثبت النـاس أنهم مع الثورة بلا شك، كل هؤلاء قلوبهم مع الثورة رغم كل التدليس الإعلامى **

لو كان بأيدينا لأذعنا فى كل مكان أنّه يجب تقديم بلاغ فى هؤلاء العسكر الخونة الجبناء أشباه الرجال بتهمة

الإضرار **
بالاقتصاد و ترويع الآمنين بنشر أخبار كاذبة عن مخططات حرق البلاد فى 25 والذى لم يحدث منه شيء !!
الناس لم تتأثر بهذا الكذب و ذهبوا إلى الميدان يهتفون للثورة وأخذوا معهم أولادهم ونساءهم **
اليوم لم يظهر - وهذا ما توقعته فلم أُصدم -بالشكل التصعيدى المطلوب إطلاقا والسبب فى هذا بلا افتراء ولا مزايدة **
هم الإخوان !!
نزلوا اليوم للركوب عليه واستيعابه كما أتت لهم الأوامر من المجلس العسكرى، فنزلوا يحتفلون بفجاجة مثيرة للغثيان **
ظهر اليوم نتيجة لهذا - ومع كثرة العوام الذين أتوا لا يدركون من أمر السياسة شيئا إلا فرحة بريئة - كرنفاليا احتفاليا أكثر منه تصعيدا ضد العسكر !! وحسبنا الله ونعم الوكيل
لم يراعوا حتى لوعة أهالى الشهداء والمصابين حتى كلمنى أحد أصحابى من المعتصمين هناك الآن، قال لى أنهم يطلقون الألعاب النارية و يشغّلون الأغانى الوطنية وما إلى ذلك احتفالا !! حتى قال لى بالحرف الواحد "شغلنالهم قرآن يمكن يقفلوا الأغانى وبرده مفيش فايدة" !!

الخلاصة يا شيخنا إن هذه الملايين الهادرة لو كان من يقودها لاختلف الأمر كثيرا...ولانصرف العسكر مذعورين إلى أى بلد تأوييهم فى 48 ساعة ...ولكن تخلف العلماء والمشايخ والقادة وإلى الله المشتكى و أنقل لك ما كتبه أحد أصحابى :

ما فعلته "الجماعة" اليوم في ميدان التحرير هو أشبه كثيراً بما تفعله العاهرة إذا منحتها الحكومة "ترخيص ممارسة" .. ومن يظل منتمياً لهذا التيار/الحزب/الجماعة فهو منهم ، حتى وإن استنكر هذا بقلبه ، لأننا هذا ليس مقام ضعف ما دام الانسحاب عنهم ممكناً .. ومن كثّر سواد قوم فهو منهم

والمصيبة أن كثير من شبابهم لم يتفهموا بعد عظم الجرم الذى يرتكبونه.

عموما فى النهاية الله مولانا ولا مولى لهم...سننزل الجمعة بإذن الله ولعلّ للأمر ما بعده، سنحاول التصعيد وعلى الله الهدى وهو نعم المولى ونعم النصير" اهـ

ثم لا تعقيب إلا ...**تَخلّصوا من الإخوان .. تَخلُصُ لكُم مِصرا!**

نظرةٌ أخرى في إجتهادِ دَعمِ الإخوان! 29-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كما ذكرت في خطابي المفتوح إلى حبيبنا الشيخ العلامة الشاذليّ، أنّ موقفه من قضية دعم الإخوان، قد حَيّرتني وأقضّت مضجعي، مما جعلني أعيد النظر في جوانبها، علّي أجد ما يجيب عن حيرتي في صحة هذا الإجتهاد، أو حتى في فهم توجهه. وهاكم ما رأيت.

لا شك أن الحركةَ الإسلامية ستمُر في حالة من الضّيق والإختناق في المرحلة القادمة، تحت وطأة ضغط الإخوان على معارضيهم، كما بينا في مقالنا السابق عن "هموم الحركة الإسلامية" حيث قلنا "الظنّ أن الحركة الإسلامية ستكون في وضع لا تُحسد عليه، بل قد تكون أقرب إلى الفترة الناصرية، أقرب منها إلى فترة السادات أو مبارك، من حيث وضع القيود على الدعاة، بالذات من ينتقد الوضع القائم، ولو باللسان".

هذا التحليل، وهذه الرؤية، ليست تشاؤمية ولا إفتراضية، بل لها شواهد على الأرض بالفعل، كما بيّن الأخ الكاتب عبد الرزاق الجمل في مقاله الذي نشرناه بالأمس. والإخوان بلا أدنى شكٍ عندى، سيكونون عوناً لأجهزة الأمن والمخابرات وأمن الدولة على أصحاب الإتجاه السنيّ بلا شك، بل أشدّ عوناً من السلفيين في هذا الأمر، لكن سيأتي ذلك التعاون في وقته حين يستقر الشارع المصري، ولا يعود ظهيراً للثائرين بكافة اتجاهاتهم.

والشاهد هنا، أنه يظهر لي، من تَتَبُع ما قال الشيخ الحبيب الشاذليّ عن وجوب دعم الإخوان تكتيكياً، وعن ضرورة وجود غطاءٍ استراتيجيّ للدعوة لتسير في مجراها في الفترة القادمة، أنه يرى أن تُسالم الدعوة الإخوان في المرحلة القادمة، وأن تجعلهم لا يرون فيها تهديداً صَريحاً لمَصالحهم، ومن ثم يمكن أن تستمر الدعوة إلى الله والتوحيد، دون مغالبة من القابعين على سُدة الحكم.

هذا ما يظهر لي من وجه الإجتهاد في مسألة دعم الإخوان في الإنتخابات، لتكون يداً بيضاء للسُّنة عليهم، تجعلهم يتركون فسحاً من الوقت والأمن، والتغاضى عن الحركة والدعوة، وبهذا يكون هذا التعضيد من السّنة اليوم لليبراليين الإخوان، تكتيكياً مرحلياً، لا استراتيجياً دائماً. وهو ما يبين تصريحات الشيخ المضادة للإخوان، إذ هو لا يرضى ولا يوافق على سياساتهم ولا عقيدتهم بلا أدنى شك.

وهذا التفسير، هو أقرب ما يكون لهذا الإجتهاد، لمن عَرَف الشيخ الشاذليّ وعرف علو قامته وهمته ومكانه من التوحيد والولاء والبراء.

لكن ..

هل يصح هذا الإجتهاد شرعاً، مع تسلمينا بأن له وجه، وإن رأيناه مرجوحاً؟

الإجتهاد الشرعي، أيّ إجتهاد شرعي، يخضع في معايير صحته إلى النظر من وجهين، الحكم الشرعيّ المُعَضّد له، ثم القراءة ***الأصح*** للواقع المحيط به.

يتردد النظر دوما، من ناحية الحكم الشرعيّ، بين النصّ والإجتهاد. والنصّ الشرعيّ في هذه المسألة، وهي دعم من هم من أهل البدعة في أًصل كليّ يؤكد عدم حلّه بلا شك. وهذا مستفادٌ من نصوص الولاء والبراء بصفة عامة، والنهي عن البدع وموالاة أهلها بصفة خاصة. أما عن الأجتهاد، فقد يظهر للمرء أن يلجأ إلى المصالح المرسلة، إن رأي العدول عن النصوص الصريحة في هذا الأمر، لكن، كما هو معلوم من الأصول، أنّ اللجوء إلى باب المصالح مرتبطٌ بالواقع الذي يَدفعُ بالمجتهد في هذا الإتجاه.

فإذا نظرنا إلى واقع حال الإخوان، نجد أنهم وصلوا بالفعل إلى قمة ما يمكن أن يصل اليهم نفوذهم، وهو ما يجعلهم أشدّ خطراً على معارضيهم. ثم إن سياسة الإخوان، والتى لا تخفى على أمثال شيخنا الحبيب، تقوم على مبدأ المصلحة والمنفعة المَحضَة، لجماعتهم قبل أي شئ آخر، بما في ذلك دين الله. وهم من أجل ذلم، يتحالفون مع الشيطان للوصول إلى هدفهم، ويتحالفون معه ثانياً للوقوف ضد من يعيقهم أو يهدد مصالحهم. هذا تقرير واقعٍ يتحدث عن سياسة مكتب الإرشاد، لا عن تلك الشخصيات الثانوية التي تتناثر هنا وهناك على خريطة القوائم الإخوانية البرلمانية، ممن قد لا يدركون هم أنفسهم خطة القائمين على هذا التجمع الليبراليّ حقيقة، الإسلامي إسماً.

هل يمكن للإخوان، إن اشتمّوا نقداً حقيقياً قوياً موجهاً هادفاً، هادماً لمنظومتهم، أن يسكتوا عليه، وأن يفسحوا له مجالاً على الأرض، التي هم اليوم مالكون لناصيتها، بزعمهم، وإن كانوا حقيقة لا يزالون عبيداً للعسكر؟ الجواب، لا وألف لا. لا يعمل الإخوان بهذه الطريقة.

الرؤية الوحيدة التي يمكن أن تؤدى إلى الإجابة بنعم على هذا التساءل، هي الرؤية التي تقوم على أن الوضع القادم ستُحترم فيه الديموقراطية، وأن الإخوان مجبرون على اللعب حسب قواعدها، مع موافقيهم ومع مخالفيهم على السواء. وهذه الرؤية فيها ما فيها من خَلل واضْطراب. أولاً، فإننا نعلم أن لا حقيقة للديموقراطية على الأرض، خَاصّة في بلادنا، وخاصّة في هذه المَرحلة المبكرة من اليقظة، إن سَميناها بذلك، إذ لن يَسمح الإخوان ولا العَسكر، الذين يعملون معهم يداً بيدٍ على أن يظلّوا حاكمين خَلف السِّتار، بأيّ ديموقراطية تهدد وجودهم، هذا لن يكون بحال من الأحوال. ثم متى كنا، نحن أهل السُّنة، نُعَوّل على الديموقراطية في شَئ؟ شَرعاً أو وَضعاً، نحن نؤمن بأنها لا تأتي بخَير مهما قَلبْتها على أوجُهِها. ثم ثانياً، فإن الإخوان لا يحفظون عَهداً إلا لمن يهدد مصالحهم كما حفظوا عهد العسكر، لا تلك التحالفات الوقتية التي لا تبرَح أن تذوب مع تحقق هَدفهم. ثالثا، فإنّه كم من مرة رأينا أنّ تكتيكات العمل إلى جوار أهل البدعة لا تجدى نفعاً إلا المزيد من التنازلات من جانب أهل السنة. ولئن حافظ إمام أهل السنة على موقفه في مواجهة طغيان حكام المعتزلة، بصَدَد أمرٍ يختصّ أصلاً بصفة من الصفات، قد لا يعتنى بها إلا القليل من العلماء،

دون تأثير على واقع المجتمع، فما بالك بموقفه من تبنى إسلام متأمرِكٍ إخوانيٍّ، يهدم أصل توحيد العبادة، ويحصر العبادة في المساجد والإلزام الأخلاقيّ؟

ومن هنا فإنّ دَعمهم لنْ يجدى الحَركة أو الدّعوة نفعاً، في غالب الظَنّ، وهو ما يَبنى عليه الحُكم الشّرعيّ كما هو معلوم. ومن هنا فإن العُدول عن مَسالك النّصوص سواءً الكتاب أو الحديث أو فعل الصحابة وإجماعهم بشأن التعامل مع أهل البدعة أمثال الإخوان، إلى طُرُق المصلحة والمفسدة، هو أمرٌ مرجوحٌ لا يعتدّ به. بل نراه أجدر بنشْر تلك البِدع وتأكيد مشروعيتها لدى العَامة، الذين لا يَعرفون تَحليلاً ولا تأويلاً.

وأقل ما يقال أنّ العَامة قد أظهروا نبذهم الفِعليّ لجماعة الإخوان، وإحتقارهم لهم، في تجمّعات الثورة الثانية، لا العلمانيين منهم فقط كما يحاول الإخوان أن ينشروا بين الناس، وهو أمرٌ ذو دلالةٍ في غاية العُمق والتعبير عن ضرورة البُعد عن أي تآلف أو تقارب مع هؤلاء، لصالح الدعوة، لا العكس.

هذا ما أرى عليه إجتهاد دعم الإخوان، فإن كنت محقاً فمن الله، وإن كنت مخطئاً فليعذرَني شيخنا الحبيب، فما أحاول إلا الفهم ما استطعت، حِرْصا على الدعوة وأبنائها.

مجلس العسكر ومكتب الإرشاد .. يد واحدة! 30-01-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من الواضح أن مكتب الإرشاد قد سقطت شرعيته، وزالت هيبته، وأهينت كرامته، بعد أن قرر شيوخه أن يضربوا بطلبات الشعب عرض الحائط، وآثروا أن يحفظوا عهدهم للعسكر، وأن يخونوا عهد من أتي بهم إلى سُدة البرلمان.

لقد أخطأ هذا المجلس خطأ تاريخياً، حين خلط بين أن الشعب انتخب ممثليه للبرلمان، وبين أن الشعب قد اختارهم للقيام بأعمال محددة، هي استلام السلطة، وانتخاب رئيس إسلاميّ، كما انتخب ممثليهم تحت وهم أنهم إسلاميون، وما يتبع ذلك من محاكمة المخلوع وفلوله محاكمة صحيحة بدلا من التهريج الذي يجرى على يد أحمد رفعت، والقبض على قتلة الثوار ومحاكمتهم، وكتابة دستورٍ يمثل هوية الشعب الإسلامية، التي ظهرت في انتخاب "الإسلاميين"، قبل أن يكشفوا عن وجههم الحقيقيّ.

كانت هذه المَطالب على رأس القائمة التي يريد الشعب أن يرى مجلسه، الذي انتخبه، أن يقوم بها بلا تباطئ أو تواطئ. ثم يأتي بعدها الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، إذ هذه الخطوات، تعنى بالنسبة للشعب تغيير إتجاه الدولة بالكامل، وإخراجها من تحت سيطرة العسكر الخونة.

لكن، ماذا حدث؟ انقلب مجلس الإرشاد، من ظاهر أنه ضحية للنظام، إلى وليّ للعسكر، خدام النظام، وتابع خطوات نظام مبارك، وكأنه يستلهمه ما يقول وما يفعل. فقد أعطى هيئة الحزب الذي يمثله تعليمات، وأعطى أبناء الجماعة، المغيبين عن واقع أهداف قادتهم، تعليمات تتلخص في أن يتعاون هذان الجناحان مع العسكر، فيتنازلوا عن حقهم في تكوين حكومة جديدة، رغم أنّ ذلك حقّ ثابت لأي برلمانٍ جديد. ثم، أن تعطى مؤشراتٍ أنّ الجيش لابد ان يتمتع بميزات خاصة في الدستور، وأنّ الدستور برمته سيكون مائلاً إلى الأيديولوجية العلمانية التي لا تسمح إلا لإسلامٍ صوريّ، ترضى عنه اليهود والنصارى. هذا إلى جانب إغفال الحديث عن محاكمات مبارك. بل وتجاوز الأمر إلى أن صرحّ رئيس الحزب برفض تسلم السلطة من الجيش، وتصريح مرشدهم بأنهم لن يدعموا أي مرشح له توجه إسلاميّ! وكان هذا التصريح الأخير هو القشة التي قصمت ظهر البَعير، رغم أن البعير كان قد برك منذ عقودٍ، دون أن يدرى حاديه!

ومما يجب أن يؤخذ في الإعتبار، أننا حين نتحدث عن هذه المواقف التي يتخذها مكتب الإرشاد، فإننا لا نقصد أعيانها، بل نقصد إلى دلالتها على ما وراءها من أيديولوجية، أو بدعة، بالتعبير الشرعيّ. فهؤلاء لا يتورعون عن أيّ فعلٍ أو قولٍ أو صفقة تضمن لهم التربع على كراسي البرلمان ولجانه، سواءً كان ذلك موافقاً للسنة أو مخالفاً لها، كأن فعلهم هو السنة، لا أنه يحب أن يتبعها! وهذا القول لا مبالغة فيه، أُشهد الله على ذلك. الأمر هنا إذا ليس أمر قرارات فردية أو تصريحات شخصيةن لكنه إتجاه عامٌ في النظر والمرجعيات. وهؤلاء يتخذون من عقولهم، التي تقبع من ورائها أهواءهم، مرجعية عليا، تتخطى كل

المرجعيات. ولهذا السبب، لا تجد، على الإطلاق، تبريراً شرعياً واحداً يصدر عن أحدهم، يَدعم قولاً أو يؤصل قراراً. وما يثير الحزن أن أتباعهم من عوام الإخوان، لا يكادون يلحظون هذا الأمر، بله أن يستريبهم ويثير تساؤلاتهم. فالأتباع قد سلموا القياد تماماً لهؤلاء الجالسين بما يسمى مكتب الإرشاد، الذي يسيطر على الحزب والجماعة.

حقيقة أنّ مكتب الإرشاد قد تَبنى صَفقة "كامب سليمان" لم تعد تستدعى دليلاً، بل قد أكّد صِحّتها كلّ تصرف قام به، وكل قولٍ صَرّح به، أيّ من قياداتهم، منذ منتصف فبراير الماضى إلى اليوم، بلا استثناء. وهو ما يجعلهم شركاء، في تقديرى في جريمة الخيانة العظمى لهذا الوطن، ومحاولتهم أن يقيموا دولة داخل الدولة، ويجندون الشباب الغافل دعامة لهذه الدولة الإخوانية، تماماً كما يحاوله القبط في مصر. بل إن التشابه بينهما من دواعي العجب والتساؤل. ولو قارنا موقف محمد بديع بموقف نظير جيد (واسمه الحركي شنودة)، لوجدنا أن نظير لم يصرح برفض دعم مرشح إسلاميّ كما فعل أخاه في العقيدة بديع (وهي أخوّة صرّح بها محمد مرسى، نائباً عن مكتب الإرشاد). وقد رأينا تميّزهم عن أبناء الشعب في مواقفهم في التحرير طوال أحداثه، وكأنهم من شعبٍ غير الشعب، وكأنهم طينة من غير طينته! وهو ذلك الإحساس بالتميز الزائف الذي يُنمّيه في نفوسهم مكتب إرشادهم، وما هو بإرشادٍ، يشهد الله، إلا كما أرشد فرعون قومه "مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ "غافر29.

كل توجه عقديّ تتبناه هذه الجماعة، إن كان لها توجه عقديّ، وكل تصرفٍ يقوم بها مكتب إرشادهم، يدل على أنهم قد تبنّوا سياسة المحافظة على أسّ النظام السابق، وهو السيطرة العسكرية، مع تغيير الأوجُه القَائمة على ذلك، ليس إلا. إنما استُبدل أعضاء الإخوان بأعضاء الحزب الوطنيّ. ولا يجدى نفعاً أن نقول أنّ أعضاء الإخوان أفضل من أعضاء الحِزب الوَطنيّ، إذ الأمر يتعلق بخُطورة أن يعتمد نُواب البرلمان على دعم تجمعٍ مُعينٍ، فإننا كما نرى أن هذا قد أدى إلى انسياق البرلمان وراء قيادتهم الحقيقية التي تملى عليهم تصرفاتهم، ومن ثم، دَعم خيانة العَسكر لمِصر وشَعبها.

تذكير وإيضاح .. في حقيقة دعوتنا 01-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الظاهر أن كثيرا من الخلط قد تطرق إلى حقيقة ما أقول، وإلى الفهم عنى فيما أدعو اليه. وهذا أمر عاديّ حدث مع كافة من امتطى قلماً للدفاع عن قضية، أو نصر مذهب أو دين. فطبيعة الحوار المكتوب تملى غبشاً في الفهم وضبابية في إيصال المعنى. هذا إلى جانب ما هو مترسبٌ في أذهان البعض من تصوراتٍ عن أشخاص بعينهم، أو إتجاهات بذاتها. ومن هنا وجبت الإعادة، كرة وكرات، حتى لا تتوه الحقائق بين السطور.

نحن لا ندعو إلى عنف أو قتلٍ أو تخريب. نحن لا نرى العنف وسيلة إلى تحقيق ما نريده لهذا البلد المسلم. وقد كان هذا موقف الكاتب منذ أحداث ما قبل السادات، كتبتها ودونتها ورددت على من تبناها من أبناء الجماعة الإسلامية في حينها، بعد تمعنٍ في حالة مصر الخاصة بكبيعة شعبها وجغرافيته البيئية والنفسية. لكن هذا لا يعنى أننا نستبدل إثماً بإثم، ديموقراطية بهَرَج وفتن. من قال هذا؟ نحن نرى أنّ الحلّ المشروع في حالتنا هذه هو إستمرار الزخم الشعبيّ الذي أثبت أنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق أيّ تغيير حقيقيّ على الأرض، والذي اطّرحه الإخوان، بعد أن صار البرلمان في أيديهم، وبعد أن فشلوا في ثمانين عاماً أن يصلوا اليه إلا بهذا الزخم الشعبيّ.

الفارق بيننا وبين الإخوان هو أن سقف المطلب الشرعيّ لنا أعلى بكثير جداً من سقف مطلبهم الشرعيّ، إن كان لهم مطلب شرعيّ لا مطمح سلطويّ. كما أن الوسيلة التي يتخذونها هي بحدّ ذاتها مخالفة لدين الله بإجماع من عنده علم بدين الإسلام. ونحن إذ نؤمن بأن الله تعبدنا بالوسائل كما تعبدنا بالمقاصد، فإننا نرفض هذه الوسيلة الديموقراطية التي تكرس مشرعاً غير الله سبحانه.

نحن لا نُكفّر مسلماً بذنب اقترفه، أياّ كان هذا الذنب، إلا إن استحله، إلا من وقع في كُفر أكبر لما فيه من الله بُرهان. لكن أنْ يُحِلّ أحدٌ التحاكم إلى غير شريعة الله، أو أنه يمكن الرجوع الي مبادئها العامة دون أحكامها التفصيلية، أو أن تكون مصدراً اساسياً، وليس وحيداً لترشيع الأمة، هو خرق لجناب التوحيد، بلا خلافٍ من أئمة العلم، لا أئمة البرلمان، وعليكم الرجوع إلى ما دَوّن العلماء في هذا الباب، وقد أجملتُ الكثير منها في كتاب "فتنة أدعياء السلفية وإنحرافاتهم"، في الباب الرابع منه.

نحن لم نقل بتكفير الإخوان على الإطلاق، لا أفرادا ولا جماعة، بل إننا قررنا، ولا زلنا نقرر حكمهم في الشرع كجماعة، أنهم فرقة بدعية وقعت في بدعة مغلظة. وقد قررنا ذلك في كتابنا "حقيقة الإيمان" تفصيلاً مشفوعاً بالأدلة، كما بيناه في العديد من مقالاتنا مختصراً ومطولاً، فليرجع اليها في موضعها من يشاء. أما عن أفرادها، فيعامل كلّ بما يصدر عنه شخصاً. فالعريان أو مرسى أو بديع، قد صدرت منهم أقوالٌ تدل على عقيدة فيها فسادٌ وإنحرافٌ عن الإسلام، غالباً ما نشأ من صوفية مختلطة بالإرجاء. بينكا الشيخ الفاضل

وجدى غنيم ليس مثل هؤلاء، ديناً ولا تصوراً، ولا يشينه إلا إصراره على نسبة نفسه إلى هذا التيار البدعيّ.

نحن نفرق بين ثلاثة درجات في جماعة الإخوان، القيادات الإخوانية ذات المصالح، وهم من أصّل البدعة، ودعا لها، وأيّدها ونشرها، وأتباع الإخوان، من قياداتهم الوسطى التي تؤمن بمذهبهم وتدعو له بفهم عامٍ مجملٍ دون معرفة بالتفاصيل، وبين منسبيهم ممن لا علم لهم بأية تفاصيل إلا محبتهم لهذه الجماعة وإعتقادهم أنهم على دين صحيح سنيّ. فهذه الطبقة الثالثة لا مشاحة فيها وهم منقادون يجب الرأفة بهم ودعوتهم إلى الحق. أما الطبقتان الثانية والأولى فهؤلاء يجب أن يعاملوا معاملة أهل البدعة بما يليق ببدعتهم، التي يحاول، ويحاول محبيهم على غير الحق أن يصورها سياسة وحنكة وفهم بالواقع، ونسوا أنهم أخفقوا في فهم الواقع وتحقيق أي مكسب فيه إلا ما أتى لهم بغتة من الثورة التي يرفضون لإتمامها اليوم بالخلاص من العسكر، بعد أن وصلت طبقتهم الأولى إلى هدفها النهائي بالتربع في البرلمان.

نحن لا نريد بمصر هَرَجاً وقتلاً وتخريباً، فإن ذلك مناقضّ لمقاصد الشريعة وأحكامها على السواء، بل نريد لها استقراراً يهيئ التقدم والإزدهار، وأن تأخذ بلادنا موقعها الطبيعيّ الذي فقدته بعوامل الخيانة والكفر. لكن الإستقرار الذي ننشده هو استقرار مخالف تمام المخالفة في قواعده وأسسه عن الإستقرار الذي يدعو اليه العسكر، ويعضّده الإخوان، وبقية دُعاة الديموقراطية في مصر، وداعميها، وهم للأسف كثير ممن كفر بها من قبل! الإستقرار الذي ننشده استقرارٌ على منهج الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، لا استقرار على أسس تشريعية مخلطة، ترسّخ مبادئ الكفر، وتزيّنها في أعين الناس بتلك المُصطلحات الموهِمة كالديموقراطية، وتؤسس لإسلامٍ مُتأكركٍ لا حرام فيه ولا ممنوع، إلا الخروج على الحُكم الجبريّ، سواءً العسكريّ أو الديموقراطي المفروض علي المسلمين.

الأمر هو أمر أولويات يفرضها الشرع على من التزم به، وأمر ثوابت لا يتخطّاها مُسلم، تتوفر لديه القدرة والإرادة. وقد تخطت تلك الجماعات التى تُحسب على الإتجاه الإسلامي هذه الثوابت وتَجاوزت تلك الأولويات، بلا شكّ. لا ينكر ذلك إلا متعصبٍ. وهو حصيلة تصرفات الإخوان والسلفيين البرلمانيين منذ فبرايى الماضى، على تفاوتٍ بيتهما في درجة العمالة لمجلس العسكر، والولاء للديموقراطية، بين الإخوان الذين يتخذونها ديناً، وبين السلفيين الذين لا يعروفون رأسهم من قدميهم في هذا الشأن.

نحن، على العكس من ذلك، نعرف ما يمليه الشرع، وما تُحَتّمُه الأدلة، أولاً بأول. لا تتلاعب بنا عقولنا، ولا تتقاذفنا أمواج الغرب العالية العاتية، لا نتخوف منها، ولا نحسب لها حساباً أكبر مما نحسب لربّ العالمين، لعنة الله على من سوى بينهما.

ولهذا نقف من هؤلاء موقفاً نحتسبه عند الله، غير مبالين بما يقذفنا به القاذفون من دعاوى تكفير وتطرفٍ وعدوان، وعلى من يقول بهذا الدليل، فقد مهدنا أدلتنا بما يزيد ويفيض، وما علينا إلا إقامة الحجة، لا إفهامها، فالفهم أمرٌ يؤتيه الله من يشاء.

ماذا خَسر الإخوان .. بالسقوط في الميدان! 04-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى إن كان الإخوان على عِلم بما خسروا في موقفهم هذا من الثورة، ومن الشعب، ومن الميدان، ومن الشريعة، ومن مصر كلها؟

سمعنا أنّ الإخوان، جماعة حصيفة سياسية من الدرجة الأولى، تحسب خطواتها، وتضْبط حسابات مَكاسبها وخسارتها. فهل يا ترى هذا ما آلت اليه حساباتهم، وانتهت إليه سياستهم؟

- هل كان في حسابات أهل السياسة والحَصافة أن يهتف الشَعب بسقوطهم، هم والعسكر في يوم واحد؟
- هل كان في حساباتهم أن ترتفع الأحذية في وجوه منتسبيهم في الشارع المصري؟
- هل كان في من تصوّراتهم أن يقنُتَ عليهم إمام التحرير في صَلاة العصر؟

ما الذي كان في مُخيّلة مُشير الإخوان، ومَجلس إرشادهم، حين تصوروا أنّ إنتخاب نسبة من أبناء الشعب لممثليهم تعنى بالضرورة تسليم رقابهم ومستقبلهم ودينهم لهؤلاء السياسيين المتلاعبين الممالئين للسطة العسكرية؟ خلطوا في هذا بين أفراد الشعب الذين رأوا أن من تحدث باسم الله، لا بد أن يكون ناصراً لشرعه، مخلصاً لدينه، وبين أفراد جماعتهم، الذين هم سماعون للأوامر، تباعون لقادتهم، على مذهب "ياله من ببغاء & عقله في أذنيه".

أظَنّ، مُشير الإخوان، ومجلسه، أنّ فِعلَتَهُم التي فَعَلوها في "كامب سليمان"، وهم مُعتدون، سَتُخيِّل على كُلّ أبناء مصر، ودعاتها، وأن لن يكشف جُرمها أحدٌ؟ لا والله، بل لا زال في مصر قومٌ يَتَوسّمون، يعرفون الحقّ بدلالاته، ويعرفون الباطل بهَلَهَلاته وضَلالاته. كشفنا صَفقتهم مما تعلّمنا في مصطلح الحديث والأصول، من أن الإجتماع له قوة أكبر من مجموع أفرادها، وأن إقتران الأدلة يقويها وإن ضعفت آحادها، وأن التواتر في إستقراء معنى يجعله يصل إلى درجة القاعدة الكلية العامة، التي لا يمكن معارضتها، ولو بنصٍ جزئيّ، وهو محل قوة التواتر وحجية الإجماع. قد استقرأنا قرائن لا تحصى على هذه الصفقة، بما يجعل حقيقتها آكدُ حتى من أن يعترف بها أحد أفرادهم. لكن من أين يتأتى لهؤلاء بعلم شرعيّ؟

أيظن هؤلاء، أنّ من يخرج ضدهم اليوم هم العلمانيون؟ لا والله، بل هم أفراد الشّعب الذين شَعروا بالخِيانة، خَاصّة أهالى الشهداء، من ناحية، وأولئك الإسلاميون ممن لا ينتمى إلى تَجمّعِهم، وما أكثرهم في الشّارع المِصريّ، من ناحية أخرى.

لقد خسر الإخوان، بتصرفاتهم الأخيرة، أضعاف ما خسروا من قبل. بل أحسبهم قد غَلّقوا أبواب الإنتساب لجماعتهم بأيديهم، وانحصر مؤيدوهم فيمن انتسب اليهم قديماً، إذ قد جَفّ المنبع، إلا أن يتحركوا من خلال

الإغراءات المادية، بعد أن يستولوا على الإقتصاد المصري من خلال "شاطرهم" ورَبْعِه، ثم يستخدمون خُدامهم من أبناء تَجمعهم، تماما كما كان يفعل الحزب الوطنيّ.

خسر الإخوان الثقة التي أولاها لهم أفراد الشعب، من غير المنتمين لهم، أسرع مما كان في خيال أحد، إذ لم يأخذ الأمر إلا أسبوعا أو اثنين، حتى انكشف أمرهم، ورُفعت الأحذية في وجوههم، ودَعا الناسُ الله عليهم، وسَبّتْهُم الدَهماء، فياله من سقوط سريعٍ مريعٍ، كأنهم جُلمودُ صَخرٍ حَطّه السّيلُ من عَلِ!

لكن هل تأثر هؤلاء القوم بما لحقهم من خُسران؟ لا أظن. فكما عرفنا عنهم، هم قد ربحوا في ميزان أنفسهم، إذ الرابحُ هو من وصل إلى هدفه، لا إلى أهداف الآخرين، وهُم، من هذه الناحية، قد أفلحوا في الوصول إلى البرلمان، رئاسة ولجانا فرعية، وأغلبية نيابية، فكيف بالله عليكم يقال أنهم خاسرون؟ إلا من وجهة نظر الشعب المخدوع، ثم أولئك الإسلاميين المثاليين، الذين يريدون أن يَنْفُذَ حكم الله في الأرض، وأن يكون التشريع حقٌ لله وحده.

خسر الإخوان، وانكشف مكرهم، وظهر عوارهم، وقد ثاب الكثير من الناس، بعد تلك الإنتخابات التي أذهلت الناس عن الخروج إلى الشوارع ضد العسكر، إلى ما فرطوا فيه، إذ قد وقع الناس في التفريط مرتين، مرة حين تركوا الطريق الحقيقيّ للتغيير، عبر التظاهرات المسالمة والتجمعات الشعبيّة، ومرة أخرى حين انتخبوا من ليس بثقة، فعادوا إلى مربع الصفر مرة أخرى.

إن التغيير لن يحدث إلا كما حدث أول مرة، ثورة حقيقية عارمة، تسالم من يسالمها، ضد مكر العسكر، ومكر قيادة الإخوان الممالئين لهم. أما تلك المحاورات والمداورات التي تجرى تحت قبة ذلك البرلمان، **فإني أكاد أسمع المُشير المُرشِد "محمد بديع الطنطاوى"، يداعب من حوله ضَاحِكاً "خليهم يتسلوا ..."!**

هل أصبحت مصر كلها فلولاً! 04-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأحداثِ التي تجرى اليوم على أرض مصر، مُتوقعة، غير مُستغربة.

شهورٌ طويلة من الغيظ المَكظوم، والحِنق المَكتوم. شهورٌ طويلة من الإهانات المُتكررة لضمير هذا الشعب، والعبث بثورته، والضَحك على "ذقونه". مئاتٌ من القتلى الأبرياء والجَرحى والمَسحولين، بلا ذنبٍ ولا جريرة، بينما المجرمون المذنبون يتمتعون بأقصى درجات الراحة والرّغد، في العيش والعلاج، وحق التآمر والتخريب.

ثم تأتى الطّامة الكبرى، ويُقتل أربعة وسبعون مواطناً بريئاً في حادثٍ مدبر تواطأت فيه الداخلية، ممثلة في قياداتها العميلة للنظام السابق، مع البلطجية القتلة، الذين تستأجرهم منذ سنين للتزوير والإرهاب.

ثم يراد بالشعب أن يضْبَط نفسه، وأن يكون مُتحضّراً، وأن يكون وطنياً، وأن لا يرتكب خطأً ولا يعتدى على أحد!

كيف بالله عليكم يمكن أن يحدث هذا، إلا في عالم المثاليات والأحلام، المغرضة لا الشريفة؟

نعم، المؤامرات العينية التي عانى الشعب منها كلها، هي من عمل الفلول، ومن صناعة حكومة طرة، ونزيل المستشفى الدوليّ، بتمويل من سوزان الحيزبون، وبالتعاون مع الداخلية. هذا ما لا شك فيه. لكن من صَنَعَ التآمرات القانونية وعيّن ملفقيها؟ هل نسينا يحي الجمل وعلى السلميّ والعيسوى؟ هل تغافلنا عن أحمد الطيب، الذي صُنِع له قانوناً خاصاً، يبقيه في مَشيخة الأزهر مدى حياتِه التعيسة؟ من الذي ترك على جُمعة، طباخ الفتاوى، في موقعه يُزَيّف ويُحرّفّ؟

لكن يدَ الجناية ليست فقط من اعْتدتْ، بل يد الجناية هي من سَهّلت ومَهّدت. هي يد من قدّر ودبر، ثم أعرَض واستكبر، وقال أن هذا إلا فعلَ فلولٍ يُؤثر.

- يد من دبّر أن تقبع حكومة طرة كلها معا في مكان واحدٍ، ليسهل لها العمل متناغمة متعاضدة على الأذى والجرم.
- يد من رفض وضْع المخلوع في مكانه الطبيعي من السّجن الحقيقيّ.
- يد من ترك الحيزبون تتحرك داخل البلاد وخارجها، تخطط وتمول لقتل شعب مصر.
- يد من رفض أن يزيل عميل المخلوع، النائب العام، ليكون منخلاً يغربل به القضايا، يترك منها ما يشاء ويتهم من يشاء، ويضيع حقوق الناس بلا ضميرٍ ولا دين ولا حسّ، كأنّه من الحلاليف النجسة، مادة ومعنى.

- يد من حَاكم هؤلاء الكفرة الطغاة وكأنهم سرقوا قطعة من الأرض أو اعتدوا على رجل بالسَبّ أو الضرب!
- يد من ماطل وتواطئ في تسليم السلطة وترك بقايا النظام في أماكنها، بكل وزارة وكل مؤسسة، وعين حكومة عميلة لا قيمة لها، تشرف على إلهاء الشعب بإختلاق الأزمات، لا حَلها.
- يد من تواطئ مع قوى سياسية معينة، تسمح له بالبقاء في السلطة عن طريق صِياغة البرلمان، وتسهل له الهروب بجرائمه وبما كسب من ثروات طائلة، عن طريق ما أسموه "الخروج الآمن"! مقابل أن تصل هذه القوى إلى كراسي البرلمان.
- يدٌ العسكر، الخونة العملاء، صنّاع اللهو الخفيّ، وأصحاب المصلحة الأولى فيما يحدث اليوم، المسؤولون وحدهم عن قتل هؤلاء الذين لا ذنب لهم ولا جريرة.

ثم يقال أنّ هؤلاء المتظاهرين الغاضبين الحانقين على الداخلية كلهم من الفلول المتآمرة، التي لا تبغي لمصر أماناً ولا استقراراً!

عبث من العبث، وتضليل وإفتراء. نعم، هناك من عملاء الفلول من يحرّض ويستغل الفرصة، لكن هؤلاء ليسوا هم الشعب كله. ليسوا هم من يعرضون حياتهم لخطر الموت كل لحظة، ليسوا هم يعرضون أبصارهم للضياع، مع كل شبر يتقدمون فيه إلى مبنى الطغاة المتآمرين.

الفلول هم حرق ودمّر، لكنهم ليسوا كل من أحاط بمبنى الداخلية، وأراد أن يحاصرها، ليعرف قاطنيها من يحاصر من، ومن بيده القوة الحقيقية الباطشة.

فكيف بالله عليكم، لا نرى مصاباً واحداً من الفلول، بل كلهم من الشباب المتعلمين، أو من الرجال العاملين. لم نسمع إلا عن فلولياً أو اثنين، أو أربعة فلول قبُض عليهم، لا مصابين ولا مقتولين!

من أحاط بالداخلية، هم الشعب الغاضب الحانق. هم أصحاب الحق الذي ضَاع، والحياة التي فُقِدت، والأعين التي فُقِأت، والعِرض الذي هتك، والمال الذي سُلِب، وإن اختلط بهم من الفلول من تحين فرصة للحرق أو النهب والسلب.

الشعبُ ليس غافلاً عن أن الحَرق والسّلب والتخريب، لا يَخدِم مصلحة ولا يُوصل كلِمة ولا ينصِر قضية. لكنّ ماذا ترك العسكر، صانعي اللهو الخفي ومناصروه لهذا الشعب المسكين، يجعل صبره يمتد وسكوته يطول؟

الشعب المصريّ سيخرج عن بكرة أبيه، رغم تخلف القاعدين من أتباع عملاء "كامب سليمان"، وسيفرض رأيه، وسيضع حداً للمهزلة التي عشناها في السنة الماضية. المهزلة التي جعلتنا مضحكة للأمم، بدلاً من أن نصبح ملهماً لها.

إن كانت هذه الآلاف المؤلفة، المطالبة بحقها، هي من الفلول، فليكن شعب مصر كله إذن من الفلول**!**

ما الذى يمكن أن يُقدمه البرلمانيون؟ 06-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كانت الجلسة المُشينة التى عقدها المجلس البرلماني، أكبر عار على أحزابه الممثلة في أغلبية من الإخوان والسلفيين. فقد ظهر من الدقيقة الأولى عمالة رئيسه سعد الكتاتنى، الذي يتعامل مع النواب وكأنهم تلاميذ في مدرسة، ينادونه بسيادة الريس ويناديهم باسمهم الأول، كأنه ولي أمرهم! هي هي الديكتاتورية المزروعة في دم هؤلاء المترأسون. ثم إذا به يتجاهل الطلبات التي تقدم بها أعضاء من النواب بغرض نقل السلطة، واعنى بها السيناريو المدبر مسبقا مع عريانهم على أن يُضَحّوا بوزير الداخلية، لصرف النظر عن المجرم الحقيقي، مجلس العسكر.

من ناحية، العمالة تزكم الأنوف، فحزب الحرية والعدالة الإخوانيّ، تدفع اليوم ثمن صفقتها، وتدمر ثقة الناس بها، وتدفع بولاءها وولاء أتباعها لمن لا يستحق الولاء، العسكر والنظام الكافر الحالي. وهذه العمالة هي السمة الغالبة على تصورات وقرارات رئاسة البرلمان، ومطالب أعضاء ذلك الحزب. هذا الموقف، يأخذ بالإتجاه الإسلاميّ كله إلى الحضيض، وإلى فقد الثقة حتى في دين الله، الذي يربط البسطاء من الناس بينه وبين موقف هؤلاء المتآمرين.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا البرلمان، كما اعترف عدد من نوابه بالفعل، بل وظهر من ضعف ادائه، أنه لا قيمة له على الإطلاق، إذ لا صلاحية له على أية سلطة تنفيذية على الأرض، لا في سحب سلطة ولا في محاكمة مسؤول ولا حتى في محاسبته. وقد كان نتيجة ذلك أن انشغلت أجهزة البرلمان في إيجاد مخرجٍ قانوني لمحاسبة وزير الداخلية! بينما الناس يقتلون في الشوارع. هذا ما حذرنا منه من قبل. عَنجَهية الإخوان وإعتقادهم أنهم يحْكمون الشارع، وأنهم أغلبية تستطيع توجيه الشارع. وهذا التصور عمى عن حقيقة طبيعة الغالبية التي حصل عليها ذلك الحزب. فهي، كما ذكرنا، غالبية مشروطة، إن ساير الإخوان الشعب، فبها ونعمت، وإن خانوها، فلا كرامة لهم ولا ثقة بهم. فشل الإخوان في إدراك الفرق بين أعضاء جماعتهم الملتزمون بعمى التقليد، وبين أبناء الشارع الذي أعطاهم فرصة أن يعملوا بمقتضى دعواهم أنهم أصحاب دين، لا دنيا. من هنا فإنّ هذا البرلمان قد فشل في كسب ثقة الشعب الذي انتخبه، وسيؤدى هذا إلى إسقاط هذا البرلمان بلا شك، بعد أن تصل الثورة إلى غرضها.

لقد قَدّمت قيادات الإخوان، الثقة بالعَسكر، على الثقة بالله والثقة بالشعب. آثروا أن يعقدوا الصَفقة مع الخائنين، على أساس أنّهم من بيده الأمر كله، وهو ما ثبت خطؤه وعواره وخساسته. ثم لا يزالوا يحافظون إلى اليوم على صفقتهم، دون أن يفتح الله عليهم بالفهم وتقدير الأمور على حقيقتها.

البرلمان، في الوقت الحَاليّ، غيرُ قادرٍ على أن يُقدّم أيّ حلّ، أو أنْ يُشارِك على أي مُستوى فيما يَجرى على الأرض. والسّبب أنه قد وُلد سِفاحاً خِداجاً، فشَرعية الصّفقة مع العَسكر تجعل مولده سفاحاً، وسلبه صلاحياته

تجعله خِداجاً. وكيانٌ بهذه المواصفات، لا بقاء له ولا غرض. هذا خلاف الطريقة الإخوانية التي تَعتمد التآمُر والخيانة والصَفقات كوسيلة للوصول إلى الحكم، مما يَسلبها أي علاقة بالإسلام ومنهجه.

لقد وجهنا منذ اليوم الأول إلى ضرورة التريّث في موضوع الإشتراك في الإنتخابات البرلمانية، أو إنشاء أحزابٍ في ظل النظام الضبابيّ، ووافقنا على الإشتراك في الإستفتاء من حيث إنه لا علاقة له بتشريع، بل هو إبداء تَوجّه بنعمٍ أو لا. وبررنا ذلك وقتها بحدوث فجوة في النظام التشريعيّ القائم وقتها، تسمح بهذا القدر من أبداءالرأي، إذ ليس هذا من قبيل المشاركة إلا عند من تنطع في القول، وناظرنا في هذا القدر أبو مريم الجريتلي وأبو منذر الشنقيطى. ولم نتخذ أبداً موقفاً يساند برلماناً أو يوافق على إنشاء حزبٍ حتى تتضح الصورة. لكن العَسكر سرعان ما عد اليهم توازنهم، وفتتوا النصر الشعبيّ، إلى خطوات يهلك بها الثورة، التي أسميناها إنتفاضة، حسب ما ترتب عليها من نتائج على الأرض. وكشفنا في وقتٍ مبكرٍ صفقة "كامب سليمان". وهاجمنا بكل قوةٍ عمالة مشايخ السلفية، المتلونين والخائنين منهم، والمبتدعة الجاهلين منهم، الذين خرجوا اليوم ليستكملوا شواهد جهلهم بقول أن "القاتل والمقتول في النار"، ولم يعلم هؤلاء المغفلون أنّ أبناء مصر كانوا في مبارة كرة لا ساحة قتال، لكن ما تفعل في أهل البدعة وفي شياطينها**!**

البرلمان، لن يقدم حلا، لسببين رئيسين، أولهما أن الأغلبية الإخوانية فيه متواطئة مع العسكر، ونواب السلفية فيه متواطئة مع مشايخها، الموالين عقدياً للعسكر، الثاني أنه بمؤسسة بلا صلاحياتٍ أصلاً. وهما جناحا السقوط، الخيانة والضعف.

يجب أن يسقط هذا البرلمان. يجب أن يقوم أبناء الشعب، ومنهم المخلصون من منتسبى الجماعات، من زالت عن عينيه غمامة التقليد الأعمى لمشايخ السوء والبدعة كأعضاء تلك الجمعية الكرتوينة التي تضم عبد المقصود والحويني وحسان وبقية الشلة الفضائية، أو مشير الإخوان محمد بديع، وعصابته الممالئة للعسكر، فيقوموا بالتجمع الشعبيّ وإستمرار التظاهر لحين إسقاط مجلس العسكر، البديل لمبارك، والحامي له ولنظامه، و من ثم انتخاب برلمان جديد، لا يكون لمكتب الإرهاب الإخوانيّ محل فيه.

مشروعية بقاء جماعة الإخوان.. في ظل دولة الإسلام 06-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدولة في مصر الآن، من وجهة نظر الإخوان، هي دولة إسلامية 100%. فالشرع يكفى منه تطبيق المبادئ العامة الكلية، التي هي مفاهيم أكثر منها أي شئ آخر، كالحرية والعدل والمساواة. كما أن الإخوان اليوم في البرلمان، مسيطرون على أغلبية، إن لم تكن مطلقة، ولكنها مريحة، كافية لتمرير ما يريدون، وقمع المعارضة.، خاصة ومنهم رئيس المجلس الذي ظهر أنه يعمل بطريقة فتحى سرور، أو ناظر المدرسة الإبتدائية على أحسن تقدير.

إن وجود جماعة تحمل أهداف الإخوان، في ظل هذه الدولة الإسلامية الإخوانية، القائمة بالفعل، لم يعد له مبرراً على الإطلاق. فالدعوة إلى الإسلام كدين ودولة قد تحقق بالفعل. وقد قامت مؤسسة تشريعية هي البرلمان الممثل للشعب كله، لا لطائفة منه، بتوجيه مسار الدولة، وضمان مشروعيتها، والحرص على ثوابتها.

لكنّ وجود جماعة، خارج هذا الإطار التَشريعيّ، تكون وصية على هذه الأغلبية، توجهها وترشدها، أمر في غاية الخطورة، شرعاً ووضعاً. فالشرع لا يسمح بوجود حكومة مركزية موازية، إلا أن تكون مجلس شورى يجمع العلماء من الأمة، وهو، بهذا التوصيف، أبعد ما يكون من مكتب إرشاد الإخوان، إذ إن هؤلاء لا يزيدون عن عوام المسلمين كثيراً بالمقياس الشرعيّ. وهم لا يمثلون مجلساً شرعياً بأي مقياس في حقيقة الأمر. فيعود هذا الوضع إلى مجرد سيطرة مجموعة من العوام على مقدرات الدولة، وتوجيه سياساتها. وهي صورة أقرب ما تكون من الصورة السابقة للحزب الوطنىّ ومكتب سياساته، الذي استبدل اليوم بحزب الحرية والعدالة ومكتب الإرشاد الإخوانيّ. وهو أمر ممنوع عقلاً ووضعاً كذلك، إذ فيه تعدد الولاءات، وصناعة القرارات خارج الإطار التشريعيّ المُنتخب، بالصيغة الديموقراطية التي يتحاكم اليها هؤلاء. وفي هذا ما فيه من سقوط دعوى الديموقراطية قلباً وقالباً.

في ظل دولة الإسلام، تتغير الديناميكية الدعوية إلى شكل آخر من أشكالها. فيحرم أن تكون هناك كيانات جماعية تتحدث في سياسة أو تنتسب لها أحزاب. فإن في ذلك إضعافٌ للحكومة المركزية، وتوزيع الولاءات، وإتمام الصفقات، كما رأينا على أرض الواقع. ويبقى قيام جمعياتٍ خيرية، وأو دعوية مفتوحٌ أمام الجميع، على شكل جمعيات للحسبة أو للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومثل ذلك من أغراض.

الإشكال أنّ الجماعة، بطبيعة تركيبها الحاليّ الذي يقوم على تنظيم مواز للدولة، هي مناهضة للدولة القائمة، وهادمة لمشروعيتها، ومن ثم فإنّ وجود مثل هذه الجماعة، في ظلّ الظروف القائمة، أن يُفكّك مكتب الإرشاد، ومثله أي جماعة أخرى تعمل بنفس الأسلوب، وأن يعاد النظر في أسس قيام تجمعاتٍ، بحيث أن لا تنعكس تصرفاتها على القرارات العليا للدولة المسلمة.

هذا إن أخذنا بالتصور الإخوانيّ عن هويّة الدولة المصرية الآن، وعلى أساس المَذهب الديموقراطيّ الذي يدينون به. وهو أساسٌ وتصورٌ لا نوافقهما عليه. لكننا نحاكم هؤلاء إلى تصوراتهم ودينهم الذي ينشرونه بين الناس. فهم يفترضون أن الدولة إسلامية بالفعل، وأن المذهب الديموقراطيّ عامل وفاعلّ وناجِحٍ من ناحية، حين يتعلق الأمر بشرعيتهم البرلمانية، ثم هم يعتبرونها غير إسلامية، تحتاج إلى تنظيمات موازية وتوجيهات موازية، لا تعترف للبرلمان بقدرته وحده على تسيير شؤون البلاد، من ناحية أخرى، حين يتعلق الأمر بمشروعية وجودها كجماعة لها كوادرها ومكاتب سياساتها وميليشياتها، التي توجه الدولة وتدعو إلى إقامتها على أسس معينة نابعة من تصوراتها الخاصة.

والحق، أنه يجب تفكيك هذه الجماعة، وتحويلها إلى جمعية خيرية، إذ لا تصلح عقائدها وتصوراتها لأمرٍ بمعروف ولا نهيّ عن منكرٍ، ولا حسبة. كيف وهم يرون حل السياحة والعري على الشواطئ وبيع الخمور في الفنادق، والموسيقى "الهادفة!"، كموسيقى عمار الشريعى، والفن الهادف الذي يمثله محمود ياسين! ويرون تساوى المسلمين والنصارى في العقيدة وأن قبط مصر لا يقولون بالتثليث! وأن المرأة والقبطبي يحق أن تعقد لهما البيعة الكبرى! وكافة ما يجعلهم جماعة سياسية ليبرالية لا جماعة إسلامية. لكنها، والحق يقال، جماعة تستطيع تقديم خدمات خيرية عديدة، فلا يجب أن يكون لها كيانٌ يسمح بأكثر من ذلك بحالٍ من الأحوال.

ماذا يراد بمصر .. وماذا يراد لها؟ 07-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

شتانٌ بين ما يراد بمصر، وما يراد لها. اجتمعت قوى الشر كلها لتخطيط ما يراد بها، من فوضى وتخريبٍ وانهيار. واجتمعت قوى الخير كلها تريد لها التحرر والتقدم والعدالة، وبكلمة جامعة، الإسلام، كما أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم.

اللاعبون ضد مصير مصر، وضد شعبها وضد مصالحها، هم نفسهم من تلاعب ببلادنا منذ ستين عاماً، العَسكر، لا غيرهم. ونحن إذ نحصر ذلك الخراب والتخريب في العسكر، فإننا نذكّر أن مبارك والعادليّ وطواقمَهما من العَسكر لا يزالا، هم والطنطاوى وعَنان وشلة المجرمين من حولهم، يدٌ واحدة على مصر.

هؤلاء القتلة السفاحون، الذين باعوا البلاد، ونهبوا ثرواتها وسَجَنوا شرفاءها، هم من لا يزال يتآمر على أمنها واستقرارها وحريتها وثورتها، ما بين أولئك القابعين في منتدى طرة والمستشفى الدوليّ، وما بين القابعين في وزارة الدفاع، على مائدة مجلس العسكر.

التآمر مستمر، تحت شعار، نحن أو الفوضى. الذي أطلقه المخلوع عشية خلعه. والتي لا نزال نشاهد مصداقها كلّ يومٍ، وعلى كل ساحة، في كل أنحاء مصر، بعمل منه وعصابته، وبتفويضٍ من العسكر، ودعم الداخلية.

لكن قد يقال، وما هي مصلحة العسكر في نشر الفوضى والفساد والدمار، إلا تشويه صورته؟ والحق أنّ هذه الفوضى هي الأمثل لمجرمي العسكر، إذ تطيل أمد سيطرتهم على الحكم، وتخيف البسطاء من الناس من أن يطالب بتركهم للسلطة، وتمكنهم من صَرف انتباه الناس عن موضع الدستور، والرئاسة، فيمرّروا ما يريدون دون حرج، ولو ظاهرٍ. ثم، قبل هذا كله، هم يدينون بالولاء للمخلوع، فلابد أن يفعلوا ما بالوسع لإنقاذه من أية تطوراتٍ قد يأتي بها من هم من غير المتواطئين معهم في البرلمان، ولو أحرقت مصر بكاملها.

أما عن هذه الأزمة الحالية التي يقال إنها نشبت بين العسكر وبين الأمريكان، فتفسيرها أنّ أمريكا، قد وجدت بالفعل حلفاءها الجدد في الإخوان، ولم يعد الموالون للمخلوع، من عسكر أو غيرهم، يقدم أية مصلحة لسياساتهم، بل من المصلحة أن يظهروا أنهم داعمين للحرية والديموقراطية ومؤسساتها. كما أنّ العسكر يريد أن يثبت للإدارة الأمريكية أنهم لا يزالون هم من يدير دفة الأمور في مصر. فهى أزمة مفتعلة أولاً وأخيراً.

وإلى جانب العسكر، تقف القوى المُتواطئة، التي رفعت علم الإستسلام، منذ اللحظة الأولى، وهي القوة التي تدخل تحت جناح جماعة الإخوان، ممثلاً في مكتب إرشادها.

وهذه القوى، قد تبنت سياسة مهادنة النظم طوال تاريخها الحديث، بعد الخمسينيات على الأقل. وما كان ابتلاؤها طوال هذه الفترة إلا امتداداً لما حدث من خروجها على مقتضى اتفاقها مع عبد الناصر، فشرّد بهم يومها، ثم أصبحت عادة من حكم من بعده، أن يضرب الإخوان، يخيف بهم غيرهم، لا أكثر ولا أقل، لا لمقاومة منهم لأي حكم على الأرض.

والظاهر أنهم اعتقدوا أن عدم مطاوعة العسكر، كان هو سبب محنتهم مع عبد الناصر، لا أنه ابتلاء من الله سبحانه، فاستكانوا وانبطحوا بالكامل، حين لوّح لهم عمر اسماعيل، أن هذه فرصتكم التي لن تتكرر، ثم ما كان ما كان من صفقة "كامب سليمان".

كل هؤلاء أرادوا بمصر شراً مَاحقاً، وضرراً مُردياً، إما مباشرة كما أراد بها العسكر، أو تهاوناً وتواطئا كما أراد بها الإخوان، مهما حاول المتواطئون أن يزينوا فعلهم وأن ينسبوا أنفسهم إلى الحكمة والتريث والتثبت. وقد رأينا تريث الإخوان وحكمتهم على مدى ستة عقودٍ فشلوا فيها فشلاً تاماً في أن يقتلعوا الطغاة، ثم اقتلعت الثورة رأس الحية في ثمانية عشر يوماً، ثم إذا بهم يقولون "نحن اليوم في البرلمان، فلا داعي للثورة بعد" وهم يعلمون أنه برلمان صوريّ لا قيمة له على وجه الإطلاق واليقين، لكنها الصفقة، لعن الله من أبرمها.

أمّا ما يراد لمصر من خيرٍ وعَدل، فهو تصوّر ومنهج وعقيدة، يتبنّاها من تمسّك بكلام الله سبحانه، ورأى أنّ النصر لا يكون بغير ثمنه، وأن ما غير الأمور في مصر لم يكن برلماناً، بل رجالاً وثورة، وأن الصفقة مع الشيطان لن تُدخل أطرافها الجنة. وأنّ الله لم ولن يصلح عمل المفسدين، وأن ما بُنى على الباطل فهو باطل، وأنّ الله مَوْلى الذين آمنوا، وأن الكافرين الفاسقين أعداء الدين لا مولى لهم، وأنّ الثقة بالله عُنصر النصر ومفتاح الأمان، لا الثقة بالناس ولا بالأمريكان، وأنّ الحكمة في إتباع الشّرع لا التبرى والخجل منه والإستِخفاء به، وأن السّياسة لا تَحكُم الشَرع، بل الشَرع يَحكُمُها ويوجّهها.

هذاغيضٌ من فيض ما يؤمن به من أراد بمصر خيراً. ولا طريق إلى الخير والأمان إلا بهذا الطريق، لا بغيره. وهؤلاء الخيّرون الصَامدون المُجاهدون، منتشرين في ربوع مصر، أكثرهم لا ينتمى لجماعة، ولم تلوّثه حزبية. فهم مادةُ الحركة الإسلامية الوليدة، التي ستتمخّض عنها هذه الأحداث الجارية في مصر.

يراد بنا أن نتحير ونتساءل

أتراني، وقد طويت حياتي في مِراسٍ، لم أبلغ اليوم رُشدى

لكننا مصر تردّد، دائماً وأبداً

إننى حرة كسرت قيودى رغم أنف العدا قطّعت قَيـــدى

<u>البرلمان.. والبرلمانية المتخاذلة 08-02-2012</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المحور الأساسيّ الذي ستدور حوله رحى السياسة المصرية في المستقبل القريب، هو ما تَرسمه لها السياسة الإخوانية والتصور الإخوانيّ، الذي أصبح، فجأة وبدون مقدمات، ظهيراً للعسكر، وداعماً للنظام، بما فيه الداخلية وأجهزة الأمن، بعد أن شرّدوا بهم، واعتقلوهم وأهانوهم سنين عدداً، لكن، قاتل الله المنصب، ذاعت كلّ هذه الأفعال، وضاع معها حق الشهداء، وضاعت معها حقوق الشعب كله، بعد أن تمت صفقة هؤلاء مع العَسكر، والتي شواهدها أكثر من أن تكون محل تساؤلٍ أو تمحيص.

السياسة الإخوانية، تقوم على أساس أنّ الهوية الإسلامية للدولة المصرية تنحصر في حقيقة أنّ الأغلبية مُسلمة، لكنها لا تتعدى إلى حق التشريع، الذي تُرك مَشاعاً بين كافة المَذاهب والطَوائف، والمَصادر والمَرجِعيات. كذلك في محاولة فرض الرؤية الإخوانية، بكل ما فيها من سلبيات عديدة، على السياسة المصرية، في كافة مجالات التطبيق، سواءً الإقتصادية أو الإجتماعية أو الإعلامية. وبإختصار **"أخونة"** النظام المصريّ.

وفي سبيل هذا الهدف، الذي تحقق منه معظمه، في حسابات المكسب والخسارة الإخوانية، يفعل الإخوان ما يتبدى لهم لإكمال هذه المسيرة، دون مراعاة لشرع ولا وضع ولا حقٍ لقتيلٍ ولا دية لمصاب، ولا كرامة لمواطن. بل هم يخطّطون للحفاظ على الداخلية قائمة، وهم يعلمون أنه لن يتم تطهيرها، ولا إعادة هيكلتها كما يقال. وهم يسارعون بطلب التصويت على قرار السماح للداخلية بقتل الثوار، قبل أن يصدروا قراراً بشأن ما حدث من مجازر في نوفمبر وديسمبر، وفي يناير مؤخراً. بل لم يتقدم أحد منهم بطلب إقالة النائب العام العميل، لضمان نزاهة النيابة وكفاية أدلتها.

إن هؤلاء قد فقدوالقدرة على الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وإنه من المعلوم في علم الأصول، وفي منطق العقل الراشد، أنّ النظر مآلات الأقوال والأفعال، تتساوى في أهميتها مع إعتبار مقاصدها ونياتها. إي إنه لا يكفى أن نصحح عملا بصحة نية فاعله، قبل أن ننظر في مآل قوله وما يؤدى اليه، فمآله جزء لا يتجزأ من صحته أو بطلانه. وانظر يا رعاك الله، إلى قول هؤلاء السلفيين المرضى بداء الحرفية في الفهم، مآل ما يتقولون به على سنة الحبيب المصطفى، إمام العدل وقاهر الطغاة والجبارين، حيث قد أل اليه تأويلهم بما لا يفهمون من سنته أن وقفوا في صفّ قتلة الداخلية، وطغاة العسكر**!** أولئك الذين قتلوا وسرقوا ونهبوا وسحلوا، وحكموا بحكم الجاهلية، عنوة وكفاحاً، ليس إلا لأنهم جالسون على كرسى الحكم. أرأيت، يا رعاك الله، بعد ما يفعلون عن دين الله. والأمرّ أنهم ينسبونه لدين الله سبحانه**!** لا والله إن دين الله وسنة رسوله منهم براء. هذا الذي يفعلون لا يليق ولا بدين البوذية، بل إن البوذية قد وقفت لطُغاتها مؤخراً كما حدث في ميدان تيانانمن عام 1989.

هذان الفريقان، هما ما ابتلانا الله به، بعد أن ظننا أن عصر الطغاة قد ولى وأدبر. فريقٌ امتهن سياسة الخِداع والتّلاعب والتآمر والصفقات، وحسبوا أنهم يَخدعون الله سبحانه "وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون"البقرة. وفريقٌ ذهب مذهب الصوفية، وإن ادّعوا السّلفية، حين أسلموا عقولهم لمَشايخ، ممن ابتدع قولاً أدى إلى نصرة القتلة والمجرمين والطغاة، دون سندٍ من شرعٍ أو أثَارة من عَقل. ولو افترضنا أنّ هؤلاء الطّغاة الكافرين بشرع الله، فسقة عاصون، فهل يعنى هذا تأييدهم والدفاع عنه؟ في أي دينٍ هذا؟ خاصة دين الإسلام، الذى أعلى الكرامة والعزة، ورفض العبودية والذلة والخنوع.

الكارثة الكبرى التي حدثت في سياق إضاعة الثورة وإحباطها، والتي خَطّط لها العسكر، واستخدم فيها الداخلية وأمن الدولة كأداة للسيطرة، هي هذا البرلمان الذى يُستَخدم كأداةٍ لتطويع الشعب الثائر، وتخديره، بصورة برلمانية لا حقيقة لها. البرلمان لا قوة له ولا فاعلية، ولا صَلاحية، وهذا أمرٌ معروف مُعترَفٌ به. ثمّ إنّ هؤلاء النواب، لا يتحدثون عن هذا الشَلل الذي وُلد البرلمان مصاباً به. بل هم فرحون بحضور وزير الداخلية، ويردّدون أنها المرة الأولى التي يمثل فيها وزير داخلية أمام البرلمان منذ عقوداً عديدة**!** وكأن هذا هو منتهى أمل النواب الكرام. ما شاء الله عليكم وعلى مكاسبكم**!**

والله، إنه لمن دواعى العار أن يكون نواب العلمانية من الكتلة المصرية وغيرها، هم من أنطقهم الله بالحق، وغيبه عن أولئك الذين يدعون الإسلام، ويتحدثون باسمه، ويخدعون الشعب بشعاره. العلمانيون يقفون موقفاً مشرفاً، ويعتصمون لحفظ حقوق الأبرياء، بينما الكتاتني الإخوانيّ يمنعهم من الدخول للمجلس يعتصموا فيه**!** أي عارٍ عليهم هذا، وأنت ترى الواحد منهم إما يتزين بلحية أكثر من تسعة بوصات، ثم إذا به يتحدث فيقطر كلامه غثاءً من نوع نصرة الداخلية والولاء للعسكر، أو تجده حليقاً نظيفاً قد لمّع وجهه من شدة حكّ الموسى عليه، ثم يتحدث بنفس الحديث، لا يستحى أن يطلق علي نفسه إسلاميّ**!**

لكن لله جنود لا يزالون، لا تأخذهم في الله لومة لائم، لا يضرّهم من رماهم بالشدة أو القسوة أو التطرف، من منتسبى التيار الإسلاميّ، منهم المهزومين داخلياً، ومنهم من لا تزال بصمة الإخوان مطبوعة عليهم منذ أن انتموا إلى هذا التيار البدعى يوماً. ففتش عن ماضى أحدهم، تعرف لماذا يتفوه بما يتفوه.

إن هؤلاء النواب، من الإخوان والسلفيين، هم الأخطر على الدولة المصرية، وعلى كرامة مواطنيها، وعلى دينها الصحيح، إذ هم الآن أدوات القمع الخفية التي يستخدمها العسكرى لضمان استمراره في السيطرة من وراء الستار، وللحفاظ على الدولة البوليسية التى عانت منها مصر عقوداً، وما على النواب من هذا كله، فهم بالفعل أعضاء في البرلمان، و"خليهم يتسلوا"**!**

هذا قلمي .. على ما فيه من عوج وأمت! 08-02-2012

وصلنى أن عدد من الإخوة الذين أتشرف بإطلاعهم على ما أدوّن، على ضيق باعى وقلة متاعى، قد ساءهم حدة قلمة وقسوة اسلوبي وعنف تعبيراتى، رغم إعجابهم بمحتواه وتقديرهم لمضمونه. بل وصرح أحدهم ممن أثق فيه، أنّ هذا الأسلوب العنيف، على صحة محتواه، إلا أنه يمنع عددا من الناس أن يستفيد مما قد يكون فيه من نفعٍ أو علم.

وقد أحزننى ذلك كل الحزن، خاصة من أولئك الذين لم يتحدثوا بهذا إلي شخصياً، رغم معرفتنا الوثيقة، ولكن داروا يُصرّحون بهذا بين الناس، مما اعتبرته نقضاً لعرى الصداقة، لا لأن النقد يؤذينـ لا والله، بل لأن الرجل يعرفنى أكثر مما يعرف الأخ أخاه، وكان من الأوفق والأقوم أن يناقشنى فيما يراه مخلاً من وجهة نظره، بدلا من أن يسعى بين الناس بهذا من خلف ظهرى.

لكن، على كل حال، عودة إلى هذا القلم العنيف، الذى صاحبنى عنفه وقسوته عقوداً عدة، منذ أن بدأت في صناعة الإنشاء في بداية السبعينيات.

اود أن أشير أولاً، أن الأسلوب قطعة من نفس الكاتب، وجزء من شخصيته. وهو لا يقدر على تغييره أو تبديله، وإلا صار ليس هو من يكتب، وخرج عن حيز الشخصية إلى حيز الإفتعال والتصَنّع. ومن ثم تضعف الفكرة وتنحل عرى الموضوع.

ثم إننى أرى، ولعلى على خطإٍ في هذا، أنّ الساحة الإسلامية قد ماجت بالنقد الهادئ، الذي يصل إلى حد التعتيم على المثالب والخطايا والبدع. ويتم هذا باسم الرأفة والبعد عن التعرض للشخص، بل للموضوع، وما إلى ذلك مما ألفناه على مدى أعمارنا.

لكن انظر حولك، يا أيها اللائم اللاحى. ماذا ترى نتيجة هذا التهاون في البيان، والتقصير في الإشارة بالبنان؟ ترى خلطاً عند الشباب، بل وعند الشيوخ، بين الحابل والنابل، وبين الصالح والطالح. ترى نقصاً حاداً في تحقيق المناط، ومن ثم إلقاء اللوم على المَلوم، وفي هذا ما فيه من الإنتقاص من قصد المولى سبحانه في طلبه لنا "لتبيننه للناس". هذا الأسلوب، الذي يدور حول صاحب الخطأ ولا يعينه، رغم أنه يفعله علنا، ويدعو له، ويشيعه بين الناس، كما تفعل قيادات الإخوان في قراراتهم الخَرِفة، ومشايخ السلفية، في فتاواهم المنحرفة، هو أسلوبٌ أعتقد جزماً بأن فيه لمحة من خيانة لله ورسوله.

إن وصف العميل، في موضع عمالته، بأنه عميل، خاصة وعمالته صفة ملازمة له، لا حرج فيه. إنما الحرج في القدح فيما لا علاقة له بموضوع الإنحراف، كأن يتناول القادح أهل الرجل وعرضه، كما يفعل ساسة الغرب، أو صفوية الشرق. وهكذا في سائر ما يظهر جلياً من أفعال الخيانة والتنازل والخذلان.

لقد آليت على النفس، منذ أن بدأت أحداث الثورة المصرية تتكشف عن خيانات وصفقات وعمالة، هبطت بالتيار الإسلاميّ كله إلى الحضيض، وأضعفته أمام العلمانيين ممن لا خلق لهم ولا خلاق، آليت أن أعمل على هدم هذه الرموز التي تصدّرت هذا السُّقوط، بكل ما آتاني الله من قوة بيان، على ضعفه. آليت أن أكشِف انحرافِهم لا تلميحاً، بل تصريحاً، لا مرة، بل في كل مرة يصيبون فيها دين الله بأذى. وقد أدركت أن هذا العمل لن يعجب الكثيرين، ولن يرضى عنه الكثيرون، لكننى أدركت كذلك أنه سدّ لثغرة يجب أن يقف عليها من قدر على المواجهة، ورغب عن الشهرة الزائفة، والجماهيرية الخادعة. فإني والله لا أبغى سمعة ولا أطلب أتباعاً، إلا أن يَظهر وجه الحق من وجه الباطل، وأن يتميز الخبيث من الطيب، فرداً فرداً، على التفصيل لا الإجمال.

والعجب أن بعض من يَنسُب نفسه إلى البحث الإسلاميّ ، يقول أن حديثى متشائماً! ولا أدرى ما صلة التشاؤم والتفاؤل بالحديث عن الواقع ومعطياته ووقائعه وحقائقه؟ كيف يتحدث من ينسب نفسه لعلم وبحث، عن التفاؤل والتشاؤم، وكأننا نتحدث في ضرب الرّمل أو قراءة الفنجان! هناك وقائع وأقوال ثبتت عن هؤلاء الذين نتحدث عنهم، فما هذا التحديث عن تفاؤل وتشاؤم؟ سبحان الله العظيم.

وكما ذكرت، فإن هذا التوجه لن يجلب عليّ إلا النقد ممن يرى خلاف ذلك من منهجٍ للنقد. ولكننى قدرت أنه يجب أن يكون هناك من يقوم بهذا الدور البغيض، دور الإشارة بالبنان إلى صاحب البدعة والعمالة والخيانة. فقمت به وأمرى إلى الله.

وقد أديت دوراً في السنة الأخيرة، التي تحوّلت فيها من كاتب في الأصول والعقيدة، إلى كاتب سياسيّ شديد الوطأة عنيف القلم. وهو، والله الذي لا إله إلا هو، دورٌ لم يكن يوماً قريباً إلى قلبى، لأنه يطعن في فؤادى قبل أن أطعن بقلمي فيمن خان وخسر.

وإني قد قدّرت أننى قد بيّنت، في هذا المجال، كل ما يمكن قوله، وأعدتُه مرة ومرات، من شَتّى الزوايا ومُختلف وجهات النظر. ولم يعد لدي ما أقول في الإخوان، وشخصيات الإخوان، وعمالة الإخوان، أو في مشايخ السلفية الفضائية، وبدعة الإرجائية، اسماً اسماً، حتى صَحّ فيهم وفيّ القول "الضَرب في الميّت حرام". وعاد الحديث في هؤلاء ممقوتاً ممجوجاً مكروراً. ومن ثم، فقد قدرت أن السياسة قد أخذت منى أفضل وقتى وأثمن جهدى في السنة الأخيرة كلها. ولم يعد لديّ ما يقال فيها بعد.

هي العودة إذن إلى حديث العقيدة والفرق والإختلاف، وشرح الأصول وتحقيق مناطات الفروع، حسب ما يهيّ لنا الله سبحانه.

ونحن بصدد

فإن كنت قد قدمت في الفترة السالفة لما يمكن أن يحمل فائدة لأحدٍ، فبفضل الله وحده، وإن كنت قد جاوزت صواباً، أو تعديت على حقٍ، فما كانت النية متوجهة إلى ذلك يعلم الله.

تعليقٌ على حَاشية .. الشيخ الجليل عبد المجيد الشاذلى 11-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في تعليق لشيخنا الفاضل العلامة عبد المجيد الشاذليّ، على موقعه، دوّنها حاشية على "مقدمة كتاب المقومات للأستاذ سيد قطب بقلم شقيقه الأستاذ محمد قطب"، http://alshazly.org، قال، أطال الله عمره

" مناط التحاكم لا يتحقق فى حالة الاستضعاف أو عدم القدرة على إقامة شرع الله إلا بإرادة التحاكم والرضا والمتابعة, فمن كان كارها ومنكرا فلا يمكن أن يوصف بالتحاكم ولذلك كتبنا فى الرد على أهل الغلو عن لجوء الناس إلى التَحاكم لرد اعتداء أو لاستيفاء حق مع عدم الرضا والمتابعة وتحقق شرط الكره والإكراه أن هذا ليس تحاكما إلى شرع غير شرع الله .

التكيف الشرعى لا يتكون إلا بفعل محسوس وقصد مقارن فالقصد له دور كبير فى تحقيق التكيف الشرعى والمناط الشرعى لأى وصف من الأوصاف. فالذى يشارك فى الحياة السياسية لإقامة شرع الله لا يعتبر كما يقولون منغمسا فى الكفر لتحقيق مصلحة بل هو أبعد الناس عن الكفر, وقد أخذ وضع المواجهة ولم ينسحب من الساحة ويولى أعداء الدين ظهره ويخلى لهم الساحة بانسحابه وانعزاله وتقوقعه لإبعاد الدين عن كل مجالات الحياة"

وقد أرَدنا أن نعرض فهمنا لما أتي به الشيخ الجليل، إعانة منا على زيادة الإيضاح، في موضعٍ يتحتم فيه الإيضاح، لما نحن فيه اليوم من ضروب العَمى وغيابات التخبط، وتجرءاً منا على ما دوّن الشيخ، عشماً في سماحته، وعلماً بحبه لقولة الحق، كماعرفناه في الأربعين عاماً السالفة.

وما أريد أن أسارع بإيضاحه هنا أن ما قرره الشيخ هنا صحيح، ولكنه ليس على إطلاقه، كما سنبين.

المشاركة في الحياة العامة، ومن أشكالها الحياة السياسية، وإن كان لهذه الأخيرة وضعها الخاص كما سنبين، في ظل حكم كفريّ، تقع على مستويين، وتكون لغرضين مختلفين. أما المستويان، فهما الفرد والجماعة، وأما الغرضان، فهما جلب المصلحة أو درأ الفسدة، وليس حكمهما واحداً كما يُظن لأول وهلة، فيتكون لنا هنا أربعة أوجه محتملة للمسألة، سنعالجها على كلّ شق منها.

أما عن الفرد، فإنه من الثابت أنه إذا تعرض لمفسدة في نفسه أو عياله أو ماله، فهو مأذون له، بل مأجور، على دفعها، ومحاولة التصدى لها، سواء وقعت في ظل حُكمٍ كافرٍ أو إسلامي، ومثاله ما في حق المقيمين في بلاد الغرب النصراني، من اللجوء لمحاكم المشركين إن اعتدى عليهم أحدٌ في مال أو نفس أو عرض، لدرء مفسدة العدوان.

أما عن الجماعة، فالأمر كذلك، فإن وقع سوء على جماعة المسلمين، في دولة تَحكُم بغير ما أنزل الله، وجب أن تتقدم هذه الجماعة إلى محاكم النظام، ولو كانت قوانينها كافرة، عن طريق ممثل لها كمحامٍ عنها، في كلّ الدرجات القضائية إلى أن تأتي بحقها وتدرأ عنها مفسدة ضياعه.

ثم، في الشق الآخر، وهو الفرد، إن أراد أن يجلب مصلحة لنفسه، أو عياله، فإنه هنا يجب التفرقة بين المَصلحة المشروعة والمصلحة الممنوعة، وإن أباحتها تلك القوانين الكفرية. فما أباحه الشرع، فلا جناح على من يطلبه ويسعى له، ولو في ظلّ نظام الكفر، إذ إن الإكراه هنا متحققٌ، ولابد للناس من أن يحصلوا على ما يقيم حياتهم، وإن كانت مما لا يرضاه الشرع، ولو أباحته الوضع، حرم أن يسعى له المسلم، إلا في حالات الضرورة، التي لها أحكامها.

ومثل ذلك في الجماعة، إذ يمكن أن تسعى من خلال نفس النظام الكفري، إلى أن تأتي بما يصلحها عن طريق السعي بالقضاء والضغوط الشعبية.

وهو ما يعضده توجه الشيخ الجليل الشاذليّ حين تحدث في الفقرة الأولى عن الإكراه وحكم المكره.

فإذا ذهبنا لننظر في الحياة السياسية والمشاركة فيها، وجدنا أن بينها وبين الحياة العامة، خصوصٌ وعموم. فمن ناحية، تشترك مع الحياة العامة، وإحتياجاتها، في أنها تجلب مصالحاً، وتدرأُ مفاسداً على العموم، لكن لها خصوصية أنها تضع أفراداً بعينهم، داخل التركيبة السياسية الكفرية، لجلب هذه المصالح، أو درأ تلك المفاسد. وهو ما يجعل الأمر شائكاً، وما يجعل النظر فيه يتناول الواجب والمحرم، لا من قِبَلِ المصلحة والمفسدة لا غير، بل من باب العقيدة وإيمان الفرد المشارك.

من ناحيةٍ، يمكن أن يقال أن النائب البرلمانيّ، إنما هو فردٌّ معنويٌ يمثل عددا من المسلمين، يدخل في البرلمان بقصد درء المفسدة، وجلب المصلحة، فهو في ذلك كالفرد العادي في تعامله مع النظام الكفريّ.

لكن هذا معارضٌ بعدة أمور، منها أن:

- الفرد المشارك، لا يزال يخضع لحكم الواجب والحرام، ويجب عليه مراعاته، عقدياً، ولا يغنى عنه أنه ممثلاً لجماعة "وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا"مريم 95، ولهذا يجب الإحتراز من المُشاركة في تقنين الكُفريات، وإباحة المُحرّمات، بالتواطئ عليها، في مجلسٍ مغلوبٍ على أمره.
- أنّ فعل الكفر، لا يَحلّ بالقصد والنية، إلا في حالة التقيّة (غير الرافضية)، والتي يُشترطُ لها الضرر الحال الغالب، وهو مدار كتاب بن تيمية "اقتضاء الصراط المستقيم"، وكتاب "الإيمان" حيث يقول رحمه الله "من قال أو فعل ما هو كفرٌ، كفر بذلك، وإن لم يقصد أن يكون كافراً، فإنه لا يقصد أحدٌ الكفر إلا ما شاء الله". إقتضاء الصراط المستقيم، فإنه رغم صَحة ما قرر الشيخ الشاذليّ من أنّ "التكيّف الشرعى لا يتكون إلا بفعل محسوس وقصد مقارن" إلا أنّ ذلك مقيدٌ، فالفعل المحسوس

متوفّر الشروط في الدخول في تحليل الحرام وتحريم الحلال تشريعاً، في هذه المجالس، أما القصد، فهو مُضطربٌ بين جلب المصالح ودرأ المفاسد، أو بين الهوى الشخصيّ، أو بين الرضا والمتابعة، ولا يعلمه إلا الله، كما أنه يكون أكثر ظهوراً إن كان لدرء مفسدة واضحة، ولا يكون مرعياً بالتساوى لجلب المصالح، إذ درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح كما هو معلوم. ومن هنا فإن القصد في هذه الأمور لا يجب أن يكون "له دور كبير فى تحقيق التكيّف الشرعى" كما ذكر الشيخ، في هذا المقام بالذات، لكنه صحيحٌ على إطلاقه فيما يتعلق بالأعمال غير الكفرية، كما في الأحوال الأربعة لصحة أو بطلان العمل مع القصد، التي أوضحها الشاطبيّ في الموافقات. وإنما يكون هذا التداخل في النِيّة والتشويش في القصد هو الذي يدرأ التكفير العَينيّ، لا أن يُحلّ الفعل إبتداءاً. وهو ما كان عليه قولنا، وقول الشيخ حفظه الله من قبل، من تحريم المشاركة السياسية في مجالس الكفر، وهو محصلة ما بينه سيد قطب رحمه الله، لكن مع درأ الحدّ بالشبهة، التي هي تَميّع القصد، وعدم تحرير مناط الكفر. وهذا الذي قلنا هو مقتضى منهج السَلف في عدم الدخول في الأعمال التشريعية التكفيرية، مع الحِفاظ على مَظاهرِ الحياة العامة مَكفولة قدر الطاقة. وقد أوضح الشيخ الشاذلي هذا المعنى من قبل في الفرق بين التشريع والتطبيق، وبنى عليه فتوى التحريم السابقة، كما فعلنا نحن في نفس الأمر، وهو ما لم نتراجع عنه، لإيماننا بصحته مطلقاً. وهذا الذي استشهدنا به أصولٌ ثابتات لا يصح العدول عنها بحالٍ.

- وإن كانت النقطة السابقة قد حَسمت الأمر في هذا القول، إلا إنه كذلك يمكن أن يقال أن المصلحة العامة، يجب أن تكون متحققة الوقوع، أو غالبة على الظن، وكذلك درأ المفسدة، في حالة الإشتراك، وهو ليس الحال كما رأينا في العقود السابقة. بل هؤلاء المشاركون يكوراً ديموقراكياً، وأداة طيّعة ولعبة في يد السُلطة الكافرة، وهو ما يُؤجل تحقيق الخُروج على الكفر حقيقة، إذ يميت الحاجة اليه ظاهراً، ويجعل الركون إلى الظلم مبرراً، ومن هنا لا يمكن أن نصف الحَذِرُ في هذا الإشتراك بأنه " ينسحب من الساحة ويولى أعداء الدين ظهره ويخلى لهم الساحة بانسحابه وانعزاله وتقوقعه لإبعاد الدين عن كل مجالات الحياة"، بل إنه يتعامل مع الواقع من منظورٍ عقديّ خَالصٍ، ويترك الأتون مُؤجّجاً تحت كَراسي الطُغاة.

لكن، لا ريب أن المناط الحاليّ، الذي لم يتشكل فيه الواقع التشريعيّ من قبل هو مناطٌ صالح لأقوال الشيخ عبد المجيد، إذ إلى يومنا هذا، لم يتحقق تكوين برلمانٍ إبتداءاً، بله أن يكون كُفرياً عِلمانياً. ومن هنا فقد رأينا المشاركة الحالية في الإنتخاب، من باب المُعاونة على منع أن يكون البرلمان علمانياً، وردّ الصائل العلمانيّ، وإن شَكَكنا في هذا الأمر على أرض الواقع، لما نرى من عزم مَجلس العسكر من ناحية، ومن تَخاذل من إئتمنهم الشعب على دينه من نوابٍ، من ناحية أخرىن ولم نتخذ مذهب من حسم الأمر سلفاً كالشنقيطيّ وغيره، وأفتى فيما لا يزال في علم الغيب مطوياً.

وقد انتهجت فيما أبديت فيه الرأي سابقاً منهج إنتظار ما يقع من حوادث، قبل أن أعمم قولاً أو أنتصر لرأئ قد تثبت الأيام خطأه، كما ذكرت في تكوين الأحزاب.

أما الإنسحاب من الساحة، وإخلاؤها للعدو، والتقوقع، فهو أمر مربوط بالمناط، فإن كانت الساحةٌ كفرية كفر تشريع، فإن إخلائها واجبٌ على المسلم، وهناك ساحة الدعوة مفتوحة، وساحة الجمعيات الأهلية مفتوحة، وغيرها مما يقوم مقامها، أما عن التقوقع، فكذلك، وإن كان التقوقع شراً على كل حال، إذ لا يثمر إلا غلواً أو انهزاماً. لكن ساحة الخروج والمقاومة الشعبية الجماهيرية لا تزال مفتوحة للمخلصين من أهل هذا الدين.
فإن سأل سائلٌ: فما العمل إن انتهت لعبة الإنتخابات، وحاز "إسلاميون" على الأغلبية، هل يجعل ذلك المجالس التشريعية والمشاركة السياسية حلالا؟ قلنا، يتوقف الأمر على الشكل التشريعيّ الذي سيخرج به الدستور، ويرسم الدور التشريعيّ للبرلمان،فإن استطاعت هذه الأغلبية "المستأنسة" أن تفرض دستوراً يُرجع الحاكمية إلى الله، ويُعطى الهَيئة التشريعية حقها في الحكم، فبها ونعمت، وإن خَرج الدستور على هوى العسكر، علمانيّ كفريّ، وجبت استقالة هذا البرلمان، والنزول إلى الشوارع مرة أخرى. وهو ما لا نراه واقعاً بناءاً على تصريحات الإستضعاف، ومظاهر الخُنوع والتسليم، بل والإصرار على أن تكون الحكومة "توافقية" (شركية)، وأن يكون الرئيس علمانياً، كما صرحت بذلك مراراً مصادر الإخوان، أغلبية البرلمان.

ولا أحسب أن الشيخ الجليل الشاذليّ قد تَراجع عما قال مُسبقاً، كما يحسب كثيرٌممن سألوا، رغم أن التراجع إن ظهر الحق في خلاف ما ذهبنا اليه ليس بعيبٍ على الإطلاق، بل هو فضلٌ وعَدل، لكنّى أحسب كذلك أن نَصْرَ ما كانت عليه الإخوان من قبل، ليس فَضلاً ولا عَدلاً، بل هو خلافُ القواعد الشرعية الراسية، والمناهج السُنّية المُتبعة.

والله وليّ التوفيق.

مُشكلتنا مع البَرلمان المصريّ .. وأغلبيته! 12-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليس بيننا وبين أحدٌ في ذلك الكيان البَرلمانيّ عَداءٌ شخصيّ، أو صراعٌ على إرثٍ أو متاعٍ، أو نزاعٌ على أرضٍ أو نَسب. إنما أمرنا وأمره مثل ما بين المسلم والمسلم، فيما يجب عليه من أمرٌ بمعروفٍ ونهى عن منكر، بالقول واللسان.

مشكلتنا مع هذا البرلمان، ليست مع حوائط المبنى ودهاليزه، بل مع نُوابه وممثلى الشعب، الذين إختارهم ليمثلوه في الكِيان التشريعيّ المِصريّ، يكونون ضميره وصوته، ويسيرون في الطريق التشريعي الذي ارتضوه.

مشكلتنا مع هذا البرلمان هي إنّه لا يقوم بهذا الدور الذي انتخبه الناس ليقوم به نيابة عنهم. فبغَضّ النظر عن شرعية الشكل البرلمانيّ ذاته، إذ كما ذكرنا من قبل، هي آلية قد تصح وقد تُستبدل في ظِل دولة "لا إله إلا الله"، نجد أن هذا الكيان اليوم، وبعد عدة أسابيع فقط من انتخابه، يثبت ما كنا نحذّر منه، أنه مولودٌ خِداجٌ، مقلّم الأظفار، مَهيض الجناح، مُجرد صوتٍ وصداه، ولسانٌ بلا شِفاه، جسدٌ بلا أعصاب، وكفّ بلا أنامل.

لقد عَرف نُوابه، من قبل أن ينتخبهم الناس أي دورٍ هم قد تعاقَدوا عليه، مع المَجلس الحَاكم، تبعاً لما أسموه الإعلان الدستوريّ، ذلك الذي توافقوا عليه بديلاً للقرآن. فقد رَسم مجلس الخونة العسكريّ خيوطهم بدقة ومهارة، ليكونَ هذا المَجلس المنتخب "بشَفافية"، معدوم السُلطات، لا يمكن أن ينجز إلا ما يسمح له به مجلس الخونة. وهي صفقة ارتضتها قيادات حزب الإخوان، الذي له شعبية أكبر بين الناس، أن تكون الإنتخابات نزيهة، تضمن لهم الوصول إلى البرلمان، على أن يتركوا الرئاسة والدستور، لإختيار مجلس الخونة العسكري، وأن يقبلوا بدورٍ صوريّ في الحياة التشريعية، والتضحية باليد العليا على السلطة التنفيذية، مقابل الوصول للمقاعد.

ويجب هنا أن نفرّق بين نواب الإخوان، وبين نواب السلفيين. فالإخوان قد عقدوا صفقة البرلمان مع العسكر، أما السلفيون فقد استفادوا من الشفافية التي سادت الإنتخابات، بعد أن تأكد مجلس العسكر أنه أحكم الخطام حول أعناق النواب، وترك لهم مساحة ضئيلة في التحرك، وإلا جذب الخطام، وسحب اللجام.
وعرف العَسكر سلفاً أنّ السلفيين مستأنسون بطبيعة الحال، إذ هم يؤمنون بطاعة الحاكم، فاسقاً كان أو كافراً، وقد كانت علاقتهم بأمن الدولة من قبل ليست سراً، بل افتخر بها مُقدَمهُم، محمد حسان، في تسجيل حديثٍ له، بَيّن فيه كيف كانت صلته بضباط أمن الدولة منذ أيام الجامعة، ثم كيف أنّ أمن الدولة هم أحبابه وإخوانه، إلى يومنا هذا، وأنهم يعرفون مصالح الناس وطُرق السياسة ما يدعونا إلى اتّبَاعهم والثقة فيهم.
ولهذا تجدنا في نقد البرلمان ونوابه، لا نعير كبير إهتمامٍ بالسلفيين، إذ ليس لهم دورٌ، لا في الطحين ولا في الثور!

هذا الوضع، قد أنشأ لنا هذا الكيان التشريعي، المستقل صورة، التابع حقيقة لمجلس العسكر. وقد ظهر هذا في أول تجربة لصدامٍ بين نوابه وبين الحكومة، بعد مذبحة بور سعيد، حيث تنادى النواب بكلمات كبيرة، لم تتمخض إلا عن موقفٍ ذليلٍ مهينٍ، حيث طلبوا سحب الثقة بالحكومة، ثم بالوزير، ثم هيكلة الوزارة، فلم يعر أحدٌ من الحكومة سمعاً لهذا التصايح الفارغ. بل انتهى الأمر إلى لجنة، تتبعها لجنة، تتلوها لجنة! كالمعهود في كافة برلمانات الحكم الديكتاتوري.

أهذا ما أعطى الشعب نوابه الأصوات ليحققوه؟ لقد عرف هؤلاء ما سيكون عليه أمرهم من ضَعفٍ وعَجز قبل أن يُنتخبوا، لكنهم سايروا هذه المَسرحية الهزلية الهزيلة، إلى مداها. فماذا يمكن أن يكون مبرر هذا التصرف؟

- قد يقال في تبرير ذلك إنهم قايسوا المصالح والفاسد، فرأوا أنّ المصلحة في أن يسايروا العسكر، ليسيطروا على مقاعد البرلمان، ثم يكون بعدها ما يكون، وهي المصلحة كما يرونها في مقابل المفسدة التي هي المُواجهة التي لا يعرف أحداً نتيجة لها. وهذا قول الموافقين من الأتباع في غالب الأمر.
- وقد يقال إنهم ينتهجون سياسة نَشأت عن عقيدة راسخة، هي أصلاً لا تقبل مواجهة مهما دلّ الدليل على موقعهم منها. وأن هذه السياسة تؤثر السلامة لأعضاء الجماعة، وقياداتها بصِفة خاصة، وتسعى لأن يكونوا في موقعِ قيادة، أي قيادة، استشرفوا لها عقوداً، قبل أن تهتم بأي عاملٍ آخر.

ولننظر في إحتمال كُلٍ من التفسيرين، فإن الكلام لا يُحمَل هكذا على عَواهنه إلا بنظرٍ وتحليلٍ واستقصاء.

أما عن التفسير الأول، فإنه يخضع لإعتبارين، أن يكون إجتهادهم صحيح أو باطل، فإن كان صحيحاً، وجب أن يكون على سُنة رسول الله، وإن كان باطلاً، فإما أن يكون الخطأ بقصد أو بغير قصد. فإن كان بغير قصدٍ، رجع إلى الإجتهاد الخاطئ، وأن كان بقصد، انتقل بنا إلى القول الثاني.

من ناحية صِحة الإجتهاد بقياس المصالح والمفاسد، فإعتبار هذه المصالح والفاسد يقوم على أسسٍ مُتعارفٍ عليه بين أهل الأصول، لا تخضع لهوى الناظر، وتقرير الأفراد. هو أن تكون المَصلحة حقيقية لا متوهمة، حالية لا آجلة، لا تعارض نصاً، كلية عامة لا تختص بفريقٍ دون فريق، وأن تربو في نتائجها على المفسدة المتوقعة بديلاً عنها.

يرى البصير أنّ الوضع الذي آل اليه البرلمان، وضعٌ مُزرٍ مُهين، يجعل وجوده كعدمِه. والعجب ممن يقول، لازال الوقت مبكراً للحكم عليه! إن الأمر لا يتغير مع الوقت في هذا الشأن إلا للأسوأ. إذ إنّ ما حدث هو تماما ما كان مبارك ونظامه يفعلون، بل وكافة الديكتاتوريات العربية، أن يُصوّروا برلمانات بلا صَلاحيات، يتلاعبون بها على جيتار الديموقراطية، أصواتٌ من أموات! وما هذه البرلمانات إلا لإضفاء الشرعية على النظام القائم لا أمكثر ولا أقل. فهل يتعدى هذا البرلمان ما وصفنا؟ إن السبب الأساس فيما فعل العسكر من إجراء هذه الإنتخابات، وعَقْد هذه الصفقة مع الإخوان، أن يتهيأ لهم مجلس تشريعيّ يُصبغُ الشّرعية على

وجودهم كله، وكأنّ خارطة الطريق التي رسمها المجلس العسكري هي ما يريد الشعب. خَارطة طريقٍ تصل بهم إلى مَجلس نوابٍ لا صلاحية له، وحكومة معينة من قبلهم، حتى يتم إنتخاب رئيس علمانيّ كما اشترطوا، وتقييد صلاحياته في الدستور، وتوثيق دورهم في السُلطة والسّيادة والإستقلالية عن الدولة، لحِماية الديموقراطية!

هذا في مُقابل المَصلحة التي افترضوها، وهي دَرء مَفسدةِ المُواجهة. وسبحان الله، لقد جاءت بهم المُواجَهة إلى الصّدارة منذ شُهور قليلة لا ينبغى للذاكرة أن تتخَطّاها! لقد كانت المُواجهة هي المَصلحة الحقيقية، التي إعتبرتها الإخوان والسّلفيون قبل 28 يناير 2011، مفسدة لا قبل للناس بها. إذن هذه المَصلحة هي مصلحةٌ متوهمة، غير حَقيقية على الإطلاق. المُواجهة هي الأسلوب الوحيد الذي يأتي بالنَتائج، كما رأينا، بأعْيُننا، لا ما أخْبرنا به النّاس. وهي لا تكون إلا بتدفّقِ الشّعب بلا تَراجُعِ فصيلٍ أو تَخلّفِ جَماعة.

ثم، إنّ ما يَجنيه العَسكر نتيجة هذا التوّجّه، واقعٌ حالٌ، يَجنى ثماره اليوم، لا غدا. العَسكر يجنى ثِمار اصْطناع هذا المجلس الأبتر في إكمال خَارطة طّريقه، وفي تثبيت أركان فَساده وكفره. فأين ما يقال عن الإنتظار وإفساح الوقت؟ وكيف يكون هذا متلائماً مع شروط المصلحة المناسب إعتبارها أو المفسدة المناسب إلغاؤها، من أن تكون آنية حقيقية عامة؟

ثم إن الطَرَف الذي استفاد هم الإخوان، لا غَيرهم، وجَماعتهم لا غيرها. إذ قد شَرحنا أنّ الأمّة لم تَكسِب من هذا التوجّه شيئاً، إلا خطرٌ وشيك قائمٌ حالٌ، دائمُ الأثر، هو تدوين دستورٍ علمانيّ، ينصّ على مادة مائِعة لا علاقة لها بتطبيق الشّريعة، بل قد صرّح كبراؤهم بهذا، وهو ما ينقلنا إلى الصّفة الأخيرة في أوصاف المَصلحة المعتبرة، وهى أن لا تُعارضُ نصّاً.

الأمر الذي يجب أن ينتبه له المُتحدثون في هذا الشَأن، أنّ النصّ يمنع من المُشاركة في هذه الهيئة أصلاً، لقيامها على أساسٌ علمانيّ، رغم ما يموّه به أصحاب المصلحة في هذا البرلمان من أنّ أعضاءه مسلمون. فدين الأفراد لا علاقة له بما تعاقدوا عليه من أن يكون التشريع "توافقيٌّ". ولا يعترض أحدٌ بأن التوافق هنا توافقٌ سياسيّ، بل هو توافقٌ عقديّ بحت، لأمرين، **أولهما** أنّ الدين والسياسة لا ينفصلان في الإسلام، فلا معنى لهذا الإحتجاج أصلاً، **وثانيهما**، أنّ حقيقته الشراكة بين شرائع الإسلام، التي يكفر المسلم بالتحاكم لغيرها، وبين عقيدة العلمانية التي تُملى الإحتكام إلى ما عدا شرع الإسلام. التوافق إذن هو شركٌ بين نظامين، وخلطٌ بين عقيدتين، الإسلام والعلمانية. ولا يعنينا من يقول أن العلمانية لا تتعارض مع الإسلام، أو أن العلمانيّ يمكن أن يكون مسلماً، وأنه لا يصح تكفير من ينطق بالشهادتين من المؤمنين بالعلمانية، فإن هذا خبلٌ وبدعة وخروج عن أصول التوحيد، ومداراة للباطل ونشر للإلحاد. فالله سبحانه يقول "إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ"يوسف 40، "وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ " المائدة 49، "أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ" المائدة 50، وتوحيد العبادة يقوم على منتهى الطاعة والتسليم لمن خَلَق

وأمَر "أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ"الأعراف 54، بينما العلمانية ترى أن الدين ليس له دخل في معايش الناس وأحوال إجتماعهم، وأن التشريع لله ولغيره. هذه هي حقيقة اللادينية العلمانية، دون فلسفات وترهات، وهذا هو مدار الخلاف بين الإسلام والعمانية اللادينية. فالنصّ إذن يَحرّم - تحريم كفر - أن يتفق جمعٌ من المسلمين على مثل هذا "التوافق" الشركيّ، وأن يتخذوه مرجعية لهيئات تشريعهم. هذا هو مقتضى الإسلام الذي عرفناه بقلوبنا قبل أن تدركه عقولنا. وهذا هو مضكون الشهادتين التي تلفظ بهما نبض قلوبنا قبل أن يتحرك بهما لساننا، مهما تمحّك المُبطلون، وتصايح المُتآمرون، وبدّل المتأولون.

يحملنا هذا التحليل، المبنيّ على حقائق الشرع ودقائق الأصول، أن نلجأ إذن إلى السبب الثاني، وهو أنّ الآخذين بهذا التوجه، ينتهجون سياسة نَشأت عن عقيدة راسخة، هي أصلاً لا تقبل مواجهة مهما دلّ الدليل على موقعهم منها. وأن هذه السياسة تؤثر السلامة لأعضاء الجماعة، وقياداتها بصِفة خاصة، وتسعى لأن يكونوا في موقعِ قيادة، أي قيادة، استشرفوا له عقوداً، قبل أن تهتم بأي عاملٍ آخر.

والدليلُ علي ذلك يقينيّ مشحون بالأسى والحسرة. فالإخوان، إلى جانب عقيدتهم الإرجائية المشوبة بالصوفية الأشعرية، ترضى بذلك الخَلط العَقدي، ولا ترى فيه مجاوزة أو مجازفة. وليس هذا تقريرٌ جزافيّ، بل هو مدوّن في عمدة فكرهم "دعاة لا قضاة"، وعلى المتحدث في هذا الأمر أن يرهق نفسه برهة، ليقرأ ما ذهبوا اليه من إيغالٍ في الإرجاء، بل أشرفوا، فيما ساقوه من أدلة، على أن يستتاب مُستدلُهم، كما قال إمام محدثي الأمة في عصرنا أحمد شاكر، وأخاه علامة الأمة محمود شاكر.

ثم يحملنا على هذا التفسير كلّ ما تردّد عن كُبرائهم، مما لم نضَعه في أفواههم، بل خرج منها تطوّعاً، عن مقام الشريعة في منظومة التشريع الدستورى كما يَرونه، ثم ما سال منهم من تصريحات بشأن التفصيلات التي تؤكد هذا الوضع التشريعيّ، في أمور السياحة والإلزام التشريعيّ، ووضع المرأة ووضع الأقليات، بل وصل إلى عقيدة الأقليات التي أنكر رئيس حزبهم أنها عقية تثليثٍ، رغم أنّ هم أنفسهم لا يقولون هذا عن أنفسهم! مما جعلهم أقرب كثيراً إلى دين الليبرالية منهم إلى دين الإسلام.

ولله درّ سيد قطب رحمه الله في تفسيره لآية الإسراء 73، مما ينطبق على ما يفعل هؤلاء مطابقة السنن الكونية للأحداث، يقول رحمه الله" هذه المحاولات التي عصم الله منها رسوله هي محاولات أصحاب السلطان مع أصحاب الدعوات دائما محاولة إغرائهم لينحرفوا ولو قليلا عن استقامة الدعوة وصلابتها ويرضوا بالحلول الوسط التي يغزونهم بها في مقابل مغانم كثيرة ومن حملة الدعوات من يفتن بهذا عن دعوته لأنه يرى الأمر هينا فأصحاب السلطان لا يطلبون إليه أن يترك دعوته كلية إنما هم يطلبون تعديلات طفيفة ليلتقي الطرفان في منتصف الطريق وقد يدخل الشيطان على حامل الدعوة من هذه الثغرة فيتصور أن خير الدعوة في كسب أصحاب السلطان إليها ولو بالتنازل عن جانب منها ولكن الانحراف الطفيف في أول الطريق ينتهي إلى الانحراف الكامل في نهاية الطريق"ج4، ص2245، طبعة 8 دار الشروق. إن استسلام الإخوان لمُحاولات العَسكر لا تعدوا ما حَذّر الله سبحانه منه نبيه صلى الله عليه وسلم،

وإن فعلها من فعلها باسم المصلحة، فإن المصلحة هي ما قرره الله سبحانه، أنْ التَزِموا بخطة الله سبحانه، لا بخطة طريق العسكر.

وقد كانت ممارسات الإخوان خلال العقود السابقة كلها، مبنية على النفعية واهتبال الفرصة والبراجماتية المغرقة في المادية، دون الإعتناء بأي دليل شرعيّ، على أي مستوى من المستويات، إلا ما كان من قول أحد مُفتيهم يوماً، وأحسبه عبد الرحمن البر، الذي أفتى في عام 2010 بأن عدم المشاركة في الإنتخابات "تولى يوم الزحف"، بينما أمسك عن الإفتاء إبّان الثورة بأن الإعراض عنها هو عين "التولى يوم الزحف" حقيقة لا كناية، بل أفتوا بأنهم لا يؤيدون الخروج على مبارك، بل أنّ ما قدّمه عمر سليمان من مقترحاتٍ قبيل "تخلي" مبارك، جيد ورائع! وبالطبع كان هذا بداية صفقة "كامب سليمان" التي تمت بعدهذا الحديث بعدة أيام، وهو ما تملّص منه خيرت الشاطر في يونيو 2011 بأن "أرجع جلوس الإخوان مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية السابق إلي أنه ليس من باب القناعة بالنظام ولكن للوصول لأهداف في مصلحة الوطن" الدستور. هذه هي مصلحة الوطن التي وقع عليها هؤلاء مع المجلس العسكريّ، هذا البرلمان العَليل الكَليل، ثم الوقوف في وجه أي محاولة للإنتفاض ضد جسد الفساد، بل وحمايته بمليشياتٍ تلعَب دور الأمن المركزي!

هذا ما نأخذ على البرلمان الحاليّ، شرعاً وعقلاً. ضعفٌ وعجز. تسليمٌ واستسلام. تنازلٌ وتراجع. قد عرفوا ما أتوا من قبل أن يأتيهم، وأصابوا أنفسهم وبلادهم بهذا الوباء عن قصدٍ وعَمد، لا غفلة أو نسياناً أو إكراهاً.

هذا ما لم يتعاقد عليه الشعب حين انتخب ممثليه في تلك الهيئة. لا كمسلمين يسعون إلى تطبيق أحكام الشريعة حقيقة لا تلاعباً، ولا كمواطنين يَسعون إلى قطع دابر الفساد العسكريّ، الذي أطاحوا برأسه، ثم بقي جَسده يعمل بعد أن أنبت تسعة عشر رأساً.

لهذا فَقَدَ هؤلاء شَرعيتهم، وفقدوا ثقة الشعب في وقت قياسيّ، لم يسبقهم اليه حتى مجلس فتحى سرور، بعد أن ظهر سعد الكتاتني، فتحى سرور 2012 "المُعَدّل".

أنقذونا من سعد الكتاتني ..! 13-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى إن كان نصيب مصر وشعبها أن نعيش في ديكتاتوريات متتالية، سواء في سدة الحكم، أو في أيّ سدة أخرى لها طبيعة سيادية، تفرض نفسها على من حولها.

لا أريد أن أوغل في التحليل النفسيّ لشعوبنا العربية في هذا المقال، لكن، لا شك أن هناك جرثومة ديكتاتورية، تكمن في نفوس الغالب الأعمّ من الناس، وتبدأ الحراك في عقولهم وتطبع تصرفاتهم ما أن يجلس أحدهم على كرسيّ مسؤول، فيتحول بقدرةِ قادرٍ إلى كرسيّ سائلٍ، يعلو على من حوله، كأنه يقدم لهم فضلاً من فضله، لا يؤدى لهم واجباً عليه.

وسعد الكتاتني خير مثال اليوم على ذلك.

لسبب ما يذكرني الرجل بفتحى سرور، قلباً وقالباً، شكلاً وموضوعاً. ولسببٍ ما لا استسيغه كما لم استسغ سلفه، قلباً وقالباً، شكلاً وموضوعاً.

أما قالباً وشكلاً، منذ أن وضع النواب هذا الرجل كرئيس للمجلس، تحوّل إلى ديكتاتورٍ متعالٍ، يحدث النواب كوليّ أمرهم، أو كأنه ناظر مدرسة المشاغبين، يلومُهم ويوجّهّهم، ويقوّم ما أعوجّ من حديثهم وتصرفاتهم. بنفس أسلوب الديكتاتورية المقيتة الذميمة، التي تركب كل "مسؤول". تجده يرفع صوته بالأمر والنهي، والتوجيه والإرشاد، منادياً النواب، بأسمائهم الأولى "يلّا يا على" "إتكلم يا عثمان" "فينك يا فتحى"! وكأنما هم يجلسون على قهوة الحيّ، يتندرون ويسمرون.

الرجل نسى أنه هو مجرد نائبٍ مثلهم، وأن منصبه ليس إلا منصباً إدارياً، لا أكثر ولا أقل. ألم يرَ كيف يُحدّث رئيس البرلمان أعضاءه، في برلمانات الديموقراطيات التي اتخذوها مثالا لهم؟ لا يمكن، بأي حالٍ من الأحوال، أن ينادى الرئيس أحد النواب باسمه الأول، بهذا الشكل المُزْرىّ، الذي يعكس قلة احترام، وإزدراءٍ وتعالٍ لا مبرر له، لا بفضل عِلم، ولا رُتبة. إنما هي جرثومة الديكتاتورية تنفش ريش هذا الرجل، فتجعله طاووساً مغروراً، بدلا من أن يكون متعاوناً متواضعاً.

يحسب هذا الرجل، أن الرئاسة تعنى التعالى والتكبر والزجر، وهي والله لا تعنى إلا التواضع والتعقل والصبر. أن يحكم الجلسة شئ وأن تخاطب النواب بهذا الأسلوب المُتعَجْرف شئ آخر.

ولكن، والحق يُقال، إن أكثر الخطأ في هذا يقع على عاتق النواب أنفسهم، إذ ينادون الرجل ب"سعادة الريس"، "ومعالى الريس" ومثل هذه الألقاب التي تعكس نفسياتٍ ضعيفة مريضة مستعبدة، تعوّدت الخضوع للتجبر والخنوع أمام السلطة، والتخلي عن الحق. كيف بالله عليكم نثقُ في نواب يتخلون هم حقهم، أن يأتوا للشعب بحقه؟

أما قلباً وموضوعاً، فالرجل قد اتضح في عدة مراتٍ أنّه :"يُمرّر" استجواباتٍ، و"يركن" طلبات، حسب ما يترائى له، مما يتمشى مع النهج الإخوانيّ في مصالحة الحكومة والمجلس العسكريّ، ما استطاع لذلك سبيلاً. وتراه يترك باب الحديث مفتوحا لمدة أطول لمن يسير على هذا الخطّ، وينفعل و"يبرطَم" محذراً لمن يتحدث ضد هذا النهج. وقد رأينا ذلك الخطّ عدة مرات متكررة، فيالصدام الذي حدث مع نوابٌ مستقلون. بل رأينا تلك العجيبة التي فعلها هذا الرجل في موضوع آذان ممدوح إسماعيل. غضب لغير الله، واحتقن وجهه، وأرغى وأزبد، وراح يقاطع الرجل في آذانه، لا لشئ إلا ليثبت أنّه "توافقيّ" ليس بإسلاميّ، وأن المجلس لا دين له، بل كلّ حسب دينه، فمن أراد الصلاة فليخرج متستراً متلصصاً، دون أن ينبه إخوانه إلى وقت الصلاة. ولست أقول بوجوب الآذان داخل القاعة ذاتها، لكن من الواجب أن يكون نظام الجلسات في مجلسٍ يدعى الإسلام، أن تكون مناسبة لأوقات الصلاة، فتقف أعماله وقتاً ليتيح للناس الصلاة، وليحفز من لا يصلى أن يصلى. لكن هذا الرجل، غضب غضباً شديداً، وراح يصيح أنه لم يأذن بالصلاة، رغم أنه قبل ذلك أصرّ على رفع كلمة "دولة الكفر" التي قالها أحد نواب السلفيين، من محاضر الجلسة! ألا يدل هذان العملان على إتجاه معينٍ في إدارة هذا المجلس؟ وأتركها لتقدير من عقل.

إن إتجاه الإخوان العام، الذي يسوده الإستسلام للسلطة القائمة، يتمثل في طاعتهم المطلقة لهذه النظم، ولا ننسى أنّ من كان معتقلاً منهم، أبر أن يخرج من محبسه، وبقي داخله، إلى أن أطلقته السلطات، كما فعل الكتاتني والشاطر. وقد أبرز الإخوان هذا الفعل على أنه بطولة ووطنية! إلا إن الناظر في حقيقته، يرى أنّ هؤلاء قد حبست نفوسهم قبل أن تحبس أجسادهم، وخشوا عواقب عصيان نظام مبارك، الذي كان هو النظام وقتها، رغم أن الشعب كله قد خرج عليه، إلا الإخوان، الذين راحوا يفاوضون عمر سليمان بعدها.

إن الإخوان، ومنهم سعد الكتاتني، لم يصلوا إلى كراسي البرلمان إلا بعد أن وقعوا صفقة مع العسكر، كما يعلم الشعب المصريّ كافة اليوم، إلا من أعماه التعصب، وألجَمَهُ التقليد. وفي سبيل الوفاء بهذه الصفقة، لن يدخر هؤلاء وسعاً أن يفعلوا كلّ شئ، وأعنى بكلِ شئٍ كلّ شئ. ولو كان أن ينتخبوا علمانيا لرئاسة الجمهورية، أو أن يوقعوا على دستوراً يكفل للعسكر دولة داخل الدولة، بل فوقها، أو يكونوا مجرد صورة مجلس، بلا حقيقية صلاحياتٍ.

إن خيانة العسكر للشعب المصري، هي أمر لا جدال فيه، لكن المؤلم، أن يضع هؤلاء الذين صدّعونا برسائل البنا رحمه الله، ثم خرجوا عليها جملة وتفصيلاً، وصدعونا بالتضحيات والآلام التي عانوها في سبيل الوصول إلى حكم الإسلام، ثم تركوه للعلمانيين.

والأمر أن العلمانيين اليوم هم أقوى من يقف في وجه العسكر، بكل شجاعة ووضوح، كعبد الحليم قنديل، وإبراهام عيسى، وعمرو حمزاوى، حتى أنّ الناس أصبحت تسمع لهم، وأصبحت أسهمهم في إرتفاع، واسهم الإسلام والإسلاميين في إنخفاض، بسبب هذا الموقف الذي لن يمحوه الله من سجلاته، ولن ينساه التاريخ من ذاكرته، ولن تغفره لهم الأجيال القادمة.

سعد الكتاتنيّ هو يد الإخوان العابثة داخل البرلمان، المتواطئة مع العسكر، الخائنة للمسلمين، مهما حاول إيهام العامة والبسطاء بغير ذلك، فهو نصير أمريكا، ومعين العسكر، ومؤيد حكومة النظام، وخصيم المسلمين.

اللهم خلصنا من سعد الكتاتنيّ .. آمين

تخوين الإخوان .. حَقيقةٌ أم إفتراء؟ 15-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أصبح الإخوان "المسلمون" اليوم في المركز من دائرة الضوء، محلياً وعالمياً، لا في مصر فقط، بل في أنحاء العالم العربيّ المسلم كله، خاصة دول الثورات، كتونس واليمن. وهو أمرٌ كان قادة الإخوان يحلمون به طوال العقود السَبعة الماضية، منذ الخمسينيات من القرن الماضى.

لكن، الوصول إلى الحلم الذي يراود النفس أمرٌ، وتحقيق أهداف ذلك الحلم أمرٌ آخر.

أود أن أشير أولاً إلى إننى أتحدث عن الإخوان اليوم، وصاعداً، على أنهم الحكام المُتصدّرون للمَشهد السياسيّ، ومن ثمّ، المسؤولون عن صحة التوجه وصواب القرارات، رغم أنّ القاصى والداني يعلم أنهم صورة يختفى وراءها المجلس العسكريّ، حتى يوم الناس هذا. وهم، إذ تحملوا عبئ هذه المسؤلية، يجب أن يتحملوا ما يأتي معها من مساءلة ونقد وجَرح، فليس لهم عند الله ولا عند الناس دالة خاصة، تجعلهم أعلى من ذلك النقد أو المساءلة أو الجرح.

التساؤلات التي تَطرحُ نفسها في هذا الصّدد عديدة متشعبة. هل عمل الإخوان، في سنوات القَهر والعَناء، في الإتجاه الصّحيح لتحقيق الحلم؟ هل كان الهَدف واضِحاً خلال هذه الفترة كلها، للقيادة وللأفراد؟ هل تحقق الحُلم، أخيراً، بسبب منهم أو من عملهم؟ ومن ثم، هل توافقت تصريحاتهم وتصرفاتهم مع ما ينتظره منهم ناخبوهم؟

أحسب أن الإجابة على هذه التساؤلات، يمكن أن تعطى ردّاً على التساؤل الرئيس الذي طَرحناه في عنوان المقال، تخوين الإخوان .. حقيقة هو أم إفتراء؟

ويجب أنْ نقرر هنا أنّ الأساس الذي يَجب أن يبنى عليه الباحث في أمر الإخوان، والذي يَضمن أن يكون تحليله دقيقاً، أقرب إلى واقع الحال منه إلى أمنيات الخيال، هو أن يتعامل مع هذه الجماعة على أنها جماعة سياسية وطنية، يدين أعضاؤها بدين الإسلام، ويتخذونه مرجعية فردية، لا جماعية. وتدين الجماعة ذاتها بالليبرالية المعتدلة، والتوافقية بين الأديان والمذاهب، على مبدأ "أن الدين لله الوطن للجميع".

ورغم أن كتابات المؤسّس الأول، حسن البنا رحمه الله، تُعارض هذا التوجّه، بشكلٍ قد يكون كاملاً، إلا إن إخوان اليوم قد انحرفوا 180 درجة عن تعليمات مرشدهم الأول، بل إن مرشدَهم الحاليّ يُفتى بخلاف ما قاله مرشدهم الأول تماما، فيما يتعلق بالتأثير الأمريكي وخطط الحركة على أساس من التوافق مع الغرب، وإن ادّعوا غير ذلك، فالأمر ليس بدعواهم، بل بتصريحاتهم وأفعالهم ومواقفهم. وأن يدعى مدعٍ أنهم قد تربوا على أفكارٍ معينة في فصائل الإخوان، فهذا ليس بحجة على تصرفات قادتهم السياسية، إذ ليست هذه الحالة المُفردة التي نرى فيها إختلاف التربية النظرية عن التوجه العام السياسيّ لجماعة من الجماعات

السياسية، سواءً في الإسلام، أو في غيره من الأيديولوجيات، شيوعية أو ليبرالية، أو ما عَداهما. فطبيعة الجَماعة السياسية واحدة في كل أشكالها، أنها تفصل بين النظريّ والتطبيقيّ، بين التعاليم والتعليمات. التعاليم هي تلك المجموعة من المثاليات التي يصلح أن يعيش بها الأتباع، أما التعليمات، فهي التوجيهات العملية التي يتبعها القادة في توجيه دفة الجماعة ككل، وشتان ما بين المصدرين، وما أبعد مرجعية كل منهما عن الآخرى. فمرجعية التعاليم هي دائماً الحَق والعدل والمساواة، ولو في جماعة ماو تسى تونج، أو جماعة تشالز مانسون، لكنّ التعليمات مرجعيتها صالح التنظيم، وقيادته، ورغبة قيادته في البقاء والسيطرة، كأي مجموعة تحكم قطاعاً من البشر. ثم تبرّر هذا بالسياسة والحِكمة وغير ذلك مما يُناسب ظروف كلّ جماعة وبيئتها. لكن دائماً مواقف الأتباع، ورؤيتهم الأحادية الجانب، وقلة المعرفة بأحداث التاريخ وعِبَره ورؤيتهم للتعاليم على أنها مطابقة للتعليمات، بتأويلٍ أو بآخر، تُغبّش على الصورة، وتترك المَجال مفتوحاً أمام القيادات للتلاعب بالحركة وإخراجها عن مسارها.

وإذا نظرنا إلى عمل الإخوان في العقود السابقة، وجدناه يقوم على فكرة واحدة، ليس لثورة فيها نصيب، لا من قريبٍ ولا من بعيد. إذ إن منهجهم كان، ولا يزال، يعتمد على العمل "من داخل" أية منظومة حاكمة، مهما كانت ملتها، ومن داخل النظام لا من خارجه. وهذا يتفق مع نظرتهم لقضية التشريع ومكانتها في بناء التوحيد، إذ قرروا أن التشريع بغير ما أنزل الله ذنبٌ كالتدخين سواء بسواء، لا علاقة له بكفر. وقد قرر هؤلاء هذا التصور بعد أن استقر في أذهانهم الصورة العملية التي سيتبنونها في العملية السياسية خلال الخمسة عقود السابقة، فالتوا بالنصوص وأنزلوها هذه المنازل التي تدعم توجهاتهم العملية.

الثورة إذن لم تكن خيار الإخوان أبداً. حتى حين تحرّكت مراكبها دونهم في 25 يناير، أعلنوا أنها مُدانة، وأنه يَجب أن نُعطى النظام الفرصة، من خلال التفاوض مع عمر سليمان. ثم بعد أن انتصرت إرادة الناس على تراجعهم، قلبوا الصورة، للتعامل مع السلطة الجديدة، عَسكر الطنطاوى وعنان، وصارت السلطة العسكرية الجديدة هي الجديرة بالإتباع. فسياسة هؤلاء ثابتة لا تتغير. عدم الثورة، وعدم الخُروج على أية سلطة قائمة.

وقد رأينا أنّ الثورة قد حدثت على الرغم منهم، بل قاوموها كما قاومها العسكر، بل رَفَضَ المَسجونون مِنهم أن يَخرجوا عن "النظام" الذي سجنهم، بترك زنزاناتهم، حتى سَمَح لهم "النّظام الجَديد" بذلك، فهم أتباع النظام، أيّا كان.

ولأنّ ما يَطرَحه الإخوان من تعاليم هو ما انتخبتهم الجُموع الشَعبية على أساسِه، صار السُؤال أنْ "كيف نفهم تصريحاتكم وقراراتكم وتصرفاتكم في ضوء هذه التعاليم"؟ كيف يمكن تعليل الرّضا بالإنتظام في مَجلس لا قيمة له، ولا صلاحياتٍ بالمرة، وبأن يُترك مجلس العسكر في السلطة الكاملة، وهو ما لا يمكن إنكاره بالمَرة، بل هاهم يَتراجعون عن تكوين حكومة إنتقالية بعد أن وبّخهم الطَنطاوى وعَنان في مقابلة مع رئيس مجلسهم، وبعد أن تراجع عن سحب الثقة في الحكومة أو حتى في وزير الداخلية، والبقية تأتي.

ماذا يقول هذا المجلس، بأغلبيته عن كتابة الدستور القَادم، وعن سلطات رئيس الجمهورية؟ وكيف يمكن أن تبرَّرَ تصريحات قيادات الإخوان، بإنتخاب رئيسٍ علمانيّ، أو أنهم لن يطبقوا الشريعة، بل يؤيدون تطبيق مبادئ الحرّية والعدل لا الأحكام الشرعية، يقولونها صَراحة، ويبيّنون تفاصيلها من خِلال خُططَهم في مَجال الفنون، والسّياحة، والحُدود، من منطلق أنهم "توافقيون"، يعلم الله وحده ما يعنى هذا إلا أن يكون معنى الشرك في التحاكم وحق التشريع بعينه!

القاعدة النظرية التي تقوم عليها تحركات الإخوان حالياً، تحكمها آراءٌ وأهواء، دون أحكام شرعية فقهية، وتستند إلى باب مفتوح للتلاعب والتضليل، باب المَصالح والمَفاسد الذي لا يفتحه مجتهدٌ حقٌ إلا إذا أُوصِدَ بابُ النصّ الوارد الصحيح الصريح أمامه. إن وضع أيديهم في يد العسكر، والإستسلام لرغباته، وتناول الفتات الذي يلقيه اليهم، وعقد صفقة معه على القبول بظاهر الحكم، والتنازل عن حقيقته، لهو مناط خيانة بأي مقياسٍ من المقاييس.

الخيانة، هي فعل فرد أو جماعة ما، لأمرٍ مرفوضٍ ممن فوّضه، دون الرجوع إلى من مَنح التفويض. هذا تعريف الخيانة. وهل فعل الإخوان إلا ذلك؟ هل فوّضهم الشعب في الأخذ بفتات ما يلقيه لهم العسكر؟ هل فوّضهم في عقد صفقاتٍ يقتسموا فيها السلطة مع العسكر، يمنحونهم التسلط على مقدرات الشعب وثرواته، مقابل أن يجلسوهم على كراسي البرلمان؟ لم يفوضهم الشعب في هذا. لا، بل فوضهم في تطبيق شرع الله، والأخذ بقوة على يدِ الفاسدين ممن أهلكوا الحَرث والنسل. أين إذن حسنى مبارك من سجن طرة؟ أين محاكمات الضباط المجرمين القتلة؟ دواماتٌ من لجانٍ يغرقون بها الشعب الغافل، وهم يعلمون أن "بابا" الطنطاوى، سيصفعهم على "قفاهم" كما فعل في إجتماع اليوم مع رئيسهم في البرلمان، الكتاتني، وأخرس ألسنة من يطالب بحكومة إئتلافية، من النواب الذين لا ينتمون إلى أصحاب صفقة "كامب سليمان". وما مطالبة عصام سلطان الأخيرة بالحكومة التوافقية إلا حركة سياسية لإحراجهم وبيان عدمية صلاحياتهم الممنوحة من العسكر.

نعم، الإخوان خانوا الأمانة، وخانوا الله والوطن، حقيقة لا إفتراءً. وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ينقلبون.

محمد حسان .. بين الدِعاية والعِمالة 19-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من هو محمد حسان؟

التزوير فنّ من الفنون البَشرية التي يُتقنها عددُ من الناس، من يفعل أمراً ظَاهراً يريد به خلاف ما يظهر، فالمُزوّر أقرب ما يكون من المُنافق في عُرف الإسلام.

ومحمد حسان، الذي يَعرِفه الناس على أنه داعية إسلاميّ، هو، لمن فهم وعقل، أكثر الناس تزويراً في مصر اليوم.

الذي نود أن يفهمه القارئ أنه ليس كل من له قدرة على الحديث، ثم تحدث بكلمات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أصبح أهل ثقة وأمانة. فعلماء السلطان كانوا ولا زالوا يحيون في كل زمانٍ، يفسدون ولا يصلحون، يروجون للباطل بثياب الحق، ويلبسون الحق بالباطل، ويقلبون الأدلة ويغيّرون الكَلم عن مواضعه.

وتاريخ الرجل، قد لخّصَه بنفسه في كلمات قالها عن عِلاقته بالأمن، فلا يحتاج تقييمه إلى من يتجسس أو يتحسس أو يسنتج. كان الرجل، ولا يزال، أخاً وحبيباً لضباط أمن الدولة، يقول أنهم على ثغر والدعاة على ثغر، الدعاة فقهاءٌ في الدين، وأمن الدولة فقهاءٌ في أمن الوطن! هذا والله ما يقول محمد حسان. وليس وراء هذه الكلمات من دفاع مدافعٍ أو تأويل مؤول
http://www.youtube.com/watch?v=t8Bn59Pn4Iw ولا أدرى عن عشاق هذا الرجل، ما يقولون في هذه العمالة الواضحة التي أقر بها شيخهم؟ أكلهم عملاء من عينته؟ أم هم مجرد جهلة به؟ وفي الحالين، هم في مصيبة وشر

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة أو كنت تدرى فالمصيبة أعظمُ

علماء السلاطين، يا إخوة الدين، لا يتحدثون بالفسق، أو ينشرون العهر، أو يصرحون بالفجر. لا والله، بل هم من جلدتنا ويتحدثون بألسنتنا، ويستخدمون سنة نبينا وآيات ربنا، لكن بِلَيّها وتأويلها وتَنزيلها على غير مَنازلها، إعانة للشيطان، ودعماً للسلطان، ظالماً كان أو باغياً أو كافراً.

الأمر أمر الناظر في حديث هؤلاء، هو الذي يخطأ تقييمهم، وهو الذي يجعل لهم مكانة وصدارة، فهو شريكهم في الذنب وعونهم على التضليل.

محمد حسان، كان يدعو لمبارك أيام كان مبارك في الحكم، يحيّيه ويدعو له ويقسم أنه ليس بخائن ولا عميلٍ "ويموّه بتسميته مصر!"

http://www.youtube.com/watch?v=XDnFW7SuHW8&feature=related، ثم يدعو للمجلس العسكري بعد أن سيطر على الحكم، ولا يرى إلا أنهم يعملون لصالح مصر، نفاقاً، من على صعيد عرفات http://www.youtube.com/watch?v=Z2j-3ParONw. الرجل، تابعٌ لكل نظام سائدٍ http://www.almasryalyoum.com/node/495264. وهذا الذي أوردناه جزء ومثالٌ مفردٌ من منظومة متكاملة، يجدها الناظر معروضة، تبيّن تلوّنه وتبدّل مواقفه.

الرجل يتحدث بلباقة وتدفقٍ، نعم، كذلك كان واصل بن عطاء مؤسس الإعتزال، بل كانت لواصل القدرة أن يُنشأ خطبة مدة ساعة كاملة يحذف منها حرف الراء بالكامل، دون تلعثم، لأنه ألثغ**!** أيتحدث الرجل بأسماء الله وبحديث رسوله صلى الله عليه وسلم؟ نعم، وهكذا كان يتحدث كلّ صوفيّ دعا لوحدة الوجود، وكلّ من دعا لبدعة منذ القرن الثاني الهجريّ. الحديث عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلٌ ولكن الإلتزام بها قولاً وعملاً صعب يحتاج إلى الإخلاص والتجرد، وهما سلعة نادرة، خاصة لأمثال اللواء حسان**!**

السؤال، لماذا يفعل الرجل ما يفعل، إلى جانب أنه مثالٌ من شخصيات تتلون بطبيعتها وتنافق بفطرتها؟ الإجابة مطروحة في قطاع المال والعمل. الرجل يملك فضائية يقدر ثمنها بعشرات الملايين من الجنيهات على أقل تقدير. الرجل كان ممن يتقاضى عشرات الآلاف من الدولارات شَهرياً على برامجه من فضائيات أخرى. الرجل يملك فيلات عديدة في أنحاء مصر يأوى فيها زوجاته، لا في بيت أو عمارة واحدة، لكن في فلل متفرقة. الرجل يركب سيارات من أحدث الموديلات وأفخرها، آخرها ما رأيناه على الإنترنت، ثمنها وحدها يكفى لسد جوع عشرات العائلات عدة سنين**!** ثم إن عرف ما يمكن أن يفعله به أمن الدولة، رغم عمالته وعمله لحسابه، حين قرر النظام إغلاق الفضائيات، لا لأجله، فهو معروفٌ مضمون، لكن كان من الصعب أن يتخير منهم العميل ويتركه في الساحة. ذاق وقتها ألم إنقطاع المال، وتوقف طرح الدولارات، وإيقاف مراكب المشاريع السائرة، فكان أن بدأ الرقص على أوتار الأحداث، يلاعب الثوار مرة، حتى لا يخسر مشاهديه، ويلاعب العسكري وينافقه مرات، لأنه يعلم أن أمرَ ماله اليه، إن شَاء أبقاه وإن شاء ذهب به. هو رجلٌ يعرف من أين تؤكل الكتف، بل والفخذ والظهر، لحماً وعظماً**!**

اللواء محمد حسان هو نسخة "القطاع الخاص" من على جمعة وأحمد الطيب، وهما النسخة "الحكومية" منه. كلهم باع نفسه للنظم الحاكمة، لكن منهم من أراد أن يعمل لحساب النظم "قطاع خاص"، لإمتلاكه القدرة والموهبة، ومنهم من رأي نفسهم محدود القدرة، عليل الكلمة، فآثر العمل لصالح النظم "قطاع عام". والفارق بينهما كبيرٌ، كما نرى ما فيه حسان من مال وافر، وما فيه الطيب وجمعة من سلطة دون مال يقرب من معشار ما عند أخيهم في النصب.

حسّان والمعونة المحرمة**!**

ثم إذا بحسان، صاحب الملايين العديدة، يخرج علينا ببدعة جديدة، يدعو الشعب المصري للتبرع، لإنقاذ مصر، وإنقاذ المجلس العسكريّ من مذلة الخضوع للمعونة الأمريكية. سبحان الله، الشعب المصريّ الذي

أكثر من خمسين بالمائة منه تحت خطّ الفقر، يدعوه هذا الدعيّ المنافق إلى التبرع للمجلس العسكريّ؟ أرأيتم أشد من هذا الحديث هراءً ودجل؟

المجلس العسكريّ يسيطر على أكثر من أربعين بالمائة من إقتصاد مصر، وثروتها القومية، بين ممتلكاتً وأراضٍ وفنادق ومصانع، وقرى سياحية، يذهب ريعها كلها إلى شلة المنتفين في الرتب العليا، ثم على الصف الثاني من الرتب، تحت اسم "بدل ولاء"، أي "بدل ما يثوروا عليه**!**". هذه البدلات تتراوح بين مليونين جنيه وخمسين ألف جنيه شَهريا، حسب الرّتبة. نعم، شهرياً**!**

المَجلس العَسكري يمتلك أعضاؤه ثروات تقرب من ثروات مبارك، بل منهم من يمتلك موانيٍ كاملة**!** هؤلاء من يريد منافقنا الداعية أن يساهم في إنقاذهم من ورطتهم**!**

ثم أتعلم يا قارئنا العزيز أين تذهب هذه المعونة الأمريكية؟ يقوم المجلس العسكريّ بإرسال **"**ممثليه**"** لشركات السلاح الأمريكية المختلفة، التي تعرض عليهم منتجاتها، فيتعاقدوا مع أحدها أو بعضها لشراء منتجاتهم، التي تدفعها لهم الحكومة الأمريكية. هل تعلم أن كلّ عقد يوقع عليه **"**ممثلي**"** مجلس **"**الحرامية**"** العسكريّ مع الشركات التي يختارها، تكون لهم عمولة عليه، تقدر بملايين الدولارات؟ هكذا تذهب المعونة الأمريكية، فلا يرى الشعب منها خردلة واحدة.

أعرفت اليوم لماذا يريد المجلس أن يظل قابعا على كرسي الحكم، جاسماً على صدر أبناء الشعب؟ إنها بلايين الدولارات التي ينزفها هذا الشعب، ذهبت إلى جيوب المخلوع وعائلته من قبل، وإلى حسابات المجلس الخائن، ثم يريد اليوم هذا المجلس العميل أن يستولى عليها كلها، دون مشاركة أحدٍ حتى المخلوع.

هذا هو المجلس الذي يدّعى الداعية العسكريّ أنه يريد معاونته**!** من باب **"**شيلنى واشيلك**"!** هم يستفيدون، ومنافقنا يستفيد بالدعاية والشهرة، والحصانة ضد أي غدرٍ قادم من العسكر.

هل يحلّ أن يتبرع أبناء الشعب الذين هم تحت مستوى خط الفقر، لصالح هؤلاء الملاعين؟ يَحرُم ذلك بإجماع العلماء، وهو ما أفتى به العز بن عبد السلام للسلطان قطز، حين أراد أن يفرض ضريبة على الناس لمعاونته في الحرب، قال له العز: لا يَحل لك حتى تبيع ممتلكاتك ويبيع أمراؤك ممتلكاتهم، ثم ننظر بعد ما يحتاجه نظامك. وهذا ما أشار اليه الشيخ الفاضل هاني السباعي.

لكن الداعية العسكريّ لا يبيع شيئاً، لا سياراته الفارهة، ولا فيلاته الفاخرة، ولا أمواله السَّائلة. ولا يبيع مجلس الخونة من رفاقه ما يمتلكون، من متاع سائلٍ وثابتٍ ومنقول. بل يلجئون للشعب المسكين المظلوم، الذي لم يعد لديه إلا أعضاء جسده يبيعها للحصول على لقمة العيش.

ثم أين مال المخلوع؟ أين مال سوزان وجمال وعلاء والعادلي، الذي يقدر بأكثر من ترليون جنيه مصريّ، كافية أن تغرق البلد كلها في نعيم إقتصادي؟ هل حرّك المجلس ساكنا لإنهاء المحاكمة الهزلية التي تدور

مسرحيتها سنة كاملة ليصدر قرارات تصلح لتكون وثائق تعيد الأموال المهربة؟ أم إن العسكر، بقيادة أحمد شفيق - مرشح الرئاسة! - قد سَهّل تهريب هذه الأموال، مع أموال الطنطاوى وعنان وغيرهما من حيتان مجلس الخيانة؟

هؤلاء هم من يدعو لهم داعيتهم العسكريّ، ويحرِص على توجيه الشعب المخدوع بعدم تخوينهم. إن نداءات الملايين ضد مجلس العسكر، هي بالضرورة هتافات بإسقاط محمد حسان، إذ إن كان الناس يريدون إسقاط هذا المَجلسِ الخائن، وهو يحرِصُ علي بقائه، فالنتيجة أنهم يهتفون بإسقاط هذا الرجل وتعرية عمالته.

إن المال، في وجهة النظر الشرعيّ، لا يجب أن يعطى إلا لمن يستحق. وقد عيّن الله سبحانه مصارف الزكاة، مبيناً أن المال له مصارف ثابتة بوجه عام، سواءً كانت في الزكاة أو في خارجها. وقد قال تعالى "ولا تأتوا السفهاء أموالكم"، وهو ما يبين أنّ المال، ولو كان حقاً للسفيه، لم يجز تسليمه له، فما بالك، الإنفاق والتبرع؟ هذا لا يكون إلا لمن يستحق. والإستحقاق صفة متلازمة مع الأمانة. والأمانة صفة تثبت بالمنهج وبالتاريخ. وهؤلاء العسكر، والحكومة التي تدير البلاد لحساب العسكر، تاريخَهم أسود ملوث، ومنهجهم لا صلة له بإسلام أو بغيره، بل هو منهج النصب والإحتيال، ووضع المصالح الشخصية فوق دم الشعب وكرامته. فتاريخ هؤلاء ومنهجهم يسلب عنهم صفة الأمانة بالكلية، ومن ثم، في صفة الإستحقاق التي لا يحل دونها التبرع لهم بأي شكلٍ من الأشكال.

إن جمع الأموال من أفراد الشعب، لتصبّ في يد العسكر، هو أكبر عملية نصبٍ عامة، يقوم بها ملتحيٍ، وتروّج لها وسائل الإعلام، وتدعمها مؤسسات عميلة للعسكر كالأزهر والإفتاء.

ومن الناحية الفقهية، فإنه إن كان جمع هذا المال يحرم، فإن التبرع به يحرم، من ناحية العلاقة بين حرمة الوسيلة وحرمة القصد. هذا المال، سيكون أداة في يد العسكر وفي يد الفاسدين في السلطة التنفيذية التي تتبعه في الحكومة الحالية، يُنفقونها في غير مَصارِفها الشرعية.

الأمر ليس أمر دعاية يروّجها هذا العميل الأمنيّ ليكسب رِضا مجلس العَسكر عليه وعلى فضائياته وعلى مشروعاته وفيلاته. إنما الأمر أمر سَلب هذا الشعب حَقه في أن يرى الحق الذي سلبه منهم العسكر، والثَورة التي فرّغها من مضمونها، وجَرّه في مبادرات دعائية خَسيسة تلعبُ بالمَشاعر، وتحسّن صورة العسكر، على أنهم في صراع مع أمريكا، وأنهم مغلوبون على أمرهم، وأنهم يريدون دعم الشعب حتى لا يسقطون!

ليس هناك ما يُبرر أقوال هذا الرجل ولا أفعاله، إلا بالعِمالة والمَنفعية. ولو أنّه بدأ بنفسه، فأعلن التبرّع بنصف ريعه الذي يتقاضاه من الفضائيات، والخروج عن نصف ممتلكاته، لصالح المعونة المصرية، واكتفى بعدة ملايين مما عنده، لقلنا صدق وانفق. لكن الإخلاص سلعة نادرة. ولن يفلح رجلٌ وضع نفسه في

خندق واحدٍ مع القتلة من أمن الدولة، أخا وحبيباً لهم، وللقذافي المقتول
.http://www.youtube.com/watch?v=1GPGU4gMHB0

ومن فمه وفعله ندينه.

الرئيس القادم .. بين الشّعب والعَسكريّ 21-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تقع السلطة العليا في النظام المصري، للحظتنا هذه، في يد رئيس الجمهورية. كانت ولازالت. والغرض من هذا هو تركيزها في يد الرئيس العسكريّ، بعيداً عن أيّة تدخلاتٍ في صلاحياته بأي شَكل، ومن أي جهة. هذا الوَضع هو ما يسعى المجلس العَسكري إلى أن يستمر، ليُمكن له أن يُسيطر على السّلطات الثلاث، يوجهها كما يريد، لصالح قياداته التسعة عشر. من هذا المنطلق يمكن أن نفهم دواعي المجلس الخائن في تمسكه بضبط صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية، وضبط إختيارات الشعب للرئيس من ناحية أخرى.

المجلس العسكريّ لن يسمح إلا برئيسٍ ضعيف الشخصية، نفعيّ متآمر، منقادٍ لرغباتهم، متورّطٌ في الفَساد، لتكون عليه ذِلّة، "توافقيّ" كما يسمونه، لا دين له، ولا ولاء إلا لنفسه وللعسكريّ. ومن صفات الرئيس الجديد، كما يريده العسكريّ، أن يكون مخلصاً للصهيو-صليبية، جبان رعديد، لا يقدر على أن يتخذ أي موقف قويّ جادٍ في وجه الغرب، بل هو أقرب إلى مسيّر أعمالٍ وحامل أختام، منه لرئيس ذي صلاحية ونفوذ.

وهذه المواصفات تتحقق في أعلى درجاتها اليوم في عمرو موسى. فإن لم يكن، فإن خيار العسكري يتوجه إلى منصور حسن، ومهم من قال بأن نبيل العربيّ هو المرشح المحتمل. وهؤلاء من رجال العهد السابق، وكلهم علمانيّ حتى النخاع، وعميل للغرب بدرجةِ إمتيازٍ، وإن تفوّق موسى على زميليه في هذا المضمار.

أما الشعب، فإنّ موضوع الرئاسة بالنسبة له، هو موضوعٌ دقيقٌ حَاسمٌ. فرغم أننا نرى أنّ هذه الإنتخابات كلها، لن تجدى في تحصيل المطلوب، ولا الوصول إلى المَقصود، إذ "الدجاجة لا تلقي كتاكيت"، كما يقال في المثل المصري العام، بمعنى أنّ المجلس العسكريّ لن يتنازل بملئ خطره عن أية ميزة له، لصالح الشعب، إختياراً، بل يجب أن تؤخذ منه اضطراراً وإجباراً، وهو ما رأيناه بالفعل في فبراير الماضي، لكن أكثر الناس لا يعلمون! إلا أنّ وجود رئيس يمثل الهوية الإسلامية، هو أمرٌ يعتبرُ من المقاصد الشرعية التي يجب أن يسعى اليها من يريد للشريعة أن تظهر، وأن تكون لها اليد العليا في مصر. هذا قدرٌ لا يختلف عليه أحدٌ ممن له في الإسلام نصيب، إلا من أهل البدع والأهواء.

وكما ذكرنا مراراً، أنّ طريق التغيير لن يكون من منطق الإنتخابات، إذ إلى جانب أن هذا يخالف منهج الله سبحانه في سنة التدافع، فإننا نرى ما حدث، حين لجأ الإخوان إلى عقد الصفقات للوصول إلى برلمان كسيحٍ عاجز، من خلال العملية الإنتخابية التي يضع شروطها وينسق مشروعيتها مجلس العسكر. فكيف يمكن أن يكون خصماً وحكماً؟

لكن الواقع أنّ الشعب يجب أن يكون على وَعيٍ بمواصفات من يريده رئيساً، إذ إن إحياء هذا الوعي، يمثل إحياءً لقضية التشريع في نفوس الناس، ويعطيها زخماً وحياة. فهو كالدعوة لمنهج لا لشخص بعينه. ومن هنا

وجب أن نحدد ما نراه في مواصفات هذا الذي نرجوه رئيساً لمصر، على رغم أنف الخُوّان البَرلمانيين، الذين صرّحوا بأن الصفة الرئيسة في الرئيس الذين يرضَونه هو أن يكون علمانيا لا صلة له بالتيار الإسلاميّ!

الرئيس الذي يسعى له الشعب هو رجلٌ يأخذ دين الله بقوة، لا يمالأ فيه ولا يداهن ولا يقايض. رجلٌ يضع أيات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السنة النبوية، نصب عينيه، لا تحيد عينه عنهما، بهما يتحرك وبهما يحكم واليهما يرجع في كافة تصرفاته وقراراته. وهو رجل يميز بين الحلال والحرام، تمييزاً فقهياً وتمييزاً عملياً وتطبيقياً، فلا يسمح للحرام أن يقنن أولاً، ولا أن يطبق ثانياً.

الرئيس المطلوب، هو رجل يَصلح أن يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قيادة شعبٍ مُسلم، ديناً وفِطرة. يظهر فيه إخلاصه وتفانيه في خدمة هذا الدين، وفي خدمة المؤمنين، يَمنع عنهم الضّر والفَساد، ويجلب لهم النفع والرشاد.

وليس هذا معناه أننا ننتظر الصدّيق أبي بكرٍ، أو الفاروق عمر، بل يَعنى أنّه يَحمِل بين جنبيه هؤلاء الصّحابة الأبرار، مَثلاً أعلى في سيرِه قولاً وعملاً. يعنى أنه يصبو إلى أن يُرضى ربّه قبل أن يُرضى النّاس. المثالية ليست هي القصد هنا، إذ هي مستحيلة الوقوع، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكنها الأمانة والإخلاص والشرف والتقوى والكرامة، وسداد الرأي ما أمكن.

فإذا نظرنا إلى أرض الواقع، وجدنا الخُوّان البرلمانيين قد وضعوا أيديهم في أيدى العسكر، لإتمام صفقة كامب سليمان. فهم يريدون أن يُسلموا مصر إلى علماني عميل عليل كسيحٍ، يعمل كسكرتارية للمجلس العسكريّ، صورة بلا حقيقة، يحركه العسكر كما تتحرك العرائس المتحركة في الموالد، بخيوط ممدودة بينه وبين المجلس.

ثم نجد أن حزب النور السلفيّ، ومن ورائه "السلفيون"، قد انقسموا على أنفسهم، منهم من فهم اللعبة وخرج عن تبعية المشايخ، ومنهم من تحير واضطرب، لا يعرف ماذا يريد، أيتابع الخوان إيماناً بأنهم أعلم بالسياسة؟ أم يخرج على الإجماع المزعوم، ويحدد مواصفات من يريد بحرية واستقلالية؟

ثم إذا نظرنا إلى حديث العلمانيين، نجد أنهم يحدّدون مواصفات الرئاسة في الإستقلالية، والتوافقية، وأن يكون كفئاً من الناحية الإدارية، وأن يقدم برنامجاً مدروساً مدعوماً بفريقٍ من الخبراء الذين يشهدون له بالصحة والواقعية. وهذا القدر فيه حق وباطل، الحق فيه أن الكفاءة أمرٌ معتبرٌ، وهي شرطٌ عند كافة الفقهاء في باب إخيار الإمام، بل هم أكثر دقة في تحديد معنى الكفاءة وتفصيل المقاييس المرعية فيها. وهو ما يمتد إلى ضرورة وجود البرامج المتخصصة التي تشهد أنه صاحب عمل لا قول. لكن الباطل في قول العلمانيين أنهم يريدونه "توافقياً" أي علمانياً، والعجيب أن التوافق أساساً يعنى ما يراه الشعب بأغلبيته، والشعب قد

توافق على الشخصيات الإسلامية في أو من يدعى الإسلامية، في كل إختياراته. لكنهم يقصدون بالتوافقية "التلفيقية"، فهم يريدون أن يكون الرئيس من الأقلية العلمانية، وما هذا إلا تلفيقٌ بغيض واستبداد مريض.

ثم، إن رجعنا إلى أرض الواقع، ونظرنا إلى أولئك الذين هم على مسرح الأحداث اليوم، وجدنا أمثال حمدين صباحي، العلماني، وعمرو موسى ربيب الفساد وعميل الغرب، وأحمد شفيق الشيطان العسكري وصناعة مبارك، وعبد المنعم عبد الفتاح، الإخوانيّ الآبق، وسليم العوا رأس ال نفاق في منظومة القطاع الخاص الدعويّ! ثم من سيأتي به العسكري، تواطئاً مع الخوان في الأيام القليلة القادمة، ما يجعله مرفوضاً حتى قبل أن يعلن اسمه.

ثم نرى أن هذه الصفات التي سَردْنا لا يتوفر مُعظمها إلا في الشيخ حازم أبو اسماعيل، على هنّة فيه أو هَنتين، أولهما إصراره السابق على الإنتساب إلى الإخوان، رغم أن مثله كان يجب أن يَعِيَ أمرهم قبل أن يفعلوه، لا بعده. وهو في ذلك مثل الشيخ وجدى غنيم. ثم ما كان من حديثه عن دور البرلمان ودعمه للإخوان في ترشيحهم، وهو الأمر الذي أشرنا من قبل إلى خطئه، مثله في ذلك مثل الشيخ عبد المجيد الشاذلي، وفق الله مشايخنا الأفاضل كلهم إلى الحق والصواب.

من هنا، فإنه إن كان لابد أن يذهَب الناس إلى صناديق الإقتراع، قبل أن يستلبوا حقوقهم ويَحسِموا أمورهم في الميدان، وهو الأمر الذي بات واضحاً لذي العينين أنه حقيقة لا نِزاع في حدوثها، إلا إن أراد ربي شيئاً، فإنه ليس أفضل من هذا الشيخ حازم أبو اسماعيل. ولا أقول هذا دعاية للشيخ قدر ما أقوله نِكاية في العَسكر والإخوان، إذ هو يمثّل كلّ ما يكرَهون لشعبنا، وكافة ما يريدون تجنبه، من حرصٍ على الإسلام، وعلى معاني الحلال والحرام، ومن تصوّر عامٍ شامل لدين الله، بالإضافة إلى كفاءة إدارية ووعيا سياسياً، وكرامة محفوظة، وطهارة يد ولسان، إلى جانب الحِنكة القَضائية والبرامج المقنعة. فالأمر ليس أمر الشيخ ذاته، بل ما يمثله من قيمة إسلامية يحاول العسكر والإخوان هدمها، هدمهم الله.

لكننا نعود لنؤكد أن هذه العملية الإنتخابية برمّتها، هي مهزلة متكاملة الأطراف، لا جدوى منها إلا تمكين خونة العسكر ومتواطئة الخُّوان البرلمانيين، أن يفرضوا رئيساً على الشعب، فنحن ممن لا نرى العمليات الإنتخابية، في ظل العسكر والنظام العلمانيّ لا تحلّ أصلاً، لا شرعاً ولا تجدى عقلاً. وهو ما ظهر من تلك المواد التي يضيفها العسكر لما يسمونه الإعلان الدستورى الذي زوّروه ليوافق أغراضهم، بشأن أن قرارات اللجنة لا يصح الإعتراض عليها، سبحان الله! هؤلاء الملاحدة لا يريدون أن يكون لنصوص القرآن الكريم هذه الحصانة في دستورنا، لكنهم يجعلون هذه الحصانة مكفولة للجنة، بقرار رجل واحد هو ذلك المستشار فاروق سلطان، عميل السلطة الذي عيّنه مبارك، مما يعنى أنه هو وحده من سَيعيّن رئيس الجمهورية!

وهي مهزلة في حدّ ذاتها تنبئ عما سيحدث في تعيين أكبر مسؤول في مصر. والأيام بيننا.

أزمة العليمي .. والدكتَاتورية السّلفية الإخوانية العَسكرية 21-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

زياد العِليمي علمانيّ التوجّه، نختلف معه إختلافاً أصيلاً وجذرياً في الفكر والمذهب. هذا أمرٌ ليس موضِع جِدالٍ أو تشكّك.

إنما الأمر الذي رأيناه في الأيام السَابقة من أحداث تتعلق بقضية سَبّه للطَنطاوى أو على الأصَحّ التَعريض بِه في مؤتمرٍ عامٍ ببورسعيد. وهذا الحَدث، هو في حقيقته، كَاشِفٌ لأمورٍ عديدة في غَاية الخُطورة، توضّح الأزمة الحَقيقية التي نُعانيها على السّاحة السياسية المِصرية، والتي تكاد تَعصِف بمِستقبل أمتّنا برِمّته.

وسنطرَح ما نَراه الأخْطر في أعقابِ هذه الفِتنة التي أظهَرت ما عليه "البرلمانيون السّلفيون الإخوانيون العسكريون"، في تلك النقاط التالية:

- الأخطر هو هذه السرعة العجيبة في مساءَلة العليميّ عن جريمته الكبرى وخطيئته العُظمى، وإحالته إلى التحقيق على الفور. كيف يتناسب هذا مع البطء التواطئيّ الذي نراه في قضية قتلى بورسعيد، وفي قضية نقل المخلوع، وفي قضية هيكلة الداخلية، وفي قضية أموال المخلوع، وأموال قناة السويس، وشهداء يناير الذي مرّ عام كامل دون إدانة ضابطٍ واحدٍ فيها، وكأنهم قتلوا أنفسهم، وفي كافة القضايا التي أثبتت أن الأغلبية البرلمانية متواطئة مع الحكم العسكريّ.
- الأخطر هو تقديم هذه الأمور الجانبية الشكلية على ذلك الإستهزاء بمن يفترض أنهم ممثلو الشعب، بتجريدهم من أية صلاحياتٍ إلا صلاحية الحديث والصياح تحت قبة البرلمان!
- الأخطر هو استمرار الإتجاه إلى تأليه العسكر، الذي يتبناه السلفيون والإخوان، بتطرفٍ غير مسبوق ولا مفهوم، وكأن العسكر هم من حملوهم إلى كراسيهم لا أبناء الشعب المخدوع. والعسكر، إن نَسى البَعض، هم أركان حُكم مبارك، ومعاونيه مدة ثلاثين عاماً، وشركاؤه في الفساد والسرقة والنهب، بل واستمرارهم في ذلك إلى يومنا هذا.
- الأخطر هو ذلك التحيز العجيب الذي يتعامل به الكتاتنيّ، في المسائل المعروضة، يضرب عرض الحائط بما يريد، ويركز الإنتباه على ما يريد، ورحم الله فتحى سرور من قبل.
- الأخطر، هو أنه لو كان الحزب الوطنيّ لا يزال في البَرلمان اليوم، ما تصرّف أعضاؤه بمثل هذا التَحيّز الغَثّ، ولما وقفوا بمثل هذا التبجح يتصايحون بالثأر لشرف الطنطاوى، وردع الجاني المعتدى على شرف الوطن، يعلم الله أنّ الطنطاوى هو رأس الغدر اليوم في مصر، لمن فهم وعقل.

- الأخطر هو الزّج بهذا الداعية العَسكريّ اللواء محمد حسان في قضيةٍ تبحث وتناقش داخل المجلس! وإن تعلل البعض بأن ما حدث من سبً للطنطاوى، وإن حدث خرج المجلس، فهو بشأن مؤسسة قومية، ترأس الدولة الكمصرية اليوم، فما هي مناسبة أن يدرج اسم محمد حسان في هذا الأمر؟ إن سبّ العليميّ حسان خارج المجلس، فعلى حسان أن يلجأ للقضاء. لكن أن يحمل أنصاره ذلك للمجلس، فإن ذلك يمثل إساءة استخدامٍ للسلطة، وتدخل في عمل القضاء، وخَرق للقوانين السّارية، فإنه ليس لحسّان هذا أية حصانة بأيّ قدرٍ. وهو ما يدعونا مرة أخرى إلى التذكير بما نوّهنا به من قبل، من أنّ من أشد الخطر أن يكون الولاء لنوابٍ في البرلمان لجماعات ومشايخٍ خارج البرلمان، فإن في هذا تعدد للولاء، وإسقاط لحق الشعب في ولاء نوابه له بشكل كامل، وهو ما دعانا من قبل لطلب حلّ جماعة الإخوان، وتفكيك مكتبها الإرشاديّ الذي يوجه الأغلبية البرلمانية، كما كانت لجنة السياسات في الحزب الوطنيّ توجّه نوابه من قبل، تماما بلا فرق.

- الأخطر هو أنّ توجهات معينة، تنسب نفسها للإسلام، قد فرضت وصايتها على الشعب بكامله، وهي هي التي تواطأت مع العسكر، ضد الشعب الذي ثار عليه، وحملت له جميلاً ونسبت اليه فضلاً هو برئ منه براءة الذئب من دم بن يعقوب.

البرلمان اليوم، هو تجربة فاشلة، متحيزة، متواطئة، يلعب بها العسكر دوراً محدوداً لزمن مقدور، ثم يكون له ولهم موقف آخر بعد، وقتها لن يكون لهؤلاء مساندٌ بعد أن كشفوا أنفسهم وسجلوا خيانتهم في ذاكرة الشعب.

مأزق الحَركة الإسلامية .. ومَشايخها! 22-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحَركة الإسلامية، كما ذكَرنا من قبل، في مَأزق خَطير، ومُنعطفٍ حادٍ، في تاريخها الحَديث. ذلك أنّ هذه الحَركة، كانت، في العقود الماضية، تقف في خندقٍ واحدٍ، بكل طوائفها وأطيافها، أمام قوى مُحدّدة ومَعروفة، تتمثّل في النِّظام القائم والحُكومة التي تتعامل باسمه. هذه الأطياف التي كانت، ولازالت، تختلف فيما بينها إختلافاً شديداً حاداً، يصل بين طيف الليبرالية الإخوانية، إلى السُّنية العادلة (لا أقول المعتدلة)، وهما طيفان يقعان على طرفيّ المنظومة المنتسبة للإسلام السنيّ. لكنّ هذه الإختلافات، كانت خافية وراء جدار الخندق الواحد في مواجهة العدو الجاهليّ المشرك، رغم أنّ الطيف الإخوانيّ لم يعتبره عدواً بل شريكاً، من جهة واحدة!

في أعقاب الثورة المصرية، وإثر تبدل موازين القوى، الذي قلب الأمور رأساً على عقب، في المنظومة الإسلامية، وإن لم يكن له هذا التأثير في الجِهة القابِضة على الحكم، التي قويت قبضتها بعد أن استولى العسكر عليه، وأملوا إرادتهم تحت أوهام برلمانية خداعة وبتمرير قوانين فاصلة في شؤون البرلمان والرئاسة، حدث أنْ تبَدّل سَاكنى الخندقين، فتحولت طوائف الإخوانية وأدعياء السلفية إلى خندق النظام القائم والحكومة الموالية له، في مواجهة أهل السنة، من أتباع السلف الصالح.

والمأزق الذي تواجهه الحركة اليوم، وبالأحرى التحدّى الذي يواجهه شيوخها الأفاضل من أهل الحق والصدق والعدل، يأتي من ذلك الموقف الذي طرأ على القوى السياسية خارج الحركة، فاستقطب منها من ضعف واستسلم، وتركهم في مواجهة نظام الدولة من ناحية، وأولئك الذين كانوا رفاقاً، في ظاهر الأمر، من ناحية أخرى.

ولعل هذا التحدّى هو الأكبر في تاريخ هذه العصبة التي لا تزال تتمسك بالحقّ، وتعرف مَعالمه سُنَنه وسُبله وضَوابطه، كما تعرف ملامح الباطل وحدوده وحيله.

وهذا التحدى، سَيمُحّص هذه الفئة كذلك، كما مَحّصَت الثورة العديد من الفئات والحركات والمشايخ، فخاضت بعضها فيما خاضت فيه العلمانية، من ركونٍ إلى الظلمة والبغاة، بل تفوقت على العلمانية بالتآمر معه، وتبعتها أخريات من تلك الحركات، فخاضوا كالذي خاضوا. هذا التحدى سيفرز من هؤلاء المشايخ والقادة درجاتٍ متعددة، حسب قدرة كلٍّ على الثبات على الحق، ثم التحدث به والدعوة اليه، ثم التحذير ممن خالفه وتلاعب به وظاهر عليه، وهي درجات ثلاثة لكلٍ منها دورٌ، ولكلٍ منها ضرورة على الساحة، ثم تتفاوت حسب القدرة الشخصية لكلٍّ منهم.

وقد رأينا أن بعض هؤلاء المشايخ، وإنْ عارض الفكر الإخوانيّ، بل وصرح بالوقوف ضد هذا الفكر، دعم الإخوان في البرلمان، مثل حازم أبو اسماعيل، والشيخ عبد المجيد الشاذليّ، بارك الله في عمرهما. ثم

يختلف الشيخ أبو اسماعيل عن الشيخ الشاذليّ، أن أبو اسماعيل يفخر بالإنتماء إلى الإخوان، وإن عَارض كافة سياساتهم الحالية، بينما لم ينتمى الشيخ الشاذليّ إلى الفكر الإخواني في يوم من الأيام، بل كان دعمه للإخوان، وعزوفه عن التصريح بعِمالتهم وصَفقاتِهم مع العَسكر، من باب إغلاق باب ريحٍ ليس لديه، ولا لدى من تبعه، استعداد كافٍ للوقوف في وجهه. وهو أمر لا يقدر أن يعترض عليه معترضٌ إذ هو يخضع بشكلٍ كاملٍ للتقدير الشخصيّ لكل من يتصدى لقيادة شعبية أياً كانت، وإن كنا نرى أن الصمت عن الدعم كان أولى. بينما كان عُزوف أبو اسماعيل عن التصَدّى بصَراحة للرموز الإخوانية التي خَرجت عن السبيل السويّ، في كافة ما قررته، بل ودعوته لترشيح العريان لرئاسة مجلس الشعب مع الموقف المخزى لهذا الأخير من ترشيحه للرئاسة، بأنّ ذلك سياسة يُقصد بها عدم خسارة أصوات تنتمى إلى الإخوان، يمكن أن تخالف قياداتها في عدم انتخاب الشيخ، على فضله، وهو ما نراه سياسة، كان الصمت عن مدح الإخوان فيها أولى وأضبط.

ثم رأينا مثل الشيخ رفاعي سرور، بعلمه وفضله، يتحدث بشكل أكثر وضوحاً عن الخلل القائم في السياسات التي اتبعتها الإخوان، وجناية العسكر، وإن تجاوز عن ذكر أسماء بِعينها، وفضّل أن يدعو إلى توحّد التيار الإسلامي، بكافة أطيافه، في وجه المؤامرات الخارجية التي تدفع بالبلاد، خطوة خطوة إلى التقسيم. وهذا، مع إقرارنا بأنّه يجب الحذر منه والتحسب له، لا نرى أن أية قوى خارجية اليوم تمثل أكثر من خمسة بالمائة من حجم الخطر الجاسم على أبواب مصر. الخطر ليس في التقسيم، فهذا لن يكون، تحت أيّ سيناريو مَعقول، لكن، في التحليل النهائي، ما يقوم به العسكر، ومن هم في خَندقه اليوم، من إخوانٍ وسلفيّين، هو الأخطر على مصر وعلى مستقبلها الإسلاميّ والوطنيّ.

ثم الأخرى أنّ هذه الدعوة، التي ترى أنّ على "التيار الإسلامي" بتعدد طوائفه أن يلتئم ليكسب الجولة القادمة، ليست عملية بأيّ شكلٍ من الأشكال، إذ هذا يَستلزم أن يتحوّل أحد الفريقين، الذي يقبَع اليوم في خَندق العَسكر والحُكومة والنظام السابق، والآخر الذي في خندقٍ مقابل، ليجتمعا في خندق واحدٍ. وهذا لن يحدث إلا بأحد طريقين، أن تُعارضَ الإخوان والسلفيون الحكم العسكريّ، وتتخذ القرارات الصّحيحة في البرلمان، وفي الشّارع، لإزالة هذا النظام العَسكريّ، مثل أن يُعارض القوانين التي أمرّها العسكر دون البرلمان ورغم أنفه، كقانون رئيس الجمهورية وغَيره. أو البَديل، أن يتنازلَ مشايخ السّنة العَادلة عن توجّهاتهم، وينضموا إلى الخندق الآخر، وساعتها، تخلو الساحة، إلا ممن يعصمه الله من هذا الزلل المريع.

وإئتلاف "التيار الإسلامي"، أمر مطلوب مفروض لا شك، لكنّ المسألة هي في رَسم حدودِ هذا الإئتلاف وبيان ضوابطه، التي لا شكّ تختلف بإختلاف سعة الهوة التي تفصل ايّ من هذه "التيارات" عن السنة العادلة، والظروف الداعية لهذا الإئتلاف، ودرجة الإئتلاف المطلوب بناءً على الأمرين السابقين. وهو ما سنحاول بيانه في مقالٍ آخرٍ بإذن الله. إذا لم نعتبر هذه الضوابط والحدود، ضاعت السُّنة، والقينا بالفقه كله خلف ظهورنا، من أجل توحّدٍ مشبوه لا أساس له.

كذلك نرى على الساحة، عدد من المشايخ الذين أدوا الحق بدرجاته الثلاثة التي ذكرنا، مثل الشيخ محمد حجازى، والشيخ مجدى كمال، والشيخ سيد حسنى وغيرهم من الأفاضل في الداخل، والشيخ هاني السّباعي والشيخ وجدى غُنيم وأمثالهما في الخارج. وهؤلاء، هم من نظن أنهم في المركز من الحركة الإسلامية اليوم، ومن حولهم الكوكبة التي ذكرنا منها بعض نجومها أعلاه.

التحدى الذي أشرت اليه في أول المقال يكمن في أنّ الدعوة الي التوحيد الخالص، والتحذير من الشرك بكافة صوره، وعلى رأسها شرك التشريع، كانت هي مدار دعوة أهل الخندق الإسلاميّ الموحد من قبل، لم يشذّ عنها حتى الإخوان والسلفيون. لكنّ الدعوة اليوم، بمستجدات الإنفصام الخَندقيّ بين طوائف التيار، يجعل الدّعوة إلى التوحيد، والتحذير من الشّرك، ليست كافية لبيان الإنحراف القَائم، خاصة وهذا الإنحراف أصبَح يمثله عدد ممن يلبس دِثاراً إسلامياً، بغضّ النظر عن حقيقة عقيدته وسياساته المَبنيّة عليها، بعد تميّز المعسكرين.

الوضع القائم يَستدعى أنْ تشمل الدعوة إيضاح شرك التشريع، وإيضاح بدعة التوافقية، أو شرك هذه البِدعة في بعض مناطاتها، وأن تنزّل أفعال بعض هؤلاء المتدثرين بلباس الإسلام على معاني الولاء والبراء، وإلا كانت دعوة منقوصَة، وكان دعاتها خائنين لله ولرسوله ولدعوتهم. هذا ما تستدعيه أصول النظر ومقرّرات الفقه، في باب "إختلاف الدلالات"، حيث أنّ دلالة ما قد تكون كافية للإقرار بالإسلام أو لفهمه وشرحه والدعوة اليه، وقد لا تكفي ذات الدلالة في واقعٍ آخر لهذا القدر من الإقرار أو من الشرح والبيان والدعوة. وهذا يعنى أنه لابد من الوضوح والمُباشرة، والبعد عن لعبة السياسة، إذ طرق الدعوة لا تتفق مع السياسة التي تظهر أمراً وتغفل أموراً، قصداً وعمداً.

هذا ما نقصِد اليه من أن التحدّى الذي يواجِه الدّعوة في المَرحلة القادمة، يمثل تحدٍ للمشايخ والدعاة والقادة، ندعو الله أن يوفقهم إلى الحقّ والصواب، ثم الثبات عليه. وأعاد إلى الحق الآخرين، من ضلّ منهم عنه، إخوان وسلفيون.

ربنا تقبل عبدك رفاعي في الصالحين .. 22-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تلقيت هذا الخبر، الذي يتوقعه كلّ حيّ عن كلِّ حيٍّ، وفاة الشيخ الجليل، وبقية السلف الصالح، الأخ العلامة رفاعي سرور "كُلُّ نَفْسٍۢ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ"آل عمران 185. والشيخ الجليل من أقراني في العمر، فوالله ما كنت أحب ألّا أن يكتب هو عزائي، فإن في هذا شرف لي ولأمثالي. ولكن قدر الله سابق، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد عرفتُ الشيخ رفاعي رحمه الله منذ السبيعنيات، حين كنا، كلنا، في معترك تلك الفترة الفريدة في طبيعتها، مشغولون بالدعوة، وبالرد على المدّعين، وببيان الحق وتأصيله. وكان رفاعي، رحمه الله، كما كان يوم أن توفاه الله، قوياً في الحق، ثابتا عليه، واعيا له، رغم ما لقيه من اضطهادٍ وظلمٍ واعتقال، لن يؤثر في حديثه ولا توجهه ولا هدفه، كما فعل بآخرين ممن راجعوا فتراجعوا. وقد قاوم الطغاة ووقف في وجه الكفر، وبيّن التوحيد، وأزال الشبهات، جزاه الله عن الأمة خيراً.

كان آخر حديث لي معه منذ عدة أسابيع، ومعنا الشيخ الفاضل هاني السباعيّ، حيث تدارسنا موضوع مصير الدعوة في مصر، وانطلاق التيار السنيّ لإنقاذ مصر، وأمور عديدة، تدور كلها على الدعوة ومجالاتها.

وكان الشيخ الجليل رحمه الله، كعادته، أديباً، مهذباً، وقوراً، ظريفاً، لا يكاد يُنهى جُملة من القول، إلا وأنت تنتظر أفضل منها وأحكم. يؤثر في السامع، بقوله وإشارته، وهيبته، وعلمه، فلا يُملّ من حديثه ولو استوعب الليل والنهار.

لا أجد في هذا المقام أفضل من أن أرجو أن يكون شيخنا رحمه الله ممن قال الله تعالى فيهم "وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَـٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ۖ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ۖ وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" الأعراف 143.

من كلماته الأخيرة

"الطواغيت لا يؤثر فيهم الأفعال الرمزية ما داموا آمنين في قصورهم، فينبغي أن نبايع لا علي الجهاد بل علي الموت**!**"

رحم الله الشيخ الجليل رفاعي سرور، وألهم أهله وأبناءه الصبر والسلوان.

الموت .. الغائبُ القريب 23-02-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

شرعت أكتب هذا المقال منذ أكثر من ستة أشهر، وبالتحديد في مايو من العام المنصرم. وسبحان الله، ما توقعت أن أعودَ اليه بسبب فراق الشيخ رفاعي سرور. لكن الأقدار سابقة، والموت قريبٌ، والوداع قضاءٌ مكتوب.

خَاللت توديعَ الأصادق للنَّوى فمتى أودعُ خِليّ التوديعا

الموت مصيبة بكل مَعايير الحسّ البشرى، سماه الله كذلك "فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ"المائدة106، وأجمع الناس على ذلك، الصديق والعدو، القريب والبعيد. لكنها، أحسب، والله أعلم، مصيبة لمن بقى من الخلف، إن كان المرء من أهل التقوى والصلاح، ومصيبة للميت، إن كان من أهل الفسق والفساد.

حين يكون المتوَفَّى رجلاً صالحاً عالماً ذاهداً، ينصحُ لنفسه ولأهله وعشيرته، ويدعو إلى الحق، ويحيا عليه، ويعذب في سبيله، كما كان شيخنا رفاعي، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً، فموته مصيبة لمن حوله، لا أقول أهله وأقاربه، فإن ذلك مما جُبلت عليه الفطر، أن تحزن لفراق من تحب من الأهل، ولكن أقول مصيبةٌ عامة لا تختص بأهلٍ أو ولد. هي مصيبة أمة، تَتَيَتّم مرة بعد مرة، مع كل عالمٍ مُفارق.

ذلك أنّ الثابت شَرعاً، والمُشاهد واقعاً أن أهل الفَضل في انحسار دائمٍ وفي اندثار مستمر. فقد ثبُت هذا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"، وهو ظاهرٌ في انقراض الثبات الصالحين، قرناً بعد قرن، زمنا بعد زمن، حقبة بعد حقبة. كما أنّ ذلك مشاهدٌ معروف، إذ أين أمثال محمد شاكر ومحمود شاكر ومحمد محمد حسين وسيد قطب والشنقيطي ومحمد إبراهيم والدوسري والغديان ورفاعي سرور، رحمة الله عليهم جميعاً؟

ذهبَ الذين يُعاشُ في أكنَافِهِمْ وبَقِيتُ في خَلفٍ كجلدِ الأجرَبِ

المصيبة التي مازالت تصيب الأمة هي التي أشار لها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الصحيح عن عمرو بن العاص رضى اله عنه"إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالما ، اتخذ الناس رؤوسا جهالا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا" البخاري. هذه هي المصيبة التي تواجه الأمة كل مرة يختار الله سبحانه أحد علمائها لجواره الكريم. السؤال هو أين البديل؟

لقد ترك لنا الشيخ رفاعي، تركة مثقلة بالهمّ والهُموم، وساحة مُترعَة بالرويبضات، وواقعا فشت فيه الفتاوى "المُعلبة"، علماء بدّلوا وغيّروا، منهم قطاع علماء "قطاع عامُ" ومنهم "قطاع خاص"، اشتروا رخيص الدنيا بغالى، وحَمَلوا العِلم كأنه حَملُ البغالِ! فأيّ علم لمن تابع السلطان الكافر الفاسق الظالم، الذي حكم الله فيه من فوق سبع سموات، بما انتزع من حقّ التشريع، فرضوا وتابعوا، رغبةً في المناصب، وهرباً من جهادٍ

واصب. أضلوا شباباً كثيراً، وأعموا أعينا غضة عن الحقائق، حِرصاً من هؤلاء اللئام على حُسن عِلاقتهم بالنظام.

هذا ونحن في وقتٍ عزّ فيه أصحاب الهمم، وتعطشت لوجودهم الدول والأمم، فبنيانُ واحد منهم يقوم بما تُنشأ فرقة من غيرهم. ليس ذلك مقتصرٌ على التحصيل، بل على النظر والتّحليل. إنّ تحليل هؤلاء، وأخصّ منهم شَيخنا رحمه الله، ونظرتهم إلى الواقع تكشف خبيئه، وتفهم ماضيه ونسيئه. وهي قدرة عزيزة لمن فهم ما أعنى.

ثمّ الأهم، هو الهمة، وهي ما أراها تُفتَقَد في كثير من أبناء الجيل الجديد. الهمة التي تبعث على إدراك أهمية الأمر الذي يقصدونه، ثم التعلم والبحث الحثيث، ثم التحليل والتمحيص، ثم الإنتاج من كتابة أو تدريس، ثم القيام على ذلك دهراً لا ينالهم تعب ولا ملل، فهي خطة حياتهم، لا حياة لهم إلا بالسير على خطاها.

هل يعي الجيل الجديد ما أمامه من مهام؟ هل هو مستعدٌ لحمل الأمانة، بعدما ظهر أنه قد راح الكثير، وبقي القليل، علما وعزماً. فالجيل الغارب لم يبق منه إلا أقل القليل، منهم المغترب ومنهم العليل، لكن حقّ على الناشئة من الجيل القادم أن يهتبلوا الفُرصة، فلا يضيّعوا لحظة دون الرجوع إلى هؤلاء الأعلام من البقيّة الصالحة، يأخذون المنهج ويتعلمون تصحيح النظر، وتحقيق المناطات، فهي في أيامنا هذه، مزلة العلماء.

سبق أن قال القدماء عن الستينيات من العمر "قاصمة الرقاب"، وصدقوا. فها قد ذهب عالم آخر، وبقي كثير من الجُرْب، يتصايح بالبرلمانات، ويتآمر مع الطغاة. ليس لنا إلا أن نُردّد قول الله تعالى :ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ"البقرة 156.

<u>المُجرمون في حقّ مصر .. يدٌ واحدةٌ 24-02-2012</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لك الله يا شعب مصر. كم انتُهكت حُرُماتُك؟ كم انتُهبت ثرواتُك؟ كم شَرّد وقتل وسُجن من أبنائِك؟ كم وُطِئَت كرامتك؟ حوّل المجرمون هذا الشعب إلى مُتسولٍ على أبواب الأمم، لا يجد الخبز ولا الوقود ولا الكرامة. لا يشرب ماءاً إلا ملوثا، ولا يأكل طعاما إلا مُسرطناً. تنهش بدنه الأمراض، ويستأثر بعقله الجهل. ليس في حياة أبنائه ما يجعل في مواصلتها أملاً، لا تعليمٌ ولا صحةٌ ولا مالٌ. ماضٍ كئيب، وحاضر مريب، ومستقبل جديب.

لست متشائماً، فالتشاؤم والتفاؤل أمران مَبنيّان على وَهمٍ نفسيّ، بلا حقائق على الأرض. ولكن هذا الذي نَصِفُ هو واقعُ مصر، التي تَمالأ على شَعبِها الكافرون الظالمون الفاسقون، عقوداً متواليات، ينشرون السموم، ويُهلكون الحَرث والنّسل، وكأنّ بينهم وبين هذا الشّعب ثأر مُبيّت. لم يكتفوا بما نهبوه، وبما أعاثوا فيه من فقر ومرض، فقضوا على ثورته، وعسكروا المؤسسات، وتحكموا في كافة مفاصل الدولة أشد ما كان على عهد المخلوع. هذه حقائق ثابتة على الأرض لا يستطيع عاقل أن يدفعها، أو أن يدافع عنها.

المجرمون معروفون، كل المُجرمين، المباشرين وغير المباشرين. الذين ساهموا في أن يصل شعب مصر إلى ما هو فيه.

المجرمون الرؤوس هم أعضاء النظام العسكريّ الذي بدأ بعهد عبد الناصر، مؤسس الديكتاتورية في المنطقة العربية، وحليف الأسد وصانع القذافيّ، وقاتل سيد قطب، وتطول اللائحة! ثم بعده السادات، عميل أمريكا الأول، الذي خرّب حرب اكتوبر بعد أن أصبح النصر وشيكاً، وصانع معاهدة العار في معسكر داود، بعد اتفاقه مع أسياده الأمريكان، الذين كان يصفهم بأن 99% من أوراق اللعبة في أيديهم (ولم يترك إلا 1% بيد الله!)، والماسونيّ الداعية إلى توحيد الأديان في معبد سيناء! ثم مبارك، عديم الشخصية الأفاق، الذي قضى على ما بقيَ من شعب مصر، وكانت له اليد الطولى في نهب الثروة وقتل الحرث والنسل، لحساب اليهود والنصارى، مقابل ثروة قدرت بسبعين ملياراً من الدولارات. وهذا الأخير فعل ما فعل دون أن تختلج في وجهه التعيس عضلة أو أن تطرف له عين، بل وبلغت به البجاحة أن يعمل على توريث ابنه العزبة التي تركها له السادات!

هذا النظام العسكريّ، أفرز تلك الجراثيم الطفيلية التي اجتمعت اليوم فيما يسمى المجلس العسكريّ، الذي صنعه مبارك ليحميه، وأغدق عليه 40% من ثروة مصر، يحلبونها لصَالحهم الخاص، بعد أن نَسوا الحَرب والقتال، وأصبحوا تجّاراً سارقين من عَهَرَة النظام.

ثم المجرمون في ذلك الجِهاز الإرهابيّ الرّهيب، الذي يَسمونه جهاز الأمن، وهم الذين تعتمد عليهم السّلطة الحاكمة والنظام العسكريّ للقمع والقتل والتشريد، سواء الشرطة أو الأمن المركزي أو المباحث العامة، أو أمن الدولة، أو جهاز البلطجية الذي تديره الداخلية سراً. ثم المجرمون المُساعدون، من أنصار هذه الطّبقة

الحَاكمة، من وزراء ورجال أعمال وسفراء ورؤساء مجالس إدارة، ونائب عام عميل، تليهم الطبقة الثانية المستفيدة من الفَساد والبؤس الذي يعيشه الشّعب، في كَافّة مَصالح الدّولة.

ونَود أن نُؤكد هنا أنّ الإستبداد والدِيكتاتورية والفَساد بكافّة كَوادره، لا زالت تعمل اليوم بكامل قوتها، بل أصبحت أشَد شَراسة من قبل، وهو ما ظَهر في أحداث قتلى التحرير ومجلس الوزراء وماسبيرو ومحمد محمود ثم استاد بورسعيد، جَهاراً نَهاراً، والأزمات المُتتالية في الغاز والخبز وارتفاع الأسعار. لم يتبدّل منها شئ، إذ إن العِصابة القائمة عليها لا تزال في أوكارها العسكرية والشرطية تعمل على تخريب البلاد والسيطرة عليها وافساح المجال للفساد للإستمرار والإنتعاش.

ثم يأتي دور المُجرمين المتمالئين مع هذا الجَهاز الشّيطانيّ الذي يقبَع على صَدر الشّعب المِصريّ البائس. وهؤلاء مشتركون في الجرم أصالة، إذ الساكت على الجرم شريك فيه، فما بالك بالمُتستّر على فاعله، المتواطئ معه، المتعاون عليه. وهؤلاء وإن تلوّنوا وغيّروا جِلدهم، وبدّلوا قُبعاتِهم وعِماماتِهم، فهم مجرمون متآمرون. وقد سنحت الفرصة منذ عامٍ مضى للقضاء على النظام العسكريّ، بلا رجعة، وهو، بلا خلافٍ، أصل البلاء وأسّ الفساد وراعيه. لكن، هؤلاء المجرمين بالتواطئ وقفوا في وجه التحرك الشعبيّ فضَلّلوه، وحرّفوه عن مَسارِه، واستغلوا حاجة أبنائه للتغيير، أيّ تغيير، فقدّموا أنفسهم على أنهم البَديل الشريف، والوحيد، والممكن، بعد أن رسموا خطة العمل مع العسكر في كامب سليمان، وساروا على نهجها، ليتمكنوا من كراسي البرلمان، دون صلاحياتٍ على الإطلاق، وتركوا التّنفيذ في يد ذات النِّظام العَسكريّ الخَائن الفَاسد.

هؤلاء كلهم هم المجرمون في حق الشعب المصريّ، الذين أرادوا له، ولا يزالوا، أن يَظلّ في قَاعِ الهاوِية، التي هو بالفعل في حَضيضها.

ولا ندرى أي تغيير قد حدث نتيجة الثورة التي قدّم أكثر من ألفِ مدنيّ حياتهم في سَبيلها؟ لقد أضَاع هؤلاء المُجرمين، على تنوّعهم، أيّ مكاسبٍ لهذه الإنتفاضة الشّعبية، التي كان من المُمكن أن تُزيح الطُّغيان بالمرّة، وتأتي بنظامٍ يكفل العدالة الشرعية والأمن والإستقرار، كما أراده الله سبحانه، لا كما تريده أمريكا، التي استبدلت الإخوان بمبارك، واستَغفلت السَّلفية المُزيفة عن دينها، فضَرَبت ثلاثَة عَصافير بحجرٍ واحدٍ.

وأحب أن أشير هنا إلى نقطة قد تتوه عن فِكر بعض المُخلصين الصَادقين من الشُيوخ الأحباب، وهو أن نقطة الخلاف بيننا، من يدعو إلى نبذ البرلمان لحساب الميدان، وبين من هم قابعون في البرلمان، يتجاهلون ما في الميدان، ليست قضية خلاف فرعيّ يدور حول طريقة أو أسلوب في التغيير، كِلاهما له وجهة شرعية، لكن هو بين من يقبل الإستسلام لنظام العسكر، الذي هو نفسه نظام المخلوع بما يحمل من معايب ومَفاسد وكُفر وعِمالة للصهيو-صليبية ويرضى بأن يكون الدين بعضه لله وبعضه للنظام، وبين من يُريد أنْ يتحرّر من قيود التّبعية والفَساد وأن يكون الدين كله لله وأن تسود الأمانة ومعايير العدل، دون تحايلٍ أو تميع. الفارق في المقاصد ليس في الوسائل، وإن أراد التوافقيون أن يظهروه بغير ذلك، إمعاناً في التمويه. الفارق شاسع بَيّنٌ

بين الإتجاهين. ومن الخطأ الفاحش أن يطالب أحدٌ بأن يتقاربا، أو أن لا يختلفا لضمان وحدة الصفّ الإسلامي، إذ هذا نظرٌ غير شرعيّ على الإطلاق، للتباين الشاسع بين المنهجين، منهج الله، ومنهج البدعة والتوافقية.

وسبيل المجرمين دائماً واحدة، لا تتغير. التّصايح بضرورة الإستقرار، الذي يَعنون به الخضوع لحكمهم والرُّضوخ للأمر الواقع، ينشرون الفوضى والهرج والقتل، ويمنعون السلع، ويُمهّدون للطّغيان بقوانين يتفقون عليها خَلف ظهر الشعب مع مجرمي التواطئ والعِمالة. سبيل المجرمين هى تزيين الباطل، وتبديل كلمات الله، والتلاعب بآياته، كما يفعل الظّالمون من مَشايخ السّلفية المزيفة، ومُدعى الحِكمة من منظومة الإخوان. هذه كانت وستظل دائماً سبيل المجرمين، تدّعى أنها على الحق والرشاد، وأنها ما تريد إلا خيراً بالعباد "مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ"غافر29.، وأنها صَاحبة الشَّرعية التي يريد الخارجون أن يَستلبوها بلا حَقّ " قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ"الزخرف51، وكأن ملك مصر يأتي بالشرعية تلقائياً، لا مع العدل والحق والكرامة.

وقد تَتشابه الدعوتان، دعوة أهل الحق، ودعوة المُجرمين "وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ"غافر38، كما زعم فرعون من قبل، لكن ذلك هو الإبتلاء، وذلك هو التحدى الذي يواجهه كلّ فردٍ على حدة، سواءً كانت هذه الدعوة باسم الجيش أو الحكومة، أو باسم مؤسسات الدين الرسمية أوالسّلفية أوالإخوان. وانظر يا رعاك الله، كيف يدعى بعض المشايخ من سَحَرة الفراعنة الجدد، فادّعوا أنّهم أصحابُ الشّرعية الدينية، في هيئة الحقوق والإصلاح، وأنّهم العلماء، لا علماء إلا هم. وانظر كيف يلتوى الإخوان بالشَرعية التى مَنحها لهم الشّعب، ليُصبحوا يداً عليه لا على العسكر. هذه كُلها شَرعيات بَاطلة، لا تمثلُ وجه الحق، إلا بقدر ما يتناسبُ فيها مع الشّرع وما تقرّه الفطرة.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وارنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

<u>الرئيس القادم .. بين الشّعب والعَسكريّ 26-02-2012</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تقع السلطة العليا في النظام المصري، للحظتنا هذه، في يد رئيس الجمهورية. كانت ولازالت. والغرض من هذا هو تركيزها في يد الرئيس العسكريّ، بعيداً عن أيّة تدخلاتٍ في صلاحياته بأي شَكل، ومن أي جهة. هذا الوَضع هو ما يسعى المجلس العَسكري إلى أن يستمر، ليُمكن له أن يُسيطر على السّلطات الثلاث، يوجهها كما يريد، لصالح قياداته التسعة عشر. من هذا المنطلق يمكن أن نفهم دواعي المجلس الخائن في تمسكه بضبط صلاحيات رئيس الجمهورية من ناحية، وضبط إختيارات الشعب للرئيس من ناحية أخرى.

المجلس العسكريّ لن يسمح إلا برئيسٍ رخيص الشّخْصية، نَفعيّ مُتآمر، منقادٍ لرغباتهم، متورّطٌ في الفَساد، لتكون عليه ذِلّة، "توافقيّ" كما يسمونه، لا دين له، ولا ولاء إلا لنفسه وللعَسكريّ. ومن صفات الرئيس الجديد، كما يريده العسكريّ، أن يكون مخلصاً للصهيو-صليبية، جبان رعديد، لا يقدر على أن يتخذ أي موقف قويّ جادٍ في وجه الغرب، بل هو أقرب إلى مسيّر أعمالٍ وحامل أختام، منه لرئيس ذي صلاحية ونفوذ.

وهذه المواصفات تتحقق في أعلى درجاتها اليوم في عمرو موسى. فإن لم يكن، فإن خيار العسكري يتوجه إلى منصور حسن، ومنهم من قال بأن نبيل العربيّ هو المرشح المحتمل. وهؤلاء من رجال العهد السابق، وكلهم علمانيّ حتى النخاع، وعميل للغرب بدرجةِ إمتيازٍ، وإن تفوّق موسى على زميليه في هذا المضمار.

أما الشعب، فإنّ موضوع الرئاسة بالنسبة له، هو موضوعٌ دقيقٌ حَاسمٌ. فرغم أننا نرى أنّ هذه الإنتخابات كلها، لن تجدى في تحصيل المطلوب، ولا الوصول إلى المَقصود، إذ "الدجاجة لا تلقي كتاكيت"، كما يقال في المثل المصري العام، بمعنى أنّ المجلس العسكريّ لن يتنازل بملئ خطره عن أيّة ميزة له، لا لرئيس جمهورية ولا لصالح الشعب، إختياراً، بل يجب أن تؤخذ منه اضطراراً وإجباراً، وهو ما رأيناه بالفعل في فبراير الماضي، لكن أكثر الناس لا يعقلون! إلا أنّ وجود رئيس يمثل الهوية الإسلامية، هو أمرٌ يعتبرُ من المقاصد الشرعية التي يجب أن يسعى اليها من يريد للشريعة أن تظهر، وأن تكون لها اليد العليا في مصر. هذا قَدْرٌ لا يختلف عليه أحدٌ ممن له في الإسلام نصيب، إلا من أهل البدع والأهواء.

وكما ذكرنا مراراً، أنّ طريق التغيير لن يكون من منطق الإنتخابات، إذ إلى جانب أن هذا يخالف منهج الله سبحانه في سنة التدافع، فإننا نرى ما حدث، حين لجأ الإخوان إلى عقد الصفقات للوصول إلى برلمان كسيحٍ عاجز، من خلال العملية الإنتخابية التي يضع شروطها وينسق مشروعيتها مجلس العسكر. فكيف يمكن أن يكون خصماً وحكماً؟

لكن الواقع أنّ الشعب يجب أن يكون على وَعيٍ بمواصفات من يريده رئيساً، إذ إن إحياء هذا الوعي، يمثل إحياءً لقضية التشريع في نفوس الناس، ويعطيها زخماً وحياة. فهو كالدعوة لمنهج لا لشخص بعينه. ومن هنا وجب أن نحدد ما نراه في مواصفات هذا الذي نرجوه رئيساً لمصر، على رغم أنف الإخوان البَرلمانيين، الذين صرّحوا بأن الصفة الرئيسة في الرئيس الذين يرضَونه هو أن يكون علمانيا لا صلة له بالتيار الإسلاميّ!

الرئيس الذي يسعى له الشعب هو رجلٌ يأخذ دين الله بقوة، لا يمالأ فيه ولا يداهن ولا يقايض. رجلٌ يضع أيات الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السنة النبوية، نصب عينيه، لا تحيد عينه عنهما، بهما يتحرك وبهما يَحكم واليهما يَرجع في كافة تصرفاته وقراراته. وهو رجلٌ يميّز بين الحلال والحرام، تمييزاً فِقهياً وتمييزاً عملياً وتطبيقياً، فلا يسمح للحرام أن يُقَنّن أولاً، ولا أن يُطبّق ثانياً.

الرئيس المطلوب، هو رجل يَصلح أن يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في قيادة شعبٍ مُسلم، ديناً وفِطرة. يظهر فيه إخلاصه وتفانيه في خدمة هذا الدين، وفي خدمة المؤمنين، يَمنع عنهم الضّر والفَساد، ويجلب لهم النفع والرشاد.

وليس هذا معناه أننا ننتظر الصدّيق أبي بكرٍ، أو الفاروق عمر، بل يَعنى أنّه يَحمِل بين جنبيه إنقياده لهؤلاء الصّحابة الأبرار، مَثلاً أعلى في سيرِه قولاً وعملاً. يعنى أنّه يَصبو إلى أن يُرضىَ ربّه قبل أن يُرضِي النّاس. المثالية ليست هي القصد هنا، إذ هي مستحيلة الوقوع، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكنها الأمانة والإخلاص والشرف والتقوى والكرامة، وسداد الرأي ما أمكن "فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ"التغابن 16.

وإذا نظرنا إلى أرض الواقع، وجدنا الإخوان البرلمانيين قد وضعوا أيديهم في يد العسكر، لإتمام صفقة كامب سليمان. فهم يريدون أن يُسلموا مصر إلى شبه علماني عميل عليل كسيحٍ، يعمل كسكرتارية للمجلس العسكريّ، صورة بلا حقيقة، يُحرّكه العَسكر كما تتحرك العرائس المُتحركة في الموالد، بخيوطٍ ممدودة بينَه وبين المَجلس، ويحركونه هم، من مكتب الإرشاد، مناصفة.

ثم نجد أن حزب النور السّلفيّ، ومن ورائه "السّلفيون"، قد انقسموا على أنفسهم، منهم من فهم اللعبة وخرج عن تبعية المَشايخ، ومنهم من تحيّر واضطرب، لا يعرف ماذا يريد، أيتابع الخُوّان، إعتقاداً بأنهم أعلم بالسياسة؟ أم يخرج على الإجماع المزعوم، ويحدد مواصفات من يريد بحرية واستقلالية؟

ثم إذا نظرنا إلى حديث العِلمانيين، نجد أنهم يحدّدون مواصفات الرئاسة في الإستقلالية، والتوافقية، وأن يكون كفئاً من الناحية الإدارية، وأن يقدم برنامجاً مدروساً مدعوماً بفريقٍ من الخبراء الذين يشهدون له بالصحة والواقعية. وهذا القدر فيه حق وباطل، الحق فيه أن الكفاءة أمرٌ معتبرٌ، وهي شرطٌ عند كافة الفقهاء في باب إخيار الإمام، بل هم أكثر دقة في تحديد معنى الكفاءة وتفصيل المقاييس المرعية فيها. وهو ما يمتد إلى ضرورة وجود البرامج المتخصصة التي تشهد أنه صاحب عمل لا قول. لكنّ الباطل في قول العلمانيين أنهم يريدونه "توافقياً" أي علمانياً، والعجيب أن التوافق أساساً يعنى ما يراه الشعب بأغلبيته، والشعب قد توافق على الشخصيات الإسلامية في أو من يدعى الإسلامية، في كل إختياراته. لكنهم يقصدون بالتوافقية "التلفيقية"، فهم يريدون أن يكون الرئيس من الأقلية العلمانية، وما هذا إلا تلفيقٌ مريض واستبداد بغيض.

فإن رجعنا إلى أرض الواقع، ونظرنا إلى أولئك الذين هم على مسرح الأحداث اليوم، وجدنا أمثال حمدين صباحي العلمانيّ، وعمرو موسى ربيب الفساد وعميل الغرب، وأحمد شفيق الشيطان العسكري وصناعة

مبارك، وعبد المنعم عبد الفتاح، الإخوانيّ الآبق، وسليم العوّا رأس النفاق في منظومة القطاع الخاص الدعويّ! ثم لهواً خفياً، سيأتي به العسكري، تواطئاً مع الإخوان في الأيام القليلة القادمة، ما يجعله مرفوضاً حتى قبل أن يعلن اسمه.

ثم نرى أن هذه الصفات التي سَردْنا لا يتوفر مُعظمها إلا في الشيخ حازم أبو اسماعيل، على هنّة فيه أو هَنتين، أولهما إصراره السابق على الإنتساب إلى الإخوان، رغم أن مثله كان يجب أن يَعِيَ أمرهم قبل أن يفعلوه، لا بعده. وهو في ذلك مثل الشيخ وجدى غنيم. ثم ما كان من حديثه عن دور البرلمان ودعمه للإخوان في ترشيحهم، وهو الأمر الذي أشرنا من قبل إلى خطئه، وفق الله المشايخ الأفاضل كلهم إلى الحق والصواب.

من هنا، فإنه إن كان لابد أن يذهَب الناس إلى صناديق الإقتراع، قبل أن يستلبوا حقوقهم ويَحسِموا أمورهم في الميدان، وهو الأمر الذي بات واضحاً لذي العينين أنه حقيقة لا نِزاع في حدوثها، إلا إن أراد ربي شيئاً، فإنه ليس أفضل من هذا الشيخ حازم أبو اسماعيل. ولا أقول هذا دعاية للشيخ قدر ما أقوله نِكاية في العَسكر والإخوان، إذ هو يمثّل كلّ ما يكرَهون لشعبنا، وكافة ما يريدون تجنبه، من حرصٍ على الإسلام، وعلى معاني الحلال والحرام، ومن تصوّر عامٍ شامل لدين الله، بالإضافة إلى كفاءة إدارية ووعيا سياسياً، وكرامة محفوظة، وطهارة يد ولسان، إلى جانب الحِنكة القَضائية والبرامج المقنعة. فالأمر ليس أمر الشيخ ذاته، بل ما يمثله من قيمة إسلامية يحاول العسكر والإخوان هدمها أو تحجيمها.

لكننا نعود لنؤكد أن هذه العملية الإنتخابية برمّتها، هي مهزلة متكاملة الأطراف، لا جدوى منها إلا تمكين خونة العسكر ومتواطئة الإخوان البرلمانيين، أن يفرضوا رئيساً على الشعب، فنحن ممن لا نرى العمليات الإنتخابية، في ظل العسكر والنظام العلمانيّ لا تحلّ أصلاً، لا شرعاً ولا تجدى عقلاً. وهو ما ظهر من تلك المواد التي يضيفها العسكر لما يسمونه الإعلان الدستورى الذي زوّروه ليوافق أغراضهم، بشأن أن قرارات اللجنة لا يصح الإعتراض عليها، سبحان الله! هؤلاء الملاحدة لا يقبلون أن يكون لنصوص القرآن الكريم هذه الحَصانة في دستورنا، لكنهم يجعلون هذه الحَصانة مَكفولة للجنةٍ، بقرار رجلٍ واحد هو ذلك المُستشار فاروق سلطان، عميل السلطة الذي عيّنه مبارك، مما يعنى أنه هو وحده من سَيُعيّن رئيس الجُمهورية!

السيناريو المتوقع في قضية هذه الإنتخابات الكرتونية، أنّ لجنة إنتخابات الرئاسة ستضع عراقيل وتزاول عمليات تزوير، ثم تخرج على الناس ببطلان الإنتخابات، كأنما هي ترْعى الشّفافية. من ثم، وتحت زَعم أن الوقت قد تأخر وضرورة نقل السلطة - بزعمهم - يجب أن يتم بأسرع وقت ممكن، سيحدث توافق بين مجلس الشعب (أو على الأقل غالبيته من الإخوان المتواطئين مع العسكر)، وبين العسكر، على شخصية تُعيّن بالتزكية، لمدة عامٍ أو يزيد. وينتهى الأمر إلى من يريده العسكر، ويسَهّله لهم الإخوان. ثم يمرر العسكر في عهده كافة ما يريدون من قوانين ومواد دستورية ..

ثم يعيش العسكر والإخوان بعدها في تَباتٍ ونَباتٍ، ويُخْلِفُوا صِبيان وبَنات **!!** ويُدرك الطنطاوى الصّباح، فيكفّ الكتاتنيّ عن الصّياح.

هي مهزلة متكاملة الأركان، تنبئ في حدّ ذاتها عما سيحدث في مصر، في المستقبل القريب. والأيّام بيننا.

أين حقائق مَذبحة بورسعيد .. يا إخوان؟ 27-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا الذي قلناه من قبل، أنّ هؤلاء الإخوان، عُبّاد البَرلمان، ليسوا إلا صَنائع للعَسكريّ، يأمُرهم فيطيعوا، ويتَحدّث اليهم فيُنصِتوا، بلا مُقاطَعة، ولا تهامُسٍ. صنائع لا تملك من أمر نفسها شيئاً، فكيف تملك من أمرِ الشّعبِ شيئا؟

تكوّنت لجنة تقصى الحقائق، وتبارزَ المُتحدّثون في التّنديد بما حَدث، وظهرت عنتريات كثيرة، تدين وزير الداخلية والشرطة، بل وتجرأ البعض على مساءلة رئيس الوزراء، بل وطلب أحدهم مُساءلة الطنطاوى!

ثم جاء تقرير اللجنة، المؤقت، الذي أدان الداخلية والشعب معا. ثم إذا بالموضوع يوضَع على الرفّ. لا أحد يعلم ماذا يجرى الآن؟ من الذي سَيحاسب؟ متى سَيحاسب؟ وتلحق مَجزرة بورسعيد بأحداث التحرير ومجلس الوزراء ومحمد محمود وماسبيرو، وبأحداث موقعة الجمل وقتلى الثورة ومصابيها. تدخل هذه التحرّيات المشبوهة المنكوبة إلى غيابات جُبِّ الكتاتني، يحفظها ويرعاها، أن تظهر، فعله كفعل سلفه فتحى سرور، وكفعل أخيه عبد المجيد محمود.

لكنّ المُضْحِك المُبكى، أن هذه التحرّيات، لا قيمة لها إبتداءً. إذ ليس في يدِ هذا المجلس إلا الكلام، والتنديد. يملك سلطة السؤال، لكنه لا يملك القدرة على أن يعمل بموجب نتائج المُساءلة. لا يملك سَحب الثقة في الحكومة، ولا إقالة وزير، ولا حتى إقرار قانونٍ مهما صَغر شأنه. بل هو يرفع ما يرى لأسياده من العسكر، فهم رئيس الجمهورية، وهُم السّلطة التنفيذية، وبيدهم مفاتح السلطة القضائية، كما يظهر من محاكمات رموز النظام، حَسب ما قنّنوه بأنفُسهم في إعلانهم الدستورى، بل وبيدهم السلطة التشريعية، كما ظهر من إصدارهم قانون إنتخاب رئيس الجمهورية وقانون المجلس اقومي للمرأة، بلا رجوع إلى طراطير البرلمان.

إذن، جَمَع مجلس العَسكر السّلطات الثلاث في يده، وبمعرفة وتواطئ من نوائب الإخوان البرلمان. وهو ينتظر أن يَترك السلطة الرئاسية لمن يكن طوع يديه، فيستمر في السُّلطة الحقيقية، بل سيُصبح أقوى مما كان أيام مبارك، إذ أيام مبارك كان المخلوع هو صاحب السلطة، وكان العَسكر من خلفه يعطيهم من عطاياه ويمنحهم من فضله. أما في السيناريو الذي يتواطئ عليه العسكر مع الإخوان اليوم، سيصبح الرئيس الجديد صورة، ومن ورائه العسكر يمنحون ويمنعون بملئ إرادتهم. ليس هذا فقط، بل ويدبّرون، مع الإخوان البرلمانيين، أن يكون هذا الوضع البئيس دستوراً يتقيد به الشعب، ويُعتبر الخارج عليه، خارجٌ عن الشرعية! فيعتقل ويشرد ويسحل ويضرب، مرة أخرى، والأمن الوَطني جاهزٌ حاضر!

هذا ما يريده نوائب الإخوان في البرلمان بمصر، وبمستقبلها. هل يعقل أحدٌ أن تعلن جماعة تدّعى الإسلامية، وتضع في إسمها كلمة "المسلمون"، رسمياً في كافة تصريحات قوادها، أنها "لن تدعم مرشحاً ذو إتجاه إسلاميّ"؟ يا عباد الله، قولوا لنا ماذا يعنى هذا؟ يا عقلاء الأمة، برّروا لنا هذا؟ والله ما هذا إلا خروج عن مقررات الولاء، ونبذاً للعقيدة، وافتئاتاً على دين الله، بل يستتاب قائلوا هذا، فإن تابوا وإلا فحكم المرتدين معلوم لأهل هذا الدين.

هذا التواطئ الكُفريّ، هو ما أدى بذهابِ دماء هؤلاء المَساكين الذين فقدوا حياتهم هدراً، هباءً. لا لجنة ولا تحقيق ولا محاسبة ولا يحزنون. بل تواطؤ في تواطئ في تواطئ.

ولا ننسى خَراب مُدّعى السّلفية المَناكيد، مثل اللواء محمد حسان الدعيّ، صاحب الملايين، وعميل الأمن، وناصر العسكر، وموالى أمصار مبارك. والله لقد فقد هؤلاء حياءهم وكرامتهم، وظنوا أنّ اتباعهم من بلهاء القوم، سيغنون عنهم من الله شيئاً.

ترك كلّ هؤلاء دم الأبرياء يضيع هدراً، وهم من انتخبهم الشعب، لا ليمسكوا بميكرفونات، ويحصلوا على امتيازات، وتصل إليهم رواتب ومعاشات، بل ليكونوا وكلاء هذا الدم وأوليائه نيابة عنهم. فإذا بالكتاتني، يدفن الملفات، ويرقد على المساءلات، ألا ساء ما يفعل.

ثم إذا بالعلمانيين كالكتلة، وأنصاف العلمانيين، كحزب الوسط، يتصدّرون مشهد الصَدارة في الجُرأة والجَسارة، يطلبون محاسبة العسكر، ويفضحون مواقف الإخوان في البرلمان. لا والله لن يفعل الكتاتني أي عمل يهدّد كرسيه الذي استقر عليه، على دماء أبناء مصر.

مذبحة بورسعيد، وضحاياها، هي مرة أخرى، دليل على ذلك الوضع الذي يَجرّنا اليه العَسكر بعمالة الإخوان، وبلاهة عدد من السّلفيين، الذين أصبح مطمح السياسة عندهم أن يحضر مُتحدثهم بكّار، حفل زفاف حَمزاوى.

لقد دارت الأيام لتعود كما كانت في فبراير 2011، وعادت الديكتاتورية قويّة غالبة، ونجح العسكر في القضاء علي ثورة مصر، والبقاء في السلطة، والحفاظ على النظام بكل كوادره الأمنية والتنفيذية والقَضائية. وزَرع في البَرلمان مَجموعة من الضعاف المثبطين، على رأسهم الكتاتنيّ، من الذين أحسن الشَعبُ ظنَّه بهم، لجَهله بتاريخهم. وماذا ننتظر من أتباع اللواء حسّان، الذي أقر بلسانه أنه عميل للأمن منذ أيام الجامعة (انظر الفيديو على موقعنا)؟ وماذا ننتظر من جماعة تبَنّت الصوفية والإرجاء، وأعلنت مِراراً مهادنتها للكفر وتعاونها وتوافقها معه، رغم قهره وتعذيبه؟

لن يَأخذ حق القتلى إلا الشعب، بيده ويد ثواره.

حان وقت الثورة الحقيقية. ضد النوائب المتأسلمين، وضدّ مُدّعى الدين ومُنافقي الأمة، وضدّ العَسكر الذي صَنعهم على عينه. فوالله ما حصلنا على حق ولا تغير وضع، إلا عند من فقد عقله وتمييزه، أو عند توابع العسكر.

<u>مُشكلة الولاء عند شباب الجماعات الإسلامية 28-02-2012</u>

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أودّ أولا أن أوضح أنّ الحديث عن شباب التيار الإسلاميّ هنا في مقالنا هذا، لا يعنى إلا الشباب الذي "التزم" بإتجاه معين، سواء كان الإخوان أو السلفيين أو غير ذلك من الإتجاهات الثانوية المطروحة على الساحة الإسلامية المصرية. وهذا التّخصيص، يجعلنا نتوجه إلى الأقل من الشباب المسلم في أرض مصر، إذ القاعدة المسلمة من الشباب تعنى أكثر كثيراً من هؤلاء الذين رأوا أنّ في الإلتزام فائدة ما بناءً على تخريجات شَرعية معينة.

والحقّ أنّ هذا الشّباب "المُلتزم"، يعاني من مَشاكل مُزمِنة، صَاحبت تكوين الجَماعات ذاتها التي ينتمون اليها، سواءً عقدياً أو عَملياً. فالباحث في أمر هؤلاء الشّباب، المُهتم بهذا القطاع منهم، يجب أن يكون على بينة من الخلفية التي تكونوا عليها عقدياً وعملياً، ليمكنه أولاً، تقييم دورهم في المرحلة القادمة، وثانياً، إمكانية تصحيح هذه التوجهات، ومدى الحَاجة إلى هذه التصحيح.

ثم، يجب أن نُفرّق في هذا الموضع، بين أمرين هامين، هما من سِمات التَجمّعات الإجتماعية عَامة، والسّياسية أو الدّينية منها خاصة، والتي أشرنا اليها من قبل، وهو ضرورة التمييز بين مستويين من التوجيه داخا هذه التجمعات، التوجيه القاعدي، والتوجيه القياديّ. وقد أسمينا الأول منهما "**التعاليم**" والثاني "**التعليمات**". والفارق بينهما جدّ هائلٍ ومخيف.

التعاليم التي يتربى عليها عضو الجماعة، بصفة عامة، هي تعاليم ترتفع بها النفس مُحلّقة في أجواء الكَمال، وتتجه إلى أعلى مقامات التدَين وتواكِب معاني الوحي، لكنها خالية، بطبيعتها، من أيّ بُعدٍ عمليّ أو مَناطات واقعية مُحدّدة. وهذه الطبيعة تشتَرك فيها كافة التّعاليم التي بُنيت عليها جماعات من أيّ اتجاه. فإنّه ليس من طبائع الأمور أن يَجتذب تجمّع ما عضوية الناس دون أن يدعو إلى أمر حسنٍ محمودٍ يناسب الفطرة وينزِع إلى الصَالح.

والشاهد على الفارق بين الدرجتين هو من منهج الإسلام ذاته، إذ إن الله سبحانه أرسل القرآن، يحوى أفضل التعاليم، ويُغذّى أرفع التوجهات الإنسانية، لكنْ كان من مقتضى حكمته سبحانه أنْ يَجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هادياً ومرشداً ومعلماً، وموجهاً مبيناً للتعليمات التي بُنيت، في مَنهجه، على هذه التعاليم، كما في قول عائشة رضى الله عنها "كان خُلقه القرآن"الشيخان. كذلك فإن "تعاليم القرآن" ذاته، تجدها دائماً مصحوبة بتعليماتٍ (او تكاليف بالتنعبير الشرعيّ) مُحددةٍ مبنية على مناطاتٍ واقعية، تعطى المِثال، وتؤسس مبادئ النظر، وترسم طريق الإنتقال من مستوى التعاليم إلى مستوى التعليمات.

فالتعاليم التي ترَبّى عليها الإخوان (مع تحفظى الشديد على وصف الإخوان بأنها جماعة إسلامية كما ذكرت سابقاً، إنما هي جماعة وطنية سياسية ليبرالية) تغاير مغايرة شَديدة لما تربّى عليه السّلفيون. فالإخوان لهم منهج محدّد مُعسْكرٌ محصورٌ في صبّ أبنائه قالباً واحداً، مرتكزين في هذا على رسائل البناء، بشكلٍ شبه تام،

ثم يخلو بعد ذلك منهجهم من أيّ توجيه علميّ موحدٍ، بل ينشغل أبناؤهم بالحَركة والتجميع والنشط الإجتماعية، دون الإلتفات إلى الناحية العلمية. أما السلفيون فتقوم تعاليمهم على أسس التوحيد وإتباع السنة، بطريقة تنحو إلمنحى الظاهريّ بدرجات تتفاوت، لكنها تتواجد بشكل دائمٍ على اي مستوٍ من مستوياتهم، ثم اعتادوا قبل أن يفرج عنهم ثوار 25 يناير أن ينأوا بأنفسهم عن الخلطة "بالجهلة العاصين" من الخلق، رغم إجماع مشايخهم على ضرورة السَمع والطّاعة لمن غلب.

ويتّحد الإخوان والسلفيون في أمر واحدٍ، وهو طبيعة التربية التي تقوم على إتباع التعليمات الصادرة من أعلى، مع الإختلاف في تأويل هذا الإتباع. ففي تنظيم الإخوان، يكون أمر الإتباع شرطاً في العضوية اصلاً، ثم يكون خاضعاً للتدرّج البيروقراطيّ الهيكليّ، مع مسحة من الإلتزام ببيعة على إتباع المرشد. أما السلفيون، فالأمر بالنسبة اليهم أقوى صلة بالنظرة الصوفية للولي، الذي هو الشيخ بالنسبة للسلفيّ، مع دعم نصوصيّ مما ورد عن ضرورة اتباع العلماء، وخطر مخالفتهم، وكل ما هو من هذا القبيل.

ولاشك أن الكثير من المصلحين من أهل السنة العادلة، حاولوا أن يتناولوا هذا الأمر من ناحية الإجتهاد والتقليد، وأن يشرحوا معنى التقليد، وحدوده وضوابطه، وعدم جدواه في كثير من المسائل المتعلقة بالعقائد خاصة. لكنى، في هذا المقال أنحو منحى آخر في تقعيد هذه المسألة، وهو النظر اليها من ناحية مبدأ الولاء والبراء، إذ إن هذه الزاوية منها هي أشد خطراً وأبعد اثراً من مجرد إرجاعها إلى التقليد المذموم، خاصة وقد يرجع البعض على المعترض بأن غالب هؤلاء هم حقيقة من المقلدة، ممن لا يمكن لهم الإستقلال بالنظر. وهذا الأخير توجيه خاطئ للمسألة كذلك، لكننا سنضرب عنه الذكر صفحا في مقالنا هذا.

إن قاعدة الولاء والراء في الإسلام، هي مركبٌ من مركبات التوحيد، سواءً عند من اعتبرها ركناً فيه أو عند من إعتبرها شرطاً لصحته. والولاء يعنى الإلتزام بالنصرة والعون، والبراء يعنى الإلتزام بالمفارقة والصدّ. وهذه القاعدة الركينة في الإسلام قد دلت عليها العديد من النصوص القرآنية والوقائع النبوية، بما يجعلها متواترة ثابتة نصاً وإجماعاً.

هذا الولاء والبراء، ليس ولاءاً لأي أحدٍ أو على أيّ تواثق أو توافقن بل هو على ما ثبت صحته في الإسلام، سواءً بنصٍ أو إجتهاد مجتهد، بشروطه. لذلك تجد أن صفة الإيمان قد صاحبت كافة الآيات الذي ذكر فيها الولاء، كما في "الله ولى الذين آمنوا"، "إنما وليكم الله والذين أمنوا"، "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض"، كما ذكرت بنزع الإيمان في حالة الحديث عن البراء "إذ قالوا لقومهم إنّا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله"، "لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله"، ومثل هذا كثيرٌ منتشرٌ معروف. إذن فالولاء والبراء يكون على أساس من صحة العقيدة. والعقيدة الصحيحة يتبعها عمل صحيح خاصة في الأمورالتي لها صلة مباشرة بقضية التشريع وحقيقة السمع والطاعة لله وحده. هذه القضية الأخيرة لا يثبت دونها ولاء ولا بيعة ولا سمع لمرشد أو لشيخ كائناً من كان.

من هنا، فإن تلك التربية التي أشرنا عليها، في تلك الجماعات، والتي تقوم على الولاء للجماعة، حتى فيما يمس العقيدة، تخدش مقام التوحيد، في رتبة الولاء والبراء، عند أتباعها دون أن يعيروا لذلك بالاً. فبينما يجب عليهم أن يتبعوا من يأمر بالطاعة ويحض على إتباع الشريعة، تجدهم، ولاءً للجماعة، أو طاعة عمياء للشيخ، يسيرون وراء تعليمات، تناقض في حقيقتها جوهر التعاليم التي يفترض أنها مرعية محفوظة الجانب. وليس أدل على ذلك في واقعنا المعاصر من قضية إنتخاب الرئيس المقبل. فبينما تجد أن الوحيد الذي أثبت ضرورة إتباع الحلال والحرام، وضرورة إقرار مبدأ السمع والطاعة لله، هو حازم أبو اسماعيل، تجد أن تعليمات الإخوان قد صدرت بإنتخاب من ليس له خلفية إسلامية، أي، بالتعبير الشرعيّ، إعطاء الولاء والنصرة لمن ليس لديه إتجاه إسلاميّ، هكذا قال مرشد الإخوان إلى الخراب والزلل المشير محمد بديع. وفي هذا تتمحص قضية الولاء والبراء، ويظهر خراب التربية الإخوانية التي نزعت من معنى الولاء أخص صفاته، وهي الولاء للحق وللداعي اليه، ليس لما يراه مرشدهم وإن كان خطؤه لا يحتاج إلى دليل

وليس يَصحّ في الأذهانِ شئٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلِ

والسلفيون يسيرون بنفس المنطلق، من طريقٍ آخر، وهو الولاء للشيخ، ولفتاوى الشيخ، ولجلال الشيخ، ولعظمة الشيخ، ولعلم الشيخ، حتى ولو لم يكن للشيخ كتاب واحد يدلّ على قدرة في البحث وتوغل فيالعلم، واللواء محمد حسان خير مثال على هذا الأمر! هذا الموضوع، ليس فقط موضوع تقليد مذموم، بل هو موضوع ولاءٍ يريده الله في ناحية، ويريده محمد حسان في ناحية أخرى، كما في حالة الشيخ حازم أبواسماعيل.

الخطورة إذن، تكمن هنا في مبدإ تزييف الولاء والبراء، وفي توجيهه وجهة تخرج به، تطبيقاً، عن مراد الشرع منه، وهذا بدوره تهديد خطير للثابت العقديّ عند أبناء هذه الجماعات، وإن غفلت عنه الشباب لخلطهم في التفرقة بين التعاليم العالية الصافية التي يدرسونها، وبين التعليمات التي تَصدُر اليهم من قياداتٍ تلوّثت بالقُرب من القمة، فإنه يجب أن نفرّق بين من هو قريبٌ من القَاعدة الشّعبية، ومن هو قريبٌ من هَرَم السّلطة. هذا القُرب من السّلطة، وهو قريبٌ من مفهوم الدخول على السلاطين الذي اسهب فيه السلف بياناً، وحذّروا منه على أي مُستوى كان، خاصة لمن لم يتحرر قصده وتخلص نيته، وتلاعب بالمفاهيم وتزاحم في فكره وفعله الحق والباطل.

وأمر هذه التعليمات، لا يخضع حقيقة لعلم مُكتَسبٍ، قدرَ ما يخضعُ لفطرةٍ سَليمة، لكنّ ذلك الخَلط الذي ذَكرنا قد أوقع أبناء هذه التجمعات في إتباع المحظور، والإضطراب في تمحيص الولاء وتحديد بوصلته.

(2)

الأمر الذي نخرج به من هذا النظر والتحليل، يقودنا إلى ما نريده من توجيه وترشيدٍ لشباب الدعوة على منهج السنة العادلة، بل ويدعونا إلى إشراك قيادات هذا التيار في نظرتنا هذه التي ترى أنه من إهدار الجهد

أن يصرف شباب الدعوة وقتهم في حوارات وجدل عقيم مع "الملتزمين" من هذه الجماعات، أمكثر مما يقضون في الدعوة بين صفوف الأغلبية المسلمة التي لم تتشوه عندها عقيدة الولاء والبراء، بتخليطات البيعة، وقواعد الجماعة والإنبهار بالمشايخ، إنبهاراً كإنبهار الوعل في مواجهة أضواء السيارة المقبلة، تحمل له الموت، ويجمد في مكانه حتى تصدمه!

وإذا رَجِعنا إلى ما قرّر العلماء في هذا الباب، نجد أن أقرب ما يمكن الرجوع اليه فيه هو ما ذكر الشاطبيّ رحمه الله في الإعتصام عن درجات المبتدعة. فعلى رأسهم صاحب البدعة ومنظّرها الداعي اليها، ثم يتبعه مقلده، الذي يعلم من مفرداتها ما يؤهله للحجاج عنها جملة لا تفصيلاً، ثم الثالث الذي يتبع هذين الإثنين، إنبهاراً وإعجاباً دون أي دليل على صحة ما يقال. فالأول والثاني هما من أهل البدعة ممن يقع عليهم عِقاب أهل الأهواء بدرَجاته المُختلفة من الهجر إلى التعزير. أما الطبقة الثالثة، ع بين العذر والإدانة، لكنها، في غالب أمرها، لنْ تتخلى عنْ ولائها، إلا إذا انبهرت بمن هم أقوى من الأولين، إذ هي لا تتبع دليلاً أصلاً، بل دليلها هو "ألا ترى علم الشيخ؟" "ألا تسمع حديث الشيخ؟" ومثل ذلك من نتائج الإنبهار، الذي لا يجدى معه دليل أو إعذار.

الذي أنصح به أبناء التيار الإسلامي السّنيّ، بكّافة طوائفه، أن تتوجه جهودهم إلى ذلك الكمّ الهائل من الشباب المسلم الصادق الصافي النقيّ، إذ هم الأكثرية ولا شك. والعلم الزائف اشد خطراً على صاحبه من قِلة العِلم، التي صاحِبُها كصفحة بيضاء، يكتب عليها المرء، بدلا من أن ينصرف لمسح ما عليها من تخليط و"شخبطة" باطلة، ثم يثبت فيها الحق بعد لأيٍ ونَصب.

وقد يبدو هذا الطريق أصعب من غيره لبادئ الرأي، لكنه في الحقيقة أجدى نفعاً وألصق بالسنة من غيره. كما لا يصح عموماً أن يكون الطريق الأسهل هو ما يلجأُ اليه الداعية، بل الطريق الأصوب هو ما يجب علي الدعاة سلوكه وتحمل مشاقه.

محمود سلطان .. والمِصريّون! 28-02-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

محمود سلطان، كاتب عرفته الصحافة المصرية منذ سنواتٍ، ومؤخراً من خلال تحريره لمجلة "المصريون" الإلكترونية التي وقع في ظن الكثيرين أول ظهورها أنها تنتمى للفكر الإسلاميّ، خاصة وقد وقف من ورائها جمال سلطان، الأخ الأصغر والأبرز والأمهر، لمحمود، والذي كانت له عدة كتابات تنتمى للإتجاه الإسلاميّ بشكلٍ عامٍ، كما أصدر دورية المنار الجديد، حظيت بمكانة عند المثقفين، خاصة بين السعوديين ودول الخليج، ففتحت له أبوابها، ومؤتمراتها، وشخصياتها.

والسبب الذي أدى إلى ظن العديد من الناس أنّ "المصريون"، ذات توجه إسلاميّ، هو بالمقام الأول، خلو الساحة حينها من أي مجلة ذات توجّه إسلاميّ مُحترفٍ، تشفى غليل القارئ المسلم. فما كان إلا أن أصبغ عليها الناس هذه الصفة من عند أنفسهم، لإشباع رغبة دينية كامنة، لا أكثر.

ولست أتهم هنا الأخ محمود سلطان، ولا أخاه، بأي منقصةٍ أو عيب، حاشا لله، لكن أريد أن أسجل ما أراه في مقالٍ ظهر للأخ محمود، يعكس الإتجاه الحقيقيّ له، بعد أن تلقيت عددا من الرسائل التي تساءلت عن حقيقة "المصريون" وإتجاه كتّابها، خاصة وأن علاقتى بأخيه جمال علاقة قديمة تسبق إنشاء "المصريون"، إلا أن هذا موضع حديث آخر إن شاء الله. وقد كان الأخ محمود سلطان يوماً، مرشحا لرئاسة تحرير مجلة أردتُ إنشاءها باسم "الرسالة"، عام 2005، قبيل إعتقال ابنى شريف، حين بدأت أرى العَوار الإسلاميّ الذي بدأ يتكشّف في "المصريون"، لا من الناحية الصحفية الحرفية، ولكن من ناحية التوجه الإسلاميّ السنيّ، الذي ظننت أنّي أدعمها لحسابه وقتها. حتى تبين لي هذا الإتجاه على صورته الحقيقية، حين نشر الأستاذ جمال مقالة عن "على جمعة" المفتى العميل، وضَعه فيها مَحل المجتهد! ثم ما تولته المجلة من تبجيل محمد عمارة ونَشر مفترياته الإعتزالية كما في مقالاته عن حديث الآحاد، بل ورفضها نَشر ما ردَدتُ به عليه، حِرصاً على العلاقة بينهم وبين عِمارة، رغم التحسّس والتدسّس الذي راعيته في مقالي، والمنشور على موقعنا هذا في أكتوبر 2008 (-http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical 327)!! ثم بعدها ذلك الدَعم الذي كان لسليم العوا، وما أدراك ما سليم العوا.. والحديث في هذا الأمر حديثٌ ذو شجون.

المهم، أنه يجب أن ينتبه أبناء التيار الإسلاميّ السنيّ، أن الستاذ محمود سلطان لم يدعى يوماً أنه كاتبٌ إسلاميّ، أو مفكرٌ إسلاميّ، وهو ليس بهذا ولا بذاك، ولا تسمح خلفيته العلمية الشرعية بهذا الإدّعاء، على أي مستوى. فالخطأ في تقدير الرجل وفهم إتجاهه لا يقع إلا على عاتق من أساء فهمه ابتداءً. وهو أمر يجب أن يحترزَ منه أبناء التيار الإسلاميّ السنيّ، حين ينسبوا أحداً للتيار دون إدعاءٍ منه أصلاً، ثم يحاسبوه على ما صدر منه، فإن في هذا ما فيه من الخَطأ والتحيّف على المُدّعِى والمُدَّعى عليه.

ومقال الأستاذ محمود سلطان http//:www.almesryoon.com/news.aspx?id=105062، ليس فيه جديد بالنسبة لي، إذ، كما ذَكرتُ، أنّ الرّجل لم يدّعى لنفسه الإسلامية يوماً ما. الأستاذ محمود رجل صحافة وطنيّ مسلم، تشَرّب بثقافة العصر الديموقراطية، فأحبها وتبناها، ولم يسعفه علمه الشرعيّ أن يدرك في غيرها حَلا، ولا في سِواها أملا. وهذا الأمر قَاسمٌ مُشترك بين العديد من الشّخصيات، حتى منها ما ينتمى لإتجاهات محسوبة على التيار الإسلاميّ كالإخوان. وهو ما جعل هذه التيارات، وأمثال الأستاذ محمود، يقفون صَفاً واحداً ضد الشيخ حازم أبو اسماعيل، إذ هو أفضل من يمثل الإسلامية في هذا الوقت، ويحمل ما يحلم به الإسلاميون من آمال، لن تتحقق إلا بالثورة لا بالإنتخاب.

ذلك أنّ الإنتماء العام لدين الإسلام شئ، والإنتماء إلى التيار الإسلاميّ السُنيّ شئ آخر. من أهم ما يُعرَف به التيار الإسلاميّ السنيّ هو تبنيه للنظرية السياسية الإسلامية، التي لا يمكن أن تُقر أن الشعب مصدر السلطات، أو أنّ هناك مرجعية غير مرجعية الله سبحانه في إستقاء الأحكام. أما أولئك الديموقراطيين، فإنهم قد بنوا على صرحٍ منهار، ووقفوا على جرفٍ هار. فالتعبير الذي يستخدمونه دون تحرير، لا يدل إلا على إينانهم به على الطريقة الغربية. وهذا هو مضمون ما قال الأستاذ محمود نفسه حيث قال "ومصر اليوم تحتاج إلى الرئيس الديموقراطيّ ليس الإسلاميّ"، ففرّق بين الديموقراطيّ والإسلاميّ. ولا أدرى كيف يُنسب رجلٌ يدعو لهذا إلى الإسلامية، لكنه مرة أخرى خطأ من ظن بالرجل هذا الظن السئ!

فالأستاذ محمود يريد لمصر رئيساً ليس إسلامياً، وهو عين ما تطالب به الإخوان، الذي باتت "المصريون" مؤخراً، بوجه عام، ولسبب ما، تتقرب من الفكر الإخوانيّ، بعد أن حاز على الأغلبية البرلمانية، رغم موقفهم المضاد لهم من قبل. وقد أشبعنا هذا الإتجاه نقداً من قبل، بناءً على أنه لا يصح ولا يجوز أن يدعو مسلم لموالاة ديموقراطيّ، في مسألة الحكم، إذ الديموقراطية تتناقض في أصل وضعها مع الإسلام، ومن لا يعرف ذلك، أو يجادل فيه، فعليه أن يُبادر بالتسجيل في الصفّ الأول الإعدادى مرة أخرى!

والعوار المُبين في كلام الأستاذ محمود يأتي في الفقرة التي تلت ذلك حيث يقول "لم يعد ثمة جدل أو سؤالٍ عن الهوية .. فكل التيارات السياسية لا يسعها إلا أن تقر بالفحوى الحضاريّ والثقافي للهويّة الوطنية المصرية، وقوامها الأساسيّ هو العروبة والإسلام، هذه باتت حقيقة مسلمة لا تصنعها النصوص المَكتوبة في الدساتير، وإنما محفورة في الصّدور والقلوب والوجدان والضمير الوطني العام، كثوابت أقرتها حقائق التاريخ والجغرافيا.. ". ووالله لا أفهم من هذا الحديث إلا شعارات كالتى يتشدق بها السيد البدوى في حزب الوفد، أو الطنطاوى في بيانات العسكر.

الإسلام لا يثبت بمجرد أن يكون هوية لمجتمع يا أستاذ محمود، وإنما حين يكون تطبيقاً وحياة وواقعاً. الإسلام ليس فحوى حضاريّ، إنما هو واقع معاش يتعامل به الناس في الدولة المُسلمة في حياتهم اليومية، وفي تعاملاتهم المُختلفة، سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً. وصحيح أنّ الدساتير لا تصنع الإسلام، ولكنها تكرّسه وتجعله الأعلى في حياة الناس إتفاقاً، فلا يعنى أيّ شئ إن تصارَخنا بأنّ هويتنا إسلامية، ثم إذا

دستورنا ينصّ على أن الحكمَ لغير الله في "بعض" جزئيات حياتنا. وإن لم تكن تدرك ذلك، يا أستاذ محمود، فعليك بالقرآن حيث يقول الله سبحانه "واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك". القرآن لا يكفى أن يكون محفوراً في الصدور والضمائر، فهذا مذهب الصوفية المرجئة الذين لا يُبالون بالسمع والطاعة العامة، بل يجب أن يكون القرآن محفوراً في الصدور ومدوناً في السطور، وحاكما في كلّ الأمور. هكذا بلا استثناء، يا أستاذ محمود. هناك فارقٌ بين حقائق التاريخ والجغرافيا يا أستاذ محمود، التي هي مجرد ثوابت كونية تشهد بالربوبية، يؤمن بها المسلم والكافر، والبرّ والفَاجر، وبين أن يعمل الإنسان بمقتضاها، إقراراً للألوهية التي هي السمع والطاعة الكاملة غير المنقوصة.

ولا أدرى ما الذي يجعل الأستاذ محمود، ومن جرى مجراه من مناصرى الديموقراطية، لا يرى في الحَاكم المُسلم، أو على الأصح "الإسلاميّ" الذي يتبنّى الشّرعية الإسلامية التطبيقيّة، لا الوجدانية، إلا ديكتاتوراً؟ ولا يرى الحَاكم "الديموقراطيّ" إلا سَمحاً متواضعاً صاحب مَشورة؟ لا أدرى لماذا الظنّ السيئ بمن يريد أن يجعل الإسلام دنيا ودين، لا وجداناً وهوية؟ أهذه هى ثِقتكم بالله وبالناس؟ وإن كنتم تشُكون في حسن تصرف الإسلاميّ، فكيف تضْمنون حسن تصّرف الديموقراطيّ؟ أيكون الأمر مرتبطاً بكراهة تطبيق الشريعة، ويكون التمييز هنا مجرد ظاهر لا أكثر؟ ومن الذي تحدث عن حكم "الفرد" وعن شخصية "أنا الدولة" ، وعن أن الرئيس الإسلاميّ "صاحب المستقبل وحده لا شريك له" كما عبّر الأستاذ؟ أين سمع الأستاذ محمود هذا الكلام؟ أم يكون مجرد حلم فخاطر فمقال؟

لا أريد أن يكون مقالي هذا درساً في التوحيد، أو في التفسير، أو المقارنة بين الديموقراطية والإسلام، وقد كتبت مقالاً تحت بعنوان "صرعى الديموقراطية في الوسط الإسلامي" كان موجهاً أساساً إلى الأخ جمال سلطان، يجده القارئ في موقعنا http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-419، لكن يجب أن يكون معلوماً أنّ المرء يجب أن يؤاخذ بما قال، لا بما زَعَم عنه غيره. والأستاذ محمود ليس فقيهاً إسلاميا ولا مفكراً إسلامياً ولا كاتباً إسلامياً، بل هو كاتبٌ صَحفيّ، يتناول موضوعات حساسة في بعض الأحيان، فيضرب فيها ضَرب الصحافيين، بالرأي الشخصيّ لا الشَرعيّ، لا يزيد الأمر عن ذلك.

وفّقنا الله جميعاً لما فيه خير هذه الأمة.

د. جَمال حشمت .. والرّاية البيضاء! 2012-03-01

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدكتور جمال حشمت أحد الأسماء اللامعة في سماء الإخوان، منذ ثلاثة عقود، بعد أن تحول إليها من عضوية منظمة الشباب الناصرية في السبعينيات. وهو حالياً من أعضاء مجلس الشعب، بعد أن انتخب من قبل، وأزاحه مصطفى الفقى عميل النظام المُباركيّ. وقد وصلتنى إحدى الرسائل التي كتبها الدكتور حشمت، ونشرها موقع علامات أونلاين وهي رسالة خفيفة في معناها ومبناها، لكن أردت أن أعلق عليها من حيث أنها تدل على الإتجاه الإخوانيّ كَكل.http://alamatonline.net/l3.php?id=241

وقد اختلط الصواب والخطأ فيما كتب الدكتور حشمت ، وهو ليس مما يعيب أحداً، لكن ما سنأخذه عليه هو المنهج الذي تواطأت عليه الإخوان في الربط بين الأسباب والنتائج، وقواعد الإستدلال التي يترتب عليها الكثير من القرارات.

أما ما صحّ من كلام الدكتور فهو قوله "كلما مرت الأيام دون خبر جديد أو انجاز جديد كلما شعرنا أن الثورة لم تحقق نتائجها بعد ! وكذلك كلما مرت على حياة المصريين حادثة أو محاولة اغتيال كلما تأكد نجاح الثورة ! وليس هناك فى الحديث تناقض بل الواقع يقول أن استمرار الفاسدين فى مواقعهم وتسارع معدلات الفساد خشية إنهاء خدمتهم أو قرب محاسبتهم يؤكد أنه رغم التأخر فى تحقيق أهداف الثورة إلا أن هناك من يخشى نجاحها ! هناك من يخشى استمرارها ! هناك من يفكر فى مصيره عندما ينكشف دوره فى مقاومة الثورة أو الإضرار بمصر الفترة الماضية ! وكل هذه العلامات تؤكد نجاح الثورة". هذا القول فيه الكثير من الصِحة ولا شَك، إلا الفقرة الأخيرة منه.

إن إعتبار هذه الظواهر نجاحاً للثورة، إبعاداً في النجعة، وضرب في عماية. إن نجاح الثورات لا يمكن أن يستدل عليه بهذه السطحية في الإستدلال. فإن لقائل أن يقول، ولماذا لا يكون تسارع ضربات الفاسدين، مع حقيقة وُجودهم في مواقعهم لا يبرحون، في كافة مؤسسات الدولة، دليل على قرب القضاء على الثورة، وإنهاء وجودها؟ ما هو دليل تفسيركم على العكس من ذلك؟ إن الإنتقال من ظاهرة إلى نتيجة، لا يُمثّل تسلسلاً صَحيحاً في تناول الأمور وترتيب النتائج. الأصل أن تنبى الأدلة على الحقائق لا على الظواهر.

الحقيقة أنّ الفاسدين لا يزالون يتحكمون في كافة مَفاصل الدولة. الحقيقة أن العسكرَ لا يزالون مسيطرين على الحُكم، بالكامل. الحقيقة أنّ المادة 28 وُضعت في الدستور لتزوير الإنتخابات. الحقيقة أنّ البرلمان الإخوانيّ لم يتحدّى العسكر، رغم أنه مُمثل الشّعب، وترك المادة كما هي وعمل على قوانين معدلة يأخذها المرشحون "ويشربوا ميتها"، إذ لا جهة قضائية قادرة على النظر فيها. الحقيقة أنّ النائبَ العام، صنعة مبارك، لا يزال يتلاعب بالقضايا، يعرض منها ما يروق له ويترك منها ما لا يَروق للعسكر. الحقيقة أن أحداً إلى اليوم لم يدان في أي حادث قتل منذ أحداث 25 يناير! الحقيقة أنّ الفلول لا يزالون يعملون بكل

قواهم لتدمير البلاد، وهم معروفون للعسكر، وللناس. الحقيقة أنّ مُبارك لا يزال في مُنتجعه رغم كلّ تلك التّظاهرات وتقارير الصّحة ومطالبات البرلمان. الحقيقة أن سوزان لا زالت تعمل بكلّ حريتها داخل مصر وخارجها، فهي سيدة الطنطاوى وولية نعمته. الحقيقة أن مصر لم تقدم ورقة واحدة لإسترداد الأموال المنهوبة بشهادة الدول المعنية ذاتها. الحقيقة أن البرلمان وُلد خِداجاً فاقداً لكل الصلاحيات المتعلقة بمطالب الثورة الحقيقية، لا يكابر في هذا إلا عميل أو معتوه.

هذه حقائق على الأرض، بل جزء من الحقائق، لا مُجرد أحاديث إنشائية تتَحكّم فيها العَاطفة وتُوجّهها الظّنون، ولا تنطلى إلا على البسطاء من الناس. وهذه وحدها هي ما ينبغى أن ترتّب عليها النتائج، لا جَزافاً كما فعل الدكتور حشمت.

ثم يرفع الدكتور حشمت الراية البيضاء في وجه منتقدى سياسة الإخوان فيقول "لذا أرجو أن نتفق على المشترك بيننا وتتوقف المقالات التى تدبج للطعن فى شرعية الإخوان أو تسخر منهم! أملا فى الوجود بشكل فاعل أو التَمكين لحالاتٍ خاصة كارِههٍ للإخوان من التواجد بشكل طبيعى! وعلى كل الأحوال المحاولات التى تتم الآن لتفريغ مصر من عناصر قوتها ! والإصرار على تركها خَرابا أسوأ مما كانت عليه". إذن يطلب الدكتور أن تتوقف مقالات النقد، للإتفاق على المُشترك. ثم يرمى من ينقد الإخوان بأنهم يريدون الظهور، أو يعملون لحساب جهة تريد تشويه الإخوان!! هذه هي الموضوعية عند الدكتور حشمت!

لكن، يا سعادة الدكتور، حين يكون النقد في أمورٍ فرعية ثانوية، يمكن أن يتجاوز عنه الناقد، أمّا إن كانت سياسة الإخوان ذاتها هي التي يراها الناقد تحمل مصر وثورتها إلى نهاية سوداء، بتسليمها للعسكر، تحت مسميات وهمية، وصياغة الدستور، وتقنين إنتخاب رئيس الجمهورية، والحصول على وضع خاصٍ لا يُمسّ، فإنه من الصّعب، بل من المُستحيل، بل من الخيانة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم وللأمة، أن يتقبل الناقدون رايتكم البيضاء.

يا سعادة الدكتور، الفرع لا يعود على أصله بالإبطال، والإجتماع فرعٌ عن سيادة أحكام الشريعة، فإن كان الإجتماع سيؤدى إلى التنازل عنها، أو عن بعضها، فلا شرعية له، بل يكون الإفتراق هنا تحت مفهوم "المفارقة" على الحق، هو الأصل الذي لا يترك.

السّياسة الإخوانية، تُسهّل وتُمهّد الطّريق لمُخطّط العَسكر أن يُمَرّر. وهذه النتيجة مبنية على خطواتٍ ثابتة، يمكن تتبّعَها، وتحديد معناها، بنسبة صِحّة عالية. إذ بمقتَضى عملية منطقية كالسّبر والتقسيم أو الحصر، يمكن أن يتحدد ما يصلح تفسيراً للوصف، والوصول إلى عِلة الحدث. كذلك، فإن عملية تراكم القرائن، والتي تتوجّه كلها إلى إثبات نظرية ما، تجعلها دليلاً دامغاً على صحة النظرية، كما في علم الحديث، إذ تعدّد الروايات الضَعيفة ترتفع بالحديث إلى درجة الحسن، وتعدّد الروايات الحَسنة ترفعه للصّحة لغيره، وهكذا، في إثبات القواعد الكليّة العَامة، والتغافل عن قَضايا الأعيان المفردة في مواجهة إجتماع القرائن.

إذن، فإنّ الأمر ليس أمر المشتركات، إن أخلّت بالأصول، وبالهدف من التوحد إبتداءً. ما فائدة أن نترك الناقد الناقم على سياسة الإخوان نقده ونقمته، ليحقق قاعدة مشتركة، ستؤدى بالبلاد إلى الوقوع تحت سيطرة العسكر، بدستورٍ مزور، وبرئاسة مزورة؟ وكيف يكون هذا عاملاً لنجاح الثورة؟ أيكون نجاح الثوة المقصود هنا هو الأغلبية البرلمانية الإخوانية؟ أيظن الدكتور، ومن ورائه الإخوان، ومن ورائهم البسطاء من المشجعين، أن إصلاح مصر هو حصول الإخوان على الأغلبية؟ من زعم هذا؟ وبأيّ منطق يكون، والعَسكر والفَساد والتزوير أعْنف وأشَدّ مما كان؟

لا يا دكتور حشمت، نأسف لعدم قبول رايتك البيضاء. إننا لا نريد أن نجتمع مع الإخوان على مشتركات بيننا، ولكننا نريد من الإخوان أن يجتمعوا معنا، ومع غيرنا، على مشتركات الشريعة وثوابتها، ومقتضيات الواقع ودروسه. لقد حاول الإخوان أن يكون التغيير في النظام القائم من داخل هذه الأنظمة، ومن خلال البرلمانات، خلال العقود الستة الماضية، فماذا حدث؟ فشلٌ زريعٌ مريعٌ مُخجلٌ. لا نتيجة على الإطلاق. حتّى تحرّكت الجُموع في الشّوارع. جموع لم يحركها الإخوان ببرلماناتهم ولا بسياساتهم، ولا بمشتركاتهم. وهو ما أثبت على وجه القطع واليقين أن طريقتهم خائبة فاشلة، لا يصح أن يتّبعها عاقلٌ. وما نعجب إلا ممن يريد أن يُقنع النّاس اليوم أن الفَساد الموجود اليوم، والذي هو، بشهادة حشمت، أشدّ وأقوى مما كان، يمكن أن يتغير بالبرلمان!!!؟؟؟ فقط لأن في البرلمان الإخوان!!!؟؟؟

اللهم إهدنا إلى الحق، واجعلنا من أهله، وأبعدنا عن الهوى والتعصب لفئة أو جماعة، إلا جماعة الحق التي تدور مع الشرع حيث دار، بالدليل والبرهان.

لهذا سأطالب بحلّ جَماعة الإخوان! 2012-03-02

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الولاء لله هو أعلى درجات الولاء التي يتقيد بها المُسلم في ديننا، وعلى أساسها وَحدها يعطى الناس صفقات أيديهم وقلوبهم لمن لا ولاء له إلا لله، وحده لا شَريك له، دون توافقية أو عمالة. والحاكم، أو النائب المُمثل للشّعب، حين ينتخب ممثلاً للشعب المسلم، هو واقع تحت مفهوم هذا الولاء لله، ثم البيعة للشعب الذي وضعه في موضع الولاية، ومن هنا تسمى ولاية، لأنها تقوم على مفهوم الولاء، لله من الكلّ أصلاً، وللشعب من الحاكم أوالنائب فرعاً.

هذا من الناحية الشرعية، أما من الناحية التطبيقية السياسية، فإن تصرّفات الحاكم أو النائب يجبُ أن تكون محكومة بصالح الشعب ابتداءً وانتهاءً، كما يراه هو شخصياً، أو حزبه، الذي انتخب على أساس توجهاته. لا يجب أن يكون خاضعاً لأي "تعليماتٍ"، من أيّ جهة أخرى مخالفة لما يدين به لله، أو بما انتخبه الشعب على أساسه. الشعب لم يرشّح أحداً ليأخذ أوامره من غير نفسه وضميره ورؤيته، ويكون خادماً مطيعاً لسيدٍ من خارج دائرة الحكم. هذا بالضبط ما كان على عهد المخلوع، وكلّ مخلوع آخر، تعدّد الولاءات، والخضوع لرأي شخص آخر، فرد أو جماعة. هذا هو عين الديكتاتورية التي تحاول مصر عبثاً أن تهرب من تحت وطأتها، فتتخلص من الحزب الوطني، لتظهر لها جماعة الإخوان الليبراليين البرلمانيين! حسرة عليك يا مصر!

من هذا المفهوم، فإن تعدد الولاءات من حاكمٍ أو نائبٍ، أمر يجب أن ينتهى في نظامنا الحَاكم، شرعاً وعقلاً، ديناً ووضعاً. لا يصح أن نترك أحداً من خَارج دائرة الحكم والمسؤلية يتحكم في قراراتٍ سياسية تتعلق بمصالح الشعب وبمصيره. ومن هنا فإن ذلك الإعلان الذي صدر عن جماعة الإخوان الليبراليين البرلمانيين مؤخراً بمنع أي من نواب حزب الحرية والعدالة (!)، أن يوقع لأحدٍ إلا بإذن الجماعة، لا الحزب، هو تحقير لنواب هذا الحزب، وتعريفاً بقدر استقلاليتهم المعدومة، واستهتاراً بقطاع الشعب الذي انتخب هؤلاء الإمّعَات، ليمثلوه في البرلمان، وهو لا يعلم أنه انتخب المشير محمد بديع، والمشير محمد بديع وحده لا أحد معه!

الإستقلال في الإرادة والتصرف، هو الأصل في الإسلام، إذ إن "كلّ نفس بما كسبت رهينة"، "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"، هذه كلياتٌ عامة ثابتة أقوى مما يؤول به هؤلاء المتأول، المُحرفون لشرع الله، عن السمع والطاعة، التي يركّعون بها منتسبيهم، ويجرّدونهم من الكرامة التي تقوم عليها أمانة التكليف.

الإستقلال في الإرادة والتصرف، هو الأصل في نظم الحكم التي تقوم على مفهوم "الديموقراطية"، رغم مخالفتها للإسلام. ولا نكاد نعرف رئيساً أو نائباً في العالم كله، يخضع لأوامر من غير دائرة الحكم كالحزب نفسه. وقل لي بالله عليك، ماذأ إذا انتخب أحدٌ من الإخوان كرئيس للجمهورية، لا قدر الله ولا كان، هل

ستأتيه الأوامر من المشير بديع، ليفعل أو لايفعل؟ من هو صاحب السلطة الحقيقية في مجلس الشعب، أو الحزب أم مكتب الإرشاد؟ "عكعكة" سياسية وشرعية تعكس الإنهيار الشرعيّ الذي تعيش فيه هذه الجماعة، بلا ثوابت ولا التزامات، إلا ثابت الإلتزام بالولاء لفرد، هو خليفة البنّا، مشيرهم المُرشد.

ليست هذه سياسة ولا هي شريعة، إنما هي عسكرية مغلفة برياء ومداهنة، مرتدية مسوح دين الإسلام، دون تقيدٍ بأي من ثوابته، التي يتلاعبون بها كما يشاؤون. وهم في هذا في غاية التفاهة السياسية، كما ترى في موضوع إعلان مرشحهم "لهوهم الخفي"، الذي سيفجرون مفاجأته عشية يو الترشيح! بالله عليكم هل رأينا في أي جمهورية أو دولة محترمة مثل هذه التصرفات إلا ما كان من مبارك، حين رفض حزبه الإعلان عن اسم المرشح، سواءً جمال أو حسنى، لإعتبارات تخدم أغراضهم؟ هي إذن سياسات الحزب الوطني كما قلنا. تبّت أيديهم وتبّوا جميعاً.

القانون لا يجب أن يسمح بمثل هذه العلاقة المريبة التي تتدسس من الخلف لتوجه إرادة الشعب وتلتف حولها، لتكون ممثلة لإرادة مكتب إرشاد أو مرشد إخوان. القانون يمنع السيطرة على القرار المصريّ، من قبل فرد أو جماعة مهما كانت. من هنا يجب أن يكون القانون واضحاً في التعامل مع الأحزاب التي هي مجرد واجهة تمثيلية لجماعة خارج دائرة السلطة التي أعطاها الشعب ثقته وصفقة يده.

لهذا السبب الشَرعيّ والقانوني والسّياسي، أرى أنّ هذه الجماعة، هي الآن مركز قوةٍ خارج منظومة الحكم، تَرسم السياسات خارج الدائرة التي رشحتها الناس، فهي أجدر بأن تُحلّ رأساً، أو أن تتغير رخصتها إلى جماعة دعوية صِرفة. بل أن يكون أحد متطلبات الترشيح للبرلمان أن لا ينتمى اليها، أو إلى غيرها أي مرشحٍ لضمان استقلاليته وحفظاً لقراراته من العبث بها.

هذا الأمر، هو ما يجب أن تطالب به الجِهات المُعنيّة، بل وما أعتزم أن أتقدم به شَخصياً، في الأسابيع القليلة القادمة، كمواطنٍ مصري، إلى القضاء، للعمل على رفع يد هذه الجماعة عن السياسة المصرية، وتركها تعمل حرّة بما فيها من مسلمين، وإسلاميين، ينتمون لكل الإتجاهات التي تُخالف توجّهاتهم. وها هم يضربون برأي القِطاع العريض من الشّعب الذي يرى في حازم أبو اسماعيل ممثلاً للتوجّه الإسلامي السّني، عرض الحائط، ويسبتدلون الذي هو أدني بالذي هو خير، "لهوهم الخفيّ"، لا لشئ إلا لصالح جماعتهم أولاً ووسطاً وأخيراً! حزبية، وضيق أفق، وتعصب، وفرقة ما بعدها خطوة إلا المُروق من الدين.

هذا النوع من الديكتاتورية الجماعية، لن يكون إلا حَسرة على السّياسة المصرية، بل وعلى حرية الفرد عامة، إذ إنْ كانت هذه معاملة هؤلاء لأبناء جماعتهم، بل ومن عِليَة منتسبيهم، بهذا التحقير وإضاعة الكرامة والإستقلال، فماذا نتوقع منهم ضِدّ الناقد المُخالف؟ لا والله لن يكون إلا حَضّ نوابهم على الفتك بمُعارضَتهم في كلّ مجال. فماذا إذن جنت مصرُ على نفسها، بإختيارها ممثلى هذه الجماعة الديكتاتورية النهج، الليبرالية الهوى، البدعية العقيدة؟

مطبخُ الرئاسة .. والوَجبة التوافقية! 02-03-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم أجد كلمة تعبر عمّا يجرى اليوم وراء الكواليس، وأمامها، بشأن مرشح الرئاسة المصرية القادم، تعبيراً أقرب من كلمة "الطَبخ"، وإن افترق أمر الرئاسة عنه في نَاتجه النهائيّ، فالطّبخ ينتج أمراً مرغوباً ومقبولاً، ولكن مطبخ الرئاسة هذا، سينتج قيئاً، غثاءً عفناً، يُمرِض الجسد ولا يُصحّه.

طباخوا الرئاسة اليوم كلهم في شغلٍ، يريد كل منهم أن يضيفُ مركباً للوصفة التعيسة، تضمن له أن يكون مذاق الطّبخة على ذوقه ووفق شهيته.

العسكر يريد علمانياً أو شبه علمانيّ، مطواعاً، ذا تاريخٍ مشوهٍ، ذلاته تربو على فضائله، يريد الرئاسة أكثر ما يريد الحياة نفسها، يخشى العسكر أكثر ما يخشى الله سبحانه، سواء التحف بمسوح الإسلام أو تجرّد منه. وفي وصفته هذه، أضاف العسكر "دقة" خاصة به، وهي المادة 28، التي أضافها سراً إلى الإعلان الدستوريّ ليضمن بها أن تظل نتيجة الإنتخابات المطبوخة تحت يديه، وكلّف بها رئيس طهاته، فاروق سلطان، خبير طبخ الإنتخابات المشهود له منذ عهد المخلوع.

والإخوان الليبراليون يريدون، في غالب الأمر، وخلف الستار، ما يريد العسكر، إعمالاً لصفقة كامب سليمان، وتخاذلاً عن تحمّل المسؤلية. فالإخوان، كانو على مرّ تاريخهم، ممن يتّبع الأحداث، ويترصد حركتها، ليركب الموجة المُتعالية، ويسرق الضوء ويحتل موقع الصدارة، دون جدارة. ولم يتعود الإخوان أبداً، أن يبدؤا بالعمل للمعارضة الصّريحة للنظام القائم، بل عملوا دائماً كمعارضة من داخل النظام لا لإزالة النظام. فحين لاحت لهم فرصة تحمل المسؤلية، لم يرتفعوا إلى مستواها، بل جَبُنوا عن أخذها بقوة، خوفاً من مسؤلية تحمل الأمانة، كما يدّعون! لكن المُحيّر أنهم، إن كانوا لا يُريدون تحمّل المسؤلية كجماعة، فما يمنعهم من انتخاب شخصية عريقة مثل حازم أبو اسماعيل، أو أي ممن له خلفية اسلامية كما صرح رئيس المطبخ الإخوانيّ محمد بديع. والجواب الوحيد المفهوم، بخلاف صفقة كامب سليمان، أنهم لا يريدون أن يكون لمن لا ينتمى إلى جماعتهم، ممن ينتسب للتيار الإسلاميّ، أية قوة أو سُلطة، وهو غاية في الحِزبية والنفعية والإنتهازية.

أما مطبخ السلفيين، فهو أكثر ارتجالاً من غيره، فهم، كقاعدة، أكثر التصاقاً بالإسلامية من الإخوان، ومن ثمّ ترى الكثير منهم قد سَاند حازم أبو اسماعيل، لكن هؤلاء الذين راحوا يتلاعَبون بالأمر هم بين حاسدٍ ومَنفعيّ، ولا ثالث لهما. هذا الخليط قد عابَ موقف هذا التجمّع ككلّ، بل وسيفسد هؤلاء الحاسدين والمنفعيين الفضائيين قوة الموقف السلفي بعامة.

أما العلمانيون الليبراليون، فهم في وادٍ آخر غير بقية الشّعب، يحاولون أنْ يجدوا لوصفتهم متذوقاً، لكنها طبخةٌ ممجوجة لا تُسمن ولا تغنى من جوع، فسيكون لهم أقل دور في ترتيب هذه الطبخة القادمة.

أما عن الشعب، فإنه يقف مُتربصاً بهؤلاء الطبّاخين، يعلم أنهم كلهم بلا استثناء، لا يريدون مصلحته، ولا يقصدون إلى نفعه. الإخوان الليبراليون يسعون إلى تقوية تجمعهم، مع أقل خسائر ممكنة، أو بلا خسائر إن أمكن، مهما كان حجم التنازلات. والسلفيون لا يستطيعون تحديد ما يريدون ككتلة واحدة. والعلمانيون لا وزن لهم أساساً. وغالبية الشعب قد أحكمت أمرها، خارج المطبخ، فأعطت صفقة يدها لحازم أبو اسماعيل، وبالأحرى لما في الفطرة من طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهي نفس النزعة التي جعلت الشعب يختار ممثليه من صفوف الإخوان والسلفيين، تحسيناً للظن بهم، دون أن يدركوا أن دين هذه الطائفة من السلفيين هي طاعة من تغلب على الحكم، وأن دين الإخوان هو الليبرالية الصوفية المتدثرة بالإسلام. هذه الفطرة الشعبية هي التي توجهت بثقلها لتساند أبو اسماعيل، كذلك كلّ من عرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حق المعرفة.

والأمر أنّ القُوى الأقوى والأكثر فاعلية على المستوى الرسمي، هي العَسكر، ثم الإخوان الليبراليين، وكلاهما لا يريد مرشحاً حقيقياً قوياً، كلٌّ لحسابه الخاص. وذلك التعديل القانونيّ المَعيب على المادة 28، والذي يريد الإخوان الليبراليين أن يجعلوها بديلاً من مواجهة العسكر، لن يكون لها أيّ تأثير في تصحيح عملية التزوير المرتقب. فقد يُوقّع رؤساء كلّ اللجان الفرعية والرئيسية، على جداول مُعينة، ويكون مع ممثلي المُنتخبين صورٌ منها، لكن يصدر قرار اللجنة العليا بإسم أحد الخاسرين. والمؤلم أنّه لن يكون هناك جهة يمكن أن يتوجّه اليها صاحب الجداول لنقض القرار!! هذا عبثٌ باردٌ يستهتر به نواب الإخوان الليبراليين، ليتركوا أمر الرئاسة في يد العسكر. ما تمّ هو خيانة عظمى لله وللشعب وسينشأ عنها أحد أمرين، إما أن يرضى الشعب وينهى ثورته بيده إلى أن يأذن الله، أو أن يخرج أبناؤه، كما حَدث في يناير الماضى، إلى أن يحكم الله بينهم وبين الظالمين من العسكر والإخوان الليبراليين.

الرئيس القادم لن يكون من إختيار الشعب، إن خرج من ذلك المطبخ الرئاسيّ المسمّم، بل سيكون مُعَيناً مَفروضاً عليه، ليضمن استمرار العسكر في السلطة، وليضمن لهم الخروج الآمن، كما يسمونه، والفرار من العقاب كما نسميه، وليسير بمصر على خطى المخلوع، فساداً واستبداداً. وطالما أن الكتَاتنيّ يجلس في كُرسي رِئاسة البرلمان، والإخوان يسيرون في مخططهم الإقتصادية لتعزيز الجماعة، فلا بأس بأيّ من كان في كرسيّ رئاسة مصر.

الطريقة الوحيدة لضَبط هذا الأمر هي أنْ يَخرجَ الناسُ إلى الشّوارع، مُستمرين في ثَورتهم، إلى أن ينتهى النّظام القَائم، ويخرج العسكر عن السلطة، ويخرج عملاء الإخوان الليبراليين من البرلمان

المعلوم من أصول الطَبخ، أنّ الأيدي الكثيرة فيه تفسده ولا تصلحه. من هنا فإننا نرى أن ما سيُسفر عنه مطبخ الرئاسة الذي تتنافس فيه العديد من أيدى العابثين بمستقبل هذا الوطن، سيكون مخيباً لكل الآمال التي انعقدت على الثورة التي أجهضتها أيدى طباخي السلطة، والرئاسة.

والفرصة لائحة، مرة عاشرة، حين ينتخب العملاء مرشحهم، ويدرك الغافلون أن الطبخة فاسدة.

الشيخ محمد عبد المقصود .. داء الكبر والحسد مرة أخرى 06-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الكِبر والحَسَد.. داءان عضالان، ما أصابا من أحدٍ طَلَبَ العلم، إلا حَطّا من قدره، ونزعا منه إحترام الأقران، وإن حَظى بأسماع العامة، يعطونه آذانهم، ويصغون لكلماته كأنّ على رؤوسهم الطير، فطَرِب لترادهم اسمه وتشنّف بضحكمهم على دعاباته!

هذه هي المرة الثانية، التي شخّصْتُ فيها داء محمد عبد المقصود، إذ أرسل إليّ أحد الأحبة تسجيلاً تحدث فيه الرجل عن الشيخ الجليل المجاهد عبد المجيد الشاذليّ، فأتي بدليل آخر على مرض الكبر وداء الحسد.
http://www.youtube.com/watch?v=yClgBsiwTwM&feature=youtube_gdata_player

أما المرّة الأولى، فهي التي هاجم فيها الشيخ المحترم حازم أبو اسماعيل، والتي ردَدّت على برنامجه السّخيف، في مقال "عون المعبود في الرد على محمد عبد المقصود"، الذي أداره ذلك الرويبضة خالد عبد الله، على قناة فضائية تتيح لمثله أن يتعدى ويعتدى على الأكابر.
http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-30570

وأصدقكم القول، أننى كنت أشعر ببعض الحرج، بعض أن كشفت عيبه في المقال الآنف الذكر، لكن، ولله الحمد، بعد أن جاءني هذا التسجيل، عرفت أن الرجل قد صَرَخ الشيطان في أذنيه أنْ "أنت ولا أحد معك!"، فصَدّق ما قالته عنه الأصاغر مؤخراً، من إنه فقيه الأمة وعالمها و.. و..، مما لا دليل عليه إلا قول الرويبضات.

وقد سمعت هذا التسجيل المذكور، وجاهدت السمع لأفهم عن الرجل ما يقول، ولكنى، وأصدقكم القول مرة أخرى، لم أحتمل أن أكمل الشريط لآخره .. إذ راح يرغى في قصةٍ لا دخل لها بالسؤال المطروح عن العالم الجليل عبد المجيد، يروى فيها عن رحلة ما، ودعوة على العشاء، وسفرة لأخ من بُعد سبع ساعات!، وأمور ليست إلا حشواً في حشو، يجب على العالم الحق أن يترفع عنها، لا أن يسترسل فيها فيملأ بها شرائط، ويستغرق بها وقتاً، بينما ينظر اليه المستمعون وكأنه جاء من كوكبٍ آخر..!

وقد استطعت أن استخلص من حديثه نقاط محددة، لم أرى فيها إلا عيباً أو جهلاً.

أولها، أنه رمي الشيخ عبد المجيد بأنه مصنوع، تَحسب أنه على علمٍ واسعٍ حين تقرأ مقدمته الأصولية، ثم تراه بعدها وقد زلّ وانحرف وتحدث عن التوقف والتبين!

وثانيها، أنه نسب للشيخ عبد المجيد كتاب "الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد"!

وثالثها، أنه تكبّر وانتفخ حين زعم أنه أفحم الشيخ عبد المجيد، بمجرد كلمات قليلة قالها، بهت بها الشيخ، فاستسلم.

ويعلم الله لو أنّ الشريط كان واضحاً، فلربما كنت استخرج ما عليه الرجل من هذا الكبر والحسد، أكثر تجسيداً ووضوحاً.

أمّا الأولى، فعجيب أمر هذا الرجل الحسود! هل كتب شئ مثل، أو قريب، مما كتب الشيخ الشاذليّ، سواءً في الأصول أو في غير الأصول؟ أهناك عملٌ له يمكن أن يقارن الباحث بينه وبين ما دوّن الشيخ الشاذليّ ليعرف من هو العالم ومن هو المُدّعى؟ والجواب: لا، الرجل ليس له كتاب واحد في العلم الشرعيّ! ولا كتاب واحد!! إن هي إلا محاضراتٍ في محاضراتٍ في محاضراتٍ.. كلام في كلامٍ في كلام. ثم حين قرر البدء في الكتابة، بدأ في فقه العبادات، كما قيل!.. وكأن الأمة تحتاج إلى كتابٍ آخر في فقه العبادات! عجيب ثم عجيب ثم عجيب. رجل يطلق عليه الناس أنه "فقيه مصر"، وهو يصدقهم بما قالوا، ولا يعترض عليهم في هذا الوصف الذي أقل ما فيه أن يدثرّه بما ليس فيه، ثم ليس له مؤلف واحد! فإن قيل أنه كان محاصراً بالنظام الفاسد أو مسجوناً، قلنا فما بالكم بالسرخسيّ أو سيد قطب، أو الشاذليّ الذي تجرأ عليه، وقامته لا تبلغ ركبتيه؟

والله ما سمعنا بهذا في القرون الأولى ولا الأخيرة... أخبرونا يا أتباع الرجل ومريديه: أين رأيتم في تاريخ الإسلام رجلاً يقال عنه أنه عالمٌ لا يُعرف له كِتابٌ واحدٌ وضَعه، ليكون كعود في عين الحسود؟ سمّوا لنا عالماً واحداً، بلغ الخامسة والستين سنة من العمر، لم يكتب كتاباً ولا بحثاً مفرداً؟ من؟ النووى، أم السيوطي، أم الشاطبي، أم محمد بن عبد الوهاب، أم سيد قطب، أم القرطبي أم بن رجب، أم بن عبد الهادي، أم السبكي، أم حسن البنا، أم أحمد شاكر، أم الشنقيطي؟ نبؤنا بعلم، يا أصحاب العلم ويا أتباع الفقيه الأوحد؟ ألا يستحى هذا الرجل أن يرضى بما يشاع عنه؟ ألا يستحى مستمعوه وأتباعه أن يقولوا عنه هذا؟ ثم تصل به الجرأة، ويبلغ به الحسد أن يتحدث عن مقدمة الشيخ عبد المجيد لكتاب حد الإسلام، أنها تُوهِم بأنه على علم، وهو ليس بذاك! الرجل مغرور، متكبر حسود.

والثانية، ما قاله من نسبة كتاب الجواب المفيد للشيخ عبد المجيد زوراً وجهلاً، وهو كتاب سطره بيده كاتب هذه السطور عام 1978، وإخوة له أحباب، كما بيّنت في مقدمته، على موقعنا. وقد أشار الشيخ عبد المجيد إلى عارض الجهل بشكل مختصر في الباب الخامس من "حد الإسلام"، لكننا أفردنا له كتاباً كاملاً لأهميته وضرورة بيانه. والرجل لم يحقق نسبة كتاب إلى مؤلفٍ من معاصريه، ثم هو يتحدث بالعنعنة فيما هو من أربعة عشر قرناً؟ فهل مثل هذا يمكن توثيق رواياته؟ وإنى في إنتظار ما يكتب، رداً علمياً على كتاب

الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد، إلا إن كان مشغولاً عن الكتابة، كما انشغل عنها في العقود الخمسة الماضية؟

أما الثالثة، والتي ذكرتنى بذلك الرجل عبد الحسين، الذي كذب على الشيخ الجليل سليم البشرى في الكتاب المصنوع "المراجعات" حين وضعه أماه وكأنه تلميذ صغير مبهوت أمام حجة العالم العلامة! وهي ما أطال الحديث فيه إيهاماً لمن حوله بأنه جاء بجديد، وقرع بمقرعة من حديد! من إثبات أن الأصل هو العمل بالظاهر، والله يتولى السرائر، وهو أصل لا يخالف فيه أحدٌ من أهل السنة، ولو أن هذا الرجل قرأ مقدمة كتاب الشيخ عبد المجيد - وأشك والله أنه أتم قراءتها، أو أتمّها لكن لم يفقه نصفها - لوجد أنها أصلٌ من الأصول التي أقرّها، وجعل عليها مبنى الشريعة قائماً. الا أن الشيخ الشاذليّ قد توسّع في بيان قاعدة العمل بالظاهر، بما تَاه عنه عقل عبد المقصود، فشرح علاقة هذه القاعدة، بالقواعد الأخرى المعتبرة في الحكم كقاعدة "العبرة بالمعاني لا بالمباني"، ثم مراتب الألفاظ بالنسبة إلى المتكلم بها، حسب ما أورده الشاطبيّ في الكتاب الثالث من الموافقات، ثم مدخل النية والقصد في تفسير الظاهر وإنزاله منزله، وغير ذلك مما أصّله، حفظه الله، ثم كان ردّ عبد المقصود عليه، بأحاديث لا يخالف فيها أحد، ثم أجراها مجرى الظاهرية، دون عرضها على أية قواعد أخرى، وكـأنه جاء بما لم تأت به الأوائل، فلم يفهم عن الشاذليّ ما قصد اليه، وراح ينظر يمينه وشماله يستشهد بمن حوله على وقت اللقاء أو شئ تافه من هذا القبيل، ويشغل الناس بحكايات عن سفريات ومقابلات في أنصاف الليالي ودعوات على العشاء، وذلك الخرط الطويل الذي لا يُسمِن ولا يغنى من جوع، إلا عند من هم على أدنى درجات العلم الشرعي، الذين وصفهم بن القيم في الدرجة الخامسة من درجات الناظرين في الشريعة "درجة كل متكلفٍ متخلفٍ متدن بنفسه".

ثم لا أدرى من أين جاء بهذا الإفتراء المَحض على الشيخ عبد المجيد، من إنه يقول بالتوقف والتبيّن؟ والله إنْ هذا إلا بهتانٌ عظيم، وقد وقع فيه كما وقع في هذا البهتان من قبله الشيخ محمد سرور زين العابدين، الذي اجتهد أيّما إجتهاد لإثبات أنّ الشيخ الشاذلي يقول بهذا القول، في حضورى شخصياً، رغم أنّى بينت له زيف هذا الإدعاء، فضَلّ عن الحق، كما ضلّ عنه عبد المقصود. وأُشهد الله أنّ الشيخ عبد المجيد ما قال بهذا القول، لكنه حكاه عن غيره، وشرح وجه نظر من رأوه صحيحاً، بل إنه، كما أشهد بهذا بصفة شخصية لمعايشتى لهذا، أنه وقعت بينه وبين من روّج لهذا القول، وجَمّع الشباب عليه، مشادات، بل وفارقهم لهذا السبب. فلا أدرى ما هذا التهافت الذي يتحدث عنه عبد المقصود؟

لو أن هذا الرجل صاحب علم حق، وباحث عن نصرة الدين، لجلس إلى مكتبه، فأخرج رداً على عبد المجيد، أو على الجواب المفيد، مثبتاً فيه ما يأخذه عليه، قارعاً الحجة بالحجة، لتقوم على عبد المجيد الحجة ويبصر أتباعه خطأ متبوعهم. لكن الرجل أعجز من هذا الأمر، والله لو استطاع لفعل. لكنه إكتفي بقولٍ يحسن أي طالب معهد أزهرى أفضل منه.

المشكلة التي نعيشها أنّ هؤلاء "الرموز" قد ارتفعت أسهمهم، لمّا غاب عن الناس أصحاب العلم، لسبب أو لآخر، فتكَوّن، أو بالأصح تَكوّم، حولهم عدد من المستمعين، لا أقول طلبة علم، فصارت تتحدث بذكرهم الركبان، على قلة علم، وضآلة تحصيل، وإنعدام إنتاج، وقد قيل في المثل "الأعور بين العميان مفتح"، هذا بالضبط هو ما نحن فيه اليوم. وهو سمة الزمان وصفة هذا الأوان

إذا عاير الطّائـــيّ بالبخل مادرٌ   وعَيّر قَسٌ بالفَهامة وائـــــــلُ

وقال السُّهي للشمسِ أنتِ خَفية   وقال الدُّجى للصبحِ لونُك حائلُ

فيا موت زُرْ إن الحياة ذميمةٌ   ويا نفسُ جِدّي إنّ دهرك زائلُ

إن قامة محمد عبد المقصود لا تصل إلى ركبتيّ الشيخ عبد المجيد الشاذلي، ووالله الذي لا إله إلا هو ما أقول هذا نكاية أو إساءة، لا والله، لكنى أشهد بما عَلمت. ولا أرى أن الشيخ الشاذليّ قد أعرض عن الحديث عنه إلا استعلاءً وترفّعاً. لكن الحق يجب أن يقال، والبيان واجب، ودفع الصائل الحاسد المتكبر، فرض على القادر عليه، وهذا مما نحن فيه.

حين رأيتُ أنّ الشيخ عبد المجيد قد اجتهد في أمر على غير ما أحسبه صحيحاً، في موضوع مساندة الإخوان، جادلته شخصياً أولاً ثم كتابة ثانياً، لم أتورع عن ذلك، لكن، أعطيت الرجل مقامه الذي أنزله الله إياه بين العلماء وعند من يفهم ويعقل. ولقد رَدَدّت على كثيرٍ من أصحاب المقالات الفاسدة، مثل سليم العوا، ومحمد عمارة، والغنوشيّ، والترابيّ، وعابد الجابريّ، فبينت فساد أقوالهم فيما زعموا في الوسطية المحدثة، والمواطنة الخادعة، وتحريف الأصول وتضييع الفروع، بالدليل والحجة المُدونة المقيدة. ثم رددت على بعض زلات الشيخ القرضاوى، كما بينت خطل ربيع المدخليّ، في مطولات تُحاجّ عن نفسها. بل تناولت الرجل نفسه باللوم والتقريع على ما أظهره من حسدٍ وشنآن على الشيخ حازم أبو اسماعيل، بمقال طويلٍ زَيّفتُ فيه أقواله قولاً قولاً. فما له يتحدث عن مثل عبد المجيد الشاذلي، في دقائق معدودات، يثبت فيها غير المطلوب، ويأتي بدليل على غير المقصود، تلبيساً وتدليساً؟

متى يترفّع هؤلاء عن مثل هذه الأفعال، فيعرفوا أنّ السمعة ليست دليلاً على صحة الرؤية، وأنّ الكِبر لا يرفع هامة قصيرة، وأن الحسد يأكل القلب ويَسلُب السُّمعة.

المُغرّدون خَارج السّرب ..وداخله! 07-03-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أن المَلْمَحَ الرئيسيّ، بل والمَزية التي تتمتع بها الحركية الإخوانية، والتي يجب أن نقر بها لهم، هي القدرة على الإستمرار والتعايش مع كافة الأنظمة، الصديقة والمعادية، والتي يمكن أن يشار اليها بأنها "التغريد داخل السرب". وهو ما جَعلها تستمر في الوجود خلال طيلة العُقود السَبعة السابقة، في المَلكية، ثم الدّكتاتوريات المُتعاقبة، على إختلاف مَلامِحها ووسائلها، بينما اختفت حركات إسلامية كثيرة، إما بتاتاً، أو بتغيير ملامحها ومنهجها، حتى لم يعد لها مما بدأت إلا اسمها.

لكن هذه المَزيّة، طول البقاء على أية حال كان، لم تأتى من فراغ، كما لم تأتى بلا مقابل. هذه المزية، قد جاءت من طبيعة الحَركية الإخوانية، التي تتلون بلون عصرها، مع بقاء مسحة الإسلامية، على مطبوعاتها وشعاراتها أكثر مما هي في قراراتها وتصرّفاتها. وهذه الصفة، قد جعلتها تتشكل لا بشكل الأنظمة نفسها فقط، بل تأخذ السمات الثقافية والفكرية التي تسود بين الناس، فتقبلها على أنها "أفضل المتاح"، ثم تبدأ في جعلها جُزءاً من التراث الفكريّ والثقافي للجماعة. وبكلماتٍ أخر، تتلاحم الجماعة فكريا وثقافيا مع الشعب، على مستوى الشعب، وبطريقته. فهي لا تقفُ على مَسافة منه، توجّهه وتُرشده، بل هي تتحرك من خلاله، بمفاهيمه وقيمه التي تتغير مع تغير الزمان، فلا تكاد يميز الناظر بين أبنائها وبين غيرهم من عامة الناس، إلا في الإنتماء لكوادر تنظيمية محددة.

هذه الأيديولوجية في الحَركة، قد ساعدت على بَقاء الجماعة، في أحشاء الشعب، مُتسترة بردائه، مُتخفية بين أبنائه، فطال بقاؤها وقاومت عوامل التعرية والفناء. إلا إن ذلك كما ذكرنا، جاء بضريبة باهظة، هي الإستغناء عن الثوابت، والبِناء على المُتغيرات، وإعتماد "الواقع" على أنّه "المُمكن"، وتقييد "القدرة" ب"المتاح". وكان لِزاماً لهذا التوَجّه الحَركيّ أن يتبَنى مَذهباً يغض البصر عن الإنحرافات العقدية، ويقلل عدد الثوابت إلى أدنى حدٍ لها، فلا تتعدى أصابع اليد الواحدة كما عبر محمد مرسى، لتصبح في الأخير، هي مجرد التلفظ بالشهادين.

ومن هنا فإن هؤلاء "مُغردون من داخل السّرب"، لا يكاد يتميز تغريدهم عن غيرهم، فلا تكاد تشعر لهم أثراً في الترنيمة الشعبية. ولو نَظرتَ إلى كافة قرارات تلك الحَركة لعرفت أننا قد أصبنا كبد الحقيقة في تحليلنا لمصادر أيديولوجيتهم. بل لو نظرت إلى وجوه قادتهم، ما ميزت بينهم وبين دعاة العلمانية بأي شكل كان. بل وتجدهم أول من يسارع في الموافقة على تلك المفاهيم التي تدمج الحابل بالنابل، والصحيح بالسقيم، والمسلم بالنصراني، كالتوافقية، والمواطنة، والوسطية المحدثة، وما إلى ذلك. فهم فارقوا التميز الإسلاميّ، شكلاً وموضوعاً. وسَاعدوا، بعلمٍ أو بغير علمٍ، على تَراجع الإلتزام الشّعبي بالثوابت، فكانت كَحلقة مفرغة، يتراجعُ الناس، فيتراجعوا، فيتراجع الناس!

أما الآخرون، ممن آثروا التَغريد من خَارج السرب، فقد اختلفت حركتهم عن تلك المنظومة الإخوانية مائة وثمانين درجة. فتراهم يقفون خارج السرب، يحددون إتجاه مساره، وتردّد ترنيماته، ثم يقايسونها بما وجه اليه الإسلام، ظاهراً وباطناً، قولاً وعملاً، فكراً وتطبيقاً. ثم يبدأ تغريدهم بما عليه الدين القيّم، فيسمع لهم من كتب الله، فينحرف عن مسار السرب، ويبدأ في ترديد التغريد على وتيرة الإسلام.

هؤلاء، قد تحمّلوا تبعات هذا الموقف، فوقفوا وحدهم، على مَسافة من النّاس، يدعونهم إلى طريقهم، ولا يسارعون للتحول إلى طريق الناس، على مذهب "حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا"، ائتنا، فلا يتحولون هم اليه. هكذا كان طريق الأنبياء، وهكذا يكون التغيير، وهكذا تنصلح الأمم.

هؤلاء، لا تجدهم في كراسي الترشيح لأي منصب، بل هم دائماً في صراعٍ مع السلطة الغاشمة، في كل وقت وعلى كلّ حال. فمنهج الثوابت لا يسمح لهم بالتصالح مع هذه القوى، تحت أيّ مُسمى كان. وهم لا يسقطون في حيل فقهية وتأويلات حركية كمن يتعلل بصلح الحديبية، الذي كان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأقوى والأظهر، فأجّل حقاً لأجلٍ مسميٍ، ولم يتنازل عنه لأجلٍ غير معلوم، ومن موضع ضَعف وهوان، رغم القدرة على النصر. هؤلاء لا يتلاعبون بالمفاهيم الثابتة، ولا يختبؤن وراء الحيل والتأويلات وإدعاءات المَصالح المُتوهّمة، التي تُخفى الجبن والإستخزاء. إنما تصلح هذه المنهجية لمن أطلق العنان لثوابته، فتركها تسرح مع المتغيرات، وبدّل فيها، وخَرج عن مفهوم قوله تعالى "وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا "الأحزاب 32.

من هؤلاء المُغرّدين الأفاضل، المشايخ وجدى غنيم، وهاني السِّباعي ومحمد حِجازى وصفوت بركات، ومحمد عباس، ورفاعي سرور رحمه الله، وغيرهم كثيرٌ معروف، سواءً من جيلهم، أو من الجيل الصاعد كخَالد حربي وأقرانه. ولا يعنى هذا أنّ هؤلاء المشايخ الأفاضل لا يُدرِكهم الخَطأ، لا والله، بل كلّ يُخطئ ويُصيب، لكنهم ثبتوا على منهجٍ واحد، حتى إذا انحرَف مرّة، عاد ليُدرك رَكب الثّابتين مرة أخرى.

نسأل الله سبحانه أن يجعلنا من الثّابتين على منهجِه، القائمين على حقوقه، الرّاعين لشَرعِه وحُرماته، المُغرّدين من خارج السِّرب .. آمين

البَيعة لأبى إسماعيل .. بين الشّرعية والديموقراطية 10-03-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الوضع الذي آلت اليه الحال اليوم في مصر، من إنفتاح باب التصارع على رئاسة الجمهورية، وتنافس كافة المرشحين المنتسبين إلى طوائف مختلفة من الشعب، بدءاً من المسلمين الصرحاء، كحازم أبو اسماعيل، وأهل البدعة والخلل كالعوا وأبو الفتوح، والخارجين عن الشرعية الإسلامية، من العلمانيين السياسيين، كعمرو موسى وحمدين صباحي وأيمن نور، وحتى النساء العلمانيات كبثينة كامل، تراهم يتزاحمون على هذا السباق الغريب، الذي يُفترض أنه سيأتي على رأس هذه الأمة من يمثل دينها الإسلامي، دين غالبيتها، من الوجهة الشرعية، أو من يحصل على غالبية أصوات ناخبيها من الناحية الوضعية الديموقراطية.
وصاحب البيعة في الحالة الشرعية إمامٌ مسموع مطاع يقود الأمة بدينها، ورئيس الجمهورية في الحالة الثانية معيّنٌ صاحب سيادة وضعية يقلد الشعب بدستوره. ولكلّ منهما حقوق على رعاياه، وواجباتٌ تختلف فيما بينها، ليس هذا محل التفصيل فيها.

دعنا ننتهى أولاً ممن يَصلح أن تؤخذُ له البيعة الشرعية، إن كنا سنصلُ إلى وجوبها في ظرف الناس هذا. ولا أريد أن أعيد ما كتبت في عشرات المقالات من قبل، وبخاصة عن بعض من وضع اسمه لشغل هذا المنصب الجليل. لكن أقرر أنّ الشيخ حازم أبو إسماعيل هو الوحيد الذي يمكن أن يرقى لهذا المُستوى من ناحية الإسلام، إذ من المرشحين من هم "توافقيّ" علمانيّ خارج عن الدين، ومن ناحية العلم الشرعيّ، الذي هو شرطٌ في الإمام، ومن ناحية النّزاهة والورع ونظافة اليد والبعد عن السلطان. دعنا ننتهى إلى هذا الأمر الذي لا أعتقد أنّ هناك خلافاً حقيقياً عليه إلا من حاسد أو علمانيّ أو عميل، أتم الصفقة وقضى البيعة بالفعل مع المجلس العسكريّ. وقد قال تعالى "إتقوا الله وكونوا مع الصادقين"، والرجل صادق فيما يقول.

ونود هنا أن نثبتَ أمراً نحسبه خطير الأثر، وهو الخلاف بين مُحدثي السّلفية الظاهرية، وبين نظر الفقهاء المُتحدثين عن البيعة القهرية، هو مناط كلّ نصّ من نصوص هؤلاء الفقهاء، إذ على سبيل المثال يقرر القاضي بن جماعة في كتابه تحرير الأحكام، أنه "إذا طرأ على الإمام أو السلطان ما يوجب فسقه، فالأصح أنه لا ينعزل عن الإمامة بذلك، لما فيه من إضطراب الأحوال" 72. وهو موضع الخلاف اليوم بين من وقع في هذه الشبهة الخطيرة من إعتبار أن السلطان أو الإمام، أو الهيئة الممثله له، وبين أهل السنة العادلة، من أن صفة الإسلام تبقى سارية على من ارتضى تقنين دستورها، وإجراء تشريعاتها على غير شرع الله إبتداءً. ومن هنا فإن مثل هذه النصوص، على كثرتها في الكتب الفقهية، وما استندت اليه من أحاديث، تأولها هؤلاء على غير مناطها، لا تفى بغرضنا في هذه المسالة، إذ هى تتناول وضعاً لسنا منه في شئ هنا، والمتمسك بها مستمسكٌ بقشة في وجه طوفان من النصوص الواردة في كُفر المشرع بغير ما أنزل الله، المُطبِق على تعبيد الناس لشرعه هذا. لكن التوسع في هذا الأمر، ليس محله هذا المقال.

لكن، على كلّ حال، فإنّه يجب أيضا أن نثبت أنّ الترشيح الإنتخابيّ ليس بديلاً للبيعة. إذ البيعة تأتي عن طريق أهل الحلّ والعقد، والترشح الإنتخابيّ تأتى عن طريق أصوات الغالبية من عامة الناس، على فرض نزاهتها وعدم تزويرها. والفرق بينهما جدّ كبير جداً.

يقول الجوينيّ عن أهل الحلّ والعقد، أنهم "الأفاضل المستقلون الذين حنكتهم التجارب وهذبتهم المذاهب، وعرفوا الصفات المرعية فيمن يناط بهم أمر الرعية"الغياثيّ 77. ولا يختلف عنه بقية الفقهاء الذين تناولوا هذا الأمر في هذا الوصف كثيراً، ومحصلته أنهم مجموعة المشايخ، الذين عرفهم الناس بالعلم، وبالقوة في الحقّ، وبصواب النظر في الواقع، وعفة النفس والزهادة السنية، ونظافة اليد واللسان، وعدم الدخول على السلاطين، وهو متضمنٌ فيما قال الجوينيّ.

ومصر، مع الأسف ليست فيها هيئة تجمع مثل هذه الكوكبة التي تعارف الناس على صفات أصحابها، بهذا الوصف. فالأزهر ساقطٌ بسقوط شيخه، كما سقطت دار الإفتاء بمفتيها، والهيئات التي ظهرت حديثاً كالحقوق والإصلاح، تمثل عدداً محدوداً من الشيوخ، وبعضهم محل تساؤلٍ، بل موضع إتهام. لكن لا شكّ أن هناك عدد من الأفاضل الذين يمكن أن يكونوا محل ثقة الغالبية من الناس، بما عرف عنهم من صفات، لها دلالات، أولها عدم التحول والثبات.

الشيخ حازم قد عَضّده الأكثرية ممن لهم وجود حاضرٌ على الساحة الإسلامية، منهم من بلغ بها 51، ومنهم من بلغ بها مائة، ولم يخالفه إلا القليل، بفرض نزاهة توجههم، دون عمالة أو حسدٍ. كما أظهرت النتائج في كافة التصويتات على تقدّمه على منافسيه في عدد الراغبين في تصدّيه للمهمة. ومن هنا فإنه من الواضح أنه يحظى بتأييد ما يمكن أن يمثل أهل الحلّ والعقد، وبتأييد الغالبية من عامة الناس.

ثم إن من القواعد المعتبرات في مسألة البيعة، أنّها "تصير بحصول مبلغ من الأتباع والأنصار والأشياع يحصل به شوكة ظاهرة ومنعة قاهرة" الغياثيّ 84. وهذا أمرٌ آخر يجب النظر اليه وإعتباره في هذا الموضع. فإن حصول صاحب البيعة على قوة غالبة ضروريّ لإقامته ووقوفه في وجه من يريد أن يسلب السلطة ويسلمها إلى من هو ليس بأهلٍ لها. وهنا نتحدث عن الأتباع، لا عن أهل الحلّ والعقد. ويجب هنا النظر إلى القوة المناوئة، إن قُدّر لصاحب الحق في الإمامة أن يواجهها بالقوة المتاحة له، فإن كانتا متكافئتين أو أقرب إلى التكافؤ، وجب الوقوف في وجهها وصدها عن السيطرة على الحُكم بلا خلاف، وهذا ما فعل علي بن أبي طالب رضى الله عنه، مع الفارق الشاسع بين المثالين، إذ في حالة عليّ، كان الطرف الآخر باغٍ، أما في حالتنا هذه فالطرف الآخر خارج عن الشرعية الإسلامية. أمّا إذا كان الفارق بينهما شاسعاً لمصلحة المناوئ، فالأرجح أنّ التصدى ليس واجباً، ويقع الأمر حينذاك تحت مفهوم ماردين، حيث استولت قوة كافرة على الحكم بالعتاد والسلاح، وعاشوا تحت لوائه بالجبر، وكانت لهم أحكامهم كما أفتى فيها شيخ الإسلام بن تيمية، مما هو معروف.

يجب أن نعرف إننا حين نتحدث عن البيعة، فإنّ لها حقوقها التي يجب أن يرعاها المبايع، ليس كمنح الصوت في الترشيح الإنتخابيّ. فالأولى هي إعطاء صفقة اليد في سَبيل الله. والثانية، هي مجرد تفضيل شخصٍ على آخر دون التزام بنصرة هذا الشخص بأي شكلٍ من الأشكال.

وبناءً عليه، فإنّ الأمر راجعٌ إلى الشيخ حازم، في إختياره لأحد المرجعيتين، إمّا الإسلامية، ويقودها إلى النهاية، وإمّا الديموقراطية، وفرصته فيها تكاد تكون معدومة. ولا يمكن أن يُبايع رجلٌ إلا إن طلب البيعة الشرعية صراحة، أمّا أن يبايعه الناس دون طلب منه فهذا أمر غير مشروع، ولا محمود العواقب. ولا أعرف شخصياً توجه الشيخ في هذا الأمر حتى يومي هذا.

أما إن لم يكن هناك طلبٌ للبيعة، فالأمر إذن جدّ خطير. فأولاً هل يَصح عدم طلبها إن تحققت أغلبية كافية من أهل الحلّ والعقد ومن الناس؟ نعود إلى القول، إن هناك إعتبارات واقعية قد يثيرها من يريد أن تخرج هذه العملية بطريقة تؤدى إلى الشرعية، في صورة ديموقراطية، مثل استفزاز العسكر بما قد يؤدى إلى تصادمٍ أشدّ مما لو سارت الأمور على وتيرتها بطريقتهم، ثم يخرج الناس إلى الشارع وقتها، وتتم البَيعة حينها، على النصر أو الشهادة. بل ومن الممكن أن يقال أنّ العسكر سيخرجون الشيخ حازم من السباق أصلاً لو بدأ بأخذ البيعة، لمخالفته القوانين، والقبض عليه بتهمة التحريض أو ما شابه.

الطريق الأول، وهو إعطاء البيعة من اليوم، أفضل وأتقى. والطريق الثاني، وهو إعطاء الصوت ثم البيعة، قد يكون أكثر سلامة إن كانت نهايته تصل إلى البيعة سواءً إن فاز الشيخ أو خسر، ثم تحمل التبعات في الحالتين. لكنّ ما لا يصح هو أن يتم التصويت دون رؤية واضحة لأن البيعة لازمة، اليوم أو غداً، والخروج عن الطريق الديموقراطيّ الغربيّ لازمٌ اليوم أو غدا.

إن نهاية الأمر لن تكون بنهاية التصويت، هذا ما أؤمن به، بل هو خطوة في سبيل الإصلاح الشامل والثورة الإسلامية، إلا إن عقل العسكر وعملاؤهم.

هذا ما رأيته من إجتهاد في هذه المسألة، ولو أعلنها الشيخ حازم، فسأكون أول المُبايعين إن شاء الله تعالى، على النصر أو الشهادة.

ظَاهِرُها النعمة .. وباطنُها العَذاب! 10-03-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كثيرة هي الأمور التي تخدع المرء عن حقيقة ما يعرض له من خير وشر، أو من صحيح وباطل، أو من صالح وطالح. فالدنيا خدّاعة بطبيعتها، تظهر حسناً وهي قبيحة، وتقدم نصحاً وهي ماكرة لئيمة. إن أضحكتك، فإلى بكاء تأخذك، وإن أغنتك، فإلى فقر تدفع بك، وإن أعلتك، فليكون سقوطك أشدّ ألماً، وصدق شوقي

ومن تَضحَك الدنيا إليه فَيغترِرْ   يَمُتْ كقتيلِ الغيدِ بالبسماتِ

جالت بخاطرى تلك المعاني، وأنا أرى سعد الكتاتني يتربع على كرسيّ البرلمان، ومحمد بديع يصدر التصريحات التي تتلقفها الصحافة بالترحاب والبيان، وسائر منظومة الإخوان، التي سكنت ديار قوم مبارك، وتذكرت قول الله تعالى "عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ"الأعراف 129. الإستخلاف إذن ليس فوزاً في حدّ ذاته. الإستخلاف هو محنة وابتلاءٌ، ينظر الله به في عمل العاملين، إن صدقوا فازوا، وإن انحرفوا وكذبوا وداهنوا خسروا وخابوا.

الفيصل في حياتنا الدنيا، لمن أسلم لله، هو **الإلتزام**، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ. الإلتزام بطاعة الله في المنشط والمكره، وفي السلم والحرب، وفي العموم والخصوص. الإلتزام بمنهج الله، منهج الله السويّ المستقيم، الذي لا يزيع عنه إلا هالك. الإلتزام بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لا حيدة عنهما، مهما تراءت للمرء خوادع الدنيا، وتزينت له مفاسدها في رداء مصالحها. ثم بعد الإلتزام، **الصبر**. الصبر على أشياءٍ وعن أشياء. الصبر على لأواء الإلتزام. ثم الصبر عن المكاسب السريعة، والإنتصارات الزائفة. الصبر على المحنة وعلى تحدى الباطل وإختيار طريق الحق الشاق. والصبر عن ممالأة الباطل وإختيار الأسهل والأقرب، من سكة المداهنة والتوافقية. ألم يقل المولى سبحانه "وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ"العصر.

هل استفاد هؤلاء الذين استخلفهم الله على كَراسيَ الظالمين، من عبرة الدنيا؟ لا والله، بل ما أراهم إلا سقطوا صرعى الغيد الحَسناوات من خدع الدنيا. صرعى الديموقراطية، وصرعى السلطة والقوة. أعمت محاسن الغيد الخدّاعات عيونهم عن حق الدماء، وعن الدفاع عن قضية تحكيم شرع الله، وصرفتهم إلى تحالفات شيطانية مع ألدّ أعداء الله في الأرض. وسوّلت لهم أنفسهم أنّ هذه التحالفات ستتيح لهم البقاء أطول من المقدور، وسيشتد عود جماعتهم بها، وتصبح هي المسيطرة على ملك مصر، والأنهار تجرى من تحت أقدام مرشدها**!** راحوا يتوافقون على مرشح لا يرفع شعار الشرع، ولا يأبه لتطبيقها إرضاءً للعسكر، وتطمينا للصهاينة والصليبيين الأمريكان. وحاربوا الرجل الفاضل حازم أبو اسماعيل، لصالح أمثال منصور حسن أو باسم خفاجي.

غَرّ هؤلاء في دينهم الغرور، فغاب عنهم "إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ "الأعراف 81، ولا ينصر إلا الصالحين، وإن طال الأمد. إن التحالف مع الشيطان لم يكن يوماً في منهج ديننا، الذي يعتمد الوسيلة في مقام الغاية، كلاهما له حكم واحد، إن فسدت الوسيلة بطلت الغاية، وإن بطلت الغاية، فسدت الوسيلة.

مهما أوّل هؤلاء أفعالهم، وبرّروا تصرّفاتهم، فهم مخدوعون، موهومون، مُضَلَّلون. أضلتهم الدنيا بزخرفها وزينتها وسطوتها وقوتها، وظنوا أنّ ما هم فيه هو فضلٌ من الله اكتسبوه، وأنه جزاءٌ لما قدّموا من قبل. وهذا باطلٌ من الفكر والنظر. إنما أراد الله سبحانه أن يبيّن معدنهم للناس، فواتاهم الفرصة الأخيرة، التي لو فطنوا لحقيقتها، لكسبوا الدنيا والآخرة، لكنّ علم الله ضعف قلوبهم وفساد نياتهم، فأسقطهم في أول إختبارٍ في الصبر عن الدنيا وزينتها. لم يعلموا أنّ مقام الصبر عن الدنيا أعلى من مقام الصبر على الدنيا. فالأول دليل عزمٍ ماضٍ، والثاني قد وقد. قد يكون دليل صبرٍ إن أصاب المرء في سبيل الله، أو قد يكون ظاهر صبرٍ دون حقيقته، إن أُرغم عليه المَرء.

ما غاب عن هؤلاء، في سكرتهم بما هم فيه اليوم، أن الله ليس بغافلٍ عما يعملون، وأنهم موقوفون مُساءلون. وأن الأمر أمر إبتلاء وتكليف، لا فوزٍ وتشريف.

إن مثل شرع الله كمثل حديقة غناءٍ واسعة مترامية الأطراف، ما تطأ قدمك فيها موضعاً إلا مَسّت خُضرة، وما وقعت عينك فيها على شئ إلا أحسّت أمنا. ظلّها ظليل وهواؤها عليل، تجد في كلّ أنحائها ما يشدّ أزرك ويقيم أودك ويصلح حالك ويريح بالك. ومثل ما يتوافق عليه هؤلاء المخدوعين كمثل صحراء شاسعة الأرجاء، ليس فيها إلا رمال في رمال، ما تجد فيها محطّة راحة ولا معاقد آمال. ما خاضت فيها قدمٌ إلا زادت عن الحياة بعداً ومن الهلاك قرباً. إن وجد فيها الضائع واحة صغيرة، هلّل وتصايح كأنه وقع على ما لم يؤت الله أحداً من العالمين، ولا يعلم هذا المسكين، أنّ ما هو فيه إلا قطرة في محيط نعم الله الوارفة، التي تركها قصداً وعمدا، ليضرب في التيه بحثاً عن الماء وما هو ببالغه.

والله، لا يفلحُ إلا من صدق الله، ونصر دينه، ونصر من نصر دينه. أما أن يتلاعب بدين الله المتلاعبون، ويمارسوا سياساتٍ لا تفرخ إلا شؤماً على البلاد، فإنّ هذا ليس من دين الله ولا من شرعه، مهما تملصوا من النتائج التي عقدوا أسبابها بايديهم.

هذا الذي يَرْفُل فيه قادة الإخوان اليوم، فيذهلهم عن الحق المبين، ويتركهم راضين خاضعين لسياسات الشيطان الرجيم، إن هو إلا رحمة في باطنها العذاب. فإنه لا طريق إلى النصر والرفعة والكرامة والرغد إلا بأخذ أوامر الله سبحانه بقوة، مهما تصور الضعفاء صعوبتها وهُزمت نفوسهم عن نصرتها "وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ"التوبة 81.

لحساب من بيعَت القضية .. وأُخمِدت الثورة؟ 10-03-2012

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لاحول ولا قوة إلا بالله. ما كنت أحسب أن تنتهى قصة هذه الثورة بهذه السرعة. عامٌ واحد، انتهت فيه الثورة إلى إعادة فَرز النظام الفاسد، بتلبيسة إسلامية خادعة، وبوجوه حَسِب الناس أنّ فيها خيراً.

الإخوان باعوا القضية برمتها للعَسكر. باعوا دماء الناس. باعوا دين الله وشرعه. باعوا مصر وحاضرها ومستقبلها. لقاء أن يكون الكتاتني رئيس البرلمان، يروح ويغدو كرئيس وزراء، ويزور الكويت، ليؤكد لأمراءها أن مبارك لن يمسّ، والعريان رئيس لجان، وفهيم رئيس الشورى، والشَاطر يدور في الأسواق يرتب لإمبراطورية مالية قادمة، ومن ورائهم بديع يحكم مصر مع رهطه من أصحاب الثمانينات!

والسّلفيون كأنّ الطير تتخطفهم، أو كأنهم يهوون من مكان سحيق، لا يعلمون ما يفعلون! تتجاذبهم أطراف اللعبة السياسية، يتساءلون فيما بينهم، هل كنا على خطأ من قبل ثم أصبنا؟ أم كنا صائبين ونحن الآن متورطون؟ أصحّ مذهب الإخوان الذي عشنا دهراً نهاجمه؟ أنبيع ديننا جهاراً نهاراً كما فعل الإخوان، ونتولى العسكر وقطاع العلمانية، أم نتمسك ببعض ما كنا عليه؟ أيصح الخروج على العسكر، أم يجب طاعتهم؟ هم في حيرة وبلبلة ينبؤ عنها تردد قراراتهم في شأن الكثير من القضايا آخرها مرشح الرئاسة. تارة يكون أحد الثلاثة، أبو اسماعيل، وابو الفتوح والعوا، ثم تارة يتجهون وراء الإخوان للغريانيّ، ويعلم الله أين سينتهى بهم الأمر.

باع الإخوان والسلفيون كرامتهم رخيصة للعسكر، فرضوا أن يكونوا أذلاء أتباع بلا صلاحيات. ولم يعلموا أنهم يبيعون مصر كلها لوحشٍ غادر لئيم، عبث بالأمة وبكرامتها وبثروتها على مدى ستين عاماً. بل حمى الإخوان هذا الوحش الخادع من غضب الشعب، و"طيبوا خاطر" الناس، بكلمات خداعات، من عينة كلام فتحى سرور، أننا لن نفرط في حقوق مصر ولا كرامتها!

ناموا عن دم مذبحة بور سعيد، وعن دماء من قُتِلوا في 25 يناير وفي محمد محمود ومبنى رئاسة الوزراء وماسبيرو، وصفقوا حين قرر المجلس تأديب العليمي. وصمتوا عن أي فعلٍ جادٍ حول مصيبة ما أسموه "أزمة التمويل"، وعن نقل مبارك، كما أمرهم العسكر. وهم يعلمون أنّ العسكر سيضربهم على "قفاهم" إن تحدثوا بكلمة، أو أصروا على موقفٍ لا يرضاه.

ياللعار وياللشنار! هل دامت كراسي البرلمان لمن قبلكم فتظنون إنها ستدوم لكم؟ أين المسلمين المخلصين في هذه الجماعات الهزيلة العميلة؟ أليس فيكم رجلٌ رشيد؟ أعلى مدى عشرات السنين عجزت هذه الجماعات أن تنتج رجلاً واحداً يعرف لله ولشرعه حقاً، وأن يتكلم عدلاً وصدقاً؟ أتربيتم كلكم على الغدر والمداهنة والعمالة وطاعة الطغاة؟

مالكم تحتارون في أمر من ترشحون للرئاسة، رغم أنّ الأمر ليس بأيديكم، ولا فائدة منه أصلاً؟ يُخلص العلمانيون لإتجاههم، بل ويضحون في سبيله، ويواجهون العسكرالظالم الغاشم المستبد، وأنتم تتماحكون وتدهنون وتراؤن. ألا تباً لكم من دعاة إسلام، بلا إسلام. خيبكم الله، حقرتم دين الله، وأظهرتموه كأن أتباعه كلهم بهذه العمالة والخيانة. فضحتمونا أمام نوارة نجم والعليمي وأسماء وفودة وعيسى والأسواني. فوالله إنهم، كلهم، بفتياتهم، أكثر رجولة منكم أجمعين، يا أشباه الرجال ولا رجال.

والله إن الصدر ليضيق، وإن القلب لينقبض، وإن العين لتدمع، لمجرد أن أتصور ما يحدث في الساحة، التي يزعمون أنها "إسلامية"، بشأن دعم مرشحٍ رئاسيّ. أهناك شكٌّ فيمن يجب أن يكون على رأس القائمة؟ أيكون العوا نصير العسكر وناصر الرافضة؟ أم يكون أبو الفتوح الإخواني الليبرالي المنبوذ من الإخوان؟ أم يكون علمانياً مسلماً، كما يريد بديع، كمنصور حسن مرشح العسكر، الرجل ذو السبعة وسبعين خريفاً، ورئيس مجلس الدّعارة التشريعية؟ أم الغرياني، أم باسم خفاجي الذي بُعث من لا شئ، وعليه غبارٌ من ماضٍ كشفنا عنه؟ أم الفريق شفيق عراب النظام؟ أم عمرو موسى، قوادُ الأنظمة الفاسدة كلها؟ أو أيّ من الأسماء التي تحصى بالعشرات من المرشحين، يعلم الله وحده من هم، ومن أين أتوا؟ يمكن أن يكون أيّ هؤلاء، لكن لا يمكن أن يكون حازم أبو اسماعيل! الوفد العلمانيّ، دعم منصور حسن، بينما لم يدعم حزب "إسلاميّ" واحد حازم أبو اسماعيل! أفي وجه هؤلاء بقية من حياء؟ الرجل هو الوحيد الذي يدعو إلى دولة إسلامية، يَحكمها شَرع الله، يا أعداء الله! ألهذا لا تريدونه على رؤوسكم؟ ألهذا الحدّ تكرَهون دين الله، وتُنافقون فيه؟

لا والله ما ترك هؤلاء لإبن سلول، ولا لإبن سبأ شيئاً. إنما هو خِداع العَامة، والضّحك على "الذقون" بالذقون!

يا شباب الإسلام، فكروا فيما يحدث، فإنه أوضح من أن يُخطأه بصير أو مبصر. بيعت قضية الإسلام، لحساب التوافقية، وتمت صَفقة مع الشيطان، من وراء ظهر عباد الرحمن، لم يرد بها وجه الله. بموجب هذه الصفقة، تمّ تجميد الشعب، وتخويف بل وترويع المعارضين للحكم الفاسد الحاليّ، برئاسة العسكر، وعضوية الإخوان، أياً كانت هوية المُعترِض، مسلم كان أو علمانيّ أو قبطيّ، أو ما شئت، وتحويلهم لمَحاكم عَسكرية، بموافقة ومُباركة عملاء السّلطة في البَرلمان.

تكميم الأفواه هي السياسة التي عادت إلى السطح مرة أخرى، لتضمن الحفاظ على أركان الفساد الجديد، لصالح الإخوان والعسكر. وكأننا لم نتعلم شيئاً مما حدث في يناير. فمن يجرؤ اليوم على الخروج في مظاهرات، دع عنك المليونيات، تدعو لتطهير البلاد؟ لقد خدّر الإخوان البرلمانيون الشعب، ثم "أرشفوا" (أي وضعوا في الرشيف) الملفات الحرجة، بمعنى الحرجة للعسكر، إذ هم يعرفون أن لا صلاحية لهم في أيّ قرار، وحتى لا يُغضِبوا وليّ نعمتهم.

أين الثورة؟ أين الحرية؟ أين العدل الإجتماعي والقضائي؟ أين دين الله وشرعه؟ أين القضاء على المحسوبيات (الكتاتنى /فهيم!)؟ أين هيكلة الداخلية؟ أين دور أمن الدولة (الأمن الوطنيّ كما يحبون أن يطلقوا عليه)، بعد أن عاد أشدّ مما كان؟ أين وقف المحاكمات العسكرية للمدنيين؟ أين حسنى مبارك اليوم، وغداً؟ أين السياسة الخارجية الفاضحة التي أدت إلى عزلنا عن مساندة ليبيا، حتى اشترطوا أن لا يكون لمصر دَخلاً في التعمير؟

كلها ضاعت، ولكن كيف ضاعت ... لست أدرى (كما قال أيليا أبو ماضى)

لماذا يُحاربونَه ...؟! 15-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى ما الذي يحدث على الساحة الإسلامية؟ خيانة؟ عمالة؟ مداهنة؟ صفقات مشبوهة؟ كبرٌ؟ حسدٌ؟ تشابكت الأهواء، وتناثرت المطامع، وإختلفت النوايا، وصار من عرفنا من صاحب حق، على باطل، ومن عرفنا من أصحاب الباطل أشدّ إيغالاً فيه. أمور لا تمت من قريب ولا من بعيدٍ للإسلام، ولا للفضيلة ولا للحق ولا للعدل.

ونحن هنا لا نتحدث عن الإخوان، فهؤلاء فصيل محسوب على التيار الإسلامي، وما هومنه في شئ. إنما هي، كما سنظل نذكرالقارئ، أنها جماعة وطنية حزبية ليبرالية، تحمل إسما إسلامياً وهوى وفدياً. هؤلاء سيدعمون من يدعم العسكر، لولايتهم لهم، وإيفاءً بعقد "كامب سليمان".

السؤال الذي لا يجدإجابة منطقية، تحمل أي رائحة براءة واستقامة، هو: لماذا يحارب السلفيون حازم أبو اسماعيل؟ ما الإحَن والضغائن التي يحملها محمد عبد المقصود وياسر برهاميّ للرجل؟

أما محمد حسان، فقد انكشف أمره وانفضح ستره، فهو حبيب وأخ قريب لأمن الدولة، أثبتها مرة تلو الأخرى، وهو حريص على ماله أكثر من حرصه على عياله. فما الذي يدفع عبد المقصود وبرهامي إلى هذا الموقف من الرجل؟

إن استخدمنا منهج العقل وطريقة المنطق، لم نجد إلا إجابات قليلة محتملة، أحلاها أمر من العلقم. إنّ حازماً قد أعلن أنه سيطبق الشريعة الإسلامية من أول يوم ظهرفيه، وقال أن الدولةالتي سيحكمها ستتقيد بالحلال والحرام، وفند كل عارضه في هذا كعمرو أديب وأضرابه من مهرجى الإعلام. وأوضح أنّ هذا أمر لا فصال فيه. كما أنه رجلٌ قد عُرف بالسلفية الفكرية وبالطريقة السوية في النظر، إلى جانب الأمانة وطهارة اليد والرؤية الواضحة، خلاف من يسمونهم بمرشحى التيار الإسلاميّ الآخرين.

محمد العوا، رجل ثعبانٌ يتلوّن بلون البيئة المحيطة،عرفت عنه أقوالٌ لا تمت بالإسلام السني بسبب، منها قوله بالمواطنة، والحداثة، وحق القبط والمرأة في تولى الإمامة العامة، ومناصرة الشيعة الرافضة وضرورة تجديد الخطاب الإسلامي، بما يعنى تبديله. ومن شاء أن يرجع إلى مقالاتنا عنه، ففيها الكثير من بيان مذهب الرجل المخلط (على سبيل المثال .. http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-9763، http://www.tariqabdelhaleem.com/new/Artical-2950)

أما عبد المنعم أبو الفتوح، فهو إخوانيّ حتى النخاع، مع زيادة أنه يريد أن يكون رئيساً. ولنتصور إذن ذلك الأداء، بل الداء، البرلمانيّ الذي يقوم به الإخوان، كي نتصور حجم الكارثة إن حملنا واحداً منهم إلى

الرئاسة، وإن اختلف معهم في جزئية ترشيحه، إنما أفكاره وتوجهاته الليبرالية الوفدية، غخوانية القلب والقالب.

ثم، ذلك القزم الأخير، باسم خفاجي، الذى خرج علينا من حيث لا يدرى أحد، يمثل دور السلفيّ، يعلم الله أن ليس له من السلفية نصيب. سبحان الله، فليرجع القارئ إلى ما يسميه مقالات، هي على ضعفها اللغوى، وتهافتها الفكريّ، لا تحمل منجاً محدداً يمكن للمرء أن يؤاخذالرجل عليه، بل هو يضرب في كل واد، وينفخ تحت كل رماد. والرجل لم يكن له منهجٌ في حياته أبداً، بل هو معروف لدى من عاشره سواءً في أمريكا، أو حين تعامله مع المنتدى الإسلامي بلندن، بالنفعية والفهلوة، ولهذا ابعده المنتدى الإسلامي بلندن عن مركزه في القاهرة. بل والأدهى أنه قد ارتكب عملية سطو على مال مجموعة من المستثمرين في أمريكا أيام كان مديراًتنفيذياً لمنظمة IANA، والقصة قد نشرناها في تحليلات إخبارية، ولدينا عليها الشهود العدول، وسنقيم على الرجل دعوى قضائية لتضليله الرأي العام.

كيف إذن، وبأي داعٍ معقول أو منقول، يتنكر هؤلاء المتنكرين لدعم حازم أبو إسماعيل؟ لحساب وسطيّ حليق محبّ للشيعة، أو إخواني متحرر، أو مجهولٌ ملوث السمعة؟

قد يكون السبب هو تلك العلاقة العائلية الوثيقة بين محمد عبد المقصود وبين بعض رجال أمن الدولة، وبين برهاميّ وبينهم. وهي علاقات يُحبُ أتباع هؤلاء أن يتغافلوا عنها، إذ إن الوعي بها سيسقط رموزهم التي ظلوا عليها عاكفين. وقد يكون السبب الحسد، وهو داءٌ خفيّ عضالٌ، إذ كيف يتأتى لذى لحية سنيّ سلفيّ أن يكون الأعلى في مصر؟ وأين يضعهم ذلك؟ أيرضون أن يحسبوا رقم 2، في حسابات الأتباع؟ هل يرضى فقيه مصر، وحكيمها عبد المقصود، أن يرى رئيسه سلفيّ ملتحٍ، غير نفسه؟ وقد يكون السبب مركباً من هذين السّببين، وهو الغالب في حالتنا هذه.

أتصل خيانة دين الله،بسبب أخ أو قريب في أمن الدولة، أوبسبب حسد وخشية فقد أتباع، إلى حد أن يعرقلوا أن يصل شيخ جليل كحازم، صاحب رؤية إسلامية أصفى من كل من عداه على الساحة، ليحكم بين الناس بما أراه الله؟

تحجّجوا بأن الشيخ لم يجزم بتطبيق الشريعة مباشرة! وهل سيطبقها أبو الفتوح مباشرة؟وهل سيطبقها العوا أصلاً؟ وهل يعرفها باسم خفاجى إبتداءً؟ ثم إن تطبيق الشريعة عملياً بشكل متكاملٍ لايتم إلابتحقق شروط وإنتفاء موانع في بعض جوانبها، وهوأمرٌ معروف لمن له أدنى علم بالشرع وأصوله. ولكنّ مبدأ التطبيق يجب أن يستقر على الفور، وان يُطبق منها ما يمكن فوراً، دون تلكإ أو تحجج، ودون أن يكون لمؤثرات الخارجية أيّ دخلٍ في قراراتنا الداخلية الخاصة بشرعنا الحنيف. هذا ما أقره حازم ابو إسماعيل. لكنّ برهامي يطالب بجدولٍ زمنيّ! وكأنه يتحدث عن مشروع مقاولات عقارية! مجرد سخفٍ وتحججٍ واضح لا شك فيه.

الأمر إذن لا ريب فيه. هوى وحسد وعلاقات مريبة بالنظام الفاسد. لا والله لا يخرج عن هذا. لهذا يحاربونه .. وهم يعلمون أنهم يحاربون الفرصة الأفضل في تحقيق ما يسعى اليه المسلمون من إقامة دولة ترعى حُدود الله وتُعظّم حرماته. ثم هم يعيشون ويسعون بين الناس، بل ويتشدقون بالحديث في دين الله، وهم يحملون هذا الخَبَثَ بين جنباتهم.

إلى هؤلاء أتوجّه .. ارتفعوا إلى مستوى الأحداث. أزيلوا هذه الضغائن وضعوها جانباً، فالأمر أمر أمة كاملة. لا تخدعوا تابعيكم الذين يظنون أنكم على حق، ويتلقفون كلماتكم وكأنها وحيٌّ مُنزل، فذنبهم في رِقابكم. وإن لم تقهروا شياطينكم، فإن الله غالبٌ على أمره، وتبقى كلماته لكم "نستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم" مُسلطة على رقابكم ما حَييتم، فلستم أبناء الله وأحباؤه.

ثم لا يزين لكم شياطينكم أن الأمر بايديكم. لا والله، فإن حازماً سيظهرإن شاء الله بكم أو بدونكم، لا لشخصه، بل لما يُمثله لهذا الدين، في هذا الوقت الفارق. وإنى والله لا أعرف الرجل شخصياً، ولا أعرف إن كنا سنتلاقى في يومٍ قبل أن يحين حيني، لكنى اسمع كلامه فألمس الصدق والإخلاص والرغبة في الإصلاح ما استطاع.

والمعركة مع الباطل مستمرة قائمة إلى يوم الدين، وهذه الإنتخابات التى لا نرى فيها إلا لعبة شيطانية يقصد بها إلهاء الناس عن طريق التغيير الحقيقي الوحيد، ليست هي الكلمة الأخيرة في هذا الأمر. بل إن للدين، من بعد ربه القاهر القادر، قومٌ يحمونه، وشبابٌ يحرسونه، ولن يكون فاروق سلطان ولا حسين طنطاوى ولا محمد بديع ومحمد عبد المقصود وياسر برهامي مانعوه من دينه، مهما علا باطلهم وفشا زيفهم.

لا تحاربوه .. بل إنصروه وعزّروه وأيدوه، فإنكم إذن تنصرون دينكم .. هداكم الله

"والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا" 18-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

صدق الله العظيم .. ليس الله بهادٍ كل أحد سُبلَه، وليس بواحدٍ مهتد إلى سبلِ الله، إن لم يَهدِيه الله سُبحانه اليها. أولئك الذين جاهدوا في الله هم وحدهم المُهتدون لسبل الله.

والجهاد في الله أمرٌ لا يعرفه المنتكسون، من الإخوان وفريق من السلفيون وما يسمى الجماعة الإسلامية التراجعية. أولاهم، لم يكن الجهاد في الله من منهجهم ولا عقيدتهم إبتداءً، إلا تزويراً على الناس وتدليساً على الشعب، بما يتلونه من شعارات البنا. وثانيتهم، إلا من عصم الله منهم، لا يعرفون الجهاد في الله إلا حبراً على ورق، ثم هم يقدسون طاعة "ولي الأمر"، فمن يجاهدون في الله؟ وثالثتهم، أكثرهم خسارة، الذين أضاعوا عمراً قضوه في سجون الطاغوت، بتراجعات تلتها إنحدارات وتنازلات، سقطت بهم في قاع الحركة الإسلامية.

المخلصون في أمرالله قليل، جِدُّ قليلٍ. هذا ما أثبتته الأحداث، وهذا ما بيّنته الفتنة وجَلته المِحنة. والإخلاص لا يظهر إلا في وقت المحن. وهو معنى أود أن أفصل فيه قليلاً، ليصح به منهجا في النظر إلى تلك الأمور، وتصلح به طريقة في الحكم على الأشخاص دون رفع قدرالوضيع أو وضع قدرالرفيع.

ذلك أنّ المحن تأتى على نوعين، منها ما يكون فيه للمرء خيارٌ، ومنها ما لا يكون له خيار. فأما ما لا يكون له فيها خيار، فالصبر عليها أمرٌ باطنٌ لا يثبت بإدعاء، بل هو بين العبد وبين الله سبحانه، ومنها المرض واشباهه، ومنها الإعتقال دون التعرض له أو العمل عليه، كما في حالة بعض الجماعات التي تعودت رفع شعاراتٍ إسلامية، كالإخوان، والتي صار ديدن النظام ضربها لتخويف من عداها. وهذه كما قلنا، لا يمكن معرفة حال المرء فيها، إذ لا مصرف له عنها ولا محيد له عن احتمالها والصبر عليها، إذ لا يد له فيها. النظر ومن هنا فإن النظر في قدرها يكون بإعتبار مقدماتها، ويكون الحكم على صاحبها ظناً لا يقيناً

والنوع الآخر هو ما للمرء فيها خيار، كما في حالة الإفتتان بالجاهأو الثروة، أو في الإبتلاء بالخروج من الإعتقال مقابل التعاون مع النظم الكفرية، ومنها،بل على رأسها، من وقف لسلطان جائر بالحق حتى قتله، وما سيد قطب رحمه الله منا ببعيد. وفي هذا اللون من المحن، يكون الخيار فيه قائماً، وهو الذي يُميّز المُمْتَحن به بنتائجها، خلاف الأخرى، ويكون الحكم على صاحبها بعلمٍ ويقين، إذ إن إختياره فيها عجم عود قدرته فبين قصده وأوضح قدره.

ومثال هذا اللون من المحن، يسقط فيه من سقط، ممن باع وتخلى وآثر العاجلة، بإختياره وطوعه، كأولئك الذين كشف الله حقيقة صبرهم في محنٍ لمن يكن لهم فيها خيار، فإنخدع بهم أناس، ثم إذا بهم ينصرون الظالم، ويجورون على حقوق المظلوم، ويلعبون بدين الله تحيلاً وتأولاً، ببعض كراسٍ في مجلس إمّعاتٍ، إرتضوا أن يكونهم ليتمتعوا قليلاً بالقاب وصفقاتٍ ومصالح وأموال، أو من خرّج تراجُعات في صورة

مراجعات، فهدم بها ما بنى وأقام، وأضاع بها ثواب صبر أعوام وأعوام. ويفوز فيه من فاز، ممن ثبت على الحق، فلم يداهن الظالم الفاسق الكافر، ولم يحيد عن بيان الحق، الذي أمَرَه الله أن يُبَيّن ولا يكتم، مع قدرته على التمَحُك والمُمالأة والمداهنة. مثل هؤلاء كالمشايخ عبد المجيد الشاذلي وحازم أبو اسماعيل، ومحمد حجازى وصفوت بركات ومحمد شاكر الشريف وهاني السباعي ووجدى غنيم ومحمد عباس، وكثير غير هذه الصفوة، التي استقرت على مفهوم التوحيد واستمرت على طريقه.

الفرق إذن بين نوعي المحن، هو الذي يجرد القصد، ويُصحّح الطلب، ويعين على بيان أقدار الناس، دون غِشٍ أو مُخادعة. والجهاد في الله هو الفوز في هذا اللون الأخير من المِحن. هو فيمن يستمسك بالحق وهو قادر على غيره، رغم ما يصيبه من أذى. فما بالك بمن لا يستمسك بالحق، لاهو قادر عليه، لا لدرء أذى، بل لجلب مصلحة دنيوية وضيعة من جاه وسطوة ومال، كما فعل الإخوان.

لذلك فإن الله سبحانه لن يهدى إلى سبله أمثال هؤلاء اللاغطين المتزينين بما ليس فيهم، الخدّاعين للناسز فطريقهم غير طريق الحق، ووسائلهم غير وسائل الحق، وسبلهم حائدة عن الحق، فأينما توجهوا، ليس لهم من الحق نصيب.

والعجيب أنّ هؤلاء يحسبون أنهم سيفوزون ببرلماناتهم في غفلة من الله والناس. لكنهم ذهلوا عن قول الحق تبارك وتعالى "وما يخدعون إلا أنفسهم وهم لا يشعرون". فالنصر لا يأتي إلا لمن إهتدى إلى سبل الله، وسار على سنن الله. لا يأتى خبط عشواء نتيجة تدبير عقول صفيرة سفسافة هزيلة التصور تدبر ثم تغير ثم تبدل وتحور، وهى على غير سبيل المؤمنين. بل من اتبع رضوان الله هداه الله سبل رضوانه.

اللهم أدعوك من عند بيتك المحرم، أن تجعلنا ممن جاهد فيك وقتل فيك، وفإنك الهادى لا هادى غيرك، وأن تنصر عبدك حازماً على طريق شرعك، وان تنيل به المسلمين آمالهم آمين

عن نصيحة الشيخ الحويني للشيخ أبو اسماعيل 19-03-2012

"لا تقاتل عليها إن لم تفز بها"!

في مداخلة (تلقيت وصلتها من إبن حبيب)، وجه الشيخ الحويني نصيحة للشيخ حازم بألا يقاوم أعداء الله إن لم يفز في التصويت القادم.

http://www.youtube.com/watch?v=PxQpWGFcBRY&sns=em

مرة أخرى، يتحدث الشيخ الحويني، نصحاً في السياسة، بما تمليه عليه طبيعته النفسية، لا بما توجّه اليه الأدلة الشرعية. الشيخ الحويني رجل سهلٌ هينٌ لين، يكره العنف ويبغض الصراع، وهما مكروهان لكل نفسٍ سوية كما ذكر المولى عز وجل في قوله تعالى "كتب عيكم القتال وهو كره لكم"، وهذا تقرير من الله سبحانه بما في النفس البشرية. لكن، هي مما كتب الله علينا، إن استدعى الأمر ذلك. فهناك ما هو أعزمن الحياة وأغلى منها، وهو الفوزبالجنة استشهادا في سبيل الله.

ونحن نبتهل إلى الله أن لا يكون قتال، ونشفق على مصر وأبنائها من مثل هذا القتال الذي يأكل الأخضر واليابس. لكن، لماذا لا يطالب الشيخ الحويني، وهو رمز مسموع الكلمة، من يزوّر بألا يفعل؟ ولماذا لا يطالب من يعتدى على دين الله أن لا يقاتل إن فاز أهل هذا الدين؟ لماذا يُطالَب المسلمون دائماً بأن يكونوا هم المَطية وآخذوا الدنية، والمغلوبون على أمرهم، بينما يقرر الله سبحانه "أنهم هم المنصورون، وإن جندنا لهم الغالبون"؟ كيف تكون الغلبة لجنود الله إن لم يكن قتالٌ ابتداءً؟

وأعرف إعتراض الشيخ الحويني، أنّ هذا قد يكون صحيحاً في حق قتال المشركين. وأقول آمنا وصَدّقنا، فقل لي بالله عليك يا شيخنا، من خصّص هذه الايات بأنها في المشركين شركاً أصلياً دون غيرهم؟ ونحن هنا بين أمرين، أولهما أن يكون هؤلاء المعاندين للحكم بشرع الله قد خرجوا عن الإسلام بهذا الأمر، أو لا. فإن كان الأول، فالوقوف في وجههم واجب عينيّ، خاصة والمسلمون هم الكثرة كما رأينا في 25 يناير، وهو فعل أبى بكرٍ الصديق رضى الله عنه في حق أهل الردة من مانعى الزكاة. وإن كانوا مسلمين بغاة، فقد قال تعالى "فقاتلوا التي تبغى"، وهو من فعل عليٍّ رضى الله عنه في قتال أهل الشام. فإينما وجّهت يا شيخ اسحاق، لم تجد مفراً من أن تسود العزة ويعلو الحق، كتاباً وسنة.

الأمرليس أمر إنتخابات يا شيخ إبو إسحاق، فنحن نعلم أن هذا الطريق، طريق الإنتخابات، لن يوصلنا إلى شئ ثانياً، وأنّ فيه من المحذورات الشرعية في هذا المناط الواقع ما فيه أولاً. إلا أنّ الواقع يفرض نفسه، فستكون هناك إنتخابات شئنا أم أبنيا، وسيكون هناك فائز وخاسر، والنظر الوحيد الذي قد يمكن أن يتوجه به الأمر الشرعي في هذه الحالة "بحِلّ" الإشتراك فيها هو أنها "استفتاءٌ" على غلبة أصحاب هذا الدين وغالبيه أتباعه، وإظهار لشعاره وعلوّ شأنه، مما قد يرهب عدو الله وعدوهم، ومما يجمّع صفوفهم ويشدّ من عزائمهم، ليتم بعدها الفصل بينهم وبين عدو الله وعدوهم بالحق، اياً كان أمرُ هذا الفِصال.

ثم من قال أن الشيخ حازم، وجماعته، يريدون الفوز بالرئاسة للرئاسة؟ هذا ظن، وإن بعض الظن إثم. إنما الشيخ حازم مجرد رمزٍ لإحياء شعائر الدين التي يريد العسكر والعلمانيون وعملاء البرلمان أن يطمسوها، إما صراحة وإما بالمادة الثانية التي هي شرك اصيل لا يصح أن يجوز على امثالك؟ فإن ذهب الشيخ حازم، لا يصح أن يتراجع المسلمون، فهو فردٌ لا دين، وعلمٌ لا عالمٌ، يستبدِل الله به غيره إن شاء قدرُه، ندعو الله بالسلامة وأن يحفظه ويسدّده.

يا شيخ إسحق، نحن لا ندعو لقتالٍ، ولكن ندعو إلى إحقاق الحق، الذى هو اسم الله وصفته ومقصد أحكامه، في الأرض. فكيف تخذلأعن ذلك؟ وبأي وجه تقابل الله سبحانه إن سُئلت يومها بما سألتك إياه؟ وماذا إن سألك السائلون: فماذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أخرج المسلمين مرات ومرات للقتال وهم قلة؟ ألم يكن صلى الله عليه وسلم حاقناً لدماء المسلمين؟ وكذا أبا بكر وكذا عليّ؟ لا والله لن يرفع مسلم يداً بإعتداء، إلا من ظُلِم. ولا أحب أن أراك يا شيخ حويني للظالمين ظهيرا.

فهّون عليك أبا إسحاق ..فالموعد الجنة

حوار مع الشيخ باسم برهامي حول مرشحي الرئاسة! 20-03-2012

في حوارٍ للموقع مع فضيلة الدكتور باسم برهاميّ السلفي المعروف بدولة شقيقة، حول مرشحه للرئاسة، وأمور أخرى، وهكذا جرى الحوار:

الموقع: السلام عليكم فضيلة الشيخ، لعلكم بخير بعد أحداث الثورة.

الشيخ: وعليكم السلام ورحمة الله، نحن بخير والحمد لله، لكن بشأن الثورة، كنا نود أن لا يخرج الناس على الحاكم الشرعي، فهذا خلاف السنة، أما وقد فعلوها دون استئذان من علمائهم السلفيين، فإننا اليوم والحمد لله ندعو للحكام العسكر الجدد، فنحن بخير طالما هناك حاكم ندعو له ونسمع نطيع.

الموقع: جميل، سمعنا أن فضيلتكم، لا تستحسن فكرة أن ينتخب الناس حازم أبو إسماعيل، فهل هناك سببٌ لذلك؟

الشيخ: والله هناك اسباب أكثر من أن تعد، أولاً فإن حازم ابو اسماعيل رجل ذوشخصية قوية، وهذا يهدد زعامتى للتيار السلفي، وأنا كما تعلم أؤثر على الشيخ عبد المقصود لأنه سماع للغير، ولا يمكن أن أتحقق من الشيخ محمد حسان لأنه مشغول بجمع وحساب أرصدته، وسأسأله حين يجد وقتا لي. ثانيا، فقد خالف الرجل إجماع علمائنا السبعة الذين كونوا لجنة وأعلنوها وصية على علماء الأمة، وأن الخروج عليها خروج على الإجماع، خاصة في أمور تتعلق بعلاقتنا بالإخوة الأحباب من العسكر والداخلية، ذلك حين أراد أن ينصر أهالى الضحايا الذين هاجمتهم قوات الجيش، بكل لطف ومحبة، وقتلت منهم عددا من بلطجيتهم. وأراد هذا الحازمأن يظهر بمظهر البطل، دون أن يرجع الينا وكأنه لا يعلم أن فيهذا ضرر على شخصيتنا في أعين أتباعنا ومحبينا من الشباب البسيط. ولا أخفيك أن أحبابنا العسكر ألمحوا بعدم حبهم له، إذ هو "شديد قوى في موضوع الشريعة ده" كما قال المشير الطهطاوى أطال الله عمره. ألا يكفى كل هذا لصد الرجل وإسقاطه.

الموقع: ولكن سمعنا أن الرجل قوى في الحق، صادق، معروف النسب من عائلة مجاهدة، وصاحب يد نظيف، ...

الشيخ (مقاطعا): نعم نعم، كل هذا .. أعرف ولكنالأمر يتعلق هنا بزعامات ومشيخات بنيناها على عدة عقود، وتجاوزنا فيها عن الكثير من الأصول لنصل إلى ما نحن فيه من عدد الأتباع والمحبين، فما ذكرت لا يمكن بحسابات المصالح والمفاسد أن يكون له دخل في حساباتنا.

الموقع:ولكننا ظننا أن حسابات المصالح والمفاسد ..

الشيخ (مقاطعا مرة أخرى): المهم، اللي بعده لو سمحت!

الموقع: طيب، سمعنا أنك تُعد بديلاً للشيخ حازم، وهو شابٌ مغمورٌ اسمه ياسر خفاجي، وتقوم حركتكم بتلميعه وإظهاره ليكون بديلا لكم في الترشيح، تخرجون به من مأزق ترشيح علمانيّ، الذي تعتبرونه أفضل من ترشيح حازم؟

الشيخ: نعم، هو بديل رائع في الحقيقة، والحمد لله أننا وجدناه، ونعمل على تلميعه، نعم.

الموقع: لكن هذا الرجل قد ثبت أنه متورط في قضايا نصب وإحتيال، فكيف يكون رئيساً لمصر؟ ألم يكفينا لصوصاً يحكموننا مدة ستين عاماً؟ وقد بين الدكتور طارق عبد الحليم هذا الأمر بوثائق من المحكمة،وشهادات من المشايخ؟

الشيخ: والله نحن هنا نتكلم بالمصالح والمفاسد، هذه واحدة. والأخرى أنه قد قال وكتب أنه برئ وأنه ضحية التعنت الأمريكي، ألا يكفى هذا؟ وأما عن طارق هذا فأرجو الا تذكر لي اسمه فهو من أصحاب العقائد غير السلفية ويقول بالتوقف والتبين، كما أنه يهاجمنى شخصيا، وكفى بهذا جرما وجرحا له.

الموقع: وأين رأيت في كتبه أو مقالاته المنشورة كلها على مدى أربعين عاما ما يفيد أنه يقول بالتوقف والتبين هذا؟ أوجدت نصا يدل على ذلك؟

الشيخ: لا، مش مهم، يكفى أنه محبٌ للشيخ عبد المجيد الشاذليّ والشاذلي نتهمه محن بأنه يقول بالتوقف، فيكون طارق قائلا بالتوقف...منطقٌ سهلٌ بسيط"، صحّ؟

الموقع: لكن ياشيخ، الرجلان الشاذلي وعبد الحليم لايزالا على قيد الحياة، أليس من العدل أن تسألهما عن عقيدتهما بدلاً من استنتاجها؟ أليس هذا طريق السلف؟ لأن البحث في كتبها لايغنى إذ قد تفهم عنهما خطأ، وهذا لا يجوز إلا إن توفيا؟

الشيخ: آآآه.. اللى بعده لوسمحت!

الموقع: نعم، عودة إلى ياسر خفاجى هذا، ماذا تقول في المنسوب اليه،وهوموثقمن المحكمةالفيدرالية الأمريكية بديترويت؟

الشيخ: أقول لايمكن أن نتخلى عنه الآن، فليس هناك وقت لتلميع بديل، ثم هو قال أن هذا تعنت أمريكي ضد بطل كان يرسل المال المسروق إلى حماس، وهذا يكفى بمقاييسنا السلفية المعدلة بعد الثورة.

الموقع: لكن يا شيخ، قد بدأت التحقيقات حول عدد من الشخصيات في مؤسسات خيرية بسبب الإرهاب، ومنهم من اعتقل بتهمة الإرهاب فعلاً، ثم تقدم عدد بتهمة التزوير وإعترف بها الرجل، فلو ثبت عليه التزوير والإرهاب لكانوا أدانوه بالإثنين، وحقيقة أنه أدين بالتزوير فقط تعنى أن ليس هناك تهمة إرهاب لمن

عقل. ولم نسمع عن أحد، بما فيهم ابن الدكتور طارق، اتهم بقضية نصب لأنه إرهابي!! أيسمع كلام متهم عن نفسه عند من عقل؟

الشيخ: ذكرت لك من قبل أن هذا لا يعنى كثيراً، فإنه يجب أن نقف لحازم أبو اسماعيل بالمرصاد، ونوقف تقدمه وسمع الناس له، وإلا ضِعنا كلنا، مشايخ السلفية.

الموقع: البعض يقول يا شيخ أن قناديلكم لم تلمع إلا بعد أن غربت شموس حاملى العلم بحق، فظهرتم كأنكم علماء أفذاذ بحق؟

الشيخ: أنا عندى مواعيد مهمة مع عدد من أحبابنا في أمن الدولة ولا استطيع أن أضيع وقتى أكثر من هذا معكم، وليعيش خفاجى رئيساً للسلفية!

(ملحوظة: هذا الحوار ليس له اي علاقة بشخصياتٍ سلفية أو غيرها، إن كان هناك أي تشابه في الأسماء، وشكراً)

يا ياسر برهامي .. أهذا جرحكم وتعديلكم؟! 21-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يزال البرهاميون يتلوون كمن أصابه مسّ المغص، يبحثون عن مخرج من مأزق ظهور حازم ابو اسماعيل، فخرجوا أخيراً بتلك الوثيقة المخزية عن صفات الرئيس كما يرونها. وحشدوا في ثناياها همزاً ولمزاً للشيخ لا تخطؤه بصيرة أحدٍ آتاه الله بصيرة، بعد ان لمعوا شخصية مجهولة ملوثة ليكون له بديلاً.

وأود ان أحمد الله سبحانه على ما أولاني من نعمة كشف سترهم وفضح أمرهم، رغم ما اتحمله في ذلك من عنت وبغضاء، يصبها على مقلدوهم، استرخصها في سبيل إظهار الحق.

واسألك يا ياسر برهامي: كنت تَدرُس وتُدّرِس علم الحديث، سنوات طوال، فهلا نظرت إلى هذه الصورة التي تخالف كلّ قواعد علم الجرح والتعديل، وعلم الأصول، وعلم المنطق، وأي علمٍ يمتّ للشرع والعقل بصلة.

طالبٌ في أمريكا، يلتقى منظمة كويتية/سعودية، هي الأيانا، فيتقرب اليهم، فيضعوه مديراً تنفيذياً لمكتبها (حقيقة)

يقرر إنشاء شركة طباعة ونشر، ويجمع أموالاً من مستثمرين (حقيقة مثبتة في محضر القضية، إعترف بها، وشهد عليها محمد العبدة، ومحمد الأحمرى وهما عدلان)

يرفع عدد من المدنيين قضية شيكات بلا رصيد على الرجل أمام محكمة مدنية فيدرالية (لاعلاقة لها بقضايا الإرهاب)، وتثبت عليه التهمة، فيقر بها لتخفيف العقوبة (ثابت في محاضر القضية)

يدون باسم خفاجي كتاباً بعد ثلاثة سنوات من حبسه يقول فيه أنّ الحكومة الأمريكية لفقت له التهمة! وأنه أقر بها في تسوية بين محاميه ومحامي الحكومة!! (إدعاء بلا دليل إلا قول المتهم). ثم يقرر في مواضع أخرى أنه كان يرسل المال إلى حماس! (اي إنه بالفعل كان إرهابي في نظر الأمريكان). ثم يقرر في موضع آخر أن الشيكات كانت مكتوبة لزوجته! (كلها إدعاءات متهم)

يا ياسر برهامي: اين علم الجرح والتعديل الذى صدّعت رؤوسنا بتبَحّرك فيه، أم إنه كلام على ورق لاتعرف كيف تطبقه في واقع؟

أذكرك بأن المثبت أقوى من النافي، وأذكرك أن الجرح مقدم على التعديل، فالجارح قد اطلع على زيادة لم يطلع عليها المعدل.

قد يخطر لك أنّ ذلك إن كان الي جرح من عدول! فقل لي يا ياسر: بماذا جرحت ثلاثتنا لصالح متهم مجهول؟ بماذا جرحت محمد العبدة؟ وبماذا جرحت محمد الأحمرى؟ أما عنى، فقد سمعت أنك تتهامس إلى البعض بأني ممن يقول بالتوقف والتبين.

فسأعطيك درساً في فن الجرح: أولا، لم تأت مما كتب طارق عبد الحليم على مدار أربعين سنة بقول واحد يحتمل هذا الوجه. ثم إنك قلت ذلك لعلاقتى بالشيخ الجليل عبد المجيد الشاذليّ. فهل هذا في علم جرحك وتعديلك تثبت به عقيدة أوتنتفى؟ ثم إننى على علم يقين بأن الشاذلي قد عرض تلك النظرة، لكن لم يعتقدها بل إختلف مع الخضيرى، الذى جاء بهذه البدعة، ففارقه عليها. أم إن نقدك أنت وعبد المقصود يعتبر جرحاً في الناقد بطريق اللزوم!!؟

يا ياسر برهامي: الرجل متهم، هذه حقيقة لا شك فيها، فكيف يقبل قول متهم في نفسه؟ أهذا في علم الحديث الذي تُعلمه لأتباعك من الشباب؟ يا حسرة عليهم إذن من ذاك العلم الذي لا يغنى عن المرء شيئا، إذا صادف مسألة واقعية سهلة التناول كهذه.

يا ياسر برهامي: الثابت الوحيد في هذا الأمر هو أنه حوكم في محكمةمدنية وأدين بعد إقراره. وبعد ذلك كلها شهادات لا تضيف لهذا شيئاً.

يا ياسربرهامي: يتناقل الشباب من أتباعكم أن المسألة على هذه الصورة (وانظر كيف يكيف الهوى المسائل، فيخرج بها عن منطق العقل والشرع): "لم يجدوا أدلة على اتهامه بالإرهاب والتي يمكن ان تقدم للمحكمة، بعد 11 شهر من التحقيقات كان الخيار إما اطلاق سراحه وبالتالي يمكنه رفع قضية تعويض وفضح كذب القانون الأمريكي. تم اللجوء الى الاختيار الثاني وهو المتبع في المحاكم الامريكية وهو التسوية. لكن السؤال لماذا قبل بالتسوية مع عدم وجود ادلة تدينه؟ الاجابة لأن جهات التحقيق اخبرته انه يمكن ان يظل سنوات رهن التحقيق والاعتقال. وهو ما اكده المحامون واقنعوه بالتسوية. فكانت التسوية قبول اتهام شيك بدون رصيد لصالح زوجته لم يصرف لمدة يوم واحد وتم صرفه بعد ذلك، وكان الاتفاق ان يكتفي الحكم بالفترة التي قضاها في المعتقل ، اي 11 شهرًا . والسؤال المطروح هنا، لو كان الاتهام صحيحًا بالنصب كما يقول البعض، فلماذا قضى في السجن 11 شهرًا فقط، ارجو مراجعة الاحكام المشابهة في القضاء الأمريكي، والذي يشدد العقوبة على هذه النوعية من القضايا".

يا ياسر برهامي: هذا حديث خرافة. وأقرر هنا أنه لا أحد في مصر كلها، ولو اجتمع محاموها، وكافة أصحاب الذقون فيها، ان يعرف عن قانون الإرهاب ووسائل التعامل معه في أمريكا الشمالية اكثر من كاتب هذه السطور. فقد ظللت أدرسه مدة خمسة سنوات مع مجموعة من أفضل محامي في امريكا الشمالية بسبب قضية ابنى شريف. وأؤكد لك من واقع هذه الخبرة أن هذه المزاعم هراء في هراء. فإنه اولا، لا داعي لمثل هذه الألاعيب لمنع الرجل من الحديث للصحف، إذ إنه في مثل هذه الحالة يخرج بموجب ما يسمونه Peace Bond حيث يأخذون على المعتقل تعهدات بما يريدون، كما حدث مع محمد ديري وجمال عبد

القيوم وغيرهما في قضية .Toronto 18، أما أن يفتعلوا قضية نصب، فهذا ما لم تأت به إلا قريحة خفاجي. ثم، ما يمنعه اليوم من أن يرفع هذه القضية عليهم بعد إطلاق سراحه، وتكون أوقع وأشد وطأة عليهم؟

وموضوع أنّ ما كُتب في الصحف وقتها كان عن الإرهاب، فلأن الصحف في أمريكا الشمالية عندها فوبيا الإسلام، وقد كانت وقتها هناك تحقيقات مع عدد من المسلمين الذين أدينوا بعدها بالإرهاب، فالصحف تلقفت اسم خفاجى، وكونه مرتبط بمنظمة اسلامية، الأيانا، فربطته بالإرهاب، ليكون الموضوع أكثر إثارة، حتى صدر الحكم عليه بالفعل من مجموعة من المشتكين (لا زوجته)، وأدين بالفعل، وهو مطابقٌ لما عرفه عنه العبدة والأحمريّ. ومن ثم استطاعت قريحة هذا الألعبان أن تخرج هذه الرواية السينمائية المحبوكة. هذا الفيلم الهندي لا يمكن أن يحدث على أرض الواقع. لكن لسذاجتكم وقلة معرفتكم بما يحدث في الغرب، الذى أعرفه جيدا بعد ثلاثين عاما قضيتها في أنحائه، أقول، هذا حديث خرافة، لخراف.

يا ياسر برهامي: لا يجرمنّك شنآن حازم على ألا تعدل. وإن المسألة والله لا علاقة لها بحازم أبو اسماعيل على الإطلاق، بل إنها تتعلق بدرء مفسدة خطيرة، أن يتربع نصاب على عرش مصر بعد ستين عاما قضيناها تحت حكم نصابين.

يا ياسر برهامي: انتخب حازم أو لا تنتخبه، فإنها مسألة لا تعنى كثيرا لدينا، إذ إن الأمر برمته لا معنله، أمر الإنتخابات، وسيُحسم بطريق آخر، سواءً التزوير أو الإنقلاب أو ماشئت، لكن، لا تدع هواك البحث يرمى بك في ظلمات متراكبة من الظلم والبغي والعون على الفساد.

يا ياسر برهامي: الطريق الذى تسير فيه ستحمل منه يوم القيامة وزرك، ووزر من اتبعك لاينقص من أوزارهم شيئاً. ولن ينفعك أتباعك ولا فضائياتك ولا علاقاتك الأمنية ساعتها من أمر الله.

ألا هل بلغت، اللهم فاشهد

الأيام القادمة .. وثورة التصحيح اللازمة! 23-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لنكُن واضحين صرحاء فيما يتعلق بهذه الفترة القادمة الحاسمة. فهي ليست فترة إنتخاب رئيس للجمهورية، بل هي فترة حسم بين مصر المسلمة العادلة ومصر العلمانية الفاسدة. هي فترة تحسم فيها القوى الإسلامية المخلصة، التى لم تنحرف ولم تداهن ولم تبع القضية، أمرها إما إلى نصر ورفعة وكرامة، وإما إلى خِزيٍ وهوانٍ وسجنٍ وإعتقال.

أعداء الله في الداخل يرتّبون أمرهم ليقوّضوا الفرصة المُتاحة أمام الإسلام والحرية، بأي طريقٍ كان. فبعد أن القوا بالماء البارد على الثورة والثوار، وأدانوهم وصوّروهم في صورة البلطجية، بمعاونة قوى العمالة الإخوانية وأدعياء السلفية المَريضة، فقطعوا الطريق الأوحد والأمثل للتغيير الحقيقي، لا التغييرالإخواني. ثم تبَنّوا ثلاثة استراتيجيات للقضاء على هذه الفرصة ديموقراطياً، بعد أن دَحَضوها شَعبياً، أن يزوّروا النتائج، وأن يقوّضوا سلطة الرئيس، وأن يضعوا دستوراً "توافقياً" علمانياً.

والمسلمون المخلصون، المتمثلون في عدة جبهات دعوية، وعدد من الدعاة والعلماء المستقلين عن ربقة التقليد والتجمعات، يعرفون هذا ويدركون السبل التي يتخذها المجرمون لتقويض مرتكزات الدولة الإسلامية السنية. لكن الأمر الآن، لم يعد أمر معرفة وإدراك، بل أمر عمل وحراك. لم يعد هناك وقتٌ للتروى والتأمل، بل هو وقتُ الترتيب والتحضير للسيناريوهات المتوقعة، والتي تبدأ بتفتيت الأصوات، عن طريق ترشيح أكبر عدد ممكن من الأسماء، كباسم خفاجي الذي سجن في قضية نصب! لتفتيت الأصوات، ثم استعمال المادة 28 لحسم النتيجة لصالح أحد المُرشحين التوافقيين. وفي نفس المرحلة يجرى طبخ الهيئة التأسيسية للدستور، إستعداداً لصبه في القالب العلماني الليبرالي الإخواني.

يجب على الجبهة الإسلامية الحقيقية، أن تتعاضد ليكون عملها مشتركا متكاملاً دون تضارب ولا تشتّت. يجب أن يعمل العاملون على أن تكون الجماهير المسلمة، وفي مقدمتها الشباب المسلم، مستعداً للخروج إلى الشوارع، مرة أخرى، في ثورة سلمية إسلامية، لا يسرقها منهم لصوص الإخوان ولا أدعياء السلفية، يضحون فيها بالغالي والنفيس.

سيواجَه المسلمون بقوى الشر وعملائها، من العسكر والداخلية وميليشيات الإخوان وشباب الأدعياء. ولكن نحن نعلم أن الشعب المصري ليس بالغباء ولا السذاجة التي يظنونها، بعد أن خرج من قمقمه في 25 يناير. إن قوى الشر، وعملائها، لا تستطيع أن تظهر العداء واضحا بعد ذلك التاريخ، إلى اليوم على الأقل. بل هم يستخفون به، ويتدسسون بسبله ووسائله. فهم كلهم، أجبن من أن يخرجوا على الناس بما يريدون بهم، استعلاناً به، بل يقننون القوانين ويسنون التشريعات، ثم يلجئون لقضاء فاسد مرتشٍ، ويتظاهرون بإتباع القانون وإحترامه. يعاونهم في هذا عصابة الإخوان الليبراليين، القابعة في البرلمان، فيفسحوا الفرصة أمام

نوابٍ منهم، يتصارخون بطلب العدل وإيقاف البغي والظلم، ثم تمر "الهوجة"، ويُطَمْئِنُ الكتاتني مشيره إلى أن الأمر قد مرّ بسلام، و"علّي بعده"! مثلما حدث في لجنة صحة مبارك، ولجنة تحقيق بور سعيد، ويأتي بعدها كثير من التواطآت المفزعة المخزية.

الأمر سيعود إلى الشارع المصريّ مرة اخرى، لا محالة. فإنه لو فشلت مؤامرات العسكر وعملاء الإخوان والأدعياء في إسقاط حازم ابو اسماعيل، فسوف يرفض الشعب محاولات السيطرة على صلاحيات الرئاسة، وسوف يرفض محاولات علمنة الدستور، وسوف يقف لشلة المنتفعين، من كتاتني وعريان وبرهاميّ وغيرهم، بالمرصاد، ساعتها، يكون هناك أمر من إثنين:

إما أن يخضع العسكر للشرعية الحقة المدعومة بالشعب، فيعود إلى ثكناته ظاهريا، ويترك الصراع قائماً بين مجلس نوابٍ عميلٍ متواطئ، وبين مؤسسة الرئاسة التي يريد أن يضعفها بشتى الوسائل، بأن يجعل النظام الحاكم برلمانياً، ليصبح الرئيس طرطوراً في يد عملاء الإخوان. ونحن نرى أنّ صفقة جديدة قد دُبرت بليل بين الإخوان والعسكري، تتعلق بتغيير الوزارة، فإن الإخوان أجبن من أن يسحبوا الثقة من الجنزوري إلا بعد موافقة العسكر. وهم أرادوا أن يضربوا عصافير كثيرة بخيانة واحدة، إذ إن ذلك يبين أن العسكري قد نقل السلطة بالفعل، ويرفع أسهمهم الهابطة في الشارع، ويكونوا قد سيطروا على السلطتين التشريعية والتنفيذية ظاهراً، وبهذا لا يتركواالفرصة للرئيس القادم، خاصة إن كان حازماً، أن يشكل الحكومة، ولهذا وافق العسكري على سحب الثقة، فإذا احتدم الصراع بين السلطتين وبين مؤسسة الرئاسة، ولم يفلح الإخوان في هدم قوى حازم، خرج الجيش لإنقاذ البلاد من الفوضى وحلّ البرلمان، ساعتها يخرج الناس إلى الشارع.

وإما أن ينتصر العسكر للشرعية المزيفة، المدعومة بعصابات الإخوان والأدعياء، والذين يرتب لتدريب ميليشياتهم، ليكونوا بديلاً لأمن الدولة في ضرب الشعب وكتم أنفاسه، وخنق آماله لصالح بديعه وكتاتنيه وعريانه وبرهاميه .. وبقية الشلة العميلة، وساعتها، يخرج المسلمون إلى الشارع.

المحصلة إذن، في أي سيناريو متوقع، هو خروج المسلمين إلى الشارع، في الثورة الثانية، ثورة التصحيح المسلمة. ولن يتجاوز هذا الإنتظار مدة الشهرين، بل يتوقع أن يكون في أعقاب إنتخابات الرئاسة، وإعلان نتائجها المزورة مباشرة.

ثورة التصحيح الثانية، هي مسؤلية كلّ مسلم يعيش على أرض مصر، ويدين بدين الإسلام حقاً وصدقاً. فلئن باعت عصابة الإخوان دينها وضميرها وكرامتها لصالح كيان افتعلوه، ما أنزل الله به من سلطان، ولئن باع الأدعياء دينهم بتأويلات باطلة، وعمالة مفضوحة، فإن مصر كلها شبابٌ يفضل الموت على حياة ذليلة خَانعة، تحت مِظلة عصابة الإخوان ومكتب إرشادها بدلا من عصابة مبارك ولجنة سياساته. ولا يكون للشعب إلا استبدال ظُلم واضحٍ مفضوحٍ، بظلم متدسّسٍ مُقنع.

فإذا تناهى الحُب واتفق الفِدى فالروحُ في باب الضَّحِية أليقُ

على كلّ مدعٍ للإسلام ساعتها أن يحقق ولاءه لله، لا لجماعة أو لشيخٍ، وأن يحفظ عهد لا إله إلا الله التى يردّدها في اليوم مرات، وأن لا يرضى بالإستسلام لهذا الكمّ الهائل من المؤامرات والصفقات والخيانات، التي كلها تدور حول الهيمنة على السلطة، وإقتسام الغنيمة. فإننا لن نترك الثورة تقع فريسة لقوى علمانية عسكرية، تريد أن تفرض عليها حكماً ساقطاً رعديداً كافراً، وأن تلقيها في غيابات الجبّ مرة أخرى، لعقود قادمة.

يا إسلاميون .. أتخرّبون بيوتكم بأيديكم؟ 24-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الساحة السياسية اليوم في مصر تنطق بالتخبط وقلة الخبرة وسيطرة الأهواء والمصالح، على أسوأ ما تكون هذه الصفات. فقد أخرج "الإسلاميون" أسوأ ما لديهم، وبالأحرى ظهرت حقائق دعاواهم.

عبد المنعم أبو الفتوح يخالف الإخوان، ويرشح نفسه للرئاسة. والإخوان يقررون فصله وعدم دعمه.

حازم اسماعيل يرشح نفسه ويكسب قلوب وعقول الغالبية، ويهدد بذلك الزعامة السلفية الإخوانية، رغم كونه سلفي الإتجاه، محب للإخوان، كما كرّر مراراً.

محمد العوا يلقى بنفسه تحت أقدام العسكري، ثم يرشح نفسه، بخلفية إسلامية توافقية وسطية شيعية.

ثم يخرج الرويبضة خفاجي، صنيعة برهامي،مرشحاً لتكتمل الغمة.

وأخيراً يخرج الإخوان بتسويق الشاطر للرئاسة، للخروج من مأزق حازم أبو إسماعيل. وهي غالباً صفقة جديدة مع العسكر.

سيرك قوميّ، ينبؤ عن إنعدام الإخلاص لدين الله، وشرعه، وللوطن ومصلحته.

يفتّتون أصوات الناس بينهم، ولا يأبهون لحقيقة أن المشروع الإسلامي كله على المحك الذى وضعوه فيه يوم أن تركوا الثورة، وتخلوا عن الميدان، وركنوا إلى ذلك الوهم البرلمانيّ الذي ثبت شرعاً ووضعاً عدم جدواه على الإطلاق.

هذا من منظارالواقع الديموقراطي الذي أصبح موضة الإسلاميين اليوم، بعد أن كان مُحرماً عند السلفيين، على أقل تقدير.

وهذا الذى يحدث اليوم يؤكد كَما كررناه من قبل، أن هؤلاء الأدعياء، إخوان وسلفيون، ليس فيهم ذرة إخلاص لدين الله حقيقة.

الجو مهيأ لتولى رئيس مسلم حقيقة لا إسماً، فماذا يفعل هؤلاء، بدلاً من أن يتوحدوا على قلب رجل واحد، يقفون به أمام تغوّل العسكر، يبايعونه شرعا ويعطونه صفقة ؟ يجرى الإخوان وراء مصلحة جماعتهم وأجندتهم الخاصة، وشاطرهم، ويقعون في حيص بيص أمام التساؤل عن عدم دعمهم إذا لأبى الفتوح.
ويجرى السلفيون وراء خفاجيّ نصاب يلمّعونه، حتى لا يظهر سلفي جرئ شجاع، يسحب السجادة من تحت زعامتهم المزعومة.

سبحان الله العظيم. يخربون بيوتهم بأيديهم! والحق أن هذه الإنتخابات، بل الثورة كلها، هي الفتنة التي مَحص الله بها قلوب هؤلاء الأدعياء الساعين وراء السلطة والشهرة والمنصب والجاه والمال. ولا أعتقد أن أحدا يجرؤ اليوم أن يدعى أنهم يسعون لصالح دين الله، إذ كيف وهم يسيرون كل خطوة في عكس مصلحته.

هل صحيح كان هؤلاء في يوم من الأيام أنصارا لدين الله؟ هذا ما لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال. فإن لله سنن في الأرض، الإيمان بها فرض واجب، والكفر بها كفرٌ بالله نفسه. منها أنّ الظاهر مرتبط بالباطن، في أحكام دنيانا، وأن الفصل بينهما تخريب لقواعد الشرع وهدم لقواعده. ومنها أنّ العمل مقدمٌ على القول إلا في الرواية والشهادة. وقد أثبت السلف صفة الهوى والأهواء على كثير من المبتدعة رغم إنكارهم لها، فالعبرة ليست بالإدعاء، بل بالفعل ولوازمه.

فإذا نظرنا إلى هؤلاء الأدعياء، وجدنا أنّ ظاهر عملهم هو البعد عن المواجهة، والركون إلى الصفقات المشبوهة، وتبديد الأصوات، ودَحر أفضل المرشحين إتباعاً لنفرينٍ منهم، ياسر وعبد المقصود، رغم دعواهم أن قصدهم التريث والوقوف بجانب الأفضل، لكن هيهات هيهات، دعوى بلا عمل، بل دعوى مصحوبة بعمل معاكس!

وتبلغ الجرأة بالإخوان الليبراليين البرلمانيين أن يزعموا أن العلمانيين يريدون أن يخربوا المشروع الإسلامي! أي علمانيين؟ وأي مشروع إسلاميّ يريدون تخريبه؟ العلمانيون باتوا لا صوت لهم ولا طعم ولا رائحة! ثم أين المشروع الإسلامي الذي وضعه الإخوان الليبراليون البرلمانيون حتى يخربه عليهم العلمانيون؟ أدعم مرشح توافقي علماني هو مشروعهم الإسلامي؟ أرفضهم أولا دعم أي إسلاميّ، ثم رفضهم ثانيا دعم أي أحد من خارج جماعتهم، هو مشروعهم الإسلامي؟ أهذا التهريج والخلط هو من معالم المشروع الإسلامي؟

لقد سقط كل المنتسبين إلى الإتجاه الإسلاميّ في إختبار الثورة وفتنتها. ظهر معدنهم الأصيل وانجلت صفحة وجوههم الكالحة، وأنبأ الله عما في صدورهم، فتعساً لهؤلاء من إسلاميين. وها هى "الجماعة الإسلامية"، ترشح 30 عضوا للجنة التأسيسية للدستور، لو أنهم لم يضعوا اسمهم عليها لظننتها مقدمة من نقابة الفنانين الوفد - الجماعة ترشح 30 شخصية لتمثيلها فى الدستور! كلهم، تقريبا، من العلمانيين، كعمرو حمزاوى والدكتور سيف عبد الفتاح، والدكتورة هبة رءوف عزت، والدكتورة نادية مصطفى، وجمال أسعد عبد الملاك, عمرو الشوبكي، ,وحيد عبد المجيد، والشاعر فاروق جويدة، ثم، محمد حسان الداعية الفضائي ومحمد عمارة اللاإسلامي المعتزليّ.

الخلاصة هنا، أن كلّ هذه التحركات المُريبة المشبوهة المنحرفة عن طريق الجادة، قد بنيت على باطلٍ، وهو أن أيّ تغيير حقيقيّ يمكن أنّ يحدث من خلال هذه المؤسسات الباطلة. لن يترك العسكري أي تغيير حقيقي في إتجاه الإسلام السني الصحيح يحدث على أرض الواقع، إنما هوعلى استعداد للتفاوض مع الإسلام

الإخواني الليبرالي،أو الإسلام السلفي المستأنس الفضائي، أو الإسلام المدجن المقرف من الجماعة الإسلامية (الإقراف هو زواج العربية من غير العربي). أما إسلام عبد المجيد الشاذلي، أو حازم أبواسماعيل، أو رفاعي سرور رحمه الله، أو هاني السباعي أو وجدى غنيم أو محمد شاكرالشريف أو صفوت بركات أومحمد حجازى،أوغيرهم من أمثالهم وأضرابهم، فلا والله لن يتركونه أبداً، إلابمواجهات شعبية حاسمة، تعود إلى الشارع المصرى، كما بدأت.

هذه العصبة الأخيرة، هي التي ستدفع ثمن هذا الإنحراف العقدي والتدنّي العملي، وسيكتب عليها مرة أخرى مثل ما كتب على المسلمين في أحداث 65، وقبلها وبعدها، من سجن وإعتقال وكبت، بأيدى هؤلاء "الإسلاميين" من أصحاب المشروع الإسلاميّ الهلاميّ الخائب.

العنترية الإخوانية .. وترشيح الشاطر 26-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

سبحان الله في هؤلاءالإخوان ! لا أدرى متى طوّروا هذه القدرة العجيبة على النفاق السياسي، الذى مارسوه بخبثٍ وإقتدار منذ" كامب سليمان"، وحتى أحداث مذبحة بور سعيد وتمثيليات العنترية البرلمانية.

اليوم بدأت تمثيلية جديدة تهدف إلى ضرب عدة عصافير بحَجر واحد، تتمثل في ذلك الإعلان الإخواني الذي يتهم العسكري بدعم حكومة الجنزوري، وعرقلة عملية سَحب الثقة منها.

وقد قررنا أنها تمثيلية، خلافاً للسُذج من الدهماء الذين تقصدهم هذه التمثيلية ابتداءً، لأسباب عديدة، أولها، أنه ما الجديد الذى اكتشفه الإخوان اليوم في عدم قدرة برلمانهم على سحب الثقة من الحكومة، وأن أمرها في يد العسكري؟ لقد عرف الصغير والكبير في مصر أن مجلس الشعب الحاليّ طرطور لا صلاحية له، إلا البعبعة والتشدق بالكلمات، فهل غابت هذه الحقيقة عن الإخوان طوال الشهور الماضية؟ إن كانت هذه هي الحالة، فقل على مصر السلام. وإلا فهي تمثيلية كما ذكرنا.

ثم ثانيا، ا لماذا لم تُخرِج الإخوان هذه العنترية من مواقف العسكر في مهزلة نقل مبارك، وأحداث بورسعيد وغيرها من الأمور التي سطّحوا فيها أقفاءهم للعسكر من قبل، يَصفعُهم عليها ما يشاء! لماذا هذا التوقيت بالذات لهذه العملية التصريحية العنترية؟

الأمر أنّ الإخوان قد شعروا بوطأة حازم أبو اسماعيل، وشعر معهم بها المجلس العسكري. لكنّ شعبيتهم أصبحت تعانى الكثير، منذ انفضح أداؤهم وانكشف عوارهم، وبانت عمالتهم وصفقتهم مع العسكر. فلما ظهر أن قد حان الوقت الذي يجب فيه أن يستعيدوا هذه الشعبية، ليمكنهم ترويج مرشحهم الشاطر، فيكسبوا له قاعدة شعبية قبل أن يأكل أبواسماعيل أخضرهم ويابسهم، ظهرت العنترية، وصوّروا أنفسهم وكأنهم على خلاف مع العسكريّ، فيعود الناس إلى تأييدهم، مُعولين على ضعف الذاكرة العامة، ومن ثم، يقوموا بإنتخاب مرشحهم الشاطر (بكل معاني الكلمة)، أو غيره! وهي سياسة يستعملها كلّ نظام خبيث يريد أن يضلل العوام، كما فعلت أنظمة عبد الناصر والسادات ومبارك والمجلس العسكريّ أخيراً في قضية التمويل.

حازم ابو اسماعيل يمثل مشروعاً إسلامياً يخالف في أصله وفروعه المشروع الإخوانيّ في الحكم. مشروع حازم ابو اسماعيل، نحسبه كذلك من تصريحاته، يقوم على أساس الحلال والحرام، وعلى قاعدة الكتاب والسنة، جملة وتفصيلاً، كما أصّلها الصحابة والتابعين وفقهاء اهل السنة، إن اتفقنا على أن البيعة الشرعية هي أساس ولايته. وهذا لا يعنى أن نختلف، أو غيرنا، مع هذا المشروع، في بعض تفاصيله إبان التنفيذ، إلا إنّ ذلك لا يمنع أن يكون الإتفاق العام والتوجه الكليّ متقاربٌ متوافق.

الإخوان البرلمانيون، وطنيون ليبراليون بخلفية إسلامية، ذات توجه صوفيّ واضحٌ، مؤسس على قضية أنّ أحكام الشرع خُلق يُلتزم به، لا يُلزم به، وأنّ الأحكام التفصيلية ليست ملزمة للحاكم، بل هي في الغالب الأعم، مما أصبح تاريخاً لإنقضاء مناطاته، أو "لخطأ" فهمه أو تفسيره من قبل فقهاء السلف! فلا يبقى مما يلتزم به الحاكم المسلم إلا ما يُعَد على الأصابع من مبادئ عامة، كما عبّر باللفظ الواحد أحد ساداتهم وكبرائهم، محمد مرسى.

الفارق بين المشروعين جدّ كبيرٍ وخطير. الأول مشروعٌ يمكن للمسلم أن يعيش في ظلاله، يتفاعل ويقبل ويرفض وينقد ويصحح. والثاني، مشروع بنيَ على جرفٍ هارٍ، قام على أسس علمانية منقحة، تخدم أيديولوجية، ليست الإسلام السنيّ بكل تأكيد. بل تخدم ديناً مبتدعاً مهلهلاً، خليطاً من عدة أيديولوجيات، مصادرها تتراوح بين الإسلام، والعلمانية، والهوى الإخوانيّ، متأطّرة في منظومة تتجه بكامل مقصدها إلى خدمة الجماعة الإخوانية، لا الإسلام، ولا العلمانية، ولا الوطن والناس.

أن ينتهى الأمر برئيسٍ يقدمُ مشروعاً مخالفاً للمشروع الإخوانيّ، فهذا ما لن يقبله الإخوان، ولا العسكر، الذين يقبلون، هم والغرب الصهيو-صليبيّ، المشروع الإخوانيّ بكل ترحاب. وهو ما يجيب على كافة التساؤلات المطروحة، والتناقضات الصريحة في أداء الإخوان، وخريطة تفاعلهم مع الثورة من يومها الأول، وما رأينا من مسلسل إقدام وإحجام في المشاركة في الخروج، يبين أن اجندتهم الخاصة، لا يحكمها الصالح العام، بل الصالح الخاص، بكل وضوح لمن عقل.

وما غفل عنه الإخوان، أو تغافلوا عنه، أنّ نسبة تمثيل الإخوان لا تعنى أن هذه النسبة تؤيد قراراتها، أو تنتمى لإيديولوجيتها، إذ إنّ هناك فارقٌ شاسعٌ بين دعم عضوٍ يُحسب أنه متدين لأنه ينتسب إلى الإخوان، وبين دعم عضوٍ لأنه ينتمى إلى الإخوان. وخريطة السطح السياسيّ الحاليّ ليس فيها حاليا ما يكفى للتصدى لجماعة منظمة، ولو بهذه الأيديولوجية المُخَلطة، إذ يكفى أن تكون نسبة منتميها 5% من الجمع العام، من الأعضاء المنظمين الموزعين على المحافظات، الحاملين شعارات حقٍ أريد به باطل، حتى توجّه الدعم العام فى طريقها، فيظهر أنهم منتمون لها، راضون بنهجها. وهي ذات السياسة التي تتبعها الإخوان منذ السبعينيات، في الدسّ بعدد جدّ قليل من منتسبيها في أيّ تجمعٍ دينيٍّ أو نقابيّ أو إجتماعيّ، أيا كان اتجاهه، ثم رفع عدد من هؤلاء إلى مراكز القيادة فيه، فيظهر وكأنه تجمع إخوانيّ، وما هو بذاك. رأينا هذا التوجه وعايشناه، ورفضنا العمل به، من حيث رأيناه نفاقاً واستغلالاً وتحلى بأثواب زورٍ، وهو ما لا يراه الإخوان عيباً في منظومتهم، بل يُكسِبون هذه البلايا أسماء مثل جلب المصالح والمفاسد، وما إلى ذلك الشطط العقديّ والعمليّ، مما لا يرضى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

ترشيح إخوانيٌّ لمنصب الرئيس، اليوم، مرتبط إرتباطا وثيقاً بالبيان العَنتري الأخير بصفة خصة، وهو دلالة عامة في سلسلة الدلالات الواضحة الصريحة، على الأيديولوجية الإخوانية، التى تعملُ للصالح الخاص، من منظور خاص، حسب أيديولوجية خاصة، يربطها بالإسلام قدر ما يربطها بالعلمانية. وهو مؤشرٌ على أنهم

أصبحوا في محل يأسٍ وتشتّت في القرارات، وضَبابية في المواقف، تدفعهم إلى هذا التفتيت البئيس في مصادر القوى الإسلامية، على طريقة "عليّ وعلى أعدائي"، أو بالبلدى "فيها لأخفيها".

مخطئ من ظنّ يوماً .. أنّ للثعلب دينا! 29-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأجواء التي تعيشها البلاد اليوم، تنبؤ عن أحداث في غاية الخطورة ستنفجر مرة واحدة، لتأكل الأخضر واليابس. وهذه الأحداث هي ولاشك من صناعة قوى عاتية قادرة غنية، من مصلحتها تدمير البلاد، وإهلاك العباد، وحرق مصر كلها، من أجل بقائها في مواقعها. لكن، السؤال اليوم هو: ما هي هذه القوى؟ ومن أبطالها؟ وهو سؤال يجب تحديده بكل دقة، إن أردنا التصدى لهذه القوى وايقاف فسادها وإفسادها.

حتى نتعرف على هذه القوى، ونكشف سترها، يجب أن نحدّد ملامحها أولاً، ليسهل تحديدها. إذ إنه بلا توصيف دقيق لها، يتوه الباحث وتتضارب الآراء. قلنا أن هذه القوى عاتية، لا ضمير لها، أي لا تأبه لما قد يصيب البلاد من خراب أو دمار. وأنها قادرة، أي ذات قوة على الأرض تمكنها من التحرك والضرب والتخريب أو من تحريك من يضرب ويخربّ، بشكلٍ منظمٍ ذا تكتيكٍ متناسق مع ما على الأرض من أحداث. وأنها غنية، أي أن توفيرالمال اللازم لهذه العملية الهائلة التكاليف، والتى تقصد إلى تدمير دولة بأكملها، لا يمثل عائقاً أمامها بأي شكلٍ من الأشكال. ثم إن لها من الدّوافع الشخصية أو الجماعية والثارات المتأججة، ما يمكن أن يؤدى يحركها بإصرار واستمرار لتصل إلى هدفها. وبإختصارن فإن ملامح هذه القوى تتلخص في توفر الدافع والقدرة المادية والمالية وقلة الضمير.

وقبل أن نتقدم في هذا التحليل خطواتٍ أخر، يجب أن نقرر أنّ شبكة المصالح، التي تحرك هذه القوى، هي شبكة في غاية التعقيد والتشابك، فتجدها تتعارض وتختلف فيما بينها تارة، وتتسق وتتناغم في إتجاه واحد تارة أخرى. لذلك فإن أي تحليل يغفل هذا التشابك، ويقصد إلى تجريد هذه الشبكة من أخصّ خصائصها، ألا وهو التعقيد، يكون قد ظلم نفسه، وخرج عن الجادة في النتائج التي قد يصل اليها.

فإذا ذهبنا نبحث عن تلك القوى بين تلك الفرقاء العاملين على الساحة اليوم، لوجدنا أصابع الإتهام تتجه إلى فريقين بالذات، المجلس العسكريّ، والقوى العلمانية. كلاهما يمكن أن يكون عاملاً مشتركاً فيما يحدث على الأرض اليوم من تآمرٍ مخيفٍ شرس. ولننظر في هذا التقرير نظرة أقرب من ذلك التعميم.

المجلس العسكريّ صاحب مصلحة كبرى في القضاء على الثورة، وتكريس النظام المباركيّ، بلا شك في هذا القدر، لأسباب عديدة منها امتيازاته التي لا يريد أن يستغنعنها، ومنها الحصانة التي يريد أن يتمتع بها، ومنها السلطة، التي يريد أن تبقى في قبضته من وراء نظامٍ علمانيٍ ديموقراطيٍ صوريٍ. والمجلس هو الأقدر والأقوى والأعتى والأغنى في مصر، بين القوى المتواجدة على الساحة، للقيام بهذا الدور. لكن، مجرد الإمكانية لا يثبت بها وقوع العمل. فإذا نظرنا إلى تصرفات المجلس، وجدنا أنه حمى مبارك وعائلته وثروته باسم القضاء، ثم تلاعب في القضاء، وأهدر كرامته بتصدير بعض القضاة المرتشين لتحقيق مآربه كفاروق سلطان وعبد المعز إبراهيم،ثم أصرّعلى الإبقاء على الداخلية وأمن الدولة وضباطها يعبثون بأمن

مصر، ويحركون بلطجيتها، وعلى الحكومة العميلة التي تكرس أوضاع الفقر والحاجة التي فاقت كلّ تصور في الشهور الأخيرة، من أزمات العيش والسولار والبنزين وكافة متطلبات الحياة.

هذه الأزمات، وإدارتها، تحتاج إلى هياكل الدولة القائمة، وإن ضعفت تحت وطأة أحداث الثورة، لتحققها. ولولا دعم العسكريّ لهذه الأجهزة الفاسدة وإصراره على إبقائها حية ترزق، بقياداتها العميلة المتواطئة، ما وصل الأمر إلى ما نحن فيه اليوم بحالٍ من الأحوال.

ثم القوى الأخرى، المتهمة في تكريس هذاالوضع المتفجر، هي القوى العلمانية، التي يقف الغرب وراءها، بتخفٍ وحذر، إذإن للغرب مصالح يجب أن تكون واضحة لدينا، في تعاملاته مع الإخوان. فقضية أن الغرب يمول هذه التحركات بكثافة وإصرار، هي قضية غير محسومة إن درسنا المعادلة السياسية على الساحة المصرية اليوم. وعداؤنا مع الغرب، وعداء الغرب للإسلام، لا يجب أن يكون هو المنظار الذي نَنظر به إلى تصرفات هؤلاء، لأن في ذلك بعض السّطحية في تناول معطيات الواقع. ومع هذا، فإنه لا شك أن الغرب لا يريد لمصر إستقراراً، ولا شكّ أنه كان، ولا يزال يموّل تحركات مشبوهة في شوارعها. لكن، الحق الواضح هو أنّ قوى الفلول وحجم تمويلهم للبلطجية، تحت سمع وبصر العسكريّ، وبرضاه ومباركته، أكبر بكثير من التمويل الغربيّ الذي نلقى على ظهره بكل ما يحدث في الشارع المصري اليوم.

وفي مقالٍ صدر منذ يومين، لإخينا الفاضل المجاهد د محمد عباس، ألحى باللائمة على قوى العلمانية، المتمثلة في تلك الحناجر الزاعقة على شاشات التلفاز، كالأسواني وحمزاوى والشوبكي وأضرابهم، والتي رأى فيها، متابعة لتحليل أستاذنا المستشار البشريّ "إن بعض الثوار ليسوا ثوارا بل عملاء وخونة موظفون لنفس الوظيفة التي وظف مبارك لها بل ولما هو أسوأ. إنهم مكلفون بإسقاط القوات المسلحة وإسقاط هيبتها، مع المناداة ضدها وضد أجهزتها وقادتها بأبشع العبارات وأقذعها التي تسقط الهيبة وتهدم الوقار في عيون العامة. ولقد مارسوا ذات السلوك الخائن الشاذ فيما يتعلق بالسلطة القضائية حيث وصل الأمر إلى تحطيم قاعات المحاكم وتهديد وإهانة القضاة. وبدأ يشيع في «الثقافة السياسية» الدارجة أن ليس للدولة قط أن تستخدم أي وسيلة مقاومة عنيفة في مواجهة هذا «النشاط الثوري» ومع حركة إعلامية واسعة بدأ الشلل يصيب أجهزة الدولة في مواجهة أي حراك ولو كان استفزازيا ويستخدم العنف «كقنابل المولوتوف والشماريخ» شلل يصيب فاعلية الشرطة والجيش في حفظ الأمن وتأمين المرافق ومباني وأجهزة إدارة الدولة، كما يصيب القضاء في نظره المتأني والمنضبط في قضاياه. والدولة في نهاية التحليل لماهيتها هي من يقوم بحفظ أمن الجماعة وإدارة شئون المجتمع ومرافق" ويكمل في نقل ما قال البشري " يقول المستشار البشري أيضا أن الدولة جهاز من أشخاص مهما كان عددهم فهو محدود إزاء جماهير المحكومين الحاشدة. لذلك تعتمد في حكومتها للناس على ثلاثة عناصر، أولها التقبل العام للجماهير لها مما يكسبها شرعية حكومتهم، وثانيها هيبتها لدى الناس مما يكسبهم الطواعية لها ولقراراتها، وثالثها العنف تواجه به القليل الخارج عليها، وهى في ذلك نحتاج إلى كثير من التقبل العام والهيبة وقليل من استخدام العنف، فإذا

غاب الشعور بالتقبل العام وأهدرت الهيبة وشل العنف، فقد سقطت الدولة أي شلت فاعليتها.ويصل المستشار البشري إلى الاستنتاج الفاجع"اهـ

وهذا التحليل الذى قدمه المستشار البشري، وإعتمده د عباس، هو تحليل دقيق جميل، على المستوى النظريّ، إن تجاوزنا النظر في الواقع ومناطاته. لكن الأمر الواقع الذي يجب أن يراعى هنا أنّ المجلس العسكريّ في مصر هو السبب في هذا الهجوم المشروع عليه وعلى سياساته وعلى قراراته المشبوهة التي تقصد كلها إلى تعطيل نقل السلطة أولاً، وتقليلها وتقييدها قبل نقلها ثانياً، والإبقاء على النظام الفاسد ورموزه ثالثاً. وهذا الهجوم لم يجئ من القوى العلمانية وحدها،بل جاء من كافة القوى الإسلامية الواعية المخلصة، بما فيها د محمد عباس والمستشار البشرى من قبل!

لا أدرى عن هذه اللهجة في الحديث عن إسقاط الدولة، وهيبة الدولة، ولا أدرى عما قرر المستشار البشري، ودعمه د عباس من أن "الشعب المصري - وقواته المسلحة - لم يُطيحوا بحسنى مبارك وينهوا نظامه وجماعته الفاسدة، لمجرد أنه كان حاكما فردا مستبدا، بل كان السبب الأهم لفساده واستبداده" اهـ ! من الذي قال أن القوات المسلحة أطاحت بحسنى مبارك؟ القوات المسلحة "أراحت" لا "أطاحت" بحسنى مبارك. المجلس العسكري عرف أنّ مبارك لا يمكن أن يستمر في الصورة، فطلبوا منه ترك المسألة برمتها اليهم، وهم ضامنون لسلامته وسلامة عائلته وسلامة ثروته وسلامة نظامه. وقد وفى المجلس بهذا التعهد إلى يومنا هذا.

هذا التصور الذي قدمه البشري وتابعه عليه د عباس، يقوم على فرضياتٍ لم تثبت في واقعنا المصريّ، بل ثبت عكسها على خطٍ مستقيم. وخطؤها الأكبر أنها افترضت أن العسكر في خندقٍ واحدٍ مع الثورة الحقيقية، ومع الإرادة الشعبية، بأيّ شكل من الأشكال. ويشهد الله إنهم ثعالبٌ في ثياب حملان، وأنّه قد خرج يؤذن فيهم ديك الإخوان، فلاقى ما يلاقى الديك من الثعلبان.

ولإن أرادت القوى العلمانية أن تفكك أجهزة الدولة، فإن المجلس العسكريّ هو الذي مهد لها الطريق، وأتاح لها الفرصة، واستخدم السلطات التي أقرها لنفسه، بما أضاف للإعلان العسكريّ من مواد، أو عدّلها بعد الإستفتاء، واستخدم القضاء الفاسد في تحويل قضية مبارك إلى مهزلة كوميدية أسقطت كرامة القضاء والشعب المصري كله، ثم تهريب الأجانب المفترض أنهم متهمون في قضية التمويل، التي أثارها العسكريّ نفسه! وترك الحكومات الفاسدة المتعاقبة تشلّ الحياة اليومية للمواطن، وهو ما لا يمكن أن نتهم فيه الأسواني مثلاً!

القوى العلمانية تستغل الجو العابث المُنهار، غير الآمن، الذي عمل المجلس العسكري على تكريسه مدة السنة الماضية كلها، بإحتراف وإقتدار، بمساعدة الإخوان وممالأتهم، حتى أوصلانا إلى ما نحن فيه من برلمان عديم الصلاحية، مهدد بالحلّ إبتداءً، وإنتخابات رئاسية ظهرت بمظهر كوميدي، بعد سحب ألف مواطنٍ لطلبات الترشيح، مما أسقط هيبتها من أعين الناس.

نحن لا نقلل من دور القوى العلمانية، التي تسحب وراءها قوى الإعلام الفاحش العميل، لكن، نحن نخالف بشدة هذا التحليل الذي عرضه أستاذنا البشري، ووافقه عليه الشيخ الجليل د محمد عباس، لأنه، بكل بساطة، يتجاهل الحقائق التي ثبُتت على الأرض.

والقوى الثورية التي يحصرها فضيلة الدكتور عباس في العلمانيين، فيه افتئات على بقية الثوريين الإسلاميين، الذين يمسكون بتلابيب الحق ويهتدون بهديه، ضد العسكر، وضدقوى التخاذل والتثبيط الإخواني/السلفي البرلماني. وهؤلاء هم، في حقيقة الأمر، هم الأمل الذي بقى للحركة الإسلامية الثورية، التي لا يجب ان ننزع عنها هذه الصفة لمجرد أن طائفة منها بلطجية مندسون، أو علمانيون منحرفون.

ردٌ أقبحُ من ذنبٍ .. من الشيخِ السلفيّ 30-03-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أشد الأمور على نفسى أن أتابع ، إظهار عوار أحد ممن ينتسب للعلم، مرة تلو الأخرى. إذ إن ما تربينا عليه أن المسلم لا يتكبر عن الرجوع إلى الحق، والتمادي في الغيّ ليس من سمات العالم، أو طالب العلم.

هذه المرة، خرج علينا شيخٌ سلفيّ، كنت قد بينت خطأ توجهه فيما يصرح به، بشأن مجريات الأحداث على الساحة السياسية، خاصة هجومه وعداءه غير المبرّر على حازم ابواسماعيل، وانحرافه عن جموع السلفيين الأفاضل من العلماء، هو وحفنة من المشايخ الذين أوضحنا أنّ قناديلهم لم تلمع إلا بعد غروب نجوم العلم اللوامع. كما تساءلت عن موقفه من المنظومة الحاكمة الحالية، والتي يظهر أنه، وهذه الحفنة، تتعامل معها بطريق الودّ والإخاء والمحبة.

وقبل أن أتناول ردّ هذا الشيخ، أحب أن أكرّر، أننى لا أنصر حازماً لنفسه، بل أنصر إتجاهاً أحسب أن حازماً يمثله، أو الأقرب اليه، وهو إعلان دولة الإسلام، ودولة الحلال والحرام، من اللحظة الأولى، والتصدى لعلمانية الدستور التي يعمل عليها العلمانيون والعسكر، ويلتف حولها الإخوان والسلفيون. فأنا لا أعرف الرجل، ولم أقابله، ولا أحسب أننى سأقابله. كما أننى قد أختلف معه في بعض جزئيات برنامجه التفصيليّ. هذا بالإضافة إلى إيماني العميق الذي لا يتزعزع أن كل هذه التحركات الإنتخابية والبرلمانية لن تؤتي ثماراً على أرض الواقع بأي حالٍ من الأحوال، وأن الشارع الثوري المسلم هو من سيحسم هذا الجدل، سلباً أو إيجاباً.

قال هذا الشيخ بالحرف الواحد " .. كتبوا مقالاً يتهموننى فيه بالكبر والحسد، فلماذا الحسد؟ الكبر دي مسألة ..، ويقول أنت لست عالماً، يكفى أنك بلغت الخامسة والستين من العمر ولم تؤلف كتاباً. أنا لو بلغت التسعين لن اؤلف كتاباً، والكتب المؤلفة معظمها في قضايا الفكر ..، وهو يقول حتى لمّا ألفت كتابا في العبادات، أنا لم أؤلف في العبادات، هذا تفريغ لشرائط في الصيام كنت أشرحها للناس، وأنا لا أجرؤ على أن أؤلف كتاباً. وأنت كتاب القول المفيد في جاهل التوحيد، أو مش عارف إيه في جاهل التوحيد، كتابٌ ملئ بالجهل، قال وأتحداك أن ترد عليه كتابة، أنا رددت عليه في 19 شريطاً في قضية العذربالجهل، إن أحببت أن أطرحه على الناس فعلت.." http://www.youtube.com/watch?v=fK3GedxagdY

هذا بالضبط هو ما قصدت اليه. هذا ردّ عالمٍ على قضية بهذا الحجم! جملٌ مبتثرة، ومعاني منقطعة. يسأل السؤال ثم لا يجيبه "فلماذا الحسد؟"، "الكبر دى مسألة.." ثم لا يكمل. ثم ما معنى هذه الجملة "والكتب المؤلفة معظمها في قضايا الفكر"؟ الجهل بالتوحيد عارض من عوارض الأهلية في أصول الفقه، وليس قضية من قضايا الفكر. أيزعم هذا الرجل، الذي يزعمونه فقيه مصر، أنّ كتب بن تيمية وبن القيم والجوينيّ

ومحمود شاكر، والأولين والآخرين، كلها في قضايا الفكر، ككتب زكي نجيب محمود أو محمد عمارة؟ ما هذا الخلط العجيب الذي يتحدث به هذا الرجل؟

يقول الرجل " وأنا لا أجرؤ على أن أؤلف كتاباً"! لماذا لا يجرؤ على أن يؤلف كتاباً؟ تحت أي بند من بنود التقوى يقع هذا الحذر والحظر؟ أم إنها تقوى تبريرية أمام الأتباع، وكأن لها أصل في أبواب الخلق في الإسلام؟ ألم ينزل الله كتاباً ويطلب من الناس القراءة، لا الإستماع؟

ثم، الرجل لم يقرأ كتاب "الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد" جزماً، فهو لا يعرف حتى عنوانه، ولعل من كتب له هذه الكلمات التي قرأها على الملأ في الفضائية، لم يحقق اسم الكتاب. ومع ذلك وصم الشيخ السلفيّ الجليل الكتاب بأنه ملئ بالجهل، وهو يقف أمام الله سبحانه بهذه الدعوى. نسأله مرة أخرى، اي جزء فيه جهل يا شيخ السلفيين؟ أي صفحة وأي قولٍ؟ أم إنك تهرف بما لا تعرف؟ يا شيخ اتق الله واقرأ قبل أن تنقد. نحن لا يمكن أن ننقد شريطاٍ لك إلا إن استمعنا اليه، كما فعلنا في نقدنا لحديثك مع الرويبضة خالد عبد الله، فقد فندناه جملة جملة، بأمانة في النقل وتسلسل في الفكرة. لكن هذا ما ينتهى اليه حال من عاش يتكلم ثم يتكلم ثم يتكلم...

ونحن لا ندعى أنّ القاء الدروس أمر غير مرغوب أو مُجدٍ، لا والله لا نقول بهذا، فإننا قد سجلنا العديد من الدروس في العقيدة وأصول الفقه، آخرها ستة وعشرين شريطاً في شرح موافقات الشاطبيّ، لكن هذا أمر، والتدوين والكتابة أمرٌ آخر، وما أحسب إلا أن الشيخ المقصود ليس لديه ملكة التدوين إبتداءً، دون الحاجة إلى التعلل واللف والدوران، بأقوال لا معنى لها عند التحقيق، كقوله "لا أجرؤ على أن اكتب كتاباً"! هذا والله من أسخف ما سمعت في باب الورع المزعوم.

أنا لا أغمط الرجل جهده في تعليم الناس، أوالإستحواذ على علمٍ مفيد، لكن، هناته وزلاته، رَبَت على ما فعل أو يفعل، بما زلزل مكانته التي اكتسبها بشق الأنفس، في عقود طويلة.

ويكفيه منى هذا .. في هذه المرحلة.

الدستورالمصرى .. بين الإسلام والكفر 01-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أدرى، ولايدرى عاقل كيف يمكن أن يكون هناك دستور، أوعقد إجتماعيّ، في أي ثقافة في العالم كله، مُرضياً لكل أفراد هذا المجتمع؟ الأطياف الإجتماعية في أي مجتمع تتفاوت بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وفي مجتمعاتنا الشرقية المسلمة، بين الإسلام السنيّ والكفر البواح. فكيف بالله عليكم يمكن أن يكتب دستور يرضى به اليميني واليساريّ، والمسلم والكافر؟

في دولة المدينة، كان القرآن هو دستور المجتمع الذي توافق عليه المسلمون والكفار، ونصّت آياته على حقوق الأقليات التي يجب أن تراعى، باسم الله وشرعه، في أي تعاملات داخل هذا المجتمع. وهكذا كان دستور الدول الإسلامية على مرّ قرون عديدة، حتى سقوط الخلافة العثمانية، وسقوط المجتمعات الإسلامية فريسة للثقافة الغربية، وسيطرة الفكر الإستسلامي التغريبيّ، على الأوضاع الإجتماعية، ثم السياسية والإقتصادية.

وجاء الحكم بغير ما أنزل الله، وقُنِنَ الكُفر، وسقطنا تحت سيطرة الحكومات الكافرة المُتعاقبة، التي تخفّت وراء أسماء مسلمة، وساعدتها فتاوى المُنحلين من أصحاب العَباءآت والّلحى، لتُبرر هذا الكفر، وتُسبغ عليه صفة الفسق، ليس إلا!

ثم، بعد أن أطلّت إشعاعة نور، من خلال سحب اليأس وضباب الكفر، في أعقاب 25 يناير، إذا بقوى الجماعات الليبرالية المتمسلمة، التي توسم بالإخوان، ومعها مشايخ سلفية أدعياء، باعوا قضية الإسلام، ونظروا إلى مقاعد البرلمان، ومؤسسات الدولة، التي رغبوا في السيطرة عليها، وهم يعلمون أن رأس الحيّة، قد نما محلها تسعة عشر رأساً.

وتوالت علامات يقينية أن الجيش لن يدع دستوراً إسلامياً يحكم البلاد، ولا رئيس إسلامي يحكم البلاد. بل توافق مع المُغيبين من الإخوان والسلفيين على منحهم تلك الكراسي التي ليس لها قيمة سياسية أكثر من ثمن شرائها!

والآن، وكأن هذه الحقائق كانت خافية أو سرية، يخرج الإخوان فيصوّروا ثورة على العسكريّ، لاندرى ما سببها على وجه الدقة؟ أي بسبب إنهيار وعمالة وزارة الجنزورى؟ لكن ما الجديد في هذا، وهم قد وافقوا عليه وباركوه من قبل، ورفضوا تكوين الحكومة، أواستلام السلطة؟ أهو الخجل والحياءمن صورتهم التي باتت واضحة لرجل الشارع، أن ليس لهم أي دور سياسيّ حقيقيّ، وأن الجيش هو الحاكم المطلق بأمره؟ كذلك، ما الجديد في هذا؟ وهو معروف لصبية المدارس منذ أن رسم العسكريّ القوانين كلها لتسلب صلاحيات أي جهاز سياسي في الدولة؟

الأرجح أنها مناورة سياسية إخوانية، يحاول بها هذا الجماعة أن تحسن صورتها التي انهارت في أعين الكثير من الناس، كما يمكن أن تكون محاولة لتقليل حجم الأخطاء التي وقعوا فيها، والتي تتالت، ثم تتالى التراجع عنها، مثل تحديد نسبة اشتراكهم في البرلمان، ثم عدم الإشتراك في حكومة، ثم عدم ترشيح رئيس، كلها كانت قرارات تراجعوا عنها، رغم أنّ الكثير قد انتقدوا موقفهم منها ابتداءً، ومنهم أبو الفتوح، الذي عرفوا الآن أنهم لو سمعوا نصيحته، ولم يلجئوه للخروج عليهم، لما خسر، وخسروا؟ ولكن الأعمى يدرك اليوم أن صانعى القرار في مكتب إرشادهم، أقصر نظراً وأضعف رأياً بكثير عما يظن بهم كثير من الناس.

الدستور الآن هو الورقة المطروحة والتي تحارب كل القوى أن تضع بصمتها فيه، سواءً بحق أو بغير حق. وقد فرط الإخوان، وفرطت الأغلبية إبتداء في حقها بأن وافقت على مفهوم "التوافق" الذى لا يعنى إلا "التنازل"، ثم التنازل، حتى تسيطرالأقلية على الأغلبية.

لكن ليس هذا موضوعنا. بل موضوعنا أنّ الإسلام ليس فيه هذه النوعية من "التوافق". الإسلام لايعرف التوافق بينه وبين الكفر، ولا يقف في الوسط مع الكفر. التوافق الذي يعرفه الإسلام، هو الإسلام ذاته، الذي قد بَنى المُشرّع سبحانه في ثناياه كل الضمانات الأصيلة والكافية لتكفل حقوق المرأة والأقليات والقبط والإنسان، وكافة ما يتشدق به الغرب الديموقراطيّ، ويلهث وراءه أذناب العلمانيين في شرقنا المسلم. وقد أوضحنا في مقالاتنا عن الوسطية المحدثة، أن تلك الوسطية البدعية التي خرج بها أمثال العوا ومحمد عمارة، وتبناها إسلاميو الإخوان وتبعهم عليها السلفيون والجماعة الإسلامية، هي وسط بين الإسلام والكفر، وسط بين حق وباطل، لا وسط بين باطلين، حيث يقف الإسلام.

أنْ يتنازل الإخوان في صلاحياتهم التي يرضون بها في البرلمان شئ،، وأنْ "يتوافقوا" مع العِلمانيين بالتّنازل عن أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لقوانين مصر، شئ آخر.

الدستور في بلادنا هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما يتخرّج منهما بوسائل الإجتهاد المعروفة، وعلى رأسها القياس والمَصلحة المُرسلة والإستحسان. وهي كلها لا يخرج عنها أي تَشريع مُحتمل. وأي خَلطٍ أو "توافق" في هذا الدستور لا يعنى إلا الكفر والشرك، بالتعبير الشرعيّ.

حسابات الشرع، لا يجب أن تخضع لتعاريف السياسة ومصطلحاتها، وأن تتلون بألوانٍ تتغير وتتبدل مرجعياتها حسب الأوضاع الراهنة. إن مبدأ يسر الشريعة، وتغير الفتوى بتغير الأحوال لا يعنى، من قريبٍ أو بعيد، أنْ نبدل في أصولها وتوجهاتها كلما حدث أمرٌ يخالف ما نراه بقدراتنا البشرية مصلحة لجماعتنا خاصة.

الدستور ليس له إلا أحد أمرين، أن يكون دستوراً يعكس طاعة الله المطلقة وإتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، دون محاورة أو مداورة أو مداهنة أو إرجاء أو تجزئة، أو أن يكون دستورَ كفرٍ، وياسقاً جديداً،

وتعود الحركة الإسلامية الحقة الجادة لتواجه برلماناً شركياً ودولة مؤسسة على الكفر، وإن كان غالب أهلها مسلمين.

جماعة المسلمين - بين حازم الأمة .. وشاطرها! 02-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك أن الحدث الأكبر اليوم، والذي له دلالات ستبقى طويلاً في ذاكرة الشعب وضميره، هو ذلك الترشيح الخائب للشاطر، الذي سيشطر الأمة وأصواتها، ولن يعود على أحدٍ بأية فائدة، إلا العلمانيين الذين يريدون تفتيت الكتلة الإسلامية، والعسكر الذين يريدون القضاء على حازم أبو اسماعيل خاصة، من حيث أنه يمثل التوجه الإسلاميّ الصحيح، نحسبه كذلك.

الموقف الإخوانيّ، غامض منذ بدء أحداث ثورة 25 يناير. إذ هو موقف لا يتناسب ولا يتفق بأي حالٍ من الأحوال مع ما تشيعه الجماعة عن نفسها، وما توارثته الأجيال من العامة عنها، أنها الجماعة التي تمثل "الدين"، وأنه إذا أطلق لفظ الإخوان، فهنالك التدين. الموقف الإخوانيّ، يتفق في كافة تفاصيله، مع ما يعرفه المتخصصون عن هذه الجماعة، سواءً على المستوى العقديّ أو المستوى السياسي الحركيّ. وقد ذكرنا من قبل أن هذه الجماعة، إن كان يصح أن يطلق عليها في لحظة من لحظات التاريخ، أنها جماعة إسلامية، فإنّ هذا التَوصيف لا يصحّ على الإطلاق، إلا عند العامي من الدَهماء. فهي جماعة وطنية ليبرالية ديموقراطية سياسية، تستصحب وصف الإسلامية منذ عقود، دون أن يكون له أثر حقيقيّ على إتجاهها الرسميّ. وهذا الموقف الخادم لمصلحة الجماعة على حساب أي شئ في دنياهم، قد أفرز أخيراً هذا الترشيح الهزلي لخيرت الشاطر.

هذه اللعبة السياسية كلها، بالنسبة لنا، ما هي إلا تفريغ لطاقات الأمة، وإلهاء لها عن المسار الإصلاحيّ الصحيح الذي يتمثل في ثورة إسلامية صافية عارمة، تنزع الفساد من جذوره، وتزرع مكانه شجرات التقوى والصلاح، لوجه الله تعالى، قبل أن يكون لوجه مكتب الإرشاد. لكنّ الواقع المنحرف الذي جرتنا اليه هذه الجماعة، والذي وقفت في سبيل أيّ تطهير حقيقيّ للنظام القائم، ونزع فتيل الجيش الذي يلوح به مجلس العسكر على الدوام، والتى رضست بالصفقات المريبة، تمرر لها أموراً، وتغضى للعسكر عن أمور أكثر وأبعد خطراً، هذا الموقف المنحرف عن الجادة شرعاً وعقلاً، التابع للآلية الديموقراطية المنحوسة، والذي أسبغ صفة القداسة على قضاءٍ أقل ما يقال فيه العمالة والرشوة، ليتمكن تحت شعار إحترام القانون أن يخرج على كلّ قانون، أصبح موقفاً واقعاً عملياً، لا يمكن للمسلم أن يتجاهله،

ما الذي يمكن أن يخدمه هذا الترشيح، بأي مقياس من المقاييس؟

عبد المنعم أبو الفتوح صنيعة الإخوان لعقود، وقد اثبتت الأحداث صحة رؤيته، وخطأ قادته، بمقياس ديموقراطيتهم، حين أصروا على عدم ترشيح أحد منهم. ثم إذا ثبت فشلهم، لم يتراجعوا ويتخذوا الرأي الأصوب بالنسبة لجماعتهم، فالرجوع إلى الحق، عند هؤلاء، نقيصة. فإذا بهم يرشحون غيره! هذا من الكبر والسذاجة.

حازم ابو اسماعيل، رجل واضح صريح مستقيم، دلت اقواله ومواقفه خلال الثورة، على أنه لا يبيع ضميره ولا دينه بمقاعد ولا يعقد عليها صفقات. تحدث عن الشريعة، وعن الحلال والحرام، وعن مصائب الفساد والعلمانية، ووقف في وجه العسكر، مما دفع الجهلاء السفهاء الجبناء أن يصفونه بالتهور! وهم يَسِمون أنفسهم بالسلفية!

لكن قلنا من قبل، العسكر، والإخوان، وعدد من مشايخ السلفية الحاسدين، لن يتركوا الحق الأبلج يضيع عليهم مآربهم الصغيرة الحقيرة. العسكر وميزانيتهم وسيطرتهم، والإخوان وسلطة مقاعدهم ومصالح قيادة جماعتهم المادية والمعنوية، مشايخ السلفية الحاسدين الحاقدين، وسمعتهم وأتباعهم. هذا بإختصار ما هو وراء ترشيح الشاطر، وإشاعة جنسية والدة الشيخ حازم.

إننى لا أرى إلا أن ترويج هذه الشائعة، في هذا الوقت، وترشيح الشاطر، في هذا الوقت بالذات، قبل انتهاء مدة قبول أوراق الترشيح بايام، وبعد تقديم أوراق ترشيح حازم بيومين لا غير، هو دليل على وجود صفقة بين الإخوان وبين العسكريّ، أن يفتعل الجانبين معركة وهمية، ترفع من شعبيتهم المتدهورة، وكأنهم أبطال يقفون في وجه العسكر، ثم يرشحون الشاطر بالتواطئ مع العسكر، الذي لن يعترض على أوراقه رغم عدم صدور قرار بالعفو عنه. والسبب في عدم صدور قرار العفو هذا هو أنه سيكون دليلاً قطعياً على التواطئ، فقرّروا أن يمرروا الأمر في ردهات اللجنة الرئاسية بقيادة العميل فاروق سلطان دون ضجة. ثم يقوم فاروق سلطان برفض أوراق حازم أبو اسماعيل قبل غلق الباب بيوم أو اثنين، بدعوى وجود جواز سفر أمريكي باسم والدة حازم. أما عن هذا الجواز، فإنه يمكن تزوير أي جواز أمريكي بمائة دولار، في أيّ وقت. وعلى حازم أبو اسماعيل أن يثبت العكس، وهيهات هيهات في بضع أيام أن يتم له ذاك. فإن أثبت ذلك بعذ شهر أو اثنين "فياخسارة، وآسفين يا ريسّ"!

لا شك عندى اليوم أن ترشيح أبو اسماعيل لن، وأكرر، لن يتم، بأي حال من الأحوال، ولو رشحه الشعب كله. وهو ما كررته مراراً من قبل، لكن دون أن أعرف الصورة التي سيخرّجون بها هذا الرفض.

أمر حازم أبو اسماعيل، في الساحة السياسية الرسمية، وبالطريقة الديموقراطية، وخارج ساحة الميدان، قد انتهى، بلا تردد.

السؤال الآن، هل يسكت شعب مصر المسلم على هذه الجرائم التي يتعاون عليها العسكر مع الخائنين من الإخوان، ليخربوا بلادنا ويعيثوا فيها فسادهم وعمالتهم؟ إن الإخوان أبعد ما يكونوا عن دين الله وشرعه وسنة رسوله، وهم أكثر خراباً من العلمانيين الذين يعرف عنهم الناس لادينيتهم، فلا يخدعونهم بالكلمات والشعارات. فعل يسكت الناس على أن يمرر هؤلاء الخونة، حكماً ليبرالياً متخفياً تحت ثياب إسلام؟ ودستوراً كفرياً يحمل المادة الثانية الشركية؟

هل يَسكت الشعب على إهدار رغبته، وسَحلِ كرامته بعجلات الأنانية والعمالة، دون أن يهتز له بدن، أو يرتفع له صوت؟

إن مؤيدى حازم أبو اسماعيل، غالبية ساحقة في الشارع المصريّ، تفوق بعددها أتباع الإخوان والسلفيين مجتمعين. وسبحان الله، فإن هذا يدل على ضعف، بل إنهيار، هذه الشخصيات التى تتدعى القيادية، إذ يغلبها على أمرها رجل واحد، لا تنظيم، في أقل من سنة، وهم يعملون في الساحة ثمانين سنة أو يزيد؟ أليس هذا دليلٌ على نقص المصداقية، ونقص الموهبة، ونقص العلم، ونقص الحق، ونقص كلّ ما هو من مؤهلات النجاح؟ فلماذا إذن يكون هؤلاء المهرجين في كراسي القيادة؟ ومن الذي يستمع لمثل هؤلاء بعد اليوم؟

ليس أمام حازم أبو اسماعيل إلا أن ينشأ تنظيماً يضم كافة مؤيديه، على الفور، من العامة و العلماء، وتتم له البيعة الشرعية، ويكون هؤلاء هم القوة والمَنعة المُشترطة في البيعة، وهم أكثر من أهلٍ لمثل هذه المَنعة. ثم يتحرك بهذا التنظيم ليقضى الله أمراً كان مفعولاً. أما أن يترك هذه الجموع لتكون مجرد قاعدة إنتخابية، تنفضّ عُراها بعد الإنتخابات، فهذا تفريط خطيرٌ في القوى التي حَباه الله سبحانه بها، سواءً من الناحية العقلية أو الواقعية أو الشرعية.

ليس أمام المؤمنين المخلصين إلا أن يزيحوا تنظيم الإخوان من الساحة التي شغلوها بغير حق، ساحة العمل الإسلاميّ، عقوداً عدة، ليحل محلها من هم من أهل السنة والجماعة، حقاً وصدقاً، فالإخوان باعوا الدين، وأهل السنة بايعوا على الدين. وسوف نقف جميعاً وراء الرجل، في هذه الساحة، حتى يأتي نصر الله ونحن قائمون على ذلك.

إخوان الشياطين ... وتبرير الخيانة 03-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا حول ولا قوة إلا بالله. والله لقد تردد على مسامعى من عدد لا يُحصى من الإخوة، كباراً وصغاراً، شُيوخاً وعواماً، في اليومين الأخيرين تعبير "والله إنى لأكره الإخوان في الله"، أكثر مما يتصور القارئ.

نعم، والله إنى لا أحبّ هذه الجماعة في الله، كما ذكرت من قبل عن ممدوح شاهين! وإني والله، كما يعرف عنى القارئ العزيز، لا أعرف المجاملة ولا المداورة ولا المحاورة، ولا المداهنة، بل أتحدث بما في قلبى، وما يمليه ضميرى دون مواربة.

هذه الجماعة، لم تترك حَدثاً إلا لوّثته بقرارات خَائبة خاسِرة، تنطلق من حقيقة أنّهم قد انحرفوا عن الهَدف الأصيل الذي أنشأ البنا رحمه الله الجماعة من أجله، حسب ما دوّن. هذه الجماعة قد خانت عهد الله ورسوله، وخانت هذا الشعب، وخانت أتباعها الذين يسيرون وراء قيادات يحسبونهم على خير، وما هم على خير، أعمى يجر أعمى، فأين يذهبون؟

ما هذا التخبّط؟ ما هذه العمالة المفضوحة؟ أيظن هؤلاء أنّ الناس لا يدركون أبعاد هذه الخيانة، ولا يعرفون عن هذه الصفقة الشيطانية الجديدة مع العسكر، ومع الأمريكان، أسيادهم، لإسقاط حازم أبو اسماعيل، ولو على حساب القضاء على سمعة شاطرهم؟

انظر يا رعاك الله ما يروج الخائنون عن سبب ترشيحهم لشاطرها، واعجب لقلة الحياء ونفاذ الحيلة. يقوا جمال حشمت على لسانهم، في مقال نشره على النت، في تبرير سبب موافقة من وافقوا:

1. أن الوزارة الحالية أساءت التصرف فى إدارة شئون البلاد ! وظهرت مشكلات من لاشئ حيث أن هناك أزمات فى منتجات بها وفورات مثل البنزين والسولار والدقيق والسماد لكن نتيجة الفساد وعدم الرقابة وتأمر البعض كادت ومازالت البلاد على شفا جرف هار !
2. أن هناك إصرار على بقاء الحكومة الحالية رغم كل مساوئها من تضييع لأراضى الدولة وعدم محاربة الفساد المستشرى والاستعانة بقيادات فاسدة من الفلول والتمكين لها فى كل أنحاء البلاد حتى لو تم سحب الثقة فى مجلس الشعب مما يجعل المجلس ونوابه فى موقف حرج لعدم إحكام الرقابة واتخاذ قرارات تنقذ البلاد والعباد بل زاد الإصرار بقول بعض القيادات التنفيذية أن كفاية على الاسلاميين وجودهم فى الشعب والشورى ولن يسمح لهم بأى سلطة تنفيذية تمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وخططهم لنهضة مصر واستثمار ثرواتهم! كأن هناك من يريد أن يفشل تجربة النواب الاسلاميين بعدم دعم المجلس وأدائه وتحسين معيشة المصريين

3. أن هناك من هدد بحل المجلس لو أصر المجلس فى طلب إسقاط الوزارة حتى لو لم تؤدى شيئا! استهانة بأصوات الشعب المصرى غير المسبوقة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة!

4. أن هناك من قام بمحاولة تفجير الجمعية التأسيسية بسحب بعض أعضائها والضغط على بعضهم للإنسحاب لوقف اكتمال الاستحقاق الديمقراطى الأخير لوضع دستور يناسب كل المصريين فى مناخ من الشفافية غير المنكورة لكنها أغاظت البعض فقرر إرباك عمل الجمعية فى تحد لإرادة المصريين المعتطشين لدستور عصرى لمصر الجديدة

5. أن هناك تهميشا وتشويها مستمرا لنواب حزب الحرية والعدالة وكل النواب الأخرين ولأداء البرلمان بكل ما ينجز فيه مما يثير الشعب المتعطش لجزء من حقوقه ضد نوابه وهم فقط من يراهم بعد أن تترس المسئولين بمقاعدهم خلف مكاتبهم !

6. من نافلة القول أن أى انسان يسعى الى منصب أو مسئولية عامة فى هذا الوقت ومع هذا الوعى الشعبى إنما يحتاج الى قوة شديدة فليست بميزة ولا حصانة وبالتالى فليست المناصب اليوم مكسبا بل هى هما كبيرا يهرب منها الكثيرين بل نرى فى الترشيح لهذا المنصب إنما هو عبء وأمانة ومسئولية كبيرة !

7. ولعل مما يحسب لنزول المهندس خيرت الشاطر فى انتخابات الرئاسة هو الضمان والآمان لكل المرشحين الأخرين فعندما يتواجد للإخوان مرشحا فهذا يعنى امتلاء اللجان بالمندوبين على مستوى الجمهورية وهو ما يقلل من فرص التزوير المتوقعة خاصة بعد التعديل الذى أدخله المجلس على قانون انتخابات الرئاسة الذى يلزم القاضى بتسليم نسخة من النتيجة لكل مندوب فى اللجنة الفرعية !

8. فى وجود مرشح قوى للإخوان سيجعل هناك فرص للإعادة بين مرشحا اسلاميا – أيا كان- وأخر من الفلول أو العسكر على أسوأ تقدير مما يجعل هناك شحنا للتصويت فى انتخابات الإعادة !

تلاحظ، يا رعاك الله، أن الأسباب الثلاثة الأولى التي جاء بها لسان الخائنين، هي في حقيقتها واحدة، وهي أنهم يريدون تغيير الحكومة!! يا الله ما أبجحكم! وماذا في هذا ما يدعو لتغيير الحكومة؟ ألا يمكن لحازم أبو اسماعيل، الذي وقف في وجه العسكر طوال السنة الماضية إلى اليوم، تغييرها، وأنتم يا من ذهبتم إلى فراش العسكر طوعا، في كل مناسبة، تأتون برجلكم، ليغير الوزارة؟ بجاحة ما بعدها بجاحة. ثم السبب الرابع، ما علاقة الدستور بتعيين رئيس الجمهورية؟ وما للبرلمان وتهميش النواب من دخلٍ في ترشيح الشاطر؟
عجيب. إن لينكم مع العسكر، الذي هو من لين النساء مع رجالها، هو الذي جرّأ العسكر عليكم، بينما لم يلفظ العسكر مع أبو اسماعيل بكلمة واحدة، فمن أحق بالوقوف في وجه العسكر، يا خونة العصر؟

ثم انظر ما أخيبهم، يقولون أنّ السبب السابع هو أن يكون هناك إشراف أكبر على اللجان!!! والله لا أعرف ما أصف به عقل أو ضمير من يقول بهذا القول. فإن كنتم، يا خائني الأمة، تريدون حماية الصناديق، فلم لا

ينضم شبابكم إلى حملة أبو اسماعيل مؤقتا لحمايتها بدلا من تقديم مرشح خائب ليس له في الفوز نصيب إلا شطر الأصوات لصالح عمر سليمان، الذي تسعون في الحقيقة إلى ترشيحه تواطئا مع أسيادكم العسكر؟ وأخيراً، هم يريدون ضماناً لشحن اصوات الإعادة...سبحان الله، سقط عن هؤلاء الحياء، ولم يبق إلا أن يعلنوا التخنث صراحاً.

ليس فيما قال هذا الرجل، ما يقدم سبباً واحداً يتميّز به هذا الشاطر، الذي تعضده أمريكا وإسرائيل، عن الشيخ حازم.

هؤلاء الخونة قد تربّوا عليها، وأعطوها مذاقاً خاصاً بهم وبها منذ أحداث ثورة 25 يناير:

- خانوا قبل بدء الثورة، ومنعوا أتباعهم من الإشتراك فيها، إلى أن عرفوا أنها منتصرة.
- وخانوا حين جلسوا، ضد كل التوجهات الرشيدة التي حذرت منه، مع عمر سليمان، وعقدوا صفقة "كامب سليمان".
- وخانوا مرة بعد مرة، حين انسحبوا من مليونياتٍ، ليفرغوا الثورة من اندفاعها، ويَحموا العسكر من أن يفقد قبضته على زمام الأمور.
- وخانوا حين قَبِلوا أن يَتربّعوا على كراسيّ برلمان، يعرفون أنه لا صلاحيات له، مجرد طراطير، يرأسها طرطور كتاتنيّ، لا يحسن إلا إذلال النواب، وإهدار كرامتهم، يذكرني والله بشخصية "عبد المعطى"، ذلك الناظر الخائب في "مدرسة المشاغبين"!
- وخانوا حين أمروا نوابهم أن يَصولوا ويجولوا في قاعة البرلمان، ثم ينسوا الأمر بالكلية بعد الصياح، والإمساك عن الكلام المباح، و"ينزلوا على مافيش".
- خانوا الشعب كله في ترك قضية إستمرار العمل بقانون الطوارئ، وتطهير الداخلية، وقضية نقل مبارك المجرم. وغيرها.
- خانوا قضية شهداء الثورة، نحسبهم كذلك، في يناير وفي التحرير وفي محمد محمود وفي رئاسة الوزراء وفي بورسعيد.
- خانوا الإسلام، حين تعاونوا مع العسكر على إسقاط حازم أبو إسماعيل، لأنه ليس تحت طاعة مرشدهم، المشير محمد بديع، أخزاه الله في الدنيا والآخرة. ثم جاؤوا بشاطرهم، الذي أثنت عليه أمريكا، ورشحه لها جون ماكين، لعلمه بأنه ليبراليّ علمانيّ، يتمسح في الدين، ولا يسير إلا وراء المصلحة، أينما وجهته لهث وراءها. والذي قال عنه الوفد الأمريكي "نقدر موقف الشاطر من الالتزام بالسلام والاستقرار فى

المنطقة". هذا هو عميل أمريكا وإسرائيل الجديد، ووجه الإخوان البليد، لا يستحى أن يكون عميل العسكر، ولا عميل اليهود والصليبيين. أي دين عليه هذا الرجل؟ لا والله لا أعرف له ديناً.

هؤلاء قد صُنعوا من عَجينة الخِيانة والغَدر، فهم لا دين لهم، ولا أيمان ولا عهد.

لا والله لنْ ينسى التاريخ، ولن نتركه ينسى، لهم هذه الخيانات، التي نرجو أن يَحصدوا ذنبها في الدنيا قبل الآخرة، بتصفية تجمّعهم المَريض، الذي أصبح كالمُتهم الخائن الجاسوس، لا ينتظر إلا رَصاصة الراحة، تفجّر قلبه، وتُنهى حياته التعيسة.

إنّ نهاية المَشروع الإسلاميّ، وإهدار هذه الفرصة التاريخية السانحة لإقامته، سيتحمل مسؤوليته هؤلاء العملاء، بسياساتهم المنفعية، التي يريدون أن يوهموا الدهماء أنها حنكة وذكاء وسياسة، وما هي إلا عمالة وغباء ودياثة.

هؤلاء هم الطابور الخامس، وحصان طروادة، الذي سيمكن لأمريكا وإسرائيل أن يبسطوا أيديهم على مقدرات مصر وشعبها، كما كان الحال من قبل.

كم نصحنا لهم، ولكن هؤلاء لا ينتصحون، ولا يعودون عن خيانتهم للشّريعة " خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌۖ" البقرة7

التيار السنيّ .. ونهضة مصر المسلمة 05-04-2012

الحمد لله الذي يُزهق الباطل، ويُحق الحق، ويُعلى الصواب والصدق، لا إله إلا هو العزيز الحكيم

حين أصدرنا بياننا الأول عن إنشاء التيار السنيّ لإنقاذ مصر، كانت الصورة أمام أعيننا غاية في الوضوح، لا غبش ولا ضبابية.

الثورة قد وُئدت بيدِ العسكر ومَكرهم، بطريق سِلميّ. أسقوها سُمّا زُعافاً، هو سمّ "دولة القانون والديموقراطية". أوهموا الناس أنّ القانون فوق كلّ شئ، وأن القضاء يحكم بين الناس، وهو قضاؤهم وقانونهم، الذي فصّلوه على معيار دينهم وفساد أمرهم. ثم زعموا أنه لا مجال للخروج عليه، أليس هو مطلب الثورة، الحرية والديموقراطية ودولة القانون. مكرٌ خبيث شرير.

وعاون العسكر عليه أصحاب المصالح، بُدلاء الحزب الوطنى، شُلة محمد بديع وأعوانه، ممن يشترى دنياه بآخرته، دون أن تطرف له عين. كان هذا واضحاً، وتمّت الصفقة، وتربّع إخوان السوء على كراسي البرلمان، وتحقق حلم الكتاتني أن يكون رجلاً له هيبة السلطة في يوم من الأيام. كما عاونهم أتباع بدعة طاعة ولي الأمر الكافر، الذين وقفوا ضِد الثورة على مبارك، أولاً، ثم تساقطوا في شرك الديموقراطية والأحزاب، كما يتساقط الذباب أمام شعلة النار، حين فُتحت لهم أبوابها، فخَرّوا وكأنهم عطشى للبَاطِل، فكونوا حزب السلفية الخرب، ونادى مناديهم أنّ البرلمان حلالٌ بلالٌ، وكأن المَرجعيّة الشّرعية قد تغيّرت، كانوا مُخالفين لما دعوا الناس اليه أولاً، منافقين عملاء آخراً.

وقد علمنا والله، من منهج الله عزّ وجلّ، ومن مجريات الأحداث على أرض الواقع، والتي تؤكد صِدقه وعلوه، أن هذه الطرق لن يَثبُتَ بها حقٌ ولن يُرفع بها باطل. إذ كيف يُبنى حقٌ على باطل؟ هذه الطرق الديموقراطية الشّركية التي تتخذ الشعب مَصدراً لتشريعاتها، وتتلاعَب بالتوافقيات الشّركيات، لتضْمن عَلمنة العِقد الإجتماعيّ، الذي هو للمسلم، لا يتجاوز الكتاب والسّنة وما خرج منها بالنظر الشرعي. وعلمنا من وقتها، أنّ الشارع هو الحكم. وأنّ ذلك هو درس 25 يناير، بعد أن ظَلت جماعة إخوان السوء تحاول السّبل الديموقراطية سبعين عاماً، لخّصتها قوى الثورة في ثلاثة أسابيع! وسبحان الله لم يَعى أحد من هؤلاء الماكرين درساً، أو، على الأصح، وعوه ثم أنكروه، واستكبروا، جبناً، وضناً بالجهد.

الضربة الأخيرة التي وجهتها قوى العمالة والخيانة، كانت للشيخ حازم أبو اسماعيل. ونصدقكم القول، لم تكن مفاجأة أبداً أن يخرجوا بألعوبة لإبطال ترشيحه، ولكن المفاجأة كانت في الألعوبة الشيطانية نفسها. وقد أثبتت هذه الحادثة أنّ الإعتماد على الطرق غير المشروعة لن يجدى نفعاً، وهو الخطأ الذي لم يلمحه حازم أبو اسماعيل، أن الوسيلة التي يريد بها الفوز هي أصلاً وسيلة مرفوضة شرعاً، ولا مجال لنجاحها، إذ هي ضد سنن الله تعالى. وهؤلاءالذين كانوا يروّجون لنجاحه، رغم إخلاصهم وصدقهم ووفائهم للشريعة، إلا إنهم

كمن ظنّ أنّ هناك ثقب في سنن الله سبحانه يمكن أن ينفذ منه أبو اسماعيل، فيفوز رغم مضادة هذه الوسائل الديموقراطية للسنن الإلهية.

قد آن أوان أن يبزَغ نجم أهل السّنة والجماعة على الطريق السنيّ الصحيح. وهم جَماعة الحقّ، وأهل الصدق. وهم من يرى أنّ التصالح مع العلمانية، والوقوف معها في منتصف الطريق، أمرٌ لا يرضاه الله ورسوله. أن أوان أن يبزغ نجم الحركة الثالثة، التي ترى الحق حقاً ، وترى الباطل باطلاً، ولا تتساهل أو تتهاون في سنن الله سبحانه، بل تصدقها وتتبعها، ولا ترى في غير منهج الله منهجاً، مهما زينته العقل، وروّجت له قوى الشرك.

وهذه الحركة التي ندعو اليها، حركة تؤمن بالتعامل مع الواقع، الجانب الحقّ فيه. فالواقع أنّ البرلمانات، وآلية الإنتخابات الدينوقراطية، لم تأت بتغيير في أي زمان، وتحت ظل أي حكم، في أي بلد. الواقع أن الثورات تحقق في أيام ما لا تحققه الديموقراطيات المزيفة في قرون. الواقع أن القوة لا يقف في طريقها إلا القوة، وأن لا عدوان إلا على الظالمين.

تيارنا لا يدعو إلى تخريب أو هرجٍ أو تدمير. تيارنا يدعو إلى الله على بصيرة. ويدعو إلى إتباع سنن الله، والإيمان الجازم أنه لا يمكن تجاوزها أو الإلتفاف من حولها لتحقيق إرب دنيوية. فالهدف إن كان شرعياً، فالوسيلة يجب أن تكون شرعية كذلك، والله لا يصلح عمل المفسدين.

تيارنا هو جزء من الفئة الناجية بإذن الله، التي تعمل على نشر منهج الله سبحانه دون أن يلفتها عن غايتها منصب أو كرسي أوسياسة أو أضواء. وهو تيارٌ يريد الإصلاح ما استطاع، بشريطة الإلتزام بمنهج الحق، لا تلك المناهج العقلية البراجماتية الليبرالية الإخوانية، ولا تلك المناهج التخاذلية المتواطئة المتخفية وراء اسم السلفية.

نحن نؤمن بأن الثورة قائمة، ومستمرة، وممتدة. ثورة ضد الطغيان الذي يحكم قبضته على مصر، ويمسك بخناقها، لا يريد أن يدعها تتنفس نسيم الحق والعدل والمساواة،ت وأن يحيا أبناؤها كراماً في ظلّ دولة لا إله إلا الله. ثورة ضد شياطين الحكم من العسكر، أو إخوان السوء، أو عملاء السلفية المنحرفة.

نحن نؤمن بأن الدعوة إلى الله قائمة ما دامت السموات والأرض، لا تنتهى بإصدار دستورٍ أو ترشيح إسلاميّ أياً كان. عمادنا فيها الشباب المؤمن المجاهد، الذي ى يألوا جهداً في سبيل الله، لا يريد من الناس جزاءً ولا شكوراً. ونحن ماضون فيها إلى أن يشاء ربنا شيئاً "قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى"يوسف108

أيها المُسلمون .. الفظوا خَيرت الشّاطر! 06-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا أشك في أنّ الفرضَ اليوم، والواجبَ الشَّرعيّ، هو أن يلفُظ المُسلمون مُرشح الإخوان الليبراليين، خَيرت الشّاطر، واجب عيني على كلّ مسلم ومسلمة، قولاً واحداً.

الرجل يقف عقبة في سبيل تحقيق المشروع الإسلاميّ برمته، وجماعته ترمي بكل ثقلها وراء إيصال مرشحها المدعوم من العسكر إلى الحكم!

ثم انظروا من دعمه ممن ينسب نفسه للإسلامية، زوراً وبهتاناً. حزب الزور، بقيادة الحاسد محمد عبد المقصود، والعميد أمن دولة ياسر برهامي، وذنَبَهما ياسر حمّاد، ومتحدثهما، خنفس السلفية، نادر بكار. وهو الحزب الذي ولد ميتاً، ونشَأ خراباً. وأخيراً الجماعة الإسلامية، التي طلب ممثلها، طارق الزمر، من الشيخ حازم التنازل للشاطر! وهؤلاء لن أتحدث عنهم فهم في غيبوبة عن الدنيا والدين جميعاً.

حازم أبو اسماعيل، رغم التحفظ على خوضه هذا المستنقع ابتداءً، وإصراره على الإنتماء للإخوان، رجل تدعمُه الأغلبية المُسلمة. حازم أبو اسماعيل صاحب دين وخلق وعلم. حازم أبو اسماعيل وقف وقفة الرجال أمام انتهاك العسكر لحُرمات الناس، يوم لبس شيوخ السلفية والجماعة الإسلامية والإخوان براقع النساء، وانسحبوا لبيوتهم خزايا. فمن هو خيرت الشاطر؟ وعلى أي أساس شرعيّ يكون هو أولى بالولاية على مصر؟ أبمباركة أمريكا له، أم بتمرير العسكر لترشيحه رغم عدم تطهير اسمه، عمالة مع جماعة السوء؟

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يخرجوا إلى الشّارع، يبيّنوا خيانة جماعة الإخوان، وأن يحضّوا العامة على نبذ هذا الرجل الشاطر.

علي كل مسلم ومسلمة أنْ يسعوا لبيان الباطل الذي تسعى به هذه الجماعة بين الناس، وتعيثُ به في الأرض فساداً.

على كل مسلم ومسلمة أنْ يدعموا كلّ من يريد تحكيم شرع الله سبحانه، حقيقة لا خيانة كاملاً لا منقوصاً، صريحاً لا مبطناً، كما يزوّر الإخوان، سواءً كان ذلك حازم أبو اسماعيل أو غيره. والحقّ، اننا لم نرى غيره قد صرّح، إبان محنة المشروع الإسلاميّ الحالية بتحكيم الشّرع، والحلال والحرام غيره. بل إننا نرى أن قيادات الإسلاميين - زعموا - تتنصل من كلمة الشريعة وكأنها وباء مُعدٍ، لا يصح حتى التلفظ به، فيتمحّكون بألفاظ كحقوق الإنسان، وكرامة المرأة والسلام الإجتماعيّ، والسلام العالمي .. وهذا الهراء البارد الذي فرَضَته علينا العقلية الغربية الكافرة، والذي ليس لديها فيه من الله نور وبرهان.

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يدعموا من يريد أن يخرج بمصر من تحت السيطرة الأمريكية الصليبية الصهيونية، لا من يتودد إلى الأسياد من الأمريكان، كالشاطر والإخوان، ويعمل على تكريس سيطرتهم

بدعوى السياسة، وأنهم "يملكون 99% من أوراق اللعبة"! اللعبة التي هي دين الله وإقامته في حياة الناس. هذه هي اللعبة التي يلعبها هؤلاء الخاسرين، ويوجهون شاطرهم أن يلعبها!

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يدعموا من يترفع عن دنيات الصفقات تحت الطاولات، وأن يلفظا كلّ من تعود سياسة الغرف المغلقة، التي تجرى باسم تجمع مهترئ بلغ من العمر ثمانين عاماً، وتريد أن تملى نتائج خيانتها وقصر نظرها على شعب مسلم بأكمله.

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يدركوا أنّ ليس كلّ من زعم الإخلاص لدين الله مخلصاً، بل قد عرف التاريخ رؤوس البدعة وأصحاب الأهواء والمنافقين، ممن ينضم الإخوان إلى ركبهم، على مرّ تاريخه، وكلهم يدّعى الإخْلاص والحبّ لله ورَسوله، وهم كاذبون في نفس الأمر.

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يدركوا أنّ خيرت الشاطر، هو حصان طروادة، ليدخل عمر سليمان الحلبة، بعد تفتيت أصوات الكتلة الغالبة المسلمة. لكن عليهم أن يُدركوا أنّ الشاطر ليس وراءه إلا أتباع الإخوان ممن حرمهم الله نعمة العقل، وابتلاهم بمحنة التقليد، ثم حِفنة ممن ينتمون إلى السّلفية، من أتباع الحاسد محمد عبد المقصود والعميد شرطة أمن دولة ياسر برهامي، خِلافاً لغالب السّلفيين الذين رفضوا حزب الزور، وخنفس السلفية.

على كلّ مسلمٍ ومسلمةٍ أنْ يفعلوا ما يمليه عليه دينه وضميره وخلقه، أن لا يكتفوا بالوقوف في صف الحق، وبيانه، بل أن يشاركوا في هدم الباطل وفضح وسائله وأعوانه، فإن هذا هو منهج الله سبحانه.

أزمة أبو اسماعيل .. وثورة الإسلام 07-04-2012

لو أن هناك درس مستفاد من تلك الدوامة التي تدور حلقاتها الآن، منذ عدة أيام، بشأن جنسية والدة الشيخ حازم أبو اسماعيل، والتي فجرتها قوى الفساد والكفر في مصر، لمّا رأت القوة الهائلة الكامنة في المشروع الإسلاميّ السُنيّ الصّحيح، فهو أنّ للكفر رؤوساً عديدة، لا يمكن أن يقضى عليه إلا باجتثاثها كلها، دون الإبقاء على واحدة منها.

لقد اغترّ بعض الناس بزوال رأس الكفر، حسنى مبارك، من على كرسيّ الرئاسة، واعتقدوا أنّ ذلك يفسح الطريق لدولة الإسلام، ولم يعلموا أن الكفر متشعبٌ في كافة مؤسّسات الدولة، وأن الفسادَ اللاحق به والمكملّ له، له أيدى تُحبط كلّ محاولة للتقدم نحو دولة لا إله إلا الله.

المجلس العسكري، مروّج الكفر في مصر، فكر وقدر، فقتل كيف قدر. رتب القوانين، وأقام قضاة الفساد المرتشين، وأعان الداخلية على استخدام البلطجية، وحمى المجرم الأكبر وعائلته، وتلاعب بالمواد الدستورية، ليضمن أنّ قرارات لجنة الرئاسة الشركية نهائية. فعل هذا المجلس كلّ ما يمكن أن يفعل اليهود بمصر، وأكثر، ليبعد حكم الإسلام عن الساحة، وليبقى حكم الفاسدين الكافرين قائماً يحميهم ويغنيهم، لعنة الله عليهم أجمعين.

ثم جماعة إخوان السوء، أغبى من على الساحة السياسية فكراً، وأبعدهم عن معنى الإسلام منهجاً، راحت تتآمر على الشعب لصالح جماعتهم التعيسة، وظنوا أنّ للعسكر أمان، فأعانوه على مشروعه لقاء كراس يعرفون أنه المسيطر عليها، وأنه يمكنه سحبها من تحت مؤخراتهم البليدة أي وقت شاء. والعجب أنّ هناك من يروّج أن تصرفاتهم وقراراتهم حكمة، وما هي إلا تخبط وتضارب ونقمة.

ثم حُسّاد السّلفية الذين انحصروا اليوم فيما يسمى "الدعوة السلفية"، والتي انشقّ عنها كلّ سلفيّ مخلص. وهؤلاء هم أيدى الأمن وذراعه، سواءً عبد المقصود أو ياسر برهامي، وأذنابهم نادر بكار ويسرى حماد، وهذه الأشكال المتطفلة على موائد السلفية، خيّبهم الله.

ثم، الجماعة الإسلامية، التي انبطحت كما لم ينبطح أحداً من قبل، فصاروا كالتائه الضال، لا يعرف حقاً من باطل، ولا يميّز صحيحا من فاسد. وهاهم اليوم يرشحون صفوت حجازى، الذي لا يُعرف له إتجاه ولا يؤمن له جانب، فهو يوم مع العسكر ويوم عليهم، يوم مع القذافي ويوم مع الثورة! لا أمان له، مثله مثل أولئك الذين اصطفوا مع القذافي في الصورة التذكارية المعروفة.

هؤلاء هم من رفض حازم أبو اسماعيل، ظلماً أوعمالة أو حسداً.

والحمد لله رب العالمين، فقد أفرزت هذه المحنة، شباباً ناضجاً واعياً، عرف زيف جماعة إخوان السوء، وخسارة أدعياء السلفية، وهم يعرفون، ويوقنون، أنّ الحلّ لن يكون أبداً من خلال ما وضع العسكر من

قوانين، ورتب من دساتير. بل الحلّ في ثورة إسلامية عارمة، تتخذ من جريمة استثناء حازم أبو اسماعيل، منطلقاً لإجتزاز الكفر، وتطهير البلاد من الفساد التابع له، كإخوان السوء وعملاء السلفيين.

إن الثورة الإسلامية هي الحلّ الوحيد الذي يتمشى مع سنن الله في خلقه. وكلما تركنا النظر والإعتبار بسنن الله، وتابعنا طريق الديموقراطيات والأساليب والآليات التي شرعتها قوى الكفر، فإن النصر لن يأتي من عند الله. بل سنظل ندور مع هؤلاء الكافرين حيث داروا.

أعاد هناك شكٌ، في أنّ العسكر قد وضعوا قوانينهم لتكون كقضبان السكك الحديدية، تسير بمن يجرى عليها إلى هدفٍ مرسومٍ معلوم؟ كيف يمكن أن يودى الإلتزام بهذه القوانين إلى أيّ نتيجة خلاف ما يريدون؟ هذا ضربٌ من الخبل. إلا أن تنتزع هذه القضبان من أساسها، وأن يعاد بناؤها موجهة إلى مقاصد الإسلام، وعلى طريقه وشريعته.

فليخرج المسلمون الصادقون إلى الميادين، لا يبرحونها حتى يفصل الله بينهم وبين القوم المجرمين. وإلا فعلينا أن نجلس لنرى عمر سليمان رئيس مصر القادم، ولات حين ماص.

أصل الخلاف بين الإسلام وجماعة الإخوان 08-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في خضم الأحداث الأخيرة، التي كشفت زيف التحركات الإخوانية العميلة الخبيثة، وعمالتهم للعسكر، وفي ضوء صفقاتهم الخسيسة في كامب سليمان، وكامب عنان، وغيرها، ورضاهم بأن يكونوا طراطير نيابية، تعمل لصالح قياداتها الشخصية، بدلاً من الشعب الذي حملها لهذه الكراسيّ، نسى الكثير السبب الأساس في ضلال هذه الفرقة البدعية، ومصدر ضلالهم وانحرافهم.

إنّ هذه الجماعة الضالة، قد وأدت الثورة، بالتعاون مع العسكر منذ الأيام الأولى لها. فقد أحجموا عن النزول أولاً، ودعوا للتفاهم مع مبارك ونظامه ثانياً، ثم خرج عدد من منتسبيهم المقلدين، لنصرة جموع التحرير، ليَثْبُت لهم دورٌ، لمّا فاتهم دور الصدارة، ثم انسحبت جماعتهم من كلّ نشاط ثوريّ بعدها، والتزموا بنود كامب سليمان، واقنعوا العامة أنّ النظام قد سقط، وأنّ العسكر يجب احترامه، ولا يصح التعدى عليه ولو بالكلمة، وأنّ من يتهمه بالخيانة خائنٌ يريد إسقاط الدولة، وكلّ هذه التصريحات التي عكست ضلالهم وهزيهم وفساد أمرهم.

لكن الأمر ليس أمر تصريحاتٍ وقرارات، فإن هذه كلها نتاج ضلال عقديّ في التصوّرات، ينبنى عليه انحراف التصرّفات. الأمر الأساس الذي يجب أن لا ينساه الناظرون في أحداث مصر اليوم، وأسبابها التي يدونها التاريخ، والمؤرخون، أن هذا الخطلَ السياسيّ الذي أوقع إخوان السوء شعبَ مصر فيه، وأنهى ثورة 25 يناير قبل أن تبلغ مداها وتحقق أهدافها، وأعوزنا اليوم إلى أن نبذل جهداً يعلم الله قدره لإستعادة الثورة في الميادين مرة أخرى، ضد نظام مبارك، إنما مصدره تلك العقائد الخاسرة الضالة البدعية التي عليها صانعوا القرار في تلك الجماعة.

وهذه العَقائد، لا تنتمى لعَقيدة أهل السنة بِسبب، من قريبٍ أو بعيد، بل ترِدُها من مجموعة شَاذة من العَقائد التي عُرفت عن عدد من الفرق البدعية، التي وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأنها كلها في النار، والتي تخالف الفرقة الناجية من أهل السنة والجماعة.

فإن من عقائدهم الصوفية البدعية، ومنها الأشعرية المؤولة، ومنها، بل على رأسها، عقيدة الإرجاء التي تفصل الإيمان عن العمل، وتدعى أنّ نطق الشهادتين هو الإسلام المنجى في الدنيا والآخرة، وإن ارتكب المرء كل ما نص الشارع على كفر فاعله، وأن القلب هو محلّ الإيمان ولا يدل الفعل على إيمان أو كفر، وأنه، بناءً على ذلك، فالتشريع بغير ما أنزل الله معصية، وإن قننها المشرعون وجعلوها دستوراً يحكم به بين الناس. فالمرجئة، لا يكفرون المرتد، إلا إن صرّح هو بكفر نفسه، وهو ما لا يقر به أحد على نفسه، ولا النصارى ولا اليهود ولا المجوس، ولذلك رأينا من كبرائهم من يصرح بأن النصارى لا يكفرون! وعلل ذلك بأنهم لا يثلثون! أي والله، خاب الرجل وخسر.

والإرجاء دين الملوك، كما قال السلف، إذ هو يبرر المعصية، ويُحلّ الحرام ويميّع الشريعة. والصوفية تقرّب بين الأديان، وتحمل بذور وحدة الوجود، لذلك رأينا من كبرلائهم من يسير على منهاج ابن العربيّ وابي عطاء السكندريّ، ضلالاً وانحرافاً. ولهذا تجد أنهم لا يتورعون عن إبرام الصفقات الكفرية الخسيسة مع العسكر، والتودّد للأمريكان، وخيانة من يدعو للإسلام السنيّ الصحيح. وتجدهم يجعلون الولاء لجماعتهم الضالة مقدماً على الولاء لله ورسوله صلى الله عليه وسلم. كما تجدهم يرفعون من يواليهم في ضلالاتهم ويوافقهم على بدعتهم، سواءً كان ملتزما بهدى الإسلام أم لا، ولهذا يعلنون أنهم لا يمانعون من تولى نصراني أو علماني لحكم البلاد، أو لإمارة المرأة، أو لغير ذلك من بدعهم العقدية التي نشأ عنها إنحراف فقهي جعلهم من أهل البدعة في الأصول الكلية.

لن يخرج من جماعة هؤلاء الضالين المبتدعين خير لأهل السنة. بل لن يخرج منهم خير لأحد كائناً من كان. وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وصف آيات النفاق، التي نراها تترائي في كل قول لهؤلاء المبتدعين، من إخلاف الوعد، وكذب الحديث، وخيانة الأمانة، كما خانوا أمانة الثورة التي أعطاهم الشعب، فقايضوها بالبرلمان.

إن الإختلاف الواقع بيننا وبين جماعة إخوان السوء، ليس مصدره تصرفات أو قرارات سياسية، قد يخطأ فيها البعض جهلاً أو عمداً، ولكن خلافنا مع هؤلاء يقع على مستوى العقيدة، ومعاني الكفر وحدود الإيمان، وموارد البدع والأهواء. ولهذا، فإن هذا الخلاف أبعد غوراً من ترشيح الشاطر أو مرسى، أو وضع الكتاتني رئيساً لكل أجهزة الدولة، بما فيها الأمانة العامة للمرأة! هو إختلاف في الأصول التي يبنى عليها الإسلام، ويقام عليها منهج أهل السنة والجماعة، قبل كلّ شئ. فمثل هؤلاء لنا مثل جماعة العقلانيين من أتباع مذهب المعتزلة، أو الطرق الصوفية البرهانية أو الدسوقية أو الخلوتية، أو هذا الهراء المقيت. بل إنّ جماعتهم أضل عقيدة وأسوأ بدعة من هؤلاء جميعاً، إذ هم يتبنون كلّ هذه البدع تحت مظلة جماعتهم، فهم وكر البدع وبؤرة السوء.

وإني والله ليحزننى أشد الحزن، وأعجب أشد العجب، وأربأ بمثل وجدى غنيم، ومثل حازم أبو اسماعيل أن يظلا يتحدثان بإنتمائهما لهذه الجماعة الضّالة المُنحرفة، ولا أدرى إلى اليوم ما هي دوافِعهما في مثل هذا الإصرار على الإنتماء لهؤلاء، رغم أن كل أحاديثهما تشى بمفارقتهما لهؤلاء المبتدعة عقيدة وقولاً وعملاً. واعتبر أن هذه هي النقطة السوداء التى تشين حاضر هذين الشيخين الجليلين.

إننا اليوم أشد ما نكون حاجة إلى تحرير الولاء، وبيان المفارقة لأهل البدع والكفر، فقد اختلط الحابل بالنابل، وادّعى الثرى مقام الثريا، وقام السهى مقام الشمس، وأصبح الأعمى بصيراً، والبصير أحولاً، وتاهت العقول وحارت الألباب. كلّ ذلك بفعل مجلس العسكر ومكره وحيله، وتعاون جماعة إخوان السوء وغباءها السياسيّ ونفعيتها التى تعدت كلّ الحدود.

<u>لهذا أهاجم هؤلاء الأدعياء ...! 08-04-2012</u>

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله تعالى على ما أولاني من تأييد بين صفوف الشباب الواعد، وطبقات العلماء الدعاة من أفاضل المشايخ، فيما أذهب اليه بشأن الأحداث الجارية، والتي فرضت نفسها على القلم منذ 25 يناير الماضى، فصَرَفتْه في إتجاه التقييم والتّحليل، ومن ثم المَوافقة والتأييد، أو النقد والتّفنيد.

وقد جرى القلم رفيقاً في النقد تارة، وعنيفاً تارات، لأسباب بيّنتها أكثر من مرة فيما سبق. لكنى أريد أن أثبت هنا موقفى من هؤلاء الذين نقدتهم من قبل، ولازلت، وسأظل، ليرى القارئ، هل كنت منصفاً في النقد، أم كنت مسرفاً فيه. ولن أشغل القارئ بحديث هؤلاء العلمانيين من كفرة الإعلام وغيرهم، كإبراهام عيسى والأسواني والإبراشي وريم ماجد وأضرابهم، إذ إن أمر هؤلاء لا يهم مسلماً في شئ.

محمد سليم العوا: أيخفى على مسلم سنيّ اليوم ما يمثله سليم العوا من مشايعة الروافض، والوقوف في صفِّ العسكر، دون قيد أو شرط. ثم تحريفه للمُصطلحات وإيهامه لتبديل المَفاهيم الثابتة في الشّرع، كما كتب عن الإجتهاد، والمواطنة والحداثة، وولاية النصارى، وما لا يُعدّ من دواهي الفقه. ثم موقفه المخزى من قضية كاميليا وقضية والدة حازم أبو اسماعيل، مما يدل على خسة طبعٍ ونذالة خلق. وقس على العوا من هم من شاكلته، مثل **الغنوشى والترابي**. هم مدرسة إعتزالية عقلانية واحدة، إن نقدت واحداً منها، أسقطت البقية.

ياسر برهامي: الرجل عميل لأمن الدولة، يعلم ذلك القاصى والداني. وهو يؤول هذا وينسبه زوراً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووجوب طاعة الحاكم**!** والرجل يدعو للإخوان اليوم، وهو من لعنهم من قبل وأفتى بحرمة الدخول في تحالفاتهم. قال في الجواب عن سؤال عن ذلك انتخاب مرشحهم" الجواب: د.ياسر برهامى الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛ فيلزمكَ أن تختار مَن ينصر الدين ويحافظ على الشريعة، والتحالف مع الليبراليين والعلمانيين الذين لا يتبنون قضية تطبيق شرع الله ليس مِن جنس **"**حلف الفضول**"** الذي كان على نصرة المظلوم، وإحقاق الحق، ونحو ذلك... وإنما هو تحالف على تقسيم (الكعكة) في البرلمان. ونحن لا نرى صحة ذلك؛ ولذا لم نختر الدخول في هذا التحالف، وإنما نقبل التحالف بين الإسلاميين ذوي المرجعيات السلفية؛ فلا أرى لكَ إلا اختيار قائمة التحالف الإسلامي تحت قائمة **"**حزب النور**"**-http://www.muslm.net/vb/showthread.php?463992
%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%89-
%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D9%88%D8%B2-
%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86**.** وها هو يصرح بتغلغل العلمانية في قيادات الإخوان http://www.youtube.com/watch?v=sBhvpOAgJNY. ثم إذا به ينكص على عقبيه ويرشح

مرشح الإخوان الشاطر، نكاية في أبو اسماعيل، لأنه تقدم للترشيح دون أن يأخذ رأيه**!!** ألا يستحق هذا النقد والقدح؟

محمد عبد المقصود: الرجل حاسد ما في ذلك شكٌّ. وأمر أنه فقيه مصر وعالمها الأوحد، وتلك التقريرات الجزافية التي يطلقها طلاب علمٍ من الدرجة السابعة، لا توهمنا بعلم أو دراية. الرجل داعية شريطيّ (أي صاحب شرائط)، له بعض الدروس المفيدة، لا نجادل في ذلك، ليس إلا، لا أكثر ولا أقل. ولو أنه اعتزل إعتزال الحوينيّ، أو فعل فعل محمد حسان مؤخراً من التنحى عن الصدارة اليومية، لأحسن لنفسه ولسمعته، لكنه أصرّ على الباطل، وتكبر عن الحق، وخالف ما كان يروجه من خلل المذهب الإخواني من قبل.

محمد بديع: رأس الحية الإخوانية، وقس عليه **محمد مرسى وسعد الكتاتني وعصام العريان:** فيا أصحاب الإنصاف، هل تخالفوننا في التخبّط المردى الذي يقع فيه الإخوان منذ أحداث 25 يناير؟ أتخفى عمالتهم وصفقاتهم مع العسكر، حتى على الأعمى، إلا من تعصب بهوى ذميم؟ أيغيب عن الذهن براجماتيتهم، واستهتارهم بالشرع، وعلمانية مذهبهم، وإن إدعوا غير ذلك، كما في فتاوى كبرائهم، التي أوردناها مراراً وتكراراً من قبل؟ أينخدع أحدٌ بهذا الخلاف المفتعل مع العسكر لتبرير ترشيح الشاطر، لشق قوى حازم أبو اسماعيل؟ أيعتقد هؤلاء أنهم أذكياء الدنيا، وأن ألاعيبهم تخفى على من عنده ذرة فهم وحدس. الرجل محكوم عليه ولم يصدر عنه عفو رسمي، ومع ذلك يدخلون به الإنتخابات، لأنهم يعرفون أن العسكريّ لن يعترض على ذلك، بينما يلفق العسكر وأذنابهم، كحذاء العسكر سليم العوا وفصيله، قصة والدة أبو اسماعيل، ويهدّدونه بالإبعاد**!** عجيب من لا يرى صفقة العسكر والإخوان الليبراليين في هذه المسألة كلها، ولكن الله سبحانه خلق الناس على تفاوت في العقل والفهم، وفي الضمير والخلق.

هؤلاء هم من أهاجم، ومن سوف أظلّ أهاجم وأفضح وأسْلق بألسنة حدادٍ، وأغلظ عليهم، ما داموا على عدائهم لدين الله، سواءً تأويلاً أو عناداً واستكباراً أو حسداً أو غير ذلك، فهذا بينهم وبين الله سبحانه. وهؤلاء هم من يجب على كلّ مسلم ومسلمة أن يحذو حذوى في التعامل معهم، حتى يرجعوا، وإلا فهم في مهب ريح عاصف، تكشف عوراتهم، وتجردهم من ثياب زيفهم، ما حَيينا إن شاء الله تعالى.

عمر سليمان؟ .. أين أنتم يا شباب الأمة؟ 08-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أوصلت الدرجة بمصر أن يصل عمر سليمان، الخائن المُجرم السّفاح، يد الظلم والقهر، نسيب اليهود، وعِماد الفساد، أن يتقدم للترشح لرئاسة مصر؟ أبَلغت المَهزلة هذا الحدّ المُفزع؟ ماذا فعل الشعب إذا بإزاحة المخلوع؟ أقدّم الشعب هذه التضحيات لأجل ماذا؟ كان هذا المجرم في 11 فبراير نائباً للرئيس بالفعل، وكان من المقدور أن يكون رئيساً للجمهورية منذ 11 فبراير، فماذا حدث في خمسة عشر شهراً إذن؟ حدثت تجهيزات وترتيبات وعقدت صفقات ونقضت صفقات، خسر فيها المسلمون كلّ شئ، ونجح الخائنون في كلّ شئ.

أيعلمُ الناس ما يعنى وصول هذا المُجرم الجزار إلى سُدة الحكم؟ يعنى استمرار الفقر والمرض والسّرقة. يعنى استمرار القهر السياسيّ والتعذيب والإعتقال، وعودة أمن الدولة وسلطة الداخلية بأعتى ما كانت عشرات المرات. يعنى استمرار الوصاية الصهيو-صليبية على مصر ومقدراتها. يعنى استمرار الحكم الديكتاتوريّ العسكريّ المخابراتيّ إلى ما شاء الله. يعنى براءة مبارك والعادليّ وإهدار دماء الشهداء وأموال الشعب المهدرة. يعنى استمرار خنق الشعب الفلسطيني في غزة، وقتل الشعب السوريّ في سوريا. يعنى كارثة محققة للحركة الإسلامية خاصة، وللشعب المصرى عامة. يعنى كلّ حدوث شر، وامتناع كل خير عن أرض مصر، قولاً واحداً.

لكن، دعونا نرى من المتسبب في هذه الكارثة؟ ليس تشفياً فيه، ولكن لنأخذ درساً نعيه، وتعيه الأجيال من بعدنا. المُتسبب في هذه الكارثة هم جماعة الإخوان البرلمانية، التي قد وأدت الثورة، بالتعاون مع العسكر منذ الأيام الأولى لها. فقد أحجموا عن النزول أولاً، ودعوا للتفاهم مع مبارك ونظامه ثانياً، ثم خرج عدد من منتسبيهم المقلدين، لنصرة جموع التحرير، ليَثْبُت لهم دورٌ، لمّا فاتهم دور الصدارة، ثم انسحبت جماعتهم من كلّ نشاط ثوريّ بعدها، والتزموا بنود كامب سليمان، وأقنعوا العامة أنّ النظام قد سقط، وأنّ العسكر يجب احترامه، ولا يصح التعدى عليه ولو بالكلمة، وأنّ من يتّهمه بالخِيانة خائنٌ يريد إسقاط الدولة، وكلّ هذه التصريحات التي عكست ضلالهم وهزيهم وفساد أمرهم. فأين أنت اليوم يا بديع؟ وأين أنت يا مرسى، ويا كتاتني؟ خيّبكم الله من قادة.

ثم، يأتي من بعدهم في المسؤلية مشايخ السوء من المستسلمين المتخاذلين المتسمّين باسم السلفية، ياسر برهامي ومحمد عبد المقصود، ومحمد حسان، وكلّ من دافع عن العسكر، جَهلاً وغباءً، وحَسداً ورياءً. تخلى هؤلاء عن سلفيتهم، وخرجوا عن مقتضى توحيدهم الذي كانوا يتشدقون بتدريسه. لسان عامل وقلب غافل. أجازوا البرلمان في ظل القوانين الشركية، وأباحوا الأحزاب، ومارسوا الديموقراطية التي تحكم باسم الشعب، لا باسم الله، تعاونوا مع العلمانيين، وحسدوا المسلمين ممن لا يتبعهم. فجاؤا بكل نقيصة وتحملوا كلّ رزيلة.

الآن، السيناريو المتوقع، إن نجح هؤلاء الإرهابيون العسكريون في تعيين المجرم المخابراتي، هو أن يحلّ هذا البرلمان الطراطيري، وأن يفقد الكتاتنيّ كرسيه الذي تمتع به اسابيع قليلة. وأظن أنّ هذه الجماعة اليوم تمر باسوأ ايامها، بعد أن انقلب سحرها عليها، بعد أن تحققت سنن الله تعالى فيها. لكن ما أنا علي يقين منه، أنه لم يتعلموا درساً ولم يفقهوا قولاً، فإن صاحب البدعة لا يتوب عنها، إذ إن بدعة هؤلاء بدعة عقدية، تنبع منها بدع حركية عملية، لا العكس. لكن الثابت أنّ تلك الخبرة السياسية الهائلة التي ادعاها لهم من لا عقل له، ظهرت خيبتها، وظهرت صحة أقوال من حذّرهم من البداية، أنكم إن وضعتم أيديكم في يد الشيطان كنتم من أهله، وليس للشيطان عهد.

أما مشايخ السلفية الأدعياء، فيا حسرة عليهم! اين أنت يا شيخ عبد المقصود؟ أين أنت يا محمد حسان، يا من أقسمت على صحة مذهب العسكر فوق عرفلات؟ أين أنت يا ياسر برهامي، يا عميل أمن الدولة؟ أين أنت يا يسرى حماد، ويا خنفسا لسلفية بكار؟ أين أنتم اليوم؟ أمامكم طريقان لا ثالث لهما: إما أن تبدؤا بالتطبيل والتهليل لوليّ أمركم الجديد عمر سليمان، وتعلوا بيعته من الآن، وحينها يحكم عليكم شبابكم بالردة الصريحة. أو أن تخرجوا إلى الشوارع، حاضين لشبابكم على الوقوف في وجه هذه المؤامرة التي لم تعد خافية لا على أعمى ولا على بصير. فأي الطريقين ستتبعون وعلى ايّ السبيلين ستسيرون؟ سبيل المجرمين، أم سبيل المؤمنين؟

ولا تزال هناك ورقة جديدة سيلعبها العسكر، لتأمين سيطرة سليمان، هي ورقة إسرائيل وسيناء. فإنه ليس من المصادفة، في اليومين الأخيرين، أن تصعّد إسرائيل من لهجتها ضد الإرهاب في سيناء. وأن تنشر كتيبة على حدودها مع مصر. فإن هؤلاء الخونة يعلمون أنّ إنجاح هذا المجرم السفاح لن يمر بسهولة في شوارع مصر وميادينها. فلذلك أعدت سيناريو حرب مصغرة على الحدود المصرية الإسرائيلية، تعتدى فيها إسرائيل على سيناء بشكلٍ مبسطٍ، فيعلن العسكر حالة الطوارئ، ويتخذ عمر سليمان قرارات وطنية حاسمة للتصدى، ويستمر الأمر في هذه اللعبة عدة أسابيع توطد فيها سلطته، ويصبح الأمر واقعاً لا مفر منه. ويستحمر حكم الطوارئ والأحكام العرفية شهوراً أو سنيناً، فاسأل العادين!

هل عرفتم حجم جنايتكم يا إخوان؟ هل عرفتم حجم المسؤلية التي تحملونها على أكتافكم منذ أن عقدتم صفقة مع الشيطان في كامب سليمان؟ هل تعرفون ما سيحكى عنكم التاريخ؟ لن يحكى التاريخ عن جلسات الكتاتني التي يتطاول فيها على النواب، وينفخ ريشه وكأنه ملك الأرض ومن عليها، بل سيحكى قصة خيانتكم لمصر ولعهد الله. سيحكى عن أقصر مدة تمتّع فيها عَميل بثمرةِ عمالته، أسابيع معدودة لا غير.

الآن، نقول بلا مداراة ولا مواربة، لا حلّ أمام الشعب، وأمام الإخوان، وأمام السلفيين، ولا أمام حازم أبو اسماعيل، إلا الثورة. إلا أن تعود الثورة جذعة تغلى مراجلها في الشارع المصري وميادينه. لا تنتظروا لجاناً قضائية، ولا قرارات إدارية، ولا ألاعيب قانونية، فالأمر، كما نوه أخونا مختار نوح على الجزيرة، لا يسع حله إلا بالثورة الثانية. لن يجدى هذا الهراء الديموقراطيّ، الذي صنعته الآلة الإعلامية، ودعمته القوة

العسكرية، ليصبح شباكاً تتخبط في أحبالها الممتدة كافة الحركات الإسلامية والعلمانية المناوئة للعسكر، وللحكم الديكتاتوري الفاشيّ.

لقد صرح شباب من شباب العلمانيين، أنهم لن يقبلوا بهذه المؤامرة أن تمر، وأنهم سيخوضون كفاحاً مسلحاً إن مجح عمر سليمان. فما بالكم يا من تدعون الإسلام، تتوارون وتتخافتون، كأنكم نساءٌ محجبات منقبات من القوارير ذوات الأخدار؟

يا عبد المقصود، يا برهاميّ، يا كتاتني، يا حماد، أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة؟ أهان عليكم دينكم، وخشيتم الموت أو السجن، ورضيتم بالحرص على مصالحكم الشخصية، إلا أن يكون غلمان العلنانية أجرأ منكم وأحرص على الحرية منكم؟ أتكونوا أنتم من قال تعالى فيهم أنهم "أحرص الناس على حياة"؟ أهذه صورتكم يا من تتشدقون بقال الله وقال رسوله؟ أتحسبون أنّ حفظ بعض متون أحاديث يعنى أنكم علماء، إلا بئس هذا العلم الذي لا ينشأ عمل، بل يحض على الضرر واتباع الشيطان. لقد كتبنا ما لا يقل عن ثلاثمائة مقال في الأشهر الماضية، تفضح كيد العسكر، وتشرح عمالة الإخوان، وتنقض زيف المتسلفين، وها هي اليوم، يأتى تأويلها كلها كأنما كانت منقوشة أمامنا على صفحات. وما هذا إلا لأننا ويقنا بسنن الله تعالى ولم نبدل بمنهجه منهجاً، وهو خير دليل في تلك الظلمات التي حاولتم أنتم أن تشقوها بعقولكم المريضة وسياساتكم الاتعيسة.

ثم إلى شباب الأمة السنيّ الخالص. قد أفرزت هذه المحنة لكم من هم على الصراط السوي، ومن اعوج وانحرف. فلا تقايضوا بدينكم بعد اليوم، واخلعوا ربقة التقليد الأعمى، وسيروا على بركة الله، ثائرين لدينه ولشرعه، فإن لم تفعلوا فستكون هذه هي الحالقة لكم، ولمن بعدكم من أجيال قادمة.

حقيقة الخلاف بين العَسكر وجماعة الإخوان البرلمانيين 09-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ظل الأمور التي تجرى اليوم خلف كواليس الساحة السياسة المصرية، وأمامها، لا نملك إلا أن نقول "اللهم لا شماتة"! فقد وضح للأعمى الآن، ما كان واضحاً للعاقل الواعي البصير من قبل، أن العسكر قد خرجوا على إتفاقهم مع إخوان البرلمان، وأنهم، كما هو معهود عنهم لم يَفوا بما عاهدوا الإخوان عليه.

فقد، نصّت اتفاقية "كامب سليمان"، التي أشرنا اليها في مقالاتنا منذ مارس 2011، بين عمر سليمان وبين محمد مرسى وسعد الكتاتنيّ، والتي أثبتها محمد حبيب نائب المرشد السابق، أن يعطوا الإخوان البرلمان، على أن يعاونوهم على وأد الثورة وإنهاء غليانها، ثم جردوا البرلمان من صَلاحياته، وهو ما احتملته الإخوان، لرغبتهم النرجسية في الجلوس على تلك الكراسي السحرية، ولمّا لَمَس المَجلس العَسكريّ نقطة ضَعف الإخوان، إستغلها أحسن استغلال، فصار يصدر قوانين، ويعدل مواد دستورية وتتحدى حكومته كل تساؤل برلمانيّ، فصار البرلمان أضحوكة القاصي والداني، ثمّ وجّه ضربته القاضية بأن أعلن ترشيح عمر سليمان، خبيث القوم ومُجرمهم ورمز الفاشيّة المباركية، بعد أن لوّح بإمكانية حلّ البرلمان وحفظ ملفّ مستند قرار الحلّ في درج عميله فاروق سلطان.

هناك من يقول أن أمر هذا الخلاف صوريّ، وأنه متفق عليه، ليصل مرشحٌ توافقيّ مرضيّ عليه من الجانبين آخر الأمر، كما ذهب إلى ذلك محمد حبيب على برنامج بالجزيرة أمس، وكما سنح لي في ساعات الخلاف الأولى. ذلك أنّ موضوع العفو عن الشاطر دون إعلان، يوحى بالمؤامرة المشتركة. وقد يكون السبب في الدفع بعمر سليمان تحت مظلة العسكريّ بهذا الشكل الفجّ، أن يقبل الشعب بأيّ بديل عنه، إتقاءً لشره، فنبتلى بأحمد شفيق أو عمرو موسى، وهم كلهم سواء.

لكن، والله تعالى أعلم، هناك تعليل آخر وهو أنّ الأمر هو أقرب أن يكون خيانة العسكر للإخوان من أن يكون توافقاً معهم، كما ذهبنا اليه أعلاه. فإن هذا التوافق لم يكن يستدعى الدفع بمحد مرسى كإحتياطي للترشح.

على كلّ حالٍ، فإن الثابت المستقر أنّ جماعة إخوان البرلمان، لن تصل إلى صدامٍ مع العسكر، ولن تنخلع مؤخراتها عن كراسي البرلمان بخُطرها، ولن تتحدى المجلس العسكري، وإن ضرب أبشارهم، وسلب أموالهم، واغتصب نساءهم، ويتم أولادهم، وأنّ خيانته لهم، إن كان ثمّ خيانة، مغفورة معذورة. هذا دينهم الذي يدينون به، وهو ما سيلاقون به ربهم، أنّ البرلمان هو المعبود المقصود، وهو الهدف المرصود. وأنه الضامن لسلامتهم الشخصية، ومجسد لأمل أجيالهم المتعاقبة.

فمن هنا يجب أن لا ينتظر المسلمون من هذا الخلاف الحادث خيراً أو تغييراً. إن انبطاح الإخوان هو مركبٌ رئيس في سياساتهم، وعامل ركين من عوامل تحركهم. هم كالمرأة مع زوجها، تتمسكن له، وترضى بما

قسم لها، عدلاً أو ظلماً، أملاً أنه سيغفل لحظة أو لحظات، فتسطو على بعض ماله، أو تسترجع بعض حقها، فإذا نَهرها انتَهرت، وعادت إلى حجرة نومها، باكية مُستسلمة!

إنّ هذا الموقف المُخزى، الذي يُصوّره بعض المُغفلين من العامة والخاصة، على أنه حِنكة وسياسة اكتسبوها من خبرة ثمانين عاماً، هو في حقيقة الأمر، خذلان وسقوط، بدأ بالخيانة وانتهى بالخسارة، على كلا التفسيرين. فإن هذه الحركة لم تكن مكشوفة عريانة أمام الناس بهذه الدرجة من قبل. وقد داوَمْتُ، وغيرى من الباحثين، على الكتابة عن إنحراف عقيدتهم وفساد حركتهم ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاماً، منذ أن نشرت كتاب حقيقة الإيمان، في الرد على "دعاة لا قضاة" عمدتهم العقدية عام 1978، ومقال "الإرجاء والمرجئة" عام 1985. فوالله ما نجحنا في كشف عوارهم عشر معشار ما فعلوه بأنفسهم في الشهور الأخيرة. فسبحان الله العظيم.

والشعب المصريّ اليوم، لن يعطى ثقته لهذه الجماعة، أو مرشحيها، مرة أخرى، لا والله، فهو أذكى من هذا وأنقى فطرة وأصوب نظراً.

الدور اليوم على المخلصين من أهل السنة والجماعة، وذوى العقول من تلك الجماعة المنهارة، وأهل الصدق من التيار السلفيّ، شيوخاً وشباباً، أن يخرجوا إلى ميادين مصر، وأن يعوا الدرس الذي مرّ بنا جميعاً، وأن لا يسقطوا في ذات الحفرة مرة أخرى، حفرة الإنتظار والترقب لما قد يأتي به نظام الكفر من خير، وما عساه أن يكون نتيجة الطعون والقرارات وهذه الأساليب التي لا هدف لها إلا التمطيط والتثبيط.

على الناس أن يخرجوا في ثورة حقيقية عارمة، هدفها نزع العسكر عن قيادة البلاد، وغعادتهم إلى ثكناتهم، دون أي سلطة للحكم، بأي شكلٍ كان. ويصحب ذلك حلّ هذا البرلمان العميل، ونزع السلطة التشريعية من يد خونة الإخوان، إذ سيعيدون هم أنفسهم العسكر إلى الصدارة، فالمرأة تحنّ لزوجها وإن قسى عليها!

الأمر جللٌ، والمؤامرة مع إسرائيل على حدود سيناء مرسومة مجهزة لتحيط بشعب مصر، وتخنقه وتجبره على قبول النظام الفاسد الكافر. والدماء لا بديل لها لتحرير النفس والأرض. هكذا شرع الله، وهكذا سننه في كونه وخلقه.

أيها المسلمون ..المعركة الأوْلى "معركة الدستور" 11-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا شك في أن المعركة الدائرة حول رئاسة الجمهورية قد شدّت انتباه الجميع، خاصة ما أظهرته من عمالة وخداع ومحاولات للتزوير، تنبئ عن نوعية الحكم العسكري القائم اليوم في البلاد. لكن يجب أن ينتبه المسلمون إلى أنّ هذه المعركة فرعٌ عن أصلٍ أصيل، هي المعركة من أجل الدستور المصريّ.

وحين نتحدث عن الدستور المصري، فإنما نتحدث عن عقدٍ إجتماعيّ يتواثق عليه أهل المحلة، يكون ممثلاً لغالبية أهلها، لا لأقليتها. نتحدث عن وثيقة تعكس ما يؤمن به أهل الدار من مبادئ وأسس وتصوراتٍ، ومن موادٍ عليا، تعبر عن هويتها أولا، ثم تنتظم حركة الدولة وعلاقة سلطاتها بعضها ببعض.

وقضية وضع دستورٍ في بلاد المسلمين قضية حديثة نسبياً، إذ يرجع تاريخها إلى دستور 1882، الذي أصدره الخديوى توفيق، توطيداً لإتجاه عائلة محمد على، المناهض لدولة الخلافة، صاحب الهوى الأوروبي العلماني. لكنّ، أمر الدستور سرعان ما تطور إلى ترسيخ للعلمانية كما في دستور 1923، والذي خلا من إشارة إلى هوية الدولة أو وضع الشريعة فيها.

ومبدأ إصدار دستور للبلاد، أمرٌ لا نظن أنّ فيه تعدٍ على الشريعة، إذ يمكن أن تُصدر الجهات صاحبة الولاية مواد تحكم التصرفات العامة للحكام وترتب العلاقة بينها وبين الحاكم، ومختلف السلطات. هذا أمر يدخل تحت باب المصالح المرسلة ولا شك. ولكنّ الأمر هنا هو مصدر هذا الدستور وأساس وضعه، وما يحتويه.

فإذا نظرنا إلى البلاد المسلمة، التي غالبيتها الكاسحة من المسلمين، وجدنا أنّ الإسلام هو هوية هذه الدولة من ناحية، إذ تتحدد الهوية بالغالبية. كما وجدنا أنّ الإسلام يعنى في أخص خصوصيات التوحيد، أن يكون الحكم لله، وحده دون شراكة، تحت أي إسم، وبأيّ زعم كان. إذن، فإن الإسلام قد حدد ابتداءً طبيعة العقد الإجتماعي في الدار التي هويتها إسلامية، أو "دار الإسلام"، وهو القرآن والسنة، وأحكام الشريعة المستخلصة منهما. فإن لم تكن هذه المصادر هي أساس العقد الإجتماعي في بلاد تحمل الهوية الإسلامية، نزعت عنها صفة الإسلامية، ولم تصبح "دار إسلام"، وتحولت إلى صورة أخرى، تتحدد حسب وضعها التشريعيّ، وإن اتفقت في كافة صورها على صفة الكفر أو الردة.

وهذه الأحكام الشرعية، المستقاة من القرآن والسنة، تعالجُ في تفاصيلها غالب البنود التي يُعنى واضعوا الدستور بها، مثل تحديد صلاحيات وليّ الأمر، والسلطات الثلاث، وصفات أهل الحلّ والعقد، أو المجالس النيابية، وحقوق الأقليات، والعلاقة بالدول الأخرى، وغير ذلك، بما يتفق مع وحدانية مصدر التشريع، التي هي لله وحده دون الشعب أو ممثليه.

من هنا، نرى أنّ معركة الدستور، واللجنة التأسيسية التي تدور رحاها اليوم، في خلفية معركة الرئاسة، هي الأولى بالإنتباه، والأجدر بالمراقبة. إذ إنّ هذا الدستور سوف يحسم وضع الرئاسة، وصلاحيات الرئيس، فهو الوثيقة الأعلى من مؤسسة الرئاسة كلها، من ناحية، ثم نحن بصدد تلاعبٍ ومغالبة من الأقلية، التي تريد أن تفرض رؤيتها وهويتها، بصفتها لا تحمل الولاء للهوية الإسلامية، سواءً كانت نصرانية، أو علمانية ملحدة.

الأمر أنّ الهوية الإسلامية التي تريد الأقلية التوافق عليها، لا دخل لها بالإسلام. بل هي محض خروجٍ عنه إلى الشرك. الهوية الإسلامية التي يريدونها هي كلمة في دستورٍ يناقض حكم الله، ويرفض الرجوع إلى أحكام الشريعة، بل يرجع إلى مبادئها العامة التي تتفق مع مبادئ كافة أديان الأرض الكتابية والوضعية والفلسفية. فهو في حقيقة أمره دستور وضعيّ مشرك، يتبنى طموحات الأقلية العلمانية الملحدة والنصرانية الكتابية، ويغفل هوية الغالبية الساحقة من مسلمي هذه الدار.

والناظر على الساحة السياسية اليوم، يجد ثلاث قوى تتصارع على وضع هذا الدستور، منها قوتان ظاهرتان وقوة صامتة. أما الأولى، فهي القوة الداعية لعلمنة الدستور باسم التوافقية، وهي القوة الأعلى صوتاً والأطول باعاً في الإعلام، وإن كانت صاحبة أقلية مطلقة على الأرض. والثانية هي أكثرية نسبية، تتمثل في الإخوان البرلمانيين، وبعض السلفيين الحداثيين. وهؤلاء يدعون إلى دستورٍ أقرب ما يكون من الدستور العلماني، إلا مع عدة فروق، تتمثل في تعبيرات وكلمات، لا تنص صراحة على الرجوع إلى أحكام الشريعة. وكذلك فإن هذه القوة، تريد أن تجعل نظام الحكم برلماني، كيَ تبقى السلطة في يد جماعة الإخوان بالذات. وهو ما لا يتمشى مع الثوابت الشرعية، من ناحية، ومع الأصلح لطبيعة الحكم في بلادنا من ناحية أخرى. أما القوى الثالثة، الصامتة، صاحبة الأغلبية، والغير ممثلة حقيقة فيما يسمونه بالمَجلس التشريعيّ، أو البرلمان، فهي القوة الإسلامية السّنية، التي ينضوى تحتها غالب أفراد الشعب، والتي تطالب بتطبيق أحام الشريعة، دون اللجوء لتلك الزئبقيات الشركية التي تتمحّك بالمادة الثانية أو ما هو في معناها. وهذه القوى تتمثل في عدد من التكتلات، لكنها توجد بكثافتها بين أبناء الشعب، الرافض للتخاذل الإخوانيّ والتثبيط السلفيّ، بعدما ظهرت حقيقة هؤلاء بعد انتخابهم نواباً، ليس لهم من الأمر شئ.

المعركة التي يجب أن يستعد لها المسلمون، ويجمعوا على توحيد جهودهم عليها، هي معركة الدستور. لا توافق شركيّ. ولا لجان تأسيسية تقبل بهذا الكفر، إخوانية أم غير إخوانية، سلفية أم غير سلفية. الدستور الوحيد المَقبول لدى المُسلمين هو ما ينص، صراحة ودون خَفاء أو إشكال، على أن "المرجعية العليا في الدولة هي للكتاب والسنة الصحيحة الثابتة، وعلى أنّ المصدر الوحيد للتشريع هو الشريعة الإسلامية، وما يَصدر عنها وما يَنبنى عليها". هكذا بهذا النصّ.

أما ما ظهر أخيراً من أقوال تبنئ عن الضعف والتراجع والتنازل، من إنه يمكن أن يكون النصّ على أحكام الشريعة، دون مبادئ أو أحكام، فهو تحلل بارد من ربقة الإرتباط بحكم الله وطاعته. والسؤال هو، لماذا هذا

التخاذل والتنازل؟ ألسنا الأغلبية؟ ألسنا مُقرّين بأفضلية ديننا وشَريعتنا؟ فما هو مبرر هذا الضّعف والخنوع؟ أهو إرث موروث أم هو قدرٌ مقدور، أن نخضع لإبتزاز الأقليات، ما نقدر أن نتفلت منه؟

لا أدرى والله فيما هواننا وضعفنا وتخاذلنا وتفريطنا في ديننا، ونحن الأغلبية المطلقة؟ فلئن تراجع وتخاذل وفرّط الإخوان، فلأنّ هذا دينهم، يروْن فيه أن أحكام الشريعة غير ملزمة إبتداءً، كما صرّحوا. ولئن تابعهم مُحْدَثوا السّلفية وخَنافِسها على هذا المعنى، فهم أصلاً تابعون مقلدون، لا هويّة لهم. لكن ما بالنا، نحن المسلمون من أهل السنة والجماعة، من أتباع السنة المطهرة الصحيحة، القائمين على معاني التوحيد، الصافى موارده، والواضح معالمه، نتردّد في إعلانها صريحة مدوية، أنه لا حكم إلا لله.

على التيار الإسلاميّ الصحيح، الذي يلفظ الإخوان وأدعياء السلفية، أن يدرك أنّ لا مفر من أن يستعرض قوته، ويُجَسِّد غالبيته، في الشوارع والميادين، حتى تدخل الفئران جحورها، إذ هؤلاء لا حياء لهم ولا ضمير. وسوف يظلون ينعقون بالشرك، ويتحدثون عن حقوق الأقلية، وأطياف الشعب، وهذه الخزعبلات الدعائية، حتى يتم لهم مرادهم. وقد استسلم لهم الإخوان وأدعياء السلفية، جبناً ووهناً وتقديماً لمصالح شخصية، لكن ما بالنا نحن نتركهم يتلاعبون بديننا ويحرّفون هويتنا ويُقصون شَريعتنا؟

لا والله ليس لنا عُذر في ذلك. ومعركة الدّستور أولى وأهم وأعلى من أي معركة رئاسية، خاصّة وهذه القوى كلها تعمل على إصدار دستور بشكل سريع مطبوخ، حتى لا يكون للرئيس القادم يدُ فيه، إن كان مسلماً، وأقصد حازم أبو اسماعيل بالذات، فإنما بقيتهم صور إسلامية لا حقيقة لها.

إن المسلمين من أتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حقيقة لا إدعاءً، وهم كلّ من رأى أنّ حكمَ الله لا يتجزأ، وأنه لا حكم ولا دستور ولا قوانين إلا بحسب أحكامه، وأنّ المناداة بإتباع المَبادئ هي بابٌ خلفيّ من أبواب التمَلّص من الشَريعة، يخرج منه المتمَسلمون، خِلسة من ربقةِ دينهم، وإن صلوا وصَاموا وزعموا أنهم إخوانٌ وسلفيون، يجب عليهم أن يوحدوا صفوفهم، سواءً منهم من التزم بالثورة وتعاطف فطرياً مع الحق الذي عليه أبو اسماعيل، أو من وقف إلى جانب الشيخ حازم أبو إسماعيل في حملته ضد أعداء الله وأعداء شرعه، فإن معركة الدستور قادمة، وهي المعركة الفاصلة في طريق العودة إلى دولة لا إله إلا الله.

توضيحٌ لازمٌ إلى مناصرى الشيخ حازم أبو اسماعيل 12-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المعركة التي ظهر فيها الحق يوم أمس، على فمِ قُضاةٍ من قضاة النِّظام نفسه، هى آية بيّنة على أنّ الحقَ الأبلج لا يمكن أن تغطيه قوى الشرّ والباطل، مهما نفخت ريشها، وتناعقت بأباطيلها في أبواق الإعلام الكافر المُنكَر، قال الحق سبحانه "وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًۭا"الإسراء81.

الهجومُ الضّارى الذي واجهه الشيخ أبو اسماعيل في الأيام الماضية، لم يكن موجها أصلاً إلى شَخص حازم، بل إلى الإسلام، وإلى الشريعة، وإلى منهجها، وإلى سبيلها كله. مصدرها معروف، هو المجلس العسكريّ، وإن لم يُسمع له صوت فيها. إذ إن أصابعه تتحرك في الخفاء لتحريك الإشاعات، التي يلقيها لأهل الإعلام المنافقين الجبناء، كما يلقى الناس العظمة للكلاب، فيبدؤون في نهشها، وتبادل لعقها، وكأن فيها دسماً يحيون به، وما هي إلا عظمة خاوية، لا غناء فيها. فإذا طفت الإشاعة، فبها ونعمت، وإن دمّرها الله على رؤوس الأنكاد من أهل الإعلام، ومن يستضيفونهم من كفار القوم، ظهروا وكأنهم طاهرى اليد والذيل، وتركوا أهل الإعلام يلقون مصير الكذبة الجبناءالأخساء، جزاءً وفاقاً.

هذا ما يحدث، في كل مرة يتعرض فيها مسلم لهجوم هذه الحيّات الرقطاء التي تسكن ماسبيرو، وتجلس في فضائيات ساويرس، وعلى مقاعد تحرير صحفه.

إن من الحكمة اليوم، أن نُحدّد من هم الفرقاء المتواجدون على السّاحة السياسية، بكل صدق وشفافية وحياد، لا نقصد من هذا ذماً ولا تجريحاً، ولكنّ التغافل عن القوى المناوئة، وعدم معرفة القوى المحايدة من القوى المؤيدة، يجعلنا في موقف ضعفٍ لا يصح أن يضع مسلماً نفسه فيه. وهؤلاء الفرقاء اليوم ثلاثة.

(1)

أولاها فرقة المنافقين الطبالين من العلمانيين المارقين عن دين الله سبحانه. وهم جماعة الإعلاميين، كما يسمون أنفسهم، وجماعة من الكتاب والصحافيين والمثقفين والمفكرين! وأشهد الله ما في عقولهم من فكر، وحاشيتهم من القضاة و"الفقهاء الدستوريين"، زعموا، والفنانين، والمزورين المُرتشين من "النخبة". ولا عَجب أن يفعل هؤلاء ما يفعلون، وهم من بَكى على المَخلوع، ومنهم من بكى على وفاة شنودة النصارى، ومنهم قبَّل يديه حياً. وكلهم أهل خنا وفسق ومنكر، يحيون فيه، ويتنفسون دخانه، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

والعجيب أنّ أحد هؤلاء الملاحدة، علاء الأسوانيّ، قد خرج بعد ساعات قليلة من إعلان محكمة القضاء الإداري موقف والدة الشيخ حازم، على تلفاز الجزيرة في برنامج "على مسؤليتي"، وكأن الرّجل له مسؤولية يتحاكم اليها ضميره! فبدأ ملامح الحملة الجديدة على ممثل التيار الإسلاميّ الصحيح الوحيد، حازم أبو إسماعيل، فقدم أرقاماً أنتجها علمانيّ آخر، أنّ حازم أبو اسماعيل، هو الأكثر إنفاقاً على حملته بمبلغ

يفوق 40 مليوناً من الجنيهات في بند واحدٍ! ووالله لا أدرى كيف يهرب مثل هذا الرجل من التقاضى بشأن هذه الأكاذيب التي يُروّجها، إذ من أين للشيخ حازم هذا المبلغ ينفقه على بندٍ واحد في دعايته؟ لكن هؤلاء المناكيد لا يعلمون أنّ أصحاب التصاميم يُصمّمون، وأصحاب الورق يَمدّون، وأصحاب المطابع يَطبعون، وأصحاب المحبة في الدين والله يوزعون وينشرون، لا ينفق أبو اسماعيل مليماً واحداً من جيبه في كل هذه المَنظومة. فهذا العلماني لا يعرف معنى الولاء في الله، ولا يعرف معنى النصرة في الله. ولا يتصوّر إلا شيكات رجال الأعمال تموّل حملات زائفة، تشترى أصوات المساكين، بلقمة عيش سرقوها هم أنفسهم منهم من قبل. وماذا يفعل حازم أبو اسماعيل، إن كان خطابه الإسلاميّ قد اخترق أفئدة كلّ هؤلاء، ليس كخطاب الإخوان المفتعل، ولا خطاب بعض أدعياء السلفية المحدود المتكبر الحاقد.

(2)

والفرقة الثانية، هم من بنى جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، ويستخدمون خطابنا، لكنهم على أعراف السياسة، لا إلى الإسلام ولا إلى العِلمانية، يلوّحون لهؤلاء إن ظَفروا، ويُداهنون لأولئك إنْ علوا، من ضَعفِ قلوبِهم وانحرافِ أهدافهم. ونعنى بهم فرقة الإخوان ومشايخ أدعياء السّلفية. ونحن على علمٍ بما يقوله المشايخ الأحباء من عدم فضح هؤلاء، وترقيع الصدع الذي أوجدوه بأيديهم، والذي لا زالوا مُصرّين عليه بعد أن خَدعهم العَسكر، وضَرَب بصَفقتهم عرض الحائط. ونحن نؤمن أنّ البيان الوافي الواضح الصريح المباشر، حين يتعلق الأمر هذا البيان. بل أزعم أنّ المداراة على إنحراف منحرف، أو عمالة عميل، مهما كان الشّعار الذي يحمله، هو ذنبٌ وإن ظهر أنه فضلٌ وتقوى. فإنّ البيان لا يؤخرُ عن وقت الحاجة، ولا تقل قوة البيان في رتبتها عن رتبة المُنكر الذي تظهره. وإنى أعرف أن الكثير من أتباع هذه الفرقة، هم من أصحاب النوايا الحسنة، وإنما أمرهم هو الإنخداع في قيادات لا يعرفون حقيقة وسائلها، وتصرفاتها ومبرراتها، ودوافعها. لكن، لا يدفعنا هؤلاء أن نترك الأفعال الضارة المخالفة للشريعة أن تمرّ دون إيضاح أو بيان. ولو صدق الإخوان، لسحبوا مرشحهم اليوم، أو غداً، خاصة ولا فرصة أمام شاطرهم ولا مرسيهم في الفوز مع وجود حازم في السباق. لكنّ دافع مكتب إرشادهم هو إعتبار مصلحة جماعتهم لا غير، التي هي عندهم فوق كل شرع وإعتبار. ولو صدق عبد المقصود وبرهامي، لتخلوا عن حسدهم وكبرهم. لكن الأمر أعمق من ذلك، فإنه لن يحدث، لا هذا ولا ذاك، إذ إن مصالح هؤلاء، وعقديتهم ليست على ما نحن عليه في منهجية أهل السنة.

الإخوان قد قرروا أن ينفصلوا عن الشعب من زمن بعيد. يعقدون صفقاتهم، ويرتبون مليونياتهم، يتقدمون بها، ويحجمتن عنها لصالح جماعتهم، ليس لله ولا شرعه ولا للشعب في هذا نصيب. هذا أمر محسوم الدلائل عليه الآن أوضح من أن يستدل عليها مستدل

وليس يصح في الأذهان شئ		إذا احتاج النهار إلى دليل

الأمر اليوم أن نترك هؤلاء، وأن نعرض عنهم حتى يهملوا تلك الجماعة، ويلفظون قياداتها، وهي ستنتقص من أطرافها شيئا فشيئاً، فهي سنة الله في الباطل ولا رادّ لسنته.

فلا تغرنكم، يا أتباع أبو إسماعيل، تلك الرياءات التي خرج بها الشاطر، معبراً عن فرحته لإنتصار أبو إسماعيل، فلا والله ليس هذا من طبيعة الإخوان، إنما هي كلماتٌ يُرضى بها أتباعه من السُذّج المُخلصين، ثم من وراء ذلك حربٌ ضروس يشنّوها عليه، لن يكون للأمانة ولا للخلق فيها نصيب. بل لا نستبعد، من خلال معرفة وسائلهم، أن يضعوا أيدهم في أيدى أخسّ المُرشحين للقضاء على فرصة فوز أبو اسماعيل، إذ حينها، ستظهر عوراتهم، وتتجلى عمالتهم، وتخرج أضغانهم.

(3)

أما الفرقة الثالثة، فهم هؤلاء الذين يؤمنون بأن شرع الله هو الأعلى، وأنه يجب أن يُطبّق بكامل أحكامه، دون تخيّر أو تنقّص. هؤلاء يؤمنون بأن الشرع غالب على أمره، إن لم يكن بالسلم الإنتخابيّ، فيكون بالقوة الشعبية العارمة الساحقة. وهم في هذا طائفتان، طائفة تتبع طريق السلم الإنتخابيّ، دفعاً لمضرة المواجهة المباشرة، فإن كان وإلا فهو الجهاد والثورة، وطائفة ترى عدم جدوى هذه الطريقة إبتداءً، بل وعدم مشروعيتها، وأنه يجب المواجهة دون اللجوء لغيرها. لكن الطائفتين مجتمعتان على حتمية الوصول لتطبيق الشريعة كاملة، خلافاً للفرقة الثانية التي تتميع وتتلون، وترضى بالدنية في دينها ابتداءً.

دورنا، نحن أهل الفرقة الثالثة، أن نكن غاية في القوة والوضوح، في كشف مؤامرات أهل النفاق والفساد من العلمانيين. ثم أن نسعى لفتح أعين المخدوعين من أتباع قيادات الإخوان ومشايخ أدعياء السلفية، عسى أن يكون منهم من يرى الواقع البئيس، من خلف حجب السياسة الخدّاعة وضباب التلون المريب. فهؤلاء الشباب فيهم من الإخلاص والطهارة، ما قد يطهر عقولهم من برمجة السمع والطاعة العمياء التي تتبعها قياداتهم. ثم أن نحض الناس على إستمرار الثورة، وأن يجتمعوا على قيادة واحدة راشدة، تكن لهم هادياً ومناراً في الأيام القادمة .. الحالكة.

يا أنصار أبو اسماعيل، لا يتلاعبنّ بكم الأمل، فتقولوا لأنفسكم "ولكننا قاب قوسين من ترشيح الشيخ، ثم نجاحه، ثم توليه الرئاسة"، فلا والله إن هي إلا أضغاثُ أحلام. ونحن لا نريد أن نثبط عزائمكم، بل إننا منكم ومنه روحاً وقلباً، لكن ألم يكن فيما حدث، ويحدث، ذكرى لمن ألقى السمع وهو شهيد؟ أتعتقدون أنّ العسكر سيمرّروا هذا الأمر بهذه السهولة. عقبة واحدة ثم يستسلموا لكم؟ لا والله الذي لا إله إلا هو، و"ياما في الجراب يا حاوى". هذه واحدة. ثم الأخرى، أتريدون لرئيسنا أن يكون مقيداً، عارياً عن الصلاحيات، كما رضىَ الإخوان أن يكونوا نواباً طراطيراً ؟ لا والله الذي لا إله إلا هو، لا أحسب الشيخ حازم نفسه يقبل بهذا أبداً لنفسه ولكم.

ويا شيخ حازم، وفقكم الله، ونحن ننتظر منك الريادة في كلّ ميدان، فقد عهدناك قوياً، صدوقاً، واعياً بخطط العدو، فلا تغفل عن هؤلاء، فهم بالمرصاد، عند كلّ منحنى ومنعطف، وسنن الله جارية، وهي لا تدلنا إلا على التدافع، لا التحاور والتماكر.

إن الحرب قائمة ضروس، والثورة حية ضارية، لا ينهيها قرار المحكمة الإدارية، فلنخرج في 20 أبريل، ثم لا نعود إلا بعد أن يسقط حكم العسكر. حينها، نحيا الحياة الكريمة مرة أخرى..

حتى أنت يا شيخ سَعيد عبد العظيم ...؟ 13-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أرسل إلى أحد الإخوة رابطاً لحديث للشيخ سعيد عبد العظيم، ما أن سمعته حتى ارتفع ضغط دمى إلى ما فوق المائتين، ، وأنا رجل أعاني من الضغط والسكر وغيره من أمراض من هم في مثل عمرى. فلم أجد بداً، لأستعيد توازني البدني الصحيّ، أن أُخرج السم الذي زَرعه في جسدى حديث هذا الرجل، الذي كنت، والله الذي لا إله إلا هو، استثنيه من جماعة الأدعياء من زملائه، وأقصد بالذات محمد عبد المقصود وياسر برهامي، حتى نزلت نازلة هذا التسجيل، فألجأتني إلى أن أخرج عن السياق الذى كنت أسير فيه لمقالات الغد وبعد الغد، عن مواقف العسكر والإخوان، وعمر بن سليمان.
http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=lHxHoXeCQR0 فإن كان هذا الحديث مزورا عليه، فله منى كل إعتذار، وعليه أن ينكره علناً، وإلا ثبتت نسبته اليه.

والحديث في هذا التسجيل، يدور حول موقف هيئتهم الشرعية، وموقف علمائها النحارير(!)، من المرشحين الرئاسيين، ومدى الحكمة التي تتفجر من قراراتهم، والتي تليق بعلماء مخضرمين، يجب على من يخالفهم أن يستخفِيَ بقوله، إذ أيّ شخص آخر في الأمة، عالماً كان أو غير عالمٍ، أن يقول إذا قالوا، وهو لم يَردُ مواردهم في عبّ العلم من كصادره؟ وهل يوجد عالم حقاً خرج نطاق دائرتهم؟

هكذا تحدث الشيخ. ويا ليته ما تَحدّث، فقد زاد طِينَتهم بلّة. ولا أدرى كيف يصح هذا بعد أن خرج اسمه في قائمة المجلس الذي نصب نفسه مجلساً لشورى العلماء، ممن يؤيد الشيخ حازم أبو اسماعيل.

ولا أريد أن أقف عند اللهجة التي تحدث بها الرجل، وطريقة مَخارِجَ ألفاظه التي ذَكّرتني بطريقة ذلك الكواء الذي كنا نتعامل معه في صبانا بالعجوزة، إذ إن ذلك أمرٌ شكليّ، وإن كان الأفضل له أن يَضبِط هذه الطريقة التي تقلل من قيمة ما يقول، أيا كان ما يقول.

لكن الأمر المبكيّ هو ما يقوله الرجلُ في موضوع الترشيح الرئاسيّ، وشخصيات المرشحين، ومعايير إختيارهم. وها نحن نتناول أمرين أو ثلاثة مما تناول، إذ لم يمكنني مرضى من إكمال الشريط لنهايته، تكشف عن ظاهرة عجيبة مريبة لدى هؤلاء الرجال المنتسبين إلى التيار السلفي، وهي تتمثل في العداء الشديد للرجل حازم أبو اسماعيل. ووالله لقد نسبتها إلى الحسد عند عبد المقصود، وللتعاون الأمني عند برهاميّ، لكن ما بال سعيد عبد العظيم؟ لا أدرى والله، ولكنها ظاهرة تستحق الدراسة، وإن كانت لا تزال محدودة بحدود عدد يُعَدّ على أصابع اليدّ، لا يتجاوزها، إذ تعكس خفايا النفس البشرية في اسوأ أحوال هبوطها حين تدفع بخبثها إلى الخارج، ثم تُصوّره بصورة اللبن والعسل المصفى، النقي من الخبائث.

الرجل يتحدث أولاً عن أولئك النفر من كلبة العلم، الذين تجاوزوه وخرجوا عليه، وعلى النفر العجيب معه، ويوجههم أنه يجب عليهم الحذر حين يخرجون على مثل هؤلاء الجهابذة، الذين تعلموا على أيديهم يوماً،

وأن لا يجعلون الأمر أمر إسلامٍ أو كفر، حين يتعلق بمرشح، يتمسح بالإسلام، ولو ظاهراً. وله في هذا القول حقٌ إذ لا ينبغي أن يكفر الناس بعضها البعض في مسائل مثل هذه، إلا إن صاحبتها قرائن، تدل على حب الكفر وكراهة الإسلام، مثل مواقف العديد من أهل الإعلام. أما أنه لا يصح إلا أن يخرجوا عليهم "على استحياءٍ" كما قال، فإن في هذا الإدعاء غلوٌ في تقدير النفس وتعظيم الذات. فقد خرجت إمرأة على عمر في رأيه، علانية دون إستخفاء، فمن تظن في نفسك يا بن عبد العظيم إذن؟ ولماذا الإستخفاء والإستحياء من أمرٍ يراه المرء صواباً، إن لم يتجاوز فيه الحد؟

ثم الأخرى، ماذا يقول فيمن خالفه من العلماء، أو ممن لم يجلس بين يديه، يغترف من علمه الفيّاض، يوماً؟ أهؤلاء كذلك يجب أن يقولوا رأيهم على إستحياء؟ وهم أكثر عدداً وأفضل علماً وأفهم واقعاً من هذه العصبة العجيبة المحدودة التي كانت تتخفى بدعوتها، وتعيش في صوامعها مدى ثلاثين عاماً؟ ماذا عن رأسهم ومقدمهم الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق؟ وماذا عن الفاضل وجدى غنيم؟ ماذا عن مصطفى العدوى؟ وحسن أبو الأشبال؟ ماذا عن أعضاء مجلس شورى علمائهم، الحوينى ويعقوب وغيرهم؟ دع عنك مئات من غيرهم، ممن لهم قول في العلم، ممن وقفوا في صفّ الرجل؟

يقول الرجل، وعجباً ما يقول، أنه كانت من حكمته، وحكمة بقية قرنائه، أن استمعوا إلى أقوال الشائعات، فوجب أن يتريثوا، حتى لا يقال إنهم ناصروا باطلاً، فهم، أولا وأخيراً صفوة العلماء، وخيرة الدعاة! لكن، سبحان الله، حين بلغه ما قيل عن الحكم القضائي في حق خيرت الشاطر، بادر إلى المصدر، فهاتفه شخصياًن ولما قال له الشاطر أنّ هذا أكر غير صحيح، سلّم واستمع. ما أبشع هذا الكلام من رجل يقول قال الله ورسوله. أتكيل بمكيالين يا رجل؟ لماذا لم ترجع إلى المصدر، وتهاتف حازماً، فتصدقه إن جزم لك بكذب إدعاء القوم الكافرين؟ ثم يقول البعض أنني أقسو في حديثى على أمثال من يقوم بهذا المنطق المعوج! ألا إن الهوى لقاتل لصاحبه.

ثم، يقول أنّ الهيئة الشرعية قابلت المرشحين الإسلاميين، العوا، وابو الفتوح وحازم أبو اسماعيل، فوجدت أن لهم وعليهم، كبشر من البشر، لكن حين قابلت الشاطر، بهرتها شخصيته، بهرتهم بما جعل أعينهم لا ترى له عيباً، ولا في منهجه ثغرة، كما بهر سحر سحرة فرعون أبصار الناس. سبحان الله العظيم، أنسيت يا عبد العظيم، أنّ الرجل هو مرشح الإخوان؟ أنسيت ما هو منهج الإخوان؟ ألا تعرف موقفهم من كافة القضايا الشرعية، بدءاً بالتوافقية، والمواطنة، والحداثة، والديموقراطية التي كنت أنت تكفر القائل بها؟ ألم يقابل الوفد الأمريكيّ مباشرة بعد ترشحه ليطمئن أسياده واسياد الإخوان أن لا تفزعوا فنحن معكم. أيخيل اليكم كلام الشاطر، حتى تنسوا ثوابتكم وتتغافلوا عن مبادئكم؟ أوعدكم بالإستثمار وبإغداق المال على مصر وعليكم، فسال لها لعابهم؟ كيف نفهم هذا الموقف يا رجل؟ لقد سمعنا، نحن العوام من الناس الشاطر يتحدث مرة ومرات، فوالله لم نجد فيه ما يشد النظر أو يأسر القلب، بل وجدنا فيه محاورة الإخوان، وتدليسهم، خلافاً لما رأيناه من صدق لهجة الشيخ حازم ومسه لشغاف قلوب الناس. ألا أسهل ما تنبهروا يا أصحاب الذقون واللحى، في عصرنا هذا؟ ولم لا، وقد كنت على شفا دعم باسم خفاجي، لولا مكننا الله من إظهار خطيئته،

غفر الله له، وعفا عنه، فلم يعد بيننا وبينه إحنة بعد أن ابعدناه عن هذا المنصب الشريف، وإن كنا لا نزال مصمّمين على نَشر بقية المُستندات الخاصة بمُحاكمته في الأسبوع القابل فور تسلمها.

يا شيخ عبد العظيم، راجع نفسك، واستمع إلى ما ملأت به هذا الشريط، من كلام لا يساوى ثمن الشريط نفسه، يشهد الله. فوالله قد نزلت منزلتك في عينى درجات بعد أن رأيت منك هذا الإنحراف في المنطق وتمييز في المواقف، دون مراعاة لقواعد علم أو مبادئ شرع.

«العليا للرئاسة» تقرر تأجيل الفصل فى المستبعدين من الترشح لأجل غير مسمى 14-04-2012

وأوضحت المصادر أن اللجنة لم تستقر حتى الآن على موعد محدد لإعلان قرارات الاستبعاد أو موعد التظلم من تلك القرارات.

http://www.dostorasly.com/news/view.aspx?cdate=14042012&id=43273b96-bc03-4391-84c5-b70d65b085a4

نداء إلى الشيخ حازم أبو اسماعيل

يا شيخ حازم: لن يتركوك تترشح ولو جئتهم بآلاف الأحكام القضائية

يا شيخ حازم: بجاتو وفاروق سلطان هم عملاء العسكر وكلابهم، فلن يخونوا أسيادهم لأجلك

يا شيخ حازم: الأمر أصبح واضحا صريحاً لا يحتاج إلى مماطلة ومداولة

إما أن تكون قائداً لثورة جديدة، تقتدى فيها بما فعل الشباب العلمانيّ في 25 يناير

حين خرج دون حسابات كثيرة، لا يلوى على شئ إلا الخروج

وساعتها، يجب أن تعلم أن الحرية لها ثمن دامٍ غالٍ، فلا تهتز ولا تتراجع أمام التضحيات

فوالله هناك من الشباب من يتوق اليها، لكن لا يجد له قائدا وراية

وإما أن تلزم بيتك، وتنتظر حكم بجاتو عليك، يتلاعبون بك وبأنصارك، كل يوم وكل ليلة، حتى يصرعوك بالقاضية وأنت منتظر حكم القضاء!

يا شيخ حازم: أمل الأمة فيك كبير. ولا ابالغ حين أقول أنك أنت ما بقى لها الآن، بعد عون الله وولايته

بعد أن تنكرت مشايخ أدعياء السلفية لك، وتماكرت جماعة الإخوان بك

لكن جموع الشعب معك ومن ورائك

فإما أنك على قدر هذا الدور القيادي

أو فليرحم الله هذه الأمة، فستمر بالمسلمين أشد الأيام سواداً وحلكة ، قتلاً وإعتقالاً وتعذيباً

وسيموت من يموت، في السجون بدلا من التحرير

يا شيخ حازم: القول قولك اليوم - فإما الحياة وإما الردى

ماذا أقول بعد .. وقد قلنا ما يُحرّك جبالاً صُماً! 14-04-2012

لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

ماذا أقول بعد... فوالله لم أعد استطيع أن القى بالقلم، الذي بات لي كالسلاح في يد الجنديّ، يطلقه بلا توقّف، وقد أطبق عليه الأعداء من كل ناحية، وإن كنت أعلم أن أثره ليس كأثر الوقوف في الميدانِ ولو ساعة، ولكنه جهد المقل.

ماذا أقول، وقد تحدثنا منذ 8 فبراير 2011، من قبل أن يُخلع المَخلوع، بالتحذير من مجلس العسكر، الذي خَدَع الشعب كله، إلا نفر منه، ساروا على منهجية سُنّة رسولنا صلى الله عليه وسلم، وقرؤوا الواقع قراءة رشيدة واعية، تنظُر إلى الماضى بعين العِبرة، وإلى الحاضر بعين الفَحص والدّربة.

لا والله لا أجد عُذراً لمن وقف إلى جانب المَجلس العَسكري يوماً، تحت أيّ عُذر أو تَعِلّة أو نظرٍ، حتى ولو عادوا للحق. فإنّ أمر هؤلاء ينبئ أنه يمكن أن يكون لهم خطأ أو أخطاء قادمة، فالعِبرة بالمَنهجية لا بالقرار الوقتيّ، وكثير من هؤلاء قد فاتهم إدراك المنهج بشموليته بما يحيط بجوانب عقله ومناحي نظره كاملة.

لقد فَعَلَتْ ما يسمى بالتيارات الإسلامية آثاماً وأخطاءً لن ينساها لهم التاريخ، ولن ينساها لهم المسلمون في عصرنا، جيلنا ومن بعده.

لقد أجرم الإخوان لمّا سلّموا كرامتهم وثورة شعبهم مقابل كراسى البرلمان، ومجلس الشورى، بعد أن ثَبُت عدم جدواهما، في أي مجال. ولو جادل مجادل أنهم كانوا يحسنون الظن بالعسكر، والتزامهم بصفقة كامب سليمان، إذ هذا عُذرٌ أقبح من ذنب.

لقد أجرم بعض مَشايخ السلفية، حين سبّحوا بحمد المجلس العسكريّ يوماً، وأجهضوا الغليان الثوريّ الشبابيّ، ولا يزالون يسيرون على نفس النهج، عمالة وحسداً وغباءً، عدا حبّ الدنيا وكراهة الموت التي هي مدْعاة الجُبن ومصالحة أهل الباطل.

لكننا اليوم، في مواجهة صريحة واضحة مع قوى الشر والكفر. لم يعد للعمالة بيننا مكان، وعلى العميل أن ينهزم ويخسأ. وعلى القوى المسلمة المخلصة أن تصحو لما يكاد لها منذ 25 يناير 2011.

على القوى الإسلامية يجب أن تلتف حول قيادة ميدانية واحدة، لا أرى غير أبو إسماعيل اليوم يمكن أن تلتف حوله الجماهير. فإن لم يقم بها الشيخ، وأدعو الله أن يكون لها، فلابد من أن تتكون هيئة ميدانية، من شباب الثورة المخلصين، تكون كهيئة قيادة تصدر التوجيهات لأبناء الشعب.

هذه الحرائق التي بدأ العسكر وأعوانهم من الفلول، إيقادها في أنحاء مصر، لا تعنى إلا أنّ العَسكر قد بدأ شنّ الحرب على الشعب بالفعل. ولا نعرف أين سينتهى بهم الأمر؟ إلى حَرق القاهرة مرة أخرى؟ لا أستبعد

هذا. ولكن السؤال اليوم، هل يمكن أن يكون في هذا الإرهاب العسكريّ مُخذّلاً للثورة؟ هل سيتمكن هؤلاء الأنجاس المناكيد - على حد تعبير المتنبى - من إيقاف الثورة الثانية، بمثل هذه الوسائل التي تتبعها الأنظمة العسكرية في العالم كله؟

الكرامة هي روح البشر. الحرية هي هواء البشر. العدل هو بناء البشر. وهى كلها لن تتحقق لمصر ولشعبها المسلم إلا بالقضاء على حكم العسكر وإزاحتهم من مكان السيادة، بأي صورة من الصور، وبأي طريقة من الطرق، وبأي كمّ من التضحياتن وكلها رخيصة في سبيل الله والحق والشرع. فالموتُ آت لا ريب فيه "كل نفس ذائقة الموت"

من لم يمتْ بالسّيف مات بغيره تَعدّدت الأسبابُ والموتُ واحد

فإلى الميدان، بل إلى ميادين مصر كلها في كل مكانٍ

لا تتردّدوا ولا تتفرّقوا ولا تنتظروا فلم يَعد هناك ما ترجونَه من التأخير إلا الخسارة

روح الثورات .. بين البعث والإغتيال 16-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

قلت في مقال لي من قَبل، أنّ العسكر لن يسمحوا بترشيح أبو اسماعيل، مهما كلّف الأمر. وهذا الذي نراه على أرض الواقع هو مصداق ذلك. وقد أرجعت ذلك إلى سنن الله في عباده، سنة التدافع، وهي أن الشرّ لا يدفعه إلا القوة المعلقة بالحق، لا بغيرها، وأنّ الوسائل الخانعة القانونية والديموقراطية، لا تبلغ بالحق طريقاً، ولا تقطع به وادياً.

الأمر اليوم أصبح من الظهور والجلاء بحيث لا يحتمل جدلاً أو تحاور. سنن الله سبحانه لا يمكن تخطيها، بأي حال من الأحوال، وكفانا خداعاً للنفس، وكفاناً ثقة في عقول البشر، وانحرافاً عن سنن الله. الثورة هي الطريق الأوحد لإقتناص الحقوق من غاصبيها، ليست الصناديق، ولا الأحزاب ولا البرلمانات، ولا المحاكم. تقديم الشكاوى، يصلح لإمرأة ظلمها زوجها أو تعدى عليها بالضرب، أما مظلمة أمة فليس لها إلا الثورة والخروج.

هذا الذي نشاهده من كثير من القوى الإسلامية المخلصة، من محاولة منهجة الثورة، وبرمجتها، وإخراجها في مواعيد ثابتة محددة، يعنى أن جذوة الثورة الحقيقية لا تزال لم يوقد عليها بعد**!** والثورة بطبيعتها تلقائية، عفوية، لا تحسب حساباً لما قد يعيقها أو يقف في طريقها. المؤامرة، وإن كانت تآمراً للخير، هي التي تحسب حسابات وتضع جداول لخروجها. أما الثورات، فهي أمر آخر بالكلية.

الثائر، كالغاضب أشد الغضب، يخرج ليقول كلمته مهما كانت العواقب، فإنّ الحسابات تعنى فكراً رائقاً هادئاً، والثورة تعنى فكراً هادراً غاضباً، وهما لا ولن يلتقيا.

إن ما لاحظته في بعض المداخلات، هو الدعوة إلى الهدوء، وإلى التريث، وإلى التفكير، وإلى حساب العواقب، وتقدير قوى العدو. وكلها أمور جيدة مطلوبة، **لكنها ليست ثورية**، مع الأسف. نحن نخلط بين الحالة الثورية التي لا يعنيها إلا هدم الظلم الذي يحيط بها، بالقوة، حتى ولو القوة السلمية والإعتصام، وبين الحالة الإحتجاجية التي ترتب وتكيد وترسم الخطط. الثورة هي وسيلة الشعب المقهور، والتآمر هو وسيلة العادى الظالم، وهو ما مارسه العسكر على مدى السنة الماضية بمهارة فائقة.

الهدوء والتريث، والتفكير، هي مُحبطاتٌ للثورة، ولا أشك أن بعضاً ممن يروّجونها هم من حسنى النية وصحيحي التوجّه. لكن، لا أشك أنّ منهم مندسون يعلمون تماما تأثير هذه الأفكار، على إخماد مشاعر التلقائية العفوية، التي هي روح الثورة وطبيعتها التي لا تنفك عنها.

الثورة، من طبيعتها، أنها ككرة الثلج، تبدأ صغيرة في أول انحدارها، ثم تكبر وتجمع حولها شيئاً فشيئاً ما يجعلها كرة عملاقة تطيح بما يقف في طريقها، دون سابق إعداد أو ترتيب. ومن أراد أن يسلب من الثورة طبيعتها ويخرجها عن عفويتها، فقد خرج بها عن صفتها، وانحرف بها عن طريقها وسننها.

ولا أظن أنّنا نسينا كيف تولدت ثورة 25 يناير، فأحداثها ليست ببعيدة عنا هذا البُعد، بَعد. مجموعة من الشباب المتحمس، لم يأبه بعدد ولا بعدة، خرج إلى الشارع، لا يريد العودة ولا يفكر في إنهاء تظاهره الساعة السادسة. فكان ما كان مما نعرفه جميعا. لكن هذه المليونيات الجُمَعية (يوم الجمعة)، التي تبدأ التاسعة وتنتهى في السادسة، كأنها يوم عمل عادى، لا ثورة كاسحة. هذا تكتيك احتجاجات لا ثورات. وقد كانت من خطط الإخوان، لكبح جماح الثورة، وتحويلها من الحالة الثورية المتحركة المتدفقة المستمرة، إلى الحالة الإحتجاجية المؤقتة المحكومة.

الثورة التي تغير أوضاع الأمم ليست إحتجاجاً يخرج له الناس بحسابات وتوقيتات. الثورة عفوية تلقائية آنية. الثورة مثلها كمثل القدر، من تحته جمرات ساخنة ملتهبة، يظلّ يغلى بما فيه طالما الجمرات متقدات، وطالما القدر قائم عليها لا يبرح. فإن تركتنا الجمرات، وصرنا إلى التباحث في درجة حرارتها، وطبيعة المادة المغلية في القدر، وهل إن فارت ستسكب أم لا، وأرجأنا وضع القدر عليها، لن يغلى القدر بما فيه، إلا في تصورنا وعقولنا، لا في الواقع المعاش.

لذلك، أحسست بإحباطٍ شديد حين قرر الشيخ حازم أن يمنع أتباعه من الخروج يوم السبت، إنتظاراً لقرار لجنة العملاء مرة أخرى. وكأنّ هناك أمل أن يراجعوا أنفسهم، كما أصابني الإحباط من خبر تكوين حزب جديد هو حزب الأمة المصرية. إذ لا أرى في هذه القرارات، إلا روح الإحتجاج، ومقارعة الظلم بقوانينه، وهو ما ولن يجدى، ولو حاولناه عشرة عقود قادمة.

أظن أنه يجب أن يعلم الناس أنّ أمر الثورة، وأمر الأمة، وأمر مصر، أكبر كثيراً من أمر ترشيح الشيخ حازم، والذي اعتبرناه جميعا، مثال ورمز لهذه الأمة التي تبغي أن تتفيئ الحياة في ظل دينها وقرآنها. لكن اليوم، إختلف الأمر، وصارت القضية قضية الأمة كلها، التي زُوّرت إرادتها، وتحدى الطواغيت رغبتها، علانية وعلى المكشوف، بكل بجاحة وخسة، كأنهم يقولون "أعلى ما في خيلكم اركبوه".

أظن أن تكتيك الإنتظار والهدوء والتروى، الذي غالباً ما يروج له مشايخ أدعياء السلفية المأجورين من أمن الدولة لهذا الغرض، هو ما سيقتل هذه الأمة، وينهى مشوار سعيها إلى الحرية الحقيقية، لا حرية الطنطاوى وعنان، وعمر سليمان.

حزب الأمة المصرية .. ما الجديد؟ 16-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

جاءني الآن خبر إنشاء حزب دعا اليه الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، ونصره الشيخ الدكتور محمد عباس بالأمس على قناة الحكمة https://www.facebook.com/AlOmmahParty?ref=nf، ويحمل دعوة الشيخ حازم صلاح أبو اسماعيل.

ووالله ما أدرى ما الذي يمكن أن يدركه هذا الحزب، مما لم يدركه حزب النور، أو حزب الحرية والعدالة؟

والله لا أدرى إن كان هذا فيه إجهاضاً للحركة الميدانية، والخروج في مواجهة الطاغوت، بعد أن أسفر الطاغوت عن وجهه.

يا مشايخنا، لو جمعتم مليون عضو، فما الهدف؟ هل تتوقعون أن تحصلوا على أغلبية برلمانية أكبر مما حصل عليه حزبي الإخوان والسلفيين؟

يا مشايخنا، هل لا زلتم تعتقدون في صحة هذه الطرق لإدراك أيّ تغيير في مصر، عن طريق البرلمانات والأحزاب، بعد أن أصابتكم سمومها أكثر من غيركم، في قضية ترشيح حازم أبو اسماعيل؟

يا مشايخنا، ألا ترون أنّ تشتيت هذه الجهود سيصرِف الأنظار عن الواجب العينيّ الآن، الذي يُلزمنا بالخروج في وجه الظلم والوقوف في الميادين وقفة رجلٍ واحدٍ لإنهاء حُكم العَسكر؟

يا مشايخنا، لا شكّ في حسن نيتكم، وصدق عقيدتكم، وصحة توجهكم، لكن أليس الأولى أنْ نعتبر بالدروس التي لا زلنا نعيش في توابعها؟ أين حزب الحرية والعدالة؟ أين حزب النور؟ أين البرلمان كله؟

لا والله يا مشايخ الخير، لن تصلح هذه الوسائل، بل هي، فيما أرى، تشتيت للجهود، وإضعاف لقوى المواجهة وإيهان للعزائم، وتقويضٌ لفرصة النصر الوحيدة الباقية على موائد المقاومة.

كيف يصلح أن ندعو، في وقتٍ واحد، بل وفي برنامج واحد، إلى النزول للميادين، والإعتصام حتى النصر، ثم ندعو في الوقت ذاته إلى إنشاء حزبٍ رسميّ يعمل في ظل القوانين، والحكم العسكريّ الذي ندعو إلى الخروج عليه آنياً؟ هذا خلفٌ وإخلافٌ ومخالفةٌ. هو خلفٌ في المنطق، وإخلاف لوعد الله ووعدنا بالخروج، ومخالفة لمنهج الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

كنت أرى، يا مشايخنا أن تركزوا جهد الشباب إلى الخروج والمقاومة، فإذا بكم تضيعون جهدهم، وتوجهونهم إلى ما فائدة فيه، شرعا وعقلاً.

يا مشايخنا، والله، قد أصابنا إحباطٌ من هذا الخبر، فلعلكم تراجعوا أنفسكم وتتريثوا في هذا الأمر، وكفانا تشتيت، وكفانا إغفال للدروس التي اقام الله بها علينا حجج ملزمة، وآيات بينة.

نداءٌ إلى أتباع المشايخ وتابعي الجماعات 17-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي هو حقٌ، ودينه الحق، ورسالاته الحق، ومنهاجه الحق. فهو سبحانه لم يزل للحق ناصراً، ولكلمته مُعْلِيا ولأهله راعياً ووليا.

منذ شهور طويلة، ونحن نُهاجم بكل قسوة وعنف، موقف أولئك المَشايخ السّلفيين، وبالتحديد، ياسِر بُرهامي ومحمد عبد المقصود ومحمد حسان، وتوابعهم كيسرى حماد ونادر بكار. وقد لقينا بسبب هذا الهجوم من أمرنا نصباً.

لكن الأمر اليوم قد إختلف، فوجدنا مشايخ فضلاء، على قنواتٍ فضائية، وعلى الفيسبوك، ممن كانت ترعدُ أنوفهم بالأمس، لذكرى هؤلاء بما فيهم، يتهمونهم بنفس ما ذكرنا منذ شهور عديدة!

ما الخبر يا مشايخ الخير؟ أيجب أن تصل الأمور إلى ذروتها، وأن تتحقق الخسارة على الأرض، وأن تأتي المصيبة وتوَلّى أمام أعيننا، حتى نراها ونتحسب لها، ونعرف مرتكبيها ونحذر منهم؟ أليس هناك منهج مُتبعٌ تَرجِعون اليه، يُعينكم على رؤية الخَطر الداهم، وهو قادم، بدلا من أن نعرفوه وقد أطاح بكم وبأمل الأمة كلها، كما حدث في حرب هؤلاء المشايخ الأمنيين، في قصة حازم أبو اسماعيل؟

ما الذي جهل القوى الإسلامية اليوم ، بمجموعها الذي هو الغالبية المطلقة بين الشباب، أضعف قوة، وأكثر تراجُعاً، وميلاً إلى الإستسلام، من قوى الشباب العِلمانيّ، أو الذي وصّفناه بالعلمانيّ، الذين خرجوا بالثورة أول مرة، ثم وقفوا ضد الثورة المضادة بقيادة العسكر، إلى يومنا هذا؟

لماذا، يا مشايخ الخير، إنقلبت قوتنا ضعفاً، وعزتنا ذلة، وعُلوّنا حِطّة، وصُراخنا صمتاً، كأننا نهتف بلا شفاة، ونضرب بلا أكفّ؟

تعرفون لماذا؟ لأنّ هذا الشباب قد أسلم قياده لمن ليس للقيادة أهلاً. وقد علّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين جاءه رجل يسأل عن الساعة . . . قال صلى الله عليه وسلم .. إذا وُسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" البخاري. ولا تحسبن يا إخوة الخير أنّ هذا أمر متعلقٌ بنهاية الدنيا لا غير، بل هو مبدأ عامٌ، يقضى أنه حين يوسّد الأمر لغير أهله، سواءً قبل الساعة أو عندها، فإن الأمور تنقلب على عقبيها، ويصبح السيد عبداً والعبد سيداً، والظالم حاكما والمظلوم محكوما، الأقل قاهراً والغالب مقهوراً، والعَسكر راكباً والشّعب مركوباً. هذا ما يحدث حين يوسّد الناس أمرهم إلى ياسر برهاميّ ومحمد عبد المقصود، وهيئتهم الشرعية.

لقد أظهرت الأيام خيانة الإخوان، وهاهو شاطرهم يتراجعُ عن المواجهة، ويلتزم بتأييد مُرسيهم. وكأن تعيين مرسى رئيساً سيجعل له شوكة أكثر مما للكتاتنيّ، الذي لا شوكة له. فصراعهم مع العسكريّ صراع محبة

ومُداولة، إذ يريدون أن يكونوا طراطير كلّ منصب، ويريد العسكريّ أن يحتفظ لنفسه بمنصب الرئاسة، ليجعل فيه من ينصر دين الكفر، دون أن يُشوّش عليه، ولو بالقليل. والظاهر أنهم قد أبلغوه أنه سيعود إلى القائمة، وإنما كان الإستبعاد ذراً للرماد في العيون. والإخوان يعلمون أنهم لن يواجهوا أحداً، فهم أجبن من هذا، عَلِم الله. هؤلاء هُم من توسّدوا أمرنا في مجالس التشريع - زعموا. وهو سبب هذا الهرج والتنكب والسقوط.

لقد وَسَد فريقٌ من الناس أمرهم إلى هؤلاء المشايخ الأدعياء، وإلى هذه القيادات الإخوانية الخائنة، وفرّقوا بين أبناء الدين الواحد، بزعم الولاء للشيخ، والولاء للجماعة، ونسوا، وأنساهم مشايخهم، أنّ الولاء لله سبحانه وحده، وللحق وحده، لا لجماعة ولا لشيخ، ولا لأحد.

لقد دقت ساعة ثورة الإسلام في مصر. ونحن نحتاجكم يا أتباع هؤلاء المشايخ. افتحوا أعينكم، انظروا حولكم، إعلموا أنّ الحق ليس حِكراً على جماعة، ولا وقفاً على شيخ، إنما الحق حقٌ لذاته، ولو أراد الله سبحانه أن نعرف الحق بالشيخ أو الجماعة، لما ترك فينا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل لترك لنا أئمة لا يصح عليهم الخطأ، ولكان الرافضة هم أهل السنة!

لقد مكر بكم هؤلاء المشايخ، يعلم الله سبحانه لأي غرضٍ خدعوكم، لكنهم مكروا بكم. ومكر بكم الإخوان، حين أوهموكم أنهم يعملون لصالح هذا الدين، ثم إذا شاطرهم يلتقي الوفد الأمريكيّ، أول من يلتقى بعد إعلان ترشحه للرئاسة،! لا حياء ولا كرامة لمهندس الخزى والخضوع.

آن الأوان أن تَنضّموا، يا شباب الإسلام، إلى هذه الثورة القادمة، بل أن تكونوا في أول صفوفها. فأنتم زهرة الشباب الواعي، فلا يغرنكم بالله هؤلاء الماكرين "وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ"فاطر 10.

ثم أتوجّه إلى هؤلاء العلماء الأفاضل، خاصة منهم من يخرج على قناة الحكمة، فيقول الحق، ويهدى إلى الصدق، ثم يحاول أن يحفظ علي هؤلاء الماكرين صورتهم، ويتملص من إدانتهم، أقول: نعلم أنكم محكومون بقواعد "إعلامية" قبل أن تكون "إسلامية"، لكن يا مشايخ الخير، يا شيخ جمال عبد الهادي، يا شيخ محمد عباس، يا شيخ أسامة عبد الوارث، يا مشايخ الخير كلهم، ليس والله هذا منهج الأنبياء، أن لا نُعرّف الناس بمن يأخذ بأيديهم بعيداً عن الحق، مجاملة، أو خوفاً، أو تمسّكاً بنصوص مُنزلة في غير مناطاتها. إن الحال اليوم لا يحتمل هذا التهزّز والتلكّع في كشف من هم في معسكر العسكر، ولو من أصحاب العمائم واللحى.

والله ما أبعدنا عن الثورة إلا هؤلاء، وأنتم، يا مشايخ الخير، تعلمون ذلك كما نعلمه، فلا تترددوا في هذه المرحلة من أن يكون الحق لديكم أحب من مجاملة الشيخ فلان أو علاّن. إكشفوهم وإفضحوهم، فإن عادوا إلى الحق، فبها ونعمت، وهم إخواننا، وإن أصروا على الوقوف في صف العسكر، وفي التثبيط والتخاذل، فلا أخوّة ولا كرامة، ودين الله أحب الينا وإليكم من هؤلاء جميعا، ولو رُكِمُوا بعضهم على بعض.

إيضاحٌ واجبٌ في منهج الثورة والدعوة! 18-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

السمة الرئيسية التي تغلب على الساحة المصرية السياسية اليوم، وعلى الشقّ الإسلاميّ منها بالذات، هى إختلاط الآراء وتبلبل الأفكار، وتشتت الإتجاهات وتعدّدها، حتى بين أبناء الإتجاه الواحد، وكأنّ الإنفلات الأمنيّ الذي يَضرب الشارع المصري اليوم، قد صاحبه إنفلات فكريّ أشد خطورة وأعمق اثراً بكثير من الناحية الإجتماعية والسياسية. وهذا ما نراه طبيعيّ لا غرابة فيه، في ضوء ما نكر به في مِصرنا من غليانٌ في الأرض وفي العقول.

وقد لاحظتُ من حديثى مع عدد من الإخوة الدعاة، ومن استماعي إلى كثيرٍ منهم على قنواتٍ فضائيةٍ، أو على اليوتيوب، بارك الله فيهم جميعاً، أنّ هناك اضطراب في فهم القضية التي نزعم، نحن أبناء التيار السُنيّ السّلفيّ الصحيح، أنها الطريق إلى الخروج من هذه الورطة التاريخية التي وجدنا أنفسنا فيها، بعد أن هيأ الله لنا فرصة منذ خمسة عشر شهراً، أفلتتها قوى العمالة والغفلة من بين أيدي المسلمين، بصفقات وتنازلاتٍ وتخاذلات، أشبعناها شرحاً وتوضيحاً من قبل، فلا داعي لإعادة الحديث عنها.

ما أريد أن أثبته هنا، في مقالي هذا، ليكون شاهداً على ما أراه، وحجة عليّ بين يدي الله، وما سبق أن رددته مراراً، وكررته تكراراً، هو الآتي:

- أنّ للتغيير سنن كونية إلهية لا تتبدل، لا يجوز أن نحاول منازعتها أو الإلتفاف حولها، فإن في هذا ما فيه من غبش في العقيدة وقِصَر فهمٍ في الواقع.
- أنّ هذه السنن تأبى أن يكون هناك تغييرٌ في نظام إجتماعيّ خارجٍ عن شرع الله تطبيقاً، إلى نظامٍ إسلاميّ صافٍ صحيح، من خلال منظومة النظام الطاغوتي، دستوراً ومجالساً وأحزاباً، كلها نشأت بقوانينه وتحت ظلّ تشريعاته. يأبى هذا العقلُ والشرعُ، ولا يتبناه إلى خَبِلُ العقل أو مُنحرِفُ البصيرة.
- أن الثورة الشعبية، والخروج إلى الشارع والميادين، ضد قوى الطاغوت العسكري، هي الطريقة الوحيدة للتغيير حسب السنن الإلهية، كما رأينا في 25 يناير، وفي تجارب أمم عديدة، نشترك معها في الخضوع للسنن الكونية التي لا تُفرق بين مسلمٍ وكافر في مثل هذا الأمر.
- أنّ الإعتصام ومواصلة الثورة، حتى يقضى الله بيننا وبينهم بالحق، هو الطريق الوحيد لإتمام هذا التغيير، لا مثل هذه المليونيات الإخوانية المُبرمجة، كأنها حفلات "سينما"، من تسعة إلى اثنى عشرة!

- أنّ عدم التزام السِّلم، والتعدى، واستهداف العنف، والترصد للقتل، أو التخريب، بأي صورة، ليس من هذه الوسائل الشرعية التي يجب أن يلتزم بها المعتصمون. بل الواجب هو الدفاع عن النفس، لا أكثر، دون التعدى. وهذا من منطلق أنّ قوة العدو في شراسته وسلاحه، وقوتنا في كثافتنا وإصرارنا، لا العكس.

- أن أيّة وسائل يراها البعض "جِهادية"، كقتل أبرياء، أو التعدى على محلات وممتلكات، هي أمور خارجة عن المسار الشرعيّ، والعقليّ، وقد رأينا ما أدت اليه هذه الوسائل الموهمة، التي لا تنشأإلا عن شبابية فجّة، أو منهجية منحرفة، في تجربة الجماعة الإسلامية، التي بدأت منحرفة وانتهت منحرفة، مرة إلى أقصى اليمين، ومرة إلى أقصى اليسار، أعاذنا الله من مثل هذه الزلل.

- أن الدعاة إلى الحق، هم بين طرفين، أولهما غالٍ في الخوف والحذر والتربص، لا يريد أن يفعل شيئاً إلا بحساب كحساب المَلكين، لا يقدم خطوة إلا تراجع اثنتين، فهو يحجم في غير موضع إحجام. والطرف الآخر هو من يقدم في غير محل إقدام، فتراه لا يأبه لمؤشرات مؤكدة أو شبه مؤكدة، ولا يعى الخطر المحدق به، ويلقى بالكلام على عواهنه، لا يلقى له بالاً، قد يكون فيه هلاكه وهلاك من حوله. والمشكلة أنّ كلا الطرفين، يرى أنه على حق فيما يفعل، وأن الآخر على باطل فيما يفعل.

  - فالطرف الأول لن يكون له أثر في أي تغيير، إلا أقل القليل، وفيه إهدار لجهد ممكن، وإختزال لقوة كامنة، قد يصل إلى حد الإثم من فاعله. وقد تكون للمكوّنات ، في لاوعي هؤلاء، أثر حاسمٌ في تكوين مثل هذه التوجهات، بما في أصل تركيبتها من خوف وتهيب، أو قد تكون للتجربة الشخصية، بالسجن أو الإعتقال، أثر فيه أيضاً. وغالباً ما تجد هؤلاء هم من يتصورون أنّ أجهزة الأمن على إطلاعٌ بكل تفصيلة، وأنها تحصى علينا كلّ كبيرة وصغيرة، وهذا، كما لا يخفى، لا يكون إلا لله عز وجلّ، وفيه ما فيه من المبالغة والتهويل، وإن كان أصحابه يعتقدون أنه حيطة وحذر مطلوبان شرعاً!

  - والطرف الثاني، لن يكون له أثرٌ مُجدٍ في التغيير، إن لم يكن أثره عكسياً تدميرياً، إذ هو كمن يدفع بنفسه إلى الإستئصال، ومن يلقى بيده إلى الهلاك، وهو يرى المصائد مقامة من حوله، والعجب أنهم يبررونها شرعاً ويستدِلون من السيرة بما لا يدل على ما يريدون، بل يتخذون وسيلة حذف وإقصاء أدلة بعينها لصالح أدلة أخرى. وهؤلاء يعتقدون أن العدو كأنه لا وجود له، ولا أثر، ويُبالغون في تركِ الأخذ بالسبب بالكليّة، وهو ما يخالف منهج السنة والجماعة، ويقتب بهم، وياللعجب، من مناهج الصوفية التواكلية، دون أن يشعروا بذلك.

- أن الثورة تقتضى قوة القلب، وصلابة الإرادة، والبسالة والتضحية، ولا تقوم، معنى ولا مبنى، مع فلسَفة الخَوف والرّعب والتربّص، ولا تستقيم مع خوار الشخصية، وإدعاءات الإحتياط الشَلليّ. لكن، هذا الإقدام وهذه البسالة والقوة، يجب أن تكون محكومة بالتعقل، ووزن الأمور، والوسطية الفاعلة، لا الوسطية القاتلة. وقليل من الناس من يَمُن الله عليه بمثل هذا التوازن في حساب الأمور الواقعة والمناطات الحاضرة، وكم من طاقاتٍ أُهدرت، سيراً في أحد الطرفين.

وأمر حديثنا هذا، في مقالنا هذا، يطول شرحه، ويتعدى أثره، ولا يمكن إحتواءه في هذه السّطور القليلة، وإنما أردتُ أن أثبت موقفاً، حتى لا يتأوّل علينا متأولٌ ما لا نقصد، أو أن ينسُبنا أحد إلى من لا ننتسب اليه.

ولا نزال ندعو أبناء الإسلام في هذه الأمة المصرية المُسلمة، أن يخرجوا بصدورِهم، اليوم، أو غدا، أو بعد غدٍ، لا يتوانوا ولا يتراجعوا، وهم معتصمون بحبل الله، وبحبلِ أهل السّنة من أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم، غير هيابين ولا ناكصين، حتى يفتح الله بيننا وبين هؤلاء الفجرة بالحق، إنه وليّ ذلك والقادرُ عليه.

يا أبناء أمتى .. 19-04-2012

جاءت اللحظات الفارقة، فلا تفلتوها

أمسكوا بتلابيبها .. تمسكوا بأطرافها

خذوا بخناقها .. اربطوا على نواصيها

لحظات لن تعود وربّ الكعبة

أهداها لكم ربكم، على كثرة ذنوبكم وقلة عملكم

أتاحها لكم .. مرة أخرى .. من منه وفضله

فأقبلوها منه .. فهو سبحانه لا تُردّ مكارمه

***

هل لحياتكم معنى دون كرامة؟

هل لوجودكم معنى دون عزة؟

هل لكرامتكم وعزتكم معنى دون دين؟

لا والله، فالعزة والكرامة ليسا إلا في دين الله

***

سلبونا الكرامة .. وأرضعونا الذلة

سلبونا المال .. وأغرقونا في الفقر

سلبونا الصحة .. وأسلمونا للمرض

لم يعد لأولادنا أمل ولا هدف .. بله أحفادنا

حاكَمونا لغير الشرع .. وأشاعوا فينا الفاحشة

***

فعلوا بنا كلّ هذا، ثم يريدون اليوم أن يستمروا في مسلسل الكفر

هل هذا ما تحرصون عليه؟ هل هذا ما تريدون أولادكم أن يشبوا فيه؟

مرة أخرى؟ ياللعار إذن ..

***

التحرير أمامكم .. والعسكر وراءكم .. فأيم المفر؟

***

اصدقوا الله يصدقكم .. وانصروه ينصركم

سيروا على سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم، تكونوا على حزضه يوم القيامة

فوالله لا طعم لحياة دون جهاد .. ولا معنى لحياة دون كرامة .. ولا فضل لبقاء إن لم تكن نجاة يوم القيامة

"يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ" محمد7

بين الرّاية الإسلامية .. والرّاية العُمِّيّة 21-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

استبشرت خيراً بما وَرد في الأنباء، عن ذلك الحشدِ الذي تجمّعت طلائعه في ميدان التحرير، تظاهراً ثم إعتصاماً، يحضّ عليه عدد من الشيوخ الأفاضل. ذلك أنّ الثورة التي نرتقب بعون الله تعالى، لابد لها من أمرين، **أولهما** وجود قيادة موحدة يقودها علماء صالحون. **وثانيهما**، كشف الزيف الذي تدّعيه تلك المَجالس التي تصبغ على نفسها "العلمية" أو "الشرعية" أو "السلفية"، التي تزيف منهج السلف، وتزوّر أقوال الشرع، وتقود الناس إلى الهاوية.

أما عن الغرض الأول، فإن إجتماع مشايخ الخير، ممن بانت له مكائد الشيطان، وسطع أمام عينه بريق الحق، على رأيّ واحدٍ يتمثل في الحضّ على الخروج، وقيادة الشباب في الميدان، وللميدان، ضرورة لا غناء عنها. فإن القيادة لا بد منها لتوحّد الصفّ والتصرف، ولتوجيه الطاقات واستثمارها، وسدّ الخلل في التجمعات وضبط حركتها، وتأمين الإمدادات البشرية لملئ الفراغات التي قد يصيب القائمين على ثغورها تعب أو إرهاق أو إعتداء. كذلك هي الضمان الوحيد للإستمرار على الطريق وعدم النكوص أوالتراجع، أو العودة إلى البيوت، قبل يتحقق الهدف، كما حدث في "25 يناير" الأولى، حين انفض السامر قبل أن ينضج الشواء!

والراية التى أحسب أن الصادقين يرفَعونها، هي راية الإسلام، لا غيره، والتي تجعل من تطبيق الشريعة الهَدف الأول والأعلى في هذه المواجهة، التي فرضتها علينا قوى الظلام العسكرية. وهي راية إسلام، يجب أن يصطف تحتها كل من إدعى الإسلام، حتى ولو اختلطت عليه الأمور، أو انتمى لأيّ صف من صفوف الجماعات التي والت على غير الله، وعادت على غير الله.

هنا يثبت الولاء، وهنا تصح العقيدة أو تبطل، وهنا يكون إيماناً أو لا يكون، لا وسط ولا تردّد ولا مداهنة، ولا تخليط. الراية راية الإسلام، الصافي، السنيّ، الصحيح، النقيّ من شوائب الصّفقات، وتمحّكات الجبناء، وعمالة العملاء.

ولا يتقوّل أحد عليّ أني أقول أنّ الذين رفعوا هذه الراية اليوم، أيّا كانوا، هم كالصحابة عدلاً وفهماً، ولا والله، ولا قريب منهم، فأولئك لا مثيل لهم ولا قريب، كما إنّ لهم أقوال قد تتباين وتختلف، وأفعالٌ قد لا تكون على أصحِ المناهج، ولكن نحن بصدد نازلة سَتُضرب فيها الأمة ودينها ضربة لا شفاء منها إلى أن يشاء الله. وقد رفع بعض هؤلاء لواءاً، وإن شابته شوائب مسايرة قديمة للحل القانونيّ، إلا أنها اليوم قد كَفَرَت به، وألقته جانباً، لصالح المواجهة، والمناضلة. وليس على الساحة من فعل ذلك إلا من عصم الله.

أما الثانية، فهى كَشْفُ من انضوى تحت راية لا يُعرف لها غاية، ولا يظهر لها سبيل. راية عُمِّيّة، كما وصفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم، من أمثال ياسر برهاميّ، ومحمد عبد المقصود. أيّ

راية يقف تحتها هؤلاء؟ والله لا ندرى نحن، ولا هم. فتارة يكذّبون الشيخ حازم، وتارة يطالبونه بالتضحية من أجل الشعب، وهو ما يعنى تصديقه، وتارة يقفون في صفه، وتارة ضده، وتارة يَصفون الخروج والتظاهر بأنه حرام ممنوعُ واذكاء للفتنة، فإذا وجدوا أن ليس لهم أتباع على ذلك، نصحول بالخروج، دون "تعطيل طريق، أو إزحامه! أو رد الإعتداء أو تعطيل مرور..."، أيْ خروج دون خروج!!

أيّ راية إذن يرفعها هؤلاء؟ لقد ملأوا أسماع تلامذتهم بالحديث عن التوحيد، وعن الحكم بما أنزل الله، ثم إذا لاحت فرصة التنفيذ، وجاءت فسحة التطبيق، تخلفوا ونكَصوا، بل ثبّطوا ومَنعوا، بل حرّموا وجَرّموا! فما هو تأويل ذلك، يا أصحاب التزوير، وإختلاق المعاذير؟

الأمر كله لا يعدو أن الحديث في التوحيد النظريّ، داخل المساجد، مصحوباً، بفتاوى عدم الخروج على الحكام، ووجوب طاعة ولي الأمر، ولو كان بوش كما ذهب اليه متطرفوهم، هو أسهل أمرٍ يمكنه بهم أن يستولوا به على قلوب العامة، إذ لا مفر من آيات الله البينات في قضية التحاكم للشرع، لكن تحبيشها بما ليس في مناطها، جعلها غير قابلة للتنفيذ، كالأرض الوقف، أو الزوجة المعلقة! ولمّا أن جاء وقت الحقّ، ظهر انهم إنما كانوا مستهزئين بكتاب الله، لا يريدون تطبيقه حقاً وصدقاً، وإنما قدموا بين يديه أمنهم الشخصيّ، وعلاقاتهم المريبة، والعائلية لدى بعضهم، مع الجهات الحاكمة وأمنها.

هذه الراية العُمِّيّة التي يقف تحتها هؤلاء، لا يصح أن يكون معهم تحتها مسلمٌ مُخلص لدينه، ولا محبٌ لأهله ووطنه. فإنها في حقيقة الأمر، راية العسكر، وراية نظام مبارك، وراية نصرة الفساد، من باب "الطغيان أهون من الفتنة". وما هذا الطغيان بطغيان، ولا تلك الفتنة بفتنة. النظام القائم نظام كفريٌّ - لا من يعيشون تحته - يحكم بين الناس بغير ما أنزل الله، إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وقضائياً، ويسلبهم بهذا حريتهم وكرامتهم وينهب ثرواتهم ومقدراتهم. وهذا أشد من مجرد الظلم الذي قد يأتي في ظل دولة الإسلام، من قبل حاكم ظالم طاغ، دون أن يجرد الدولة من صفتها الإسلامية وهويتها الشرعية.

لقد أثبت هؤلاء أنّ ولاءهم ليس لدينهم، قدر ما هو لوليّ أمرهم ولأنفسهم. وها هي شِهادة أحد أتباعِهم، أحمد أمين الشالي، شاهد الإثبات في قضية مقتل سيد بلال، رحمه الله، يقطع بخيانة هؤلاء المشايخ، ياسر برهامي وسعيد عبد العظيم، وغيرهم ممن أعانوا أمن الدولة على طَمس مَعالم الجريمة، وإقناع الناس أنّ عائلة بلال قبلت الدية، كذباً وزوراً، إنما هي رشوة إكراهٌ وليست بديّة.

وهاهم قد أعلنوا عدم إشتراكهم في هذا الحشد الإسلاميّ الوطنيّ، ولاغرو، ولاعجب، فهم أهل التخاذل والخوف.هم أبناء أمن الدولة وكلاب حراستها، يستخدمون دين الله ليبرروا لهؤلاء الكفرة ظلمهم. فانبذوهم والفظوهم، فأمامهم يوم يكونوا فيه "مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ".

هاتان هما الرايتان المرفوعتان اليوم. راية تدعو إلى تطبيق الشريعة، والتزام حكم الإسلام، والحياة الكريمة، وراية عمية لا تدعو لشرعٍ ولا تَحضّ على خير، بل هي راية تثبيطٍ وتخذيلٍ وانضواء تحت حكم الذل والقهر والكفر، بإدعاءات أقل ما توصف بها البطلان والخيبة.

فهلم إلى راية الشرع يا أبناء الإسلام، وانفضوا عنكم تراب الخزي الذي شوهتكم به علماء السوء والخيبة. اسمعوا لضمائركم، وثقوا في فتوى قلوبكم، فإن الفطرة هاديةٌ، ما انتكست بإستمراء الضلال، وتزيين الباطل.

<u>من أرض الكنانة</u> 24-04-2012

الإخوة والأخوات، القراء الأحباء

أود أن أبدأ بالإعتذار عن تغيبى عن موقعنا في الأيام الثلاثة الماضية، وهو ما لم أتعوده، على مدار الخمسة عشر شهراً الماضية، وبالتحديد منذ إندلاع إنتفاضتنا الشعبية في 25 يناير 2011. لكن السبب في هذا التخلف الطارئ، ليس كسلاً ولا جفاءً، يعلم الله، لكنها ظروف السفر إلى أرض الكنانة الحبيبة، التي لم أطئ أرضها لسنين عدداً.

ولست بصدد الحديث عن ذلك الإحساس الطيب الحنون، الذي تغشاني، وأنا جالسٌ بسيارة أحد الإخوة الأحباء، نسير في شوارع القاهرة، كأننى لم أغب عنها إلا لماماً.

وفي هذه الأيام الثلاث السابقة، قابلت إخوة كُثُر، أفاضل، علماء، ودعاة، وشباب، شرفت بلقائهم، سعدت برؤيتهم، منهم من عرفت منذ أربعين عاماً، كالشيخ محمود عفيفي، ومنهم من كانت هى المرة الأولى التي ألاقيهم وجها لوجه، كأخينا الدكتور الفاضل محمد عباس، والشيخ حسن ابو الأشبال والشيخ محمد حجازى والإبن العزيز الشيخ داود خيرت وغيرهم.

وليس المقصود هنا هو أن أدون الأحداث التي تجرى على الساحة كما رأيتها، أو أن أعلق عليها، فإني سأرجأ هذا الأمر إلى ما بعد، ليتاح لي الإطلاع على مايجرى بصورة أوسع وأدق، لكننى أردت أن أكون مع قرائنا على إتصال تعودت عليه في الفترة الماضية، يشق على نفسى أن أنفصل عنه أياماً، مهما كان السبب. وقد عرفت أن شبكة يقين الإخبارية قد تفضلت بنشر بعض الأخبار عن زيارتنا الحالية، فلعل هذه اللقاءات تكون حلقة وصل بين وبين أحبائي القراء في الفترة الحالية التي تعج بها أيامي وليلاليّ بالمشاغل والحركة الدائبة,

وساعود إلى قرائى الأحباء في أقرب فرصة في اليومين القادين إن شاء الله، نتبادل الحوار، فيما تعودنا من نظرٍ وبحث وتحليل، لشخصيات ولمواقف ولأفعال وأفكار، تضيئ لنا طريق المستقبل إن شاء الله.

"وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ" 28-04-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

تعاقبت الأحداث في الأيام القليلة الماضية منذ مليونية الجمعة 21 ابريل، وبداية الإعتصام المفتوح في التحرير، الذي شاركت فيه بعضٌ من أنصار حازم أبو اسماعيل، وبعضٌ من تجمعاتٍ أخرى، سلفية تتراوح بين أطيافٍ مختلفة، بشكل سريع متلاحق.

وقد شاء لي المولى سبحانه أن أعاصر هذه الأحداث الأخيرة من أرض الكنانة، لا على بعد، مما جعل لها مزاجاً مختلفاً، ووقعاً متبايناً. رأيت كيف تصنع قراراتٍ، وتنقض قرارات. كيف تتحرك أراجيف بين الناس، لا يميز المرء فيها الصدقَ من الكذب. رأيت أموراً كثيرة لا محل لها في عجالتي هذه، بل لها مقال آخر في وقت آخر، إن أذن الرحمن لنا بفضله.

لكنى اليوم أود أن أدفع إخواني من المسلمين لنصرة أولئك الذين وقعوا، ولا يزالون، على أرض معركة مفتعلة، إختبأ فيها الجيش، مرة أخرى، وراء بلطيجة، يضربون الجماهير عند كوبرى العباسية، وفي ميدان التحرير، فالرصاص والعصيّن مما أدى إلى مصرع ثمانية وإصابة أكثر من مائة وخمسين، إلى فجر اليوم الأحد. هلموا يا شباب إلى نصرة إخوانكم ضد هؤلاء البلطجية المأجورين. انصروا من استنصروكم، ولا تتركوهم في مواجهة الباطل الخسيس وحدهم، ردّوا العدوان عليهم، وعلينا، وعليكم، فإنه والله "لا نامت أعين الجبناء".

أحداث وزارة الدفاع .. وإجرام العسكر 01-05-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الأحداث التي تقع في محيط وزارة الدفاع اليوم تظهر إجرام العسكر في التعامل مع الإعتصامات السلمية، التي تطالب بالثورة الحقيقية وبتحقيق أهدافها، وبتطبيق شرع الله في الأرض.

المعتصمون هم مجموعة من المسلمين الذين رأوا أن الثورة قد وئدت، وأن خيانة الإخوان وأدعياء السلفية قد مهدت لهذه الخيانة العظمى التي تُقترف في حق مصر وشعبها المسلم. ليس لهؤلاء علاقة بحازم أبو اسماعيل ولا بغيره. بل هم مجرد نواة الثورة الثانية إن شاء الله.

ويجبن الجيش أن يستخدم جنوده بزيهم العسكريّ، خوفاً من بطش الشعب بهم أجمعين، فيأتي ببلطجيته المأجورين، الذين كان يطلب الإستقرار للقضاء عليهم! ويمولهم بالمال والسلاح والبرشام المخدر، ليهاجموا المعتصمين ويضربوهم بالخرطوش الحيّ، وبالآلي، وبالمولوتوف. بل وصل الأمر أنهم يتصيدون أي من الإخوة المسلمين، حتى خارج نطاق الإعتصام، فيذبحونهم، كما فعلوا بأخين كانا متوجهين للعمل في المترو! وبالطبع فإن خونة القيادات العسكرية يخشون أن يحدث تمرد بالجيش إن صدرت أوامر صريحة بقتل المعتصمين، فلجئوا إلى البلطجية الذين هم من قواتهم الإحتياطية أصلاً، للقيام بالدور النجس الخسيس.

وقد جاء عن شبكة رصد الإخبارية أن "المتظاهرون يعثرون على وجبات تابعة للقوات المسلحة (دار المدرعات) بحوذة البلطجية أثناء الإشتباكات بميدان العباسية فجر الأربعاء". وحتى كتابة هذه السطور فقد جاءت التقارير بمقتل ثمانية من المعتصمين، وثمانية من البلطجية، عدا مئاتٍ من الإصابات. وقد اشتركت قوى سياسية علمانية كحركة 6 أبريل في الإعتصام والصدام، وقتل لهم سبعة أفراد حتى هذه اللحظة.

وبالطبع، فإن التعتيم الإعلانيّ الذي يصاحب هذه الأحداث لم يسبق له مثيل. إذ لا تتحدث عنه أي من الصحف الرسمية أو غير الرسمية، ولا تأتى قناة الجزيرة ولا غيرها بأية أخبار عنها، حتى يبقى الشعب في الظلام، بالداخل والخارج.

الأمر قد تعدى أي إحتمال، وجاوز كلّ الحدود. لقد أرادها الشعب سلمية، لا استسلامية. وقد امتنع الإخوة عن إستخدام أي سلاح ضد هذه القوات، حرصاً على أن لا يكون ذلك سببا للمزيد من سفك الدماء. لكن، الله سبحانه لا يطلب من الناس أن يتجاوزوا فطرة الدفاع المشروع على النفس، حين تتعرض للقتل دون سبب، إلا الإعتصام السلميّ الذي يُفترض أنها مشروعة بعد الثورة.

لا أدرى ما أقول في هؤلاء الخونة من أعضاء مجلس الشعب. يا كتاتني، أتقابل قادة العسكر القتلة لتتحدث معهم عن أزمة الدستور وأزمة الحكومة المفتعلة، التي هي من صناعتهم، وعن بقاء مجلسك الخبيث

والحفاظ على كرسيك الوثير. والله إنى لأدعو الله عليك وعلى من هم معك، ليل نهار، لينتقم الله منك ومن خونة حركتك.

الواجب على المسلمين أن ينصروا هؤلاء المعتصمين المسالمين، المطالبين بتحقيق أهداف الثورة، سواءً منهم المسلمين أو العلمانيين من أيّ حركة أخرى. إذ الهدف هنا قد توحد في ضرورة إزالة سلطة العسكر التي أصبحت أنكى وأشد على الشعب من مبارك.

إن نصرة المظلوم واجب حقٌ على كلّ مسلمٍ، بل وعلى كلّ حرّ ذى فطرة سليمة. وهاهم سادة قريش، في كفرهم، كانوا ينصرون المظلوم ويذودون عن الضعيف. ألا والله إن إصبع الرجل منهم، على كفرهم، تساوى رقاب مجلس العسكر كله، لا نصفه.

انصروهم بالمال والغذاء، وأعينوهم بأنفسكم وأموالكم، ولا تتركوهم نهبا لهؤلاء الكلاب المسعورة، فإن في ذلك شهامة ورجولة قبل أن يكون ديناً وإسلاماً.

النداء الأخير .. لجمعة الزحف والتطهير 03-05-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

دماء الشهداء، التي ما أريقت إلا لأن صاحبها يقول ربيّ الله، لن تذهب هدراً.

أرواح الشهداء من الأبرياء الذين ذبحهم العسكري، بأيدى بلطجيته، لن يقر لها قرار قبل أن ينال الجاني ما حكم الله تعالى به، القصاص منهم أجمعين.

نحن الباقون في الأرض، الذين لا تزال فينا أنفاس تتردّد، ونبضات تتجدّد، قد كتب اللهُ علينا حقها بأن نأخذ بحق هؤلاء الأبرار.

والله ما هؤلاء القتلة، سفاكي الدماء، من العسكريّ إلا أشد كفراً ونفاقاً من بشار الأسد، والقذافي الهالك، لعنة الله عليهم أجمعين.

واجبنا اليوم معروف واضح محدد. هو الثورة الحقيقية التي لا تبقى ولا تّذر. تُطيح بهؤلاء القتلة، وتُمزق منهم كل ممزق، ولا تراعي لهم حرمة ولا ذمة، فقد خرجوا من الإسلام ابتداءً، وأعلنوها حرباً عليه وعلى أبنائه. حرباً خسيسة غير متكافئة.

حملوا السلاح وحملنا الأرواح. حملوا الطغيان وحملنا الإيمان. حملوا الحقد والضغينة، وحملنا التصميم والعزيمة. فشتّان بيننا وبينهم "أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ" القلم 35، لا والله لا يستويان. بل كلّ في وادٍ يوم يقوم الأشهاد. يوم يقوم المذبوحون فيسألوا فيم ذبحنا، ويقوم المقتولون فيسألوا فيم قتلنا؟ ألأجل امتيازاتكم وسرقاتكم وسيطرتكم أزهقتم أرواحنا؟ ألا لعنة الله على الكافرين.

اخرجوا يا مسلمي مصر كافة. لا أقول ملتحيها، ولا ملتزميها، ولا جماعاتها. بل أدعو كل مسلم أن يُحرّض من حوله، رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً، أنْ **هذا نداء ربكم فلبّوه، وهذا موعد نصرة نبيكم فانصروه**.

لقد بلغت بنا الفئة الكافرة الباغية الطاغية مداها، واتخذت نحورنا ورقابنا مرماها، وأرسلت علينا كلابها برصاصها وشظاها، لا لشيءٍ إلا لأنهم يريدون قهرنا وإذلالنا وإهانتنا، دهراً آخر بعد دهور عبد الناصر والسادات ومبارك اللعين. يريدون أن يستمر مسلسل النزيف الذي قضوا به على شعب كامل دون أن تهتز لهم شعرة رأس أو يطرف لهم رمش عين.

ثم، لا تعوّلوا على مشايخ الإنهزام والخنوع. لا تستنصحوهم، لا تستفتوهم، لا تتبعوهم في قولٍ أو عمل، فقد سقطوا سقوط البعير الأجرب حين تخلوا عن الثورة لحساب الثروة، تخلوا عن الشهداء لحساب الأذلّاء.
فدعوهم، فهم مسؤولون. قنعوا ببيانات هزيلة تدين الطرفين، المسلم والكافر، الظالم والمظلوم، خوفاً ورَهَباً أو جَهلاً وخَيبة.

ازحفوا يا أبناء مصر يوم الجمعة، ولا تعودوا إلا ومعكم حريتكم، وعزّتكم وكرامتكم، وقصاص شهدائكم، ورفعة بلدكم، واستقلال قراركم، لا تابعين ولا خانعين ولا منهزمين، فوالله الذي لا إله إلا هو ما من عزةٍ إلا بالإسلام، ولا من نصرٍ إلا بيد الله سبحانه.

وليكن شعاركم

- **القرآن حياتنا**
- **سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهاجنا**
- **البلاغ سبيلنا**
- **الحق والعدل هدفنا**

د طارق عبد الحليم

د هاني السباعى

التيار السنيّ لإنقاذ مصر

"عدّتهم السلاح ، وعُدتنا العدد"

إلى متى يا مصر ..! 06-05-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

حين وطأت قدماي أرض مصر، بعد غياب سنواتٍ عديدة، تمثّل لي قول القائل

فألقت عصاها واستقر بيّ النوى كما قرّ عينا بالإياب المسافرُ

لكن الفارق هو أنّ عينى لم تقرّ بما رأت في مصر، بأي حالٍ من الأحوال. فإينما وجهت عينيك هناك ترى ما لا يرضيك، بل ولا يرضى أحداً من البشر، ولا أقول لا يرضى ربنا، إذ هي بعيدة كلّ البعد عن هذا الهدف الأجلّ.

البلاد يظلها حالة عجيبة من الفوضى والعشوائية، التي انطبعت على تصرفات أبنائها بلا استثناء، المسلم منهم والمتأسلم. لا يكاد الناس فيها يلتزمون بما يقولون إلا لماماً، واستحياءً. تشعر في ضحكاتهم الهستيريا والحسرة، إذ لم تعد تصدر من القلب كما تعودنا في السبعينيات، زمن الشباب.

رأيت عالمين منفصلين، عالمُ الرحاب، وعالم بقية مصر. عالم الرحاب، نظيفٌ متناسقٌ متكاملٌ، تجد فيه ما يسرّ العين من ماءٍ وخضرة، وفي تلك الفيلات الفاخرة والشقق الواسعة الماتعة. لكن ترى في هذا العالم غضب الله ومقته، متمثلاً في ذلك الشباب الضائع الذى يسير في الطرقات، في الأسواق، يبحث عن معصية يرتكبها، وتلك "الفتيات والسيدات**!**" اللاتي يُدخّن الشيشة بكل بجاحة واستهتار وعهر، وهن، كلهن، محجبات**!** أي والله محجبات. وأظنّ أن حجابهم لم يكن لحجب شعورهن، بل لحجب عقولهن، فهن مغيبات لا محجبات. ثم غير ذلك كثير مما هو مستورٌ في البيوتات.

ثم، تخرج خارج أسوار الرحاب، فترى كلّ ما يسئ إلى عينك، ويقض مضجع ضميرك. القذارة والتكسير والتراب، وأكوام الزبالة، وركام الخرسانات وبقايا البناء تسدّ عليك طريقك. ثم تلك المنشئات العجيبة التي يسمونها العشوائيات، يا الله، ما أذل الإنسان في تلك البلد. والله لا يرضى بالعيش فيها إلا من فقد إنسانيته كاملة، وزيادة. ثم الشوارع ومطباتها، والزحام الذي يقتل الأعصاب، إذ تستغرق رحلة الدقائق ساعات والله بلا مبالغة. ثم روائح العادم، ثم غلاء الأسعار الفاحش ..ثم .. ثم..

ولو رحت أعدّد ما في مصر اليوم من بؤسٍ وعذابٍ وبعدٍ عن الإنسانية ما انتهيت. لكن الأمر هو، كيف يصبر هؤلاء على ما هم فيه من بؤسٍ ماديّ، وبعدٍ عن دين الله؟

إن السبب في هذا الوضع المزرى معروف، كشفته ثورة يناير، ألا وهو النظام الكافر الفاسق الظالم، الحاكم في مصر، الذي كان رأسه مبارك وعائلته، وكان، ولا يزال إلى اليوم، لسانه الإعلام الفاجر الكاذب، وعقله ويده الباطشة قادة الجيش، والداخلية، ثم بقية منظومة الفساد المتربعة على رأس كلّ مؤسسة وجامعة وبنك ومحافظة.

لكن ما وجدت من فضلٍ وتحابٍ في الله، وتوادٍ بين إخوة الدين، على هَنّات في ذلك، وما لقيت من ترحابٍ ممن أعرف، وممن عرفت لتوى، جعلنى أرى بصيص النور، متلصّصاً في تلك الظلمات، يدع محلاً لأملٍ وموضعاً لتفاؤل.

لقد كان هذا الأمل منعقداً بالله، ثم بإستمرار الحراك الثوريّ على أرض مصر، إلا أنّ تراجع القوى الثورية، سواءً الإسلامية أو الليبرالية الشبابية، تحت ضغط إجرام العسكر، بجنوده النظاميين، وجيوشه من البلطجية، كما رأينا في مذبحة العباسية، يمثل إنتكاسة وهزيمة لما قدّمه الشعب في ثورة يناير، يكاد يودى بها كلها إلى غياهب النسيان. وهو الأمر الذي، حين تتم خيوطه من قِبَل الخونة من قادة العسكر، سيكون وبالاً على الشعب المصريّ، وعلى قيادات الإسلاميين خاصة، وعلى صفوفهم الثانية والثالثة، التي تبنى لها الآن سجون جديدة تسعُ عشرات الآلاف من المعتقلين.

ولا يجدى نفعا هنا ما قلناه من قبل، وما قالته أصحاب العقول الواعية والضمائر المخلصة، عمن هم السبب وراء الأحداث. إذ العسكر لم يكونوا يقدرون على هذا العمل، أقصد وأد الثورة، إلا بحصان طروادة، الطابور الخامس، من خونة الإخوان، على رأسهم الكتاتني، ومداهنة أدعياء السلفية، أولئاء الشيطان، وأعداء عباد الرحمن، وها هو ذا المدعو محمود حسان، شقيق الدعيّ الأكبر، لواء أمن دولة محمد حسان، الذي دعا الله للجيش حاسرا رأسه، يتمثل بالمرأة التى ضربها زروجها على أمّ رأسها، يقول أخاه الأشقى **"**أفدى الجيش بروحى**"**، زهقت روحك وأرواحهم في ليلة واحدة، يا خبيث، آمين**!**

وهؤلاء الأدعياء، هم صنيعة عصر الفساد، حقيقة لا مجازاً، فهم يدينون بالفضل لما هم فيه من غنى وثروة لعصر مبارك ونظامه، فقد سمح هذا النظام لهؤلاء أن يلعبوا دور العالم الفاهم النحرير، على قنواتهم الفضائية، فيعظ تارة، ويتحدث عن شرع الله تارة، ويُدجّن أتباعه بفكرة طاعة ولي الأمر تارات, فتكدست بين أيديهم أموال وثروات لا حصر لها، وأربع زوجات بقصورهن**!** فهم في الحقيقة أسوأ أنواع الفلول واخسّ طبقاتهم، إذ يتلبسون مسوح الدين زرواً وبهتاناً.

لا يجدى نفعاً هنا أن نكرر ما قلنا من قبل، على مدار عامٍ ونصف العام، لأنه ليس في هؤلاء الخونة أمل، إذ انتكست فطرهم، وارتكست قلوبهم، وغابت عقولهم، ونامت ضمائرهم، فعادوا ينتصرون لمن قالوا عنهم من قبل طغاة بغاة، وراحوا يفدون المجلسالعسكري بأرواحهم، وهم يسمعونهم بآدانهم التي ستشهد عليهم يوماً، يقولون إنهم لن يسمحوا إلا بقيام دولة ديموقراطية مدنية (لا إسلامية)، وأنهم لن يسمحوا بتطبيق الشريعة، ويصرون على الإحتفاظ بإمتيازاتهم من مال الشعب الذي نهبوه، ثم الوصاية عليه في كلّ أمرٍ من أموره**!** هؤلاء هم من يريد الدعيّ أن يفديهم بروحه النجسة الخسيسة.

علينا إذن أن نتوجه إلى الله بالضراعة أولا، ألا يسلط علينا أنفسنا بذنوبنا، وألا يأخذنا بما فعل الكفار منا، ثم أن نبدأ مرحلة الإعداد والبناء، حتى لا تفوتنا اللحظة الحاسمة، فنواجهها دون استعداد، بل إنه يجب أن نأخذ

زمام المبادرة، فنصنع الفرصة السانحة، لا أن ننتظرها تفجؤنا كما تعودنا، فنعمل بردة فعل، لا فاعلين منشئين.

ولأجل مرحلة الإعداد والبناء هذه، فإننا نقوم بإعداد وثيقة عمل في المرحلة القادة، سنعرضها في اليام التالية إن شاء الله، فور الإنتهاء منها، لترسم لنا طريقاً نرى فيه مخرجاً، عملياً لا كلاميا نظرياً، يمكن أن يتحرك به الناس، ليتم لنا ما أردنا في بلادنا، من استقرار لشرع الله في أرضنا، وما يتبع ذلك من كرامة وحرية واستقلالية قرارٍ وعدلٍ ومساواة، وحسن عيشٍ في الدنيا، ورجاء نجاة في الآخرة.

من قلب المعركة .. في مواجهة الطاغوت 06-05-2012

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ارتفع آذان العصر في خلفية المَشهد. نقترب من مدخل ميدان العباسية، من تحت كوبرى 6 أكتوبر، ونترجل من السيارة، في مكان قريب. عدد من الإخوة يسيرون تجاه ميدان العباسية بجانبنا، فرادى ومثاني. نصل إلى أمام وزارة العدل، ونتخَطّاها قليلاً. الجو يبدو هادئاً، وعدد من المخبرين يقف أمام مباني الإدارة العسكرية، منتشرين يتلصّصون على الوافدين. الشارع مفتوح ولا أثر لعربات عسكرية.

فجأة، بلا مقدمات، بدأت سحائب دخان كثيفٍ تظهر في السماء. صرخات تتصاعد. هتافات تتعالى "أرجعوا للخلف فقد بدأ الضرب!" رجالٌ ونساءٌ يهرعون من قِبَلَ الداخل نحو الشارع، وهم يختنقون من الدخان. كثافة الدخان تتزايد، شعور بالإختناق يلتف بصدرى ويتصاعد إلى حلقى. تتوافد الدموع مسرعةً إلى عينيّ، وحريقٌ ينشب في وجهى. لا فائدة من تغطية الوجه أو العين، فالدخان يخترق كلّ مانع. هو نوع جديدٌ مطور غير ما استعلته قوى الطاغوت في محمد محمود. صمدنا قليلاً. ثم بدأن زخات الرصاص الحيّ تتوالى مخترقة صراخ الصارخين، ونداءات المنادين. فردية ومتتالية. الجموع تجرى من الداخل. شباب يحمل رشاشات مياه مملحة يرشونها على أوجههنا لدرأ الحرق. بدأنا في التحرك إلى الخلف. وإذا بالشارع الذى كان مفتوحاً من ورائنا قد سدّته علينا بكامل عرضه، مصفحات عسكرية، بلا مخرج منها. تهرع الجموع إلى شارع آخر جانبيّ، تحت أصوات الرصاص الحيّ، وسحائب الدخان الكثيف. تتعالى الصيحات أن "اركضوا فقد اصطف جنود الأمن المركزيّ في منتصف هذا الشارع إستعداداً لغلقه.

المصيدة تُحكَم قبضتها. كفار العسكر يريدون أن يوقعوا الناس في المصيدة ثم يقتلوهم بلا رحمة. نركض جميعاً بأسرع ما يمكننا نحو نهاية الشارع، ونرى قوات الأمن المركزيّ الإرهابيّ بدأت في الإنتظام. نتجاوزها ونقف في مفترق الطريق. يتجادل الإخوة فيما نفعل، أينتظر الجمع الكرّ، أمْ يتجه إلى ميدان التحرير؟ نوارة نجم تجلس على جانب الرصيف بعد عملية الفرّ. يقرر الجمع ان يتجه لميدان التحرير، حيث الأوضاع هادئة. حيث يقبع الإخوان، في تظاهرتهم "الماتينيه"، "من ثلاثة لسته"! يخابرني أخٍ من الداخل أنّ العسكر قد فتحوا الرصاص الحيّ فأوقعوا عشراتٍ بين قتيل وجريح. وتنقض قوات الكفر على بعض الإخوة فتضربهم بلا رحمة لتسقط فكوكهم وتدقّ أسنانهم. يتصل بيّ أخٍ يهرَع بين الدمرداش وغَمرة حيث أحكمت قوات الكفر الحصار على المنطقة وراحت تضرب برصاص حيّ، حيث اختبأ في منزلٍ مجاور حتى هدأت أصوات الرصاص، ثم خرج في صحبة عائلة، ليخرج من المنطقة. أخبار تأتي من مستشفى الدمرداش أنّ من فيها من الجرحى محاصرون، وأنه يتعرضون للرصاص.

هكذا بدت ساحة العباسية، لشاهد العيان في 4 مايو.

كلّ هذا يجرى، والشياة من أدعياء السلفية يجلسون في بيوتهم، يطلبهم إخوة سائلين أن يقولوا شيئاً أو يفعلوا شيئاً، فكان جواب بعضهم "هؤلاء مكفراتية يستاهلوا"، غيرهم يقول "وأنا مالي، هؤلاء سَبّوني من قبل"، وأمثلهم طريقة يقول "قد نصحناهم فلم ينتصحوا، أفيطلبون منا النصرة الآن لنموت معهم"! جبن وخساسة ونذالة، لم نر لها مثيلاً في تاريخ أمتنا. ولتفرض أنّ أخاك أخطأ في التقدير، أخطأ في التصور، أخطأ في إهانتك، أفيكون موقفك أن تتركه يُقتل؟ والله إن أبا جهل ليفضل أحد هؤلاء المتعممين مئات من المرات في ميزان الله سبحانه.

هذا، واللواء أمن دولة محمد حسان، يقف بين يدي ملك السعوديين، يقبل الأيادى، ويلعق الأقدام، ويمرغ كرامة شعب مصر في الوحل، يستجدى عودة سفيرهم إلى بلادنا! ألا ما أذلك وما أخسّك وما أحقرك من رجل! ويجلس المفتون في دينه، سعد الكتاتنيّ، خذله الله وأضله، بجوار ملك السعوديين، كأنه يرى نفسه في هذا المقام قد بلغ منتهى أمله في دنياه، فهو يقول كصاحب الجنة "ما أظن أن تبيد هذه أبدا"! تبّاً له من تعيس!

الأمر أكبر من أن نتعرض له في مقالٍ واحد، والجسد منهك، والفكر مشتت. لكنّ ما حدث، ويحدث اليوم، ينبئ عن مستقبلٍ مظلمٍ، ستعود فيه قوى الظلم والقهر، تخسف بشعب مصر الأرض، وتهلك له حرثه ونسله. والمستفيد هم مشايخ السوء أولياء الكفر، وإخوان البغي من عباد البرلمان، وخنفس السلفية نادر بكار بطبيعة الحال!

لعل الأمر أن يكون له ما بعده، في ميدان التحرير.

وإلى إخواننا الصامدين، أنتم شوكة في حلق الكفر، فاثبتوا ورابطوا، فإن حملوا السلاح، حملتم الأرواح، وإن تحصّنوا بالعدّة، تحصنّا بالعدد.

وفي جنة الخلد يا أبناءنا الأبرار، الذين باع المنافقون من المشايخ دماءهم، وتغاضوا عن حقوقهم خوفاً ورهباً، أو نفعاً ومصلحة.

وماذا عن حازم أبو اسماعيل؟ 07-05-2012

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

من أهم ما تمخضت عنه أحداث الثورة هو ذلك التميّز والتمحيص ا لذي مرت به "التيارات الإسلامية" في مواجهة تلك الأحداث. وايا كانت النتيجة، فإن هذا التمحيص كان فيه الخير الكثير، رغم الكمّ الهائل الذي انكشف سِترُه وانفضحَ أمرُه في هذه العملية الثورية " لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ"النور11.

وقد كان ترشيح حازم أبو اسماعيل، ثم خطابه وشخصيته، من تلك الفتن التي ابتليت بها تلك التيارات الإسلامية الساقطة. فالرجل، صادقٌ، مستقيمٌ، واضحٌ، لا يملئ ولا يداهن. يريد الشريعة حاكما، فيصرح بذلك دون مواربة. يريد إسقاط المجلس العسكري، فيقول هذا دون تردد ولا خوف أو ذعر. خطابه هادئ علميّ، ووجهه مريح يبعث الأمل في النفوس.

كان هذا الطبع، وهذا الهدف، سبباً في محبة الناس للرجل وإقبالهم عليه، بكثافة وسرعة لم يرها أحدٌ من قبل، فهي بركة من الله ومحبة منه يلقيها على عبده.

لكن السننَ الإلهية لا تنحنى لأحدٍ كائناً من كان. فقد اتخذ الشيخ حازم وسيلة غير مشروعة للوصول إلى غاية مشروعة، فكانت التيجة أن خسر المعركة، وكان لابد أن يخسرَها. فقواعد اللعبة الديموقراطية ومفاتيحها كلها في يد السلطة الحاكمة، تزويراً وتلفيقاً. هم يضعون القوانين، وهم يشرفون على تنفيذها**!** فأيّ عاقل يتصوّر ولو للحظة، أنه يمكن الوصول من خلال هذه اللعبة إلا إلى ما أرادوا له أن يصل اليه، الخروج من السباق.

هذه اللعبة الديموقراطية مثلها كمثل حديقة ألعاب مسوّرة، تقطع تذكرة الدخول، ثم تكون بعدها أسير ما فيها من ألعاب منسقة ومرتبة من قبل، حيث يرى الناظر عدة قاطرات تجرى على قضبانها، يدعوك سائقوها أنْ اركب معنا، وسنصل بك إلى محطة الأمان، فقطار حزب النور وقطار الإخوان وغيرها، وإذا أنت تركب ثم تتحرك بك القاطرة، تسير على طريق مرسوم، وإذا بك تصل إلى نفس المحطة التي حدّدها من أصدر تذكرة الدخول، أقصد ترخيص الحزب أو قائمة الترشيح، أو ما شئت من تذاكر ألعاب الديموقراطية**!**

ولكن دعنا من هذا، ودعنا من الشيخ حازم، ودعنا من التزوير المفضوح الذي حدث في أمر والدته رحمها الله، فإنه لم يكن له أن يصل إلى حكم البلاد على أي حال. المسألة هي ما الذي كان الشيخ حازم يعرض على الشعب. كان عرضه بسيطاً مباشراً. إستعادة السلطة من غاصبيها من العسكر أولياء الفساد، والعودة بها إلى دين الله، ومراعاة حلاله وحرامه، والتمكين لدينه الحقّ، لا دينه الإخوانيّ ولا دينه السلفيّ الإرجائيّ. هذا هو ما ميّز الشيخ حازم ابو اسماعيل.

وقضية الشيخ حازم، ودعوته وخطته، ليست حكراً عليه، وليست برنامجاً إنتخابياً ينهار بإنسحاب صاحبه. بل هو برنامج إلهيّ ربانيّ، لا برنامج غيره، لمن إدعى الإسلام، وزعم أنه على التوحيد. من هنا فإنّ هذه القضية، ليست قضية مرشحٍ، وليست قضية فردٍ أياً كان، بل هي قضية أمة، وقضية شعبٍ، وقضية عقيدة، وقضية جنة أو نار.

إن الجمعَ الذي انفضّ عن الشيخ حازم، لم ينفضّ عن مرشحٍ رئاسيّ، بل عن دعوة إلى التوحيد، وإلى الحق، وإلى الكرامة، وإلى الجنة. لا لشخص حازم، بل لقضية حازم. لهذا فإنّه إن إتخذ الشيخ حازم طريقاً خاطئاً، وسلك سبيلاً مسدوداً إلى هذا الهدف، فإنّ المسلمين من حوله يجب أن يصحّحوا مساره، وأن يستمروا في القضية التي تدور عليها دنيانا كلها، وهي إسقاط الطاغوت وعبادة الله وحده في أرضنا.

إن كانت رؤية حازم أبو اسماعيل تنحصرُ في إصابة الهدف الأسمى من خلال ترشحه للرئاسة، فقد فشل في هذا فشلاً ذريعاً. وإن كانت قضيته تحقيق هذا الهدف من خلال السنن الإلهية، فإن الباب لا يزال مفتوحاً، للدعوة إلي التمكين، والحَشد له والتصميم عليه، سواءً كان حازمُ رمزاً، أم كان قائداً شعبياً، أم لم يكن على الساحة مطلقاً.

ونحن نعرف العوائق والعراقيل والمشكلات التي تواجه الرجل في سبيل إتمام هذه المسيرة إلى الحقّ. فقد يحاكموه بتهمة التحريض على التظاهر والإعتصام، وقد يَحاكمونه بتهمة التوقيع على أوراق مزورة، وقد يَخرجوا عليه بما يُمكّن لشياطينهم من الصهاينة أن يجدوا له سبيلاً في قانونهم الوضعيّ الكافر. ونحن نعرف أنه سَيُهدد بالإعتقال والحَبس، هذا أمرٌ لا شك فيه. لكن الأمر الذي تعرض له حازم، أكبر وأعظم بكثير من هذه التّهديدات، ومن تلك التوَعّدات، لمن صَدَق الله، وصدق المتنبى

على قدرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائـمُ		وتأتــي على قدر الكرام المَكارمُ

وتعظُمُ في عينِ الصَغيرِ صِغارُهاوتَصْغُر في عَينِ العظيمِ العَظائمُ

نحن نعرف الضغط الذي يتعرّض له الشيخ من "التيارات الإسلامية"، مشايخِ السوء وقادةِ الخذلان، وهو ضغط أكبر مما يتعرض له من الإعلام الملحد ومن السلطة الغاشمة. هؤلاء المرجفون المداهنون الذين دعموا العسكر، هم العدو الأول والأكبر لتمكين دين الله في الأرض، ولعزل السلطة اللادينية من الحكم، قاتلهم الله أنّى يؤفكون.

لكن، رغم هذا الظلام الحالك الذي تعيشه الحركة الإسلامية السُنية الرَشيدة، والإحباط التام الذي يَسود نفسية دعاتها ورجالاتها، والظروف العصيبة التي باتت تحيط بالدعوة بعد أن تمكن العسكر من تمزيق قوتها وتفتيت عضدها، لكن صدق الله "فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ"ابراهيم 47. فإن نصر الله آتٍ لا ريب فيه.

قد نحتاج إلى قدر أعمق من الإخلاص، قد نحتاج إلى قدر أكبر من الجهد، قد نحتاج إلى قدر أعظم من الثبات والثقة بالله، فإن النصر لا يأتي إلا لمن يستحقه، استحقاقاً كاملاً. لكن الحمد لله أن محّصت هذه الفترة الخبيث من الطيب، وميّزت المؤمن من المنافق، وعرّفت سبيل المؤمنين من سبيل المنافقين والمداهنين الكاذبين أعوان الشياطين.

اللهم ارفع مقتك وغضبك عنا، وقِنا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منّا خاصة، وافتح لنا طريقاً ننصرك فيه وهيأ لنا من أمرنا فيه رشدا.

الإنتخابات الرئاسية .. رؤية شرعية وواقعية 08-05-2012

الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

كانت الفتنة الأخيرة التي صدّرها المجلس العسكريّ، للقضاء على المشروع الإسلاميّ بشكلٍ كاملٍ، هي هذه الإنتخابات الرئاسية، التي وضع على رأسها لجنة فاروق سلطان، وما تبع ذلك من عملية تزويرٍ واضحة في أوراق الشيخ حازم أبو اسماعيل، وإعادة الفلول إلى هذه الحلبة النجسة، عمرو موسى وأحمد شفيق.

ولأننا لا نصدر في آرائنا عن هوى، أو مصلحة متوهمة، أو رأي شخصى، فسنبين هنا حُكم المشاركة في هذه العملية التي يدق بها المجلس العسكريّ آخر مسمار في نعش الحركة الإسلامية في مصر، من وجهة الشرع والواقع.

الأخطر في مواقف العديد من المنتمين إلى الحركة الإسلامية، هو ذلك التوجه الجديد الذي يتغافل عن الرؤية الشرعية في المسألة، لحساب الرؤية العقلية، ولا أقول الواقعية، إذ الواقع الحقيقيّ واحد، لكن الرؤية العقلية له تختلف بإختلاف الكم المعلوماتيّ للناظر، وبإختلاف القدرة التحليلية التي تتفاوف فيها العقول كتفاوت الأرزاق.

الرؤية الشرعية

لا يشك أحدٌ من المنتمين إلى دين الإسلام، أن "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، وأنه "فاحكم بينهم بما أراك الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك"، وأنه "إن الحكم إلا لله"، وأنه "ومن أحسن من الله حكماً لقومٍ يوقنون"، وعشراتٌ من الأدلة القرآنية ومن سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، تضع من التحاكم إلى شرع الله، وطاعته في كلّ ما أمر، دون إعتراضٍ أو مشاركة، أساساً التوحيد الخالص وركناً له ركين.

وقد بيّن الكثير من علماء أهل السنة والجماعة حكم من يتلاعب بالأدلة، ويدور حولها، ليسوّغ حكم الطاغوت، ويوالي أعداء الله في ترسيخ بنيان الأحكام الوضعية، وعلى رأسهم، على سبيل المثال لا الحصر، شيخ محدثى العصر أحمد شاكر، وعلامة العصر محمود شاكر في تحقيقهما على تفسير الطبريّ، حيث قالا "والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام الله عامة دون استثناء وإيثار أحكام غير حكمه، في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله ....فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سنّ حاكما حكما جعله شريعة ملزمة للقضاء بها .."، ثم عقبا على من يستمر بالتلاعب في الأدلة ".. رغبة في نصرة السلطان، أو احتيالا على تسويغ الحكم بما أنزل الله وفرض على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الجاحد لحكم من أحكام الله، أن يستتاب، فإن أصر وكابر وجحد حكم الله ورضي بتبديل الأحكام، فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين) تفسير الطبري، بتحقيق أحمد شاكر ومحمود شاكر، سورة المائدة 44، ج9 ص345 وبعدها، طبعة دار بن الجوزى القاهرة.

لكن نبغت في العقود السالفة نابغة راحوا إلى أبعد ما ذهبت اليه المرجئة التقليديون، ممن يقول أن الإيمان هو التصديق القلبيّ، إذ سوغوا الحكم بغير ما أنزل الله، ورأوه معصية لا كفراً، وتلاعبوا بالأدلة الشرعية كما بيّن الشيخان الجليلان. وبدأت هذه البدعة في جزيرة العرب، عقب حرب الخليج الأولى، من قِبَلَ الفرقة المبتدعة الجامية المدخلية، ثم تبعهم عليها أدعياء السلفية المصرية، الذين نادوا بأن طاعة الحاكم واجبة أيّا كان دينه، وأن الخروج على الحاكم الكافر الذي يشرّع غير ما أنزل الله لا يجوز! فاستحدثوا فتنة سيكتبها عنهم التاريخ، كأسوأ ما يكتب عن أهل البدعة في هذا الدين.

ويلزم مما سبق أنّ كلّ المؤسسات التشريعية التي تعمل في ظل هذا النظام الخارج عن شرعية الله ودينه، هي مؤسسات باطلةٌ لا يحلّ الدخول فيها ولا الإشتراك في أنشطتها التي هي محض كفرٍ، وتبديل لدين الله. ولا يقولن أحدٌ: فما بال قوانين الشرطة وقوانين االعمل وغيرها، إذ نقول أنّ ما بني على باطلٍ فهو باطلٌ. وأصحاب الديموقراطيات الكافرة، التي ترى أن حُكم الشعب للشعب لا لله (وليتهم التزموا بما زعموا!)، يبنون مرجعيتهم على تلك الفرضية التي تنحى دين الله جانباً، فتأخذ به إن وافق، وتخالفه إن عارض. فأساس الحكم هو الكفر بالشرع، لا الإذعان له، ثم يكون بعدها ما يكون في القوانين الفرعية كالعمل والشرطة ..الخ.

من هنا، فإن إنتخاب النواب أو الرئيس، لمثل هذه المؤسسات، التي على رأسها المؤسسة الرئاسية، حرامٌ شَرعاً لما فيه من إذعانٍ للكفر، دون إكراه ملجئ يبرّر هذا الإذعان.

نقض التأويلات الفاسدة:

وقد خرجت مجموعاتٍ من الدعاة، أو المشايخ، أو من شئت ممن ينتمى إلى العمل الإسلاميّ، بعدد من التبريرات العقلية، التي تزعم أنها تحمل تخصيصاً لمناط الكفر في هذه العملية السياسية، أو استثناءً منه، أو تستند إلى أصولٍ زعموا أنها تعتبر في الحكم الشرعيّ الواقع الحاضر.

ولن نتعرض هنا لشُبهات من يرى حلّ هذه العملية إبتداءً، إذ إن على هؤلاء أن يعيدوا النظر في مفهوم التوحيد، وأن يتوسموا فيمن أفتى لهم بجوازها، إذ ليس كل شيخٍ معمم مجلببٍ بفقيه، وإن طالت لحيته إلى ركبتيه، أو أُطلق عليه مفتى مصر "إن هي إلا أسماءٌ سمّيتموها". وقد زعم هؤلاء أنّ النصوص التى أوردنا هي في كفر التشريع بغير ما أنزل الله، وليست في كفر المؤسسات التي تقوم على تلك المَرجعية الوَضعية، ثم تقوم بذلك التشريع! ولسنا بحاجة إلى الردّ على مثل هذا الكلام، لتهافته وعدم صحته عقلاً، قبل أن يكون مرفوض شرعاً.

شبهة المصلحة والمفسدة

زعم البعض أنّ الإشتراك في هذه العَملية هو من باب "دفع أعلى المفسدتين"، فإن دعم ترشيح الإخوان، أو دعم مرشحهم محمد مرسى، أهون من أن يأتى عمرو موسى مثلاً، رئيساً للجمهورية. وفي هذا الكلام من الخطأ ما فيه، شرعاً وواقعاً.

فإننا حين نتحدث عن مبادئ المصلحة المرسلة فإنه يجب أن نراعي أول شرط في شروط إعتبارها كمصلحة وهو أن لا تعارض نصاً. وقد رأينا أنّ هذه المؤسسات كلها تقوم على أساس مرجعيّ ديموقراطيّ وضعيّ كافر، وهو أمر لا يمكن تجاوزه لمن رضي بالله براً وبالإسلام ديناً، والتغافل عنه، والإنتقال إلى المصلحة الملغاة شرعاً، هو ضرب من ضروب نقض عهد الله والتقحّم على جناب التوحيد.

ثم إن إعتبار هذه القاعدة " دفع أعلى المفسدتين" فيه إفتآتٌ على مفهومها، فإنها إنما تنطبق على الحاللات التى لا خيار للمكلف فيها إلا بإحد أمرين، فيختار أقلهما مفسدة، كالضارب فيالصحراء، إن وجد خمراً، فهو بين أمرين لا ثالث لهما، أن يشرب أو لا يشرب، ولا ثالث لهما، فيختار الأقل مفسدة. لكن في حالتنا هذه، من الذي يزعم أنه ليس هناك إلا أحد خيارين، إما عمر موسى أو محمد مرسى؟ هذا سخفٌ من السخف، ومغالطة من المغالطة. فإنه هناك دائما العدول عن الإشتراك كلية، وإتباع نهج رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة بالذات في حديث "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت"، وهو الدليل الأقرب للإتباع في مسألتنا هذه، لا القاعدة المذكورة.

فالقفز إلى ساحة المصالح المرسلة، والتسوّر على النصوص الشرعية، لا نراه من عمل أهل العلم والفضل، ولكن مسألتنا هذه قد وقع في حبائلها الكبار قبل الصغار.

نقض المبررات العقلية:

وزعم البعض الآخر، ممن لهم سابقة في العلم والفضل، أنّ ذلك الدعم، أو ذلك الإشتراك قد يهيّ للدعوة هامش حريةٍ، من حيث أنّ الإخوان، سيكون لهم يدٌ في الحكم، هم قد وعدوا بمثل هذا الهامش من الحرية!

شبهة هامش الحرية

ونقول لهؤلاء، إن هذا وهم وتوهم وإيهام. فإنه متى كان للإخوان كلمة محفوظة أو ذمة مرعية؟ الإخوان هم أول من سيطيح بأيّ مجموعة تعرّض مكاسبها البرلمانية المحدودة للخطر، وإن كانوا مجرد العاب خشبية تحركها يد العسكر من أعلى. لن يسمح هؤلاء لداعية أياً كان أن يتعرّض للعسكر أو لنظام الحكم الوضعي الذي موّهوا على الشعب به من خلال حديث عن مادة ثانية، تفرض العمل بالحق والعدل والحرية والمساواة، كمبادئ، لا كأحكام، وهي ما تشترك فيه مع البوذية والسيخية والهندوسية الصليبية واليهودية والديموقراطية، وما شئت من أديانٍ سار بها أناس على وجه الأرض دوماً. فإنه ليس هناك من دعوى، دينية أو فلسفية، إلا وجعلت هذه المبادئ شعارها. وما يفترق الإسلام فيه هو أنه جاء بتفصيلاتها التي زعم محمد مرسى، على الهواء، أن الإخوان لا يطالبون بتفاصيلها، بل بمبادئ لا تتعدى أصبع اليد الواحدة!

ثم نقول لهؤلاء، إن هامش الحرية التي تمتعنا به إلى حين في مصر، لم يكن بفضل الإخوان، ولا بتوجيه من محمد بديع، بل هو من النتائج المحدودة للثورة المصرية، بل نزعم أنّ الإخوان، بموقفهم الداعم للعَسكر خلال الخمسة عشر شهراً، حتى شعروا "بالمقلب"، هم من حَاربوا هذا الهامش، حين هيأوا للعسكر فرص التحكم وفرض السيطرة، والذي أدى إلى هذه الإنتكاسة المردية المحبطة، وإلى العودة إلى البطش والتهديد بالإعتقال والسجن، حتى للشخصيات العامة. فأيّ هامش حُرية نرجوها من الإخوان؟ إن محمد بديع، إن صحّ أنه تلفظ بمثل هذه الكلمات لإخوة من رفاق الدرب القديم، إنما يمارس سياسة يخدم بها جماعته ومصلحتها، لا التقرب من الإخوة. ولا نحسب إلا أن هؤلاء يعيشون في الستينيات لا يزالوا، ويعتقدون أن محمد بديع اليوم هو من عايشوا في الحَبس في الثمانينيات!

شبهة أثر الإشتراك في العملية السياسية

ثم، ما هو حجم هؤلاء الذين يريدون التودّد للإخوان، بأي حجة كانت، في نتائج الإنتخابات؟ ما هو حجم الحركة الإسلامية برمتها بالنسبة لما يمكن أن يفعل العسكر؟ إنّ القرار الذي يوشك أن يصدر عن لجنة التزوير الرئاسية بالسماح لجنود الداخلية والجيش بالإنتخاب سيدخل أكثر من مليونيّ منتخب لصالح مُرشحهم أيّاً كان، بينما أتباع الحركات الإسلامية مجتمعة لا تزيد عن هذا الرقم (800 ألف الإخوان + 500 ألف أتباع أبو اسماعيل + 600 ألف حزب النور). فما الداعى للولوج في أوحال هذه العملية، علماً بأن تأثير هذا الإشتراك يَقرُبُ من الصّفر؟ هذا إن تغاضَينا عن البُعد الشّرعيّ بالكلية. لا يزال هذا البُعد يُشوّش على توجّه العَديد من الإخوة، ويدفعهم إلى توهماتٍ لا أصل لها شرعاً ولا عقلاً.

الحقيقة على أرض الواقع:

العجب كلّ العجب أن يتحدث الإسلاميون اليوم عن العملية السياسية، التي يقودها العَسكر، بلجان العسكر، وقوانين العسكر، وسلطة العسكر، وبطش العسكر! ألم ير من رزقه الله عقلاً ما حدث مع الشيخ حازم أبو اسماعيل؟ أكانت هناك شعبية أكبر من شعبيته، تتحدى العسكر وبطشهم وسطوتهم؟ لكن دبّروا المكائد، وصنّعوا المستندات، وحرّضوا المرتشين من القضاة، وأعانتهم على ذلك قوانينهم ولجانهم، فأزاحوه، بل اتهموه وأنذروه بالسجن والغرامة! فهل يمكن لذي عقل أن يدّعى أنّ أي مرشحٍ في المهزلة الإنتخابية سيكون له حظ الفوز إن لم يركعَ للعسكر، ويلبّى طلباتهم، ويخضعُ لتوجيهاتهم، لا فرق في ذلك بين عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسى، كلهم يجب أن يكون مطية للعسكر إن أراد أن يجلس على كرسي الرئاسة. بل إن الإخوان هم أبطال الصفقات، كانوا ولا يزالوا،لا يأمن أحد أي صفقة يمكن أن يعقدوها معهم في اللحظة الأخيرة. فما لنا، نحن المسلمين، نتورط في هذه الأوحال، ونتحمل هذه الأوزار؟

الواقع الحادث يقضى بأنّ السلطة ستعود لفسادها القديم، سواء التحت وتَسمّتْ بأبي الفتوح أو محمد مرسى، أو تعلمَنَتْ وتَسمّتْ أحمد شفيق أو عمرو موسى. هذا أمر لن يوقفه إنتخاب أي من هؤلاء العملاء الأربعة. وإن أراد أحدهم بطولة أو كرامة، فسينزاح من العملية بغاية من السهولة واليسر.

الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة، لن يكون بمرشحٍ سياسيّ، بل بحركة شعبية عارمة، كما حدثت في 25 يناير. حركة تنتمى إلى الشعب، لا إلى فريق منه اياً كان. حركة تريد القضاء على النظام بكامله، لا على رأسه ثم الإبقاء على جسده. ولمثل هذا فليعمل العاملون.

الخلاصة

الإشتراك في هذه العملية السياسية، سواءً بالترشح، أو الإنتخاب، أو الدعم، أو إقامة الأحزاب، مُحرّم شرعاً، وباطل لا يحلّ. ذلك من المنطلق الشرعيّ المبنيّ على الأدلة الشرعية المعتبرة، أو من المنطلق الواقعيّ، المبنيّ على النظرة الواقية الصحيحة، لا الواهمة أو المغرضة أو المخدرة أو الناقصة. والواجب على أبناء الحركة الإسلامية الصحيحة التوجّه أن يتجنبوا هذا الوحل النجس، مهما كانت مكانة من دعا اليه، أو أشار به، أو عاوَن عليه، مشايخاً أو دعاة، فرادى أو جماعات.

وليكن شعارنا

"جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ" ص11

في حالة تأكيد استبعاده: العيسوى: اعتذر يا أبو إسماعيل!! 09-05-2012

الوفد - العيسوى: اعتذر يا أبو إسماعيل

إكمالاً لمسلسل خيانة الشريعة، وموالاة الكفار، والعمالة المفضوحة

هذا مذيع القناة "الرخمة"، لصاحبها لواء أمن دولة محمد حسان، يطالب حازم أبو اسماعيل بتقديم مستندات، أو الإعتذار للمزورين على خطيئته!!

لا والله لا أملك هذه المرة أن أمسك عن وصف هؤلاء بما يستحقون

هؤلاء عملاء للنظام، كانوا وسيظلوا، عبيداً للحاكم، وعبيداً لأموالهم، أخزاهم الله أني يؤفكون.

الأمر ليس أمر أبو اسماعيل، لا والله، لكنه أمر الإستهتار بالمسلمين وبعقولهم وبفطنتهم

البينة على من إدعى يا حثالة البشر. المستندات تُطلب ممن إدعى غير الأصل، لا من المُدّعى عليه. والمُدّعى عليه أثبت أمام أعينكم العمياء بالصورة أن المستند ليس مستنداً لكنه ورقة مزورة تزويراً معيباً، لا تزويراً محترفاً! لكن قلوبكم غلفٌ وبصائركم طُمسٌ

لماذا تطالب بمستندات من المُدّعى عليه، يا أفاق الأمة وأبا جهلها؟ أهذا مبلغ علمكم عن قواعد الشريعة وأصول القوانين؟ لا غرو أنكم تتلاعبون بعقول الناس، وينهب اللواء أموالهم بالباطل.

وأنا هنا أقول أنك من أصل يهوديّ، حيث أتى أباك من إسرائيل مهاجراً منذ عدة عقود. وعندى ورقة مطموسة المعالم تثبت هذا القول، في حوزتي. فأريد منك إثباتا أنّ والدك لم يهاجر من إسرائيل، ولا يعتنق اليهودية! فإن لم تثبت هذا، وتخرج مستنداً من إسرائيل بأنه لم يهاجر والدك، ولم يكن يهودياً، فكيف تتحدث في الإسلام، وأنت سليل اليهود؟

أهذا هو المنطق الذي تستعمله يا صنيعة أمن الدولة وربيب المجلس العسكريّ؟

إنك، وسيدك اللواء، لستم إلا أصابع نجسة يستخدمها العَسكري ليشير بأصابع الإتهام إلى من يريد تلويثه

فقد فضحكم الله، ونحن على ثغر للرد على أمثالكم أينما ووقتما تخرجون هذا القيئ البشري على الناس